

III

رقم ۵۵

شماره ۵۵

الکاف

ما شاء الله لا قوة الا بالله

الجزء الثامن

من شرح المحقق المجهذ

الفاضل المدقق سيدي أبي

عبد الله محمد الخرشى على المختصر بالمجلس

الامام أبي الشياه سيدي خليل

رحمهما الله تعالى

آمين

(وبها مشه حاشية نادر فزمانه وفريد عصره وأوانه العلامة الشيخ)
(على العدوى تمرد الله الجميع رحمة وأسكنهم بفضلهم جنته)

طبع على نفقة ملتزمه الرابعي غفران ربه الحاج الطيب التازي المغربي

الطبعة الثانية

بالطبعة الكبرى الاميرية بيولا عصر المحجة

سنة ١٢١٧

هجريه

(بالقسم الادبي)

(قوله وانما آتى المؤلف به) أى بهذا الباب (قوله أن يتنظر) أى القاضى أى ومن المعلوم أن حكم القاضى فرع شهادة الشهود فناسب أن يذكر بعدها وقوله فيه أى الباب أى أحكامه أولاً أى كل يوم أى حين يجلس كل يوم يتنظر أولاً إلى الحكم فى الدعوى المتعلقة بتلك الاحكام (قوله لانه أوكد الضروريات) فى العبارة حذف والتقدير لانه متعلق بأوكد الضروريات وقوله يعنى أى أوكد الضروريات أثبت باعتبار أنه ضرور ومن الضروريات (قوله فى الصحيح) دليل لكون ما ذكر أكّد الضروريات (قوله ولهذا) أى لما ذكر من الاولى (قوله يبنى التمس بثنائها) أى شأن أحكامها وقوله وكذا فى الدنيا أى أول ما يقضى بين الناس فى الدنيا فى السماء ثم لا ينبغى ذكر ذلك لانه متقدم فى قوله أى أنه يبنى للقاضى أن يتفرقه أولاً أى أول ما يجره ككل يوم مجلس الحكم (قوله وفى الحديث) معطوف على قوله فى الصحيح (قوله بشر كلمة) كان ينطق بالالتفات والقافى من أقبل (قوله أبس من رجعة الله) أى أسمن

ومن يتوكل على الله فهو حسبه

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(باب ذكر فيه أحكام الدماء وما يتعلق بها)

وانما آتى المؤلف به اثر الاقضية والشهادات اشارة الى أنه ينبغى للقاضى أن يتنظر فيه أولاً لانه أوكد الضروريات التى تجب مراعاتها فى جميع الملل بعد حفظ الدين وهى حفظ النفوس فى الصحيح أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة فى الدماء ولهذا ينبغى التمس بثنائها وكذا فى الدنيا وفى الحديث من اشتد له فى دم مرمى مسلم بشر كلمة يوم القيامة بين عينيه مكتوب أبس من رجعة الله الى غير ذلك من الاحاديث وحديث أول ما يقضى التقديم ليعارضه حديث أول ما يتنظر فيه من عمل العباد الصلاة لان هذا فى خاصة أعمال العبد نفسه وذلك فيما بينه وبين غيره لكن انظر أجماعهم تقدم الظاهر أنه القضاء فى الدماء • ولما كانت أركان الجنابة ثلاثة الجانى والجنى عليه والجنابة ولكل منها شروط ذكر جميعها ويدا بالركن الأول فقال (ص)

ان

دخول الجنبة أى مع السابق أو يتحمل على المستحل فإن قلت انه على الأول ليس هناك أبس بل هو معرض

للعفو قلت نعم لأنه ينبغى الالتفات الى الظاهر لأجل الزجر كائناً فى قوله تعالى ومن يقتل مؤمناً متعمداً الخ (قوله الجنابة الخ) لم يشك على حقيقة الجنابة ذات الاركان المذكورة وعرفها ابن مرقوق بقوله وأما حقيقة الجنابة اصطلاحاً فهى انلاف مكلف غير

حر في نفس انسان معصوم أو عضواً أو اتصالاً بجسمه أو معنى قائماً به أو حينئذ عداً أو خطأً بتعقيق أو تهمة انتهى فانلاف مكلف جنس وغير حر في يخرج الحر في اذلاً أو أخذ جماً كتسببه محاذاً حرنا ونفس انسان وما يصدر عن ج اتلاف المال والنجاسة على العرض فلا يضمن هذا الباب واطافة نفس الانسان يخرج اتلاف نفس غيره ويدخل نفس العبد الذي ومعصوم يخرج الحر في ومن وجب قبله وهو جبالا في عنه واتلاف اتصالات الجسم كتابة عن الجرح والمعنى القائم بالجسم كالعقل والسمع وغيرهما مما ياتي وضمر حينئذ يعود على الانسان وعداً أو خطأ منصوباً بان اتلافه وتصحيح متعلق به وذكر كونه طعناً أو تهمة عليه والمراد بها القوت الموجب لثبوت الدعوى القسامة انتهى فلما عدلت ذلك فلا يراد ان الشارع جعل من أركان الجناية الجناية وهذا الاصح لان الشيء لا يكون تركن نفسه وحاصل الجواب أن الجناية ذات الاركان هي الاتلاف القسامة القيد القيد الذي كونه الجناية التي أخذت تركتها الاتلاف بدون القيد القيد القيد الذي كونه فلا يراد قدس (قوله ان اتلف) أي عداً بديل قوله فالقود عينا أو أماً الخطأ فيعلم من نص المصنف على الدية فيما ساقى (قوله وان رفق) اغناص عليه لئلا (٣) يتوهم أنه لا يقتل بالخرشرف الحر أو لاته

ر بما يشوههم أنه مكال لهية
وفعل الجبابرة اى هدر
وقوله غير بالرفع مسافة
وبالنصب على السال لانهاتاني
من التكررة على غلة كما في الحديث
وصلى وراهم جال تماماً وقوله
ولا زائد حر به بأن كن مساويا
أو انقص ويجوز في قوله زائد
حرية عطفه على المضائق
البه ولا مؤكدة والرفع
بطف لا على غير لانها اسم
بعض غير تلزم اعرابها فيما
بعدها ولا زائد اسلام بأن
كان مساويا أو انقص وقوله
حين القتل راجع للجميع أي
مكلف حين القتل وان رفق
القتل ولا زائد سرية أو اسلام

ان اتلف مكلف وان غير حر في ولا زائد سرية أو اسلام حين القتل الالغية (ش) يعنى
أن من شرط القصاص من الجاني أن يكون مكلفاً غير حر في ولورق قسماً فلا يقتص من مجبى ولا
يجنون لان عدهما خطأ أو عاصوا أو يقتل العبد بالحران شاملاً لورق فان اخصه خير السيد
في اسلامه أو فداؤه بالدية ولا قصاص على الحر في لانه اذا جاءه تائباً فإنه لا يقتل بمقتل قبل
توبته ولا خلاف في ذلك وسواء كان ممن تقبل منه الجزية كاليهود والنصراني أو لا تقبل
منه كالمجوس لان شرط القاتل الذي يقتص منه أن يكون ملتزماً بالاحكام والحر في غير ملتزم
لهما يجب القصاص على الذي وبالكفران والجنون اذا جنى في حال افاقته وعلى المكره
على تفصيل ساقى ويشترط في المكلف الجاني الذي يقتص منه أن لا يكون زائداً في
الحرية أو في الاسلام حين القتل اماناً كان زائداً اهما ذكر حين القتل فلا قصاص عليه فلو
قتل الحر المسلم عبد امة لانه لا قصاص عليه ولو قتل العبد المسلم حر كافر افاقته
لا قصاص عليه وعكسه يقتل به ولا زائد سرية الكافر حرمة الاسلام الان يكون القتل
لاجل اخذ المال وهو المسمى بالقتل لا يشترط الشروط المتقدمة بل يقتل الحر بالعبد
والمسلم بالكافر باعقت ان القتل في القسمة لا يقتل بالقتل ولا قصاص ولهذا الوعفاً على الدم عن
القصاص فلا يقبل منه ذلك كما يأتي في محله عند قوله وليس للورق العفو (ص) معصوماً
للتلف والاصابة (ش) هذا معمول لقوله اتلف لانما تقدم أنه يعتبر في الجاني التكلفة
وكونه غير حر في ولا زائد سرية أو اسلام أشار الى ما يعتبر في المجنى عليه نفساً أو جراً أو طرفاً
فيعني أنه لا بد أن يكون معصوماً الى حين التلف في النفس والى حين الاصابة في الجرح فيعتبر
في النفس العصمة من حين الضرب الى حين الموت وفي الجرح من حين الرمي الى حين الاصابة

حين القتل أي وسببه وهو الرمي مثلاً (قوله الالغية) الاستثناء منقطع لانه غير داخل فيما قبله لان ما قبله القتل فيه للقصاص وهنا
للفساد (قوله فلا يقتص من مجبى ولا يجنون) والدية على عاقلة المجنون (قوله وسواء كان امة) هذا ضعيف لان المعتقد ان الجزية
لا يقتص بها الكتابي والحاصل أن المدا على كونه ملتزماً بالاحكام (قوله اذا جنى في حال افاقته) أي ممن بعد ذلك ولكن لا يقتص
منه حال المجنون بل ينظر افاقته ان حيث وان ايس منها فادية في ماله فان افاق بعد ذلك اقتص منه الا ان يكون حكمه كحرى
الشروط وأما اذا قتل حال جنونه ففيه الخلاف السابق باب الغصب وما ذكرناه من أحد الأقوال وذلك ان الأقوال ثلاثة فقيل
هدر وقيل البقية ماله وقيل على عاقلة ماله وأما اذا قتل حال الجنون أو حال افاقته فقال بعض القرويين لا يرزعه قصاص وأما
الدية فلا زائدة ماله أو لمعاقلته انظر ذلك ولا يجزى هنا القول بسقوطها عنه (قوله فلو قتل الخ) أي اذا رمى مسلم كافر أو مسلم قبل
وصول الرمية اليه ومات عقب ذلك فإنه لا قصاص على الرامي لانه حين الرمي كان كافراً (قوله وهو المسمى بالقتل) بكسر الغين المعجمة
القتل لاجل المال وفي معناه الحرابة (قوله فلا يقبل منه ذلك) أي بل يقتل الحرابة ولا يسطر حدها الا بان الامام طاعها أو تركه
ما هو عليه نعم اذا اتى الامام طاعها أو تركه ما هو عليه نعم عما الرمي عن الجاني فإنه يعتبر عفو أو ما قبل حصول أحد هاتين يعتبر عفو

(قوله اسلم) اى المرتد وقوله ان مات اى المرتد لانه وان اسلم لم يكن معصوما حين الرى ولو رى حرم مسلم منه بسهم فارتد المرمى قبل وصول السهم اليه ثم مات فلا قصاص لانه حين الاصابة لم تستر العصمة ولو جرح مسلم مسلما فارتد الجرح خرج من زنا نجات فلا قود لانه صار الى ما أحل الله ولوقطع مسلم بدم مسلم ثم ارتد المقتول عفت ممرته أو قتل لثبت القصاص في قطع السيف فقط لا النفس لان الموت كان وهو مرتد واعلم ان الجنى عليه أربعة أقسام أحدها أن لا يكون معصوما حين السب ولا حين المسبب الثاني أن لا يكون معصوما حين المسبب فقط والحكم في هذين القسمين أنه لا يقص من الجاني عليه فيما الثالث أن يكون معصوما حين السب والمسبب وينتهي ما الحكم في هذا أنه يقص من الجاني على النفس حيث لم يكن الجاني زائدا بجره أو باسلام حين السب والسب أو أحدهما أو يقص من الجاني فيما دون النفس من الجاني حيث كان مسبوفا فيما تقدم ولا يقص من الزائد عليه فيما ذكر ولا من الناقص عنه فيه القسم الرابع عكس الثاني وهو أن لا يكون معصوما حين السب ثم تحصل العصمة حين المسبب وحكمه أنه لا يقص منه (4) (قوله يعلم منه البدأ) لا يخطئ أنه لا يعلمه بخصوص المبدأ بل يعلم أن هناك مبدأ (قوله حتى يقولوا الله

اللا اله الا الله) أى مع محمد رسول الله وكأنه سكنت عنه لان جملته لاله الله صارت كأنها جمع على المجموع من لاله الله محمد رسول الله وفيه اشارة الى أن المراد بالايمان في المصنف الاسلام لا الايمان الباطنى الذى هو التصديق وبعبارة أخرى أى بايمان بالله ورسوله مع التزام أحكام الاسلام فاطلق الايمان وأراد به الاسلام (قوله أو جزية) وتركه المصنف لقومه بالاول (قوله التشبيه الخ) الخ أى أنه تمثيل وأدخلت الكافي القاطع ونحوه من غير المسحق (قوله لاقتنائه) أى حيث كانت الملة في ذلك الاقتنائه فلا أدب اذا أسلمه الامام كأنه اذا علم أن الامام لا يشك فلا أدب عليه في قتله ولو غلبه ولكن راعى فيه أمانة فذيلة وقوله لا من المسحق أى في نفسه بل عليه وقوله بعدوان فقتل عين القاتل الخ (قوله وإن أحسن) لا يخرج من فيقتل لأن يقول وجده مع زوجتي وقت ذلك ما رى بوجه كالدفع في المحكمة فلا يقتل بذلك لعدم الغيرة وعلى قتله ذنبه فان لم يكن الا مجرد قوله قتل به إلا أن باقى بلطخ فلا يقتل لثبته بالنسبة وانظر اقراره ببراءته وكذا قتلته بها عند ثبوته بأربعة في بئته وأخته وأمه والظاهر لا قصاص في الاول (قوله ويدسار) ذكر أرائى وثبت عليه ذلك بيينة عادة أو اقراره ولو بعد القطع وكذا يد قطع غير حيث يجب قطعه فويذب القاطع بغير إذن الامام ويحل الأدب في هذه المسائل اذا وقعت عمدا (قوله ٢) اذا قتله زمن الاستتابة وكذا بدعاه على ما قاله الشيخ أحمد من أنه لا مانع من اجتماعهما عليه لاحتمال أنه لم يقتل لا مكن رجوعه الى الاسلام ومن ابن شاس ودية المرتد في قول دية الجرموسى في العبد والخطاى نفسه وفي جراحه رجوع الاسلام أو قتل على دية وذكره ابن القاسم وأصبح ومقابله قولان أولهما ما روى عن مشهورين عن أشهب أن عقله عقل الغريم الذى ارتد به وذهب ما روى عنه أيضا لاشئ على قتله لا تمساع الدم والمعتد الاول

وديته

وقوله لا من المسحق أى في نفسه بل عليه وقوله

بعدوان فقتل عين القاتل الخ (قوله وإن أحسن) لا يخرج من فيقتل لأن يقول وجده مع زوجتي وقت ذلك ما رى بوجه كالدفع في المحكمة فلا يقتل بذلك لعدم الغيرة وعلى قتله ذنبه فان لم يكن الا مجرد قوله قتل به إلا أن باقى بلطخ فلا يقتل لثبته بالنسبة وانظر اقراره ببراءته وكذا قتلته بها عند ثبوته بأربعة في بئته وأخته وأمه والظاهر لا قصاص في الاول (قوله ويدسار) ذكر أرائى وثبت عليه ذلك بيينة عادة أو اقراره ولو بعد القطع وكذا يد قطع غير حيث يجب قطعه فويذب القاطع بغير إذن الامام ويحل الأدب في هذه المسائل اذا وقعت عمدا (قوله ٢) اذا قتله زمن الاستتابة وكذا بدعاه على ما قاله الشيخ أحمد من أنه لا مانع من اجتماعهما عليه لاحتمال أنه لم يقتل لا مكن رجوعه الى الاسلام ومن ابن شاس ودية المرتد في قول دية الجرموسى في العبد والخطاى نفسه وفي جراحه رجوع الاسلام أو قتل على دية وذكره ابن القاسم وأصبح ومقابله قولان أولهما ما روى عن مشهورين عن أشهب أن عقله عقل الغريم الذى ارتد به وذهب ما روى عنه أيضا لاشئ على قتله لا تمساع الدم والمعتد الاول

(قوله ودبته ثلث خمس) أي وهي ستة وستون ديناراً وثلث دينار (قوله أي فالقودم تعين) لا يخفى أن هذا جواب الشرط وجواب الشرط لا يكون إلا بكون الاجلة فلذا قدره بجائز وكأني به يشير إلى أن عيناً (٥) منصوب على التميز من الخبر ولم يعمد لذلك

فلذلك قال بعض قوله عشاخيز
مخول عن الفاعل أي فعب عن
القود أو عن المبتدأ أي فعب
القود واجبة والمراد بالعين
الذات التي (أقول) أو منصوب
على الحال من فاعل يجب الواقع
خبراً والمعنى فالقود يجب في حال
كونه عن (قوله لأن الكلام
في جزاء الجانية) بمسند الهمزة
أي من المجازة وقوله وجزأوها
أي مقابلها (قوله فله يرا) أي
بالأشياء وغيره ولا يقتل وليس
عليه إلا الأدب إن استقر على البراءة
وإن رجع فبنيته فيسبوه لانه
أسقط حقائق وجوبه فيقطع
القاطع ولولا أن يقتل عسدي
ولك كذا أو غيري فقتله
فبضر بالقاتل مائة ويحس
عاماً وكذا بضر بالسبع مائة
ويحس عاماً وليس لسبده عقبه
على المعتد كقوله أرق قوف
أو ألقه في البحر لانه بأحده
ما لم يكن المأذون لمؤدع بالفتح ولا
نقته لانه في حنفته دون ما قبله
وإذا قال الولي لشخص ان قتلت
من في ولايتي فقد أبرأتك فقتله
فانه يقتض من القاتل لان الولي
ليس له تسلط على النفس (قوله
لعاف مطلق) بكسر اللام (قوله
عفا مطلقاً) المتبادر أن مطلقاً
يقع الإهمال لقوله وان كان بشراً
في المصنف بكسر اللام (قوله لا
أن يظهر من حاله) أي أن يقول

ودبته ثلث خمس دية المسلم كدية الهومي المستامن وكذلك الزاني المحسن إذا قتله
مسلم بغير إذن الامام وكذلك قاطع يدسار بغير إذن الامام لاقتياله على الامام فالتشبه
في الأدب أي يخص من يد شخص زان وشخص سارق فيشمل الذكر والانثى ولولا أن وعوض
سارق لكان أحسن أي وثبت ما ذكره بصفة عادة أو أقرار وقوله (فالقود عينا) جواب
عن قوله ان تلف مكلف والمعنى أن المكلف إذا جنى عمداً أو أخطأه بشعين في حق القود
وليس الولي أن يلزم الجاني الدية لأن يعفو مجازاً أو رضى الجاني بالدية هذا مذهب ابن
القاسم وهو المشهور واختاره ابن رشد وروى شهاب التميمي بين القود والفوعة على الدية
جبراً على الجاني وقال به واختاره النعمي قوله عينا أي فالقودم تعين لا للدية فلا ينافي أن
لولا المقتول العفو مجازاً على مذهب ابن القاسم وليس المراد بالقودم تعين لا للعفو لان العفو
لا يقابل القود وإنما يقابل الدية لأن الكلام في جزاء الجانية وجزأوها القود والدية لا للعفو
(ص) ولولا أن تقتلني أراك (ش) هذا في معنى الغاية للقود أي القصاص ثابت ولو
قال المقتول لقاتل ان تقتلني أراك ففعل فأن القاتل لا يبرأ بذلك ويقتل به لان الحق بعد الموت
انتقل للورث وكذلك لو قاله ان تقتلني استبدلناه فعاقبني ثم يحبس له أمان قاله ان قطع
يدي مثلاً فقد أراك ففعل فعله يبرأ بذلك ولا قصاص عليه ولكن عليه الأدب ما لم يترامه
الجرح لو لم يترامه القصاص والقتل أو أخذ الدية وكلام المؤلف ظاهر فيما إذا وقع
الأبراء قبل انقضاء القتال وأمان قاله بعد انقضاء قتله أراك من دمي أو ان مقتد
أراك من دمي فانه يبرأ منه فانه في شرح الرسالة (ص) ولاديه لعاف مطلق الآن تظهر ارادتها
فصلف وبقى على حقه ان امتنع (ش) يعني أن ولي الدم إذا عاقب القاتل عفاً مطلقاً أي
سكت فيه عن ذكر الدية فان العفو يلزمه فإذا قال بعد ذلك ان عاقبت لاجل الدية فانه
لا يصح في ذلك الآن يظهر من حاله ومن قرائن الأحوال أنه إذا ذك فانه يصفق ويطلب حق
حقه في القاتل ان امتنع القاتل من اعطاء الدية يريد ان يذل يذل والافلاش له وبقية حقه
لما إذا الطول الارادة المذكورة لانه منقطة الكذب والتهام ولا يحتاج لهذا القدر لفهمه
من قوله الآن تظهر ارادتها ومع الطول لم تظهر ارادتها (ص) كعمود عن العبد (ش)
يعني أن العبد إذا قتل حراً أو عبداً مثله فعفاً ولي الدم عن القاتل فانه يلزمه ذلك فإذا قال
بعد ذلك ان عاقبت عنه لا خذ وأخذ قيمته أو أخذ قيمة العبد المقتول أو أخذ الدية ان
كان المقتول حراً وتكون منجبة كما في فانه لا يصح منه ذلك الآن تظهر ارادته ذلك فيصاف
ولي الدم ويغفر سيده الجاني بين دفعه العبد أو دفع قيمته أو دفع قيمة المقتول ان كان عبداً
أو دفع دية ان كان حراً وهل يدفعها خضمة كافي العتية والموازية قال ابن بونس وما فيها
تفسير للدونة أو يدفعها حال ابن رشد وهو مذهب المدونة فانه الشارح (ص) واستحق
ولي دمي من قتل القاتل أو قطع يد القاطع (ش) يعني أن المكلف إذا قتل مسلماً عمداً أو أخطأه
فعدا عليه مكناً آخر يقتله عمداً أو أخطأه هذا القاتل يستحقه ولي المقتول الاول
ان شاء قتله وان شاء عاقبته وكذلك إذا قطع شخص يد شخص عمداً فقد ادى القاطع شخص
فقطع يد فأن المقتول عداً أو لا يستحق قطع يد القاطع ان شاء قطع وان شاء عاقبته فقوله

الحال فقير أو نحو ذلك (قوله يريد ان يذل) أي أن يقول عفاً عن القاتل ففسر وأمان طال الام بعد العفو وقال الخليل فقير فلا
عقوبه (قوله ويغفر سيده الجاني الخ) ظاهره أنه لا يقي على حقه في القتل وفي ابن مرزوق التصريح بأنه يقي على حقه في القتل وهو ظاهر
المصنف (قوله وهو مذهب المدونة) أي غيرنا ظرفه لتفسير المذكور والراجح مذهب المدونة

(قوله وفر يقتدم) لان الدم وقع مستحقا والمقابل المستحق في غير النفس لا يكون الاعضاء وقوله والعضو المعطوف وكما قاله وحينئذ
 فالمعطوف ظاهر لان العضو المعطوف بغير المعطوف عليه وقوله وفي القطع المقطوع عنه لا يخفى ما في تسعته وتلباس المساحة وغاية
 ما فيها تميز لغري وهو مقدم على الجواز بالحذف فكان اولى من كلام الشيخ احمد هذا الاعتبار غير انه ليس بجواز احال الصاب
 فيه جميع بين الحقيقة والجواز وفيه خلاف وقوله وحينئذ فلا حاجة لما قاله ناعين ان فيه لغا وتشرعا والتقدير واستحق
 وفيه أو مقطوع دم من قتل القاتل أو يعدم قطع بالقاطع اهـ وذلك لما فيه من زيادة التقدير (قوله يعني الخ) عبارة بعضهم
 أفيد ونصه فان أرضا أي أرضي ولي الدم الاول (٦) ولي المقتول الثاني وهو القاتل الاول وقوله فله أي ظاهر القاتل

له وسواء كان القتل عمدا أو خطأ
 وحينئذ هو مفرغ على واستحق
 ولي دم من قتل وعلى قوله كدية
 خطاه وهو راجع لما قبل الكاف
 وما بعدها وقوله لان الرضا لا يكون
 الامع الضير اي بين ان يقتض من
 الذي قتل القاتل ولو بذله في
 الثاني أكثر من الدية والحاصل ان
 الامر في ذلك موكول الى اختيار
 ولي الاول في ان له ان لا يرضى بما
 بذله في المقتول الثاني من الدية
 أو أكثر وهو مذهب السدوقية
 ان يرضى وقال عبد الملك الاول
 الثاني ان يدفعوا الدية الى اولياء
 الاول ويشترطوا له لتفهم وفهمه
 القضي على اجبارا ولباء الاول
 على قبول الدية (قوله وكلام نت
 فيه نظر) أي لانه قال فان أرضاه
 أي أرضى ولي الدم الاول ولي القاتل
 الثاني وقوله فله أي نفسه ولي القاتل
 الثاني ان شاء اقتصر أو عفا انتهى
 أي نصوا به المقتول وقوله أولا
 وكلام نت فيه نقص الاولى حذفه
 لان الفتى في نت اخاه وما ذكرناه
 وهو ليس فيه نقص انما هو خلاف
 الصواب (قوله أي طرف من أطرافه) أي فقد أطلق المصنف الخاص وهو البدوار
 العام وهو مطلق طرف (قوله الكفر كله مسلمة واحدة) أي في باب الجنائيات لا في باب القرائض فالملل فيها ثلاث اليهود والنصارى وما
 عداهم مله واحدة والمراد غير الحرسين لما تقدم أول الباب أنه لا يقتض من الحرسيين وقوله والجور أي الذين يقولون بان الاله اثنان
 وقوله وهو ما قبله الخ حاصلة أنه يقول ان المؤمن مع ما عطف عليه متعزى عطف عام وهو مؤمن على خاص وهو كفاي ويجوزي وذلك
 لان الكفاي والجورى كل منهما داخل تحت ما أتاهم من اقرار المؤمنين وان كان بحسب ما قال لا يدخلان لانه فسرهم من دخل دار
 الاسلام بأمان فلا يدخل فيما كان فيه تحت ذمتنا من يهودي ومجوسي ونصراني من تولد في بلاد الاسلام وقوله لشمول الكافر ليس
 المراد مطلق كافر بل مراد كافر بخصوص وهو مؤمن

أقطع فيه معطوف مقدر تقديره عضو وفر يقتدم والدم في النفس والعضو المعطوف
 بغير المعطوف عليه أي وأعضو من قطع بالقاطع والولي في القتل أجنبي وفي القطع المقطوع
 يعدم حينئذ فلا يحتاج الى ما قاله الزرقاني وقوله (كسكينة خطأ) تشبيه في الاستحقاق
 يعني أن الشخص اذا جنى خطأ على من قتل عمدا أو قطع عضوا عمدان في المقتول أو لا
 يستحق دية المقتول ناسبا خطأ وان المقطوع أو لا يستحق دية بالمقطوع ناسبا خطأ وقوله كدية
 خطأهم من أن يكون في نفس أو عضو (ص) فان أرضاه في الثاني (ش) يعني فان حصل
 أولى المقتول أو لا الرضا من قبل ولي المقتول ناسبا فله أي فصيروا المقتول الثاني لاولياء
 المقتول الثاني ان شاءوا فقلوه وان شاءوا عفا عنه فقوله الثاني أي المقتول الثاني وهو القاتل
 الاول وكلام نت فيه نقص وقوله فله أي فلولي الثاني القتل أو العفو وأما تخيير ولي الاول
 الذي هو هو ذهب المدونة فقد علم من قوله فان أرضاه في الثاني لان الرضا لا يكون الامع الضير
 وكلام نت فيه نظر (ص) وان فقتت عين القاتل وأقطع يده ولين الولي بعد أن أسلمه فله
 القود (ش) يعني أن القاتل اذا تعدى عليه رجل أجنبي أو ولي الدم فقطع يده مالا عمدا أو خطأ
 فله القصاص على من فعل به ذلك عمدا سواء كان الفاعل أجنبيا أو ولي الدم وسواء فعله بعد أن
 أسلم اليه أو قبله ثم قبلوه بعد ذلك لان أطراف القاتل معصومة بالنسبة الى مصقق الدم والى
 غيره دية أخذ الدية في الخطأ بقوله يداي طرف من أطرافه وقوله ولين الولي بعد أن أسلمه
 ما لفتان فأولى من غير الولي ومن الولي قبل أن يسلم اليه (ص) وقتل الأدنى بالاعلى كحر
 كفاي بعبد مسلم (ش) يعني أن الأدنى يقتل بالاعلى مثله كفاي قتل عبدا مسلما فله يقتل
 به لانه أدنى والعبد المسلم أعلى اذ حرمه الاسلام لا تواز به حر الكافر وأما العكس فلا
 قصاص كما اذا قتل العبد المسلم حرًا كما سافه له لا يقتل به كاسر (ص) والكفار بعضهم بعض
 من كفاي ويجوزي ومؤمن (ش) الكفر كله مسلمة واحدة فاليهودي والنصراني والمجوسي وعباد
 النار وعباد الاوثان وغيرهم يقتض بعضهم بعضا ولا يقتض لهم من المسلم لتقصم عنه
 في الدين ومؤمن اسم مفعول دخل دار الاسلام بآمان وهو وما قبله من عطف العام على الخاص
 لشمول الكافر لما ذكر (ص) كذوى الرق (ش) أي يقتض بعضهم بعضا من بعض ولو كان بعضهم
 فيه شائبة فهو يقتص ولا يقتص لهم من الحر المسلم لتقصم عنه بالحربة (ص) وكذا وصحح وضدما

(ش)
 (قوله أي طرف من أطرافه) أي فقد أطلق المصنف الخاص وهو البدوار
 العام وهو مطلق طرف (قوله الكفر كله مسلمة واحدة) أي في باب الجنائيات لا في باب القرائض فالملل فيها ثلاث اليهود والنصارى وما
 عداهم مله واحدة والمراد غير الحرسين لما تقدم أول الباب أنه لا يقتض من الحرسيين وقوله والجور أي الذين يقولون بان الاله اثنان
 وقوله وهو ما قبله الخ حاصلة أنه يقول ان المؤمن مع ما عطف عليه متعزى عطف عام وهو مؤمن على خاص وهو كفاي ويجوزي وذلك
 لان الكفاي والجورى كل منهما داخل تحت ما أتاهم من اقرار المؤمنين وان كان بحسب ما قال لا يدخلان لانه فسرهم من دخل دار
 الاسلام بأمان فلا يدخل فيما كان فيه تحت ذمتنا من يهودي ومجوسي ونصراني من تولد في بلاد الاسلام وقوله لشمول الكافر ليس
 المراد مطلق كافر بل مراد كافر بخصوص وهو مؤمن

(قوله يقتصم ليرض من الصبي) أي أو يقتل كامل الأعضاء فيقتصم ذلك في القصاص منهم في غير النفس أيضا وقوله ويصغر الزرع أي يقتل ذكر وصغير الخ أي يقتل بعضهم بعض (قوله أوقية العبد المقتول) ظاهره أنه إذا أراد أن يدفع قيمة العبد القتال ليس له ذلك وفي عجم وتبعه عاب ما يضاف لذلك أنه قال أو فداؤ أي (ص) بقيته أو بدية الحر أوقية العبد المقتول اه وهو ظاهر وقد تقدم ما موافق ما في

عجم من أن من جله التبريد يعطى قيمة الجاني (قوله فإن قتل العبد حرًا مالًا) لا فرق بين كون ذلك عبدا أو حرا (قوله فيباع لولي الدم) أي بوله ما زاد أو لاسيده (قوله أن يقتصد القاتل الضرب) أي بشرط أن يكون على وجه العداوة وأما مجرد الغضب فلا كذا يفعله عجم وتبعه شوب في عبود فعل ذلك لضربا وعداوة فيقتص منه اه فجعل قصدا لضرب مثل العداوة في إيجاب القصاص وهو ظاهر فتعين القصر إليه (قوله بشرط ضرب العبد أو الأبد) أي ولكن محله إذا كان باكتساب لأن كان باكتساب لا يضرب بها الأبد كالحج وعجز والمحصل أن العبد من الخطأ وقع التصريح به (قوله الإذا قصدا زهوق روحه) أي أو ذبح أو شق جوفه ولو أدى عدم قصده لا نكاح إلا لا تفصل الاقتتل (قوله أو يقتل) المتصل ما قبل المحذور وهو ما يقتل به الشخص بمرض أي بكسر العظم وتشميم العظم والحدملة سديح بخلاف القول أي خيفة القصاص إلا القتل بجميع من حديد أو حجره حد أو خشفة كذلك أو كان معروفا يقتل الناس كالجنين والافاق في التلوا في ضرب قضيب كالسبي بكر باح وناظره

(ش) ضد الذكرا الثاني ضد الجميع السقيم فيقتصم الأنثى من الذكرو والعكس ويقتصم ليرض من الصبي والعكس فهو معطوف على ذوى الرقأى وكذا ذكر وصغير وضدهما في أنهم يقتلون ببعضهم ويصغر الزرع عطف على الأدنى (ص) وإن قتل عبدا بغيره أو قسامة خيرا لولي فإن استجابه فليس به ما سلمه أو فداؤه (ش) يعني أن العبد إذا قتل حرا أو عبدا وثبت عليه القتل فهو جانيته أو قسامة في السر بان قال قتل فلان أو يقيم عدلا بالقتل ويقسم أولياءه في المورثين فإن ولي المقتول يصير من أن يقتله أو يسقيه وأما كان اختيار لولي لأن القاتل غير كف فان قتله فواض وإن استجابه فإن سديح غير قتله من أن يسله الجنى عليه أو يفديه بدية الحر أوقية العبد المقتول وأما قسامة القسامة يكون المقتول حرًا لأن العبد لا يفسد فيه كإتاني ومفهوم بقسامة أنه لو ثبت باقرار العبد لم يكن الحكم كذلك وهو صحيح والحكم أنه ليس لولي المقتول استيفاؤه فإن استجابه بطل حقه لأن يدعي أنه جعل ذلك ومثله يجعل فإنه يحلف ويبقى على حقه في القصاص وكلام المؤلف في العبد كما هو ظاهر وأما في الخطأ فغير في الدية وإسلامه فإن قتل العبد حرا فداؤه أو يسديه فداؤه بدية الذي وإسلامه فيباع لولي الدم إذا بقي مسلم في ملك كافر وقوله وإن قتل الخ في قوة الاستئذان من قوله فالقودعنا (ص) إن قصد ضرب (ش) هذا شروع في الركن الثالث وهو الفعل الموجب القصاص وهو تارة يكون بالاشارة وتارة يكون بالنسب وبدأ بالاول والعنى أن شرط القتل الموجب للقصاص أن يقصد القاتل الضرب أي بقصد إيقاعه ولا يشترط قصد القتل في غير حياية الأصل على فرعه فإذا قصد ضرب عبدا يقتل غالبًا مات من ذلك فله يقتصم له وكذا إذا قصد ضرب عبدا لا يقتل غالبًا مات من ذلك فله يقتصم له منه أيضا وله البالغ عليه بقوله (وإن يقضب) يدل مفهوم الشرط من كلام المؤلف على أنه إن يقصد ضرب به وثبت ذلك أما بينة أو باقرار الجاني عليه أنه لا فؤد عليه لأنه خطأ وفيه الدية على العاقلة وقوله إن قصد ضرب بأي قصد ضرب بمن لا يجوز له ضرب به وسواء قصد الشخص المضروب نفسه أو قصدا بضرب شخصًا عدوا أو أبا فاصاب غيره فله يقتل به وما قبل أنه من الخطأ ضعيف وأما لو قصد ضرب بمن يحل له ضرب به فاصاب غيره فهو خطأ بشرط ضرب العبد أو الأبد بوقولنا في غير حياية الأصل الخ يخرج حياية العبد على ولده فإن قصد ضربه لا يكون موجبا لقتله كقتله لأنه كان سبيافي إخراج الولد من العدم إلى الوجود فلا يقتل به إلا إذا قصدا زهوق روحه كإتاني (ص) كمن قتل ومنع طعام أو مشق (ش) هذا شبهة لا ملل لأن منع الطعام ليس بفعل والمعنى أن النقص إذا خلق إنسانا أو وضعه الطعام أو الشرب أو قصده قتله فله يقتل به وكذا إذا قتله بمثل كجبر أو خشية (ص) ولا فاسامة أن تقتضيه أو مات مهورا (ش) يعني أن المكاتب إذا ضرب شخصًا عدوا عدوا أو أبا فاصاب غيره فله يقتل به من جن الضرب إلى أن مات فله يقتل به من غير قسامة من أولياء المقتول فإن كل وشرب وعاش ثم مات بعد ذلك ففيه القسامة لأنه لا يؤمن أنه مات من أمر عرض له ولو أجهز شخص على منقود القاتل من غيره فلا يقتصم إلا من الأول وورث وورث وتغلى الناقية المعروفة بالأجناد كما هو أحد أقوال (ص) وكلمة غير محسن العوم عدوا

عندهم ولو قصد قتله (قوله ورث وورث) أي فإذا مات أخوه قبل زهوق روحه فله برز موقوله وورث أي فإذا كان له أخ عبد أو كافر فاسم أو عتق ثم مات منقودا لمقتل ورثه (قوله كما هو أحد أقوال الخ) أشاروا نحن لهذا القول فقال ولولا جهز شخص على منقودا لمقتل من غيره فقبل يقتل به الأول ولا يرث ولا يرث والثاني يرث والثالث يقتصم من الأول ويرث

وورث وهو أحسن الأقوال بعبارة أخرى وفي جماع أبي زيد أنه يقتل به الثاني ولا يكون على الأول إلا الأدب أي لا يمنح جلة الأحياء
 ريث وورث وبوصي بمشاعين عتي وغيره ابن رشد والأول أظهر أي الذي يقول بقتل الأول وقبل بقتل من جعلهما قتلًا مشتركًا
 في قتله كان وجه انتهى (قوله على وجه العداوة) الصواب أنه يقتضيه حيث كان على وجه العداوة وسواء علم أنه لا يحسن العموم أو لم
 يعلم بذلك ولا علم أنه لا يحسن العموم وإنما كان يقتل حيث طرحة وهو يعلم أنه يحسن العموم لأنه لا تعلم طرحة حيث بطل أن لا يمنح
 منه وكذا إذا طرحة على وجه العلم وهو يعلم أنه لا يحسن العموم وأما إذا طرحة على وجه الغلب وهو يعلم أنه يحسن العموم أولم يعلم ذلك
 ولا يعلمه فلا (قوله كثر بين المسلمين) وهو مقيد بما إذا لم يحضر هاهنا الطر والافلاغر من علمه أن حفره علمًا (قوله أما أن حفر البئر الخ)
 اعلم أن حاصل مسئلتنا بئر أنه إذا لم يقصد حفرها من أجل حفرها في محل لا يجوز حفره كطريق ضمن ما تلف بالان فعلها في الطريق
 يحصل على قصد الضرر وإن كان في محل يجوز فلا ضمان له وإن حفرها بقصد الضرر ولو في محل يجوز فلا ضمان حفرها لا هلاك
 شخص غير معين فانه يضمن ما هلك فيها وإن حفرها لا هلاك سارق غير معين وهلك فيه أغبر أدى فالتأثير الضمان وإن حفرها لا هلاك
 شخص بعينه فان هلك ذلك الشخص انقضى منه (أ) وإن هلك غيره ضمن دية هذا هو الصواب وإن حفرها لم يجوز تسله كحفرها

في بيته أو حائطه لكسب فلا يضمن
 ما هلك فيها من أدنى سارق أو غيره
 وإن حفر بئرًا حول زرعه لمنع
 الدواب عنه خشية أن ينقصه فلا
 ضمان عليه وإن حفرها لا تلف
 دواب الناس ضمن هذا ما ذكره
 (قوله ما يرقى في طريق المسلمين)
 أي ترش ووضع قشر بطريق حاصله
 أنه إذا فعل في الطريق ولم يقصد به
 الضرر فهو محمول على قصد الضرر
 وإن فعله في محل يجوز فلا يقصد
 إتلاف أدنى بعينه محترم وتلف
 انقضى منه وإن تلف غيره وأفعله
 لا إتلاف سارق لا بعينه أو لا إتلاف
 ما لا يجوز إتلافه وتلف به أدنى فانه
 يضمن دية وإن فعله لا إتلاف ما
 يجوز إتلافه فلا يضمن ما تلف به
 من أدنى أو غيره (قوله وإن هلك
 غيره فلا دية) أي وإن لم يقصد

والأفدية (ش) يعني أن من طرح شخصًا في بئر وهو لا يحسن العموم في نفس الأمر على وجه
 العداوة القتل فانه يقتل به ولا قسامة خلافاً لمن ألحاح وجب وسواء علم الطارح أن الطروح
 يحسن العموم أم لا وإن لم يكن الطروح عداوتين كان على وجه الغلب وشبهه وهو لا يحسن العموم
 أو كان يحسنه سواء كان على وجه العداوة أو الغلب فلا يقتل به وله عدية بدية محسنة كما هو
 ظاهرها لا مغلظة كما هو قول ابن وهب (ص) وكسفر بئر وإن بيته أو موضع مزارع أو بئر دابة
 بئر يق أو اتخذ كلب عقور تقصد له صاحبه أنذار (ش) لما خرج من الكلام على الإتلاف
 بالمشترع إلا أن في الكلام على الإتلاف بالسب وهو أن يفعل فعلاً يكون سبباً للإتلاف
 والمعنى أن من حفر بئرًا في موضع لا يجوز حفره فانه كطريق المسلمين وحفرها في موضع
 يجوز حفره فانه كبيت أو قصد بذلك الضرر لولا ذلك شخص معين وهلك فيها ذلك العين فانه
 يقتل به فان هلك فيها غير العين فليس بدية إن كان سارقاً أو قبته إن كان عبداً أما أن حفر البئر
 في بيته لضرره أو ناقض ذلك فهلك فيها إنسان أو غيره فانه لا ضمان عليه فيه بل هو هدر
 وكذلك يقص من وضع ما يرقى في طريق المسلمين كقشور بطريق وغير ذلك وقصد بذلك الضرر
 لشخص معين وهلك ذلك الشخص المعين أو ما أن هلك غيره فلا دية وكذلك يقص من رط دابة
 بئر يق المسلمين وقصد الأدية لشخص معين فهلك بسبب ذلك وإن هلك غيره فلا دية وكذلك
 يقص من اتخذ كلباً عقوراً وقد أذن عن إتخاذ لشخص معين وهلك وإن هلك غيره فلا دية
 فقوله (قصد الضرر وهلك المصود) حقيق في المسائل الأربع والمعنى أنه إنما يضمن ما أفعله إذا
 قصد الضرر لشخص معين وهلك ذلك المصود وقوله (والأفدية) شامل للصورتين الأولى أن
 يقصد ضرر شخص معين فمك غيره والثانية أن لا يقصد شخصاً معيناً ومفهوم مقصد الضرر

انه

أهلاً شخص بعينه فان قصده هلاكاً من لا يجوز اهلاً كوهلك بذلك أدنى محترم ضمن

دته وإن هلك غيره كدابة ضمن قيمته وإن لم يقصد به ضرراً أصلاً فان اتخذ ذلك لحاجة فلا ضمان وإن جعل ذلك مهرباً لغيره وانظر
 من اتخذ دابة معرفة بالعداء بيته ولم يفعل بها ما يمنعها من العداء التي عرفت به وفي المواق ما يفيد أن سكره ما حكم الكلب العقور
 فيعبر فيها تفصيله (قوله وكذلك يقص من اتخذ كلباً عقوراً) لا يختص بالكل بل يشاركه في كل حيوان مؤتمن اتخذ والجدار المائل
 والعقور ما يعرف ويؤذى بالسب من العقور وهو الجرح ولا يصفق ذلك إلا سكر ذلك منه وقد أقال أو الحسن إن هذان من المبالغة (قوله
 وقد أذن) اعلم أن قول المصنف تقدم معنى للفعول وأما المفاعل مستعمل عليه السبب أي تقدم الأتذار فيه وما حصل مستعمل ذلك
 أنه إن اتخذ أهلاً لا ضمان عليه ما قصص منه إن وجدت المكافحة وما يعتبر في ثبوت القصص وسواء كان عقوراً أم لا أذن
 صاحبه أم لا وإن أهلك غيره ضمنه وإن اتخذ أهلاً لا ضمان عليه ما قصص منه إن وجدت المكافحة وما يعتبر في ثبوت القصص وسواء كان عقوراً أم لا
 اتخذ في محل يجوز له أم لا وإن أهلك غيره ضمن قيمته وإن لم يقصد به هلاكاً من لا يجوز اهلاً كوهلك بذلك أدنى محترم ضمن إن
 محل يجوز له أم لا لا يضمن الجهاد التي فعلها جباراً أي هدر وإن كان عقوراً فان اتخذ في محل لا يجوز اهلاً كاذن اتخذ لم يضمن إن

أندر أو علم أنه يعقر الناس وأن اتخذ في محل يجوز له كالزعر والضرع ضمن إن أندر عندنا كم وأغبره والام يضمن وليس مثل الانذار
هنا علم أنه يعقر الناس خلا القول ابن مرزوق أن عليه يعقره يقوم مقام الانذار وفيهم قوله تقدم لصاحبه أنه إن لم يتقدم له فيه
فلا ضمان وهذا مقيد بما إذا اتخذ في موضع يجوز بما إذا لم يعلم يعقره الناس وكان من حقه أن ينه على هذين القيدين والتقدم
عند الحاكم يقوم مقامه الأشباه والثلث قال غصني ثث قوله واتخذ كالب عقور لا حاجة له كقيد تقدم الانذار لأن الكلام محث
فصل الضرر وهلك التصود وهذا القيد فيه وأما القيد حيث اتخذ لم يجوز له اتخذ فيه كرامة الزرع والضرع فيها لأن الناس إذا
اتخذ حيث يجوز فلا يضمن ما أصاب حتى يتقدم فيه إليه وإن اتخذ لموضع لا يجوز له اتخذ فيه كذا ورؤسبه وقد علم أنه يعقر
ضمن ما أصاب وقال مالك من اتخذ في داره فهو ضامن لما أصاب إن تقدم فيه إليه اه نصان بتقدم وتأخير والحاصل أن جعل
الضمان لمصلحة داره أو فسد من سبيل ما لا يجوز بخلاف بزرعه أو ضرعه فيصير بخلافه إن أراد القائل بأن اتخاذ للدور
والفنادق يجوز ذكره عجم (قوله على تفصيل) أقول قديناه وهو إذا (٩) حفره في موضع لا يجوز حفره فعليه الدية وأما
إذا حفره في موضع يجوز حفره

ففيه فلا دية وقوله فائدة أي على
العاقلة أي الأفي مسئلة ما إذا قصد
خس السارق فهل فيها واحد أو
أكثر منهم فإن دية من هلك في مال
الخافر وإن هلك من غير السارق
فأدية على العاقلة (قوله نسمة بين
المكره والمكره) أي أنها نفاقة
بالمكره بالكسر (قوله إن لم يكنه
مخالفة الأمر) لا شك أنه إذا أمكنه
مخالفة الأمر لا يكون مكرها
والفرض أنه مكره (قوله حيث كان
المقدم عالما) فإن لم يعلم مقدمه
فلا قصاص وأدب وثوقه ينفق
أنه لا شيء على المتقدم لأقصا ولا
أدب قال عجم ولو وضع شخص
سمي على طعام وقدمه لضيف فعلم
الضيف بأنه مسموم ثم قدمه له به
فأكل منه هلك فالقصاص على
الضيف وكلام المصنف يشل ذلك
وقوله وأما لو مات من الخوف

أول بقصد ضرر فلا شيء عليه وهو كذلك لكن على تفصيل انظر في الكبير فقوله والا
فائدة راجع لاخر وقوله فائدة أي أن كان الهاكس أو القاتل إن كان غيره ولو كان خالصا
لكن أشمل (ص) وكلا كرامة تقدم مسموم ومبهم عليه حجة (ش) هذا معطوف على قوله
وكفر بغير المعنى أن من أسبب القتل الأكره وهو نسبة بين المكره والمكره فيقتل المكره
يكسر الراء التسبيبه والمكره بفتح الراء المبشره إن لم يكنه مخالفة الأمر خوف قتله فكل كلامه
يجل يفصله لا في من أسببه من قدم شخص طعاما أو لباسا مسموما يقتل بسبب ذلك حيث
كان التقدم عالما بأنه مسموم أي ولم يعلم الأكل به فإن علم الأكل به مسموم فينبغي أنه
لا شيء على المقدم ومن أسببه من روى حجة حجة على شخص يقتله بلد غير سواء علم أنها
تقتله أم لا حيث لا يمكن على وجهه القبول وأما لو مات من الخوف فإدبه كانت حجة أو ميتة وأما
إن كان على وجهه القبول فلا قصص منه وعليه الدية حيث لم يعلم أنها قتله ولا اقتصص منه (ص)
وكتائنه فهو بطله وبينهما عداوة أو سقط فيسامة وإشارته فقط خطأ
ولا لا سائر القاتل (ش) يعني أنه إذا أثار عليه سيف أورد حاصا ليقته فهو بمنه فقتله
حتى مات وهو قائم بأن استند إلى حائط مثلا والحال أن بينهما عداوة فإدبه يقتل به وظاهر سواء
كانا كربين أو ماشيين أو مختلفين فلو سقط تحت فاته يقتل به أيضا لكن بقسامة لاحتمال
أنه مات من السقطة فيلحق حولا الدم بحسين عينا متواليه بنائه مات خوفه فانه ولو مات مجرد
الإشارة على أي وجه كان فلا يترامه الأدية خطأ حجة على العاقلة وتلازم من غير قسامة
وكذلك يقتص من مسل غير الشخص ليقته فقتله لتسبيبه ويشل الآخر أيضا المبشره ولو
مسكه الشخص ليضرب به ثم امتداده فقتله به تحت فإن الضارب يقتل به وأما المسك فانه
يعاقب أشد العقوبة بحسب سنة وبعبارة الألام في القتل للتعليل ولا يقتل المسك إلا بقبور
ثلاثة أن يسكه لأجل القتل وأن يعلم أن الطالب إنما يريد قتله وأن يعلم أنه لو لا المسك ما قدر

(٣ - خرى ثلثين) فإدبه كانت حجة أو ميتة ظاهره سواء علم أنها تقتل أم لا على وجهه العداوة أم لا لكن العبد أنه على علم بأنما قتله
وهي حجة تحت فاقصاص وإن لم تلغه والحاصل أنها إن قتله وطرحها على وجهه العداوة فيقتص على أنها تقتل أو اعتقد أن القاتل
أولم يعلم شيئا وأما إن كان لا على وجهه العداوة فإن علم أنها تقتل اقتص وإن علم أنها لا تقتل أو شك فلا يقتل والغرض أن هاتين من لغها وأما
لومات من الخوف فلا يقتل سواء كان على وجهه العداوة أم لا كانت حجة أم لا علم أنها تقتل أم لا هاتين مفاد الشارح والصواب أنه إذا مات من
الخوف وكانت حجة واعتقد أنها تقتل فانه يقتص كان على وجهه القبول أم لا (قوله وبينهما عداوة) مفهومه أنه إذا لم يكن بينهما عداوة
يكون خطأ والمراد بالعداوة ما يشمل الضغينة ليلتها بالعب فانه الجيزي (قوله لكن بقسامة) قيد الدمري هذان يكون بينهما عداوة
وأما عجم فنظر فقال وهل تعتبر العداوة في قوة وإن سقط فيسامة أيضا ولا قال لم يذع عجم وبني تقدمه علما إذا كان بينهما عداوة
(قوله فلا يترامه الأدية) وهو موضوع أن بينهما عداوة أو لا فلا شيء فيه (قوله أن يسكه لأجل القتل) فإن أسكه ليضرب به ثم امتداده ولم يدر
أنه يقتله ولا رأى معه سيفا ولا رمحا يقتل المبشره وحده وبغيره بالآخر أشد الضرب بحسب سنة (قوله وإن يعلم أنه لو لا المسك ما قدر

على قتله يعلم بالإناء للقول بالإناء للفاعل كاهو مفاد النص (قوله إذا اجتمعوا على قتل الخ) لا يلازم من مقتضى قوله أن قصد ضرباً من أن القتل قد قصد الضرب عدواً وتوجب القصاص وإن لم يقصد أي فاعل القتل للفرق بين قتل الجماعة وقتل الواحد وهو شدة الخطر في الأول دون الثاني كلفاني عجم ورد محشيتي ت بان التقليل بقيد أنه لا فرق بين قصد القتل والضرب (قوله والا قدم الاقوى) أي فيقتل ويقتض من الباقي مثل فعله فإن لم يكن أقوى أي بان غميرت واستوت كان اخلفت وكان في بعضها فقط ما يشأ عنه الموت ولم يعلم فانه يقتل المثل والخاص (١٠) أنه اذا تم تمييز الضرباً وتغيرت واستوت أو لم تستوت لم يعلم الاقوى فان الجيع يقتلون اذا مات مائة أو أفضلت

على قتله والظاهر أن المال المقتول لولادته ما قتل المدلول عليه كماله كالتقتل لتواقة هما معنى قوله وكشأته بسيفه الكاف داخلة على سيف أي ومات وهو قائم بدليل قوله وإن سقط أي وبينهما عداوة ومفهوم وبينهما عداوة أنه يكون خطأ (ص) ويقتل الجمع واحد (ش) يعني أن الجماعة إذا اجتمعوا على قتل شخص عداوة وانما قائم يقتلون به وموضوع المسئلة أنهم لم يثبتوا على قتله بدليل ما بعده ولم تميز الضربات والا قدم الاقوى كإيا في مائة مائة أو أنفذت سقائه وأما وطش أو كل وشرب فلا بد من القسامات ولا يقسم في العداوة على واحد معين نهوا بالبعسية أي سبقتهم واحداً (ض) والتمثلون وإن بسوط سوط والتسبب مع المباشرة (ش) يعني أن الجماعة المتألفة على قتل شخص يقتلون وإن لم يشرب بوجه لا تقتل كأيد بالسوط بل ولو لم يل القتل الا واحد بشرط أن يكونوا بحيث لو استعين بهم أعانوا كأن التسبب يقتل مع المباشرة كحفر بئر البقع فيها شخص معين فوقف على شفيرها فراء غير الحافر وهذا ليس بترك ارمع قوله فكذلك القتل لأن ذلك سبب قريب لانه مباشر لاسا كولو لا هو ما قتل وهذا سبب بعيد لانه حفر البئر ولم يباشروا بانه من ثوب القصاص على سبب قريب ترجم على سبب بعيد فلا يفي ذلك عن ذوا قوله (ذكره ومكره) تنبيه في أنهم يفتلن جميعاً على التسبب في الاكرام وهذا المباشرة وانما جعلناه تشبيهاً بالتسبب لاعتدالان سافر البئر فله اتصل بعين القتل بخلاف المكره فان فعله مقصور على المباشرة لم هو متسبب غير مشارك والمعاد بالتسبب المشارك ثم جعل قتل المكره بغير الرأى يمكن أيا فان كان أفعاله لا يقتل بل يقتل المكره (ص) وكذا ومعلم أمي ولما صغرا (ش) يعني أن الاب إذا أمر ولده الصغيران بقتل شخص فقتله فان الأب يقتل بدون ولده الصغير سواء كان سراً أو رقيقاً وعلى عاقلة الصغير نصف الدية ولو كان الولد كبيراً القتل وحده وهو داخل في قوله فان لم يحلف المأمور اقصد منه ويعاقب الأب وكذا المعلم إذا أمر ولده الصغير بقتل شخص فقتله فان المعلم يقتل وهو وحده وعلى عاقلة الصغير نصف الدية ولو كان المأمور كبيراً القتل وحده ويعاقب المعلم فلو كثرت الصبيان خالصة على عواقبهم وإن لم يحلف على عاقلة كل الأقل من الثالث (ص) وسيد أمر عبداً مطاقاً (ش) يعني أن السيد إذا أمر عبده الصغراً والكبير القصص أو الأعمى بقتل شخص فقتله فان السيد يقتل وأما العبدان كان كبيراً يقتل أيضاً والا فادوا ويكون عليه نصف الدية جناية في رقبته لانه لا عاقلة وأما أمر عبده غيره فكم امره أجناداً فلا خلاف في أنه يقتل القاتل فقط ويضرب بالامراء ثم يحبس سنة (ص) فان لم يحلف المأمور اقصد منه فقط (ش) كانه قال هذا المسائل اذا خاف المأمور فان لم يحلف المأمور من الأمر وقتل فانه يقتل من نفسه فقط ويضرب بالامراء ثم يحبس سنة ما لم يكن

مقاتله أو رفع مجرماً أو لا يقتلهم على واحد ويقتل ويقتض من الباقي وأما لو تميزت الضربات وعلم الاقوى ضرب باقوه القتل يقتل (قوله أو ما لو طش أو كل) أي لم تنفذ مقاتله (قوله كحفر بئر) أي ولا يشترط التماس (قوله لانه مباشر لاسا ك) أي لا يقتل لانه حفر البئر ولم يباشروا أو لم يباشروا لأن فعله ليس رأي أترفعه لانه مباشر هو ما يشرب اليه فيعاسا في وقوله فلا يفي ذلك عن هذا لا يفي أن هذا شخص كلام المصنف هنا بالبعد فتكون مغاراً أو ما ان عجم يكون أهم (قوله هذا التسبب في الاكرام الخ) لا يفي أن في البعية أي لتسببه بسبب الاكرام (قوله ثم هو متسبب الخ) افي به دفعه إلا اعتراض الوارد على ما ذكر من أنه يقتض أنه لا يسببه في ذلك مع أنهم موجود وحاصل الجواب أن البعية الموجودة في ذلك هي البعية التي ليس فيها مشارك والمعاد بالبعية في قوله والتسبب مع المباشرة فيها مشاركة بل يقتل المكره الخ لا يفي أن الاب مكره الفخ وسكت عداً كان المكره

بالكسر الان فاذا أكرمه فقتله فقتل المكره بالفتح وكذا الابان أمره بذبحه أو شجره أو أزاره أو روحه انظر عجم (قوله ولما صغرا) يظهر من امره احقا تنبيه لأمر الامام بعض أعوانه يقتل رجل ظالم لغيره لاختلاف أنهم باقتلانه معاذ كرمي لث (قوله فاعليه على عاقبهم) أي يخفف الله به على عاقبهم (قوله الأقل من الثالث) وبلغ من اقبال عاقلة جلت أقل من الثالث (قوله ويكون عليه نصف الدية الخ) يظهر النقل لاشي عليه (قوله فان لم يحلف المأمور) والاصل عدم الخوف عند الجول والتنازع

(قوله لا به من الأكرام الخوف) فلا يناسب ذكره هنا لأنه لا ينافي عدم الخوف وقوله بخلاف لفظ الأمر وليس كذلك أي فلا ينافي من الأمور الخوف بل يجمع عدم الخوف فلهذا قال فان لم يخف الأمر والاولى اسقاط لفظ (قوله يحس أو ضرب أو أخذ مال) الواو بمعنى أو أي وأخذنا ذلك خبر بان بعض الشيوخ اعتمد (١١) كلام عب من أن الخوف هنا القتل أو شدة

الذي خلافا لما فيه شاعنا (قوله) وعلى عاقلة الصبي نصفها) أي لا فرق بين العبد والخطأ (قوله) وعلى عاقلة الخطي) الحاصل أن على عاقلة الخطي والجنون نصف دية خطأ وعلى الشريك النصف نصف دية عمدي في ماله (قوله ولو قال الخ) أي بخلاف شريك الصبي في حال عدم التألف أو قال الأولياء انما مات من فعل الكبير فانهم يشمون عليه ويتقصون منه لأن شريك الصبي لم يصبه في فعله من يصدرون فعله قتل بخلاف الجنون والخطي فيقلب أن يصدرون من فعلهما القتل (قوله ومرض بعد الجرح) هذا خلاف ما يجب به الفتوى من أن الواجب في العمد القصاص بقسامة وفي الخطأ الدية بقسامة كما ذكره عجم ونقله في الحاصل أن العمد أن في المرض بعد الجرح القصاص في العمد قسامة وفيه الدية بقسامة في الخطأ وكذا قال في المرض حين الجرح وأما لو كان المرض قبل الجرح فلا قصاص ولادية والقرض أنه لا يدرى هل الموت بالمرض أو بالجرح فان قلت لم يدرى في شريك السبع والحري ولم يجر في شريك الخطي والجنون خلاف ما يوجب أنهم ماله ضمنا أم نكلا كان ذلك مضاعفا بجانب شركتهم بخلاف

الأمر حاضرا فقتل بضاهة المسائرته وهذا القدر به على خلاصه وعبر بالأمور دون المكره لأنه يلزم من الأكرام الخوف بخلاف لفظ الأمر والخوف يحس أو ضرب أو أخذ مال يقتل المكره فيما به بالخوف لا يجمع الأكرام لا يكون الاحتياط فقدره في هذه العبارة (ص) وعلى شريك الصبي القصاص ان عمدا على قتله (ش) يعني أن المكلف اذا اشتراك مع صبي على قتل شخص وعمدا على قتله فان القصاص على شريك الصبي وحده والصبي لا شيء عليه وانما على عاقلة نصف الدية فقط فان لم يتالا فان كانا أو الكبير عمد افعله نصف الدية في ماله وعلى عاقلة الصبي نصفها وان كانا أو الكبير خطأ فعلى عاقلة كل نصف الدية (ص) لا شريك خطأ ويجنون (ش) يعني أن من اشتراك مع شخص خطي في قتل شخص فانه لا قصاص على الشريك ولو تعدد ذلك وعلى الخطي نصف الدية على عاقلة وكذا من اشتراك مع جنون على قتل شخص فانه لا قصاص على شريك من ذكر ولو قال الأولياء انما وصل القتل منه وأقسمه على ذلك وهو ما يفيد كلام المواق ويحط بقراءة الهزم ولا يرسم (ص) وهل يقتص من شريك سبع وجرح نفسه وحري ومرض بعد الجرح أو عليه نصف الدية قولان (ش) ذكر المؤلف أربع مسائل في كل قولان بالقصاص مع القسامة أو نصف الدية في ماله بغير قسامة منها المكلف اذا اشتراك مع سبع في قتل شخص وقبضه شريك السبع الضرب بذلك الشخص حتى مات هل يقتص منه بقسامة أو لا يقتص منه لأنه لا يدرى بأي الفعلين مات وعليه نصف الدية في ماله بغير قسامة ويضرب بمائة ويحبس سنة قولان لأن القسام ولو ألقاه السبع فانه يقتل به بلا خلاف ومنها من جرح نفسه جرحا يكون عنه الموت غالباً ثم تعدد شخص ضربه فمات هل يقتص من هذا الضارب بقسامة أو عليه نصف الدية في ماله بغير قسامة ويضرب بمائة ويحبس سنة قولان لأن القسام ومنها اذا اشتراك المكلف مع حري من غير عمدا في قتل شخص فمات هل يقتص من شريك الحري بقسامة أو عليه نصف الدية في ماله بغير قسامة ويضرب بمائة ويحبس سنة قولان لأن القسام وأما مع التأليف يقتص منه قطعاً ومنها من جرحه إنسان عمدا ثم مرض من مرضات منه غالباً فمات ولم يدر مات من الجرح أو من المرض فهل يقتص من الجرح بقسامة أو عليه نصف الدية في ماله من غير قسامة ويضرب بمائة ويحبس سنة قولان لأن القسام وأما مرض من قبل الجرح فلا قصاص اتفاقاً لأن الغالب أن الموت من المرض والجرح هيبة والموت بالمرض السبب الذي ينشأ عنه الموت غالباً كالسقوط والضرب ويحذف ذلك وحصول المرض حين الجرح كحصوله بعد (ص) وإن تصادما أو تضافاً متلفاً فقد اتفقا أو أحدهما القود (ش) يعني أن المكلفين أو الصبيين أو أحدهما انقصا التصادم أو التضاف يجعل أو يغيره بان جذبت كل منهما ليد صاحبه فوقعها لهما أو أحدهما فاحكام القود ثابتة بينهما وسواء كانا راكبين أو ماشيين أو مختلفين بصيرين أو ضربين أو مختلفين وهو مراده بالاطلاق فن أحكام القود سقوط القصاص اذا ما توهم أحكامه اذا كان أحدهما بالعدا أو ترغيب بالغ أو لا قصاص على غير البالغ أو كان أحدهما حراً والآخر

الحري لم يلزم من السبع واللب لا يأتي فيه ضمان فتوى جانب شركتها بجري الخلاف (قوله فاحكام القود) اشارت إلى أنه على حنف مضاف وهو جواب المستثنى اذ معنى المضاف المحذوف نفياً وأما الأول في موتهما أو الثاني في موته أحدهما أي والقرض أن التعاضد على وجه اللب وأما لو كان خالصة وسقط أحدهما فهو دهر (قوله هذامعنى الاطلاق) أقول ويدخل في معنى الاطلاق قوله المكلفين أو الصبيين أو أحدهما

(قوله فما لو قصد أحدهما التصادم أو التجاذب) يظهر ذلك فيما إذا مات أحدهما أو قويا إذا ماتا معا على ما يأتي توضحه في قول الشارح أو ما لو أخطأ أحدهما دون الآخر إلى آخر ما قال الشارح هناك (قوله يجعلان على العمدون الخطأ) لا يعني أن ذلك إنما يظهر في موت أحدهما فقط لعدم الخي (قوله فأنهم يجعلان على عدم العمد) ليس مراده لعدم العمد كورا لخطأ بل العجز فلذا تألوا يكون هدرا (قوله واعلم أن السفينتين) هنا حل آخر وذلك لأن المعنى عليه عكس السفينتين أي فإن السفينتين يجعلان على الخطأ على العجز وقوله أو على عدمه أي وهو الخطأ والنقل مساعدا لاول (قوله دية عمد) أي تكون في ماله وقوله وما أخطأ فدية خطأ أي على العاقلة (قوله ضمان ماله الدية) أي وهو الماشارة بقوله عكس السفينتين وقوله وما لأضمان فيه أي وهو الماشارة بقوة الألفجزمي (قوله راجع لقوة فالقود) (١٣) أي فإذا تصادمت السفينتان عدا فالقود وقوة وقوله وجلا عليه أي وجلا على المقصد عكس السفينتين فأنهم يجعلان على الخطأ وقوله أو تصادم السفينتين قصدا لتعيل الاول الذي هو قوله فقله عكس راجع للقود فقط (قوله على المعتمد) وذلك قال الماثل في السفينتين ولو تمعدوا ضمنوا ابن يونس في أموالهم وقيل الديان على عواقبهم ويحتمل فيه بعضهم بأن هذا ينبغي ما لم يقصدوا هلاك الأتفرس والأفريقص منهم فلا يقال يستثنى عن هذا الجث بقول ما تلو وتوعدوا لانه قد يقصدون نهب الاموال خاصة انتهى ما قاله الشيخ في تقريره إلى أن قال والجمله أن كلاما مستثنى التصادم والسفينتين على أربعة أقسام فتارة يتحقق التصادم وتارة يتحقق الجمل وتارة يتحقق الجمل وتارة يتحقق الجمل وتارة يتحقق الجمل انتهى (قوله راجع للتصادم) (الخ) الظاهر أنه راجع لصريق اصطدام الفارسين والسفينتين وأنهم متى عدل عليه الكلام السابق إلا أن تصادم السفينتين

رقيفا فلا يقتل الحر بالعمد ويحكم أيضا بحكم القود فيما لو قصد أحدهما التصادم أو التجاذب دون الآخر (ص) وجلا عليه عكس السفينتين (ش) الضمير في غلبه يرجع للعمد يعني أن التصادمين أو التجاذبين إذا جهل حالهما فأنهم يجعلان على العمدون الخطأ بخلاف تصادم السفينتين فأنهم يجعلان على عدم العمد على جهل حالهما ويكون هدرا والفرق أن السفينتين جرم ما لا يرجع وليس من علمهم بخلاف الفارسين واعلم أن السفينتين لا قود فيهما ولو كان تصادمهما مقصدا وحينئذ لا ينظر لجهل على المقصد أو على عدمه فائدة إذ قل كل الواجب الدية فان قلت الواجب في التصادم قصدا دية عمد وما أخطأ فدية خطأ فترقا قلت كلام المؤلف في بيان ما فيه ضمان الدية وما لأضمان فيه لا في بيان ما يضمن دية عمد أو خطا فقله عكس الخ راجع لقوة فالقود وقوله وجلا عليه إذا تصادم السفينتين قصدا لا قود فيه على المعتمد (ص) الألفجزمي (ش) راجع للتصادم أي لقوله وجلا عليه أي العمد عند الجهل الألفجزمي لا يستطيعه أصحاب ماصرفهما عنه فلا ضمان حينئذ وسواء إذا تخفى الخطأ ولا يصبر رجوعه للسفينتين لفساد المعنى لانه يصير المعنى عكس السفينتين أي فأنهم يجعلان على العجز عند الجهل الألفجزمي حقيقة فأنهم يجعلان على القصد وهو فاسد وقوله (لا لكخوف غرق أو ظلمة) يخرج من قوله عكس السفينتين أي فأنهم يجعلان على العجز عند الجهل فلا قصاص عليهم ما لأضمان لا لكخوف غرق أو ظلمة فأنهم ثابت أي لأن قدروا على الصرف فلم يعرفوها لخوف غرق أو ظلمة أو أسر أو قرق حتى تلقاها أو أحداها وما فهم ما من أدى ونتاج فضيلته المال في أموالهم والديان على عواقبهم لقد رتبهم على الصرف إذ ليس لهم أن يسألوا أنفسهم بهلاك غيرهم قوة أو ظلمة عطف على غرق أي خوف الوقوع في ظلمة في البحر فان كل ما كان منه جنوا با كان مغلطا وما كان شمالا كان مشرفا كما إذا خاف الوقوع في الجنوب فظلمته (ص) والأفدية كل على عاقلة الآخر وفروسه في مال الآخر (ش) أي وإن لم يقصد التصادم ولا التجاذب وهذا عام في السفينتين وغيرهما بل كانا تختص في دية كل واحد على عاقلة الآخر وقوة فروسه في مال الآخر أو ما لو أخطأ أحدهما دون الآخر فأنهم يجعلان على المقصد والدية على عاقلة الخطي وإن ماتا معا فاقبال الساطي دية الخطي في مال المتعمد ودية المتعمد على عاقلة الخطي فان قلت المتعمد هدرا قلت انما يكون هدرا إذا تخفى

يختلف تصادم غيرهما في الحكم إذا لم يتحقق العجز عن الصرف عن التصادم فأنهم ما يستبان في أنه لا مال ولا قود في تصادم السفينتين ولا في تصادم غيرهما لكن رده ابن عرفة بما حاصله أن الفارسين في جرح فروعهم ما قولها في الديان إن هجمت دابة راكبا فموتت أنساها فموتت ومن وبعوز ذلك الآن يكون إنما يفر من شيء من طير أو من غير سائر ركه فلا ضمان عليه وإن فعل به غروا مجرم به فذلك على الفاعل (قوله وهو فاسد) أقول قد عدلت هجمته بما قلنا (قوله يخرج من قوة عكس الخ) الظاهر أنه يخرج من قوة الألفجزمي حتى أي يحترزه والتقدير لا للبحر تخييل كما إذا كان لكخوف غرق أو ظلمة (قوله إذ ليس لهم أن يسألوا أنفسهم بهلاك غيرهم) أي وإنما عدا خطا المقصد لا لهم متأولون كما ذكر في فله فهو خطأ حكما والمحصل أن الخطا اعتبارا خطا حقيقة وخطا حكما وهذا عام الخ (قوله وإن ماتا معا) أي في صورة ما إذا تصادم أحدهما دون الآخر (قوله دية الخطي في مال المتعمد) لأن الخطي مقتول عمد وإن كان قتل لغو ومطو دية المتعمد على عاقلة الخطي أي لا تمتقتول خطأ وإن كان قتله لغو لم تمتد (قوله فان قلت الخ)

قد تقدم أن أصحاب السنتين يحملان عند الجهل على عدم القصد يكون دم أهل السنتين هدوا لا قود نفسه ولادة فكان الخطأ
الحقوقي أولى بعدم الضمان وال جواب أن الخطأ الحقيقي يحقق أنه من فعل يرتب بسببه الدية بخلاف حالة الجهل المذكورة فما تقدم لم
يقصق أنه بسبب فعل بل من نفسه الدية (قوله وإذا كان بقرا الشيخ الباقوري) شيخ عجم فإن قلت الفاس عكس ما قاله الباقوري قلت
ما قاله الباقوري الجأته إلى القواعد وأن كان العقل يقتضي العكس فتدبر (قوله ولو لم يكن كذا شارح) في كذا هذا الكلام مع قوله قبل
وإذا كان الخ فيقيد أن ما قاله الباقوري غير متقول والامساغ العدول (١٣) عنه (قوله يعني لو تصادم مروع) أي أدى وأخطأ

واغما كان في الحصر مع العبد الدية
لأن الأولى استحبابا محبت كان حيا
و بخير بعد ذلك حسبما في فدائه
بالدية وإسلامه فلما لم يكن القتل
مختاراً ومات تعلقت الدية بقيمة
رقبة العبد (قوله لأنها تعلقت برقبة
العبد) أي بقيمة رقبته العبد وقوله
والرقبة قد زالت والاولا لتعليل أي
وأما لو كانت باقية لتعلقت بالرقبة
(قوله وقد علقت الخ) أي أن الدية
الحر في رقبة رقبته العبد حاله لا مضمة
(قوله فصر به واحد بعد واحد
الحال ما تال الخ) أنه قد مضى فانه
مات مغموراً وإن لم يكن كذلك فانه
يقسم على واحد ويقتل (قوله قدم
الاقوى) أي وهو من مات عن فعله
أو أنه مقتولاً وإن لم يكن فعله أشد
من فعل غيره وقوله وهذا واضح
الخ لا يعني أن موضوع المسئلة أنه
مات بخلاف قوله الآخر وان غمزت
جنايات الخ فانه في ما يت فاذن
للتكرار (قوله أي وتضمنت
الضرب ما الخ) لا يعني أن هذا في
الاجتماع على القتل من غير عاثر
الضرب التام يقتل الجميع ولو لم
يحصل ضرب من الجميع وقوله فان
قتل مكانه أي مات مكانه أي وأنه قد
مقاتله وقوله قتلاؤه أي وهى

أن موت الخطي من فعله وهذا ليس كذلك إذ لا يحمل أن يكون من فعله ما معاً ومن فعل الخطي
وحده أو من فعل المتحد وحده وفيه بحث اهـ هذا يقتضي أنه لا ينقص من المتعدد حيثما مات
الخطي وحده وليس كذلك وإذا كان بقرا الشيخ الباقوري فما إذا ما مات معاً أن دم الخطي هدو
لأن فانه إذا قتل فهو بمثابة من قتل شخصاً إذا تم قتل وأن دم المتعددية الدية على عاقلة
الخطي وذكر بعض أن مثل ذلك ما إذا تصادم بالغ وصبي عداً أو ما معاً من أن دية البالغ على
عاقلة الصبي ولادة في الهوى فانه بعد فقد قتل ولو لم يكن كذا شارح في شرهه ولا في شمله
حكم موتهم معاً وكذلك ذكره نت ولا خصوصية للقرن بل ما تلف بسبب التصادم حكمه
كأنفس (ص) كتن العبد (ش) يعني لو تصادم وعبد فانه دية الحر في رقبة العبد
وقية العبد في مال الحر فان زادت دية الحر على قيمة العبد لم يضمن السيد الزائد لأنها تعلقت
برقبة العبد والرقبة قد زالت ولو زادت قيمة العبد على دية الحر أخذ السيد الزائد وقد علمت أن
جناية العبد حاله لا مضمة وتبع لفظ المدون في التعبير عن القيمة بالثمن (ص) وإن تعدد المباشرة
في المالاة يقتل الجميع (ش) يعني لو تعاقبوا في قتل شخص فصر به واحد بعد واحد إلى أن
مات فاتهم كلهم يقتلون به وقوله المباشرة فرض مسئلة إذا فرق في المالا على القتل بين أن
يقتل مباشرة من الجميع أو لا يحصل الأمن واحد وهذا مكرر مع قوله والتماؤن لكن ذكرها
ليرتب عليها قوله والاقدم الاقوى وقوله وإن تعدد المباشرة أي غمزت الضرب بالتبديل قوة
(ص) والاقدم الاقوى (ش) أي وإن لم يكن عال على قتله يحمل بل بقصد كل واحد
القتل بافراده ولم يتفق مع غيره عليه يحمل أن كل واحد منهم قصد القرب لا القتل وجره
كل ومات ولم يدر من أجلها والاحتمال الاول بعض من شرهه والثاني لشارحه تبعاً للتوضيح
قدم الاقوى فعلا على غيره وتعين القتل وحده بقسامة ونقص من غيره من جرهم يعاقب
من لم يجره وهذا واضح إذا غمزت الضربات وأما أن تميزه أن قتل مكانه قتلاؤه وإن لم يقتل
مكانه ففيه القسامة أي يقسم في العمد على واحد يعينونهم يقسمون عليه (ص) ولا يسقط
القتل عند المساواة ولو لم يقتل (ش) يعني أن من قتل من هو مثله كمد قتل عدا
ثم يخبر والقاتل بأن أغتصمه سيده فان عتقه لا يسقط عنه القصاص وكذلك لو قتل كافر كافراً
مثله أسلم القاتل فان إسلامه لا يسقط عنه القصاص لأن المانع إذا حصل بعد ترتب الحكم
لأنه لو قتل القتل الجرح فاقطع رجل يد مسلم ثم ارتد لمقطوعة يده فاقصاص في القطع
ويترك المقتول ذلك العلم به من قوه والجرح كأنفس فالضحية في زوالها يرجع للساوة وما تقدم
من قوه ولا زائد سرية أو إسلام شرط في القصاص وما هنا بيان لعدم سقوطه بعد توجه قومه
هنا غاير لما مر (ص) وضمن وقت الإصابة والموت (ش) هذا فيما فيه مال من جناية الخطأ

المقدمة في قول المصنف و يقتل الجميع واحد وقوله وإن لم يقتل مكانه أي لم يقتل مكانه فانه غاش بعد ذلك مدة (قوله ولا يسقط القتل)
على حذف مضاف أي قود القتل وقوله عند المساواة مضافة للقتل أي الكائن عند المساواة (قوله بزوالها يعني أو إسلام) لا يعني أن مسئلة
الإسلام قيد بما إذا كان القتل ولو لم يكن لهوى إلا المسلمون ندب العقوبه وعدم قتله انظر شرح عجم وأغره (تبيينه) كما
لا يسقط القتل لا يثبت القتل بزوال الزائد الكائنة عند القتل برق كافر قتل عبداً كافراً ثم فر القاتل دار الحرب ثم أخذ واسترق
فلا يقتله (قوله وضمن وقت الخ) لما كان ابن القاسم يقتضي القصاص الحاليين عبرة بما تقدمه بالغاية فقال معصوماً والقصاص الإصابه
ويقتضي الضمان وقت الإصابه والموت لم يعبر بالغاية وشمل العمد والخطأ والمعنى إذا سقط القصاص ففسخ الحال بين الرى والإصابه

ورجع الحكم الضمان فالعبد وقت الإصابة أو بين الجرح والموت فالمعتبر في الضمان الموت وسحقون يعتبر حال الرمي والجرح (قوله فلوري شخص الخ) هذا تخيل العبد الذي لا قصاص فيه وسكت عن التمثيل للتفاوت مثله ظاهر (قوله عند ابن القاسم) ولعل الفرق بين ما فيه القصاص وبين غيره حيث اعتبرت المساواة حين السب والسبب ما بينهما في الأول دون الثاني أن القصاص أمر شديد فغلط فيه حيث اشترطت فيه المساواة حين السب والسبب بخلاف ما لا قصاص فيه فتأمل كذا بعض شيوخنا (قوله راجع لفهمهم) أي متعلق بفهمهم قوة عند المساواة زوالها (١٤) (قوله الضمان) أي لئلا أي فيضمن الجاني المال (قوله وكسر) عطف

على إبانة (قوله الإماستنى) متعلق بمحذوف وكأنه يقول وهو مثلها في كل شيء الإماستنى (قوله في الفعل) أي فلا بد أن يصد الجرح مع قصد كآله لا بد في القصاص من قصد الضرب عداوة فينشأ عنه جرح لا لذهب أو أدب فلا قصاص فيه وقوله والفاعل أي فلا بد أن يكون مكلفا غير جرحي في وقوفه والمفعول أي فلا بد أن يكون الجرح معصوما (قوله فلا بد من مراعاة جميع الأحوال) أجمع لما فوق الواحد وقوله والازم تشبيه الشيء بنفسه المناسب يقول والازم للمعاد المشبه مع وجه الشبه مع أم ما متعارفا (قوله فإنه لا قصاص الخ) أي وإن كان مقتصا لهما بالنفس كما مر في قوة وقتل الأدنى لا على أي يؤمر به للكمال ما فيه أن كان فيه شيء مقدر متعلق برتبة العبد ورتبة الجرح الكافر فإن لم يكن فيه شيء مقدر لم تكن كرامة برئ على حين والأفلاحي على الجاني (قوله والاستثناء المستثنى) أراد بالاستثناء المستثنى (قوله مستثنى من الفاعل) لا يعني أن المستثنى منه محذوف متعلق بالفاعل والمعنى والفاعل في جميع أنحاء الأفعال الخ (قوله لا يجره) الأولى أن يقول لأن عضوه مع عضوه كاليد الشلاص الحجة

(قوله بلا تخالو) لا مفهوم لذلك بل لو تميزت مع التماثل فلا تخالو لرجلان على فني عصي رجل فحقا كل واحد عننا بل يفقأن كل واحد عما لا مافا أي وموضوع ذلك أنه لم يحصل موت أو أتاخالا على فني وعن واحدة كأي من ي زيد فإنه يقتص من كل فان لم يحصل عا لوف ذلك فهل شخص من كل أوله عليهم الدية والظاهر الأول (قوله أوضحت) أي أظهرت (قوله أوضحت عظم الرأس) وسند ذلك منتهى الجملة لا مافا لامن الفتى (قوله وإن كارة) أي مغرزا كارة (قوله فليسلم الرأس عندنا) فقيته أن

اللى الاعلى من الرأس وليس كذلك فنقول المستفهم ان كان رأس أو لى اعلى أراد باللى الاعلى الفك الاعلى (قوله لاصفة الخ) قال بعض الشيوخ جعلها صفة أولى من ادعاءه حذف الابتداء والوصول اذ الصفة كما تكون مخصصة تكون كصفة كما في قوله الدالى الذى يظن لك الظن اه ان يقال الاصل فيها التخصيص فلا ينافى انها تكون كصفة فيه كما قاله قنبر (قوله وباقها أى سابقا اثرها وقوله من دامة الخ أى من اتر دامية وذلك لان الموضحة وما ذكر بعدها عابرة عن الشجيات والذى يصفى بالسبقية والتأخر انما هو الاثر وقوله السارح يعنى أن ما قبل الموضحة أى ما قبل اثر الموضحة وقوله من الجراح بيان لما قبل اثر الموضحة وقوله ستة لا يحنى اثنى عشرة بما ذكره بعد من الشجيات التى الجراح السابقة اثرها فقد سمع وقوله منه أى من جلد (قوله شفت الجلد) أى كله كذا فانه نت أى فلا ينافى انما نشى بعضه ومقامها (١٥) اذ لم تشق الجلد كله بل بعضه لافصا والظاهر

الادب بسور (قوله وملطاة) بهادى آخرها وبسقاطها بكسر الميم وبالذ والقصر فانه نت (قوله عدة مواضع) أى فأخذت فيه عينا وبملا ولم يقر بـ من العظم (قوله وهى التى الخ) أى وهى القشرة التى تكون بينها وبين العظم ستور رفيعة أى فلم تكن ملاصقة للعظم ولا يخالف هذه ما بعدها لان كونهما بين عظم الرأس ولجه لا ينافى أن يكون بينهما وبين العظم ستور رفيعة (قوله وبه سميت الشجة) حاصله أن المستفهم أراد بالملطاة الشجة ولكن الملطاة ليست فى الاصل هى الشجة بل هى القشرة المذكورة (قوله وأما الطمة) حاصل الفقه أن الطمة وهى الضرب على الخدين يباطن الراحة والمصا لافصا فيه ما بخلاف السوط والفرق أن السوط جرح يحصل من الضرب به الجرح بخلافهما وأشار أو الحسن للفرق بين السوط والطمة بان ضربة السوط لها انضباط بخلاف الطمة فلا يمكن انضباطها لافصا فيها

بل هما عظمان منفردان قوله وأوصفت خبر لابتداء حذف أى وهى التى أوصفت ليكون كالتصريف لها لاصفة لموضحة للاشتمول التخصيص وقوله وأوصفت الخ هذا عرف فقهى والا فالوضحة فى اللغة هى التى أوصفت العظم مطلقا (ص) وسابقها من دامية وحارسة شقت الجلد وسحقا كسطه وباضعة شقت اللحم ومثلا حارة فاست فيه بتعدد ملطاة قربت للعظم (ش) يعنى أن ما قبل الموضحة من الجراح ستة يقتض منها ثلاثة متعلقة بالجلد وثلاثة بالهلم المتعلقة بالجلد الدامية وهى التى تضعف الجلد فترشح منه الهم غير أن يشق الجلد ثم الحارسة وهى التى تشق الجلد ثم السحقا وهى التى تكشف الجلد والمتعلقة بالهلم الباضعة وهى التى تضعف اللحم أى تشقه ثم الحارسة وهى التى تقوص فى اللحم فى عدم مواضع ثم الملطاة وهى التى يبقى بينها وبين العظم ستور رفيعة وبعبارة المطام بالذ القشرة الرفيعة التى بين عظم الرأس ولجه وبه سميت الشجة التى تقطع اللحم كله وتبلغ هذه القشرة (ص) كضربة السوط (ش) يعنى أن ضربة السوط يقتض منها أو ما الطمة فانه لافصا فيها كما يأتى لان السوط جرح يحصل من الضرب به الجرح بخلاف الطمة (ص) وبجراح الجسد وان منفلة (ش) تقدم انه قال واقتص من موضحة الخ نوعف هذا على المعنى أنه يقتض من باقى جراح الجسد ولو من المنفلة وأنه لا يمتنع على ما يعظم انظر كعظام الصدور والعنق والصلب والفخذ وشبه ذلك فانه لافصا فيه وانما يخص المنفلة بالذكر لانه لا يقتض منها فى الرأس ففى ما يتوهم من أن منفلة الجسد كذلك (ص) بالساحة ان اتحاد (ش) يعنى أنه يقتض بالساحة بكسر الميم يقلص الجرح طولاً وعرضا وعما فقد تكون الراحة نصف العضو المجرى عليه وهى جمل عضوا المانى أو كله بشرط أن يكون ذلك فى العضو الواحد وعلى هذا لو عظم عضوا المجرى عليه حتى كان القدرا الذى جرح منه من يدعى العضو المماثل له من الجاني فانه لا يكمل من غير بهلا خلاف وقوله (كطب زاعدا) تشبيهه فى القصاص والمعنى أن الطبيب اذا زاد على القدرا المطلوب المأذون فيه تمدا فانه يقتض منه بقدر ما زاد على القدرا المطلوب بالساحة فان قص الطبيب عمدا أو خطأ فانه لا يقتض ثابسا لانه قد اجتهد قال الفمى اذا قطع الطبيب فى الموضع المعتاد فمات لم يكن عليه شيء وان زاد على ذلك يسر او وقع القطع فيما قارب كان خطأ وان زاد على ذلك فيما لا يشك فيه أن ذلك عمد كفيه القصاص وان تردد بين الخطا والعمد كانت مغتلفة

ومحل كون الطمة واحصا لا قدومها حيث لم ينشأ عنهما مقبىه القود كجرح اه (قوله فقد تكون الجراحة الخ) اعلم أن الجبهة محل والرأس محل والعضد محل والفراع محل آخر فلا يتعدى أحدها الى الآخر والظاهر أن باطن الكف وظاهره ليسا من جهة الذراع وأما الاصابع فليست من الفراع قطعا ولا من الكف والى الاعلى والاسفل محلان وكل أحدهما محل ولا تقطع الوسطى بالساحة ولا التنية بالز باسطة (قوله فانه لا يكمل من غيره) وسقط قوله أى يافى سقط قصاصا وعقلا وهذا الجرح الذى لم يحصل به ازالة عضو فاما ان حصل به ازالة عضو فلا يستر بالساحة فيقطع العضو الصغير والعضو الكبير وعكسه (قوله زاعدا) أى ما اذا زاد خطأ فعلى العاقلة (قوله لانه قد اجتهد) لا يحنى أن هذا التعليل لا يناسب العمد ومثله فى التوضيح وقوله كان خطأ أى فالدابة على العاقلة (قوله كانت مغتلفة) أى فترد من أربعة أنواع من ثبات الخفاض وبنات البون والحقاق والجسفات

(قوله والمراد بالطبيب المباشر لقصاص) أي وليس المراد به المداوي لأن المصنف نص عليه في باب الشرب في قوله كطبيب جهل أو قصر (قوله لا تقطع بالعصية) فيه إشارة إلى أن الباء في قوله بعصية بالفتح على بابها ثم لا يخفى أن هذا الخلل غرور من المصنف والتبادر من المصنف خلافه وذلك أن التبادر منه أن المعنى كذاي شلا معني عليها عدت النفع بوجدها العقل بعصية أي من ذي عصية ولا يقتضيه لها من العصية أو بالعكس أي عجت الشلا معاملة النفع على عصية فلا يقتضيه منها بالعصية بل عليه العقل (قوله وفي كلام ت ت نظري) أي لأنه قال ومفهومه لو كان فانه نفع فانه يقتضيه صاحب العصية بأن يرضى صاحب العصية اه ووجه النظر أن الرضا لا يشترط والمعدم ما لمعه ت (١٦) من أن الرضا يشترط كما هو المخصوص (قوله وهذا هو الظاهر) كأنه مقابل

الظاهر أن الاستدلال حقيقي (قوله يعني أن الخ) أي وكذا لا يقتضيه من عين أعني أي حدقة أعني جني على عصية ولا ينسب لسان أبكم جني على ناطق واعمال على كل دية ما مني (قوله منقولة) بكسر الميم والفتحة الشدة وسكن قصهوا بفتح القام (قوله من الدواء) ههنا لا يذات ليست في المدونة ولذلك كان الصواب اسقاطها لأن التثنية كما يكون من الدواء يكون من الضربة نفسها كما قرره بعض الشيوخ (قوله أفضت للدماغ) أي إلى أم الدماغ كالعين ذلك قريبا (قوله ودماغه) قال ابن عبد السلام أن الظاهر أنهما مترادفان أو كليهما قد في اه أي الأمانة والدماغه (أقول) ولا محل ذلك يتصر من شارحنا العمل على قول المصنف ودماغه (قوله وتلك العظام الخ) هذا يدل على أن إضافة فراس إلى العظم البيان والفراس جمع فراسة فذلك قال شارح الفراس العظم فقد صرح بالجمع ومنه تعلم تفسير المفرد (قوله في أعلى الخياشيم) هذا يتألف ما هو الموضوع أن المنقلة في الرأس إلا أن إيراد الرأس ما فوق الرقبة وقوله كقشر الصل يطعن على العظم أن الضرب أي العظم لا يخفى أن هذا يتألف قوله سابقا المنقلة هي التي ينقل منها العين هي الشعبة التي ينقل من أجلها الطبيب العظام الصغار الخ (قوله والمراد بطارنفة) أي فالمراد بالبطير أن المغادر من طارنفة أي ليس المراد من الطير أن المغادر من طارنفة بل المراد به تشبيه أي نقل الطبيعة أو أن المراد بغيره انتقاله (قوله أفضت إلى أم الدماغ) أي ولو عجل مرة أي لم تحرق خر بطنه (قوله وأم الدماغ جلد تريقة) هذا التفسير لا يقتضي أن الدماغ لا يشعور معها الحياة لا مكان انشقاق مع الالتصاق فالمراد أن تشام من الكشف مع عدم الالتصاق لأن مجرد انشقاق فرقه بعض الشيوخ (قوله وبوسير كما إذا ذهب به بمعنى كسح الخ) أي فلا يلطم الخبايا بل يصح (قوله وشفرعين) فيمنى وذلك لأن الشفر هو مبت الهيب فالأولى

كقشر الصل يطعن على العظم أن الضرب أي العظم لا يخفى أن هذا يتألف قوله سابقا المنقلة هي التي ينقل منها العين هي الشعبة التي ينقل من أجلها الطبيب العظام الصغار الخ (قوله والمراد بطارنفة) أي فالمراد بالبطير أن المغادر من طارنفة أي ليس المراد من الطير أن المغادر من طارنفة بل المراد به تشبيه أي نقل الطبيعة أو أن المراد بغيره انتقاله (قوله أفضت إلى أم الدماغ) أي ولو عجل مرة أي لم تحرق خر بطنه (قوله وأم الدماغ جلد تريقة) هذا التفسير لا يقتضي أن الدماغ لا يشعور معها الحياة لا مكان انشقاق مع الالتصاق فالمراد أن تشام من الكشف مع عدم الالتصاق لأن مجرد انشقاق فرقه بعض الشيوخ (قوله وبوسير كما إذا ذهب به بمعنى كسح الخ) أي فلا يلطم الخبايا بل يصح (قوله وشفرعين) فيمنى وذلك لأن الشفر هو مبت الهيب فالأولى

أن يقول وهديني (قوة أم شعر الهدى) الأضافة للبيان أى شعرها الذهب وقوة وشعرها الحلب الأضافة حقيقية وذلك لأن المتابعين العظماء فوق العتبات الشعر والتم فلان فارس وقوة الشعر يحتل مع الشعر والهم فيكون الحلب الجموع ويحتل المتس الشعر والهم فيكون قاصر على العظماء المتس بذلك فصلى الاول فاضافة شعر من اضافة الخمر لكل وهو ظاهر وعلى الثاني فمن اضافة للاباس الانسه (قوة وشعر الحمة) الأضافة للبيان وذلك لأن البسة الشعر التالى على الذن (قوله وعبد كالحطافى الاى الادب) أى لا تعتمد الموالد عدم الاقصا قصه ومفهومة أن (٩٧) مانه القصص لا أدب فيه وليس كذلك بل الذى

العين أشعر الهدى من فوق ومن أسفل وشعر الحجاب وشعر العيبة لأقصاص فيه وفيه
الحكومة إذا لم يثبت وعده هذا الأشاعر خطير ما ساء إلا من جهة الأدب فيقرن أن ولد أقل
(وعده كليل إلى الأدب) لأن هذا لا يشاع ليست حركات وأغاور القصص في الجراح
وبعد ذلك ينظر فإن لم يثبت الشعر فيه حكومة وإن ثبت فلا شيء فيه (ص) وكان يعظم الخطر
في غيرها كعظم الصدر (ش) شبه عاقلة في وجوب العقل وعدم القصاص يعني أن هذه
الجراحات تبعين فيها العقل العظم الخطر فيها والخطر فيمنع إلتاء الجمجمة والطاء الهائلة الأشراف
على الهلاك والضمير في غيرها ما تدعي المنقولة والمأمومة والهاجمة والشهوية من المذهباته
إذا ضربه فكسر عظم صدره أوصله وأغفقه وما أشبه ذلك أنه لأقصاص فيه وأغماقه العقل
وفي نقصه والاداة الاستثنه (ص) وفيه أخاف في رضى الاثنين أن يتلف (ش) يعني أن
الشخص إذا رضى أن يفتن أى كسرهما فانه لا يفعل الجاني مثل ذلك وأغماقه العقل كاملا
لما علمت أن هذه من المتالف قضى على الجاني أن يهلك فقد أخذنا فيمدون النفس نفسا
وقال أخاف هو الإمام مالك وأوان القصاص وهو ما ارتضاه س وكلام المؤلف يقيد أن في
قطعهما القصاص لأنه ليس من المتالف وظاهر الرسالة أنه كرههما ولكن المرتضى الأول
(ص) وإن ذهب بكسر يجرح القصاص منه فإن حصل أوزادوا لأفذه ما يذهب (ش) يعني أن
من جرح أنسا جرحه القصاص فتسبب عن ذلك الجرح ذهب كسبح أو بصبر الجرح
وما أشبه ذلك من المعاني فانه يفعل الجاني أى يقتص منه مثل ذلك بعد ما يجنى عليه فإن
حصل للجاني مثل ما حصل للجنى عليه أو أكثر من ذلك فلا كلام وإن لم يحصل للجاني شيء
أرسل البعض فانه يترسه دية ما لم يذهب في حاله عند ابن القاسم كلاً وبعضاً أو ما أوزعت
منفعة من المنافع بسبب شيء لأقصاص فيه فلا قود وأغماخ عليه إلا إلا أن يمكن ذهب ذلك
المنفعة بغير عقل فقامت من ضرب بدو حل فقتلته بدمه بالضراب كاضر ب فان شئت
بدو فلا كلام ولا اعتصاف في حاله ابن تومس وقال أشبه هذا إذا كانت الضربة يجرح فيه القود
ولو ضرب على رأسه بعصا فقتلته فلا قود وعليه دية البدن إن عرفت الاظهر أنه تقصد قوله
بكسر الكاف فاعل ذهب يعني مثل فلست غميلة ولا تشبيهه وبمعنى أن يكون الفاعل
مجدوفاً وإن ذهب ذهاب وقوله يجرح أى فيه القصاص وقوله اقتص منه أى من الجراح
الذى تضمنه يجرح أى اقتص من الجراح فظهر ذلك الحسنة وقوله فإن حصل أوزاد خبر حصل
عائد على الذاهب على تقدير مضاف وخبر زاد عائد عليه من غير تقدير لأنه بالنسبة إلى الجاني
أى فإن حصل مثل الذاهب من الجاني عليه أوزاداً فذهب من الجاني فلا كلام وقوله وال
راجع لقوله أن حصل لائقه زاد وقوله فانه مذهب أى تقدر أو مقابل أو عاقل ما لم يذهب

(٣ - غرقى. ثمن). وإن ذهب وليس مثالا لقوله هذا الشارح وأما ذهب الخ والاسمن. أخير هذا لأنه يرجع لقوله بعد كان شلت يده مضربة (قوله) ولوضه على رأسه) لا يخفى أن نفاذه، أن الضرب على الرأس لا يتأق فيه شيء فيه القود وظاهره أنه ليس كذلك وقوله الاظهر أنه تعيد أى أن قول أشوب تعيد لا خلاف وقوله فليست تعيد الخ أى لأن الكفا التنبية والتشبيهة حرف وقوله عائد عليه من غرق تعيد لا يخفى أنه لا ضمن ملاخطة الاستخدام لأن الحدث عن زيادة الذهب من الجنى عدمه أن المراد زيادة الذهب من الحافى (قوله) راحم لقوله أن حصل الخ) أى وإن يحصل للثل (قوله) أو مقابل الخ) لا يخفى أنه بتقدير ذلك المضاف لا شئ بل ما إذا كان

الحائى غومائل الحقيق عليه كافر امتحن على رجل وفعل بهان ذلك الفعل ولم يذهب منه شيء فان الذى يؤخذ منه هاديه الى جمل أى على حسب ذنبه الجنى عليه وذلك لانه لا ذنبه عينا على نصفه بل يؤخذ عن الرجل على نصفه بدنه وانظر لذهب منه غير ما ذهب من الجنى عليه كالذهب من الحائى سمعه وقد كان ذهب من الجنى عليه نصرة والطاهر أنه لا شيء يعمو يؤخذ منه ذنب البصر (قوله هو القائم بالجنى عليه) أى ما يمكن تأجيل الحائى عليه والانه لا تذاهب (قوله وان ذهب) أى البصر مثلا فهو ممن كسر بصره ففعل ما لا يفصم نفسه كلمة فذهب بصره وقول الشارح انه يفعل الجانى مثل ذلك يقتضى أنه يفعل الجانى مثل ما فعل من كونه باطلعه وليس كذلك فالحسن العبارة الآية التى (١٨) معناها فان استطيع ان ذهاب البصر بغير الضربة أو الطمعة لا أننا نضربه أو نطمعه فقد حذر لعشائر رضى الله

أولناطحه قد قدسده لعثمان رضي الله
عنه رجل لطم رجلاً آخر وأصابه
شيء فذهب بصره وعينه فأقعة فأراد
أن يقتضيه منه فأعاذت عليه
على الناس حتى أتى علي رضي
الله عنه فأمر بالصليب فجعل على
عينيه كرسفاً ثم استقبل به عين
الشخص وأدبته من عينه مرارة
فألم ٣ بصره وعينه فأقعة وقيل
أمر بجرأه فأعيت ثم أدبته من
عينه فسالت فطمتها التي يحب فيها
القصاص مع العمد وبشيت العين
أقعة (قوله فإنه يتعين العقل) أي
لأنه مقرر لما سقط فيه القصاص
لعدم الحاجة إلى يكون في ملاه على
أقاعته (قوله السابعة) السابعة بقية
بشيء (الخ) رده محشى ثم بأن
الظاهر أن ما ذكره المؤلف تبعاً
للدونة خاص بالبصر لما جاء في ذلك
عن عثمان وغيره لا غير من
المنافع لا يستطاع فيه ذلك ولو
أمكن لقبل فيه كذلك سواء كان
الضرب بقصص منه أم لا في فعل
المنفعة أم لا على ما ينظر من
كلامهم والله أعلم (قوله كان
شلت) بفتح الحجمة ومنها هنا أو

قليل أو كثر بدنية قاله القسطلاني (قوله والمعنى أن من ضرب بدنه شخص الخ) لا ينبغي أن هذا المعنى قد حل به
الشارح قول المصنف فما تقدم وان ذهب كبر الخ لما تقدم عليه أنه لا حاجة لقول المصنف كان شلت بدنه فلا حاسن للشارح أن
لا يتصل به فيما تقدم لقول المصنف وان ذهب كبر يخرج بل على مثال آخر وعلى هذا أفكروا قول الشارح التضييق وجوب
النقص مع الامكان أي بان كان الشلل يصح ونحوه مما يقتضيه منه وقوله والافعال على أي لا يمكن بان كان الشلل بدون جرح
قوله ولا يتصل به الخ أي بخلاف ما قبله فانه ان استطع اذ هاب ظهر ما نهى به الضرب بفعل ولا يجر جمع الفعل الا اذا يمكن بخلاف
الشلل (قوله فانه لا شيء للمعنى عليه) أي فلا نقص ولادته (قوله من المرفق) أحقر من جنبانية الأقطع عليه من الكوع فانه العقل
قوله فالتس بصوره هكذا بالاصول والفقى في جاسئة الضوق على الترح الكبير فاختلف بصوره اه

فقط لعدم اتحاد جعل القصاص (قوله وقطع اليد) أي أو الرجل وقوله أصبع أي أو بعض آخر وقوله انقصت أي بدلت الخ أي
أورجله وقوله خبر أي وليس له أن يقتص ويأخذ رأس الناقص (قوله وانقصت يد الجاني عليه) أو رجله أصبع أي وبعض آخر يأسر
من الله وبجناية (قوله ولو لم يمسس يده رجلي من يميني) فيه ردعي من يميني في الأصبع إذا كانت يماها العقل (قوله وان شاء قطع) لا يفتي أنه لا يمكن قطع
الساق بالكلية وإنما قولهم يرضى فيما إذا كان الجاني ليس له إلا الكف أيضاً لكنه يصح مخالفاً للموضوع المسئلة من أن الجاني سالم
الأصابع (قوله لا أثر) ما لم يكن النقص بسبب جناية الجاني الآن (١٩) عدا قبل ذلك خطأ وأخذها منه عقلاً ففقدناها

من الكامل لأنها لمه على أنه إنما
جنى الآن عليها عند المغرم قبل
من الخطأ (قوله وان شئت استعمل في
الكامل) أي في الأصبع الكامل
وقوله لأن الأثر داخل في لأن
الأفراد التي تتعلق بها الكثرة هنا
أصابع أي لأجزاء وهو عبارة
لحذف والتقدير وقتلنا أي
كل سبعين معاً في تلك المكان
الأفراد هنا أصابع (قوله فلا
يعارض مفهوم المدونة) أي من أن
الأصبع وبعض الأصبع كالأصبع
تنبه هل الأصبع الزائدة
القوية والأصابع أو أكثر
كذلك بل يعطى حكم الأصلية في
أن نقص الواحد غير مؤثر ونقص
الأكثر يوجب القيسير في الأولى
وعدم القصاص في يد الجاني عليه
في الثانية وأنه يلحق بالنادب والغالب
وهو ظاهر المطالب فهم أو ما اعتبر
نقص الأصبع أو الأكثر من
الاصول (قوله وأما إذا كانت
اليد على التعليل ما مر من
أن القائل أحق بالجلس عليه لأنه في
ذهب معنى أكثر مما ذهب من
الجني عليه من المعنى (قوله وان
رضياً) لأن المساواة في القصاص
حق لله مع الامكان وأما عدم
الامكان فهو حق لا ذي فيجوز

لا محق لله تعالى لاله ولا شيء أن هذا مع الامكان وأما عدمه فهو حق للجني عليه لأنه
تعالى وقوله من المرفق متعلق بقطع (ص) كقطع الحشفة (ش) التسمية تام والمعنى أن الذي
ذكره مقطوع الحشفة انقطع ذكر رجل من أصله فإن الذي قطع ذكره الكامل بخيرين أن
يقطع قصة الذكر أو يأخذ بذكره أو يغير لاجل عدم المماثلة (ص) وتقطع اليد الناقصة
أصبعاً بالكامل بلا غرم وخير انقصت كثر فيه وفي اليد (ش) يعني أن الذي يده ناقصة
أصبعاً بسبب جناية أو غيرها إذا قطع يداً كاملة لرجل أو امرأة كان يده الناقصة تقطع بالكامل
بلا غرامة لصاحب الكاملة على الجاني صاحب الناقصة بسبب أصبعه فإن نقصت يد الجاني
أكثر من أصبع فإن الجني عليه بخيرين أن يقتص أو يأخذ اليد أي يده كاملة أي يده يد
الجني عليه لآدمه يد الجاني (ص) وإن نقصت يد الجني عليه فالقود ولو لم يمسس يده لو كانت
يد الجاني عليه هي الناقصة أصبعاً ولو لم يمسس يده يده الناقصة تقطع يده الكاملة
في يده الناقصة ولا غرامة عليه لصاحب الكاملة وهو الجاني فوقه وإن نقصت أي أصبعاً
بديل فوقه ولو لم يمسس (ص) لا أثر (ش) يعني أن الذي الجاني عليه إذا نقصت أي كثر من أصبع
بأن نقصت أصبعين أو أكثر فلا جناحة عليه ما فيها من باقي الأصابع ولا شيء في الكف بحث كان
فهيما أكثر من أصبع وإن كان فيها واحدة فقديمها وحكومة في الكف فله المواق فان لم يكن له إلا
الكف فليس للجني عليه إلا الحكومة إن شاء منقطع وبعبارة لا أكثر أي كسبب أو
ثلاثة لأن الكثرة إنما تشمل في الكامل لأن الأفراد هنا أصابع فلا يعارض مفهوم المبدوة
فإن قلت تقدم في يد الجاني إذا كانت ناقصة أكثر أن الجني عليه يرضى بها اتفاق على تعيين
العقل في الفرق قلت لأن يد الجاني إذا كانت ناقصة أكثر واختار الجني عليه القود فقد رضى
بترك بعض حقه وأما إذا كانت يد الجاني عليه ناقصة أكثر من أصبع ولو اقتصر من يد الجاني
الكاملة فلا أخذاً لئلا على حقه (ص) ولا يجوز بيعه كوع لذي مرفق وإن رضى (ش)
يعني أن من قطع يد شخص من المرفق ثم راضى على أن يقطع الجني عليه يد الجاني من الكوع
فأما لا يجوز القصاص لا يخالف لقوله تعالى والجروح قصاص والمماثلة في المحلل شرط كما
لا يجوز أن يقطع رجليه يده لا أو فاعل يجوز القصاص لأنه تقديم والباقي معنى من التي
لا يشاء الغاية أي لا يجوز القصاص من كوع أي مستبد من كوع لذي مرفق أي لذي
مرفق مقطوع أي لا يجوز لذي مرفق مقطوع القصاص من كوع وظاهر كلام الشارع
وتت أن فاعل يجوز الرضا فيه نظر لأن الفاعل لا يحد في مواضع ليس هذا منها ولا كلام
المواق موافق لنقل ويحت أن عرفة ضعيف والواو وإن رضى لجال وأذا وقع وزل يجزئ
ولا بد كما استظهره بعض (ص) وتؤخذ العين السليبة بالنسيئة خلقه أو من كبر (ش) يعني أن

الرضا بانقص كاتسدم في قوله وإن قطع أقطع الكف من المرفق فالجني عليه القصاص أو آله وكذا أصل القصاص حتى لا ذي
أيضا (قوله ويحت أن عرفة ضعيف) اعلم أن ابن عرفة بحث فقال الإجماع على وجوب ارتكاب أخف ضرر يدفع ما هو أضر منه
من نوعه وضراً للقطع من الكوع أخف منه من المرفق ضرورة وقد قال ابن رشد في أجوبته أنه إذا أريد أحد الضررين وجب
ارتكاب أخفهما وفيه ينظر كما قال ابن غازي لأنه إنما ارتكب أخف الضررين إذا لم يشأ الشارع عن أخفهما وهما من جنس واحد
تعالى قال والجروح قصاص

(قوله مختلفة) أي من أصل خلقها أي كلفني ولما عني وليس المراد به أن العارض قد علم كمال الساطي (قوله فالتقودان لعمد) لاجلته لبقيد التعميم قوة فالتقود ولكن أي به الاستثناء والحاصل أن الجناية الثانية إذا كانت عمدا فبعض القصاص على السالم العين سواء كانت الأولى التي أعتد بها عمدا أو خطأ أخذها اعتقلا أم لا أذهبت كل المنفعة أم لا كذا قيل ولكن الحق الذي يدل عليه النقل أن العين الناقصة بسرا كان ذلك امر ساوي (٣٠) أو بجناية ثم تصاب عمدا فالتقودان كان كثيرا العقل ولا تقود والحاصل

أن المصنف بقية بالقصاص السرم الذي منه الأضرار (قوله أو من رمية) أقول وسكت عما دخلت الكلف وتقول هو الضربة (قوله أي حيث أخذها اعتقلا) أي حقيقة وهو ظاهر أو عرق حقيقة بأن تركه بختياره وقوله والأفلاكية كلفه أي بأن يأخذها لحقيقة ولا حكا أي اتقى الأخذ الحقيقي والحكمي وسبق أن شاء الله تعالى تفصيل ذلك وقوله ولا يصح أن يكون معطوفا في العبارة تسامع والمراد ولا يصح أن يكون راجعا لقوله وتؤخذ الخ والاولى أن يقول ولا يصح أن يكون راجعا لقوله خلقته أو من صك كبريل حرط بمذوف ولله معنى وأما إذا كان المصنف يبدى أو لكرمية فالتقود الخ وقوله وبعبارة صاحب هذه العبارة ينظر ظاهر كلام المصنف غير ظاهر المذوف الذي قدرناه وقوله مع مفهوم وهو ما إذا أخذ اعتقلا وذلك لأن المعنى وأما إذا أخذ اعتقلا فيصا به وقوله مع إخلال ما هنا بالشرط الآتي أي المفهوم بمسابق وهو قول حيث أخذ اعتقلا (قوله فالتقود) أي للأعور باعتبار ما كان ولا نهو إلا أن غير أعور (قوله أي سالم العين المانثة) هذا متناهي مصدره لأنه قال فيه فسلم العينين ويحب

بتقدير مثلي الأول (قوله فالتقود ونصف الدية) ولم يجر في المانثة هنا كمنجر فيما إذا افتقا ما وجدنا ذلك لأن أخذت أي العينين دية ونصف دية وهو خلاف ما قرره الشارع على إقعه عليه وسلم (قوله وهناك تفصيل) أي الذي هو مقابل للشهر فانه وافق ما ذكرنا افتقا ما عدا ما أتى به من مثلها وأما ما إذا أتى به من مثلها فان عليه القصاص والدية أو الفدية لأن الفصل بالتي مثلها في حجب القصاص وصرا أعور وسب أن تكون الدية كلمة

(قوله وبأني أيضا وسن مضطربة جدا) أي في قطعها الحكومة أي خفيه إشارة إلى أن المراد بالسب في المصنف التي لا تكن مضطربة جدا وأما إذا كان الاضطراب بسيما ففيها العقل والحاصل أن هذا الكلام في إزالة المضطربة وسباني ما إذا وجد الاضطراب فيها وقوله وان ثبت أي وبأني المصنف يقول وان ثبت الخ وقوله دليل ما يأتي في قوله واستثنى الصغير الخ أي من جهة أخذ الفدية وقوله كالقود أي فانه يخر لادباس وقوله والا انتظار أي وان لم يحصل لادباس وقوله وبأني أيضا أن حقها الخ أي لكونه وضع (قوله والاستفتاء للعاصب) أي الذي كان وجدوا للعاصب الولدان وجدوا لافلامام (قوله كالولام) (٣١) حقه أن يحصل على النكاح اذ فيه ذكر ترتيبهم

ولكن قال بعضهم انما شبه الاستفتاء بالولاء دون النكاح لا يشتركا كهما في كون التسليم لكل منهما بعد الموت (قوله حيث كان يرث الثلث) أي حيث سبعت به الثلث بان زادوا على مثله وكان القتل عمدا لا نهمل التأويلين والحاصل أنه إذا كان معه مثله فستحق التأويلان في العمد ومثله في الخطا على حلف الثلث كأنهما يتفقان على حلف النصف إذا كان معه أخ واحد في العمد والخطا وأما إذا كان معه أكثر من مثله فانه يصف في الخطا الثلث لانه فرضه وفي العمد يصف الثلث أيضا كالخطا أو كواحد من الاخوة أي يفيد زائما على عدا الاخوة فان كان الاخوة ثلاثة فكل واحد حليف ربع الثلث وأربع حلفه خسما وهو عشرة أيمان وإذا كان معه خمسة أخوة فانه يصف تسعة أيمان لان ما يتوبه منها السدس وهو ثمانية أيمان ورابع تنسبه في هذا كلف في النفس لانه الاستفتاء في الجرح انما هو للثاني عليه (قوله حيث فصل الخ) أي فضايل القربان أن فصل اليه الاختار ويكون ضابط البعد عدم وصول الاخبار إلى

أي الكبير وبأني أيضا وسن مضطربة جدا وان ثبت قبل أخذ قطعها أخذه وعليه فهو موقوف وفي الخطا كدبة الخطا نكرار المراد بالكبير من أقدر دليل ما يأتي في قوله وسن لصغير لم ينشر وبأني حكم الصغير في قوله واستثنى بالصغير لادباس كالقود والا انتظار سنة وبأني أن حقه أن يقول لادباس أو مضى سنة كالقود (ص) والاستفتاء للعاصب كالولاء (ش) يعني أن الاستفتاء في النفس للعاصب الذي كره لادخال الزوج والاخ لا يؤثر في العاصب منها كترتبه في باب ميراث الولاء فيقتضيه بالذات كوالا اقرب فالاقرب لان التشبيها اقتضى أن الاخوة بينهم مقدمون على الجد استثنى الاخوة بقوله (الا الجدوا الاخوة فسيان) في القتل والعفو باستثنائهم يعلم سقوط بينهم من الجد لانهم لا كلام لهم مع آبائهم وهو يتوهم بأنهم فلا كلام لهم معه وانما لم يقل كالآثر لان المراد بالجد في باب الارث الجدوان علا وفي باب الولاء الجدانية فان لم يكن للقتول عصبة أملا فان الامام يقتصره وليس له العفو الا أن يكون القتال والقتول كافر ين ثم يسأل القتال (ص) ويحلف الثلث وهل الا في العمد فكأن الخ تأويلان (ش) يعني أن الجد يحلف ثلث أيمان القسامة حيث كان يرث الثلث وهل يحلف الجد ثلث الايمان حيث كان يرث ثلثه أو أكثر من أخ في العمد والخطا كما تأويل ابن رشد قول المدونة وان كانوا عشرة فخذوا حلفا يحلف الجد ثلث الايمان انتهى لان العمد قد يؤول الى المال وتأويل بعض شيوخ عيسى مداني بصفحة على أن عمل ذلك في الخطا فقط وأما في العمد فانه كالحاق واستدفع قسم الايمان على عدمه يحلف ما ناب عنه في حلف أيمان في مثاله الا أن ما يتوبه منها أربعة أيمان وبعض عيين فتشكل (ص) وانتظر غالب ما بعد غيبته (ش) يعني أن أولياء الدم إذا كانوا في درجة واحدة فغالب أحدهم غيبة فربما يبحث فصل اليه الاخبار فانه ينتظر الى قدومه لعقوا ويقتل وأما ان بعدت غيبته فانه لا ينتظر وان حضر أن يقتل فانتظار الغائب حيث أراد الحاضر القتل وأما لو أراد العفو فلا ينتظر وسقط القتل والغائب نصبه من الله كما يأتي وسقط ان عفا حل كالباقى ومهما أسقط البعض فلن يني نصيبه من دية عمده (ص) ومعنى وميرس (ش) أي وكذلك إذا كان أحدا لوليا معفى عليه فانه ينتظر إذا أراد الحاضر أن يقتل لان زوال الاعاق وريب وكذلك ينتظر زوال البرسام لان البرسام اما ان عوت طحالاً ويعيش عاجلاً والبرسام ورم في الرأس ينقل منه الدماغ وانما انتظار ما ذكر لاحتمال أن يعفو أو ما لو أراد الحاضر العفو فلا ينتظر ذوالعمد وسقط القتل (ص) لا مطبق وصغير يترقب الثبوت عليه (ش) يعني لو كان أحدا لوليا معفواً بقطعة لا ينتظر افاقته وأما ان كان بين أحيانا يترقب أحيانا فانه ينتظر افاقته وكذلك لا ينتظر بلوغ الصغيرين والوليا حيث لم يترقب الثبوت عليه بان يكون من العصبة اثنا عشر أو واحد يستعين

فلا ينتظر أسير بأرض حرب وشبهه ومفقود غير عن خبره فان رجى قدومه في مدة فليس معناه زوال الاعاق والبرسام فينتهي انتظاره وقوله كما يأتي أي كما يأتي في قول المصنف وسقط ان عفا حل أي بحيث عفا الحاضر بكونه غائبا من مشي لان قول المصنف وسقط ان عفا حل الخ وقول المصنف ومهما أسقط البعض فان لن يني نصيبه من دية عمده (قوله بان يكون من العصبة اثنا عشر أو واحد) أي كذا كان المقتول ابن صغير واخوة كآراء أشقاء وأولاد وقوله أو واحد أي أو واحد يعيدو يستعين بالعاصب بان يكون للولاء المقتولة ابن صغير وابنان صغيران وابن ابن الالة كبير فهو أبعد من ابنها الصغير فيستعين بها ضيق كمن أبه وأخوه أو يكون في من قتله

كبرياء بان تكون تركنا اننا صغارا واننا كبرنا فذلك لان الكبر يستعين بمناهضة كبره وان هم والحاصل ان محل المصنف فيها يحتاج لقسامة وامان ثبت قلبه بينه فيقتل ولا يصير فيه ذلك (قوله هو عن تكرار) انما يجل تكرارا بل قال نوع تكرار لان قوله يغلب الكبر حصته والصغر معه لا تكرار بالنسبة بخلاف قوله ولا ينتظر صغر بخلاف القمي والوسم الا ان وحده صغر فانه يعلم ما هنا (قوله للسادة ورث) اى والاستشفاء ثبت للسادة ورث اى بنت لهم مع غيرهن على ما يأتي من التفصيل لان المراد بنت لهم من جدته وقوله ولم يباوهن عاصبا اى في الدر حة والقوة متقيا ساواهن في الدر حة والقوة فلا كلام اى فان ساواهن في الدر حة والقوة القوة كاخوة اشخاص اخوة الاب (٢٣) فلهم الكلام معهم بقول الشارع وعن الاخت مع الاخ اى المساوى لها

للمؤمنين فهو تكرار محض لا نوع تكرار (قوله والحال أن القتل ثبت بقسمة) أي من الأعمام
 لأصحابين لهم (قوله فمن طلب القتل من الفريقين) لا يضيئ أن تظهر العبارة أن الاخت تساوى البتة في ذلك وليس كذلك لأن
 البتة الأولى من الاخت في عقوذه (قوله لا يكون إلا الاجتماع) أي من الرجال والنساء (قوله والحق فيه النساء) والحاصل أن النساء
 لا يكون لهن الكلام استقلا لا إلا إذا سرن الميراث وبتنا القتل بينة وأقرارا وأما في عقودك فيشار كنه في الكلام غيرهن عن هو
 مدخن (قوله وهذا داخل) التعبر بالمتحول بشد قول قوله المنصف والنساء ومن عبادا كن حرك الميراث أولا ولو كان قاصرا
 على عدم حياز الميراث لقل وهذا مدغم في قوله والنساء ومن

(قوله ولا يدخل في كلامه) أي يستثنى من كلام المصنف من قوة الوارث الذي جعله كالورث زوج الورث الذي هو مستحق الدم وزوجته فلا كلام لهما (قوله فان رأى القصاص الخ) مفاده أن الدم في قوة ولوليه الاختصاص فقوله انتقصه من الجاني أي وجوباً أي لتعنين المصلحة وقوله أخذناه أي وجوباً أي ليكون المصلحة تعينت في ذلك وسكت عما إذا استوت المصلحة في ذلك والحكم بالتعسير والمالحاصل أن جعلها الاختصاص بجميع الصور الثلاث فإن كان مع (٢٣) الصغير كبر استقل عن وصي الصغير بالقتل على المقتد

وقيل يشوق على نظره الوصي معه (قوله ولكن لما كان الحمل محل ضرورة) لا يخفى أن قضيته أن صفوه ضرورة فلهذا كان يقول ابن القاسم بالتعسير في ذلك مع أن الصغير قد يكون ذاملاً الآن قال شافئ المصنف في الجاهلية يمكن أن يقال أن هذا الفرع مشهور سبق على ضعيف وهو قول أشهب ولعل هذا أحسن (قوله حيث كان القاطع ملأ) فلو صالح باقى مع عدم الجواز فإن الصغير يرجع على الجاني أي ويحصل ذلك على ما إذا كان يرضى بأكسره وتركه الولي ورضى بالاقبل ولا يرجع للجاني على الولي (قوله لا لعسر الجاني) أي ويحصل العسر الجاني عليه أي حيث لا يمكن أن يؤخذ من الجاني المالى إلا الأذى الذى القليل فيصور الحاجة الصغير (قوله عبدك من الصغير أو السفه) إشارة إلى أن مثل الصغير السفيه وإن كان كلام المصنف في الصغير (قوله وقوله والاحب الخ) مناقض لما تقدم أولاً من الأولوية المقتبسة التعسير وهذا يقتضى تعين أخذ المال لا لقوله والقول الاحب بمعنى والقول الراجح هذا معناه خلافاً لما يشبهه عب والنقول هو الأول وجعل بعضه عند الاستواء

يعنى أن الوارث ينتقل له من الكلام في الاستيفاء وعندهما ما كان من ذلك لموته وإن كان في الوارث ذكر أو ثنى كان الكلام لهما وإن استوت حرجهما فإذا كان الكلام لابن المقتول ومات عن ابن بنت سكن الكلام للبنت مع أخيه فلا يراى في الوارث الاتى عدم مساواة صاحبها كأخى ذلك في ولياه المقتول ولو كان الكلام للبنت المقتول وعهها مثلاً وماتت عن بنت كان لهما الكلام مع الم والم ولا يدخل في كلامه الزوج والزوجة (ص) ولصغيران عن نصيه من الدية (ش) يعنى أن أولياء الدم إذا كن قسماً كباراً وصغاراً فعلى الكبار عن القتل أو واحد منهم فإن القصاص يسقط كما فى قوة وسقط أن عقارجل كالباقى وإن سقط القتل فإن حق الصغير لا يسقط من الدية بل نصيه من دية عمد (ص) ولوليه النظر في القتل وأولية كاملة (ش) يعنى أن مستحق الدم هو الصغير وحده فإن وليه من أب أو وصى أو غيره لا ينظر في أمر مجبوره فإن رأى القصاص هو الأصل في حق مجبوره اقتصر من الجاني وإن رأى أخذ الدية الكاملة هو الأصل في حق مجبوره أخذها ولا يجوز لقول أن يصلح على أقل من الدية حيث كان القاتل ملأ وهذا لا ينشئ على قول ابن القاسم من أن القصاص يتبعين ولكن لما كان هذا المحل محل ضرورة لاجل الصغير كان الحكم كامراً وبعبارة محل التعسير في هذه وفي مسألة القطع الآية حيث يرضى الجاني بدفع الدية فإن رأى القصاص أو العفو مجاناً وحشداً لا مخالفة لكن هذا المحل خلاف كلام المؤلف ولا يظهر الأجواب الأول ومحل كون النظر لولييه أن لم يكن للقتول أو ولياه أو الفاعل أهم وقوله (كقطع يده) تشبيه تام والمعنى أن الصغير إذا تعدى عليه شخص فقطع يده فإن وليه ينتظر في أمره فإن رأى القتل أصح في حق مجبوره قطع يده القاطع وإن رأى أخذ الدية كاملة أصح في حق مجبوره أخذها وليس أن يصلح على أقل من الدية حيث كان القاطع ملأ فإن كان الجاني على النفس أو الطرف عسر يصح يجوز لقول أن يصلح باقى من الدية واليه الإشارة بقوله (العسر) أي إلا عسر الجاني (فيصور) حله (باقى) من الدية فيما (ص) بخلاف قتله فلعاصبه والاحب أخذ المال في عبده (ش) يعنى أن الصغير إذا تعدى عليه شخص فقتله فإن النظر في أمره ينتقل لعصته وقد انقطعت ولادة الوصي بالموت ولو قتل إنسان عبدك من الصغير أو السفه عمدا أو سهواً فالأولى أن يأخذ المال أي القيمة أو ما تقصه ولا يقتص في نظير ذلك إذا تفع للمجور في القود وإنما قال لعاصبه ولم يقل وارثه ليعلم أن الحكم هنا كالحكم المتقدم في ولاية الاستيفاء على التفصيل السابق وإن حكم التسامحاً حكمهم فيما يرضى إذا ساءوا من صاحب فلا كلام لهم في عفو ولا في ضده إلا خارج من قوله ولوليه النظر وقوله مصدر مضاف لمفعوله وقوله والاحب أي والقول الاحب في الجناية على عبده أي عبد المجبور (ص) ويقتص من يعرف بأمر المستحق (ش) يعنى أن القصاص إذا وجب في جرح فانه يشترط في الذي يقتص

الأولى أخذ المال أي القيمة أو ما تقصه وأما عند تحقق المصلحة في أحدهما أي أحد الأمرين أحدهما القيمة أو ما تقصه الثاني القصاص فيكون هو المتعين فتأمل (قوله إذا وجب في جرح) أي وأقبل وقوله أن يكون من أهل المعرفة أي يعرف الجراح طولا وعرضاً عقاباً وكيفية وما يتقبل منها وما لا يتقبل ويستحب فيه التعدد وكذا قال القاني وأفاذا الخطاب أن القصاص في الجرح لا يطلبه أن يكون على ما جرح به فذا شفه مرهضة مثلاً بجرح أو عاصي يقتص منه بالوصى ولا يقتص منه بجرح أو عاصي ومحل هذا ما لم يلزم لولي الجاني عليه قتله وإن لم يعرف لان الاختلاف في القتل يسير

(قوله وأن يكون من أهل العدالة) لا يخفى أن هذا متعذر في هذه الأزمنة (قوله على المشهور) مقابلة ما لا ينشعب من أنه على الجاني لانه ظالم أحق بالجل عليه ومشاراة الخلاف هل الواجب على الجاني التمكن من نفسه والقطع ونحوه أمر زائد وألواجب على الجاني القطع (قوله المشهور من المذهب الخ) مقابلة ما لا يشوب من أنه ليس للسلطان القتل لولي (قوله الخيار فيه لما كم الخ) قال ابن مرزوق ونصوص المدونة في غير موضع تدل على طلب دفع القاتل لولي وبعبارة الصنف تقتضي تخيير الجاني حكم في ذلك وحينئذ فالإجماع على وجبتة ما شئ عليه شارحنا من التبرع بضعف (قوله لكن يجب على الإمام أن ينهي الخ) لا يخفى أن ظاهر هذا لولي كان قد عث بالجاني عليه وهو كذلك الآن بقصد مقتله (قوله وهو لولي الخ) أي فالمراد بالولي قول المصنف ولما كم رد القاتل لولي التمكن في الدم لبشول ومضى الصغير والنفس المحجور بن الجني عليهما (قوله فان غير القاتل الخ) أي كالطراف والحدود وقرى بأن الأصل عدم التمكن فورد النص بما يثبت الله عليه وسلم أصل القاتل لولي القاتل وقال دونك صاحبك ففي معاده على أصله (قوله أي وأخر زوال) هنذا يقتضي أن الإلام في قوله ليرد بمعنى إلى التي (٣٤) لانتهاء الغاية فيعارض ما سبق من جعلها لتعجيل فالتناسب أن يأتي به على وجه يؤذن بأنه احتمال ثالث (قوله)

وهذا ما يمكن مجازاً فيه أن الكلام في النصاص والواجب بأنه يؤخذ من العدالة المتقدمة أمر عام وكانه بقول وحيث كانت علة التأخير انقوت فكل براءة كذلك لا فرق بين أن يكون قصاصاً أم لا يستثنى من ذلك ما يمكن مجازاً (قوله إلى أن يبرأ الجاني الخ) إشارة إلى أن قول المصنف لكبره شامل لبرء الجاني وبرء الجاني عليه وسواء جعل البرء قبل سنة أو بعدها بخلاف ذهاب العقل فانه يؤخر ستة أشهر عليه الفصول الأربعة وكذلك بقول أهل المعرفة (قوله كما يؤخر العقل الخ) إشارة إلى أنه بمعنى قول المصنف كدية الخطأ وقوله وكذلك يلزم التأخير إلى هذا أدخل في قول المصنف كدية الخطأ. إراد بالخطأ حقيقة أو حكماً وإراد بالعقل ما يشمل

أي مباشر القصاص أن يكون من أهل المعرفة بالقصاص وأن يكون من أهل العدالة وأن أجبرته على متحقق القصاص على المشهور لأن الواجب على الجاني انما هو التمكن من نفسه فقط (ص) ولما كم رد القاتل فقط فلو دعي عن العت (ش) المشهور من المذهب أن القصاص في النفس الخيار فيه لما كم إن شاء القص وان شاء رد القاتل إلى متحقق الدم لكن يجب على الإمام أن ينهي عن العت بالجاني فلا يخل به فان قتله المستحق بغيران الإمام فانه يؤدب كأمير وظاهر أنه لا يرد غير القاتل لولي وعلى هذا فلو كان الجاني عليه سفها أو سفها وولي فلا يرد كما ذكر اليه وهو ظاهر فان غير القاتل لا يتولاه إلا الحاكم (ص) وأخر ليرد أو كبره كدية الخطأ ولو كانت (ش) يعني أن الجاني إذا جني جناية فمعدون النفس توجب القصاص فانه يؤخر عنه القصاص لأجل البرء المفرط أولاً لاجل الحر المفرط خوف الهلاك على الجاني فيؤدى إلى أخذ نفس فيمادونها أو أذا جني جناية على نفس فلا يؤخر لما ذكر وهو واضح ففي كلام المؤلف حذف صفات أي وأخر زوال حر أو بردها فاما يمكن مجازاً واختاره وقطعه من خلاف فلا يؤخر حر ولا يرد لانه وإن مات هو أحد حدوده وكذلك يؤخر القود فمعدون النفس إلى أن يبرأ الجاني أن كان مريضاً وتبرأ أطراف الجاني عليه لا احتمال أن يأتي على النفس فتستحق تلك النفس بقسامة كما يؤخر العقل في الجرح إلى البرء خوف السريان إلى النفس فتؤخذ لدية كدية كماله فان برئ على غير شين فلا عت فيه ولا أدب إذا لم تعتمد وأن برئ على شين فحكومة وكذلك يلزم التأخير فيما لا يستطاع القود فيه إن كان عدداً ككسر عظام الصدر والصلب وما أشبه ذلك فان برئ على شين فحكومة والأفلا والتأخير العقل مطلوب ولو كان الجرح فيه شئ مقدراً من الشارع كلبا ثافة والآفة والموضوعة خوف السريان إلى النفس أولى ما تحمله العقاقير وعما قرأنا على قوله كدية خطا مشبه بالمشبه وهو قوله كبره أي كأؤخر دية الجرح الخطأ لكبره سواء كان حر أو برده أو لا بالمشبه به وهو آخر حر أو برده

الحكومة (قوله ولو كان الجرح الخ) إشارة إلى معنى قول المصنف ولو كانت عدا أو خطا لان المراد كما تقدم بالخطأ ما يشمل البرء الذي لا قصاص فيه على طريق التهور يجمع عدم القصاص في كل وأعلم انه يعمم في قول الشارع كلبا ثافة والآفة فنقول عد أو خطاً وأما قوله والموضوعة فنقص بالخطا لان المواضع العمدية القصاص الأنكسيرة بان المصنف أشار بالوقول أشبه بيجل البرء وجانه مبدية مقررته قال المصنف وهو مقيد عنه بما إذا بلغ ثلث الدية وأما المواضع والمنفعة فلا يجل العقل فيمما عندما انتهى ولعل وجهه كما قالوا أن ما بلغ الثلث محمله العقاقير أما المواضع والمنفعة فيجوز أن يرد حتى يحمله العقاقير فلا يزال يتأخيره فإذا عت ذلك فلا يناسب من شارحنا ذكر المواضع لانه إنما من محل الخلاف وليس كذلك وقوله خوف السريان إلى النفس أي إلى المدان فيه القود وقوله أولى ما تحمله العقاقير أي في الخطأ (قوله وهو آخر الخ) لا يخفى أن معنى المصنف وأخر القود ليرد أو كبره كما يؤخر القود لكبره ولولي غير الحر والبرء دعي كل حال المؤخر القود فيكون قوله كدية الجرح مشبهاً بالمؤخر لكن إن شبه به بالنظر لقوله لكبره أذا تأخير أخذ دية الخطأ ملطافاً في الحر والبرء ودعيرهما وإن شبه به بالنظر لقوله ليرد وقرأنا أن تأخير دية الخطأ إنما هي في الحر والبرء فقط

لقصود

تظهر أن المشبه والمثبه بظاهما واحده وهو القول لكن باعتبار التأخير للعرض وغير نفسه باعتبار التأخير للعرض مغلظة الكلام بعد ذلك أنه ان حصل مشبه بالقول باعتبار التأخير للعرض الذي هو المشبه أضاف التأخير يكون مطلقا في الحر والبر وغيرهما وان جعل مشبه بالقول الذي هو المشبه باعتبار التأخير للعرض والبر أضاف التأخير في بنية الخطا لمعنى الحر والبر ومع أن التأخير عام ولو في غير الحر والبر فتأمل (قوله والحاصل وان يجرح) أي وان كان القصص فيها يجرح تخيف (قوله ومثله الجرح الخفيف) أي مثله في الجملة أي لو حوت على علامات فيؤدى إلى أخذ نفس فيمادنها (قوله وأبغى ذلك) كالوجه المعلوم للسام أو إلى شبهة الذناب وأبغى يظهر بجرسته (قوله كأنه انزالها من حدود الله) قدفاً وغيره وكذا تخفى لغيره والى العلم الذي ينظر وقوله وأبغى ذلك كمن جاز أو يجنى عليه (قوله والموا لا في الأطراف) أي في قطع الأطراف إذا خيف (٣٥) جمعها عبارة تنقضي أن المعنى تؤخر موالها إلى أن يقدر عليها فتصعب وليس ذلك

أقصور على ذلك (ص) والحاصل وان يجرح تخيف لا يدعوها وحسب كالد (ص) يعني أن الحاصل إذا تربع عليها أقل وأرجح تخاف منه موتها فان القول يؤخر عنها إلى الوضع ووجود صرض اضروا الجمل لآه والوقت لا لا لاخذ بالنفس الواحدة نفسان ومثله الجرح الخفيف وهذا إذا عرف أنها حاصل ما يظهر للرجل أو حرته أو بغير ذلك لا يدعوها فإذا جرح عليها القصص في النفس وقتلنا تؤخر لاجل جرحها الوضع فانها تخشى ثم تقتل ولا يقبل منها كقبول في ذلك كأنه انزالها من حدود الله فانها تخشى إلى الوضع إذا خفف عليها من أمانته في الحال الموت وتعرض المؤلف للنفس الحاصل دون غيرها من أخطر وأوردنا ونحو ذلك وينبغي أن يكون كذلك (ص) والمرضع لوجوده مرضع (ش) يعني أن المرضع إذا تربع عليها قصاص في النفس فان القول يؤخر عنها إلى أن يجرح من رضع الطفل خوفه فلا كمن قلة الرضاع وان لم يوجد آخر حتى ترضعه وكذا أن يقبل غيرها (ص) والموا لا في الأطراف كسدين قلتم بقدر عليها وبدئ بأشد تخيف لا بدخول الحرم (ش) يعني وكذلك تؤخر الموا لا في الأطراف أن تخيف عليه الهلاك من قطعها في نور واحد حيث اجتمع على الجاني قطع طرفين من شلوان اجتمع عليه حدان الله ولا دى أو أحدهما لله والأخر لا دى فان لم تخف عليه من أمانتها عليه في نور واحد أقبل عليه وان خيف عليه أقم عليه أكبرهما كالوزن في الميزان وقذف أو شرب فاته بعام عليه المائة حدان فان خيف عليه أقم عليه الخمسون قال فقام اجتمع عليه حد لله تعالى وحد للعبادى بمحمد الله ألا عقوبته وجميع ذلك إلا أن تخاف عليه عليه الموت فيفرق انتمى فلو أطلع واحد أو قذف آخر فانها بقدرتها على التذمة في خرج اسمه أقم حده ولا مفهوم لقوله كما قاله ت وإذا لم الجاني قصاص في نفس أو جرح ثم دخل الحرم فاته لا يؤخر لاجل ذلك ويقام عليه الحد في الحرم لأنه أحمق أن تقام فيه حدود الله تعالى فلو كان محرم بالهيج أو عثرة فاته لا ينتظر إلى فراغ تسكيل يقتض منه قبل فراغه وانه بذلك على خلاف إلى حيفه القائل بأن القاتل إذا اتجلى إلى الحرم فاته لا يقتل قبل بل يقتض عليه فلذا خرج من حيفه أقص منه والمراد بالحرم المحدد في باب الحج لا خصوص المسجد لأن الأئمة في قوله تعالى ومن دخله كان آمنا يحلوه على ما يحرم فيه لا اصطلاحا ولا كما قاله بالقدم ما رجال فقط أو نساء فقط أوهما تكلم على الثلاث على هذا الترتيب وأشار لأول بقوله (ص) وسقط إن عقار جبل كالباقي

(٤ - ختمى لمن) عماله لأنه لا عقوبته وجميع عليه وأبغى أن أمكن والادبى عمالا دى بجلا ومفرقا أن أمكن والانتظرت قدره وأبغى (قوله كالوزن في الميزان) أي يكره مثلا وقد فكونت مثلا لما إذا كان الحق لله ولا دى وان جعل على ما إذا دى بذات زوج فكونت مثلا لما إذا كان الحاقان لا دى لأن الحق الزوج والصدق معلوم أن الحق لله لا دى (قوله أو شرب) أي كالوزن في الميزان شرب أن يردنى بكر فالحق لله وان أريدنى شرب فكونت مثلا لما إذا كان الحق لله ولا دى فانها تاحق الإدى والشرب حق الله تعالى (قوله ولا مفهوم لقوله) أي بل إذا كان لا دى أو أحدهما لله والأخر لا دى وتخاف من موالها فاته بفرق بينهما على الوجه المتقدم (قوله خلافاً إلى حيفه القائل بأن القاتل الخ) الحاصل أن أباحفة فصل بين الطرفين يقتض في الحرم وبين النفس يقتض عليه فيه حتى يخرج منه وأما أن يجنى فيه فيقتض فيه إجماعاً (قوله لأن الأئمة في قوله تعالى ومن دخله الخ) والجواب عن ذلك بأن المراد بالآمن

في الآخر وفي الدنيا الا ان القليل ياتونكم بعقولهم فيها ان النفس بالنفس (قوله أي مساومع الباقي في درجته) أي وفي القوة فلا
 عيرة بعقول الاخ لا بد الا مع الاشقي أو الاخ لا يجمع الاخ الاب وتقول قوله كالباقي عقو الحديث كان يرث الثلث مع
 الاخرين فان ورث انفس منكم بعقولهم (قوله أولى) أي أحق وأوجب (قوله ولاشي الخ) أي فإذا عفت البنت سقط القصاص
 ظاهراً ولاشي الاخ من البنية وإذا طلت القصاص أصبحت اليه ولا كلام لاختم معها أفادني لئلا أي بخلاف وعفا ابن فلاله
 نصيبه من دية عود كذا لا كلام لا وليا مع البنت التي معها الاخ وهذا اذا ثبت القتل بينه وأقراروا ما اذا ثبت بفسامة كجوه
 قول الشارح وأما الإحتياج القصاص لقسمه الخ فإذا رأت البنت القتل دون الاولياء فله جعل عارادته ولو وافقت الاخ الاولياء
 على عدم القتل وإذا أراد الاولياء القتل وأبت (٣٦) البنت منه فالكلام لهم ولو وافقت الاخ فاعفوا ولا يحصل الإباحة

(ش) يعني أن المسحقين للدم ان كانوا رجالا في درجة واحدة كالعمام وأخوته من لا عفا
 أخذهم فان القصاص يسقط بعفوه لان عفوه من مثل منزلة عفوه للجميع فقوله كالباقي المحرور زعت
 رجل أي مساومع الباقي في درجته وأحرى لو كان أعلى منه في الدرجة كجوه عفا الابن مع وجود
 العم والأخ ومفهومه ولو لم يكن الباقي في درجة العاني بل كان غيره أقرب منه فانه لا عير بعفوه
 كالجوه عفا الم مع وجود الاخ والصغير في سقط القصاص للقصاص مفهوم من قوله وقتص من يعرف
 ويحتمل رجوعه للاستيفاء المتقدم في قوله والاستيفاء للعاصب فقوله رجل أي لأمره فان فيها
 التفصيل المشار اليه بقوله (ص) والبنت أولى من الاخ في عفوه وضده (ش) بمعنى أن
 القصاص اذا ثبت بينه أو باعتراف من الجاني وكان المسحق للدم بنتا أو اختا فقط فان البنت
 أولى من الاخ في القيام بالدم وتركه ولاشي الاخ من البنية ولا من مساوماتها في
 الميراث مساوماتها في القصاص وعنده هذا قول ابن القاسم أما الإحتياج القصاص لقسمه
 فليس لهما أن يقسم الا للسل لا يقسم في العمد ونفس العصة فان أقسموا وأرادوا القتل
 وعفت البنت فلا عفا لهما وان رأت القتل وعفا العصة فلا عفا لهما بالإجماع منها ومنهم
 أو غيرها من بعضهم ثم ان المراد بالبنت ما شمل بنت الابن (ص) وان عفت بنت من بنات نظير
 الحاكم (ش) أي وأخت من أخوات أو بنت ابن من بنات ابن أو بنحو ذلك فان رأى الأمضاه
 صوابا وساددا أمضاه وان رأى أن قصدها الضرر وإذا به السابق رده لكن بشرط أن يكون
 عدلا ولا إجماعه السليق فلو قال واحد من كذا كذا ولي وأنا كان الحاكم ينظر والحال
 ما ذكرناه منزلة العصة لانه يرث الباقي لبنت المال (ص) وفي رجال ونسله لا يسقط الا
 بهما أو ببعضهما (ش) يعني أن المسحقين للدم اذا كانوا رجالا ونساء والنساء أعلى درجة من
 الرجال ونبت القتل بفسامة فان القود لا يسقط الا بعفو الفر يقين جمعا أو ببعض الفر يقين
 فان عفا فر يقين وطلب الفر يقين الآخر القصاص فانه يجاب اليه بذلك وأقضى هذه المستطاعة أنه
 يمكن عليهم قوله فيما سبق وللأساطين ورثن ويساوم عاصب ولكل القتل ولا عفا لا
 بإجماعهم لأجل قوة أو بعضهم المقتضى لما عاصب كاستبقت الاشارة وقولنا والنساء أعلى
 درجات الرجال احتراز عما لو كان الرجال مساوين للنساء فلا كلام لهم والاستيفاء للعاصب
 كالم (ص) وهما أسقط البعض فلن يقي نصيبه من دية عمد (ش) يعني أن القتل اذا كان

البنت مع الاولياء وبعضهم
 في تنبيه علم عفا فرنا أن كلام
 المصنف يصح على ما اذا كان
 التكلم في الدم والبنت والاخ دون
 أحد من العصة ويصح جملة على
 ما شمل ذلك وما اذا كان التكلم
 للبنت والاخ مع العصة كذا
 ثبت بفسامة أو يعلم من ذلك أن
 المراد بالبنت التي يعتصم من
 التسامع والبنت فقط لا الاخ
 (قوله هذا قول ابن القاسم)
 ومقابلها ما قاله غيرهم من أن ذلك
 على نحو ميراث استيفاء الدم ولا
 يدخل الاثنا الا اذا كن أعلى
 درجة من المذكور (قوله فلا
 عفا) أي والقول لهم في طلب
 القتل وهو المتقدم في قول المصنف
 ولكل القتل ولا عفا بالإجماع
 (قوله وان عفت بنت الخ) فإذا أمضى
 الامام يتنشره عفو بعض البنات
 فلن يقي من ومن جميع الأخوات
 نصيبه من البنية وقول المصنف
 بنت يفهم أي من عوفن كلهن أو
 أردن القتل كلهن لم يكن للام
 نظر ثم اذا عفا كلن دفعة واحدة

فلاشي الاخوات فان ترتب عفوهن فلا أخوات نصيب من البنية تنبيه قال عمو وموضوع
 هذا المستند أن التكلم في الدم للبنات والاخوات والبنت فقط دون أحد من عصة البنت (قوله أو بعضهم) أي وسواء كان عدد
 أحد البعض دون عدد البعض الآخر ويساوي (قوله ونبت القتل بفسامة) لا مفهوم لها كان التسليم يحزن الميراث (قوله
 المقتضى لما عاصب) أي المقتضى وهو ما عاصب أي فكله قال بالإجماعهم فان يجمعوا فلا الا اذا حصل من بعض كل (قوله فلن يقي نصيبه
 من دية عمد) اعلم أنه اذا كان ولي الدم واسدوا عفا فاجبا فانه لاشي لمن يقي من الورثة تؤكد الوعد وحصل العفو من الجميع في قور
 واحد أو ما لن تعد وحصل العفو من البعض مجبا فان لن يقي من الورثة نصيبه أو وقع العفو من الجميع مرنا كذا أوقع العفو من
 البعض مبلغ عفو من يقي من الاولياء ففني فانه لا يغير بقية الورثة من أخت وزوج وزوجة لا يمال لبنت بعفو الاول والفرق بين

الترتيب والمصاحبة أن الترتيب يجر دفع الأول ترتيبا للمحق على الجاني فلا يسقط بعفو الثاني بخلاف العفو دفعة (قوله كثرته) من إضافة المصدر للعفو والفاعل مخذوف والاصل كثر القاتل الدم (٣٧) (قوله بارته من ذلك) لأن الذي يربى نبات لا يستقلان

بالعفو بل لابد من اتفاق النوعين أي نوع النبات ونوع الأخوة لأن قول المصنف وسقط أن ورت قسطا من نفسه محله ما لم يكن هناك من هو أقرب باليت من الوارث والنبات هنا أقرب من هذا الأخ الذي ورت قسطا من نفسه (قوله لا كالاستيفاء) أي لانه لو كان كالاستيفاء لمكان إذا مات وفي الدم لا تختص بالتكم المكمل العصة دون ذوي القربى وقوله لا كالاستيفاء الذي هو مذهب أشهب قال ابن المحجب وفي كونه أرنه على نحو المال أو على نحو الاستيفاء قوله لأن لابن القاسم وأشهب فلا يراد زوج والزوجة (قوله لا يدخلان في الاستيفاء وكلام المصنف هوهم أن لهما دخلا (قوله وفي تعقب ابن عرفة (الخ) المأخوذ أن ابن عرفة قال فهم شارحا ابن المحجب أن مراد ابن القاسم بالنسبة الوارثات ما يشمل الزوجة وكذا الزوج في الزجال وليس الأمر كذلك بل لا يدخل للزوج في الدم (قوله وهذا يدخلان فيه) أي إذا ماتت شقيق المم عن مال فيدخل فيه الزوج والزوجة جميعا أنما مات عن دم ممتلكه فلا يدخل في ذلك الزوج والزوجة والمراد في ذلك الزوج والزوجة والمراد بشارح ابن المحجب ابن هرون فإن عبد السلام كالأخوة بعض شيوخنا رجحه لله تعالى (قوله قدرا لله أو أقل أو أكثر) أي خلا مفهوم لقول الجنيب بأقل وأكثر (قوله وانظروا كسيع الدين) ويمنل لخطا المم الذي لا قصاص فيه (قوله فيراى) أي فيراى في الصلح عن الدية في الخطا ما يربى في سبع الدين سواء (قوله لا يجوز أن أخذ

عدا وقعان القصاص بعض مستحقه والخال أهم في درجة واحدة بعد ترتيب الدم وثبوته مبينة أو أقرارا وقسامة فإن القود يسقط ولكن لمن لم ينف نصيبه من دية عذفوقه ومهما أسقط البعض شعر بأن القاتل ثابت إذا يقال أسقط إلا إذا كان القاتل ثلثا وهذا أراجم للجميع من قوله وسقط أن عفارجل كلباق إلى هنا وفيه نوع تكرار مع قوله سابقا والصغير أن عني نصيبه من الدية قوله ومهما أي وسقط أسقط البعض القصاص سقط غيوب الشرط مخذوف وقوله فلن يني الخنصيب عن البواب قوله فلن يني الخ أي ومهما أسقط بعض من له التكم في القصاص مجافا فلن يني عن التكم أو مع من له التكم كالأولدين أو معهما بنت بخلاف لو عقت البنت ومعها أخت فلا شيء للاخت لأنه لا تكلم لها وليس معها من له التكم ويدخل فمن لا تكلمه الزوج والزوجة (ص) كثرته ولو قسطا من نفسه (ش) يعني أن القاتل إذا ورت الدم أو بعضه فإن القود يسقط عنه لأنه كالعفو عنه مثال ما قبل المبالغة إذا قتل أحد ابنين أو أمه ثم مات الآخر فإن القاتل قد ورت جميع دم نفسه ومثال ما بعد هذا إذا قتل أحد الأولاد بأه عدا افتت القصاص عليه جميع الأخوة ثم عتت أحدهم فله بسقط القصاص عن القاتل لأنه ورت من دمه حصه فهو كالعفو ولقبه الأخوة خطه من الدية لكن قوله ولو قسطا من نفسه مستبعدا إذا كان من يني يستقل بالعفو كالم من المال أو ما لو كان من يني رجا لا يسقط التكم للجميع فله لا يسقط القاتل عن ورت قسطا من دم نفسه حتى يجتمع الرجال والنساء والبعض من كل على العفو مثله ما إذا قتل أخ شقيق أخاه وترك المقتول بنتا وثلاثة أخوة أشقاء غير القاتل فمات أحد الثلاثة فقد ورت القاتل قسطا من نفسه وهو كونه فلا يسقط عنه القصاص بارته ذلك فقوله كثرته تشبيه في قوله سقط ولو اقتصر على قوله ولو قسطا لكفاه عن قوله من نفسه لكنه تبع ابن المحجب (ص) وارته كذلك (ش) أي أرت الدم كالم لا كالاستيفاء فإذا مات الولي أو نزل ورتته من رتته من غير خصوصية العصة منهم على ذوي القربى ومن فترته النكاح والامهات يكون لهن العفو والقصاص كالأولاد كلهم عصة لأنهم ورثوه من كان ذلك هذا قول ابن القاسم فقيها من قتل وله أم وعصة غيبات الأم فورتهما كانتا أحيوانا فقتلوا أو لا عفو للعصة دونهم كالأولاد كانت الأم بأقرب فقوله وارته أي أرت القصاص وألهم والمعنى واحد كالم في الجمل فلا يراد الزوج والزوجة وفي تعقب ابن عرفة على شارح ابن المحجب نظر لأن كلام شارح ابن المحجب في المال الموروث وهذا يدخلان فيه وكلام ابن عرفة في القصاص وأما عود الضمير على المال المأخوذ عن دية عداي وارته المال المأخوذ عن دية عبد كالم الموروث في عدم اختصاص العاصبه بقتل نفسه وقوله ولين نصيب من دية عبد لأن من صبح العوم كالم (ص) وجاز لمصلحة في عداق أو أكثر (ش) قد علمت أن العدا لا يحل فيه مسجي وانما فيه القود علينا كالم فيجوز صلح الجاني فيه على ذهب أو ورق أو عرض قدر البينة أو أقل أو أكثر منها حالا ومؤجلا وهذا تكرار مع قوله في باب الصلح وعن العداق أو أكثر فقوله في عدا أي في جناية عدا فيقتل النفس والجرح (ص) وانظروا كسيع الدين (ش) يعني أن الصلح في الخطا في النفس أو في الجرح حكمه حكم بيع الدين لأن الخطا ما فيه المال وهو دين فيراى فلا يجوز أن أخذ من ورق ولا العكس لأنه لا صرف مستأثر ولا أخذ أحدهما عن ابن لأنه

لخطا المم الذي لا قصاص فيه (قوله فيراى) أي فيراى في الصلح عن الدية في الخطا ما يربى في سبع الدين سواء (قوله لا يجوز أن أخذ

(قوله فيما تحمله العاقلة) أي وأما على ما ينزهه فمبني و يقال في عكسه وهو صلهم عنه لا يحصى صلهم عليه فيما يبرزه و بعض صلهم على ما يبرزهم (قوله فان خرجت الخ) بان كان عنده من المال ألفان ودينه ألف (قوله وقفا الزائد) منه في التوضيح واعترض بقوله وان أجزعت عطية أي فالزائد باطل لأنه يصح موقوف على أجزأتهم وقوله وان كلته مال الخ لا تحل ذلك لا يقول المحسنة وتدخل الوصايا فيه (قوله أو بئله) معطوف على مقدري تدخل الوصايا فيه بغير ثلثه و بغير ثلثي معين أو بئله وقوله أو بشئ أي معين كما يفيد شارحنا وكان ينبغي أن يقول المصنف أو بالثي أي الممنوع المعروف كالدار الغلانية يقول شارحنا وهو شئ معين إشارة إلى معنى قول المصنف أو بشئ وقوله أولم (٢٨) يعني شيأ راديه المحذوف الذي أشربنا به بقولنا و بغير ثلثي معين (قوله ومن جهة

ثلثة الدية) أي لأن الدية تقسم لثلاثة وتصير مالا و يتوزع لثالث الجميع فان حل الدية نفذت الوصية كلها وان كان هناك وصلا أخر غيرها اشترط الجميع في الثلث فان حصل الجميع فلا إشكال وان ضاق عن الجميع وجب المصير لقول المصنف وقدم لصيق الثلث الخ (قوله أن يقول وان قبل سبها الخ) لأن الوصية إذا كانت قبل السب للموجب للدية يتوجه عدم دخولها في الدية لأن المال الحاصل من الدية لم يكن موجودا حين الوصية ومن المعلوم أن الوصية إنما تكون فيما عليه الموصي حين وصيته وأجيب بأن يقرأ بعد صيغة الماضي مضموما العين سبها أي الدية أي تأخر بعد زمن سبب الدية عن زمن الإصاء وسبها هو الجائر وما في حكمه وإنفاذ المقاتل ومعلوم أن المبالغ عليه هو التوهم وهو ما تقدم الوصية على سبب الدية بعد والذي قيل المبالغة وهو تقدم الوصية على سبب الدية بقرب (قوله وهذا شرط فيما أوصى به قبل السب) فان قيل كيف يدخل ما أوصى به قبل السب مع أن الوصية إنما تكون فيما يكون معلوما للموصي حين وصيته فالجواب أن الوصية لما عاين وأمكنه التفسير ولم يغير زل (ص) ثمكته من التفسير وعدم التفسير مرة العلم (قوله بخلاف العمد) أي بخلاف دية العمد إذ قبلت بعدم موهو و رادعونه ما يشمل إزهاق روحه لأجل إقصال الاستتار (قوله أو أوصى بثلثها) يقرأ بالخيار (قوله وقال ابن رشد) تأييد لبقية (قوله وعليه الجني عليه) أي ولم يفرع إمكانه وعلم من ذلك أن منغزوا للمقاتل حكمة في الأرض منه واداره من غيره كلي فإذ مات أخوه ورثه وإذا كان له أخ عبيد أو ثقات فاسلم أو عتق ثم مات منغزوا له ورثه و يجب عليه الصلوات والصوم والزكاة وشهوها وانظر لوجبي عليه شخص فقطع يدها يقتضيه منه أو يجري على الخلاف فيمن أبهر عليه فان قلنا لا قدور عليه فلا يقتضيه منه (قوله فان الوصايا تدخل) أعلم أنه لا فرق في

فمن جاز في دين إلى أجل وأما مع التجميع لجاز و يدخل في الصلح ما قبل من الدية وضع وقبيل وبأكثر لا يعلم أجلها سلف بزيادة (ص) ولا يحصى على عاقلة كعكسه (ش) يعني أن الجاني إذا صلح أو وليا الجاني عليه فيما تحمله العاقلة فان حل له لا يبرزهم لأن العاقلة تدفع الدية من أموالهم ولا يرجعون بها عليه فهو فضولي صلحه عنهم كأن صلح العاقلة عن الجاني فيما يحل عليه لا يبرزه كالإبرام الأجنبي إذا صلح عنه غيره (ص) فان عفا فوصية (ش) يعني أن من قتل خطأ فقتل من قبله قبل مرة فان ذلك يكون وصية بالدية للعاقلة فتكون في ثلثة فان خرجت من ثلثة واضر وان زادت عليه وقف الزائد على إجازة الورثة وان كان المال غير هاتمت له ودخلت الوصايا في ثلث الجميع (ص) وتدخل الوصايا فيه وان بعد سبها أو بئله أو بشئ إذا عاش بعدها ما عكته التفسير فلم يغير (ش) يعني أن الجاني عليه إذا أوصى وصلا أخر مع العفو المذكور فان الوصايا تدخل في ثلثة ومن جهة ثلثة الدية ولا فرق في الوصايا بين أن يوصى بها قبل سبب الدية وهو الجرح أو أوفاء المقاتل أو بعد سببها لكن التوهم إنما هو إذا أوصى بها قبل سببها ولا قال ابن نازي صواب قول المؤلف وان بعد سبها أن يقول وان قبل سببها وكذا يدخل في ثلث الدية ما أوصى به من ثلث ماله أو أوصى به من ثلث ما يملكه وهو شئ معين كدرا مثلا أولم يبين شيأ بشرط أن يعيش بعد الجانية زمنا عكته فيه التفسير للوصية وهو ثلث الدين فلم يغير (ص) والآن تدخل الوصايا في ثلث دينه وهذا شرط فيما أوصى به قبل السبب فالتصريح فيه لثالث المصنوع من قوله فوصية أنتم المعلوم أن الوصية إنما تكون في الثلث أي ثلث دينه وعلم منه أنه لم يكن له مال غير الدية كانت الوصية في ثلثها أو الدية وذكره نظير إلى أنها مال ومعلوم أن الوصايا إنما تكون في الثلث أي في ثلث الواجب في الخطأ وكذا العهد الذي ليس فيه المال وإنما قدرة الواجب ليشمل ما يجب فيه ذبة كاملة أو بعضها أو حكومة لأن ما ذكر مال من أمواله تدخل فيه كما تدخل في ماله (ص) بخلاف العمد لأن منغزوا له وقبل ورثته الدية وعلم (ش) يعني أن من قتل عداومات ولم يصفح في قتله وصايا يبعدهم وقبل ورثته الدية فان وصايا لا تدخل في الدية لأنها لم طرأ بعدم موهو لم يصلح قبل الموت والوصايا لا تدخل في الأعيان بلت قال في كتاب محمد ولان الموصي قال أن قبل أو لأدى الدية فوصي فيها أو أوصى بثلثها لم يجز ولا يدخل منها في ثلثه شئ وقال ابن رشد وقال ابن جرج ثلثي مما عطلت وما لم أعلم لم تدخل في ذلك الدية لأنه مال لم يكن انتهى ولو أنفذ الجاني مقتلا من مقاتل الجاني عليه وصار تركه ثم أن الأولاد قبلوا الدية من الجاني وعليهم الجاني عليه فان الوصايا بحيث تدخل في الدية لأنها لم يعلم عليه الميت قبل موهو

مع أن الوصية إنما تكون فيما يكون معلوما للموصي حين وصيته فالجواب أن الوصية لما عاين وأمكنه التفسير ولم يغير زل (ص) ثمكته من التفسير وعدم التفسير مرة العلم (قوله بخلاف العمد) أي بخلاف دية العمد إذ قبلت بعدم موهو و رادعونه ما يشمل إزهاق روحه لأجل إقصال الاستتار (قوله أو أوصى بثلثها) يقرأ بالخيار (قوله وقال ابن رشد) تأييد لبقية (قوله وعليه الجني عليه) أي ولم يفرع إمكانه وعلم من ذلك أن منغزوا للمقاتل حكمة في الأرض منه واداره من غيره كلي فإذ مات أخوه ورثه وإذا كان له أخ عبيد أو ثقات فاسلم أو عتق ثم مات منغزوا له ورثه و يجب عليه الصلوات والصوم والزكاة وشهوها وانظر لوجبي عليه شخص فقطع يدها يقتضيه منه أو يجري على الخلاف فيمن أبهر عليه فان قلنا لا قدور عليه فلا يقتضيه منه (قوله فان الوصايا تدخل) أعلم أنه لا فرق في

الوصابيين الذي أحدهما بعد العزل وكما كان قبل الخلافة كانت **قوله** **عذرا** **أرشيا** **ع**م الشارح إشارة إلى أن المصنف **قاصروا** هذا الحكم لبعض العمد **قوله** **أوردوه** **وقسمون** **ف**أوردوا إلى الصلح وأبين القسمة فلا شيء له ما عوقبه الصلح **قوله** **وقدمت** **الخ** لا يخفى أن الذي تقدم اعتماد الصلح لا العقل لأن المصنف قال وإن صلح الخ فإنفراد المسئلة بمسئلة الصلح **قوله** **المشهور** **وأن** **الخ** **الخ** ومقابلته للمشاهير لا عين عليه **قوله** **التي** كانت على المدي **يقع** **العن** **قوله** **هاتن** **نكل** **قتل** **حيثن** **أى** لا تسامعة لأن دعوى القاتل أن أولي الدم عقاقنه يتضمن اعترافه بالقتل **قوله** **كأهو** **ظاهر** **الدونة** **٣٩** **و**جعلوا عليه **و**الفرق بين ما هنا وبين قوله **وتنظر**

(ص) وان عقافن برحه أو صلح فاشغلا وإليه القسامة والقتل ورجع الخاني فيما أخذه منه) يعني أن الخاني عليه إذا فعاف من برحه عمد أو خطأ أو صلح الخاني على شيء أخذه (ش) فذلك ثم زان الخاني الجني عليه بعد ذلك فأولوا به وهو بين أن يجبر وأعدوا وصلحه أو يردوه ويقسمون ويستقرون القدر في الصدوق والدية في الخطأ من العاقلة وحسنه قبل الخاني فيما أخذه منه ولهم أو لا الخاني الزجر عما أخذه منه وأولى الخاني عليه صلح كلامه وإنما انشأنا لهم لا فوهنا إذا لم يصلح مع وما عاينوا به أو الاختلاف فقد قدمت هذه المسئلة بينهما في باب الصلح فجزى على ما مر من التفسير وأعاد كالمؤلف ما ذكره هنالاه به (ص) والمقاتل الاختلاف على العقوفان نكل خلفوا حتى ورى (ش) المشهور أن الخاني إذا ادعى على ولي الدم أنه عاقف عنه وكذب على الدم في ذلك فإنه على ذلك فإن نكل ولي الدم عن العمد خلف الخاني عنه وأحسده لانها هي التي كانت على المدعي قد رها على الخاني وحسنه بغير الخاني فإن نكل الخاني قتل حينئذ قوه على العفو أو على عدم العفو أو أن على معنى في السبلة أي في دعوى العفو أي بسبب دعوى العفو (ص) ونقول في بيته الثابتة (ش) يعني أن الخاني إذا قاتل بني التي قتل على بالعفو فائمه فإن الحاكم تسامحه باحتما على أي قد مر من برحه دعواه ودينه فإن حضرت عمل بمقتضاها وإن لم تحضر قتل وظاهر أن التلوم ثابت سواء كانت منه قربة أو بغيره أو بصدده أو بغيره أو بغيره المدونة وجعلها عليه عاص والصلي ثم إن التلوم إنما يكون بعد حلفه أنه عاقف عنه (ص) وقتل عاققت ولولا أن الجحيم ولو لا وطع وصبر وما يطول وهل والسلم أو يجهت في قدرته أو بلان (ش) المشهور من المذهب أن القاتل يقتل بالذي قتل به ولو كان نارا أو سم أو قوه تعالى وإن عاقف معاقبو ما على عاقف به وقوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وأما الجراح فليطلب فيها القصاص من الخاني بارتضى مجانبه به فإذا وضع يده أو عاقف أو عاقف منه بالموى وأما القتل بخبر أو باوط أو أسير أو قتل بشيء يطول كالتعذيب كالومضعه الطعام ونحوه فإنه يقتل بالسيف أو بالقتل شيء مما ذكرنا ذلك معاص ولا يجوز لأحد أن يأمر بالعصية لأنه فسق وقال السابكي قولهم لا يقتص بالواط مرادهم لا يجلس خشية في ذره ويفعل به أي أن يوتى ذلك لا يصح الاستغناء بالواط على غيره هذا الوجه هو مرادهم بالقتل بالسيف فائمه من غير أن يقرأ ما إذا قتل بالسيف على كسفة فانه يلزم أن يفعلها مع نفسه فإن مات والبالسف ووقع الخلاف فيما إذا قتل بالسيف هل لا يقتل به وعليه تأويل المدونة أو يجحدن أي زيد أو يقتل به ويجحد الامام في قدره أي في القدر الذي يموت من السم بأن سال الامام أهل الحيرة بالقدر الذي يقتل مثل هذا وعليه تأويلها إن رشد تأويل أن قوته وهل والسلم أي لا يقتل به فهو عطف على السنتي وقوله أو يجحد عطف على مقدري

أراد ذلك الأولى دليل قول النصف يمكن مستحق من السيف مطلقا ولا يشترط المائة في الصفة دليل قوله كذا عصون (قوله) ولا يقتل بشئ مذكرا (فان قيل كيف يواط الشخص بقدره وشبهه ويسترجعوا يقتضيه بغير الوطاع مع أنه مجرد الوطاع يقتل رجلا الوطاع ولا يلاق والجواب أن ذلك عمل على ما نفاذه باختصاصه في غيرها (قوله فانه يلزم أن يفعل الخ) فيه تنبؤ الصالحين مطلقا فانه أن يفعلهم فانه فعل معصية فلا فرق بين صورتين بل يقتل بالسيف مطلقا (قوله والسيف) فيه ثبات ثلاث الفتح والضم والكسر والغنة أشهر (قوله فهو عطف على المستحق) لا يخفى أنه لا يظهر من ذلك الطيف الذي كور الإبان يقال ان النفي وهل

وإدعى ما ذكره فقال لا مثل عملاً كروا مع الخ (قوله مغروق) تقرأ الأفعال بالتضعيف لأن يفرق عن أغرق ويحسب من خنقه ويحجز من أجره أنظاره بجزر بالتشديد وإن كان مظهره قول شارحنا للتغريق فإن ظاهره ما قرأه يفرق بالتشديد لأنه للبالغة وليس لنا حاجة به إلا بمجرد الفعل كلف والمحصل (٣٠) أن من قتل شخصاً بجزره فإنه يقتل به هذا مراداً لأنه يربى بالبخارة حتى يموت

واندج طرفان تعمده وان لغيره ان بقصد المنة (ش) يعطى ك دادون النفس بتدرج فيهان
 تعمده الجاني ذلك ولم يقصد المنة وسواء كان الطرف القاتل أو لغيره فلا افتاء عين واحد وقطع
 يداً آخر وقتل آخره فان قصص منه لولا الدم يسط حق غيره لأن القتل باق على الجميع وليس
 هذا نكر ارفع فوسا شيئاً وقصاص لغيره لأن السابق في الأطراف وهذا النفس وانحصر
 بقوله انه ضمن الخطا فان فيه الدية فلما قطع يد رجل ملاحاً ثم قتل آخر عذافاته يقتل
 عاقلاً ولا تستقد دية الدوا حترز بقوله لم يقصد المنة مما اذا قصد المنة فانه يفعل به مثل ذلك
 ثم خص منه ثم ان قوه لم يقصد المنة راجع لما قبل المالقة وما بعد ما ثم لن الاندراج بقوله
 (كلاصابع في اليد) أي كاتندرج الأطراف في النفس كذلك تندرج الاصابع في اليد
 بقصد المنة ولما كان موجب المنة ناقصاً ودية وتقدم الكلام على القصاص أخذتكم
 على البية وهي من الودي وهو الهلاك ميت بذلك لانها مسببة عمود كراتها تختلف باختلاف
 أموال الناس من ابل ودهب وورق بقوله (ص) ودية الطاعلي البادية خمسة بنت خنساء
 وودا لبون وحقة وجد عفو وبعث في عدي حفان ابان لبون (ش) أي ودية الحر الذي كرم المسلم
 مات من ابل خمسة ورق فاجمدها عشرون بنت خنساء وعشرون بنت لبون وعشرون ابن
 لبون وعشرون حقة وعشرون حبة عفو وتقدم ذكر استنافها بالزكاة وأما في الرقيق فيه
 فيه ولوا ذمت على البية وان الاتي على المصنفين الذكروا ان الكتابي والعاهدي في كل
 نصبة من الحر المسلم واعلم ان البادي في أي إقليم كان من أهل الاصل حيث كان عبدهم ابل
 فان لم يكن عندهم ابل كامل البوادي الذين ليس عندهم الا انكلي مثلاً فعمل بكفون عا
 يجب على حاضرهم وهو الطاهر أم لا ودية العمد اذا قلت من أهل الاصل بان عفا الإلزام
 صككهم أو بعضهم أو صلحوا عليها بمسجة فانهم أر بعية أنواع يحذف ابان لبون خمس
 وعشرون بنت خنساء وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون
 جذعة قال مالك بنك مضت السنة ولا تؤخذ في البية بقر والإخيم ولا عرض وأول من سن
 الدية مات من ابل عبد المطلب وقيل التضرع كتابة (ص) وثالث في الاب ولو جوسيا
 في عمد لم يقتل به (ش) يعني أن الابوان عيلا ويشمل الاموال والحدات صلبا كان أو كافرا

أي ما ان يقال انه الحوت على الدية أو يقال نفقوى البنية (قوله وتما كوا البنا) أو كان المحموس قتل وله المسلم وتعلق عليهم على حسب بينهم فرؤخذ منه سبع فراض الاثنا عشر حقتان ووجدت ان ثلاث خلفات الاثنا وأما قتل المسلم وله المحموس فهو كجرحه (قوله بلا حدسن) أي ان المدا على كونها حملا كانت حقة أو حذقة أو غيرها (قوله وهو المشهور) ومقابلهما في كتاب محمد بن مابن ثمة إلى بال عام اه (قوله كما إذا أجمع) تشبيهه فانه متى أخضعه ونجحه قتل به ولو ادعى أنه لم يقصد انزهاق روحه (قوله كذلك يجب في الجرح) أي جرح الاصل لفرقه لانه الذي فيه التغلظ وفي كلام غيره وهو الصواب ما نصه قوله كجرحه أي جرح المدمسواء كان الجراح الاب أو أجنبيا فان كان الاب فالدية مثله وان كان أجنبيا فهي (٣١) مربعة وانما كان ذلك الصواب لقول ابن رشد

كأيا ويجوز سبوا وتما كوا البنا اذا قتل وله قتلا عدا لم يقتل به وضابطه أن لا يقصد انزهاق روحه فان الدية تعلق عليه في ماله مثله ثلاثين حقة واثنتين حذقة وأربعين خلفه بلا حدسن وهو المشهور والخلفه هي التي وهافي بطنها واحترز بالعهد من الخطا وبالهد الذي لم يقتل به من العدا الذي يقتل به بان يقصد انزهاق روحه كما إذا أخضعه وله ونجحه أو شق جوفه أو نحو ذلك (ص) كجرحه (ش) تشبيهه في التغلظ أي فكأن التغلظ يجب في النفس كذلك يجب في الجرح والفرق في الجرح بين ما يقص منه وما لا يقص منه وسواء بلغ الجرح ثلث الدية أو لا في المائة ثلث الدية بالتغلظ وهكذا بقية الجراح على قدر نسبتها من الدية ثم ينزل المؤلف التغلظ يكون بماذا يقول (ص) ثلاثين حقة وثلاثين حذقة وأربعين خلفه بلا حدسن (ش) وتقدم ذلك (ص) وعلى الشامي والمصري والقرني ألف دينار وعلى العراقي اثنا عشر ألف درهم (ش) يعني أن دية الخطا واجبة على الشامي والمصري والمصري ألف دينار من الذهب ويجب على العراقي والفارسي والخراساني اثنا عشر ألف درهم بناء على أن الدينار اثنا عشر درهما والاستثناء المشار إليه بقوله (الاف) المثلية فيراد نسبة ما بين الدينين من مقدار بعد قوله ألف دينار واثنا عشر ألف درهم وكله قال ولا يراد على ذلك الا في المثلية الخ لا ليس لاطرين يتوصل به الى معرفة المغلظة من الذهب والورق الا هذا المزان تقوم المثلية حالة والخسفة على تأجيله ولو يؤخذ ما زاد من المثلية على الخمسة وينسب إلى الخمسة فما بلغ بالنسبة يراعى الدية بتلك النسبة مثال ذلك لو كانت الخمسة على آياتها تساوى مائة والمثلية على حلالها تساوى مائة وعشرين فانه يراعى الدية الخمسة مثل خمسة فيكون من الذهب ألف مائة واثنتان ومن الورق أربعة عشر ألف درهم وأربع مائة درهم فقرة ما بين الدينين أي دية الخطا الخمسة والدية المثلية وأما الدية المربعة فانها لا تغلظ في الذهب والفضة (ص) والكافي والمعاهد نصفه والمحموس والمرتد ثلث جس (ش) يعني أن دية الخطا في الكافي وفي المعاهد على النصف من دية الجرح المسلم الذكر ودية المحموس عدا أو خطا ثلث جس من دية الجرح المسلم وكذلك المرتد ثلثه في الخطا والعهد ثلث جس أيضا وثلث الجنس من الذهب ستون دينار وثلث دينار ومن الورق ثمانمائة درهم ومن الادل ستة أبعرة وثلثا بعير ودية جرح غير المسلم كجراح المسلم من دية مأمومة صكل أو جائفه ثلث دية ومقتله عشر دية ونصف عشر دية وبعبارة المراد بالكافي الذي لا من له

كذلك تغلظ الجراح في الدين المربعة والمثلية حكم الدية كلمة اه (قوله) ثلث الدية أم لا) أي لان هذا عليه في ماله لأعلى العاقلة والحاصل أنه لا فرق بين أن يكون في الجرح شيء مقدرا كالوضر به بعدد فقط أعينه مثلا فعليه دية المغلظة أم لا وعليه فإذا كان في حكمه فانه يؤخذ بنسبة نقصان من الدية المغلظة كانت مثلية أو مربعة فإذا كان في حكمه وكانت مربعة وكانت بسيرة بحيث يتجمع في واحد مثلا فانه يؤخذ من كل ربع ربع فيؤخذ ربع بنت خاص وربع بنت لبون وربع حقة وقوم ربع حذقة ويحصى مثل ذلك في المثلية فيؤخذ ثلاثة أعاشر حقة وثلاثة أعاشر حذقة وأربعة أعاشر خلفه فيكون شريكا بالأجزاء المذكورة (قوله فيراد بنسبة الخ) أي فيراد على دية الخطا من الذهب أو الفضة بقدر نسبة زيادة قيمة المثلية على قيمة الخمسة الى قيمة الخمسة في الكلام حذف بقدر وحذف قيمة وحذف النسب اليه وحذف ما يراد عليه (قوله لا ليس

لا تاطر بن الخ) عطف في الحقيقة لما أشار إليه الشارح بقوله الخ الذي هو قول المصنف بنسبة ما بين الدينين (قوله فتقوم المثلية حالة) أي يقال ما قيمة الدية من الادل حالة كونها خمسة وما قيمة الدية أن لو كانت مثلية على حلولها وبقدر ما زاد بنسبة احدهما الى الاخرى وبذلك النسبة يراعى من الدية من الذهب أو الفضة (قوله فانه يراد على الدية الخمسة مثل خمس) المناسب أن يقول فان ذلك الزائد ينسب الى قيمة الخمسة وبذلك النسبة يراعى من الذهب أو الفضة على الالف دينار أو الالفين عشر ألف درهم (قوله وأما الدية المربعة) أي أن الدية في العهد الذي قبله ووقع أنه حصل العقوبة فالواجب ما قاله المصنف من الالف دينار أو الالفين عشر ألف درهم والفرق بين المربعة والمثلية أن المربعة لما قبل فيها انما اذا قبلت تكون خمسة مؤخرتها وفي هذا القول فذلك ثم تغلظ في أهل الذهب والورق بخلاف المثلية (قوله والمرتد) أي سوا حقتان في زمن الاستبابة أو بعد على ما تقدم

(قوله سواء كان تحت تحتنا) أي على الدوام كالنصارى الساكنين في بلادنا لم يأب أن كان باقي عندنا فضا حاشته ونذهب لسلاده
 فعل كل حال منه معصوم والأبأن فقد هذان الأحران فهو حر في دمه هدر وقوة والمراد بالكافي الذي أي الذي هو ما كن عندنا
 على الدوام وقوله نعوأهم أي المعاهد أعم من الكافي لا باعتبار المبدأ كور (قوله الجهموسى الاق) أي المذ كور في قوله والجهموسى والمراد
 فهوأت باعتبار ما قبله وقوله غير المعاهد أي وراد بالمعاهد الجهموسى التى عاهدت وقوله لان الجهموسى أى وأيضا الجهموسى المعاهد ليس
 فيه نصف دية انظر السلم وقوله يعان هذه (٣٣) العبارة مقابلة للعبارة الاولى (قوله فان مفهوم المعاهد أعم من الكافي) أي لان

كتاب ولو كان جريسا لا قد صرنا اشتراط العصمة واحترز بذلك عن السرى في ظاهره وقوله
 والمعاهد ولو كان جهموسا وليس كذلك لاسمى بل المراد به في كتاب سواء كان تحت تحتنا
 أم لا والمراد بالكافي الذى فهو أعم مما قبله فان قيل الجهموسى الاق غير المعاهد بديل ما هنا
 فالجواب أن هذا لا يصح لان الجهموسى غير المعاهد لا يتصور فيه دية اذ هو غير معصوم وبعبارة
 هرومن عطف العام على الخاص أى العام باعتبار المفهوم فان مفهوم المعاهد أعم من الكافي
 لا باعتبار الحكم الفقهي فانه خاص بالكافي أى والمعاهد أى ولو كافي لان المعاهد لا يكون
 فيه نصف دية الحر المسلم الا اذا كان كاتبا أو مالكا كان جهموسا فليس فيه الا دية الجهموسى
 والعطف أمر لقوى فالعموم لتصح العطف والا كان فيه عطف الشئ على نفسه لا الحكم
 الفقهي (ص) وأنتى كل كصفه (ش) يعنى أن أنتى كل صنف عن تقدم ذكره على النصف
 من دية كورهم فدية الحر المسلمة من البلدى تحسون بعيرا ومن الذهب جسمائة دينار
 ومن الورقة ستة آلاف درهم وفيها الكافيين على النصف من ذلك ودية الجهموسية والمرتبة
 أر بعامة درهم (ص) وفي الرقيق قيمته وان زادت (ش) يعنى أن من قتل رقيقا فانه يلزمه قيمته
 ولو زادت على دية الحر المسلم لان الرقيق مال فهو كسلعة انفقها شخص فيزنيه قيمتها فاقوله وفي
 الرقيق الخ الواو والاستئناف أى الواو الجب في الرقيق فتمت على أنه رقيق ولو أم ولد أو ميسرا
 سواء كان القتل خطأ وعمدا الآن يكون الجاني مكانة المقتول بل (ص) وفي الجنين وان علقه
 عن أمه أو ولأمة (ش) يعنى أن الجنين من حيث هو سواء كان من حرة أو أمه اذا انفصل عن
 أمه ميتا أى غير مستعمل وهي حية فانه يجب فيه عشرة أمه أى عشر دينار أو عشر قيمته ان كانت
 أمه وسواء كان الجنين ذكرا أو أنثى ضربه عمدا أو خطأ كان الضارب أبا أو غيره وسواء كان
 الانفصال عن ضربا أو تخويفا أو شئ بشرط أن تشهد البينة أنهم ما من القفو بأف والشم
 زنت الفرائش الى أن سقطت وتشهد البينة على السقط أيضا والمراد بالعلقة الدم المجتمع الذى
 اذا صب عليه الماء الحار لا يذوب بالدم المجتمع الذى اذا صب عليه الماء الحار يذوب لان
 هذا الشئ فيه فلا يقد رقبيل المبالغة وانما يقد رقبيل الموضغة أى وان لم يكن علقته بل كان
 مضغته بل وان علقته من العاق وهو الاتصال لان بعضها اتصل ببعض وكلام نت فيه نظر
 وقوله عشر أمهات قدر عشر دية أمه فسد في قوله ولو أمه وان قدر عشر قيمة أمه فسد فيما قبل
 المبالغة والشامل لها عشر واجب أمه وقوله أمه أى وهو من زوج حر أو رقيق أو أونا أو أاممن
 سيدا ففساى وأشار بالورد قولين وهب في جنينها ماتت أمه اذ هي مال كسائر الحيوانات
 (ص) نقدا أو غرما عبد أو ولية تساو به (ش) يعنى أن الجاني بالتالي ان شاد فوقع مثل عشر دية

مذلول المعاهد من طاعدها على
 الاقامة وحفظ نفسه وماله وهذا
 في حد ذاته صادق بالجهموسى والكافي
 يقال انه حشذ من عطف العام
 على الخاص باعتبار ذلك المفهوم
 وان لم يكن مراد من حيث الفقه
 بل من حيث الفقه اذ ما أر يد من
 الكافي وهو النصرانى أو اليهودى
 المؤمن اما على الدوام أو مسلة
 والحاصل أنه عطف مغاير باعتبار
 المفهوم وان كان من عطف الشئ
 على نفسه من حيث الفقه ولا يصح
 هذا معنى كلامه ولا يصح أن هذا
 تكلف فالأحسن العبارة الاولى
 وقوله لا الحكم الفقهي معطوف
 على معنى ما تقدم أى العموم باعتبار
 المعنى الغورى المتظورة باعتبار
 العطف لا باعتبار الحكم الفقهي
 فانه من عطف الشئ على نفسه
 كايضا وقوله أى ولو كاتبا أو مالكا
 وقوله وأنتى أى ودية أنتى كل ذكر
 نصف دية ذلك الذكر (قوله أو
 عشر قيمته) في بعض التقار يران
 القيمة تعتبر وقت الضرب وفي
 تقرير آخر مع الانتهاء وبعض نظر
 (قوله أى أو أامضرت يطن
 نفسها قيل فيها القرعة (قوله أو شرم
 شى) ويجب على الجيران أن يدفعوا
 لها شام من ذى الرائحة ان طلست

منهم أو حلوا أنها حامل وأن علما كلها أو شرم من ذى الرائحة يضربها فان لم يدفعوا لها فدين السورين فاعلم بضمون الام
 القرعة وقال في لى وجد عندى ما نصه ومثل الضرب الرائحة كرائحة المسك والسرابيلكن الضمان على السرا بنية وعلى الصانع لا على
 رب الكسوف فلان اذا والسراب ومكثت الاذنبين أن يكون عليها القرعة (قوله وكلام نت فيه نظر) وذلك لانه قال وفي الجنين ان لم
 يكن علقه بان كان ما يجتمع الاذنه الماء الحار بل وان كان علقته انتهى ووجه النظر أن الذى وضعه بقوله بان كان الخ غير المعلقة
 مع امه المعلقة (قوله نقدا) يجوز أن يكون حاله أى كونه عشر واجب أمه نقدا أى منقودا أى حاله لا مؤحلا وعرضا
 ولا مقروا ويجوز أن يكون غير نسبة لان عشر امه فيه اجمال أى من جهة التقلد لكن جعله حالاً أظهر (قوله تساو به) الضمير المستتر

في تساويه على الرقبة كخبره عبد أومة والمراد بساوي العشرة لو يكن يساوي العشر الاثني يؤخذ ذلك فالمراد بالعبد والوليدة الجنس كذا في كونه وظاهره أن النقص للجنسي لا لنفسهما (قوله وتكون في مال الخاني) أي تكون ما ذكر من العشر ونحوه التام للجنس الحرة (قوله والأفهي على العاقلة) يتصور في تعدد الجنين وقوله وعبر عن الأثني بالوليدة لغيرها أي وأقل عمرها سبع سنين لانها التي تنفر عنه حاجتي تجوزا للثقة (قوله ففيه عشر دينها) أي (٣٣) الحرة المسجلة لا عشرة بأمه اذ لا بد لها (قوله واستشكل الخ) الاشكال اما هو

الامم من العيني حال او ان شاء دفع القربة وهي عبد أو جارية تساوي العشر وهذا في جنين الحرة وأما جنين الأمة فتعين التقدير ويكون في مال الخاني حيث كانت الجارية عبدا أو حرة ولم يبلغ القربة الثلث والأفهي على العاقلة وقوله عبد الخ يدل من غرة وعبر عن الأثني بالوليدة لغيرها (ص) والأمة من سيدها أو النصرانية من العبد المسلم كالطرة (ش) يعني أن جنين الأمة من سيدها الحر المسلم كجنين الحرة المسجلة ففيه عشر دينها وكذلك اليهودية أو النصرانية من العبد المسلم اذا تزوجت به تجنين الحرة المسجلة لا من قبل أمه مسلم من قبل أبيه ففيه عشر دين الحرة المسجلة فقوله والأمة أي وبنين الأمة وعلم من قوله كالطرة أن السدر وأما لو كان رقفا ففيه عشر قيمة أمه أو ما يفهمه لسيدها بل حيث كان ولدها حرا كالطرة للحر وكسرة الجذر حكمهما كذلك وقوله كالطرة راجع لهما أي الأمة من سيدها الحر كالطرة من أهل دين سيدها مسلما كان أو كافرا والنصرانية من زوجها العبد المسلم كالطرة المسجلة وأما لو كان زوجها كافرا فكذلك من أهل دينه واختلف في النصرانية تزوجها بجوسي وبالعكس هل الجنين حكم أبيه أو حكم أمه والأول أصح واستشكل التشبيه بان فيه تشبه الشيء بنفسه اذ النصرانية حرة فالجواب أن المراد بالطرة هنا المسجلة فالتقي ما ذكر (ص) أن زناهما كله حرة الآن يصح فائدة أن أقسموا ولو مات عاجلا (ش) يعني أن شرط الجنين الذي يجب فيه القربة أن يفصل عن أمه ميتا وهي حية فلو انفصل كله بعدموتها أو بعضه في حياتها أو بعضه بعد موتها فانه لا يجب فيه شيء فلو خفي في امرأته حامل جنينا خطأ فالتقيد بجنينها حيا استعمل صار خاتما متساويا خرج منها في حال حياتها أو بعد حياتها فإن الواجب فيه الدية إن أقسموا أي لانه في ذلك ولو مات الجنين عاجلا بخلاف الجنين الكبير فانه لا قسامة فيه اذ مات عاجلا والفرق أن الصغير اضطره بصرح الموت اليه باني سبب فان لم يقتلهم القربة لم تقطع يده ثم زناهما فمات أو أبا أو يقتلوا فلم يده الدية والاستثناء متصل بالنظر لقوله ان زنا لهما الآن ظاهرا سواء انفصل حيا أو ميتا استثنى من ذلك ما اذا انفصل حيا (ص) وان تعدد ضرب ظهر أو بطن أو رأس في القصاص خلاف (ش) يعني أن الخاني اذا تعدد الجنين بضرب بطن أمه أو ظهرها أو رأسها اقتزل حيا ثم مات فقبل يقتض من الجاني بقسامة وقيل الواجب فيه الدية في مال الخاني أي بقتله أو طاولوا العلة في الخاق الرأس بالبطن أن في الرأس عرفا يسمى عرق الا بهر واصل الى القلب فاثر في الرأس أثر في القلب بخلاف اليد ونحوها لكن الراجح في مسئلة الرأس عدم القصاص وفي مسئلة البطن والظهر القصاص بقسامة فيهما وهذا ما عدا الاب وأما هو فالقصاص منه على الخلاف في القصاص اذا تعدد ضرب البطن خاصة (ص) وتعدد الواجب بتعدد (ش) ألا بهذا الذي كرى والمعنى أن الواجب التقصير كرهوه القربة والعشران نزل الجنين ميتا والدية مع القسامة إن نزل حيا أي استعمل صار خاتما ثمات بتعدد بتعدد الجنين (ص) وورثت على القرائض (ش) يعني أن القربة المذكورة ورثت على فرائض

(٥) نرى ثامن) فلما امتنعوا من القسامة في فرض المصنف وهو ما اذا استعمل فانه لا شيء لهم لاداة ولا غرة لانهم أعرضوا عما وصلهم بقوله القسامة ولا يقال أقل أحوالهم أن يجب فيه القربة لانه لا تقبل شرط في القربة شرط هو تزويله ميتا وقد نزل حيا (قوله لكن الراجح في مسئلة الرأس عدم القصاص) وأما غلته الدية بقسامة لعد الرأس عن نخل الولد (قوله الا اذا تعدد ضرب البطن خاصة) أي وقصد القتل فلا بد من هذين القيدين حتى لا يجرى خلاف غير وفقد الضرب كل

(قوة وبعبارة أخرى) هذا العبارة أحسن من الأولى لعمومها ولا وجه لتضييق الأولى بالقوة (قوة بنسبة الخ) إضافة نسبة إلى نقصان من إضافة المصدر للفعول وإضافة نقصان الجناب من إضافة المصدر للفاعل وتأويل أى ما نقصت الجنابة (قوله إذا برئ) ليس خاصاً بمذبل كل راح لا يقبل ولا ينقص منه بسبب الابداء وهو التوقيف يوم الحُكْم (قوله عداقرضا) أى فرض ذاته ذات عبداً بالنظر لأنه ووصفه من حيث انه جعل أو قيل فإن يقال لو كانت هذه الذات عبداً ما فتحها باعتبار ما اشتملت عليه من الاوصاف وتظر ما بين القتين وقوله فرضاً أى يفرض فرضاً ومفعول حلق (قوله بان يقوم) تفسير الحكومة ثم لا يخفى أن هذا يدل على أن المراد بالحكومة الاحتمال (٣٤) لا الحكومة فلا يتناسب من الشراح أن يفرع عليه قوله بعد المراد بالحكومة الخ وقوله

أن فيها ما في الموضحة فإن صارت منفصلة عن خمسة عشر فإن صارت مأمومة فثلث الدية (قوله سبحانه اتحاد بينهما) ظاهر أن الحكم باتحاد بينهما يفرض الاتحاد الحقيقي وليس كذلك كما هو ظاهر (قوله بدليل وجوده في الموضحة) أي فلسفيًا في ربما من أنها إذا كانت في الوجه والرأس وبرت على شين دفع ديتها ومحصل بالشرين (٣٥) وقوله على المشهور الخ مقابلة لزيادة فيها مطلقا وهو

لا شيب وما رواه ابن قانع من أنه يراد الآن أن يكون شيئا يسيرا (قوله) أن اتصل الخ) راجع لما قبل الكافي أيضا على التعمد فالمقابلة كذلك في التفصيل (قوله) وأن يشور الخ) ما قبل المقابلة هو ما إذا تعددت بضربة واحدة أو ما إذا تعددت بضربات كل ضرب في زمن من غير قوة فيشكل واحدة حكمها اتصلت أم لا والاتصال في الموضحة أن يكون ما بين الموضحتين بلغ العظم أي وضحه حتى صار شيئا واحدا وفي المتن أن يظهر فرائش العظم من الدماء حتى يصير شيئا واحدا وفي المتن أن يضربا في الدماغ حتى يصير شيئا واحدا (قوله) أما إذا كان ما بينهما وصل إلى العظم) هنا راجع للثنتين (قوله) أو إلى أم الدماغ راجع للاثنتين (قوله) إذا انضرب الخ) الماخذ أن الفوري في القوة الفصل السريع ثم توسع فيه فاستعمل في الزمان فعمله هنا على الزمان أي وإن في زمن بسبب ضربات (قوله) والصوت الخ) مقتضى كلام المؤلف أن في كل منهما ما انفرد به الدية وحذفه لوضوحه بضربة ذهب منها نقطة وصار بصوت فقط ثم ضرب به ضرب ذهب فيها مسوته لكان في ذلك ديتان (قوله) أو قوة الجماع) ولا يندرج في دية الصلب وإن كان قوة الجماع فيه فليدبتان في ضرب صلبه فأبطله وجماعه (قوله) كان بجز من شين جزا) لا يعني أن

كامل في القصص لانها هي المتلفة كما هو ظاهر المدونة سيمسح اتحاد بينهما بالرفع على أن في الجراح المذكورة ما ذكر ولا يزال عليه وإن رثت على شين أي فيع شوقه (وإن شين فبين) فسدفع بالمبالغة ما يتوهم من الزيادة ولو بالغ على ثني الشين الدافع لتوهم النقص كان أيضا ظاهرا أي في الجراح المذكورة فما ذكر ولا ينقص عنه وإن رثت على غير شين ولعله اعتنى بشأن الأولى لان النقص يقتضي المخالفة لما ورد فلا يتوهم النقص عنه بخلاف الزيادة فالمتوهم فيها أكثر بدليل وجوده في الموضحة ويستثنى من كلامه الموضحة فإنها إذا رثت على شين وهي في الوجه أو الرأس دفع ديتها ومحصل بالشرين على المشهور وقوله في المدونة (ص) أن كن برأس أو شئ أعلى (ش) يعني أنما يؤخذ القدر المذكور في الجراحات المذكورة بشرط أن تكون الجراح المذكورة في الرأس أو إلى الأعلى النابت عليها الأستنان العليا وهو كسر في الشد بخلاف الأسفل ماعدا الحائفة فأنما يختصه بالظهر والبطن كما هو قوله أن كن أي مجموع الجراحات لاجتماعها وكل واحدة منها لان الحائفة لا تكون برأس ولا إلى أعلى وقوله أو شئ أعلى لاثني في الأتمه فهمون باب صرف الكلام لباصله (ص) والقيمة للحد كلبية (ش) أي والقيمة للحد في جراحاته الأربعة كلبية للعر في النسبة كما في جراحات الخ منسوب إلى دية وما في جراحات العبد منسوب إلى قيمته في حاقته وأتمه ثلث قيمته وفي موضحة نصف عشر قيمته وفي مقتله وهما شتمه عشر قيمته وأصف عشرها وماعدا الجراحات الأربع من يد وعن يمينه وخلفه في الأمانه (ص) والأقل تقدير (ش) أي وإن لم تكن هذه الجراحات المذكورة في الرأس ولا في الشئ الأعلى فلا تقدر فيها من قبل الشارع وليس فيها إلا الاحتياط أي الحكموم هو اجتهدا الحاكم فان قبل فإن الاجتهاد الذي في الحكمومة فالجواب أنه في القيمة سالومعيا كذا في قبل (ص) وتعدد الواجب بها قيمة نفذت كتعدد الموضحة والمنقلة والأمة أنتم تنصل والأفلا وان يفور في ضربات (ش) تقسم أن الحائفة خاصة بالبطن وبالظهر وتقدم أن الواجب فيها ثلث الدية فإذا ضرب به في ظهره فنفذت إلى بطنه أو بالعكس أو في جنبه فنفذت إلى الجانب الآخر فإن الواجب فيها تعدد فكون فيها دية حائفتين كان الواجب في الموضحة والمنقلة والأمة تعدد تعدد موجه أما تعدد الواجب في الموضحة فأنما تعدد إذا كان ما بين الموضحتين سالم بل بلغ العظم بل كانت كل واحدة منهما منفصلة عن الأخرى وكذا ما بعد هاتين منفعة ومأمومة لم تبلغ أم الدماغ أما إذا كان ما بينهما وصل إلى العظم أو إلى أم الدماغ بان كانت واحدة فتنقص فليس فيها إلا دية واحدة سواء كان ذلك من ضربته واحدة أو ضربات في فورا وحدها فصار محفوم الشرط ليرتب عليه قوله وإن يفور في ضربات والأوجه وإن ضربات في فورا وإذا انضرب ليس طرفا فيفور بل الآخر بالعكس وأوجب أن الباطن فيفور في السمية أي أن فيفور بسبب ضربات (ص) والدية في العقل أو السمع أو البصر أو الطق أو الصوت أو الذوق أو قوة الجماع أو نسله أو تحجده أو تبر بصره أو تسويده أو قيامه وحالوه (ش) يعني أن من ضرب شخصا أو خطا فذهب عقله فإنه نلزمه الدية كاملة وتقتضي به عشرين لخطاب قال النبي ولو جرم من الشهر يوما كان له جز من ثلثين جز من الدية وإن جرم من الشهر يوما كان له جز من ثلثين جز من الدية

ظاهر هذا إلا على طول النهار ولا قصره ولا طول الليل ولا قصره حيث كان يحصل له الجنون في الليل فقط أو في النهار فقط وكيف يجعل الليل الطويل إذا كان جرم فيه مساو بالنهار القصير والنهار القصير إذا كان جرم فيه مساو بالليل الطويل وأجاب بعض شيوخنا بأن الليل الطويل والنهار القصير لهما ما في من ليل قصير نهار طويل صار أمدا لليل والنهار مساو بالليل وهو لو ألقى

طول ولا على قصره الزواني قال عجم وهذا اختار إذا حصل له الخنثى في ليل قصير ثم ارتطوب بل وحصل له مثل ذلك في نهار قصر
وليس طول زنى الحمول والأفلا ولوقيل في الجواب أملا كان الغالب قرب تفاوتهم ما لم يتفرقا للاختلاف بينهما أو يقال إن العالم
أحق بالجل عليه لكن اختار هذا إذا كان الحاني متعبا (قوله على المشهور) أي من أن يحل الغلب أي وهو مذهب مالك وأكثر
المشركين يدل عليه قوله تعالى لهم قلوب (٣٦) لا يفقهون بها ومقابلها قاله المبشرون وأوحى وأكفر لافسقة عقل

العقل الرأس وتقل القاف ماصورة العقل القلب على المشهور لا الرأس فإذ ضرب به وأوجه فذهب عقده فتزنيه دية كاملة
العقل نصف عشر دية الموجهة على المشهور وعلى الآخر لا يراه الأديبة العقل فقط تقول
المؤلف إلا النصفه بجملة وهذا ما يبعد فما إذا كان الحاني عليمرا أمالو كان عبدا فأنا
على الحاني ما تنصه فقط وكذلك تجب الدية على من فعل بشخص فعلا فذهب بسببه مائة أو
بصره أو نطقه وهو صوت يجرى وأوصوته وهو هو أو عتقت يخرج من داخل الرئة إلى
خارجها كان يعرف أم لا وإنما عطف الصوت على النطق لأنه أخص والصوت أعم ولا يلزم
من ذهاب الأخص ذهاب الأعم بخلاف العكس وكذلك تجب الدية على من فعل بشخص فعلا
ذهب بسببه ذوقه وهو قوة منبهة في العصب المخروص على رجم اللسان يدرك بها المعلوم
بمخالطة الرطوبه بالعادة التي في القم بالمعلوم ووصولها إلى العصب وليد الراس وهو قوة
منبهة أي فمروشة في جميع البدن يدرك بها الحار والبارد والرطوبة واليبوسة ونحو
ذلك عند التماس والاتصال وظاهره أنه من حكومة أذن لم ذكره فمما هيئتي وسكت عن
بقيتها هيئتي مخدروها والسم وفيه الدية وكذلك الشفتان وعظم الصدر على أحد القولين
وعن الخامسة وفيها ثلث الدية على المعتد وكذلك تجب الدية على من فعل بشخص فعلا فذهب
بسببه قوة جماعه بأن أفسد أعضاه أو فعل بشخص فذهب بسببه نسلا أو حصل بسببه تحذيره
أو تبرصه أو تسويده أو ظلمه ولو تسويدا أو تحذيرا أو تبرصا البعض لأن المراد بقوله تسويده
أو تحذيره أو تبرصه حصول ما ذكر وانظر له جفنة وسؤددهما والظاهر أن عليه دينين
وكذلك تجب الدية على من فعل بشخص فعلا فذهب بسببه قيامه مع جانيه بان صار مقي وفي
أعضاه حكومة كآمال الشارح وهو الصواب تعانص الدوية وبعبارة أخرى قيامه وحلوسه معا
وكذا قيامه فقط وأما حلوسه فقط فحكومة ولو أذهب بعض حلوسه وقيامه فالتظاهر أن عليه
حكومة (ص) أو الأذنين أو الشوى والغنمين أو عين الأعور السنة بخلاف كل زوج فإن في
أعضاه نصفه وفي الدين والرحلين ومارن الأنف والحشفة وفي بعضها مجنبا منهم ما لم يكن
أسلفه وفي الاثنين مطلقا وفي ذكر العنين قولان (ش) لما فرغ من الكلام على المنافع شرع في
الكلام على الفوات المفردة والمعنى أن من فعل بشخص فعلا فذهب أذناه بسببه فله تزنيه
دية كاملة والمؤلف يتبع في هذا جميع إن الحاجب وهو المذهب لما في كتاب النبي صلى الله
عليه وسلم عمرو بن حمز وفي الأذنين حسون وإن كان مذهب المدونة خلافه وإن فهم ما حكومة
والدية فيما لا إذا أذهب السمع انظر الحميري وكذلك تجب الدية على من فعل بشخص فعلا
ذهب معة حلة أو رأسه وبعضه بحسابه وكذلك تجب الدية على من فعل بشخص فعلا فذهب
عينا أو سوا فمستأ أو برز أو ذهب فذهب بها جميعا لها مائة وفي ذهاب جالها
بعذ ذلك حكومة نص عليه القسمي فان قلت قوله والعينين مكره مع قوله والبصير فالجواب أن

العقل الرأس وتقل القاف ماصورة العقل القلب على المشهور لا الرأس فإذ ضرب به وأوجه فذهب عقده فتزنيه دية كاملة
العقل نصف عشر دية الموجهة على المشهور وعلى الآخر لا يراه الأديبة العقل فقط تقول
المؤلف إلا النصفه بجملة وهذا ما يبعد فما إذا كان الحاني عليمرا أمالو كان عبدا فأنا
على الحاني ما تنصه فقط وكذلك تجب الدية على من فعل بشخص فعلا فذهب بسببه مائة أو
بصره أو نطقه وهو صوت يجرى وأوصوته وهو هو أو عتقت يخرج من داخل الرئة إلى
خارجها كان يعرف أم لا وإنما عطف الصوت على النطق لأنه أخص والصوت أعم ولا يلزم
من ذهاب الأخص ذهاب الأعم بخلاف العكس وكذلك تجب الدية على من فعل بشخص فعلا
ذهب بسببه ذوقه وهو قوة منبهة في العصب المخروص على رجم اللسان يدرك بها المعلوم
بمخالطة الرطوبه بالعادة التي في القم بالمعلوم ووصولها إلى العصب وليد الراس وهو قوة
منبهة أي فمروشة في جميع البدن يدرك بها الحار والبارد والرطوبة واليبوسة ونحو
ذلك عند التماس والاتصال وظاهره أنه من حكومة أذن لم ذكره فمما هيئتي وسكت عن
بقيتها هيئتي مخدروها والسم وفيه الدية وكذلك الشفتان وعظم الصدر على أحد القولين
وعن الخامسة وفيها ثلث الدية على المعتد وكذلك تجب الدية على من فعل بشخص فعلا فذهب
بسببه قوة جماعه بأن أفسد أعضاه أو فعل بشخص فذهب بسببه نسلا أو حصل بسببه تحذيره
أو تبرصه أو تسويده أو ظلمه ولو تسويدا أو تحذيرا أو تبرصا البعض لأن المراد بقوله تسويده
أو تحذيره أو تبرصه حصول ما ذكر وانظر له جفنة وسؤددهما والظاهر أن عليه دينين
وكذلك تجب الدية على من فعل بشخص فعلا فذهب بسببه قيامه مع جانيه بان صار مقي وفي
أعضاه حكومة كآمال الشارح وهو الصواب تعانص الدوية وبعبارة أخرى قيامه وحلوسه معا
وكذا قيامه فقط وأما حلوسه فقط فحكومة ولو أذهب بعض حلوسه وقيامه فالتظاهر أن عليه
حكومة (ص) أو الأذنين أو الشوى والغنمين أو عين الأعور السنة بخلاف كل زوج فإن في
أعضاه نصفه وفي الدين والرحلين ومارن الأنف والحشفة وفي بعضها مجنبا منهم ما لم يكن
أسلفه وفي الاثنين مطلقا وفي ذكر العنين قولان (ش) لما فرغ من الكلام على المنافع شرع في
الكلام على الفوات المفردة والمعنى أن من فعل بشخص فعلا فذهب أذناه بسببه فله تزنيه
دية كاملة والمؤلف يتبع في هذا جميع إن الحاجب وهو المذهب لما في كتاب النبي صلى الله
عليه وسلم عمرو بن حمز وفي الأذنين حسون وإن كان مذهب المدونة خلافه وإن فهم ما حكومة
والدية فيما لا إذا أذهب السمع انظر الحميري وكذلك تجب الدية على من فعل بشخص فعلا
ذهب معة حلة أو رأسه وبعضه بحسابه وكذلك تجب الدية على من فعل بشخص فعلا فذهب
عينا أو سوا فمستأ أو برز أو ذهب فذهب بها جميعا لها مائة وفي ذهاب جالها
بعذ ذلك حكومة نص عليه القسمي فان قلت قوله والعينين مكره مع قوله والبصير فالجواب أن

فما الحكمة اه (قوله فان في أعضاه) أي أحد الزوجين لأن الزوج في اللغة اسم الواحد الذي معه
واحد من جنسه وقوله مناهي المارن والحشفة أي بمقتضى البعض باعتبارهما باعتبار أصل ما ذكر أو كما قلنا ما ذكر لأن
المربع اثنان والأصل هو الأنف والذكر (قوله ومارن الأنف) في كذا وانظر الحكم إذا حرمتها وشرعها (قوله وفي بعضها) أي
المارن والحشفة وقوله بحسابها أي بحساب البعض والاولى التذكير لكنه أنت باعتبار كونه قطعة (قوله وإن كان مذهب المدونة
خلافه) المتمد كلام المدونة تجيب التعويل عليه كآملها المحققون (قوله جلتوا) أي فإراد بالشوى جلتها الرأس وكذلك في
وشب جلتها الرأس تفسير الشوى (قوله فمستأ) أي انتمعت (قوله فالجواب) أي هذا باقي التميم السابق

(قوله لا انتقال الخ) يجب بان الرابح الانتقال أن نوز الثانية فلم مقام الاولى (قوله بخلاف كل من زوج) ويدخل في ذلك أحد الاثنين (قوله فان في أحدهما نصف الواجب) أي أحد الزوجين (قوله كأحد الدين) الكافي للتشبيه (قوله أو أزال منفعتهما) أي بفساد أو غيره (قوله وكذا) وأما ان قطع الأصابع أوسع النكاح فأخلفت الدية (٣٧) ثم حصلت جناية عليها بعد ازالة الاصابع فحكومة

سواء قطع اليدين النكوح أو المرفق أو المصكب والرجل أو الورك كذلك (قوله هل يلزم الخائي على ذلك دية كاملة) أي وهو المعتد بالراجح قال بعض الشراح وعلى القولين يفتى بوجوب حقيقته ولو قطع الذراعين أو الاثنين فدينان ولو في مرة واحدة وهذا ان فعل ذلك من غير فاق فعله بعد ادب في العمد ولا غرم ان لم ينقصه وفي شرح عب وانظر من خالفه ثلاثة أمثاله وأرجل أو ذراعان وفي كل قوة الأصل ثم قطع الثلاثة أو الذراعين وفي كل واحد ذراعان وكان في كل واحد ذنة كاملة اه ففتوا بظاهره ان يقال في بقية ما نظره الاول كذلك (قوله كتحقق دية) أي عمدا على أنه ذكر وقوله ونصف حكومة أي عمدا على انه أتى وانظر فلهذا كانت أثنى تكون الجملة في قطعها (قوله كالقود) في ك وجنعتي ما نصه يصير جرحه قوله كالقود للعلمين. أيضا صحت كان امرأة وانظر لسان المغير اذا قطع هل يستأنى به أو يرجع لاهل المعرفة (قوله ووزن) ظاهره ولو قبل الاياس وقيل في هذا حاله لا قود ولأدنة في الخطا لا احتمال العود (قوله واختار الزخاني) الذي عندنا من زوج ما صاله ابن مقضي ترتيب الدية الكاملة على قطع الشفرين مع بقى العظم فيما ترتب

الغالب هناك البصر خاصة والعين مفتوحة وهما أغلقت الحلقمة مع ذهاب البصر فأتى بهذا الإشارة الى أن فيماد كرامة خاصة لأدنة وحكومة وان كان يعلم بحسبها في وقت ذلك يجب الدية كاملة على من فعل بشخص فعلا ذنب بسببه عن الاعور الماقنوس سواء طمعت أو برزت أو ذهب نورها أو جالها ما وفي ذهابه بعد ذلك حكومة وانما كان في عين الاعور دية كاملة ولم يكن فيها منفعة لما حاق في السنة لقول ابن شهاب هي السنة ويقتضى عمر وعثمان وغيرهما لا الانتقال البصر اليها لانه خلاف مذهب أهل السنة لان المصروع والاعراض لا تنتقل بخلاف كل من زوج في الانسان فان في أحدهما نصف الواجب فيهما ما عدا عين الاعور للسنة فالأخر اخرج من قوله أو عين الاعور وقوله فان في أحدهما نصفه لتعليل لمقتضى خلاف كل زوج فليس الباقي منه كالباقي من العين لان في أحدهما نصف العقل كأحد الدين أو العينين ونحوهما وكذلك يجب الدية على من قطع يد شخص من الأصابع أو من العضد أو أزال من منفعته جميع بقاها أو رجلى شخص من الكعب أو من الورك أو أزال منفعتهما بكسر أو نحوهم بقاها أو يدخل فيه ما لو حصل فيها الرعشة وكذلك يجب الدية على من فعل بشخص فعلا ذنب بسببه ما رآه أنه وهو ما لا من دون العظم ويسمى أيضا لأدنة وكذلك يجب الدية على من قطع رأس ذكر أو أنثى دون قصته وإذا قطع بعض الحشفة فن الحشفة بغض لأن أصل الذكورة ناقصة منها فبحسبها من الدية وكذلك اذا قطع بعض المارن فن المارن بقا من أصل الانتفاضة نقص منه فبحسبها وكذلك يجب الدية على من قطع أنثى شخص وسواء قطعها أو سلبها أو رضعها ما قطعنا قبل الذكر أو بعده كان له ذكرا أم لا وفي أحدهما نصف الدية وان قطعنا مع الذكر فدينان واختلف في ذكر العين وهومن لا يأتى منه الجماع ما سفر عنه وأما الكونه لا ينقطع لكسرها وعقله هل يلزم الخائي على ذلك دية كاملة أو حكومة وأما ذكر الخنثى المشكل فنصف دية ونصف حكومة (ص) وفي شفرى المرأتان دية العظم وفي ذنبيها أو حنثيها ان يطل العين واستوفى بالصغيرة وسن الصغيرة ثم يغفل الاياس كالقود ولا انتظر سنة وسقطان عادت ووزن ان مات وفي عود السن أصغر بحسبها (ش) الشفران هما طرف الفرج والشفر يضم الشين وسكون الفاء فاذا قطع شفرى اليان دية العظم من فرجها فانه يلزم دية كاملة نص على ذلك مطرف وابن الماجشون وقضى به عمر بن الخطاب ومفهوم ان دية العظم حكومة وهو مستقادم كلامه ان لم يذكر فيها شيء مقدور واختار أن في أحدهما حكومة فقط ينبى وكذلك يجب الدية على من قطع نبت المرأتان أو استأصلها وظاهره وان كانت المرأتان معوزا لا ذلك جمال لسنها ورب عاودتها البين وأما اذا قطع رضعها وهو المرأى الخنثى فانه لا يلزم دية كاملة لا بشرط ان يطل العين منها ما لا تكن يجوز أو الحكومة ومثل ابطال العين افسادها بشرط فاصري على الخنثى ومنه يعلم ان الدية انما هي البين للعلمين فالوضر بها في موضع فطل لبنها فوجب الدية وأما لو وقع جلى امرأ صغيرة فانه يستأنى بها الى زمن الاياس وهذا في الخطا لم يطل ما بعده فان أتى زمن الاياس قبل تمام سنتهم يوم الجناية فانه يجب انتظار عام السنة قال في

نصف الدية على قطع أحدهما مع دية عظمه فهذا يدل على الزخاني وقال بعض الشراح في أحدهما نصفها (قوله نبت المرأة) وأما نبتا الرجل فقتال في الفتوة ليس في نبت الرجل الا الاجتهاد وهو يفتح الشاة ذكر ويؤتى وهو الرجل والمرأة تذكّر أشهر (قوله ومثل ابطال العين افساد) فان خد موضع البين ثم عاودها كما في (قوله وهذا في الخطا) فتصير رجل ومثله العمد مطلقا لا بالعدو يدل عليه (قوله فان أتى زمن الاياس الخ) نص السنة لا في نبت على ردمه فانه لا يفتى في نبت بان

تحصل الاياس قبل تمام السنة واما الصغيرة فبالاياس من عود العضو وتؤخذ الدية اه وقال الخطابي لو قلعتم سن الصغير بعد الاثفار اخذ الدية بمقتضى فقال ان عرفة وهذا في انقطاع ما في العمد فيقتص منه من غير استيناء وبعبارة وقوله واستوفى ويحس الجاني في العمد ويوقف العقل في الخطار من ان لم يكن الجاني آمنا خوفا من هروبه (قوله وان عادت اصغر) أي سواء ذلك في العمد او انقطاعا لعادت كبر كلهما حكومة أي فان نقص نفسه انقص حديثها كأي نقص السبع ولم يعتمد المؤلف تقسيم الحصى بان ذلك اذا ثبت وصارت تعدل ما ينتفع به واما ان عادت قدرا لا ينتفع به فالقصاص في العمد والدية في انقطاع ظهوره أقول والظاهر انتمويل عليه وان بد كراه المصنف (قوله وسقط الخ) (٣٨) استشكل بان العمد انما يقصد مع ما يلام الجاني على فعله لا الترخيانه

بقتص من الجرح غير انظر وان يرى على غير شين واجب بان سن الصغير لا تماثل سن الكبير لثبات سنه وعدم ثبات سن الكبير ان قلعتم فان ثبتت تقصصاوت جنس سن الكبير فوجب القود (قوله بالخواتم) اما المسئلة على الاحتمال الاول والفرقة على الاحتمال الثاني (قوله ولا يمين تكرار الخواتم) الخ يظهر انه لا يكتفى اثنان وظاهرت انه يكتفى والظاهر الرجوع لقوله (قوله والمراد انه يعتبر الخ) أي فلا تقيد بالثمن او ثلاثة فاذا كان لا يحصل الا ثلاثة فعد الى الثلاثة وهكذا قال بعض السراخ والمدار على ما يقيد المراد وإذا قال بعض الشراخ لا مفهوم لقوله بالخواتم بل كل شيء يتوصل به الى معرفة زوال العقل كالأوبعض كحركة النض وضوها كذلك وكذا يقال فيما بعد (قوله ثم انتمتع بالخ) الاحتمال الاول أظهر ثم انتمتع حال الجرح على قبل الجنابة فظاهر والاجل على انه كان كاملا اذا التام

الدية ان قطع ثدي الصغيرة فان استوفى انما يطله ما فلا يعود ان يداقعه ما الدية وان شك في ذلك وضعت الدية واستوفى بها كسن الصغيرة فان تضافا لعقل لهما وان لم يثبتا أو شرطتا فمقتضا ومات قبل أن يعلم ذلك فمقتضا الدية اه وفيها من طرح من مبي لم ينشر خطأ وقف عقله يعدل فان عادت لم يشر رجوع العقل الى المخرجه وان لم تعد أعطى العقل كاملا وان هات الحصى قبل ان تثبت سنه فالعقل لورثته وان ثبت اصغر من قدرها الذي قلعتم منه كان له من العقل قدر ما تقتص ولو قلعتم عدة أو قلعته العقل أيضا ولا يجعل بالقود حتى يستعرا أمرها فان عادت لم يشرها فلا عقل فيها ولا قود وان عادت اصغر من قدرها أعطى ما تقتص فان لم تعد لم يشرها حتى مات الحصى اقتص منه وليس فيه ما عقل وهو بمنزلة ما ثبتت فقوله لا الاياس رابع لهما وقوله كالقود تشبيه في الاستيناء وقوله والاى وان انقضى أمدا الاياس من يوم الجنابة قبل تمام سنة انتظار تمام سنة وان مضى تمام سنة قبل الاياس انتظار الاياس فتنظر ما مضى الاجلين والصغير في وسقط القود والدية ان عادت سن الصغير لم يشرها قبل قلعها كما ان الصغير في ورثها رجع القود والدية ان مات الصغير قبل ثبات سنه فان ورثته يستوفون ما من قدره أو دية ولما كان زوال كل ما فيه الدية علامة يعرف فيها زواله أو بعضه ومن ذلك العقل أشد له بقوله (ص) وجرب العقل بالخواتم (ش) وان العقل اذا شككتا في زواله فالتزقيبه في الخواتم لانه في الغالب لا يعرف نذاه من عود الا من ذلك ولا يمين تكرار الخواتم وهذا يقص من جمعه للخواتم وبعبارة والمراد انه يتخير عما يغلب على الظن عدم الغيب والنصع فيه ثم انه يحتمل ان معناه ان تستغفله فيها وتطلع عليه بحيث لا يشعر ساهل شغل أفعال العقلاء أم غيرهم ويحتمل أن ينجلي معه فيها وتجاهده ونساره في الكلام وتنتظر خطابه وجوابه لا يأتى أن يكون المدعى في هذه الا اولياء (ص) والسبع بان يصاح من أما كن مختلفة مع سد العجوة ونسب لسبعه الاخر (ش) يعني أن من ادعى ذهب سمع احدى اذنيه فانه يتخير ذلك بان يصاح له من أما كن مختلفة بالجهات بعد ان تستدل الاذن العصية سدا محكي بدووجه الصانع لوجهه فان لم يسع فانه يتخير بمنعوه يصح به كالحق ثم كذلك الى أن يسع ثم تستدل الاذن وتفتح الاذن العصية ويصاح به كذلك ثم تنظر أهل

أحق بالجل عليه والمراد بالكال الوسط فان شك أهل العرفة فيما يقتص بالخواتم أثبت أوديع جل في العمد على الاول لانه المذكورة وفي الخطا على الثاني لان القيمة لا تميز عسكوك فيه (قوله ونسب لسبعه الاخر) فاقب الفاعل ضمير يعود على السبع في قوله وهو السبع الخ أي ونسب السبع الناقص لسبعه الاخر و يؤخذ خبئة النقص من الدية ويصح ان يكون الجار والمجرور نائب الفاعل أي وقعت النسبة لسبعه الاخر (قوله سمع احدى اذنيه) أي بعض سمع احدى اذنيه ما اذا ادعى ذهب جميعه فانه يجزى بالاصوات القوية كطبل فانه اذن مرزوق (قوله يدوجه الصانع لوجهه) أي من سائر الجهات اذ كل جهة سمع عليه ما يصير وجهه لوجهه ومقاد الشارح انه سيدا من بعد ثم يتخير بشيا فأتيا ويصح العكس وكذلك يقال في البصر (قوله ويصير كذلك) أي من سائر الجهات فان سمع فلا مظهر فان لم يسع فصاح به كذلك أي من سائر الجهات هذا معنى قول المصنف ثم كذلك وهكذا الى أن يسع فقوله الى أن يسع متعلق بمخدوف (قوله ويصاح به كذلك) ظاهر من الجهات الاربع واستظهر انه يكتفى في ذلك ولو كان مكان واحد ولم وجهه أن المدار في ذلك على معرفة النسبة

المعرفة

(قوله بعد أن يصف على ذلك) وهي بمنزلة (قوله ولم يختلف قوله) أي باختلاف ما عدا وهو صادق بأن لا يختلف قوله أمسلا أو يختلف باختلاف ما عدا (قوله بأن ادعى ذهب جميع أدنيه) أي بعض سمع أدنيه (قوله وأكثرت أحداها معدومة) أي وأضعفت مثل ذلك وإذا ادعى ذهب جميعه في البناء عليها وأنه لم يبق فيها بقية فانه يجرب (٣٩) بالاصوات القوية (قوله بالنسبة إلى سمع رجل) هذا إن لم يعلم سمعه قبل ذلك والا

أعطى مثله غالبا وأدنى (قوله) بصاح عليه من الجهات الأربع) أي وأصاح عليه فيها بصوت قوي (قوله وقوف الرجل مكانه) أي في الاستماع فلا يثافي أنه ينتقل بعد ذلك إلى الأبعد ليعلم قدر ما يسمع أو أنثا لوقفته مكانه بل ينف بعد عن يقرب شيئا فشيئا إلى أن يسمع (قوله والبصر باغلاق العين الصبيحة كذلك) لفظ كذلك مقول مطلق لعامل يخوف أي وحرب تجر يا كذلك أي مثل تجرب بسماع وليس راجعا لإغلاق فإذا وقعت البناء عليها بأن ذهبت البعض من كل نسب لبصر وسط إن لم يعلم بصرة قبل البناء والافتعال أقل من الوسط أو أكثر (قوله وان ادعى الخ) لا يعني أن كلام المصنف فيها إذا ادعى ذهب بعض أحدها وهذا ادعى جميع نصر ما ذهب البصر من كل منهما وقوله كما يأتي أي في قوله وسدق مدع الخ (قوله صدق مع عينه كما يأتي) أي إن لم يكن اختياره (قوله وانما تعلق) وقد يقال ولو أقطعه لكان أحسن لشمع ما إذا كانت البناءة على واحدة أو الأخرى معدومة وما إذا كانت عليهما والمعنى ظاهر فلا اقتضاء (قوله فان ادعى ذهب بعضه الخ) أي ونسب لشم وسطا فإذا قال أشم إلى عشرة أذرع فقط صدق

المعرفة ما نقص من السمع ونسب القدر الذي فصل من الجني عليها السماع وتوخم من الدية بذلك النسبة بعد أن يصف على ذلك ولم يختلف قوله والاختلاف هنا باعتبار ما عدا (قوله بأن ادعى ذهب جميع أدنيه) أي وبعض سمع أدنيه (قوله وأكثرت أحداها معدومة فانه ينف) (قوله بالنسبة إلى سمع رجل) هذا إن لم يعلم سمعه قبل ذلك والا أعطى مثله غالبا وأدنى (قوله) بصاح عليه من الجهات الأربع) أي وأصاح عليه فيها بصوت قوي (قوله وقوف الرجل مكانه) أي في الاستماع فلا يثافي أنه ينتقل بعد ذلك إلى الأبعد ليعلم قدر ما يسمع أو أنثا لوقفته مكانه بل ينف بعد عن يقرب شيئا فشيئا إلى أن يسمع (قوله والبصر باغلاق العين الصبيحة كذلك) لفظ كذلك مقول مطلق لعامل يخوف أي وحرب تجر يا كذلك أي مثل تجرب بسماع وليس راجعا لإغلاق فإذا وقعت البناء عليها بأن ذهبت البعض من كل نسب لبصر وسط إن لم يعلم بصرة قبل البناء والافتعال أقل من الوسط أو أكثر (قوله وان ادعى الخ) لا يعني أن كلام المصنف فيها إذا ادعى ذهب بعض أحدها وهذا ادعى جميع نصر ما ذهب البصر من كل منهما وقوله كما يأتي أي في قوله وسدق مدع الخ (قوله صدق مع عينه كما يأتي) أي إن لم يكن اختياره (قوله وانما تعلق) وقد يقال ولو أقطعه لكان أحسن لشمع ما إذا كانت البناءة على واحدة أو الأخرى معدومة وما إذا كانت عليهما والمعنى ظاهر فلا اقتضاء (قوله فان ادعى ذهب بعضه الخ) أي ونسب لشم وسطا فإذا قال أشم إلى عشرة أذرع فقط صدق

بين من غير اختيار فهو محمول على الرخصة ونسب لشم وسط لسهولة الامتحان (قوله هل ذهب الخ) كان يكون يقرأ في الساعة ربيع القرآن فيجرب بالبناءة عن ذلك فلا خذرا إلا على منه (قوله فان فيها الرخو والشديد) فالرخو سهل النطق وهو الشديد يشق النطق به أي لما كان فيها الرخو والشديد لا يتغيرا (قوله بفتح الميم وكسر القاف) في أنفس ما يدل على أن الرخصة مختلفة (قوله فانه يصدق بينه ان لم يكن اختباره) ظاهره مع الاختيار لا يمين ويختلفه قوله بعد فلان لو وجد الخ فانه يدل على أن الاختيار مع اليمين وكلام

ما أتى بقصد أن المين عند عدم الاختبار ويمكن الجواب بأن يقال هذا يمكن الاختيار المين ابتداء ما إذا أمكن تأخير المين انتهاء
وقال بعضي نت بعد اختبار بعد ذكر كافي الدونة وكذلك في التوضيح كذلك كتب شب فقال وصديق بعد الاختبار مدني ذهاب
الجميع بين ثم إنك خبر بان الاختيار بالتدبير كمال الشارح يمكن فكيف يأتي قوة فان لم يكن الخ ويمكن أن يقال قد يتفق عدم الامكان
بان يكون تعدد ان يصاح عليه صفة شديدة في غلبة (قوة خلفة) أي من الله وهو غير الضعيف مثل استرخاء البصر ونقل ابصارها
من كبر (قوة فهل فيه نوع تكرار الخ) لا يخفى أنه يجعل التكرار لا ولا نوع أن المكرار وانما هو الثاني وانما قال نوع تكرار ولم يقل
تكرار لأنه لا تكرار في ذلك المذكور (قوة وزعمه مامر) قال بعض الشيوخ ويمكن الجواب عن ذلك بأن ما تقدم في القود وهذا في
العقل (قوة أما إذا كان أخذها عقلا) هذا الدال (٤٠) يذهب جل النفع والا فلا به حساب ما بقي مطلقا أخذها عقلا أم لا كما قاله

أشهب وشارع في العينين أو العين التي يقول ذهب ضومها فان لم يوجد ما يستدل به على
كذب صدق مع غيره قال ابن القلم في الدونة ان ادعى المضروب أن يجمع سمعه أو بصره قد
ذهب ولم يقدر على اختبار على حقيقته وأشكل أمره صدق المضروب مع غيره وقاله مالك
وقال التاليم أحق أن يجعل عليه وقوة وصدق مع غيره فيما بعد العقل وأما العقل فلا يتأني
فيه ذلك لان المدعي فيما عاهاه الاولياء وهم لا عين عليهم لا سمع لا يهلطون بالصدق غيرهم
(ص) والضعيف من عين ورجل ونحوها خلقه كثير (ش) يعني أن العين اذا خلقت ضعيفة
أو الراجل اذا خلقت ضعيفة ونحوهما أو حصل الضعف لذلك من أمر مساوي كغيره عاهاه
صحيح من ذلك أي يجب فيه القود والعقل كمالا وتقدم أنه قال ذكر وصحيح وضدهما فهل
فيه مع هذا نوع تكرار أو يقال ذلك في النفس وهذا في الأطراف ويرد عليه مامر من قوله
وتؤخذ العين السليمة بالضعيفة الخ فانه في الأطراف تأمل (ص) وكذلك الجني عليها ان لم
أخذها عقلا (ش) يعني أن العين أو الراجل الجني عليها كالحيصة في وجوب القود والعقل
كمالا وهذا ان لم يكن أخذها لصيانة عقلا أما ان كان أخذها عقلا فنحصل جناية ثانية فليس
لم من دينها الا بحساب ما بقي منها وهذا في الخطا بدليل قوله ان لم يأخذ عقلا وجناية العمد
تقمت عند وقوة وتؤخذ العين السليمة بالضعيفة خلقه أو من كبر ويدرأى ولكن كريمة فالقود
ان تعدد والا فحسابه وتقدم أنه قيد قوله نهيها بامانة أي حيث أخذ عقلا وقوله ان لم
أخذ عقلا أي ان لم يحبس عقل أخذها لا لا يتبرع بالعاني (ص) وفي لسان الناطق (ش)
معطوف على قوله وفي ندى المرأة الخ يعني أن لسان الناطق فيه الدبة بخلاف لسان الاخرس
فان فيه حكومة (ص) وان لم يمنع النطق ما قطعه حكومة لسان الاخرس والبد الشلاء
والساعد (ش) يعني أن من قطع من شخص بعض لسانه الناطق ولم يمنع ما قطعه منه نقطة فاعا
فيه الحكومة والاجتهاد من الحاكم ومن حضره كأمرو ومنع ذلك نقطة فيه دبة كماله لانها
لنطق لسانه وكذلك يجب الحكومة في قطع لسان الاخرس أو في قطع البد الشلاء أو في قطع
السعد سواء كان الكذب ذهب بمساوي أو جناية أخذها عقلا أم لا وليس قوله والبد الشلاء
تكرار مع قوله سابقا كذا في شلاء معصمت النفع لان مامر من أن فيه العقل الا فصا من وبين
هنا ما المراد بالعقل وقوة لسان الاخرس أي ان لم يمنع الصوت والا فلا به وقوة والبد الشلاء

ان وشدها علم أن لنا مسائل الاولى
أن تكون الجناية الثانية عينا
فانه مقتضى من الجاني كانت الاولى
عسا وخطأ أخذها مالا أم لا
أنهيت جل النفع أم لا وهذا قد
تقدم في قول المصنف وأكرمية
فالقود ان تعدد الثانية أن تكون
الثانية خطأ الاولى كذلك واخذ
لها عقلا وهذا استفاد من المصنف
أي لان الجني عليه بحساب ما بقي
الثالثة أن تكون كل خطأ لم يأخذ
عقلا لا الاولى وهي كالقدمة وهذا
حيث حصل العقو أنهيت جل
النفع أم لا وأما ان كان لتجديد
الاخذ من الجاني فانه يتحقق بالجناية
الثانية كل الجناية وهذا ما لم تكن
الجناية الاولى أنهيت جل النفع
والا فلا به حساب ما بقي الرابعة أن
تكون الاولى فقط عينا فان ذهب
جل نفعها فعلى الثاني بحساب ما بقي
والا فلا ذلك ان أخذها عقلا
أو كرهه اختاره لان تعدد أخفه
فهو في الثاني الكل ويستثنى من قوله
والضعيف البين المضطر فيجدا
والبد الشلاء فانه لا يقتض منها ولا لها

الامن من قوله وفي لسان الخ) فيقال انما جرت الدبة فيه لما أدى اليه القطع من ازالة ما فيه من المعنى وحسنه فقد تقدم والساعد
له ما يشعلى ذلك ويمكن أن يقال بان اعادته نقطة لقوة وان لم يمنع النطق (قوة ولسان الاخرس) لعل المراد به من عدم النطق ذاتا لا من
بعضه عدم النطق ليعارض ثم محتمل أن يزول كافي شرحه وقضيه أن هذا الذي عرض لذلك يكون حكمه حكم السالم واظهره
(قوة والبد الشلاء) أي التي لا تشع لها أصلا وأما ان كل ما لنفع فقد دخلت في قوله والضعيف من عين الخ قوله والساعد الخ) هو
ما عدا الاصابع من البد التي منهاها التكب (قوة يعني أن من قطع الخ) هذا في الخطا وقل لقطعه عدل أنه الفصا مع احتمال
أن يذهب بذلك لقطعه لان التاليم أحق بالجل عليه وهو مقتضى ما تقدم في وان ذهب الخ أو يكون فيه حكومة ويكون كلتا ألف
أو يسيل أهل المعرفة فان قالوا ان فعل الجاني لا يوجبها ولا يفعل به (قوة والساعد) هذا عند قطعه مفردا ومع اصبع ويجب دبة

الاصبع وأما مكانه اصبعاً فإنه لا يلزمه في الساعشئ ويندرج في دية الاصبعين كما كرو الرجل مثل الساعد (قوله والخرس نادر الخ) أي ولا نهم ليدركوا الحكومة إلا في لسان الاخرس وقد يقال الدية لا تلزم عسكوك فيه كذا قال عب وأجاب السيوخ بأن الشك استواء الطرفين وهو منتف لا الموجود هنا التفتن (قوله واليت المرأة) بفقه الهمة (قوله وينبغي ما يمكن أخذه باعتدال) أي فان أخذها اعتدالاً فهو أدق بل وينبغي ولو أخذها باعتدالاً فإنه من نوع جال والفرق بين السن والعيب أي بحث في السن في العيب حكومة سواء أخذت به للشفقة أو لا والسن الخطر بجدها حديثاً أخذها (٤١) أو أعلاناً أن الجانية في السن لا تختلف

لان الجنى عليه أو لاين الجنى عليه
فما يختلف مثله العيب فان
الجناية أو لا على الرأس ثم وقعت
ثابتاً على غيره وهو العيب (قوله
وهو العيب الخ) إطلاقاً العيب
على الباقي بعد الحشفة مجازاً أي
باعتبار ما كان إذا العيب انما
يقال لم يبقه الحشفة (قوله وهيب)
نظم الهاول لا تكون هذه مكررة مع
قوله فيما تقدم في قوله وشرعين
ولجب عطفه على ما لاقصاص فيه
لان ما تقدم في نفي القصاص وما هنا
في بيان أن عليه الحكومة انما
بعد لحيته (قوله وافشاء) أي وتجب
الحكومة في القصاص كذا الخلط
مسئلة البول والغائط حيث لم
تحت (قوله ولا يندر تحت مهر)
حاصله أن ذلك عام في الزوج والاحب
وكذلك قوله بخلاف البكرة
فتندرج عام في الزوج والاحب
وقوله الاصبع فلا يندر تحت
مهر لكن في الاجنبى مطلقاً وكذا في
الزوج ان طلقها قبل الدخول وأما
لو طلقها بعد أن دخل بها فتندرج
وأما ما تسمى وطئه فلا بد على
طلاقه لانه كالطه صغيرة وكبيرة مع
الادب الصغيرة هذه أقول ابن
القاسم فصل ابن الماحشون بين

والسعد خطاً وعدا عند عدم المائل ومثله العيب وأما على المائل ففيه القصاص في البد
والظاهر أن في لسان الصغير قيل نظفه الدية لأن الغالب فحقه بعد والخرس نادر وقال
السامي فان قلت ذهب أن لسان الاخرس لا كلام فيه لكنه يزوق به وقد قسم ان في الذوق
الدية قلت لا بد في وجوب الدية من تحقق إزالة الخي التي لاجله الدية وهي غير متحققة في
لسان الاخرس ولهذا جعل فيه في المدونة الحكومة اه وعليه فان تحقق أنه كان يزوق
فان فيه الدية ثم ان مفهوم وان لم يتحقق الخ أنه ان منع ما قطع النطق أو بعضه فتقدم في قوله
والنطق بالكلام اجتهدا في قوة عاطفة في ما فبدية والنطق (ص) وأليس المراد أن
مضطربة جدا وعيب كسر بعد الحشفة (ش) يعني أن التي المرأ اذا طلقها فاعانها
الحكومة قنما على التي الرجل وهذا اذا كان خطأ وأما ان كان عمدا فحقه القصاص وكذلك
في السن الخطر به جدا ان لا يرسى معه ثبات اذا قلعت حكومة وينبغي ما يمكن أخذها عقلاً
فان كان اضطرابها لاجدا فحقه العقل كمالاً وكذلك يجب الحكومة في الجانية على العيب
اذا قطع بعد ذهاب الحشفة لان الدية انما هي للشفة (ص) وحاجب وهيب ونظر وفيه
القصاص (ش) يعني أن شرعاً الحاجب الواحد والمتعدد وهيب والعين وهو شعرها وشعر
الحيية في كل حكومة ان لم يثبت فان طلقها بغيره فلا شيء فيه لكن ان كانت الجانية عمداً أدب
وان كانت خطأ فلا أدب على الجاني وأما التطفر ففيه القصاص في البدن الحكومة في الخطأ
وأما عدمه فليس فيه الا الادب كالمهر (ص) وافشاء ولا يندر تحت مهر بخلاف البكرة
الاصبع (ش) ان عرفة الافضاء عبارة عن دفع الماحز بين مخرج البول ومحل الجماع قال في
المدونة فيه ما شئنا بالاحتماد وقال الباقي ان فصل ذلك ما جئنا به فقلع حكومة في ماله وان
جاوزت الثلث مع صدق التل والحد ووقعه يزوجه فقال ان القلم ان يبلغ الثلث فصل
العاقلة والافاق ماله وبساعة ومعنى الحكومة معنا أن يفر ما شئنا عند الزوجان يقال
ما صدقها على أنها مفضاة وما صدقها على أنها غير مفضاة ويزوم النقص ولا يندر في الافضاء
تحت مهر سواء كان من الزوج أو من اجنبى اغتصبها بخلاف زوال البكرة من الزوج أو
الغاصب فانها تندرج تحت المهر اذا لم يكن الوطء الا زوالها فهي من لواحق الوطء بخلاف
الافضاء اللهم الا أن يزيل البكرة باصبعها فتماحتندلا تندرج والاحبى سواء الا ان
الزوج يلزمه أورش البكرة التي أنها لها باصبعه اذا طلق قبل البناء وان طلق بعده فلا شيء عليه
كاعتدال عرفة (ص) وفي كل اصبع عشر الاثني عشر الا في الاجسام فنصفه (ش) يعني أن
من قطع اصبع الانسان من يدا أو رجل فانه يلزمه عشر الدية ولا فرق بين الخنصر والاجسام

(٦٩ - خرشي ثامن) الكبيرة والصغيرة (قوله فقلع حكومة في ماله) أي لانه عند خلاف الزوج فله ما دون فقلع كالخطأ (قوله
ومعنى الحكومة هنا) فيه اشارة إلى أن الحكومة هنا ليست كالتقدم لان ما تقدم بقدر عباد فراهوا وليس كذلك (قوله اذا طلق قبل البناء)
وتصوروا انما باصبعه قبل البناء ان يقل بهاذل بمضرة نسا في خسارته اهندها الطاهر أن القوله في ازالها نذر كذا ادعت
عليه أنه باصبعه لان الاصل علمه انه ماتت (قوله والاثني عشر) فيه ضم الهمة وقصها وكسر هاء ضم الميم وقصها وكسر هاء في تسع
لغات وفتح الميم الميم واعلم ان المصنف يدل على أن الخنصر اثنا عشر ذكر ع في شرح الرسالة أن الخنصر اثنا عشر كالا يهيم ظاهر
٣ قوله وهو كذا في النسخ والذي ينبغي الشرح على بطل وهو اه

المصنف والرسالة أنه كغيره من جملة الأصابع (قوله) كاصبر حوايه في معاقلة الرجل) أي كون عقل جوارحها يساوي عقل الرجل
 الاثنان (خبر بيان هذا النعماء على قرامعشر بضم العين والضمير في معاند على ما ذكر من أنه لا فرق بين الذكر والانثى (قوله) لأنه في
 قوة الاستئناس) وكما قال وفي كل أصبع عشر أودية التي بعض الصور وهو أن المرأة في أصابعها عشرة دية رجل عشرة من الأبل الآن
 تبلغ ثلث ديتها (قوله) فلا مفهوم لقوله ان (٤٣) أفردت) قال بعض الشيوخ ويمكن أن يصح كلام المصنف يجعل أن أفردت

راجعا لمفهوم قوله القوية وقوله
 قال فان لم تكن قوية وقطعها فنتها
 حكومة أن أفردت والافلاشي فيها
 (قوله) فانما انقلت وحدها (الخ)
 قلوني صاحب خسر أصابع على
 كف فيست أصابع عدا فاعا الظاهر
 القصاص وكذا عكسه لان نقص
 الأصبع من الكف لا ينظر اليه
 الكف الجانية والأجني عليها (قوله)
 يقري على حكم الأصبع الزائد
 أي فكيف انقطعها عليه نصف
 الدية (قوله) قطع من أصلها) أي
 بأنني بعض السن مغر زاني
 ألهم وقوله أو من العيان آخر جه
 بتمهله لم يبق منها شيء (قوله)
 لأنه يقتضي (الخ) أي يقتضي أن
 على صاحب الأبل إذا جنى على مسلم
 أو بعمالة وهو فاسد (قوله) قطع
 أو أسودا (الخ) لا يعني أن كلام
 المصنف في الخطأ وأما إذا ضرب
 عدا فأسودت وأجرت أو أصفرت
 أو اضطربت جدا ولم ينقطع ففعل
 له عقلا كالخطأ أو يجري على
 ما تقدم في قوله وإن ذهب كبصر
 الخ فيفرق بين أن يكون في الجناية
 قصاص ونفيل بمثلها فان حصل
 أو زاد أو ألبه ما ذهب وبين ما لا
 قصاص فيه فخذ العقل إلى آخر
 ما تقدم (قوله) وان ثبت لكبير قبل
 اخذ عقلها) معنى العقل عقلا لان
 العرب كانت تعقل الأبل الدية بدار

وغيرهما سواء كان الأصبع من ذكر أو أنثى كاصبر حوايه في معاقلة الرجل ونفاه كلامه أن
 الكافر كلهم وهو ظاهر قوله عشر الدية من الأبل وغيره أو أسنائه على التفصيل المتقدم من
 مثله ومرة واحدة وخمسة وأن من قطع أغلظ من أصبع يد شخص أو من رجله فانه يلزم فيها ثلث
 دية الأصبع وهو ثلاثة وثلاثين من الأبل الأربعة الأجزاء من يد أو رجل فان فيها نصف دية
 الأصبع وهو خمسة من الأبل ففقره عشر بضم العين لا يقتضيها الثلاث يكون فاصرا على الذكر
 الحر المسلم ولا يرعى الضم قول المؤلف لا في مساوات المرأة لرجل لثلاث دية فقر جمع ديتها
 لأنه في قوة الاستئناس من هذا (ص) وفي الأصبع الزائدة لقوله عشرة ان أفردت (ش) يعني
 أن الأصبع الزائدة القوية التي فيها من القوة ما يجب الاعتدال فيها كغيرها من الأصابع
 الأصلية في البدأ وفي الرجل إذا قطعت عدا أو خطأ فلان الواجب فيها عشر الدية ولا قصاص
 في حالة العدم المساواة ولا فرق بين أن تقطع وحدها أو مع غيرها بحيث لو قطع جميع
 الأصابع فواجب عليه شتون من الأبل فلا مفهوم لقوله ان أفردت واستحز بالقوية
 من الضعيفة فانها ان قطعت وحدها فحقها حكومة وان قطعت مع الكف فلا شيء فيها والظاهر
 أن الدار الزائدة تجري على حكم الأصبع الزائدة (ص) وفي كل من خسر وإن سوده (ش) يعني
 أن السن إذا كانت ضرسا أو نابا أو رابعة أو غير ذلك أو كانت سودا مغلقة أو جنانا إذا جنى
 عليها انقاص فقلعها من أصلها أو من اللحم فله يلزمه خمس من الأبل وخمس بفتح الهاء ويكون
 فاصرا على الذكر الحر المسلم ولا يصح ضمها إليه يقتضي أن على صاحب الذهب إذا جنى على
 مسلم مائتين وهو فاسد أو ليس عليه إلا خسون نصف العشر فالقصص أو أخف من الفساد أو قال
 نصفه أي نصف العشر كل أو في ليشمل المسلم وغيره مثله أو مربعة أو خمسة (ص) بقطع
 أو أسودا أو جهما أو محمرا أو صفرة ان كانا عرفا كالسودا واضطربا جدا (ش) يعني أن
 دية السن يجب باحد أمور منها القلع كحمر ومنها السوداء فقط بعد باضها بجناية عليها مع
 بقائها لأنه أذهب جالها ومنها إذا جنى عليها فأسودت ثم انقلعت ومنها إذا جنى عليها فاجرت
 بعد باضها ومنها إذا جنى عليها فاصفرت بعد باضها بشرط أن تكون الجسرة أو الصفرية
 العرف كالسودا أي يذهب بذلك جالها والأفعلى حساب ما نقص ومنها إذا جنى عليها
 فاضطربت بذلك اضطرابا كبيرا فله يلزمه خمس من الأبل لأنه أذهب حنفها ما لم تثبت والا
 فليس فيها إلا الدية في العمد فلا كان الاضطراب لا جدا فله يلزمه بحسب ما نقص منها (ص)
 وان ثبت لكبير قبل أخذه عقلها أخذ كالجرائح الأربع (ش) يعني أن من قلع سن شخص
 كبير أي بلغ حد الانفراي تبدت أسنانه ثم ردها صاحبها فثبت قبل أن أخذه عقلها فانه
 يأخذ ومفهوم قبل الخ أخرى كأن الجراحات الأربع النفسية والموضحة والحاقفة
 والمأمومة يؤخذ ما قدره الشارع في كل وان يرى على غير سن وهو قول ابن القاسم في المدونة
 (ص) ورد في عدو البصر وقوا لجام ومنفعة اللبن وفي الأذن ان ثبت تأويلان (ش) تقدم

أهل القتل وان ثبت بعد اضطرابها فلا يأخذ وفوقه كالجرائح الأربع وكذا الدامة (قوله) وهو قول ابن الخ
 ومقابلها لا تنهيه لأنه لا شيء وظاهر الشارح أن الخلاف في الجراحات الأربع وليس كذلك بل هي محل اتفاق وانما الخلاف في السن
 التي ثبتت التي تكلم عليه المصنف أولا (قوله) وفي الأذن ان ثبت الخ) وعلى الأول ففرق بينهما وبين السن إذا ثبت فلا يردها
 ٣ قوله ديتها صواب ديتها اهـ هلل الأصل

لأنها لا يجري فيها العلم والأذن إذا دبرت استسكت وعادت لميثم أو جرى فيها الدم (قوله وقعدت الدية) ومثلها الحكم مرة فلو قال وقعدت الواجب بتعدد لكان أحسن إذ يشمل الدية والحكومة (قوله فزال سمعه) تبع نت قال بعض الشراح وهو غير ظاهر إذ السمع ليس في الأذن وإنما هو في مقر الصماخ (قوله وأن كان أكرأ الخ) وهل مقابل الأكرأ البيضة اليسرى (قوله والباقي في) أي والتقدير الانتفعة الثالثة يحمل الجناية إذا ذهبت مع محل الجناية فلا تعدد ويحتمل أن التسمية في تعددها عائد على النسخة بدليل قوله إلا المنتفعة الخ والباء في يحمل بمعنى مع والمعنى الانتفعة الثالثة مع محلها فلا تعدد فيها (قوله ثلث ديتها) العاقبة خارجة وقوله فإذا قطع لها ثلاثة أصابع الخ أي وفي ثلاثة ونصف وأربعة واحد وثلاثون وثلاثون وأما لثلاثة (٤٣) وأربعة فلها في ذلك ستة عشر بعيراً وثلاثان لبونغا الثلث فين اشتدت البلية

بها نقص عقلها وحسن صنعت كثير عقلها هكذا السنة (قوله وهاشمتها) لا يعني أن النسفة والهاشمية شيء واحد كما تقدم (قوله لأن في كل الخ) المتبادر من جاقفها وأمتها فثبت أن الأولى أن يقول لأن في كل ثلث ديتها ويخفف ما بعد وعن أن يفهم بأن للمنى لأن في كل أى الحاققة والأما من حيث هي لا يثبت كونها جاقفة المرأة وأمتها (قوله الجناية إلا الحقة للساقطة الخ) المناسب حذفها لأنه أضر بها ضربة واحدة ليس فيها جناية لاحقة وما قبله هي جناية واحدة وإن تعلقت بتعدد (قوله في فور واحد) أى ضربات في أربعة إلا أنهم متعاقبة هذا معنى في فور واحد أقول ويمكن أن تكون الضربة الواحدة من جماعة بأن تكون جماعة مقصود على عواضير وبها ضرب بنواحق (قوله وأفي جماعة) في عجم عند قول المصنف وعد خطأ ما يحاقفه ونسبه الذي دل عليه كلامه فمما رأيت أنه لا يضمن فعل شخص لفعل آخر في الرجل الذي

أن البصر فيه بدية كاملة فإذا عاد لصاحبه كما كان فله رد البالي ما أخد منه وسواء أخذه بحكم حاكم لا وكذلك السمع رد البالي ما كان أخذه بسبب عود صاحبه كما كان وكذلك العقل والكلام وكذلك قوة الجماع وكذلك منتفعة البن إذا عادت كما كانت قبل قطع الحلتين وأما من قطع أنف شخص ثم عادت كما كانت بان ردها صاحبها ونبت فهل يرد ما أخذه من الجاني أو لا يرد في ذلك تأويلان (ص) وتعددت الدية بتعدد الألف منتفعة لمجملها (ش) يعني أن الدية تعدد بتعدد الجناية فإذا قطع دية في رجل عطفه مثلاً فله يلزم ديتان بدية للدين ودية لذات العقل وإذا ضربه بقطع أذنه فزال سمعه فله يلزم بدية واحدة لأن المنتفعة بمحل الجناية وكذلك إذا ضربه بقطع عينه فزال بصره لأن المنتفعة بمحل الجناية ولا تسدح قوة الجماع في الصلب وإن كان أكثر قوة الجماع من الصلب بل تعدد الدية فعليه ديتان فقوله إلا الخ أي إلا أن ينجى عليه جناية فتذهب منتفعة لمجملها والباقي في أى حال كونها في عطفها أي محل الجناية (ص) وضوت المرأة الرجل لثلاث ديتها (ش) يعني أن المرأة تساوي الرجل من أهل ديتها لثلاث ديتها فترجع حيث ثلث ديتها فإذا قطع لها ثلاثة أصابع ففيها ثلاثون من الأبل فإذا قطع لها أربعة أصابع ففيها عشرين من الأبل رجوعها إلى ديتها وهي على النصف من دية الرجل من أهل ديتها والمرأة كل رجل في حقلها وهاشمتها وموضعها ولا تكون مثله في جاقفها وأمتها لأن في كل ثلث الدية فترجع فيما لم ينفك يكون فيها ثلث ديتها ستة عشر بعيراً وثلاثين (ص) وضمت الفعل أوفى حكمه (ش) أى وضمت في جناية المرأة الجناية إلا الحقة السابقة فتعد الفعل أي ما خضع عنه ولو تعدد أهل فإذا ضربه بضربة واحدة أو ما في معناها كضربان في فور من واحد أو من جماعة وهذا امره بقوله أوفى حكمه فقطع لها أربعة أصابع في كل يد أصبعين وقطع لهما من يداها ثلاثة أصابع ومن الأخرى أصبعاً واحدة فأنها تأخذ في الأربعة عشرين فقط من الأبل فقوله وضمت الخ أي في كل شيء في الأصابع والاسنان والمواضع والمناقل وهو من إضافة الصفة للوصف أي الفعل المصدوفه حذف أي أثر الفعل وهو الجراحات إذا فعل نفسه لا يضمن وفائدة الضم أن الجناية إذا بلغت لثلاث دية لم يرد رجل رجوع ديتها (ص) أو الرجل في الأصابع إلا الاسنان (ش) عطف على الفعل أي وضمت مضداً لمحل ولو تعدد الفعل حيث لم يكن فوراً في الأصابع إلا الاسنان فإذا قطع لها مثلاً لم يرد فأخذت ثلاثين من الأبل ثم قطع لهما من اليد الأخرى ثلثاً فأخذت ثلاثين من الأبل أيضاً فإذا قطع لها بعد ذلك أصبعاً كثر من أي يد كانت فإن لها في كل أصبع خمسين الأبل فيما يستقبل

يضمن فيه الأفعال ولو تعدد زمانها كالأصابع في قطع ثلاثة أصابع من يدها أو ألتقي ثم جنى غيره عليها بعد ذلك فقطع أصبعها بايعان اليد اليمنى فكان عليه فيها عشر لآخر (قوله أو الرجل في الأصابع) لا يعني أنه يعتبر أصابع كل يد وحدها لأن كل يد بمحل وبذل عليه ما يأتي في كلام الشراح (تنبيه) قال غشي نت لا خصوصية للأصابع قال القمي ما أصبع من العين والأنف والسمع وشبهه مما فيه فله بضمة الآخر كالأصابع انتهى (قوله حيث لم يكن فوراً) وأما لو كان فوراً فلا تتفرق الأصابع من الإنسان أي ويحصل الضم لا تدخل في قوله أوفى حكمه ولو تعدد أهل (قوله فأخذت ثلاثين من الأبل أيضاً) أي كأن ثلثة اليد الأولى منها ثلاثون وإنما لم يرجع عند قطع ثلاثة اليد الثانية لأن كل يد بمحل بأخره فلا يضمن دية أصابع اليد الثانية يد أخرى حيث لا فور دية

(قوله بخلاف الأسنان) الفرق بين الأسنان وغيرها أن الأصابع كلشي الواحد لكل أصبع بانفراده لا يمكن الانتفاع بها غالباً بخلاف الأسنان لما كان كل سن يمكن الانتفاع به مع انفراده صارت كالاعضاء المتعددة (قوله شرط في الضم أمرين) الأمران هما اتحاد الحلق وكونه في الأصابع (قوله في القسمين الأولين) أي وهما المتقدمان في قوله وضم متحد الفعل أو ما في حكمه (قوله وأما إذا المتحد المحل) أي وتعدد الفعل هذا هو المراد فاتحاد الفعل أو ما في حكمه كالضمربات في دور أقوي من اتحاد المحل مع تعدد الفعل لأنه عندما اتحاد الفعل لا فرق في الضم بين اتحاد المحل واختلافه بل يضم ما في محل العمل آخر ولا يتقيد بأصابعه ولا بأسنان بخلاف ما إذا كان المحل مختلفاً وتعدد الفعل فيفصل (٤٤) بين الأصابع فيجب الضم في المستقبل دون غيرها كالأسنان والمواضع

والمتناقل (قوله وما في الخ) لا ينبغي أن اتحاد المحل غير معتبر في الأسنان فلا فرق بين كون الفك مبسلاً أو مجعلاً لأن الحكم لا يختلف بذلك وكذا وجدت بعض شيوخنا استشكله إلا أنك خبر به بظاهره فالتفريق في القصاص كما هو ظاهر وتكثيره في ذلك أيضاً على القول بالمقابل في الإنسان فإن فيه أولين (قوله إذا لم يكن في فور واحد) أو الأصبع بعضها لبعض حتى تبلغ الثلث ترجع للديه (قوله وكذلك لو كان في فور واحد) أي عشر بات ولكن في فور واحد (قوله ولا يضم عندنا) أي سواء اتحد محلهما كد واحدة وتعدد (قوله وكان الفعل في حكم المتحد) أي ولا تنصرون أن يكون الفعل واحد أو قوله لأن ذلك خاص بمحمّد الفعل الواضح أن يقول وكان الفعل في حكم المتحد ولا تنصرون أن يكون الفعل واحداً بخلاف الذي قبله فإنه تنصرون لاتحاد الفعل كما تصور كونه في حكم المتقد (قوله ونجحت) وفي بعض النسخ وتقيم ورسد من التام لأن الفعل إذا استند إلى ظاهر مما جازى التأنيث حاز فيه ذلك (قوله ولو كان صيغاً) أي وأمراته أو مجنوزات يعقلون عن انقسامه ولا يعقلون عن غيرهم (قوله لاها تفعل الخ) أي لأنها كانت تفرع الديمة بضعه تعقل لسانه وكانت عنه من حيث أخذ الديمة تمامه من أولان شأنه أن تدفع عنه وذلك لأن دفعها عنه دفعها عن نفسها (قوله حث عن غشه) أي أو كانت مثلية على الأب أو ترك القصاص لعدم التام لماعداً من المتدفعين على العاقلة لخطاها كإفادته الصف بوجه الإزالة لخص منه من الجراح لانتلاف فعلها والحاصل أن المثلية ونكره كل منها محالة في مال الحائض (قوله وذكر الشيخ شرف الدين) هو الخطي المعروف وكلام الشيخ شرف الدين متعقب والصواب أن العاقلة لا تتحمل الاعتراف مطلقاً (قوله أقسم أولاً بالمتقول الخ) أي فإن أقر أموت يحلف بسببه وأوليه بالمتقول حينئذ يتحملها العاقلة

بخلاف الأسنان فلا يضم بعضها البعض بل تأخذ لكل سن خمساً من الأبل إلا أن يكون في ضربة أو ضربات في فور يضم كما مر فقوله أو الحبل في الأصابع شرط في الضم أمرين والضم في هذه بالنسبة للمستقبل لا لماضي فلوضربها فقطع لها أصبعين من اليسار البني مثلاً تأخذت لهما عشرين من الأبل ثم بعد مدة ضربها فقطع لهما أصبعين من تلك اليد فها تأخذ لهما عشرين من الأبل وكذلك لو قطع لهما في الضربة الأولى ثلاثة وأخذت لهما الاثنين وفي الضربة الثانية واحدة تأخذت لهما خمسة ولا رقماً أخذت في الصور تين ولو كان القطع الثاني من غير اليسار الأول يضم وأما في القسمين الأولين فلا تنصرون فيهما ما ضم ولا مستقبل والحاصل أن الفعل الواحد أو ما في حكمه يضم في الأصابع والأسنان وغيرها وأما إذا اتحد المحل فيضم في الأصابع في قوله في الأصابع متعقب بقوله أو المحل ولو قال كان المحل كان أحسن ليكون قوله في الأصابع قاصراً على ما بعد الكاف ومثل الأسنان متعدي ولو كانت من فكين وما فيز من أنهما محلان فسد (ص) والمواضع والمتناقل (ش) قال فيها للوزير منقلة فلهما في شكل ذلك ما للرجل إذا لم يكن في فور واحد وكذلك لو كانت المثلة في موضع الأولى نفسه بعد ربها فلهما مثل ما للرجل وكذلك المواضع ولو أصاب في ضربة بمناقل أو موزع بلغت ثلث الديمة رجعت فيها إلى عقها يزيد كذلك لو كان في فور واحد (ص) وعندنا طواف عنفت (ش) فإذا قطع لها ثلاثة أصابع عندما فاقصت منه أو عشت عنه ثم قطع لهما بعد ذلك ثلاثة أصابع خطا فها في كل أصبع عشرين من الأبل فقوله وعدا الخ عطف على الأسنان أي ولا يضم عندنا المتحد محلهما أو تعدد وكان الفعل في حكم المتحد وليس كآذى قبله لأن ذلك خاص بمحمّد الفعل كما تقرر (ص) ونجحت بدية الحر لخطاها لا اعترافاً على العاقلة والحائض (ش) هذا مشروع في بيان من يحصل الديمة المتقدّم ذكرها في النفس وأما أنها قد كرهت بدية بخلاف الحر لخطاها التابته بينة أو بولوث سواء كان مسلماً أو مجنوساً ونماداً كراكاناً أو نقي نصم على عاقلة الحائض والحائض كرجل منهم ولو كان صيغاً كما يأتي بانه مع كيفية التضم وسبب ذلك لأنها تعقل لسان الطالب عن الحائض وأما حيداً فاحترز بالحر عن الرقيق فإن قيمته ما على الحائض واحترز بالخطا عن العمد فإن العاقلة لا تتحمل شأنها بل هي حائلة على الحائض حث عن غشه وفي حكم الخطا العمد الذي لا قصاص فيه كالأموعة والحائفة كما يأتي ولا تتحمل ما اعترف به الحائض بل تكون الديمة في ماله انظر شرح الرسالة وذكر الشيخ شرف الدين أن الحائض إذا كان عبداً لمأموراً بالقبول الرشوة من أولياءه المقتول بأن يقول أنه اعترف بأنك قتلت ولينا ونحن (١) نعتوك كذا وليس أكيد القربة بالقتول ولا صدق بلسان طفاه ولا يهتفي في اعترافه بولته المقتول أقسم وأولياءه المقتول

أو مجنوزات يعقلون عن انقسامه ولا يعقلون عن غيرهم (قوله لاها تفعل الخ) أي لأنها كانت تفرع الديمة بضعه تعقل لسانه وكانت عنه من حيث أخذ الديمة تمامه من أولان شأنه أن تدفع عنه وذلك لأن دفعها عنه دفعها عن نفسها (قوله حث عن غشه) أي أو كانت مثلية على الأب أو ترك القصاص لعدم التام لماعداً من المتدفعين على العاقلة لخطاها كإفادته الصف بوجه الإزالة لخص منه من الجراح لانتلاف فعلها والحاصل أن المثلية ونكره كل منها محالة في مال الحائض (قوله وذكر الشيخ شرف الدين) هو الخطي المعروف وكلام الشيخ شرف الدين متعقب والصواب أن العاقلة لا تتحمل الاعتراف مطلقاً (قوله أقسم أولاً بالمتقول الخ) أي فإن أقر أموت يحلف بسببه وأوليه بالمتقول حينئذ يتحملها العاقلة

(قوله وساقط لعدم الخ) أى وعوضوا ساقط فيه القصاص لعدم أى لعدم المعاقلة (قوله أو ثلث دية) أى دية مسلم يتصور ذلك لها إذا أمهات في مواضع متعددة بحيث تبلغ ثلث دية (قوله وإنما أتى) جواب عما يقال عطف الخاص على العام لا بد من نكتة ثم لا يخفى أن هذا الوجه باقى أى يضاف قوله وساقط لعدم (قوله وكسر القذف) وإنما يحمل كسر القذف على ما هو عليه حيث كان فيه حكومة وأما الثاني وللجملة لا وبغرض وجوده لا يقتصر منه لأنه متلف فتمارض فيها قوله وساقط لعدم فانه يقتضى أن الدية في هذه في مال الحياتي وقوله إلا لا يقتصر منه لأنه يقتضى أن الدية فيها على المعاقلة والتأثير العادل على الثاني بالاولى بمآخذ كذا المصنف ٤ (قوله من الشروط السابقة) المناسب أن يقول من الشرط السابق أى الذى هو قوله أن بلغ (قوله ويدعى بالدوان) نحوه لأن صاحب نعمة لا ينشأ من وهو خلاف ظاهر الدية فمن قول مالك إنما العقل على القبائل (٤٥) كانوا أهل ديان أم لا قاله ابن رشد وقد نقل في توضيحه كلام ابن رشد وقال

وكانت الدية على عاقلة الجاني نعمة اه وكلام المؤلف لا يتصلقه لأن معنى قوله بلا اعترافه أن العاقلة لا تحمل ما عترف بالجاني من حيث اعترافه وأما إذا وجدت شروط الجمل في الاعتراف فانه لا يحمل من حيث القسامة لأن من حيث اعترافه (ص) أن يبلغ ثلث دية الجاني عليه أو الجاني وما يبلغ خال عليه كحدودية غلظت وساقط لعدم (ش) يعنى أن شرط الدية التي تفهم على المعاقلة والجاني أن تكون قد بلغت ثلث دية الجاني عليه أو الجاني فأكثر وما يبلغ ثلث دية ما ذكره فكيف يكون حاله على الجاني فقط وكذلك لا تحمل شيئا من أرض الجاني العمد وكذلك لا تحمل شيئا من الدية المغلظة على الأب بل هي حالة على الجاني وكذلك لا تحمل شيئا مما لو حرم من المال على الجاني على الجاني على عدم القصاص لعدم الضمان لما وقعت الجناية عليه كذا أضافا أعور البصري عن شخص يعنى عدم أهلية جسمانية دينارى ماله حالة وتبقى شرط خاص أنهم لا يحمل دية قاتل قاتل نفسه كإتاني فقوله أن يبلغ الخ فالجواب مسلم على مجموعية خطا ما بلغ ثلث دية أو ثلث دية حيث لا يتصوره حيث لا يتصوره وان جنى مجرمى أو مجموعى على مسلم ما يبلغ ثلث دية الجاني أو الجاني عليه جنة المعاقلة وقوله كحدوى كدية عمد وقوله دية غلظت من عطف الخاص على العام لأنها لا تكون إلا على العمد وإنما أتى به لاشروهم أن القصاص لما كان ساقطاً صار كغنى (ص) إلا لا يقتصر منه من الجراح لانه لا تلافى عليها (ش) يعنى أن الجراح التي لا يمكن القصاص منها كالجراح التي لا تموت وكسر القذف وما أشبه ذلك وسواء كانت الجناية عمدا أو خطأ وسواء قدر الشارح أنها مشاعروا أم لا فإن المعاقلة تحمل ذلك حيث بلغت الثلث وهذا معلوم مما تقدم لأنهم لا يمتثلون في الخطأ ما هو أقل من الثلث فأولى ما هو محمول على الخطأ والاستثناء من قوله كعمد (ص) وهي العصبية ويدعى بالدوان أن أعطوا نعمة الجاني الأقرب فالأقرب (ش) مراد أن المعاقلة عند أمور العصبية وأهل الدوان والموالي وبنت المال فقوله وهي العصبية أى بعض المعاقلة العصبية أو وهي العصبية من نعمة ما تقدم مع الشدة أو مع الخلو وكأنه قال وهي العصبية وقد تقدم منها الأقرب فالأقرب ولكن أهل الدوان مقدمون على العصبية إن كان لهم جوارم كصفر فله قال ابن شاعر إذا كان القاتل من أهل الدوان مع غير قومه خالوا عنه دون قومه قال أشهب وهذا في ديان عطاءه قائم فإن لم يكن عطاه فانه لا يحمل عنه قومه فان اضطر أهل الدوان إلى معونة قومهم لقتلهم ولا تضطاع ديوانهم أعالوهم قاله

الخصي القول أنها تكون على أهل الدوان ضعف إنما رأى قيسل القاتل فكان على المؤلف الجرى على مذهب المدونة فإن القذف كره هو لثالث الموازنة والعصبة وقد تولى ابن مردوق على المؤلف يظهرها (قوله الأقرب فالأقرب) أى على ترتيب النكاح من قوله وقدم ابن الختم أنه يصح جرمه إلى أنه يدل من الهام ونصه على الحال وأل زائدة أى مرتين (قوله أو هي العصبية ومن بعدها) أى وهي العصبية وأهل الدوان والموالي الاعوان والاساقول (قوله فإن لم يكن عظام أى أسلأى اتقى العظام أصله (قوله قومه) أى قوم أهل الدوان هذا ظاهره وفيه مخالفة لما قبله من جهة أنه حكى فيها ما إذا انقطع العطاء فانه يحمل الدية قوم الجاني وهنا قد جعل الحامل قوم أهل الدوان لكن مع أهل الدوان ولكن النقل أن الذى عين عاقلة الجاني فظاهر تلك العبارة لا يقول عليه وإن

عول عليه عجم وقوله لقتلهم الخ ساقط إن جدها سبائمة أو الرائد على ألف أى تشكون القتل عدم باو غهم السبائمة أو الرائد على الآلاف وقوله ولا تضطاع ديوانهم أى كان ديوانهم قائما ثم انقطع الآلاف خبر بان هذا يخالف ما فى عب وشب وذلك أنهم ما يصرحان بأن المراد أن أعطوا عطاء مستورا وعارة عجم يعنى أن أهل الدوان مشروط بكون العطاء قائما لهم أى بأن يعطوا بالفضل منه وكذا انقله الخصي عن ابن القاسم وأشباهه أقول وعارة عجم هذه لاشتاقا مالة في الجوهر الذى كره شارحنا فيكون التعويل على ذلك لا على كلام عب وشب والحاصل أن بعضهم أقاد أن المراد بأهل الدوان الواحد ديوان القليل واحد فاهل مصر كلهم ديوان واحد وإن اشتملت على سبعة أغان كمر بوسرا كسوة وجاوشية واستظهر غير ما لا يعقل عن كل واحد لا طائفة كالمشرفة ٢ قوله قوله من الشروط الخ ليس هذا في نسخ الشرح التي بأيدينا اه

والجواب يشبه لاتحاد العطاء والبرهان معناه البراهين التي يجمعهم بها وهو بما عليهم نزل ذلك من قوله القسم لما حلوا عليه من التناصر والتعاون دون ان اهل ديان اهل ديان قصود في أحد الاواوين بأنه لا يجمع على دواوين ولو كانت الماء أصلية لفعل دواوين (قوله قلة اقطاع شرط في التبدية) التي عندنا من رزق ان شرط في كونهم عاقلة (قوله لانهم عاقلة مطلقا) أي سوا ما حلوا الله اولا ولم يحلواها (قوله ثم المولى الاعلون) ويدخل فيه المرأة المباشرة تعلق بخلاف الاسفلون و فلا تدخل المرأة الممتعة (قوله فعليه بمقدرياته الخ) أي بحيث يقدر ان العاقلة تسامته ويعطى جزا ان لو كانت عاقلة وكافوا سمعائه وقوله لان العلة التناصر أي وهي حاربة في المسلم والكافر وقوله لا لورائته أي ولو قلنا العلة الورائته (٤٦) لكان الذي يعقل على الكافر اهل دينه مطلقا لانهم الذين يرونه (قوله خلاطنا

بقصد كلام المواق) ان شرط في قوله وهي العصبية الخ أي فهو شرط في جميع ما تقدم وانما يشبه أي الذي على اهل دينه قال وهذا الذي في المواق هو ما يشبه التقل وشارحتنا مع الثاني (قوله التصرفي للتصاري) أي يرجع التصرفي للتصاري ويرجع اليهودي لليهود أي فمعقل من كل اهل دينه وقوله فيشمل المرأة أي فيشمل الجاني المرأة الحائسة أي فلأمر يدين كانت الجز بة عليه بالفعول فلا يشمل المرأة اذا جنت والمعتق لم اذا جنى لانه لا جز بة عليه لان قولنا من يجعل معه الجز بة يقتضي ان الجاني عليه جز بة (قوله والمراد بكور مصر هذا البلد) أي وليس المراد الكور السدين ومصر من اسوان الى الاسكندرية ذ كور مصر لانه قل أن يوجد بلدان كثيرة تحت حكم مدنتها واحد غيرها والكاف داخل على مصر لان قاعدة المؤلف ادخال الكافي على المضاف وارادة ادخاله اليه أي يرض كور كسر والشام والمغرب (قوله ثم ان هذا يشمل الخ) وعلى اهتمام حتى في المسلم يجعل على ماذا كانت

في الجواهر فلا عطاء شرط في التبدية لاني كونهم عاقلة لانهم عاقلة مطلقا (ص) ثم المولى الاعلون ثم الاسفلون ثم بيت المال ان كان الجاني مسلما (ش) أي فان لم يكن الجاني عصبية فانه يبدأ بالمولى الاعلون وهم المعتقون بكسر التاء من غير خلاف لانهم من العصبية غير ان عصبية التبدية مقدمة عليهم فان لم يكونوا فالمراد بالاسفلون فان لم يكن القتال عاقلة فان بيت المال يحمل التبدية عنه وقد علمت أن بيت المال لا يعقل عن غير المولى وهل على الجاني شيء من التبدية حيث عقل عنه بيت المال اولا وعلى الاول فعليه بمقدرياته بدان لو كانت على العاقلة فان لم يكن بيت مال أو كان ولا يمكن الوصول اليه فاتممت تصديقك في مال الجاني فحقه ان كان الجاني مسلما أي امر تدا كافي في باب الرقة في قوله وانطاع على بيت المال كاختصاصه عليه شرط في قوله ثم بيت المال خاصة كما يشبه كلامه في توضيحه عليه الثاني كالمسلم في أن عاقلة عصبته واهل ديانوه ان وجد ذلك ثم المولى الاعلون ثم الاسفلون وبما يشرط في بيت المال لانه وفيما قبله اذ لا فرق فيه بين مسلم وغيره لان العلة التناصر لا لورائته خلا فاما يشبه كلام المواق (ص) والا فلا الذي ذويه (ش) أي والا بان كان الجاني كافر او الجاني عليه مسلما أو كافر افعاله الجاني التي تحمل عنه من اهل دينه التصرفي للتصاري واليهودي اليهودي فلا يعقل يهودي عن نصراني ولا العكس والمراد يهودي دينه من يحمل عنه الجز بة ان لو كانت عليه وان لم يكونوا من اقراره فمشمول المرأه من اعتقه مسلم اذ اجابنا (ص) وضم ككور مصر (ش) الكور بضم الكاف وفتح الواو جمع كورة بضم الكاف وسكون الواو وهي المدينة كما قاله الجوهري والمراد بكور مصر هذا البلد الذي بعلمها وكفا المراد بكور الشام ومحمود ذلك ثم ان هذا محتمل أن يكون في عاقلة المسلم وغيره من محتمل أن يكون في عاقلة غيره وعليه فستفاد من هذا في عاقلة المسلم من قوة فيما يأتي ولا شاي مع مصري وما ذكره المؤلف هنا لا يخالف لقوله ولا دخول لسدوى مع حضري اذ اهل الكور كلهم اهل حضري وان سلم ان فيه اهل يد وفيضم منهم الحضري المصري لا غيره (ص) والصلي اهل صلحه (ش) أي من اهل دينه ثم محتمل أن ير بد أن عاقلة الصلي اذا لم يكن من اهل ديان وليس له عصبية ولا مولى اعلون ولا اسفلون ولا بيت مال ان كان لهم اهل صلحه ويحتمل سواء كان من اهل ديان اولا فنه نحو ما مر في الثاني (ص) وضرب على كل ما لا يضرب (ش) هذا راجع للجميع أي وضرب على كل من رتبته الدينية من عصبته واهل ديان وقر بي يودي وصلي اذا اتعاهم ككل البنا ما لا يضرب به (ص) وعقل عن صبي ومجنون وامرأة وفقير وغارم ولا يعقلون (ش) يعني ان كل

العصبية متفرقة في كور وبلدان متعددة وقصر السا كثر من معه في كور على الجبل فيستعين به في غير كور ومن واحد هصبته لأن الكور تضم لبعضها ولا جانب لان الجانب لا يحمل عنه (قوله وان سلم ان فيه اهل يد) أي سكن معهم اهل يد وقوله الحضري المصري الاولى الحضري (قوله ويحتمل الخ) هذا الاحتمال الثاني مفاهيمهم والمواق فونت (قوله وعليه فقه ما مر في الثاني) أي من ان قول المصنف ان كان مسلما لشرط في بيت المال فقط أو في قوله وهي العصبية ومع ارتضى انه شرط في قوله وهي العصبية فيكون الاحتمال الثاني هو الراجح (قوله وفقير) أي لاشي في يده وقوله وغارم وهو الذي عليه دين يستقر ما في يده و قوله بخلافه الاسفلون هكذا بالاصول التي يأتيناها محصية

(قوله كان في الشك) انظر الى يجب عليه ان يصف ما على الذكر الحق (قوله وهو مقتضى قوله والخاص) أي المتقدم في قوله سابقا ونجبت دية الحر المتطاع في العاقلة والجانى (قوله وبسائر الخ) هذه مخالفة للعبارة الاولى والاولى في زعم الشيخ أحد وارضاها عي ولكن مقاد النقل العبارة الثانية (قوله لان قدم غائب) أي أو بلغ صبي أو أطاق جنون وانما اقتصر على قوله لان قدم غائب ولم يقل ان بلغ صبي أو أطاق جنون لان الغائب بصفة من تضرب عليه فكان يترحم أنها تضرب عليه وأما عدم تضربها على الصبي والجنون ونحوهما فليس بجلا لا لاجم حتى تضرب عليه (قوله وقت ضرب الدية على العاقلة) قوله على من كان غائبا غيبية بعيدا (الخ) وهذا اذا لم يعلم حاله وأما اذا علم أنه غائب غيبة انقطاع فلا يضرب (٤٧) عليه مطلقا وغيبة الرجوع تضرب مطلقا

أي قوت أو بعدت أنه عجز ولم يبين كبح قدر البعد والظاهر ما كان كافيا بقية من المدينة أو مكة وهذا بالنسبة لضرب الجاني وأما الجاني نفسه فمضرب عليه ولو كان غائبا وقت الضرب غيبة بعيدة (قوله وصف أحوال) المناسب لتقدير أحد الأمرين أن يقول (قوله وصف أحوال) والوصف أحوال والمعتبر وصف أحوال وقت الضرب والوصف أحوال شيء واحد والمراد وصف الشخص الذي من العاقلة من كونها غائبا أو غير غائبة مثلا وقت ضربها وليس المراد حال نفس الوقت ومن ذلك ما إذا كان في العاقلة خنثى فإن استمر الاشكال لوقت الضرب لم تضرب عليه وان انقض بعدد ضربت عليه (قوله ولا تسقط الخ) الاولى أن يقول المصنف فلا تسقط الخ لانه قد مضى على قوله والمعتبر وقت الضرب (قوله ولا تسقط عنه بصبره أو موته) وكذا لا تسقط بحضرة أو سفره رافضا سكنى بلده أو طارا وكذا قبل الضرب ان قصد الفرار فمضرب عليه لان قصد رفض سكناها يغير فرار فلا تضرب

واحد من هذه النسبة اذا حصل منه جنابة على الصغير بقوله عنه أي يفرم عنهم وكل منهم لا يعقل أي لا يدخل في العاقلة اذا حصلت الجنابة من الغير والعبد كالقهر كما قاله الشارح وفيه نظر لان جنابة العبد في رقبته وانما لم تضرب على هؤلاء لانها عانة والقهر والغارم يحتاجان للاعانة وسقطت عن الصبي والجنون والمرأة لعدم التناصير منهم وهو علة في ضربها وقوله وأما تحقيقه أو احتمال الكلفني الشك والاعتبار وقت الضرب فلو كان خنثى خنثى مشكلا ثم انقض بعد فلا يدخل بقوله ولا يعقلون أي عن غيرهم ويعقلون عن أنفسهم لانهم مبشرين والاختلاف في توفيقهم الى ما يوجب المعدم وهو مقتضى قوله والجانى لكن قوله ولا يعقلون بالنسبة لآراء مستخفى عنه بقوله وهي العصبية انقض ج منه المرأة والجواب انه ذكره بالنسبة الى المواثيق وشامل للآثار وبعبارة ولا يعقلون لآراء أنفسهم لآراء غيرهم كما قاله (ص) والمعتبر وقت الضرب لان قدم غائب (ش) يعني أن المعتبر في الملاءمة العسر والبويع وغير ذلك وقت ضرب الدية على العاقلة ولهذا لا تضرب على من كان غائبا غيبية بعيدة وقت الضرب أو كان غيبا بالغ ثم قدم أو بلغ بعد ذلك قوله والمعتبر غائب فاعلة غائبة أي آل وقت بارغ خير وبقره مضاف أي والوصف المعتبر وصف أحوال وقت الضرب (ص) ولا تسقط عنه بصبره أو موته (ش) يعني أن الدية اذا ضربت على العاقلة بقدر حال كل واحد ثم بعد ذلك أعسر أحدهم أو مات فاعلة لا تسقط عنه شيء مما ضرب عليه على المشهور وقيل بالموت والفس (ص) ولادخل البسوى مع حضري ولا شامى مع مصري مطلقا (ش) يعني أن عاقلة الجاني اذا كان فيه ليدوى وحضري فان البدوى لا يدخل مع الحضري ولا عكسه ولا دخول الشامى مع مصري ولا عكسه وسواء كان المأخوذ متد الجنس أو لا لان العلة التناصير والشامى لا يصير من في مصر ولا البدوى الحضري بل الدية على أهل قطرهم وانظروا كانت عاقلة الجاني في أحد القطرين أكثر أو مساوية ما الحكم وينبغي أن يكون كالمتنع الذي أعلن (ص) الكمال في ثلاث سنين يحل باؤخرهما من يوم الحكم (ش) يعني أن الدية الكاملة تنضم على العاقلة في ثلاث سنين أو لها يوم الحكم أي ابتداء تنضم الدية يوم الحكم لا يوم القتل على المشهور وليس المراد بالدية الكاملة دية الحر المسلم بل المراد بها أي دية كانت سواء كان المقتول مسلما أو كافرا ذكر أو أنثى وسواء كانت عن نفس أو طرف قطع اليدين أو ذهاب عقل أو نحو ذلك خطأ أو يحل النجم الثالث ياتر السنة الثالثة

عليه وهذا في العاقلة والجانى وأما انتقال الجاني فاعبر عنه بغيره فمضرب عليه ولوقصد رفض سكناها يغير فرار (قوله ثم بعد ان أعسر أحدهم) أي وجبى ثبوت عسرته ان جعل حاله وان ظهر ملائمة وعلم فيجبر على ما سبق (قوله فان البدوى ما الخ) أي اذا كانت عاقلة القاتل بعضها حضري وبعضها بدوى وكان ساكنهم أحد عاقلة لا يضم بعضها الى بعض وتكون الدية على من هو منهم (قوله وسواء كان الخ) تفسير الاطلاق انما يصح بهذا اذا اختلف العرف والافندية الشامى والمصري متقدم ويحتمل أن يفسر الاطلاق سابقا بر من الجاني وبعدها وسواء كافرا أو عربيا من الآخر (قوله وينبغي الخ) استظهر عجز خلافه وان الظاهر اعتبار أهل النسخ هو وقت الضرب سواء كانت عاقلة أو كافرا أو لا وهو المناسب لقول المصنف المعتبر وقت الضرب (قوله لا يوم القتل على المشهور) ومقابل المشهور هو من يقول يوم القتل وهو لا يرى

(قوله الكاهن المتد) لا يعني أنها جهة لا تتشرف بأى كاهن يستل عن نصيبه ما في كمن الزمن فقال الكاهن (قوله تحمل صفة ثلاث) أى أن كل سنة تحمل بأخرها لا يعني أنها جهة لا يظهر بل المناسب أن يكون ضريح يحمل على أكتاف الجوعم الفهره من السبايق وأن ضريحه يرجع لكاهن له في حنف صانف أى أعزأوها (قوله هذا هو المهور) بمقابل المهور حلول غير الكاهن (قوله بالتثنية) ما يؤمن من الثالث أى أن الحمل الثالث وهذا هو المشهور من المذهب لا يعني أن ما ذكره المنصب ضعيف والعبد أن النصف بضمجي سنتين كل سنة ربع وأن الثلاثة الأربع ثلاث سنين كل سنة ربع قال بعض شيوخه اقتلاع عن بعض شيوخه له عيني على أن الامة ترفع (قوله بشهدا قالة المؤت) أقول لا يشهدان الامة فإلا بال يقال بضمجي في ثلاثة كل سنة ربع (قوله كبر كرامة الواحد خال) هذا يشير إلى أن قول المنصب يحكم الواحد يجوز فقه أمران (٤٨) الاول يحكم الحانة الواحد الثاني يحكم الامة الواحد فله لا يعني أن المعنى على

الاول ظاهر وأما على على الثاني
فيجاء أن أجزاء الدية التي على
عواقل حكم الدية الواحدة (قوله
وتصير في التخصيص حكم الجنابة
الواحدة) لا يفي أن المصنف فيه
على هذا لأنهم أن الدية
الثابتة إنما تصير على العاقلة بعد
وفاء الأولى (قوله) من أن التعدد
كالتعدد من عصى في أي مطلق
التعدد كالتعدد أي وإن كان الأول
حكم التخصيص على عواقل حكم التخصيص
على العاقلة الواحدة ومعنى
الثاني تعدد الجنابات كالجنابة
الواحدة (قوله) لأن معنى حكم الخ
أي على الوجه الأول من الوجهين
السابقين (قوله) ولا يشبه الخ
حاصله أنه يشبه عاقله من حيث
أن التعدد كالتعدد وإن كان المعنى
مختلفا ولا يصح التسمية بقسوة
كحكم الواحد بدون أن يلاحظ
الاطلاق بل يلاحظ أن يكون
المشبه في الآخرين واحد بحيث
يقول تعدد الجنابات كحكم العاقلة
الواحدة لأن هذا لا يصح لأن تعدد

الجنائيات بالنسب أن يسميه الإيعام من نوعه وهو الجنائيات لما كان من غير نوعه وهو العاقلة الواحدة (قوله أي القصة
هل حد العاقلة أي حد أقامها أي وأما حدها فلا حد والحاصل أن قول المصنف سبعة أي ولا يضم لهم الإبعاد وأما أهل الطبقة
الواحدة فيضرب عليهم ولوعشرة آلاف كجائز (قوله فعل الأولو وحد أقام من سبعة) أي بان وضمن الأخوة أقل من سبعة
فإنه بكل من بقى الأخوة مثلاً واحد وأوال الإيعام مثلاً لم يوجدوا (قوله فذا وجد هذا المندم مثلاً من القصة) أعلم أن سيدنا عبد
صلى الله عليه وسلم محمد بن عبد الله من عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن
مالئ بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان فخره الله عليه وسلم وكنانة
بيلته وخلاصته أن خزره عشبة وتفرقت منه قبائل كنانة ونعيم وقيس وأسد وقيل مضر شعب وقرش الذي هو فهر عارقه وقص
طنه وهاشم فلهذا بنو العباس فصلته والشيرة الأخوة والحاصل أن كل واحد أعم مما بعده فالشعب أعم مما بعده والقصة كذلك

وهكذا وقد علم ذلك بعضهم فقال قسمة قبلها شعب وبعدهما * عارة ثم بطن ثلثوا فخذ

وليس بأولى الفتي الاصلته * ولا سداسهم ما فخذ والقذف يضم القاف والذال في محمتهما وأولهما مفتوحة الرش التي يعمل في السهم والشعب بفتح السين المجهمة والعاراة بالفتح وقد تكسر فذا علمت ذلك فنقول اخوة القاتل عشرينه ونوعه فصلته وافهم غرض ذلك عما ذكرنا وقول الشارح فاذا وجد هذا العدد من الفصيلة بأن قدران وأولاهما الجاني سبائة أو أربعين ألفاً على الخلف فيحكم بأن العدة تنقل الى من بعدهم وهذا عند فقد العشرة التي هي الاخوة وقد ينضم والاولاد والاولاد الاخوان الجاني أولاد ذكور وكلاهما سبائة لا يعدل الى أبناء ثم فذا لم يوجد في الاولاد العدد (٢٩) المذكور ينتقل الى من بعدهم الاقرب فالاقرب

والحاصل أن ما قاله الشارح طريقة يعرف منها تقدم الاقرب فالاقرب في الجسلة وليس المراد أن الفصيلة يؤخذ منها وأن كان من هم اقرب منهم موجودا فمر جمع ما تقدم في التكاثر من قوة وقدّم ابن فابنه الخ فنقدم الخ وابنه على المحدثين كما في قوله على حكم الكفارة في قتل وانظر وجه وجوب جمع أن القتل خطأ وفي الحديث رفع عن أمي الخطأ والسيان أي المؤاخاة بهما واصل ذلك لخطر الدماء قوله وما كان لمؤمن الخ أي لا ينبغي أن يصدر القتل منه الا على وجه الخطأ وقوله مؤمناً أي ولا غيره ممن هو معصوم (قوله وأشرى كما أوّل تعدد القاتل والمقتول وجعل كل واحد من القاتلين كفارة في كل واحد من المقتولين قوله اذا قتل منه) أي امراسلماً فلا يجب في قتل عبد خلافاً لما قول أصحاب وقوله معصوماً اصلاً وزناً يتخصصنا ومردنا وديننا (قوله الأولاد) ابن مزيق لا ينبغي عليك ضعف الاستدلال أما أولاً فانه وإن كان

الفصيلة لا يضم اليهم الفخذ مثلاً واذا كل من الفصيلة والفخذ لا يضم اليهما البطن مثلاً وهكذا لأن هذا أحاديث لا يضرب عليه بحيث اذا قصر واعنه لا يضرب عليهم لفساد فانه يضرب على كل من قوة الضرب عليه وإن قل بقدر ما لا يضرب به ثم بكل من غيره (ص) وعلى القاتل الحر المسلم وإن صلباً أو مجنوناً أو شركاً اذا قتل مثله معصوماً خطأ عتق رقبة واحدة وإن كان كافراً (ش) هذا بشرط وقوع الحكم الكفارة في قتل الخطأ وإما حرقة واجبة لقوله تعالى وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً الا خطأ ومن قتل مؤمناً خطأ فطره الله ربقة مؤمنة وفيه مسئلة أي أهله فقوله وعلى القاتل خير مقدم وقوله عتق رقبة مثلاً مؤمراً والمعنى أن القاتل الحر المسلم وإن صلباً أو مجنوناً أو شركاً اذا قتل معصوماً مثله خطأ فانه يلزمه عتق رقبة مؤمنة فإن عجز عن العتق فانه ينتقل الى الصوم ولا يجوز مع فدية على عتق الرقبة وحكم صيام الشهرين وعتق الرقبة حكم صيام الشهرين وعتق الرقبة في كفارة الظهار فما يطلب هناك يطلب هنا وما يتعص هنا يتعص هنا كما أشاره هناك بقوله صلح من قطع اصبعه وعي ويك وجنون وان قتل ومرض مشرف وقطع اذنين وصمم وهرم وعرج شديد يربح وخضام ومرض وبلج الخ ثم قال صوم شهرين بالهلال سوى التتابع والكفارة قسم الاول ان تكسر من الثالث وخرج بالحر العبد فانه لا يحكم كفارة عليه اذا لم يصح عتقه الاولاد وخرج بالمسلم الكافر فليس من أهل القرب وخرج بالمعصومين كان غير معصوم المم كلانديق والزاني المحسن ونحو ذلك فلا كفارة في قتلهم وأما المرتد فقد خرج بقوله مثله وخرج بالخطأ القتل العمد فان الكفارة لا تجب فيه بل هي مندوبة كإياها ويجب في مال العبيد والمجنون لانهم من خطباء الوضع كان كذلك أو عسر كل الظاهر أنه ينتظر البلوغ والافاقه لاجل أن يصوم وقوله وأشرى كما وسواه كان المشاراً لهذا المكلف صغيراً أو مكلفاً لم يكن واحد منهم أو منهم كفارة كاملة ولو لم يخصه من الهدية الا جزئاً قليل لأن ذلك عبادة وهي لا تنبعض (ص) لاصاً فلا قاتل نفسه كدتيه (ش) أي لا كفارة على قاتل مسائل وهو الفاضل للزوب عليه وأما ما تضمن من هذا مع ان يخرج بقوله خطأ لا يتوهم انما لم يكن فيه قتل يكون كالخطأ وهو محتمر لقوله معصوماً وكذلك لا كفارة على قاتل نفسه خطأ وأولى عدا لان الكفارة

(٧) - خشي ثامن لا يصح عتقه بغير صومه ففساد امره أن يكون يكن لا يصحما يعق وأما ثانياً فانه يلزم أن لا تكفر في الظهار ولو جرد مثل هذا الاستدلال فيه وأما ثالثاً فلا نفي لقوله تعالى ومن قتل شهلاً الحر والعبد فخصمه بالحر يحتاج دليل وقد علمت أن مذهب أكثر الأصوليين أن الخطباء بالناس والموتوين يشمل العبيد ولم أقف على اشتراط الحرية في هذا الباب لغير المصنف ومتبعيه فإن بعض الشيوخ جعله وجب اغواره قد يقال ان طلب كفارة الظهار ليس كطلبها في قتل الخطأ الا يخرج عن الظهار بدونهما كون الظهار معصية حرته آتفتاً كذا مرها (قوله وخرج بالمسلم الكافر فانه ليس من أهل القرب) قد يقال الكفار خطاؤون برفع الشر بمعنى الشهود ويشتد فلا فرق بين المسلم والكافر (قوله وخرج بالخطأ العمد) لا ينبغي أن من الخطأ الذي فيه عدا العبد العبي وقوم امرأ على ولها ما تقتله واستأجرها من أرضه لا لقصدها حتى مات وسقط شيء من بدنها وأوبأ به عليه خطأ يقتله لا خطا ليس فيه عدا كسقوط ولين أحد أبوه أو سقمه وداعفان فقد رلا كفارة فيه (قوله لانهم من خطباء الوضع) أي لان الكفار من خطباء الوضع فيه فطر والحاصل أن وجوب اغراجهما على الذي خطاب تكليف وخطاب الوضع هو جعل الله حياً ما ذكر كسبياً في وجوب بائع الخ الكفارة على الذي

(قوله كأنه قتل الخ) فيه إشارته إلى أن قول المصنف كذبته راجع لقاتل نفسه وأما الصائل فلا يتوهم فيه بديه (قوله المشهور الخ) أما الحسين فقابل المشهور أنه لا يندب فيه لأنه ليس بنفس وظاهر مبرام أنها مندوبة في العمد اتفاقا لو خالف الشافعي فجعلها واجبة في العمد والحاصل أن مقتضى كلام مبرام أن الخلف في الجنين فقط (قوله فلا يتوهم فيه عدم الكفارة) الأولى أن يقول لا يتوهم فيه كفارة أي بل يجرم بعدمها فليست (٥٠) مطلوبة أصلا (قوله أو نكول الخ) يريد به أن الأولياء إذا وجبت لهم القسامة

مشرطة بعدم القتل فإذا حصل القتل بطل الخطاب بها كأنه سقط دمه عن العاقلة أو رتبته (ص) ونذبت في جنين ورقتي وعمد وعيد وذى (ش) المشهور أن الكفارة مندوبة في قتل الجنين وفي قتل الرقيق الجاري في ملك غير القاتل وفي قتل العمد الذي لا يقتل به مال كونه عني عنه وأما لعدم التكافؤ وأما أن يقتل به فلا يتوهم فيه عدم الكفارة وكذلك تنب الكفارة في قتل الرقيق الجاري في ملك القاتل وكذلك في قتل الذي سوا موقع القتل خطأ أو عمدا (ص) وعليه مطلقا لمدة ثمانية ثم خمس سنة وإن يقتل مجرمين أو عبدا أو نكول المدعي على ذى اللوث وحلفه (ش) يعني أن الشخص البالغ رجلا أو امرأة كان أو عبدا مسلما كان أو ذميا إذا قتل غيره عمدا ولو مجوسيا أو عبدا قبيحا أو بهوجب عليه جلد مائة وحبس عام من غير تقريب أي بحث عني عنه أو قتل من لا يكافئه وكذلك لا يترتب المدعي عليه المقام عليه لو قتل بالقتل جلد مائة وحبس سنة إذا خلف جنين عينا بعد نكول المدعي رعي اللوث وقوله على ذى اللوث أي على من قام عليه لو قتل أو لو في وسطه يعني مع أي أو نكول المدعي مع حلفه أي حلف ذى اللوث وهو المدعي عليه وأولى نكول وبعبارة أو نكول الخ عطف على قتل أي أو كان القتل المدعي به ملتصبا بنكول المدعي على ذى اللوث مع حلف المدعي عليه بخس عينا لأن الجنين يرد مثل ما تحب وسيبصر بذلك المؤلف في قوله فترد على المدعي عليهم فيحصل كل خمس من نكول خمس حتى يحلف وذلك المؤلف الحلف لاجل كونه داخل تحت المبالغة وأما أن لم يحلف فلا يتوهم هذا الحكم به (ص) والقسامة بينها قتل الحر المسلم في محل اللوث (ش) القسامة كانت في الجاهلية فأقرها الله صلى الله عليه وسلم في الإسلام والمعنى أن السبب الذي تترتب عليه هو قتل الحر المسلم في محل اللوث أي في محل التلطيخ أي في الإتهام وهو المحلل الذي نشأ عنه غلبة الظن يصدق المدعي فلا قسامة في الجرح ولا في العمد ولا في الكافر وستأتي هذه المفاهيم في قول المؤلف ومن أظلم شاهد على جرح أو قتل كافر أو عبدا أو جنين حلف واحد الخ (ص) كان يقول الفرح حر مسلم قتلني فلان ولو خطأ أو مضبوطا على وروع أو ولد على ولده أنه ذميه أو زوجة على زوجها (ش) هذا أول أسئلة اللوث والمعنى أن البالغ الحر المسلم الذي ذكر أو الاتي إذا قال قتلني فلان عمدا أو خطأ فإنه يقبل قوله ويكون لو ما بشرط أن يشهد على أقاربه بذلك عدلان فأكثر وإن يتبادى على قوله قال قال قتلني فلان ثم قال بل فلان بطل الدم وسواه كان القاتل عدلا أو مضبوطا مدعى على أو عا هزل زمانه أنه قتله أو زوجة ادعت على زوجها أنه قتلها أو كان القاتل ولدا ادعى أن أب ذميه أو شق جوفه أو قصدا زاهق روحه وأما لو ما بعد محبته فإنه لا يقبل به بل يحلف الولاة بخس عينا ويسقطون الدية مغلطة في مال الأب واستز ببالغ من الصغير فإنه لا يقبل قوله والخبر من العمد فإنه لا يقبل قوله لأنه مدعى عليه بالمسلم الكافر فإنه لا يقبل قوله وأعلن في قوله قتلني فلان لينحل الحر والعبد البالغ وغيره والذكر والاتي والعبد والمضبوط والمسلم والكافر (ص)

بقيام اللوث على القاتل فتسكوا عنها لحلف المدعي عليه (قوله فلا يتوهم فيه هذا الحكم) أي الذي هو جلد مائة أي لا يتوهم أي بل يجرم به والاولى أن يقال فلا يتوهم فيه عدم الحكم المذكور أي بل يجرم بالحكم المذكور (قوله قتل آخر) من إضافة المصدر للفعول وقوله قتل أي دعوى قتل والمراد بالقتل الموت الناتج عن فعل فاعل من جرح أو ضرب أو سم أو نحو (قوله وهو الرجل الذي نشأ عنه) أي وهو قوله قتلني فلان مع الجرح (قوله كان يقول بل أي لاصي ولو صراحا لو شرط البالغ العقل (قوله حر مسلم) أي به لأنه لا يترتب من كونه القاتل حر مسلم ما يوجب القتل أن يكون كذلك نحن القول مع أنه لا يمتنع وقد هو لو خطأ ويقابله أنه لا قسامة مع ذلك لانه دعوى في مال وهو مروي عن مالك وقوله أو مضبوطا هو المشهور ويقابله لا يقبل قول المضبوط على العدل بعد دعواه والمضبوط هو غير مرضي الحال بل ولو عدو على عدوه قال في الذخيرة العدادتها تؤكده صدق المدعي لانه ما ظنة القتل بخلاف سائر الدعاوى (قوله أو زوجة على زوجها) مقابله قول ابن مزين لا يقبل قولها عليه لأنه مأذون به في ضربها (قوله عدلان

فأكثر) وانظر ما الفرق بينه وبين قوله وأبقر القاتل في الجرح ولو قيل الجرح من ضرر كقتل لا عرفه ثم قال بعد ذلك فلان لا يعتبر قوله وكذا قال فلان أو فلان على الشك (قوله لأنه مدعى عليه) الصواب في التعليل أن يقال الصبي والعبد والكافر ليسوا من أهل الشهادته بخلاف المضبوط والمرأة فإنها من أهل خصها في الجملة وأيضا قد يوجد من يعدل المضبوط وأما تعليل هذا الشارع فيرد عليه أن الحر إذا قال قتلني خطأ يقبل قوله لأنه مدعى عليه

(قوله ان كل من سرح) يضم الجيم (قوله التسمية الجراه) أي المصاحبة للعرح المحتوي على الدم الأحمر والتسمية هي قوة قتلتي فلان (قوله وأما التسمية البيضاء) أي قوله قتلتي فلان الخالي عن أثر سرح وقول المصنف ان كل من سرح شرط فيما قبل المباشرة خفة ان يقدم عليها (قوله والمعنى ان المقتول اذا أطلق في قوله) في شرح شب وسواه أطلق المقتول أو بين خلافات أه أقول انه اذا بين وثبت ذلك فلا راجح للاطلاق (قوله وواو وينوا والحوال) أي حال منتظر مع اختلاف فاعله من فاعل صاحبها وهو فاعل أطلق كإرضاء الدما مني رداعي المعنى وان منعه الشئني (قوله ١٩) لا خلفوا أي كلهم أو بعضهم (قوله وليس لهم أن يرجعوا القول إلى الميت) وكذا لا ينقل رجوعه إلى قولهم وأما رجوعه قبل مخالفتهم فظاهر بطلان الدم (قوله ولان قال الخ) هذا مفهوم وينوا لان عدم البيان صادق بما ذكرهنا (قوله أو قالوا كلهم قتله عدا) أي بل وكذا لا اذا قالوا كلهم قتله خطأ ونكوا (قوله ولا على قاتل الخ) المناسب اسقاطه فلا مناسبة هنا (قوله ومن قتله واستثنى الخ) معطوف على قوله من قتله ونكول الخ أي وكما يفيد ما يأتي من قوله واجتري وجهه ذلك أن حاصله ان وجد اثنتان طاعا يحصل الاجتزاء فقهومسسه ان لم يوجد اثنتان فلا اجتزاء أي وسنبت بسقط الدم (قوله لانه مال أمكن توزيعه) ومثل ذلك لو قالوا كلهم خطأ ونكل بعضهم فان حلف فصيحه ولا شيء لمن نكل إلى آخره والخاصل أن من حلف جميع الايمان فيما لا ادعى كل الأولياء الخطأ فله حصه من الدية ولم يخلف العاقبة جميع الايمان وأما ان حلف بعض الايمان فهو والناس كل لاشئ لهم من الدية ان حلف العاقبة جميع الايمان فان نكل بعض العاقبة عن الايمان فلن نكل من الأولياء أو حلف بعض الايمان

ان كل من سرح (ش) المشهور ان قول المقتول قتلتي فلان لا يقبل الا اذا كان فيه سرح وأثر الضرر به وهو منزل مسنن لا الجرح وهذه هي التسمية الجراه وهو قول ابن القاسم وبه العمل والحكم قاله المنبهي وأما التسمية البيضاء فالشهور عدم قبولها (ص) أو أطلق وينوا (ش) هذا داخل في المباشرة والمعنى ان المقتول اذا قال قتلتي فلان وأطلق في كلامه فلم يقل لا عدا ولا خطا فان أولياءه يثبتون ذلك ويقسمون عليه فان حلفوا على العمد قتلوا وان حلفوا على الخطأ أخذوا الدية كما يأتي في كلامه وواو وينوا والحوال (ص) لا خلفوا (ش) يعني أن أولياء المقتول اذا خلفوا قوله بان قال قتلتي فلان عدا فقالوا بل قتله خطأ وبالعكس فانه لا قسامة لهم وبطل قتهم وليس لهم أن يرجعوا إلى قول الميت بعد ذلك ولا يجابوا بالنك لانهم كذبوا أنفسهم إليه أشار بقوله (ولا يقبل رجوعهم) فقوله لا خلفوا معطوف على أطلق أو وان خلفوا وليس معطوفا على ينوا لانه يصير التقدير حيث لا أطلق وخالفوا مع أنه لا مخالفة مع الإطلاق (ص) ولان قال بعض عداوا بعض لانهم أنكوا (ص) تقدم أنه قال لا خلفوا وعطف هذا عليه والمعنى أن المقتول اذا أطلق في قوله فقال بعض الأولياء قتله عدا وقال بعضهم لانهم هل قتله عدا أو خطأ أو قالوا كلهم قتله عدا ونكوا عن القسامة فان الدم يطل في المستثنين وهو مذهب المدونة أما الأولى فلان الاية لم تنفقوا على أن ولهم قتل عدا فثبت حقن القود ولا على قاتل فيقسمون عليه وأما الثانية فلغيره نكولهم كما يفيد ما يأتي من قوله ونكول المعنى غير معتبر بخلاف غيره ولو بعدوا ومن قوله واجتري اثنتين طاعين أي أكثر (ص) بخلاف ذي الخطأ فله الحلف وأخذه نصيبه (ش) يعني أن مدعي الخطأ اذا خلفه غيره من الأولياء وقالوا لا خطا أو عدا المدعي الخطأ الحلف لجميع الايمان وأخذه نصيبه من الدية لانه مال أمكن توزيعه بخلاف مدعي العمد فسقط نصيبه ومثل ذلك لو قالوا كلهم خطأ ونكل بعضهم فان لن حلف نصيبه ولا شيء لمن نكل وأما لو قال بعضهم خطأ وبعضهم عدا فسيأتي في قول المصنف (ص) وان اختلفت قهوما واستوا حلف كل والجميع دية الخطأ (ش) يعني أن المقتول اذا أطلق في قوله بان قال قتلتي فلان فقال بعض الأولياء قتله خطأ وقال بعضهم بل قتله عدا والحوال انهم كلهم في درجة واحدة ان كانوا بنين أو أخوة أو نحو ذلك فأنهم كلهم أي من ادعى العمد والخطأ يحلفون أعان القسامة وتوفي الجميع دية الخطأ فان اختلفوا كبنت وعصبة فان ادعى العصبة العمد والبنات الخطأ فهو حذر ولا قسامة ولا قود ولادة لانه ان كان عدا فذلك للعصبة ولم يثبت الميت لهم ذلك وان كان خطأ فالدية ولم يثبت أنه خطأ ويحلف المدعي عليه بحسن عينها فاته عدا وجر زمة كافي الموازنة وان ادعى العصبية الخطأ والبنات العمد تخلف العصبية وأخذون نصيبهم من الدية ولا عبرة بقول البنات لانه

حصته بما يؤخذ من نكل من العاقلة (قوله يحلفون إيمان القسامة) ويحلف مدعي العمد على قدر ميراثه كمدعي الخطأ لا يجزئ له في أخذ الدية كل مدعي العمد رجلا وامرأة (قوله ونقض الجميع دية الخطأ الخ) أي على عاقلة الجاني (قوله فان اختلفوا) هذا مجتزأ ساقطهم في الدرجة أي بان كان المقتول نرا بنات أو عمامة مثلا أي لم يكونوا في درجة واحدة (قوله فذلك العصبية) أي فذلك المد العصبية أي نأمره بالعصبية (قوله لم يثبت أمضا الخ) لا يعني أن حاصل ذلك أن الميت لم يثبت كونه عدا ولم يثبت كونه خطأ أي لم يبعده (قوله وان ادعت العصبية الخطأ الخ) لا يعني ان التحليل المتقدم وهو عدم التبروت أي عدم ادعاء الميت بآراء باقي تلك

الحالفة وهي دعوى العصة انظر ماوجه ذلك على أن تلك العصة موجودة فيما إذا أطلق الميت وقال أوعدا أو خطأ فلهم الحلف مع أن الميت لم يثبت لهم ذلك (وقوله ويطل حتى ذى العمد) وترد أعيان من نكل وهو مدعى الخطأ فقط لا مدعى العمد فلا ترد أعيانه لانه لم يثبت (قوله فلدعى العمد أن مدخل الخ) حاصل ما في المقام أنه لو كان مدعى الخطأ اثنتان مثلا ومدعى العمد اثنتان فإن نكل الاثنتان الاثتان ادعى الخطأ فلا يثبت لدعى العمد وهو ما تقدم وإن نكل أحدهما وأراد الثاني الحلف فبصف معه مدعى العدو يشاركونه في نفي الدية التي حلف من يدعى الخطأ لا يستحق (٥٣) الا النصف (وقوله ويطل حقهم في حصص من نكل) أي التي كان يأخذها

أن لو حلف والا فهو مع النكول لا حصته (قوله فإن نكل الجميع الخ) هذا تكرار مع ما تقدم (قوله يجرح أو ضرب) أي جرح أو ضرب أي على معانيه ذلك وإن لم يكن أثر وقوله مطر فري على كان يقول أي على حذف مضى والتقدير أي كقول بالغ وكشادة شاهدن لأن الذي من أمثلة الوثب هو قول المقتول والشهادة لا الشاهدان (قوله خطأ أو عدا) أي أو أثر موجود أو لا يعمل شهادةتهما على إقراره فليس هذا بخلاف لقوله كان يقول بالغ لانه اقراوا بقتل الخ قال الزنكاني ان قيل لم قال المصنف فيما تقدم مطلقا وهذا عدا أو خطأ فاجواب ان قوله عدا أو خطأ تقسم لقوله مطلقا وذلك لان الاطلاق لا يتقدم مابينه فلذلك احتاج إلى نفسه ولو اقتصر على قوله خطأ أو عدا وترك قوله مطلقا كتمام قوله في أنه لا بد من القسامة) ووجه أنهم لم يعاينوا جرحا ولا ضربا بالان الاقرار أمره ضعف فلا بد من القسامة مطلقا كما نرى ثم أنه لا وقوله وأما في مسئلة الجرح والضرب أي معانة الجرح أو الضرب (قوله وكلامه في الثبوت) أي الشاهدان حدثت (قوله والحلف وعدمه متى آخر)

لا يثبت أن هذا بخلاف ما يأتي به من أن الثبوت ليس بشهادة الشاهد الواحد فمما يأتي فيقول وحلف الولاد مع الشاهد المذكور ميتا واحدا فقد ضرب به وهذا العين نكته النصاب فإن ذلك يكون في الخ وقوله والحلف الخ ظاهر العبارة أن الخلاف في الحلف وعدمه مع أن الخلاف لا يفتق على أنه لا بد من العين مع الشاهد لكل بل يحلف العين المكنته للنصاب أولا ثم يحلف أيمان القسامة بعد ذلك أو يحلفهم كل عين من الخمسين (قوله والمذهب فيه ما قاله ابن عرفة) من أن يحلف العين المكنته مع كل عين من الخمسين (قوله يحلفون لقدنقه خاصة) أي من غير احتياج إلى زيادة ولقدنقات بخلاف الشهادة على الجرح فإنه يقول لقدن جرحه من جرحه ما لا الخ شير ما به قوله لقدنقه لقدن ما به (قوله لقدن جرحه) فتكون هذه العين اجمع فيها العين المكنته للنصاب

فحلفون

لا يثبت أن هذا بخلاف ما يأتي به من أن الثبوت ليس بشهادة الشاهد الواحد فمما يأتي فيقول وحلف

الولاد مع الشاهد المذكور ميتا واحدا فقد ضرب به وهذا العين نكته النصاب فإن ذلك يكون في الخ وقوله والحلف الخ ظاهر العبارة أن الخلاف في الحلف وعدمه مع أن الخلاف لا يفتق على أنه لا بد من العين مع الشاهد لكل بل يحلف العين المكنته للنصاب أولا ثم يحلف أيمان القسامة بعد ذلك أو يحلفهم كل عين من الخمسين (قوله والمذهب فيه ما قاله ابن عرفة) من أن يحلف العين المكنته مع كل عين من الخمسين (قوله يحلفون لقدنقه خاصة) أي من غير احتياج إلى زيادة ولقدنقات بخلاف الشهادة على الجرح فإنه يقول لقدن جرحه من جرحه ما لا الخ شير ما به قوله لقدنقه لقدن ما به (قوله لقدن جرحه) فتكون هذه العين اجمع فيها العين المكنته للنصاب

وأيمان القسامة فقوله انجبره ناظر اليمن المكحلة للصاب وقوله ولقد علمت اشار اليمن القسامة والمسته في خلاف هل يحلف العبد
 المكحلة للصاب أولا لا يحلف أيمان القسامة بعد ذلك أو يحلفها مع كل يمين من التحمين (قوله رسم المكاتب) أي فصل المكاتب وقوله من
 سمع يصحي أي ابن القاسم (قوله فعلى القول بالقسامة مع الشاهد الواحد) يقيد أن المسئلة ذات خلاف والتعبد بوجود القسامة (قوله
 وأما مع الشاهد على القتل) أي على معانة القتل هي عين قوله سابقا وأما على القتل أي أو أمشاهدة الشاهد الواحد على القتل وهذه
 يقيد بها المصنف بقوله بعد وكالعدل فقد في معانة القتل وحاصل هذه المسئلة المتعلقة بالثال الثالث أنها أربع صور وكلها في شهادة
 الشاهد الواحد الأولى أن يشهد على معانة الجرح أو الضرب ولا فرق في هذين العبد والمطابق في أنها لو كانت الصورة الثانية أن يشهد
 على اقرار المقتول بالجرح أو الضرب وفي هذه التفصيل بين العبد والمطابق أن أقر بالجرح أو الضرب عدا كل شهادة الشاهد الواحد
 لو ما وأما الخطأ فلا يكون لو ما إلا إذا شهد على اقراره شاهدان الصورة (٥٣) الثالثة أن يشهد الواحد على معانة القتل ويشهد

مع شاهدان أيضا على اقرار
 المقتول بأن فلا تقتله فاجتمع شهادة
 على معانة القتل من الواحد
 وشهادة على اقراره بأن فلا تقتله
 من اثنين الرابعة أن يشهد شاهد
 واحد على معانة القتل وفي هذه
 ثارة يقر القاتل بالقتل يكون لو ما
 وأما أن يقر بأن أنكر لو ما أيضا
 ولكن المصنف جعل هذا المثال
 الرابع لو (قوله وحلف الولاة مع
 الشاهدين واحدة) لعل المراد
 واحد من الولاة وقد تقدم أن هذا
 القول خلاف المذهب لان المذهب
 ما قاله ابن عرفة أنه ذلك بعض
 شارحه (قوله وهذا يسقط
 اعتراض ابن غازی) عبارة ابن
 غازی وظاهر كلامه يشترط أنه
 لو شهد عدلان بالجرح أو الضرب
 ولم يتم البينة على صحة موت
 المجرع أو المضرع لا تفي على
 صحة القسامة ولا فرق في ذلك
 في ظاهر كلام الشيوخ لا إذا
 لم يثبت وفاة المضرع فتبين

فيصلون لقد سبقه قال ابن عرفة ظاهر كلام ابن رشد أنهما يحلفون على الجرح والموت
 عنه في كل يمين من اثنين يعني حيث قال في رسم المكاتب من سمع يصحي من كتاب الهبات
 فعلى القول بالقسامة مع الشاهد الواحد يحلفون لتعديبه ولقد علمت من جرحه ولا يحلفون
 مع الشاهدين الا قد علمت من ذلك الجرح وأما مع الشاهد على القتل فيحلفون لقد سبقه خاصة
 (ص) أو يشاهد بذلك مطلقا (ش) هذا هو المثال الثالث من أمثلة الورث وفيه مسائل والمعنى
 أن العدل الواحد إذا شهد على معانة الجرح أو الضرب عدا أو خطأ وهو مراده بالاطلاق
 وحلف الولاة مع الشاهد المذكور عينا واحدة لقد بشر به ههنا الذين مكحلة للصاب فإن ذلك
 يكون لو ما انقسم الولاة معه خمسة عينا يستحقون القود في العمد بالله في الخطأ وسباني
 ما إذا شهد شاهد على اقرار المقتول بالضرب أو الجرح في قوله أو باقرار المقتول عدا (ص) أن
 ثبت الموت (ش) هذا عام في جميع مسائل القسامة أي فلا يمين ثبوت الموت لا يقبل ثبوته
 يحتمل أن يكون الحق عليه حياة وإقامة الأبد الموت فتعني الأول ما بينت من القسامة
 يستلزم قتل الماني ويستلزم تزويج امرأته المقتول وقسم ماله بشاهد أو شاهدين على الجرح
 وذلك باطل وبعبارة الشرط راجع لهذه وأما التي قبلها هي قوله وكشاهدين بجرح أو ضرب
 مطلقا في المؤلف ذكر في ثبوت الموت لا قال ثم تأخر الموت ومعرفة تأخر الموت فرع
 ثبوته وهذا يسقط اعتراض ابن غازی (ص) أو باقرار المقتول عدا (ش) أي وكذلك تكون
 شهادة العدل الواحد على اقرار المقتول أن فلا يجره أو ضرب به محمد لو ما بعد حلف الولاة عينا
 واحدة مكحلة للصاب كما مر ثم حلف الولاة خمسة عينا يستحقون القود ويترك هذا المثال
 من الذي قبله بأنه لا يكتفي في هذا بشاهد واحد على اقرار المقتول بصرح فلا خطأ ولا يمين
 شاهدين في الخطأ تأمل وأما الشهادة على قوله فتلقى فلا تنص الرواية فيها أنه لا يمين
 شاهدين كافي التوضيح وابن عرفة والفرقان في قوله في الخطأ بجرحي الشهادة لأنه شاهد على
 الجافة والشاهد لا يتقبل عنه الاثنان بخلاف العمدان المنقول منه انما يطلب ثبوت الحكم
 لنفسه وهو القصاص (ص) كقوله مع شاهد مطلقا (ش) موضوع هذا الفرع أن المقتول

الولاء من القسامة حدثه مستلزم لقتل الماني وتزويج امرأته المقتول وقسم ماله بشاهد أو شاهدين على الجرح وذلك باطل (قوله
 أو باقرار الج) ولا بد أن يكون المقر بالجرح أو الضرب بالغا بخلاف الشهادة على معانة الجرح أو الضرب لا فرق بين أن يكون المجرع
 بالغام لا (قوله وأما الشهادة على قوله) هذا مفهوم قوله في الحل أن يجره أو ضرب به أو ما لو قال فتلقى فلا يمين شاهد من سواه العمد
 والخطا والفرق بين صحة شهادة الشاهدين على اقراره بالجرح أو الضرب عدا أو قبول شهادة على قوله فتلقى واستراط شاهدين لان
 القتل لا يثبت الا بشاهدين العمد والخطا أو الجرح فهو يثبت عند الامام والشاهدين عينا حيث كان خطأ لا يؤول الى المال (قوله
 انما يطلب ثبوت الحكم لنفسه) أي لم يكن شاهدا على العاقلة (قوله كقوله الج) قال عجم فان قلت قد تقدم أن اقراره بالقتل
 حيث يثبت لوث وثبوته يشهد شاهدين وإذا كان هذا لو ما ولماذا انضم شاهد بجانية القتل قلبت انما على هذا فاعلم

أن القتل هنا وأخذ العلة لا يحتاج لفسامة (قوله وشهد شاهد على معاشة القتل الخ) فان قلت اذا كان القاتل موقرا فلا حاجة
لشاهد والجواب انه اشترط الشاهد مع اقراره لاجل (٥٤) أن يكون أو لا ينقسم الاول واسمه وتحمل العقالة الالهية فحصله اشتراط

مقارنة الشاهد لاجل حل العقالة
وأما ان يمكن الاقرار فلا يكون
لوثا وتكون البينة في قتله (قوله وهو
أما تارة الخ) التي مر عن الشيخ
شرف الدين التفصيل بين أن
يكون بينهم في اقسامه المقتول
أو لا بينهم فالاول لا يلزمه العقالة
والثاني يلزمه ولكن المعتمد خلاف
هذا التفصيل وأن اقرار القاتل
لا يلزمه العقالة مطلقا كان موقرا
نفسه أم لا أقسم أم لا (قوله ولا
يحتاج لتصويب ابن غازي الخ)
نص ابن غازي أو اقرار القاتل في
المدف فقط شاهد كذا في بعض
النسخ في ألفه وهو الصواب وأما
النسبة التي فيها الخطأ فخطأ صراح
الى أن قال ان اقرار القاتل بالقتل
خطأ ليس بساوي وجب القسامة
فيكيف اذا لم يشترط غيره وانما يشهد
شاهد واحد أنه وانما حصل أن
ابن غازي فهم أن قوله شاهد الباء
فيه سببية والرد عليه يجعلها بمعنى
مع (قوله وانما اختلف شاهداه
بطل) أي بطل الحق في القسامة
أو بطل اللوث وانما بطل اللوث
بطلت القسامة (قوله في معاشة
القتل) فهم منه أن شهادة العدل
على اقرار المقتول أن فلا تقاتله
لا يكون لوثا وهو كذلك (قوله
والتمم الخ) المراد بالتمم من يتمه
أولياء المقتول بان يقولوا هذا
قتله وليس المراد أن يكون ممن يتم
بالقتل أي شواذه (قوله وعليه
آثاره) الجميع ليس بشرط (قوله

منصوب على الظرفه) أي وهو التامير والتقدير كأن يقر به وقوله عليه آثره جلة في حمل
المخالف من الضمير في التامير (قوله وان تعدد اللوث) ان الخلف التوهم لا رد قول (قوله فحصة العدل من سهل) فانه وجه مقتول لا خبر
وليست داراه مع ذلك جعل النبي صلى الله عليه وسلم فيه القسامة (قوله لا يخفى) أي حويصة وحيصة (قوله ودخل في جماعة

أي محصورين حتى يتأتى استخلاف كل خسين عدا والافهدر لاحتلال أن يكون القاتل فمن هرب (قوله عن قتل) أي من الطائفتين
أمر غيرهما (قوله المراد بالبغي الخ) أي وليس المراد بالبغي هتامن خروجاً عن طاعة الإمام بل المرامين يعني بعضهم على بعض ولو كانوا
ملزمين لطاعة الإمام كما يقع في بعض قرى مصر (قوله لاجل عداوة) أي أن القتال اما لاجل عداوة بينهما ولما لاجل غارة أي غارة بعضهم
على بعض أقول لا يعني أن الغارة تستلزم العداوة وتظاهر العبارة ليس كذلك (قوله شاهد من غير البغاة) وأما من البغاة فلا يتعبر ولو
من طائفة المدعي عليهم بالقتل لعدم العدالة (الحصول البغي) تشبيه قال الفاني (٥٥) والمستفاد من قوله أن أصلها لانهم متناولون

فكان ينبغي أن يتشترط فإذا كان
القتل من إحدى الطائفتين اقتصر
من الأخرى وإن كان ممن كل من
الطائفتين اقتصر من كل الأخرى
إلا أن الحكم وقع في المستفاد على
هذا الوجه في زمن الصحابة وهي
مشكلة اه وقرر بعض شيوخنا
فقال كان القياس قتل الجميع في
أحدهما يقتل واحداً لانهم متناولون
لكن لا ينظر في هذا كما حكى بذلك
الصحابة اه (قوله وللذهب
الاول) قال المحقق ت قوله أو أن
تجرد عن تسمية وشاهد يرجع اليه
ابن القاسم وعليه الأخوان
وأشبه وأصبح وهو نوابل الاكثر
في كتاب المرافاة الانقصار عليه
اه (قوله وان تأولو افهدر) أي
إذا كان كل من الطائفتين متاولاً
فالمعنى الحاصل بينهما هدر وأما إذا
تاولت احدهما هادون الأخرى
فان دم المتأولة مقصص ودم الأخرى
هدر وقد أشار المصنف في ذلك بقوله
كراهية على دافعة فلا راحة غير
متأولة والدافعة متأولة من ان ذلك
مقصد بما لا يمكن الرفع لهما
أو دفعهما بالمناشدة أو الافلا مقصص
في الدافعة أيضاً وتخص أن ذلك
على ثلاثة أقسام إما أن الطائفتين

يخلف خسين عينا لأن عيين الدم لا تكون إلا خسين ولأن التهمة تتناول كل شخص بغيره ثم
بعدا خلف تازهم البقية في أموالهم وكذلك الحكم إذا نكلوا كلهم فلو خلف البعض ونكل
البعض فمن خلف لثاني عليه ومن نكل فانه يفرم الدية كاملة فمن ماله بلا قسامة على أولياءه
المقتول لأن البينة شهدت بالقتل وفهم من قوله والدية عليهم أي في أموالهم أن القاتل عدا
فلو كان خطأ كانت الدية على عاقلهم ان حلفوا أو نكلوا وان حلف بعض فالدية على عاقلهم
نكل كما استظهره بعض ومفهوم ثانياً أنه لو شهد واحد لا يكون الحكم كذلك والحكم أنهم
يقسمون خسين عينا وأن واحداً من هؤلاء الجماعة قتله ويستحقون البقية على الجميع ولا ياتي
هذا أنه لا بد أن تكون القسامة على واحد تميز لها أن ذلك بالنسبة للقتل (ص) وان
انفصلت بغاة من قتل ولم يعلم القاتل فهل لأقسامة ولا فوطمطلقاً أو ان تجرد عن تسمية
وشاهد أو عن الشاهد فقط أو بارت (ش) المراد بالبغي قتل المسلمين بعضهم البعض لاجل
عداوة أو غارة فيخرج قتال الكفار والمحاربين ويحرمهما فان انفصلت البغاة عن القتل ولم يعلم
القاتل فهل يكون القاتل هدر أو لأقسامة فيه ولا فوطم سواء ادعى القاتل أن دمه عند أحد
أم لا سواء شهد بذلك شاهد من غير البغاة أم لا وهو ما لا في المدونة أو محال عدم القسامة
والقودما إذا تكن تسمية أو شاهد عليه لو كان هناك تسمية أي بان قال المقتول دى عند
فلان أو شهد بالقتل شاهد فالحق القسامة والقود باتان وبه فغير ابن القاسم قول مالك في العتبية
والجمهورية وعلى عدم القسامة والقود ولو كانت هناك تسمية إذا لم يشهد شاهد على هذا
شهد بالقتل شاهد لو جبت القسامة والفرد وعلى هذا تأول بعض الشياخ المدونة فهي ثلاث
تأويلات على المدونة والمذهب الاول وفهم من قوله ولم يعلم القاتل أنه لو علم بنية لاقتص
منه قاله مالك (ص) وان تأولو افهدر كراهية على دافعة (ش) يعني ان البغاة التقدم ذكرهم
لو كان قتلهم من بل منهم فان من قتل من الطائفتين يكون هدر كدماه زاحقة على دافعة
فان دماه الزاحقة هدر بخلاف دماه الدافعة فليس يدرى بل فيه القصاص والمراد بالتأويل
هذا الشبهة أي أن يكون لكل شبهة بعض ما بان ظنت كل طائفة أنها يجهزها قتال الأخرى
لكونها أخسفت مالها وأولادها وأخوة ذلك التأويل بل باصطلاح المتكلمين وهو الانتزاع في
الدليل السمي خلا فالت (ص) وهي تخسون عينا متوالية تان أي أو غائباً (ش) لما قدم
سبب القسامة ذكر تفسيرها بانها تخسون عينا متوالية لانها أهدب وأوقع في النفس وتكون
على البت لا على نفي العلم ولو كان الذي يخلف أي أو كان غائباً حال القتل إذا لم يعلم والنية
لا يمنع من تحصيل أسباب العلم لأنه يحصل بالخبر والسمع كما يحصل بالمعاينة واعتمد البان

لا تأولان وتأولان أو تأول أحدهما دون الأخرى (فائدة) كان القصاص متعينا في زمن موسى والدية متعينة في زمن عيسى
عليهما الصلوات والسلام وفي شريعتنا شرعة محمد صلى الله عليه وسلم يجوز الامران على تفصيل ذكره بالتخري (قوله متوالية) أي أنه
في عدم يخلف هذا عينا وهذا عينا حتى تتم أيمان القسامة وأما في الخطا فان كل واحد يخلف جميع ما يشوبه على حدته قبل أن يحل
أصحابه والقرين بين العمد والخطا أن العمد إذا نكل واحد عطل الدم وأما الخطا إذا نكل واحد لا يبطل على أصحابه فأفاده عجم (قوله
لا على نفي العلم) بان يقول لأعلم أحدنا قتل غيره بل يقول أقسم بالله انك قتله وسفقت العين بالحق فقط ولا يلزم بأدلة الله الأهو (قوله
لا يحصل بالخبر والسمع) أي يحصل بسمع آخر غير فليس المراد به يحصل بالخبر على حدته وبالسماح على حدته

(قوله أقرأت الاحوال) معطوف على قوله نلن قوى كما يدل عليه بعض الشراح أى اعتمد على قرائن الاحوال ولا يحسن أن تقرأ
 الاحوال عما قصد الظن القوي فهو من (٥٦) عطف السبب على السبب (قوله والتصديق باليمين تعبد) أى قلو كل الاولياء أكثر

من جمين فحلف منهم خمسون بالقرعة وإنما يحلفها البالغ والعاقل والصبي ينتظر بلوغه (قوله لا الحلف) أى لا نفس التلفظ باليمين وقوله فال مؤلف يرجع هنا القول أى فالمسئلة ذات أقوال ثلاثة (قوله من يرث) أى يرث المقتول وقت زهون روحه وفي تعبيره بقوله من يرث إشارة فائدة يحلف على قدرارته حيث كان معهما من يستوفى الارث (قوله لتعذر الحلف من يث المال) أى ولكن ترد الامعان على العاقلة بمنابة نكول اولياء المقتول فلو نكلت عاقلة القتال فاقم القصر لبث المال (قوله وجبرت اليمين الخ) في العبارة مساهلة لان الجور وانما هو كسر اليمين وفي العبارة عطف مضاف أى ذكى أكثر الضمير في كسرهما لليمين وهذا كالمع التنازع والاولا طاع الاقل ان يجبر الكسر جاز قوله ولا يأخذ أحد ابعدا أى ولواحدى حدثن لهما نصف السدس (قوله من أقسمت) أى أن السراة اذا أقسمت أى حلفت أيمان القسامة (قوله ثم نزلت) بالثون والراى أى كفت ووجعت (قوله وان نكلوا أو بعض) هذه عبارة مجمل وصاحبها كما يشه عجم انه اذا نكل كل اولياء الدم أو حلف بعضهم حصتهم من الامعان تردت الامعان على العاقلة تحلف بعضهم أو نكل جميعهم فان كل من نكل يفرم حصته وما اذا حلف بعض الاولياء جمع الامعان وأخذ نصيبه فانه لا يدخل في شئ عمارت نكول العاقلة

على نلن قوى أقرأت الاحوال والتصديق باليمين تعبد فالقسامة نفس الامعان لا الحلف ولا القوم الحالفون فال مؤلف يرجع هذا القول (ص) فحلفوا في الخطم يرث وان واحدا أو امرأه (ش) اعلم ان القسامة في قتل الخطم ماسة على القسامة في قتل العمد الذي ورد النص فيه فحلفوا في الخطم من يرث المقتول من المكلفين وتوزع هذه الامعان على قدر المراتب لانها سبب في حصوله وان لم يوجد في الخطم الامراة واحدة فلتأخذ الحلف الامعان كما هو تأخذ حلفها من الذية وكذلك لو لم يوجد من يحلف الا واحدا من الاخوة للام فانه يحلف خمسين مينا وأخذ حظه من الذية ويسقط ما على الخاني من الذية لتعذر الحلف من يث المال (ص) وجبرت العين على أكثر كسرهما والافلى الجميع (ش) يعني أن كسر اليمين بكل على ذى الكرم التكرور ولواظهم نصيبا من غيره كآب ونف على الابن ثلاثة وثلاثون مينا وثالث وعلى البنت ستة عشر وثلاثون مينا كسر اليمين على البنت لان كسرها كسر جميع الابن وان كانت البنت أقل نصيبا فحلف سبعة عشر مينا فلو تساوى الكسر كثر لثا بنين على كل ستة عشر وثلاثون مينا على كل فحلف كل منهم سبعة عشر فقوله والاى والالتكسر فتفاوت بل وتساوى على كل واحد من الجميع فتم كسره فقوله وهي خمسون مينا معناه ما يمكن كسر والا فزيد (ص) ولا يأخذ أحد ابعدا ثم حلف من حضر حصته (ش) يعنى ان اولياء الدم اذا غاب بعضهم أو كان صغيرا فان غيره يحلف جميع الامعان وأخذ حصته من الذية لان العاقلة لا يحاطون بالذية الا بعد ثبوت الدم وهو لا يثبت الا بعد حلف جميع ايمان القسامة ثم اذا حضر من كان غائبا أو بلغ الصغير يحلف حصته فقط من ايمان القسامة وأخذ حلفه من الذية وظاهره ولو رجع الحالف أو لاعن جميع الامعان التي حلفها فقد تسفل ابن عرفة سمع عيسى من أقسمت خمسين مينا وأخذت حلفها من الذية خطا ثم نزلت وردت ما أخذت ثم أنتأخت لها فانها تحلف بقدر حلفها لان يمين الاولى حكم ماضى (ص) وان نكلوا أو بعض حلفت العاقلة فن نكل حصته على الاظهر (ش) يعنى أن المقتول اذا نكل فلتأخذ فلان وأطلق في قوله وقال الاولياء كلهم قتله خطأ ونكلوا كلهم عن ايمان القسامة أو نكل بعضهم دون البعض فان الامعان ترد حينئذ على عاقلة الخاني فيحلف كل واحد منهم مينا بعدد ما مورثوا أم لا بان كان هناك من يحجبهم ولا يسبق فيه أقل من رجلين وأما التساقط فلا يحلف فيه لعدم شهادتهم فيه وان انفرد صار المقتول عتابة من لا وارث له فترد الامعان على الذى عليه وان لم يكن للمقتول عصمة من جهة التسب فان والسه الذين اعتقوه بقسمون و يستحقون القود في العمد والذية في الخطم فقره والاراضع لما قرأوا من الامع لان السوالى من العصبة وفقره الموالى بالعصبة يرشح أن المراد بهم الاعاون وسكت المؤلف عن أكثر من

و يكون لثا كآب من اولياء الدم ومن حلف بعض الامعان بمنابة التاكل ومن قال لا أدري من اولياء الدم فهو عترة التاكل يحلف (قوله فان نكل غرم حصته) أى على كل الذية (قوله وان انفردن صاروا) أى والامعان ترد على الذى عليه فان حلف برى والاحس وكذا لو كان له صاحب واحد لم يجدين يستعين به أو وجد ولم يحلف المعين لم يجذب فيه فقره على الذى عليه (قوله ان المراد بهم الاعاون)

أي وأما الاستعانة فلا يحسمون حفظا (قوله وأما أن لم يكن استعانة) أي بان كلوا كلهم غصبة فليس له أن يحلف أكثر مما يحصيه إلا أن يرضى الباقي بذلك لأن يزيد على نصفها وفقد كرجح أن الصواب أربع الأول أن يكون الحلفاء أكثر من الذين ليس لأحد منهم أن يحلف أكثر من حصته إلا أن يرضى الباقي بذلك لأن يزيد على نصفها كما مر (٥٧) ما يفيد دور ما يفيد قوله واختير ما تثنى طاعا من أن أكثر الثانية أن يكون الولي واحدا وتعدد المستعان به وفيه

في هذه حلف الأكرام لم يرد على النصف وليس لأحد من المستعان به أن يحلف زيادة على ما يحصيه من حصته الولي وله ذلك في حصة من معه من المستعان بها وبهم ما لم يرد على النصف الثالثة أن يتعد الولي ويعد المستعان به فكل واحد من الأولين أن يحلف أكثر مما يحوز به ما لم يرد على نصفها وليس المستعان به أن يحلف أكثر مما تباينه من قسم الخمسين عليه وعلى الوليين ثلاثا ويؤدي ذلك إلى حلف أكثر من حصة أحد الوليين

الرابعة أن يتعد الولي والمستعان به لاحدا الأولياء أن يحلف زيادة على ما يحصيه من حصة باقي الأولياء ما لم يرد على نصف الاعان وله ذلك في حصة المستعان به وليس لأحد من المستعان به أن يحلف زيادة على ما يحصيه من حصة أحد من الأولياء وله ذلك من حصته قوله فأنه ذلك ظاهره وان لم يرض وهل هو كذلك (قوله ووزعت) ظاهره في الشارح أن هذا في العبد والمعتق يوزع على قدر الرأس وقال القنشي ووزعت في المتطاع على قدر الرأس وفي العبد على قدر الرأس وقوله فأن زادوا على خمسين الخ أي وتدخل القرعة عند المشاهدة

يحلف في العبد لانه لاحد فليأكل الأقل محدودا عنه وللم يكن إلا أكثر محدودا سكنت عنه (ص) والولي الاستعانة به ما به (ش) المراد بالعاصب الجنس واحدا أكثر والمعنى أن المقتول إذا لم يكن له إلا عاصب واحد فإنه يستعين بعاصبه ببقائه في أمه وفروا بوزنه ولو كان دونه في الرتبة فقول بعاصبه أي عاصبه نفسه ولو كان أجنبيان المقتول كانا ذقت أمه فاستعان بهما مثلا فلا بد أن يكون عاصبا للولي وإن كان أخا أو عاصبه ولم يقل بعاصبه أو بالعاصب وقوله بعاصبه أو ولي عشاره في السهم وكلام المؤلف في العبد وأما في الخطأ فيحلفان يرث وان واحد الخ وقوله والولي وجوده وان كان واحدا وجوز أن كان أكثر (ص) والولي فقط حلف الأكثر لم يرد على نصفها (ش) يعني أن الولي إذا استعان بعاصبه فأكثره يجوز أن يحلف من أعيان القسامة أكثر من غيرهم لأن الرتبة الأيمان التي يحلفها على نصف القسامة فإذا وجد الولي عاصبا فقط حلف كل منهما خمسة وعشرين عينا فان أراد أحدهما أن يحلف أكثر من نصيبه لم يكن له ذلك وان وجد زنتين أو أكثر قسمت الأيمان بينهم على عددهم فان رضوا أن يصلاوا عنه منها أكثر مما يجب عليهم لم يجوز وان رضي هو أن يحصل منها أكثر مما يجب عليه فذلك له ما بينه وبين خمسين وعشرين ولا يجوز له أن يحلف أكثر من ذلك (ص) والولي الخ أي والولي حين الاستعانة أن يحلف أكثر مما يحصيه ما لم يرد على نصف الخمسين وأما أن لم يكن استعانة فليس له أن يحلف أكثر مما يحصيه واحترز بقوله فقط من المستعان به فله فليس له أن يحلف أكثر مما يحصيه يرضى نصيب الولي وأما من نصيب المستعان به إلا خوفه ذلك (ص) ووزعت (ش) يعني أن أعيان القسامة وزع على عدد المسقين القدم أن كانوا خمسين فأقل فان زادوا على خمسين اجترأ عليهم بخمسين لأن الزيادة على ذلك خارجة عن سنة القسامة (ص) واجترأ باثنين طاعا من أكثر (ش) يعني أن الأولياء اذ كانوا أكثر من اثنين فطاع منهم اثنين لصفاء جميع الأيمان فأنه يجترأ بذلك بشرطين الأول أن يكون طاعا بالحلف والثاني أن يكون الذي لم يحلف غيرا كل وهذا يفهم من كلام المؤلف حيث لم يقل واجترأ باثنين أي إلا أكثر (ص) وتكول المعين غير معتبر بخلاف غيره (ش) يعني أن ولي الدم إذا كان واحدا واستعان بعاصبه ليحلف معه فنكّل المعين عن الحلف فان تكلمه غير معتبر لاتهمه على الرشوة لانه لاحد في الدم فان وجد الولي غير من العصبية يحلف معه فلا كلام ولا يفتل الدم لانه لا يحلف في العبد أقل من رجلين من العصبية ومثل التكول التكذيب بخلاف تكول غير المعين وهو أحد الأولياء الذين في درجة واحدة كالأخوة والبنين مثلا فأنه معتبر وسقط القود بذلك كاصرف قوله وسقط أن عفار حل كالباقي إلا فرق بين العفو والتكول وأشار بقوله (ولو بعدوا) إلى أن تكول غير المعين معتبر ولو بعدى الدرجة مع استوائهم مع غيره كالأدعوم ونكّل بعضهم وليس المراد بعدى في الدرجة مع كون غيره أقر به منه كالبنا معهم عفا فانه لا كلام معه فله غير تكولهم وانما جاع الضمير في قوله ولو بعدوا لانه غير معتبر في المعنى (ص) فتعد على المدعي عليهم فيحلف كل خمسين ومن نكّل جنس حتى يحلف

(٨ - ختوي ثامن) يحلفها منهم (قوله من أكثر) حال من ضمير طاعا أي طاعا في كونهما من أكثر (قوله ونكول المعين) فلو رجع المعين بعد ذلك للحلف فهل يمكن من ذلك رضا الولي أولا وهو الظاهر من ذلك (قوله بخلاف غيره) أي مع قوله وسقط أن عفا رجل الخ لاجل الماتعة (قوله لانه لاحد في الدم) على لقوله لاتهمه على الرشوة (قوله لا غير معتبر في المعنى) أي قد يكون متعددا (قوله قد تزداد) ربما دل على أنه لو كان في الدم رجلا واحدا ولم يجدهم بعينه أي أو نكّل المعين أنها لا ترد على المدعي عليه مع أنها ترد عليه أيضا كافي المدونة

(قوله أو عاقل الخ) الأولى حذفها (قوله لأن كل واحد منهم الخ) أي وأن كانوا لا يشعرون إلا على واحد تعين لها (قوله قال في الجلاب) يرجع الذي قبله قوله جلده مائة هذا هو الأدب وقوله وجس سنة تغير الطول أي أن الطول عوسنة ثم إن هذا ضيف والمعهذ ظاهر المصنف من أنه يحس أن يلف أو عوت لأن من طلب منه أمر محسن بسببه فلا يخرج إلا بعد حصول ذلك المطلوب فأفاده تنويع بعض شيوخنا قول المصنف (٥٨) ولا استعانة الخ بضعف المشهور مذهب ابن القاسم من أن لهم الاستعانة (قوله

(ش) يعني فإن نكل واحد من ولادته وهو مشارك لغيرنا كل في القعد أو عفا وسط الدم فإن الإيمان ترذلي المدى عليهم القتل فإن كانوا جماعة حلف كل واحد منهم بخسين عينا لأن كل واحد منهم على البذل مرتين بالقتل وإن كان واحد حلف بخسين عينا فلما أراد النكاح من المدعى أن يرجع إلى الحلف فانه لا يجاب إلى ذلك دليل ما مر في الشهادات في قوله ولا يمكن منها إن نكل ومن نكل من المدى عليهم بالقتل عن الحلف فانه يحس حتى يحلف فإن طال حسسه أدب وأطلق الآن بأن يكون متمردا فانه يحلف في السجن قال في الجلاب إذا نكل المدعون للدم عن القسامة وورقت الإيمان على المدى عليهم فنكلوا أحسوا حتى يحلفوا فإن طال حسسهم تركوا على كل واحد منهم جلده مائة وحس سنة اه (ص) ولا استعانة (ش) أي ليس للمدعى عليهم بالقتل أن يستعينوا ولو كان واحد الكن قول المؤلف في ما مر بفصل خمسين عينا يشعر بأن المدى عليهم لا يستعينون بالصبر مع هذا نصير مع ما عدا التزاما وتقدم أن لعاصب الدم أن يستعين بغيره والفرق بين أولياء الدم وبين المدى عليهم أن إيمان العصبة موجبة وقد يحلف فيها من وجب نصيره كولي المحجور في بعض الصور وإيمان المدى عليهم دافعة وليس لأحد أن يدفع بينه ما تعلق بغيره (ص) وإن أ كذب بعض نفسه بطل بخلاف عقوه فلا يقي نصيبه من الدية (ش) يعني أن أولياء الدم إذا حلفوا إيمان القسامة ووجب القود في العمد بعد ذلك أ كذب بعضهم نفسه فإن القتل يسقط بخلاف عفو واحد الأولياء بعد القسامة فإن الباقيين يأخذون نصيبهم من الدية قوله وإن أ كذب بعض أي بمن له الاستعانة وهو وإن الخ أي قبل القسامة أو بعدها وقوله بخلاف عفو أي بعد القسامة أو ما قبلها فإك التكبذب (س) ولا ينتظر صغير بخلاف الغني والبرص الآن لا بد غيره ويحلف الكبير خسته والصغيرة (ش) يعني أن الأولياء إذا كانوا في درجة واحدة وفيهم صغير يستغنى عنه ولو بالاستعانة فبأحد العصبة فإن الصغير لا ينتظر ولا كراه أن يسموا ويقتلوا بخلاف لو كان في الأولياء معي عليه أو برص فانه ينتظر إفاقته لقرب إفاقته حالان الأغصم ول عن قرب وكذلك البرص الأهم الآن لا يجد الكبير من يحلف معه من العصبة والمحصن الأمر فيه وفي الصغيرة يحلف حصته من الإيمان وهي خمسة وعشرون والصغير حاضر معه وقت الحلف لانه أقرب إلى النفس وأبلغ فلذا بلغ الصغيرة يحلف حصته من الإيمان وهي خمسة وعشرون ويقتل الحائي أو يعقوه ولا يؤخر حلف الكبير بل يؤخر الصغير يحلف هو والصغير لا يستأجل موت الكبير وأعيته قبل بل يؤخر الصبي فيبطل الدم قوله فيحلف الكبير وإن عفا اعتبر عفو الصغير نصيبه من دية عمد الصغير في غير ما راجع للكبير دليل قوله فيحلف الكبير وقوله والصغيرة ينبغي على سبيل التنبه لا الوجوب لأن هذا مستكر من أصله في المذهب (ص) ووجب الدية في الخطأ والقود في العمد من واحد تعين لها (ش) لماذا ذكر القسامة شرع في الكلام على حكم ما يترتب عليها ذكر أن الواجب به الدية في الخطأ والقود في العمد من واحد تعين لها فلا يقتل بها أكثر من واحد فلا بد أن يعينوا واحدا ويسموا على عينه

كولي المحجور الخ) وهو أن المحجور إذا قام له شاهد واحد حتى مات وكان الولي قد ولي المعاملة فانه يحلف ويثبت الحق المحجور لأنه إن لم يحلف يضر (قوله بخلاف عفو) وإذا كذب بعض نفسه بعد القسامة والاستعانة حكم المكلذب نفسه حكم من رجح عن شهادته فيعزم الدية ولو تمعتا ككما يستفاد من كلام بعضهم وإذا كانت القسامة في الخطأ وأكذب بعض نفسه فسقط غيره نصيبه من الدية بخلاف مقدرا ما يترتب من الإيمان فقط كما انصهر عليه ابن عرفة بناء على عدم إتمام الأيمان الصادرة من المكلذب نفسه كما هو الظاهر اه (قوله نكالتكذب) أي فيسقط القود والدية كما أفاده بعض الشيوخ رحمه الله تعالى (قوله) بخلاف الغني والبرص أي إذا أراد غيره القتل لأن المراد الحلف لأنه لا معنى لانتظارهما إذا كان هناك من يحلف أفاده محشي نت (قوله فيحلف الكبير حصته) أي ويحس القاتل حتى يبلغ الصغير فيحلف (قوله ولا يؤخر حلف الكبير) بل يجعل بجله فإن مات الصغير قبل بلوغه لم يجد الكبير من يحلف معه بطل الدم (قوله) والصغير في غير ما راجع للكبير الخ) المناسب رجوعه للصغير (قوله) لأن هذا مشترك الخ) أي فقد قال

ابن مرزوق لم أقف على هذا الحكم لغير المصنف فإن قلت إذا كان منكرا فالنكاح أن يقول ابتداء مقوله ويقولون كذا لا لصحة له والبرص أن الغني هذا لصحة له وعلى فرض حصته فيبقي حله على التنبه لأنه لا مقتضى له وجوب (قوله من واحد تعين لها الخ) حاصل ما في المقام اه اندصدر قتل شخص من جماعة يقتل كل واحد منهم كالوثر به كل واحد ضربه ومات من ذلك ولم تعلم

الضربة التي مات منها من هي أو كانت الضربة التي قتلته سواء قتله من غير قسامة كما تقدم في قوله وبقتل الجميع واحد وهذا إذا مات مكانه أو تأخر موته وقد أنفذت مقاديرها ورفع مغصروا ومات الأعداء من القسامة من واحد تعين لها أو هدا من أراد المصنف بقوله والود من واحد تعين لها فإذا قتل الشخص المعين بالقسامة بضرب كل واحد من السابقين مائة وبجس سنة من غير أعين فلا فرق شخص بالقتل ثم عفا الأول أو اعنه بضرب مائة وبجس سنة فلا يرجع عن أفراد بطل التعزير لأنه نفس حتى الله تعالى وأما كالمقر بالزنا فلا تختلف الولادة لبعضهم عن ما يبيحه الاسترخاء يفعل كذا وإذا وقعت القسامة على واحد بعينه ثم أعترف آخر بالقتل فإن المقتول بخير في قتل واحد منهم ما حفظ وأدق من أحدهما (٥٩) حبس الثاني عام أو جلد مائة **تيسره** قوله من واحد تعين لها يجب تشديدها إذا احتمل موته من فعل أحدهم وأما أن لم يحصل كرمي جماعة بضربة لا يقدر بعضهم على رفعها فإن القسامة تقع على جميعهم ويقتلون أي واحد ساقط منهم كما نقله الشارح عن ابن رشد وإذا قتل واحد من الذين رموا بالضربة فقتل كل واحد من بني جلد مائة وحس سنة **قوله** حلف واحدة أي أن اتخذ حلف تعدد وإلى الكافر أو القردة حلف كل واحد بميتا والظاهر أن سيد العبد كذلك **قوله** على روح أي هذا الخ أقول كيف هذا مع قول المصنف وأخذ الدية وهي إنما تكون في الخطأ والذنب قال بعض أي خطأ بديل قوله وأخذ الدية إذ جرح العبد بقتص منه بشاهد **وعين** **قوله** أو على قتل كافر أي خطأ

ويقولون في القسامة لما مات من ضربه بل من ضربه من فهم من تعين المقسم عليه في العمدان القسامة في الخطأ تقع على جميعهم وهو كذلك ونوع الدية على عواقلهم في ثلاث سنين كما **(ص)** ومن أقام شاهدا على جرح أو قتل كافر أو عبداً وجنين حلف واحدة وأخذ الدية **(ش)** تكلم المؤلف هنا على مفاهيم ماضية في قوله والقسامة سببها قتل الحر المسلم وأعلم أن حكم قتل الكافر والعبد والجنين الحر حكم الجراحين أقام شاهداً على جرح عبداً أو خطاً أو على قتل كافر عبداً أو خطاً أو على قتل عبداً أو خطاً أو على قتل جنين جرح عبداً أو خطاً أو على قتل الجنين ميتاً فإنه يحلف ميتاً واحدة وأخذ دية ذلك بقتص في الجرح العمدان إذا قسامة في الجراح وبعبارة على جرح أي عبداً أو ما خطأ فإن كان فيه شيء مقدر فقهية وإن لم يكن فيه شيء مقدر فإن برئ على شيء فقهية حكومة أو الإفلاسي فيه وقوله أو على قتل كافر أي خطأ أن كان القاتل كافر أو عبداً أو خطاً أن كان القاتل مسلماً وقوله أو عبداً أي عبداً أو خطاً كان القاتل حر أو رقياً ولكن إن كان القاتل للعبد عداً رقيقاً خبيراً سيداً من أسلمه وفدائه وقوله أو جين أي عبداً أو خطاً استعمل أم لا لكن إن استعمل ففيه الدية بقسامة فتقوله حلف واحدة وأخذ الدية بهذا في الخطأ في الجميع واقتصر في جرح العمدان لأنها إحدى المستحسنتات والمراد بالدية القوبة أي المال الذي يشمل الدية في الجرح والقيمة في الرقيق والقرء والدية في الجنين إن استعمل **(ص)** فإن نكل برئ الجراح إن حلف والأجس **(ش)** يعني أن المدعى أنفق إذا نكل عن البين مع شاهد فإنه الجراح ومن معه وهو المدعى عليه يقتل الكافر والعبد والجنين يحلف ميتاً واحدة ويرأفان لم يحلف هذا المدعى عليه بأن نكل عن البين في الصور المتقدمة فإنه يفرم ما وجب عليه ما عدا جرح العمد فإنه يحبس فان طال حبسه عوقب وأطلق الآن يكون متبرداً فإنه يفتل في السجن فتقوله برئ الجراح وإلى غيره إن برئ المدعى عليه حتى يشعل القتل وقوله والأجس خاص بجرح العمد وما عداه يفرم ما وجب عليه **(ص)** فلا زالت دية جينين عند فلان ففيها القسامة ولا شيء في الجنين ولو استعمل **(ش)** تقدم أن الجنين كالحر لاقسامة فيه فهذا إذا قالت المرأة دية جينين عند فلان وماتت ففيها القسامة لأن قوله لو نكلت لأنتها نفس والجنين لا شيء فيه لأنه كالحر لا شيء بالثور فلا قسامة ولو استعمل صار خائماً ثم مات لها لو قالت فلان قتلتي وقتلت فلان نامي لم يكن في فلان قسامة وأفهم قوله قالت لو ثبت موته وأخو جرحه ميتاً بينة أو عدل **لكن** فيها

قتل الحر المسلم وما ذكره الشارح كلام القاتلي أقول وأما عي نعم في قتل الكافر فقال عبداً أو خطاً كان القاتل له مسلماً أو كافراً أقول والظاهر كلام القاتلي **قوله** خير سيد من أسلمه وإذا أسلمه لسيد العبد المقتول فلا يتلته لأن القتل لا يكون شاهداً واحداً فلا فرض المصنف أقام شاهداً واحداً فقط ولا قسامة فيه لأنها إنما تكون في قتل الحر **قوله** وأولى غيره لأحاطة لقول المصنف ومن معه ثم تبين أنه ليس من المصنف ومن معه **قوله** فلا زالت دية الخ أي من غير شوب أن قالنا قتلها بل بالفرارها فقط وشهد على أفرادها عدلان كما قاله بعض الشيوخ **قوله** ولا شيء في الجنين أي لأقمة ولادته لأنه كالعبد في هذه الحالة **قوله** بينة أو عدل متعلق بقوله ثبت والمعنى أن البينة شهدت على الجرح أو الضرب وقوله أو عدل أي شهد على الجرح أو الضرب وهذا أو على القتل

(قوله ويحلف على قوله) أقول قال ابن بونير يحلف كل وارث عن رث الفريضة أنه قتله فقول المصنف ولو قالت الخ أي ولا شاهد قال في ك وجد عندني ماضيه فقولوا أسأل أي لأنا نفس أخرى ولا يصح أن تكون شاهدة في ذلك بخلاف ما لو قال رجل دمي وفلان فإنه ينقسم على قوله في نفسه ويكون في غيره شاهدا (باب الباغية) (قوله هو الطلب) أي مطلق الطلب الشامل للغير والشركاء فلهذا ينقسم وقوله أن يبني على ما لا ينبغي ابتغا وشرا كذلك في نفسه الأنا خير بأنه يقتضي أنه اصطلاحى وعليه فيكون أعظم من تعريف ابن عرفة والظاهر أن الحق مع ابن عرفة ثم اطلعت على بعض التراجم فوجدته ذكر كلام ابن الرمي ولم يذكر شرعا فكيف حسن ذلك فهو بغيره جار على القصة ويكون ماضيه أنه في أصله القصة مطلق ثم خص عرفا بما ذكره ابن عرفة فتأمل هذا مانظر (قوله واختار القرطبي) (٦٠) الخ) قاله القرطبي على سبيل الاستظهار فقال إذا أمرت بتركه وقالوا لا تظهر

مخالفته فيه والحاصل أن المكروه الجب على ركاخته فيه قولان للقرطبي وغيره ولا في المختلف في ركاخته وجوازها أما المختلف فيه بالكرهية والحرمية وكان مذهب الإمام الأحمريه الكراهية ومذهب المسأور الحرمية فهل هو محمول الخلاف أو يتحقق على أنه لا يبيعه فيه فقرا لمذهب المأمور (قوله المستلزمة لتعريف البغي) أي فيقال البغي مخالفة للأمام لمصلحة حق الخ (قوله منع حتى وجب لله تعالى) أي كذا (قوله فلا ملام العدل) إشارة إلى أن قول المصنف للعدل صفة لموصوف يحذف أي فلا ملام العدل الخ ومن المعلوم أنه يجب على الناس أن يقاتلوا معه كما قاله ابن القاسم (قوله) ثم ينتقم من كلهم أي في الآخرة كما أفاده بعض تلامذة الشارح (قوله) ولا بد أن يكون الخروج مغالبة الخ لا ينبغي أن تخالفه الأمام فقلعه يتضمن المغالبة فدعوى أن قصد المغالبة زائد على كلام المؤلف انحط

القسامة لأنها نفس ويحلف على البغيتين وأحدتو يستحق دينه لانه كالبرح ولو استعمل ففيه القسامة أيضا والله أعلم

(باب ذكر كراهية البغي وما يتعلق به)

وهو التعمد على الرجل على الرجل استتال وقال ابن الرمي هو الطلب إلا أنه مقصور على طلب خاص وهو أن يبني على ما لا ينبغي ابتغا وشرا وقال ابن عرفة هو الامتناع من طاعة من ثبتت إمامته في غير معصية يتغالبه ولو تأولا فخرج بقوله من ثبت الحق لم تنفد إمامته وقوله في غير معصية أما حال أو متعلق بالامتناع وقوله في غير معصية يقتضي أن من خرج من طاعته في مكروه يكون بغيره المواقف لما ذكره في باب الاستقسام من أنه يجب طاعة الإمام في غير معصية واختار القرطبي بخلاف ذلك وأنه لا يجب طاعته في المكروه بخلاف غيره حتى المباح فيجب طاعته فيه وقد عرف المؤلف الفرق الباغية المستلزمة لتعريف البغي بقوله (ص) الباغية ثمرة مخالفت الأمام لمصلحة حتى أو لعلله للعدل قتالهم (ش) يعني أن الباغية هي فرقة من المسلمين خالفت الأمام الأعظم أو أتت به حتى وجب لله تعالى أو للعباد أو لظلم الإمام من منصبه فلا ملام العدل قتالهم يريد بعد أن دعواهم إلى القول في طاعته ووافق جماعة المسلمين فله مصون روى ابن القاسم عن مالك أن كذا الإمام مثل عمر بن عبد العزيز وجب على الناس الذبح عنه والقتال معه وأما غيره فلا دعواهم وأما منعه ينتقم الله من الظالم نظام ثم ينتقم من كلهم ما عدا غير المؤلف بقرعة حتى يأتى الغالب وقد يكون الباغى واحدا ولا بد أن يكون الخروج مغالبا حتى يخرج على الأمام لا على سبيل المغالبة فلا يكون من الغلبة واستظهر بعض أن المراد بالمغالبة الظاهر القهر وإن يقاتل وقيل المراد بالمغالبة وقوله فالعدل الإجماعي على أي قتلى العدل قتالهم لا غير لا احتمال أن يكون سبب خروجهم عليه فسقه وجور ولكن لا يجوز الخروج عليه وقوله (وأن تأولا) راجع لقوله الباغية فرقة خالفت الأمام الخ وفرقة فلا ملام العدل قتالهم وأشهر بقوله (كالقتل) أي أنهم لا يقاتلون حتى يدعوا وأشار إلى أن نصب عليهم الرعايات أي ما جازي حتى خلاف ما عند ابن ديسر (ص) ولا يستروا

بالتسعة فأنقذه في منع الحق (قوله لا على سبيل المغالبة) أي كامننا من عينه لم يدعواهم من الخروج له ولا (قوله) وإن تأولا أي بان متنعوا من طاعته متأولين أن كافي خلافة أبي بكر أي متأولين أن قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة فاصبر على التي صلى الله عليه وسلم وأمتنعوا من طاعته متأولين أن خلافة بعد النبي لعل لا يفي بكره فخرجوا عن طاعته لذلك (قوله وحتى دعوا) أي إلى طاعته (قوله) ونسب عليهم الخ) أي ويقاوتون بالسيف والرأي بالنبل والقتل والفرق بين التأولين إذا لم يكن معهم الفرقة (قوله) خلاف ما عند ابن بشر) ونسب ابن بشر جمتاز قتال الغاتم فقال الكفار بأحد عشر مشرا أن يقصد بقتالهم زعمهم لا قتالهم ويكتب عن مدبرهم ولا يخرج على جرحهم ولا يقتل أسراهم ولا ينقسم أموالهم ولا يسي ذراهم ولا يستنعت عليهم شرك ولا يدعوهم على مال ولا ينصب عليهم الرعايات ولا يخرج عليهم المساكين ولا ينقطع خبرهم انتهى (قوله ولا يستروا الخ) المجهولان وقوع النهي إنما يكون في كلام الشارع لا في كلام الفضلاء بل الواقع في كلامهم الأخبار بالحكم فيكون لافي كلامه النهي على غير المهور وتوالت

حلفت التون ويحتمل أن تكون نافية وحلفت التون جلا على الناهية (٦١) كافي الحديث لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا

ولا تؤمنوا حتى يجأوا (قوله ولا يحرق)

بهم (قوله لا يؤمنوا حتى يجأوا) (قوله ولا يحرق)

بهم (قوله لا يؤمنوا حتى يجأوا) (قوله ولا يحرق)

بهم (قوله لا يؤمنوا حتى يجأوا) (قوله ولا يحرق)

بهم (قوله لا يؤمنوا حتى يجأوا) (قوله ولا يحرق)

بهم (قوله لا يؤمنوا حتى يجأوا) (قوله ولا يحرق)

بهم (قوله لا يؤمنوا حتى يجأوا) (قوله ولا يحرق)

بهم (قوله لا يؤمنوا حتى يجأوا) (قوله ولا يحرق)

بهم (قوله لا يؤمنوا حتى يجأوا) (قوله ولا يحرق)

بهم (قوله لا يؤمنوا حتى يجأوا) (قوله ولا يحرق)

بهم (قوله لا يؤمنوا حتى يجأوا) (قوله ولا يحرق)

بهم (قوله لا يؤمنوا حتى يجأوا) (قوله ولا يحرق)

بهم (قوله لا يؤمنوا حتى يجأوا) (قوله ولا يحرق)

بهم (قوله لا يؤمنوا حتى يجأوا) (قوله ولا يحرق)

بهم (قوله لا يؤمنوا حتى يجأوا) (قوله ولا يحرق)

بهم (قوله لا يؤمنوا حتى يجأوا) (قوله ولا يحرق)

بهم (قوله لا يؤمنوا حتى يجأوا) (قوله ولا يحرق)

بهم (قوله لا يؤمنوا حتى يجأوا) (قوله ولا يحرق)

بهم (قوله لا يؤمنوا حتى يجأوا) (قوله ولا يحرق)

بهم (قوله لا يؤمنوا حتى يجأوا) (قوله ولا يحرق)

بهم (قوله لا يؤمنوا حتى يجأوا) (قوله ولا يحرق)

بهم (قوله لا يؤمنوا حتى يجأوا) (قوله ولا يحرق)

بهم (قوله لا يؤمنوا حتى يجأوا) (قوله ولا يحرق)

بهم (قوله لا يؤمنوا حتى يجأوا) (قوله ولا يحرق)

بهم (قوله لا يؤمنوا حتى يجأوا) (قوله ولا يحرق)

بهم (قوله لا يؤمنوا حتى يجأوا) (قوله ولا يحرق)

بهم (قوله لا يؤمنوا حتى يجأوا) (قوله ولا يحرق)

بهم (قوله لا يؤمنوا حتى يجأوا) (قوله ولا يحرق)

بهم (قوله لا يؤمنوا حتى يجأوا) (قوله ولا يحرق)

بهم (قوله لا يؤمنوا حتى يجأوا) (قوله ولا يحرق)

ولا يحرق متبرهم ولا ترفع رؤسهم بارماح ولا يدعوههم عال (ش) يعني ان البغاة اذا بلغنا بهم فانا لا نسترقهم لانهم احرار مسلمون وهكذا لا يجوز للامام ان ياتيه ان يحرق متبرهم ولا ان يرفع رؤسهم على ارماع عند القدرة عليهم لان ذلك مشبه وهو حرام ولا من يلبس الى أخرى ولا والى آخر ولا في محلهم وتقدم في قتال الكفار ان المنع من رفع رؤسهم الى البلد أو والى لا في محلهم فافترق قتال البغاة من قتال الكفار ولا يجوز للامام العدل ان يترك قتال البغاة اما لاجل مال ما خلع منهم حتى يتطروا في امورهم فقوله ولا يدعوههم بفتح الدال المهملة أى الامام ومن معه (ص) واستعين بما لهم عليهم ان احتجبه ثم رد كغيره (ش) يعني ان الامام وغيره اذا احتاج الى مال البغاة كالسلاح والكراع أى الخيل وما أشبه ذلك من آلات الحرب فانه يجوز ان يستعين به على قتالهم ثم اذا استغنى عنه رد اليهم بغير غش ما يستعان به من اموالهم لانهم مسلمون فلو رذل من ملكهم فان قيل الرد فرع الاخذ وهو متفق فاين الرد المشار اليه بقوله كغيره فالجواب ان ما قدر عليهم صار للمال كالمالك للامام فلذا عسر بالرد (ص) وان آمنوا لم يرد منهم ولم يذفع على رءوسهم (ش) يعني أنا اذا آمننا منهم فانا لا نبيع منهم منهم ولا نذفع أى نبيع على رءوسهم ويذفع بالمال المجبة والمهمل ومفهوم الشرط ان لا يؤمن منهم يبيع منهم ويذفع على رءوسهم (ص) وكذا لو قتل ابيه وورثه (ش) يعني أى يجوز للانسان ان يقتل اباة في حال قتال البغاة ورثه لكنه بكرة القتل مبارزة وغيره ولا فرق بين الاب السلم والكافر في الكراهة والامن باب اولى ولا بكره قتل أخيه ولا جده ولا يه لولاه (ص) ولم يضمن متاول تلف نفسا أو مالا (ش) يعني ان الباغى اذا كان متاولا في قتاله أو تلف في حال قتاله نفسا أو مالا ثم تاب ورجع فانه لا يضمن شيئا من ذلك ولو كان متاولا لم يتناول ما لم يضمنه فانه يرد الى ملكه (ص) ومضى حكم فاضيه وحسد أفعاله ويردنى معه فنفته وضمن المغاند النفس والمال والذي معه ناقض (ش) أى يبرق فاضيه يرجع لباغى المتاول والمعنى ان الباغى المتاول اذا أقام فاضيا حكم بشى فانه يتشدد ولا عرف في ذلك بين الحكم التام وبين ما يصح الى التمام ويحكمه من ولي يضمن غير قضاء البغى وكذلك اذا أقام فاضيه حندا من الحدود فانه يضمن للضرورة وتولية المتاول ولا يبرعد الناس الى الولايات فتضيع الحقوق ولا مفهوم لحكم بل الثبوت ونحوه كالحكم وهذا اذا كان صوابا ولا فلا عصى لا عصى يحكم وانما يضمن على الجند وان حصل في هجوم الحكم لظلمته فان قيل اذا كان الحكم صوابا لا يترهم عدم امضاء من يضمن عليه فالجواب ان المتأخر يرجع طاعة الامام بما يترهم عدم الاعتداد بحكمه بخصوصا في الزكوات والحدود وانه من متعلقات الامام واذا استعان للمتاول بدين فانه يبرأ الى تحت من غير غرم على الدين بما تلف من نفس أو مالا وبوضع عن الذى ما وضع عن المتأويل وأما الباغى اذا كان قتاله على وجه الاعتدال والعصية من غير تأويل فانه يضمن ما تلف من نفس ومال وطرف ورجع فيقتص منه ويرد المال سواء كان قائما أو قائما وقتال الذى مع المغاند لا ما يضمن له من نفع لمصلحة توجب احتلاله حيث خرجوا لمقاتلته (ص) والمرأة المغانة كالرجل (ش) يعنى ان المرأة المغانة مع أهل البنى حكمها حكم الرجل فان كانت متاولا فانها لا تضمن ما تلفت من نفس ومال وان كانت معاندة فانها تضمن ذلك قال ابن شاس اذا قاتل من أهل السلاج فغلاصل القتال قتلهم في القتال وان لم يكن قتالهم الا بالضرر يرضى احوار فلا يقتل ولو أمرت وقد ذكرنا قتالهم في الزين لم يقتل الا ان لم يكن قد قتل بذلك أو قال أو لم يجرى بدق غير أهل المتأويل انتهى فساد كلام ابن شاس ان المرأة تقتل في حال مقاتلتها بالسلاح ولا تقتل في حال مقاتلتها بالجارحة لا يتولاه الا الامام (قوله ولا يحرق)

(قوله ولو قاتلت بالسلاح) ظاهر كلام ابن شاس هذا انها لا تقتل بعد أسرها ولو وقع أسرها حال الحرب وهذا هو المعتمد خلافه لأن الحجاب فاته قال أن أسرت والحرب قائمة تقتل والافلا والحاصل أنها ان قتلت تقتل مطلقا وان لم تقتل وتطرق لها بعد المقاتلة لا تقتل مطلقا وان لم تقتل وتطرق لها في حال المقاتلة فإن قاتلت بالسلاح قتلت والافلا (باب) (قوله ذ كريمة الردة) أي تعربها وقوله بعد أحكامها أي الأحكام المتعلقة بالردة وقوله والسب الخ ظاهره أنه ذ كريمة الردة والاحكام المتعلقة به مع انه لم يذكر لسب تعربها (قوله مصدر الردة) أي صرفة أي فهي مصدر الردة المعنى صرفة وقوله والرداة الخ المعنى والردة كما هي مصدر ردة تكون اسمان الارتداد المصير بالرجوع وقوله والارتداد الرجوع الاول أن يقدم على قوة والردة املاء الشرع وقوله والردة املاء الشرع المناسب أن يعبر بقوة امتلاء الشرع لانه الثابت في الثقة والحاصل أن الردة والكسرة تأتي لثلاثة أمور تأتي بمصدر ردة بمعنى صرفة وهو متعدي وتأتي اسمان الارتداد (٦٣) التي هو الرجوع وهو لازم تأتي بمعنى امتلاء الشرع وهو لازم فتدبر (قوله وفي

وشهوها ما بعد أسرها فلا تقتل ولو قاتلت بالسلاح ومحل حيث لم تقتل أحدا ولا تقتل به ولو بعد الأسر وسواء كان قتالها بالسلاح أو بالحرز وهذا كله في غير التوبة وأما الرجل فإنه يقتل في حال قتاله سواء قاتل بالسلاح أو بشيرو وكذا بعد أسره وتقدم في باب الجهاد أن السراد الكفار فإذا قاتلت بالسلاح ولو لم تقتل أحدا انها تقتل ولو بعد الأسر وأما أن قاتلت بالحرز فحكمها في البابين واحد

(باب) ذ كريمة الردة والسب وأحكامهما وما يتعلق بذلك

قال الجوهري الردة بالكسر مصدر قول رده ردا ورده والرداة الاسم من الارتداد والردة املاء الشرع من البين والارتداد الرجوع ومنه المريد وقال القرافي حقيقة الردة عبارة عن قطع الاسلام من مكلف في غير البالغ خلاف وقال ابن عرفة الردة كفر بعد اسلام تقرر بالنطق بالشهادتين مع التزام أحكامهما وعرفها المؤلف بقوله (ص) الردة كفر المسلم (ش) أي انقراض اسلامه فيشمل البالغ وغيره على خلاف فيه ولا تقرر الاسلام الا بالنطق بالشهادتين والتمزام أحكامهما واحتجز بهما لنطق بالشهادتين ثم يرجع قبل أن يوقف على الدعاء فاته يؤب فقط واحتجز بقوله المسلم بماذا خرج فهو من ملة الى أخرى كيمودي تنصرا وتكسبه فلا يكون ردة وشرعى ذلك كما يأتي أيضا وعدل المؤلف عن قوله كفر المؤمن الى قوله كفر المسلم وان كان الكفار غنما يقابل بالايمن لكون النظر هناك مقصورا على أحكام الدنيا التي يتطرق فيها الحكم ولا قدرة للشريعة على معرفة ايمان بعضهم بعضا انما يعرفون اسلام بعضهم بعضا ولهذا احتج الى الكلام على الامور التي يعترف بها كفر المسلم فقال (ص) بصريح أو لفظ يقتضيه أو فعل يشتمه (ش) مثال الصريح كقوله العزير ان الله ومثال اللفظ مقتضى الكفر أن يجهل ما علم من الدين بالضرورة كوجوب الصلاة ولو جزم أنها لو كذا اذا قال الله جسم متعبد ومثال الفعل مقتضى الكفر ليس الزنار وما أشبه ذلك فقوله (ك) كالمعصية بقدر وشذوذ (ن) مثال الفعل الذي يتضمن الكفر ومثل

غير البالغ خلاف) والراجح اعتبار رده وترب على ذلك أشبه كثيرة انه لا يورث وينقض وضو ولا يفصل ان مات بعد بلوغه بمقتل ما لم يرب فإنه في أول من كفر ابليس نفسه بالجرم لا يرى حيث قال أنا خير منه خلقته من نار وخلقته من طين وليس كفره بالخالفه وامتناعه من السجود (قوله قبل أن يوقف على الدعاء) أي أركان الاسلام فانصاري واليهود واقفون على الدعاء فمن أسلمهم ثم يرجع عن الاسلام فهو مرتد ويجزى عليه حكم المرتد (قوله مقصورا على أحكام الدنيا الخ) أي الاحكام الظاهريه التي يتطرق فيها الحكم أي والاسلام هو الانتقاد الظاهري للاحكام بخلاف الاعيان فهو عبارة عن الصديق القلبي وهو حق لا طاع عليه وقوله انما يعرفون اسلام بعضهم بعضا أي الذي هو الانتقاد الظاهري (قوله ولهذا احتج الخ)

أي وليس قول المصنف بصريح من تمتا لتعريف فلا يبرام لان التعريف ثم بدونه (قوله لفظ يقتضيه أو فعل يشتمه الخ) المراد يقتضيه أو يشتمه أنه يستلزم الكفر لا النفي المصطلح عليه (قوله مثال الصريح كقوله العزير ان الله) أي وكالسبح ابن ابي العلاء أقول لا يصح أنه لا فرق بين ذلك وبين قوله الله جسم متعبد وجه كون الاولين الصريح في الكفر بخلاف الثاني إذ كلاهما الباري متعبد عنه قطعاً فالتساوي في ذلك بتبويه بأن يقول كفر بالله أو محمد (قوله ومثال اللفظ مقتضى الكفر الخ) أي مقتضى لفظ الاسلام ورواه (قوله وكذا اذا قال الله جسم متعبد) أي أخفق عدوان الفراغ والمراد أنه قال جسم كالجسم هذا الذي يكفر فاته وأبعثه وأملن قال جسم لا كالجسم فهو متعبد على الجميع (قوله كلفاه مصنف) وعبارته ومنه بالارض مع قصد الاختلاف فيجب على من جعله لا تقدر أن يضر جسمه ولو كان جنينا (قوله يتضمن الكفر) أي قطع الاسلام عنه وراه

المصنف

(قوله كتاب الحديث إذا أقامه شذرو) في خط بعض الشيوخ ولم يكن متواترا ولا بد أن لا يكون التواتر على وجه ما تلطف كان يخاف من القطع أو القتل فإذا لا يكون مرتدا (قوله وأما حرقه لكونه ضيعفا) ظاهره وان لم يستدفعه أي والقرض انه مستخف مع انه يعمل في الفضائل أو قول والظاهر أنه يعمل على ما إذا استدفعه وقوله أو موضوعا أي مكذوبا على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وفي كلام ز تشر) أي فإنه تنظر في غير المتواتر (قوله وأما القاء كتب الفقه في القدر) أي على فرض أن دخلت من اسم الله واسم نبي وذلك لان مثل المحقق أسماءه وأسماءه لا يتأخر عنها وتضعف المحقق كقرآن تصداسمته وأوالا فضلا (قوله والمراد بالقدر ما يستند الخ) في بعض الشراح حانسه ويثني لثوب الأطفال أن يتأخر عن مسح الأوج بالصبغة انتهى والظاهر أن يثني هنا يعني الوجوب وقضيتان لا كقوله ظاهره وساطر الحسان من قه أو أخذوا لخصه مع انه قال كلمة المحقق بقدر أي فيه وظاهره ولو كان القدر يظهر أو يجاب بالطلوع المتقضي للكفر ما كان تلطيفا بينهم الاستغفار (قوله وقوله) أي وشوا من كل فعل مختص بهم أي كل شيء إزارة القيس والتعز به (قوله عما إذا فعله في بلاد الاسلام) قال بعض الشراح ومفهومه أن شذرو في بلاد الكفر ليس كذلك انتهى وقد أيضا ما ذكره على وجه اللعب والسخرية (قوله هذا جامع الخ) لا يخفى أن كلامنا في القول والفعل تحقيق الكفر وقال هناك السر جامع فظاهره أن المراد أن السحر تارة يكون بالقول وتارة يكون بالفعل الآن نفس سره بأنه قول بعظمه الخ يقتضي أنه قول لا غير ووقع لغيرهم أن من القول ووقع (٦٣) الباطني أنه فصل ثم قال الساطي بعده عما اجتمع فيه الأمر أن انتهى ويتبعه شارحا ويكون مراده أن السحر تارة يكون قولاً وتارة يكون فعلاً ويدرك ذلك من تنعاطه (قوله ان فعل السحر كفر وان لم يعمل به) أقول هذا ما في على أنه يفسر بأنه قول بعظمه غير الله وتسب إليه المقادير (قوله وقد استصوب الخ) أي فإنه قال يكشف عن ذلك من يعرف حقيقته يريدو ثبت ذلك عند الامام لا معنى في يجب به القتل فلا يحكم بها إلا بعد ثبوتها وتحققه كما لو ما يجب به القتل وفي الموازي في الذي يعظمه أذن

المحقق كتاب الحديث إذا أقامه شذرو حرقه استخفا وأما حرقه لكونه ضيعفا وموضوعا فلا وفي كلام ز تشر وأما القاء كتب الفقه في القدر ليس فيه إلا الادب ومثل المحقق الآية أو الحرق منه والمراد بالقدر ما يستند ولو ظاهرا كالصاق لخصوص العترة وكذلك يكون مرتدا إذا شد الزنار في وسطه لأن هذا فعل يشتم الكفر والزار يضم الزا ويضمه فعل شئ مما يختص بزي الكفار ولابد أن يضم إلى ذلك الشيء إلى الكنيسة ويحوى وقد أيضا ما إذا فعله في بلاد الاسلام (ص) وصبر (ش) هذا جامع فقط الذي يقتضيه والفعل الذي يقتضيه والمشهور أن عمل السحر كفر وان لم يعمل به فإنه مآل قال ابن عبد السلام وقد استصوب بعض المتأخرين كلام أصبغ وحكام الطرطوشي عن قدماء الاغنياب واستشكل قول مالك أن تعلمه وتعلمه كفر أو وحدان معرفة السحر بقوله هو كلام مؤلف بعظمه غير الله تعالى وتسب إليه القادير والكائنات هكذا قال في التوضيح اهـ وإذا حكم بكفره فإن كان متصافا به يقتل إلا أن يثوب بما في موان كان يضيقه فيحكم حكم الزندق يقتل بلا استثناء كما في (ص) وقول بقدم العالم أو بقاءه (ش) يعني أن من قال أن العالم وهو ما سوى الله قديم فقد كثر لانه يؤدي إلى أن صانع العالم غير الله وكذلك إذا قال ببقائه والمراد بالقدم القدم الثاني لا الزماني وكذلك إذا شك في القدم أو البقاء العالم بقوله (أو شك في ذلك) عطف على صريح أي في عيل على

الرجل ويدخل السكاكين في جوف نفسه ان كان مهر اقتل وان كان خلافه عوقب (قوله واستشكل الخ) لا يخفى أنه لا إشكال أن يفسر بأنه قول بعظمه غير الله الخ فلعن هذا المستشكل بلطعم على هذا التعريف (قوله المقادير والكائنات) لا يخفى أن المقادير كما جمع متقدروا الكائنات جمع كائنة أي ذات كائنة أي ثابتة بعد العدم ووراديات نفس الشيء والعطف للتفسير في العبارة خفف أي نسب إليه التأثير أي أن السحر يؤثر في وجود تلك الاشياء فائدة في ما يؤخذ على حل المعقود فان كان بقرينة بالقرينة العربية جازوان كان بالقرينة الجمية لم يجز وفيه خلاف وكان الشيخ ابن عرفة يقول إن سكره ومنه النفع جازي لا لذلك يدل على حقيقته (قوله لانه يؤدي إلى أن صانع العالم عراقة) المناسب أن يقول لانه يؤدي إلى أن العالم لا صانع له (قوله وكذا إذا قال ببقائه) أي أنه لا ينفى لانه يخالف لقوله تعالى في كل شيء هالك الا وجهه أو المراد قال وجوب البقاء لانه (قوله والمراد بالقدم القدم الثاني) لا يخفى أن تلك العبارة من اصطلاح الفلاسفة ظاهرها يريدون بالقدم الثاني أي أنه غير أول لشيء كلفه تعالى فإنه لم يؤثر فيه أحد ويردون بالقدم الزماني أنه لم يكن له أول وان أثر فيه الكفر لا فلا فلا فائدة بالزمان يعني لا أول لها ولا يستقدمة بقاءات لا وجودا ثابرا فيصيرها ما عدا ذلك فتقول القول بان العالم قديم بالزمان كفر أيضا ولا يختص بالكفر بالقدم الثاني فالوجه أن مراده بالقدم الثاني عدم الاولية وأراد بالزمان طول الزمان فيما مضى لشيء مع كونه أول (قوله وكذا إذا شك في القدم أو البقاء) المراد به مطلق التردد (قوله عطف على صريح) فيه تنظر بل هو معطوف على قوله القاء المحقق ويدل على ذلك قوله

بعد في وداخل الخ أي حيث تقتراني قوة أي أفي جليل على الشك تكون من أفراد القول وحيث نظر إلى قوله أو حصل الخ فهو من أفراد الفعل فإداه ولعمل القلب (قوة) ومعنا ندفع) أي هو في الخواب يدفع الخ أي لانه بين أن الشك ثارة يكون من أفراد القول وثارة تكون من أفراد الفعل وقوله وعليه فالخ لا يعني أن هذا يدل على أن قوة بصريح الخ من جهة التعريف وأما لو جعل قوة بصريح الخ خار جاعن التعريف ويكون المعنى ذلك يكون بصريح أي ويجعل قوله أو شك الخ معطوفا على قوة بصريح الخ لما ورد اشكال (قوة وقد صرح الخ) أي هو المراد منه وعليه فلا يحتاج إلى قد وهو من يظن به العلم الخ (قوله تنتقل إلى شكل آخر مماثل) أي نقل فيه وتكون روحه وقوله مماثل أي في النوع بان يكون أحياءا متساوية أو أعلى أي بان لا يكون من نوع الأدنى بل أعلى كذا دليل ما بعده وقوله إلى شكل مماثل أي آدمي خاص وقوله وأدنى أي من غير النوع كجمل الخ (قوله وهو كذب بالشعر مع الخ) لا يعني أن الكفر يحصل بنوع واحد من الجنسة والنار فلا يتوهم من بظاهر العبارة توقف الأنداد على مجموع هذه الأشياء والجواب أن مراده تفسير حقيقة التماسخ فلا ينافي أن الشخص إذا اعتقد في الجنة أو النار يكفر ثم لا يعني أنه بما شوهم أنهم قالوا بالانتقال المذكور ولكن بعد ذلك تنذهب إلى الجنة أو النار (٦٤) لا يكون ذلك كفرا وليس كذلك قال كلام الشيخ أحمد حيث قال إن كانت

من مطمع انتقلت بعلومه لشكل آخر مماثل أو أعلى وهكذا إلى أن تصل إلى الجنة وإن كانت من خاص انتقلت إلى شكل مماثل أو أدنى كجمل أو كلب وغير ذلك إلى أن تصل للتأليه بقيد ذلك كقوله ولعل وجه ذلك أنه معلوم من الدين بالضرورة بطلانه (قوله مع إجماع المسلمين على خلافه) أي بحيث صار له أو ما ضرر روي بكفر فاهلها وان أدى عدم العلم (قوة المكفون) أي من كل طائفة تقدمت قبل نفيها (قوة وما تقدم من التعليل) أي الذي هو قوله وإن وصف أنبياء الخ (قوله الآن يقال لازم المذهب ليس بمذهب) بظهوره ولو يناسخ أن اللازم إذا كان يناسخ كفرا ولا يعني أن اللازم هنا يعني فليظن ذلك (قوة أو ممازجة

الشك في ذلك أو حصل في اعتقاده الشك في ذلك أي في قدم العالم أو بقاءه فهو داخل في قوله أولفظ يقتضيه أو فعل يقتضيه أو فعل يقتضيه وعليه فالخ الذي ذكره ليس يعني قول المؤلف بصريح أو لفظ يقتضيه أو فعل يقتضيه وعليه فالخ الذي ذكره ليس بجامع لخروج هذا النوع منه وقوله أو شك وهو من يظن به العلم على أنه يعذر في موجبات الكفر بالجهل وقد صرح أبو الحسن على الرسالة بأنه لا يمتد بالجهل (ص) أو يتسامح الأدواح أو بقوله في كل جنس نذير (ش) يعني أن القول يتسامح الأدواح كقوله ومعناه أن كانت الروح من مطمع فيبصمونه تنتقل إلى شكل آخر مماثل أو أعلى وهكذا وإن كانت من خاص فأنها تنتقل إلى شكل آخر مماثل أو أدنى كجمل أو كلب أو شجر أو حيوان وهكذا ولاجنة ولا نار وهو كذب بالشريعة وكذا في من اعتقد في كل جنس من أجناس الحيوانات من القدرة والحدود ونحوهما نذير أي ينافيها كقوله لانه يؤدي إلى أن جميع الحيوانات تكون مكشوفة وهذا خلاف الإجماع وإن وصف أنبياء هذه الأصناف بصفات الذميمة وتوفيه من الأرزاء على هذا المنصب المنصف مافيه مع إجماع المسلمين على خلافه وتكذيب قائله والمراد بالامة في قوله تعالى وإن من أمة إلا خلا فيها نذير المكفون وما تقدم من التعليل يقتضي القتل بلا استتابة الآن يقال إن لازم المذهب ليس بمذهب (ص) أو أدى شر كلعب نبوته عليه السلام أو مجاز يقتبي أو جورا كتاب النبوة أو أدى أنه يصعد للسماء أو يعاقب الخورا أو حصل كالشرب (ش) يعني أن من أدى أي شخص من الأشخاص كان شر بسكا مع يناسخه السلام أو أنه كان نوحا إليهما مافاته يكون مراد كذا أسرار الانبياء المنفردين كنوح وإبراهيم عليهما السلام وكذلك من جوز القول بمجازية الانبياء عليهم السلام لان

في الخ يعني أن نذر داخله بالفعل وهذا لا يتحقق في زمن عيسى ويحتمل أن مراد اعتقادهم جواز محاربه بني وهذا يتحقق في كل زمن وجهه على الثاني أن مراد بآلهم أن سمح الأول كذلك بطريق الأولى فهو حيث عطف على قدم العالم والمراد بالقول بالاعتقاد وفي الكلام حذف مضاف تقديره وجاز كذا ظاهرا عجم (قوة أو جورا كتاب النبوة) عطف على صريح من قوله بصريح فهو عطف فعل على اسم يشبه الفعل وهو صادق ما إذا اعتقد ذلك أو قاله وأما الولاية فنقال عجم أنها كاتم كسب تكون وهمية وذلك لأن الثاني أنها كاتمة لا تكون كسبية (قوله وأنه كان نوحا إليهما علم) أي إحدى الأولى والثانية والمعنى واحد أي أدى مشاكة مسجلة للشيء على الله عليه وسلم في النبوة أي أنه كان نوحا إليهما على كل واحد مني مستقل جمعهم من جهة ما ولا لؤا (قوة كنوح وإبراهيم الخ) انظر قوة وإبراهيم مع نوح فلو طرقتهم وهو ابن أخ إبراهيم وأمه هارن قبل ونبي إسماعيل وأصحق إسماعيل زمنه فليظن كافي عبوديتهم بغير ما بظاهر عبارته كقوله من أدى شركة فحلو كان جاهلا ولعل وجهه أنه مختلف للقرآن المفيده أنه كان يجهل بذلك يكفر من أدى مكالمة الله أو يجالسسته أو قال ولين في الأولى بأن الله خلقه يستتاب في ذلك كقوله كذلك برتد إذا أدى

أى ذلك لأن ابن القاسم يقول يستتاب ثلاث مرات انتهى (قوله فأنه لا تقتل حتى تستبرأ بمحضة) وهذا إذا كانت بمحض ولو في كل حين
 من غير فكر وأمان كانت لا بمحض ضعفا وليس منه كوك فيه فلا تستبرأ إلا أن كانت بمن يتوقع جهلا وحيثما فأنه تستبرأ بثلاثة
 أشهر إلا أن يتحصن في أثناءهم أو في هذا المدة لهزوج أو سيد مرسل عليها والأفلا استبرأ إلا أن تدعى جلا واختلاف أهل المعرفة في ذلك
 أو شكوا ذلك عجم (قوله بمجرد ارتدنا داخ) ضعف فقوله وبأن أن الرابع مقابلة (قوله وهو كذلك عند أبي الحسن الخ) يفيد أن
 المسئلة ذات خلاف ولكن كلام أبي الحسن هو المعتمد (قوله كذلك) أى يكون كونه بعد الاستتابة فيكون ماله فإليس الورثة (قوله
 على المذهب الخ) مقابلة ما ذكره صاحب (٦١) التوادروا بنونس قال ابن القاسم وأما ما ورد في حال الارتداد فان أدر كوا قبل

أن يحتلوا أو يتحصنوا فليجبروا
 على الإسلام وإن لم يدركوا حتى
 كبروا وصاروا جلا وساءوا رب
 أن يقرواعي دينهم لا لهم أن يملوا
 صلي ذلك (قوله كان ترك الخ)
 جعل الشارح ضم ترك لولد المرتد
 ويحتمل أن يكون الضمير عائدا على
 المرتد فيفضل عنه وبولده ولد وهو
 مرتد فانه يحكم بالإسلام ويحجر على
 ذلك (قوله كان هربا للحرب)
 أى بعد قتله الحرب المسلم ثم أسرناه
 بعد ذلك فأنه لا يقتل قودا ويقتل
 لردته وإن أسلم فقتل قصاصا (قوله
 وبه يعلم أن الاستتابة منقطع أى
 لأن قوله الأحدا الفرقة معناه أى
 حد القذف لا يسقط وحد القرفة
 الذي حكم بأنه لا يسقط ليس المأمور
 الأموال فتدبر (قوله أو على عبد)
 مثل المكاتب وغيره (قوله هرب
 لدار الحرب) فيه تخصيص للسئلة
 بالهارب مع أنها عامة فيه وفي غيره
 كما أفاده المحققون والمراد بالقرفة
 الكذب وسعى فسرية لأنه كذب
 عند الشارح وأن احتمل كونه في
 نفسه حقا (قوله لما يلحق الخ) أى
 فيحد القذف ويقتل بعد ذلك (قوله
 وهي لا تحمل عبدا) أى مطلقا
 عبدا أو خطا (قوله ولا خطا على بيت
 المال) لا يفتى أنه لا فرق في هذه

رجعوا أو كانت سرية فأنه لا تقتل حتى تستبرأ بمحضة واحدة وما زاد عن المحضة بالنسبة
 إلى الحر فأنه لا يعتد به يحتاج إليه وما إذا ارتدت وهي مزرعة فأنه لا تقتل حتى يوجد من يرضع
 ولدها ويقتل غيرها ماله ابن القاسم (ص) ومال العبد للسدة والافتي (ش) يعني أن العبد
 المسلم إذا ارتد فأن ماله يكون للسيد بمجرد ارتداده بأخذ مالك بالارتد وبأن أن الرابع أنه
 يرجع ماله إذا تاب عن قومه وإن تاب عنه قومه فإن كان المرتد رواتا وأقتل على ردة فأن
 ماله يكون فباعه يفت المال ليس لورثته منه شيء وظاهره ولو كان هورثة كفوا فظاهره ولو ارتد
 في مرضه وقتل وهو كذلك عند أبي الحسن فيما إذا قتل ماله بعض وينبغي أن الموت في زمن
 الاستتابة يحكم ذلك وإذا مات من يرثه المرتد في حال ردة فأنه يرث من يترثه من أقاربه
 ومواليه وإذا أسلم لا يرجعه (ص) وبقي وله مسلا (ش) يعني أن المرتد إذا قتل على ردة
 فأن وله الصغرى يبقى على الإسلام ولا يتبع أباه في ردة لأن التبعية لا يابا عن استكون في دين يفر
 عليه وبعبارة وبقي وله مسلا أى حكم بالإسلامه مسخرا كمن أكرهوا لقبول الردة أو بعد هجاء
 المذهب وقوله (كان ترك) تشبيه فيما قبله أى كأن تركه والمرتد أى يغفل عنه حتى بلغ على
 حكم بالإسلام فأن ارتد بعد بلوغه أجرى عليه حكم المرتد (ص) وأخذ من ماله حتى عبد على
 عبدا وزنى لا حرم مسلم كان هربا للحرب الأحدا القرفة (ش) أى من مال المرتد به يسلم
 أن الاستتابة منقطع والعنى أن المرتد إذا جنى عبد على ذى أو على عبدا أو خطا بعد
 ردة أو قبلها فأنه يؤخذ من ماله قيمة العبدودية الذي وأما لو جنى عبد على حرم مسلم فأنه لا يؤخذ
 منه شيء لأن من ماله لا تحله القود وهو يسقط بقتله لردته كما ذكره بالمرتد لدار الحرب
 وقد كان قتل حرم مسلم فأنه لا يؤخذ من ماله شيء لأن ذلك وأجمع قتل المرتد أن لم يسلم ولقتل
 أن أسلم وإذا قذف المرتد فخصا في بلد الإسلام هربا إلى بلد الحرب ثم أسر بعد ذلك فأن
 حد القذف وهو المراد بالقرفة لا يسقط عنه لما يلحق القذف من المعرفة وما إذا قذفه في
 بلاد الحرب ثم أسر بعد ذلك فأن حد القرفة يسقط عنه وإن رجع إلى الإسلام فلا مفهوم
 أقوه عنه بالنسبة للعبد لأن بيت المال من العاقلة وهي لا تحمل عبدا وإنما ذكر العبد
 لأجل القى لأن خطا في بيت المال كالسلم (ص) والخطا على بيت المال لاخذ من ماله عليه
 (ش) يعني أن خطا المرتد خطا على القى وعلى الحر المسلم على بيت المال كأن بيت المال
 بأخذ أو بابتعا عليه من جنى فكما يقرم عنه بأخذ ماله فليس عليه ماله ماله وأما على
 العبد سواء كان عبدا أو خطا في مال المرتد (ص) وإن تاب عنه فأنه (ش) يعني أن المرتد إذا تاب
 ورجع للإسلام فأن ماله يرجع على المشهور وظاهره ولو بعد الان الرجوع أن المرتد لا يكون

المسائل بين جنباته على نفس أو جزء محسوس أو معنوي انتهى (قوله كأن بيت المال داخ) ولا يقتض من جنى عليه ولو
 عبدا أو كافرا إلا أن شرط القصاص أن يكون المجني عليه معصوما (قوله في مال المرتد) أى لجان العاقلة التي من جملتها بيت المال لا تحمل
 قيمة العبد والذى والعبد انما يفرقان في الخطا دون العمد فأنه ما سوا في الاخذ من مال المرتد (قوله لأن الرابع أن المرتد داخ) أقول
 لا ينبغي أن يحجر عليه بنفس الارتداد لا يفتى أنه إذا أسلم لم يكون ماله وبعد كتي هذا رأيت النقل عن ابن مردودق حيث قال هذا أى
 كلامه من قبله يدل على أن مال المرتد يرجع عنه بنفس الردة وبوقفي حتى يعلم حاله انتهى فقها المحمدي كتب بعض الشيعة خيرا وانتهى حيث

نقل عن التوضيح أن المشهور أنه يحجر عليه بنفس الارتداد (قوله وإن كانت على ذي) ٣ نسخة مضمنا لعبد الله المغربي ضوابع وهي وإن كانت على ذي ففي ماله في العبد وعلى عاقبته في انطاع (قوله فيما إذا مات على رذته) أي أو أمواله وأولاد ورجع للإسلام فإنه بقدر كالمسلم في حياته (قوله لا الصادرتين عليه) أي في حال رذته أي فإن هذه قد تقدمت في قوله كاخذه حنابة عليه أي فإنها تكون في بيت المال ويعتبر مردا على خاله ولا بقدر كالمسلم (قوله هو الرذيق) أي عند الفقهاء وقوله المسمى بالمنافق أي في العصر الأول كان ظاهرا بعض الشراح (قوله ولا تقبل توبته) أي بحيث لا تقبله ولا تقبل توبته من حيث نفسه ولا تقبل توبته من حيث قسبه ولا تقبل توبته (قوله لا بلاب طلب الخ) أي لأن نفي الطلب لا يثبت القبول مع أنه لا يقبل منه توبة حيث ظهر عليه قبلها (٦٧) (قوله يعني أن المستمر إذا قتل) أي ولو قتلته انسان غير المالك (قوله وكذا بعد ان

بنفس الارتداد محجور عليه فلا يترع منه المال رقيقا كان أو سرا كما يؤرخ من كلام الشارح في حل قوله وأخذ منه ما جنى الخ (ص) وقدر كالمسلم فيما (ش) ضمير التثنية يرجع للعبد وانطاع والمعنى أن المرتد إذا جنى في حال رذته حنابة عمدا أو خطأ فإنه بقدر فيما بعد توبته كالمسلم فإن كانت الجناية عمدا على المسلم كان عليه القود وان كانت خطأ كانت الدية على عاقبته وإن كانت على ذي ففي ماله في العبد وعلى عاقبته في الخطأ وما مر في حنابته على العبد والخي والحجر والمسلم عيا أو خطأ فيما إذا مات على رذته وأمواله جنى عليه في حال رذته فلا يقدر سلبا بل مردافقه ثلث خمس دية المسلم وبعبارة الضمير في مخرج يرجع للعبد وانطاع الصادرتين منه لا الصادرتين عليه في حال رذته وقوله الشارح ويحتمل الصادرتين منه أو عليه فيه نظر (ص) وقتل المستمر بالاستتابة الآن يحيى تأبى (ش) المستمر هو الرذيق المسمى بالمنافق يصح أن المسمى يقتل ولا تقبل توبته إذا ظهر تاعليه قبل توبته اختار أو سواء كان مستمرا بكفر أو بصغر فلو جاء النابتا قبل الطهور عليه فأن توبته تقبل فقوله بالاستتابة أي بلا قبول توبته لا بلاب طلب توبته فالسنة ليست الطلب (ص) وماله لوارثه (ش) يعني أنا المستمر إذا قتل فإن ماله يكون لوارثه ما مات قبل الاطلاع عليه وكذا بعد ما تاب وسواء كانت توبته قبل الاطلاع عليه أو بعد ما كانت توبته بعد الاطلاع عليه لا تسقط قتلته وينبغي أن يكون مثلهما إذا أنكر ما شهد عليه المذنب من الزندق (ص) وقبل عذر من أسلم وقال أسلمت عن ضيق أن ظهر كان توبضا وصلى وأعطاه مومسه (ش) المشهور أن من أسلم من الكفار ثم ردد وقال أنا كان أسلميا لأجل عيذرحصل لي وظهر عيذره بقرينة فإنه يقبل منه ولقد عدا الما يتم على الاسلام بعد ذهاب الجوف عنه وأما أن لم يظهر عيذره فهو مرد كما إذا توبضا وصلى اماما من محبيه من المسلمين فلما من أظهر الكفر وقال أنا فعلت ذلك لأحسن نفسي ومالي بالاسلام فإنه يقبل منه ذلك إذا أثبت ما قاله ومن صلى خلفه بعد ما صلى أبدا وفيه فوج تكرار مع ما مر له في الصلاة عند قوله ونظمت باقتداءه من بيان كثرة الخ (ص) وأدب من تشهد ولم يوقف على الدعاء (ش) يعني أن الكفار إذا أتى بالهادئين ثم رددوا حال أنه لم يوقف على الدعاء أي لم يترجم أركان الاسلام فإنه لا يقتل وأما عليه الأديف فقط قال الناصر الثاني وأما كان التزام الدعاء تركا لأن الامعان هو التصديق الرسول عليه السلام مع علم محبته ضرورة وما علم محبته ضرورة أقوال الاسلام وأعماله المبني عليها في لم يلتزمها لم يصدق بها فلم يكن مؤمنا

غير المالك (قوله وكذا بعد ان تاب) أي وأما أن لم يتب بل استمر مصرا فلا يكون ماله لوارثه لأنه صار كالرذيق يكون ماله لبيت المال (قوله وسواء كانت توبته قبل الاطلاع) أي وهي حينئذ تنفعه في عدم القتل وقوله أو بعد ما وهي حينئذ لا تنفعه في عدم القتل بل يقتل ولا بد (قوله وينبغي أن يكون مثلهما الخ) أي مثل ما إذا مات قبل الاطلاع عليه فإن ماله يكون لوارثه أي ويقتل حينئذ كما شهد من كلامهم فيما ساقى (قوله وقال أسلمت عن ضيق) أي خوفا من غيرهم وأعداب (قوله وأما من مأمومه) أي وأولادك الامام بعد ذلك حقيقة (قوله وفيه نوع تكرار الخ) انما قال فوج تكرار ولم يقل تكرار لأنه ليس تكرار حقيقة وذلك لأن السلطان غير العادة وان زعمه العادة فباعتبار ذلك الزعم وان لم يكن تكرارا حقيقة بل نوع من التكرار (قوله أي لم يلتزم أو كان الاسلام) أي من صلاح قوم وزكوا فوج وهذا التفسير جواب عن اعتراض على

المصنف وحاصل الاعتراض أن الوقوف هو الاطلاع فظاهره انه اذا اطاع ولم يلتزمه لا يقبل عذره مع أنه يقبل وحاصل الجواب أن المراد بالوقوف الالتزام بمعنى لم يوقف ولم يلتزم ثم لا يخفى أن هذا تفسير مراد لتفسيره لولا اللفظ قال العلماء وهذا في من يجعل الدعاء وأما من لا يجعل ذلك فإنه يكون مردا كالمرتد يمين أظهر المسلمين كالنصارى واليهود (قوله قال الناصر الثاني) واسمه محمد (قوله مع علم محبته) أي تفصيلا فيعالم تفصيلا واجبالا فيعالم اجبالا (قوله أقوال الاسلام الخ) لا يخفى أن الاسلام هو الانقياد الظاهر للمبني على الاعتراف بالباطن بمعنى الاضيق في قوله أقوال الاسلام الخ أي الاقوال والافعال الدالة على أنسنة ادناها انقيادها متباعد على انقياد باطن النقي هو التصديق قال أقوال كرامة الفصحى في الصلاة وقوله المبني عليها أي أن الاسلام مبني على تلك الأقوال

والاظهار أي مدركي بها تسمى بالخليفه وقوله في ملتزمهم لم يصدق به اولئك لان التصديق هو الاضداد الباطني فاذا ملتزمهم لم يكن عنده اقتصاد باطني وقوله فلم يكن مؤثرا ولا مسلما أما كونه ليس مؤثرا فلا تنافي التصديق التي هو الاقتصاد الباطني الراجع لقول نفسي كائن متيقوه ولم يكن مسلما أي ليقدر الدال عليه وهي الاقوال والافعال كما تقدم وقوله وهذا القدر لا يمنعه الاول أن يقول فهذا القدر لا يمنعه أي لا يد في تحقق الايمان من التصديق تفصيلا فيما علم تفصيلا وهذا بين أن كلام الشارع لا يتم الا بزاد ما قلناه في حله وأما تفصيلا فيما علم تفصيلا ومفاد ذلك أنه اذا قلنا بالشهادتين وصدقنا باجالاهم لحقه الموت أنه لا يقبل ولا يصح عليه لأنه لم يكن مؤثرا ولا مسلما والتظاهر أنه يصح عليه ونفسه ثم لا يخفى أن هذا يقتضي أن لم يصدق بالانبياء الذين في القرآن بأن كان جاد لا بهم اذا سئل عنهم بقول لا أدري يكون كافرا لأنه لم يكن عندما علم التفصيل مع أنه لا يكفر الا بالتكليف ذلك (قوله الآن) ظاهر كلام القسبي الخ أي قضية كلام (٦٨) القسبي أنه اذا رجع قبل الوقوف على الدعاء أنه لا يقبل عنده ولا يمن قسبه

وأقول يمكن الجمع بأن مراد القسبي بذلك أنه يمكن في سران الاحكام بحث انما اذا مات عقب ذلك أي عقب تسديقه قبل الاطلاع انه يغسل ويصلى عليه وورثته المسلمون وهذا الإضافي قوله انما اذا رجع قبل الوقوف على الدعاء يقبل عنده ولا تقسبه (قوله فقامت) امر بالتأمل لما في المقام من الصحت كما تبين (قوله وظاهره أي ضرر كان) أقول ان الضرر ضرره وقوله ان لم يدخل ضررا تتلفض وعكن أن يقال ان فعل معه الضر الذي شأنه أن يرتب عليه الضر فقدر أنه لم يحصل ذلك الضر الذي شأنه أن يحصل عاقبه (قوله لان وقته باق) ومثلهم أدى صلاة في أول وقتها ثم ارتد ثم رجع الاسلام قبل خروج وقتها فانه يجب عليه فعلها وكذا كل عبادة فعلت ورجع للاسلام قبل خروج وقتها (قوله) وينبغي أن يتفقد هذا المورد أي التي أفادها لصفها الرتبة تسقطها

فيعمل قوله بعد ونفذ الخ (قوله فلا تسقطه) أي سواء أسلم أو قتل على رده فخرج المدين من ثلثه وأما الولد من رأس ماله ويستمر الوقت موقوفاً (قولنا لصفها وظاهر) ظاهره ما لم يفكركن معطوفا على قوله يعقوب ويكونا كاتعان تغيير الظاهر أي بدون تعيين كان يقول أنت على كل حال أي (قوله يعني ان التوبة الخ) لا يخفى ان الرتبة المسقطه لا التوبة والجواب أنه لما كان الاثر لا يظهر الا بعد التوبة أمستد الاسقاط اليها (قوله سواء احتجتها فيها أم لا) أي حتى في حال الرد كما فاد غيره أي وأما لو حث في الحق قبل الرد فقد تم العتق غاية تصير عتقه قبل رده وحاصل ما في المقام أنه ان سقط هذه الأمور حثتها أم لا وكذا تسقط الظواهر المتجزئ فهي تسقط الظواهر المتجزئ واليمين والظاهر وكفارة الظواهر حثت ونحوه (قوله والتفصيل ضعيف) أي ان ابن كثره تفصيل أي يقيد العتق بغير المعين وأما المعين فقد انفصل عنه في ما حثه لخصين فلا يسقط (قوله تسقط الاحصان) أي البكائي في نفسه وأما تصديقها فترتبة فلا يسقط بارتدادها في الغير وكذا عكسه

الثالث

فيعمل قوله بعد ونفذ الخ (قوله فلا تسقطه) أي سواء أسلم أو قتل على رده فخرج المدين من ثلثه

وأما الولد من رأس ماله ويستمر الوقت موقوفاً (قولنا لصفها وظاهر) ظاهره ما لم يفكركن معطوفا على قوله يعقوب ويكونا كاتعان تغيير الظاهر أي بدون تعيين كان يقول أنت على كل حال أي (قوله يعني ان التوبة الخ) لا يخفى ان الرتبة المسقطه لا التوبة والجواب أنه لما كان الاثر لا يظهر الا بعد التوبة أمستد الاسقاط اليها (قوله سواء احتجتها فيها أم لا) أي حتى في حال الرد كما فاد غيره أي وأما لو حث في الحق قبل الرد فقد تم العتق غاية تصير عتقه قبل رده وحاصل ما في المقام أنه ان سقط هذه الأمور حثتها أم لا وكذا تسقط الظواهر المتجزئ فهي تسقط الظواهر المتجزئ واليمين والظاهر وكفارة الظواهر حثت ونحوه (قوله والتفصيل ضعيف) أي ان ابن كثره تفصيل أي يقيد العتق بغير المعين وأما المعين فقد انفصل عنه في ما حثه لخصين فلا يسقط (قوله تسقط الاحصان) أي البكائي في نفسه وأما تصديقها فترتبة فلا يسقط بارتدادها في الغير وكذا عكسه

(قوله وأما لو ردت الواهب الخ) أي بعد حيازته الهبة كما في خط بعض الشيوخ والصواب قبل الحيازة كما يفهم من كلام بعض الشراح
ومعناه لا يحكم بطلانها بل توقف فان قُتل على رده أو مات على رده بطلت وإن أسلمت وصحة وقوله الأعلى قول حصون غيبه أن الجسر
بنفس الارتداد لا يتأق الصفة إن رجع للإسلام (قوله لا طلاقا) الفرق بين الطلاق والظهار أن الطاهر فيه كفارة فأنه الإحصان وأما
بين الطلاق كقوله على الطلاق لا أنسل كذا ثم ارتد قبل حثه فان الرد سقطها (٦٩) (قوله وردت محمل) بأربع عطف على فاعل
أسقطت المستوفيه مع مراعاة النفي

الثالث وبطلت وصباها انتهى وسواء قُتل على رده أو مات أو تاب وأما لو ردت الواهب فينبغي أن
لا تبطل الهبة الأعلى قول حصون أنه يحجر عليه بنفس الارتداد (ص) لا طلاقا وردت محمل
بمخلاف ردة المرأة (ش) يعني أي التوبة من الرد لا تسقط الطلاق الذي صدر منه قبل رده فإذا
طلقها ثلاثا ثم ارتد رجع للإسلام فانها لا تبطل لمحي تنكح زوجها غيره ولو تزوجت بغيره في
زمن رده حلت له وهذا ما لم يرد معا فان ارتد معا رجع للإسلام فانه يجوز أن يتزوجها قبل
زوج إن أثر الطلاق قد بطل بالردة وكذلك إذا ارتد المحلل لثبوتة ثم رجع للإسلام وأولم يرجع
فان تحلل له المرأة لا يسقط لأن أثره في غيره وهي المرأة المحللة فقبل طلاقها ولا يخلف المرأة
إذا طلقها تزوجها ثلاثا ثم تزوجت بغيره وحلت المطلق الأول ثم ارتدت ثم رجعت إلى الإسلام
فان تحللها لا يسقط بتوحيها ولا تحلل الأول إلا بعد تزوج وكانها لم تتزوج بعد طلاق الأول لانها
أطلقت فعلها في نفسها وهو نكاحها الذي أحلها كما بطلت نكاحها الذي أحصنها (ص) وأقر
كأنه انتقل لكفر آخر (ش) يعني أن الكافر إذا انتقل من كفر إلى كفر آخر فأنه لا تعرض له
ونقره على ذلك سماعي أن الكفر كلمة واحدة وحديث من يدل به فاقبلوه محمول على
دين يقر عليه ويهودين الإسلام وهو الجاهل المعتبر شرعا ومفهوم كافر أن المسلم لا يقر إذا انتقل
للكفر ومفهوم لكفر أن لو انتقل للإسلام يقر وهو كذلك (ص) وحكم بإسلام من لم يميز لصغر أو
جنون بإسلام أي به فقط كالمميز (ش) يعني أنه يحكم بإسلامه ولو لم يميز بسبب إسلام
أبيه فقط وعدم تمييز الوالد المجل صغره أو لأجل جنونه ولو لم يميز بسبب إسلام
الوالد بسبب إسلامه على المشهور وكذلك يحكم بإسلام الوالد المميز الذي لم يرض بسبب إسلام
أبيه فقط وكذا إذا خلاه استقلاله على ظاهر المذهب والمراتب الدينية قوله وحكم الخ ويجوز
بالقتل أن امتنع بعد البويع وقوله لم يميز أي لم يميز التوابين العقاب أو القصر بمن المعصية
(ص) إلا المراهق والمشروق لها فلا يجبر بقتل أن امتنع وبوقفه (ش) هذا مستثنى من
قوله وحكم بإسلام من لم يميز والمعنى أنه لا يحكم بإسلام المراهق تبعاً للإسلام أي به ولو كان يميز
أسلم أبوه وهو صغير ووقفنا عنه إلى أن بلغ سن المراهقة فانه لا يحكم بإسلامه تبعاً للإسلام أي به
وإذا لم يحكم بإسلامه كل وامتنع من الإسلام فانه لا يجبر بالقتل قال مالك في المدونة ومن أسلم وله
والد مراهق من أمة ثلاث عشرة سنة وشبه ذلك ثم مات الأب ووقف ماله إلى بويع الوالدان أسلم
ورثه والاب لم يرثه وكان المال للابن ولو أسلم الوالد قبل احتلامه لم ينجح أخذ ذلك حتى يحتلم
لأن ذلك ليس بإسلام الأثرى أنه لو أسلم ثم رجع إلى النصرانية أكره على الإسلام ولم يقتل ولو
قال الولد لأسلم أبائي لم ينظر إلى ذلك ولا بمن أضاف المال إلى احتلامه فقوله إلا المراهق
من المراهقة وهي المخاربة لانه قارب البويع وقوله فلا يجبر بقتل أن امتنع مفرغ على ما قبله
كاحص وفهم منه أنه يجبر بغير القتل كالتهديد والضرب وهو كذلك (ص) وإسلام سائيه إن

أي المميز (قوله والمتروك لها الخ) في كلام المراهق والشعر عبد الرحمن أنه لا فرق في المروءة له بين المميز وغيره وأما المراهق عند الإسلام
أي به فلا يكون إلا بمنزلة الاستثناء فيجاء بالنسب على طريقتة واحدة (قوله وإذا لم يحكم الخ) فيه إشارة إلى أن قول المصنف فلا يجبر الخ
جواب شرط مقدر (قوله لا دام كل) أي من المراهق والمتروك لها (قوله الأثرى أنه الخ) هذا اعتراض ما تقدم من أن احتلامه معتبر وقد
تقدم بيان ثاقافته والمشهد ذات قولين والحاصل أن سن المراهقة لا يعتبر بسلامة قبل البويع وأنه لو أسلم ثم رجع إلى النصرانية
جبراً بالضرب ولم يقتل وما يصح من اختلاف بين الحكم بإسلامه وأنه يحكم بده بعد البويع وأنه امتنع ٣ وهو الرابع
٣ قوله وهو الرابع كذا في الشيخ والظاهر إسقاط الواو

(قوله وهو عام الخ) لا يخفى أنه على مثل ما رخصنا نكون المصنف إذا كرا القولين ففى باب الجنائز على قول وهما على قول ومن المعلوم أن رواية ابن القاسم فى المدونة مقدمة على رواية غيره فيها فإذا كانت الروايتان فى المدونة فاقترنهما يكون هو الراجح وما هنا خلافه وذهب عرج إلى أن ما تقدم فى كتابي صغير وما هنا فى مجوس صغير فلا معارضة وان قول المصنفان لم يكن معه أى المجوسى الكبير فإن كان معه أبو الجهموسى الكبير فيكون إسلامه تعالى إسلام أى لم يجره على الإسلام والحاصل أن المجوسى الصغير يجير على الإسلام اتفقوا والمجوسى الكبير يجير على الراجح والسكان الكبير لا يجير على الإسلام اتفاقا والصغير لا يجير على الراجح مما هنا فى غير القسط لما تقدم فى النقطه انه يحكم بالإسلام لاقط ظاهره ولو ميزنا فى قرى المسلمين كان لم يكن فيه إلا اثنتان أن التقطه مسلم (قوله والمتنصر أى والمتنصرين) وقوله من كلهم) أدخلت الكاف من دخل بلاد الحرب بالنصاره (قوله فلا يقضى عنه قوله على الطوع) لا يخفى أن معنى قوله عند الجبل أى لم يثبت أكراهه ولا طوعه وحسنه فقوله أن لم يثبت أكراهه معناه ولا طوعه فيكون عن قوله عند الجبل لم يثبت قوله فلا يقضى عنه قوله على الطوع لا يخفى أن قوله على الطوع معناه عند الجبل فلا غنا حاصل قطعا وقوله لم يثبت أكراهه أى بالشخص أو بالعموم فإذا اشتهر عنه من الكفار أنهم يكرهون الأسير على الدخول فى دينهم أو يكرهون من الأساءه إليه فلا تنصير فحقوا عنه (قوله وإن سب ناسا الخ) ساقى أن السب معناه الشتم والتمس على كلام قبيح كما قالوا فإذا أن القذف والاستقصاف بالحق أو بالباطل النقض المجوز فذلك مما عانى داخل (٧٠) فى السب فى كلامه تكرر (قوله أو استخف بخصه) أى كأن يستخف أنه لا يجب

بكن معه أهوه (ش) عطف على قوله بإسلامه وهو عام فى صفات المجوس والكابيين فى رواية ابن نافع عن مالك وأما رواية ابن القاسم عن مالك فله لا يجبر واحد منهما كما مر فى باب الجنائز من أن الصغير الكافر لا يقبل ولا يعلى عليه ولو نوى سبها الإسلام والمعنى أن الذى لم يجز لأجل صفته أو لأجل جنونه وإن كان بالغا يحكم بإسلامه تعالى إسلام سبهاه المسلم أن لم يكن معه أو أمانة كان معه أو فى ملك أو خدعة يكون تعاه (ص) والمتنصر من كسره على الطوع أن لم يثبت أكراهه (ش) يعنى أن الأسير ومن دخل إلى بلاد الحرب بجماعة أو غيرها إذا تنصرت فله يحمل على أنه فعل ذلك طوعا نصير بذلك من تدلان أفعال الكافين فحمل على الطوع حتى يثبت خلافه فقوله على الطوع أى عند الجبل وقوله لم يثبت أكراهه مفهوم قولنا عند الجبل فلا يقضى عنه قوله على الطوع (ص) وإن سب ناسا أو ملكا أو نرض أو لعنه أو عابه أو فذنه أو استخف بخصه أو غير صفته أو الحق به نصا وإن فى دينه أو وصلته أو غرض من مرتبه أو وفور علمه أو زهدا أو أضافه لما لا يجوز عليه أو نسب إليه ما لا يليق بخصه على طريق الذم أو قبله بحق رسول الله فلعن وقال أردت العقر بقتل ولم يستب حدا الآن سلم الكافر (ش) نعم أن من سب أى شتم نسا جمعا على نوبته بقرآن أو بقوله مما فى معناه أو سب ملكا كذلك أو ذكر لفظة من الالفاظ التى ذكرها المؤلف فله بقتل ولا تقبل نوبته لأن كفره حينئذ يشبه كفر الزندق ويقتل حدا لا كفرا أو قتل بعد نوبته لأن قتله حينئذ لأجل ازدرائه لأجل كفره ولا فرق فيما يوجب القتل بين الصريح والتعريض بان يقول قولاً فى

نصرة وقوله وأجمع من ينصه ولم يفرع القدرة عليه (قوله وإن فى دينه) أى هذا إذا كان فى دينه كخرج أو عيى بل وإن فى دينه هذا معناه وقبىه لأن ما قبل المبالغة أولى بما بعدها فالأحسن ما فى بعض الشيخان فى دينه وإن فى نوبته فى السواد عن مالك من قال أن رواه عليه الصلاة والسلام ومن وأراد به عيبه قتل (قوله أو وصلته) أى كان فيكس كرم أو صبا وهذا من السب وأنت تقول من تفسير الصفة أو من العيب وقوله أو غرض من مرتبه لا يخفى أن كل شتم فهو نقص فى مرتبه فظهر ما قلنا من التكرار كذا كرنا (قوله أو وفور علمه) أى زيادة علمه كان

يكن على غايه من العلم وقوله أو من وفور زهده أى زيادة زهده كان يقول أنه لم يكن على غايه من الزهد بل أتى الاندلسيون شخص فى على بن سالم بالقتل فى نفسه أصل الزهد عن معنى الله عليه وسلم وقوله أو أضاف الخ لا يخفى أن ذلك داخل فى السب (قوله أو نسبها ما لا يليق الخ) كداهته فى تبليغ الرسالة أو فى حكم الناس (قوله على طريق الذم الخ) راجع للسائل الثلاث عند بعضهم أولها قوة أو غرض من مرتبه الخ وثالثها قوة أو أضافه لما لا يجوز عليه وثالثها قوة أو نسبها الخ وهو مختلف لقوله بعدوان ظهر أنهم يردنهم الخ والمعمد ما فى قول ابن مرقوق يحتفل رجوعه لثلاثة ولا خيرة فقط ولا على على مفهومه بل لوصفه المدح لا لعذر ويدل عليه قوله بعد فى الأعيان وإن ظهر أنه لم يردنهم (قوله وقال أردت العقر الخ) إنما قيل لادعواه خلاف مقتضى لفظه (قوله ولم يستب) ليس المراد طلب منه فوبى بل المراد لم تقبل قوله حتما مقبدا إذا أتاك أو أنكرا ما شهدت به عليه وموعت مسلما وبفسيل ويصلى عليه غير أهل الفضل والصلاح ودفن فى مقابر المسلمين وما له أو رتبته أو مال أو قرابى السب ولم يثبت فانه يقتل كفسر ولا يقتل ولا يكون ولا يعلى عليه ولا يدين فى مقابر المسلمين وما له است المائل تستعونه ووارى كافيعل بالقتل (قوله الآن سلم الكافر) نظير الإسلام يجب ما لا يباله أسلم ولا لا تسلم لكن إن أسلم فذلك هو بة (قوله مما فى معناه الخ) لا يخفى أن الذى فى معناه هو الحديث المتواتر لأغراض من الأحاديث كان جميعا أو حسنا أو ظاهرا أو موضع العلم بأنه حديث حسن أو صحيح وليس كذلك بل هو كافر

(قوله وهو يراد خلافه) أي يراد خلاف مدلوله أي فاستعمل اللفظ في مدلوله ولكن قصد خلافه وقوله أما أنا فإني معروف راجع لقوله
 إيجاباً وقوله أوست بران راجع لقوله أوسلباً (قوله والتلويع) الإشارة العبدية في الكلام لا يعني أن ذلك من الكناية التي هي
 استعمال اسم المازوم في اللازم وأسم اللازم في المازوم على الخلاف (قوله المتثقل منه لكثرة الطبع) في العبارة حذف والاصل المتثقل
 منه لكثرة الاحراق ثم لكثرة الطبع وقوله ومنه للكرم أي قوله كسر الراء: معناه كثر الكرم فقد استعمل اسم المازوم وذلك المازوم
 الذات الساتبة لها كثرة الرماضي اللازم وهو الذات المتصفة بكثرة الكرم لأنه وسائط كائين (قوله كرميض الشفا) أي فقد استعمل
 اللفظ في معناه وأشار إلى لازمه وهو البلادة أي عدم الفهم (قوله وهو خلاف (٧١) المتحسن عقلاً وأشرعاً وعرفاً) يظهر العبارة

أن كلامها يشير عن الآخر
 فيكون مستحسن عقلاً ولا يكون
 مستحسن عارضة فالعادات قد
 تختلف والظاهر أنه متى احسنت
 العقول شأناً لا تكون العادة
 بخلافه وأظهر (قوله في خلق)
 أن قرئ: نضم الخاء وهو الوصف
 الباطني قاله الخليل: يفتح والظاهر
 الوصف الظاهري فقرأ بأحدهما
 ويقدر الثاني مع طائفة (قوله أو
 غير صفته الخ) ولا بد أن يكون ذلك
 الوصف يشعر بنقص لأن مجرد
 الكذب عليه من صفته من صفته
 كفي وجب القتل انظر شرح عجم
 في شرح السيرة قد ذكر أوصافه
 صلى الله عليه وسلم (قوله وطبيعة)
 عطف الطبيعة على النية
 تقدير (قوله لا تعرفه) أي
 من حيث أن ظاهره الإسلام وما
 في القلب مقبب (قوله والكافر
 كان على كفره) الظاهر وقوله
 فيعتبر إسلامه أي إسلامه الظاهر
 أي فتنى مانت فمن الكافر
 الظاهر (قوله يعني أن الساب
 يقتل) أي المكلف فخرج المجنون
 والصغير غير المميز فلا يقتل
 بهما وأما مجيئهم فمعرفة معتبرة

مقصود وهو يراد خلافه إيجاباً أوسلباً كقوله في القذف أما أنا فإني معروف وأوست بران
 والتلويع الإشارة العبدية في الكلام ككثير الرماذ المتثقل منه لكثرة الطبع ثم لكثرة
 الضيوف ومنه للكرم والرمز الإشارة لشيء يخفاه كرميض الشفا إشارة للبلادة وكذلك يقتل
 من لعن نبياً أو ملكاً بصيغة الفعل أو غيرها أو تقي مضربه أو عابه أي نفسه لهيب وهو خلاف
 المستحسن عقلاً وأشرعاً وعرفاً في خلق أو دين أو فقه بأن نفسه لا رناً أو فقهه من أسه
 أو استخف بحقه من قال إن قاله النبي صلى الله عليه وسلم عن الظلم لا يأتي بهيمة ويجوده وأخبر صفته كأورد
 أو قصيراً ويجوده وكذلك يقتل من أخطى بنى أو ملكاً نفساً بأن ذكر ما يدل على نفسه أن لم
 يكن في بدنه بأن كان في بدنه بل وإن في بدنه أو خصلته أي شتمه وطبعه السحق طبع عليها
 أو غص أي نقص من مرتبته أو من فورعله أو زهداً أو أضافه ما لا يجوز عليه كعدم
 التبائع أو نسب إليه ما لا يليق بعبه على ظهر في الأدم كأنه في عنه الزهد أو قال ليس يكي
 أو ليس يجازي لأن وصفه بغير صفته المعلومة في له وتكذيب به وهذا كاله إجماع من العلماء
 وأئمة الدين والفقهاء من لدن الصحابة وإلى هـ وكذلك يقتل من قيل له يهجو رسول الله فلعن
 وقال أريد رسول الله العتر بالانتمار سلفاً إلى من تلذعه ولا يقبل منه التأويل فقوله قتل الخ
 جواب الشرط في قوله وإن سلب الخ والفرق فيما يجب القتل بين أن يصدر من مسلم أو كافر
 حيث سبه بغير ما كفر به كلس بني الأمان الكافر يقتل لأن الأمان بسلامة فليقتل لأن
 الإسلام يجب ما قبله والفرق بين نوبه الكافر أنها تقتل ونية المؤمن لا تقتل لأن مقتل المسلم
 حد وهو ندين لا تعرف نية والكافر كان على كفره فاعتبر إسلامه ولا يجعل سبه من جهة
 كفره لأنهم نعتهم العهد على ذلك ولا على قتلنا أو أخذ أموالنا أو قتل أحدنا قتلنا به وإن
 كان من دينه استغفله (ص) وإن ظهر أنه لم يرد منه لجهل أو سكر أو تهور (ش) هذا ما لا يفتي
 في القتل يعني أن الساب يقتل وإن ظهر أنه لم يرد من النبي لاجل جهل أو لاجل سكر أو لاجل
 تهور في الكلام وهو كثر من غير ضبط إلا بعد أن أحد في الكفر بالجبهة ولا بد عوى ذلل
 اللسان (ص) ومن قال لا صلى الله عليه وسلم صلى عليه جواباً بل أو قال لا يتابعهم من جواباً
 لتهمة أو جميع البشر يلغهم القصص حتى النبي عليه الصلاة والسلام قولان (ش) يعني أن
 كل فرع من هذه الفروع الثلاثة في قولان الأول إذا قال شخص لا تصل على النبي عليه
 السلام فقال له بجواب لا صلى الله عليه وسلم صلى عليه فقتل لا يقتل لأنه اغتاشم الناس وقيل
 يقتل بلا استتابة لأنه اغتاشم الملائكة الذين يصلون على النبي عليه السلام وعلمهما إذا قال

وإسلامه كذلك وتقدم فائدة أنه إذا استمر على رده بعد بلوغه استناب والاقتل والحاصل أنه إذا سب وهو صغير يجب قتل نفسه إذا
 بلغ وتاباً أو أنكره فغشبه عليه فالظاهر أنه يفتى ولا يقتل لأنه قد غشبه من غير مكلف (قوله لأنه اغتاشم الناس الخ) لا يعني
 أن هذا التعليل مع الذي بعده متعارضان وكل منهما في نفسه غير صحيح لأن الشتم للناس والملائكة متماثلان كما لا يخفى
 يصلى على النبي وعبارة غيره أحسن حيث علل بقوله لشمول لفظه للأنبياء والملائكة والمصلين عليه اهـ ويمكن الجواب بأن
 قوله في الأول اغتاشم الناس أي يحصل قوله في ذلك لأنه المتبادر وهذا ظاهر وقوله في الثاني اغتاشم الملائكة أي يحصل لفظه
 على ذلك ومن العساكر أن شأن ذلك أن لا يقصد فيظهر من ذلك ترجيح القول الأول الذي هو عدم القتل (قوله وعظمه الخ)

أى فعلى المصنف الدرك فى اسقاط هذا القيد (قوله وكذا لو قال لاصلى الله الخ) أى انه لو قال لاصلى الله على النبي فمقتل قولوا واحدا
 كذا النص (قوله فمقتل بلا استنباط الخ) الحاصل أن من قال بقتله رأى أن هذا اخبار صدرته وفيه نسبة النقص إلى بليل من
 وجهين من عموم جميع البشر دخول الانبياء فيهم وعما صرح به في الاغياص من قوله حتى صلى الله عليه وسلم ومن قال بعدم قتله
 رأى احتمال الاخبار بمن فانه قال بعضهم وفي هذا الاحتمال الاخير بعد طاهرام والقول بالقتل في الفرع الثالث أظهر اه أى فهو
 المعتمد (قوله لاشاعة هذا اللفظ) لا يخفى أن سطلق البشاعة لا يقتضى القتل وقوله لاحتمال الخ هذا هو الاقرب فهو الذى ينبئ المصير
 اليه (قوله هل هو توجب الخ) لا يخفى أن هذا القول لم يذكرا المصنف ولما كان ما ذكره المصنف ضيقا وهذا هو المعتمد نظر السه
 وطرح قول المصنف (قوله تبع فيه ابن المراتب الخ) العجب من ابن المراتب في قوله ذكع قوله من قال هزمت بعض جيوسته بقتل ولا
 تقبل تورته وجميع بين كلاميه يحمل هذا على (٧٣) تأويله بقصد التقيص والاول الذى شئى عليه المصنف لم يقصد تقيصا

له في حالة التقبى والقتل بلا خلا فوكذا لو قال لاصلى الله عليه الخ الثانى اذا قال شخص لآخر
 أنتعمى مستغما فقتله الانبياء همون فكيف أنت قتل بقتل بلا استنباط لاشاعة هذا
 اللفظ وقيل لا يقتل لاحتمال أن يكون اخبر عن اتهم من الكفار لكن يعاقب ويطلق الثالث
 اذا قال جميع البشر يلحقهم النقص حتى النبي عليه السلام قبل بقتل بلا استنباط وقيل بعض فقط
 وهذا كلفى قوله في رواية القولين السابقين (ص) واستتيب في هزم وأعلن بتكذيبه أو تنبأ
 (ش) لما فرغ من الكلام على المسائل التى وجب القتل بلا استنباط انعمها مسائل اختلاف
 العلماء فيها هل هو وجب القتل بلا استنباط أو لا وجب القتل وانعائها العقوبة فقط والمعنى أن
 الانسان اذا قال لى حق النبي عليه السلام انه هزم فانه يكون بذلك مرتبا يستتاب ثلاثة أيام
 بلا جوع ولا عطش فان تاب والاقتل والمؤلف تبع فيه ابن المراتب وهو ضعيف والصواب ما جزم
 به القرطبي وهوانه يقتل ولا تقبل بوشه وشمله هزمت جيوسته والمراد به من هو قس له ان
 غاية ما هناك أن بعض الافراد فر وهذا نادر وكذلك يستتاب من أعلن بتكذيب النبي
 عليه السلام أو ادعى أنه نبي وأنه نوحى اليه وأما ان يعلن بتكذيبه بل أسر بذلك فانه يكون
 زنديقا يقتل بلا استنباط الا أن يعي تأييدا قبل الظهور عليه وكذلك لو كانت دعواه النبوة
 سرافقه بقتل بلا استنباط على ما اختاره ابن رشدان ظهر عليه قبل أن يأتينا تأييده (وله
 (الآن يسر على الظاهر) فاصر على قوله أو تنبأ لكون استنطاق ابن رشدان غير مفيد ولأن
 الاسرار مستفاد من قوله أعلن لكن الذى اختاره ابن مزيوق في قوله أو تنبأ وفي قوله أو أعلن
 بتكذيبه وفي قوله أو هزم القتل بلا استنباط لانه من السب والمراد بالاسرار أن يدعى النبوة
 سرا (ص) وأدعى اجتدادا في أدوا شئ لى عليه السلام أو لوسى ملك لسته أو بان ألف
 كاب أو خنزير أو غر بالفقر فقال تعزى به والنبي قدرى الغم أو قال لعنك كأنه وجه منكسر
 أو ملك (ش) يعنى أن طامشا بأخيه من شخص كافى فضة العشار فقال أشكرك لى
 صلى الله عليه وسلم فقال له أدانى وأشكرك لى عليه السلام فانه يؤوب بلجها دلحا كم وأما
 مسئلة ابن عتاب التى أفنى فيما يقتل العشار فقهاز يذته على ما قال المؤلف فليست كلام

أعلن بتكذيبه أو تنبأ الاستنباط كما قاله المصنف وذكر النقل المفيد
 لذلك وذلك لأن هذا الس من باب التقص وذلك أن التقص هو أن يستغفر ورسالتهم بشتة تقصوا ما في هذين فلم يشته رسالة
 (قوله ففهاز يذته على ما قال المؤلف) أى لانه قال في الشفاء أفى أو بعد الله بن عتاب في عشار قال الرجل أوشاك لى وقال ان سألت
 أو جهلت فقد جعل أوصل النبي صلى الله عليه وسلم بالقتل اه فليذكر المصنف هذه الزائدة وظاهر الشفاء وأصرح بها من كلام
 العشار فطفا أفى به ابن عتاب بالقتل غير مسئلة المصنف قطعا كما ظاهرا لو لو قال لى أفى ابن عتاب بالقتل لاجتماع هذه
 الثلاثة الا أن ابن مزيوق قال بعد ذكره نفوى ابن عتاب سذهنا فاض بذلك فاضال الذى يظهر أن غير قوله أوشاك لى صلى الله عليه
 وسلم بقصد عدم التباد كفى أيضا وأقول بل ان سألت أو جهلت فقد سأل النبي أو جهل النبي صلى الله عليه وسلم كفى بضاعه أن
 خير باتنا منته المواق كما قال بعض الشراح بقضى أنه يقتل في مسئلة المصنف وفي مسئلة ما قال ان جهلت أو سألت الخ فانه قال

المؤلف

[illegible][illegible]

الحق فكل مرفوع على الابتداء وقوله قرآن هو الخبير فهو مرفوع بضمة على التثنية وهو ممنوع من الصرف الوصف فزيادة الالف والتثنية والقرآن هومن زوجته صاحب رأتها أي قرن الغزو زوجته لاجل الزنا (قوله لاحد من ذرية الرسول الخ) نظر بهم اربابنا لخصوصية الادب بذرة بل يؤيد في حق غيرهم أيضا وأجاب بأنه راد في الادب بالنسبة لهم دون غيرهم (قوله تصر بها) أي بالقول أو بالفعل كل من العسامة انظر في زمنا (٧٤) فيؤيد بعموم قول ما لثمن ادعى الشرف كذا يضرب بأوجعها ثم

كان يتماوى في قبيل لاحد فترته عليه السلام مع العربيه كان انقبسه أو أحتمل قوله أو شهد عليه عدل أو لفيف فمما عني القتل أو سب لم يجمع على نبوه أو صحبا (ش) يعني أن من قال كل صاحب فندق قرآن وان كان نفياته يؤيدو يشدد عليه في القناذيب بالقيود والضرب بالشديد وكذلك يؤيد بالاحتماد ويشدد عليه في التعزير من نسب فيها من قول أو فعل لاحد من ذرية الرسول عليه الصلاة والسلام مع الصلابة أئمن الآل وكذلك من انتسب لثني عليه السلام بغير حق نصر بها أو نزل بها واليه الاشارة بقوله أو أحتمل قوله أي الانتساب اليه بأن يقال ما أنت شر بف النفس فيقول ما أحد أشر من أولاد فاطمة لا أحتمل الكفر وغيره والاكتر مع مسائل الادب كمالها كما هو قول محمد بن الحسن الكوفي وغيره وكذلك يشدد النكاح بالضرب وغيره على من شهد عليه عدل واحدا وشهد عليه لثني من الناس بالسب والقيف هو ما اجتمع من قبائل شتى من غير تركه لاحد منهم فحصل بسبب ذلك أمر عاق عن القتل وكذلك يؤيدو يشدد على من سب نبيا أو ملكا لم يجمع على نبوته كالضرب والقيان ومريم وعافين سنان أو لم يجمع على ملكيته كهاروت وماروت وكذلك يؤيدو يشدد على من سب بها بآل ولكن هذا اليس على عومه فان من رمى عائشة بما برأ الله منه بان قال زنت أو أنكروا هبة أي بكر أو أسلام العشرة أو أسلام جميع العصابة أو كفر الاربعة أو واحد منهم كفر (ص) وسب الله كذلك وفي استاتبة المسلم خلاف (ش) لما فرغ من الكلام على ما يترتب على سب الانبياء من قتل وغيره شرع في الكلام على ما يترتب على سب الله تعالى فذكر أن سب الله تعالى كسب النبي أي صريحه كصريحه ومحملة كمنه فقتل في الصريح ويؤيد في المحتمل سواء كان لسبب شيئا أو سبلا الآن في استاتبة المسلم خلافا لقوله وفي استاتبة المسلم الختمية الاستثناة لا يشال كلام المؤلف بديل على أن التشبيه في الادب لا نقول قوله وفي استاتبة المسلم خلاف بل على المراد اذ لو كان فيه الادب لم يأت الاستاتبة والراجع قبول نبوته وقوله (ص) كن قال لقت في مرضي ما لو قلت أبا بكر وعمر لم أستوجب (ش) تشبيهه لافادة الخلاف وإن لم يبعد المختلف فيه انه في الاول في قبول نبوته المسلم وعلمها وهذا قتل القاتل وتنكيه والمعنى أن من قال في مرضه هذا القول فقتل يقتل لانه نسب الباري إلى الجور وهل يستتاب أو لا يقتل بل يؤيدو يشدد عليه في التعزير لان قصده الشكوى

بأي ذكر منه حد الزنا وحكمه وما يتعلق به

والزنا عدو يقصر بالقصر لغة أعل الحجاز قال تعالى ولاتر بال الزنا والمد لاهل نجد وقدرت زنى والنسبة إلى المقصور زنى وإلى المدود زنا ويكتب بالياء لغة القصر وبالياء لغة المد في الزنا يعيدو يقصر من مذهب إلى أنه يعمل من اثنين كل فاته والمضاربة

وبجس مدولة بله حتى تظهر لتأويله لان ذلك احتشاقا بحقه صلى الله عليه وسلم ومع ذلك كان يعلم من طعن في نسبته وقول له لشر بف نفس الامر وانما أدب ولم يصدع أنه لازم عليه حل غيرا به على أنه لان التصدد بالنسبة لشره لاجل اللذ كور ولان لازم المذهب ليس يذهب (قوله أو أحتمل قوله الخ) انما كان قول هذا محتملا لا صريحا في انتسابه له لاحتمال قصده نفسه أي أن ذرته عليه السلام هم الذين لهم شرف النفس والنسب ولم يقصد الانتساب له (قوله ما اجتمع من قبائل شتى الخ) لا يعني أن هذا معناه بحسب الأصل فلا ينافي أن المراد به انما الجماعة الذين لم تثبت عدالتهم (قوله أو أنكروا هبة أي بكر) أي لورود القرآن بها (قوله أو كفر الاربعة أو واحد منهم كفر) كذا يفيد القرطبي أي لان اسلامهم وإيمانهم ما هو معلوم من دين الله بالضرورة قال عجم فخلص أنه بكفر من كفر العصابة ككفر لانه أكفر معلوما من الدين بالضرورة وكذب الله ورسوله وأما من كفر بعضهم والآخر لا يشاء الاربعة فلا حرج عدم كفره كما يفيد كلامه لا كمال وهو شرع للقاضي عياض على مسلم وأول كلام

الشامل انتهى أقول علته التي ذكرها في الاربعة أو واحد منهم (قوله كن قال لقت في مرضي ما لو قلت الخ) قال ومن في لـ وجدعندي ماضيه وانظر أنه لا خصوصية لابي بكر وعمر ذلك انتهى (باب حد الزنا) (قوله حد الزنا) أي حقيقته وقوله وحكمه أي الاحكام المتعلقة به وقوله وما يتعلق به أي المسائل كالساقطة ووطه الهمة (قوله وقدرت زنى) اشارة إلى تضارب المادة (قوله فعل من اثنين) أي لا يقع الا من اثنين فلا يستقل به واحد بالمحصوص (قوله كل فاته والمضاربة) أي وما شامها من مضيقه

المفاعلة كفعال وذلك لان زنا فعلى وزن فعال لا على زنته فاعلة الآتى الى قولنا صار بفان مصدره فعال ومفاعلة لقول صاحب
 الالفية * لفاعل الفاعل والمفاعلة * وقوله ومن قصره جعله اسم الشئ نفسه أى اسم الحقيقة في حد ذاتها قطع النظر عن كونها
 تحصل من واحد أو متعدد (قوله في فرج آخر) أى في محل البكارة وفى البول كاقبل في باب الفصل هذا ما ظهر ولم أره (قوله كالمهيمى
 الخ) أى فإذا دخلت امرأته كرجلة في فرجها فلا يقال له زنا (قوله اما باعقاد حلية أو بهيمل الخ) لا يخفى أن اعتقاد الحلية ناشئ
 عن الجهل فللمعاقلة لا تظهر والجواب أن المقابلة بحسب الملاحظة أى أنها ما بان بلا حظ اعتقاد الحلية أو الجهل وان كان اعتقاد
 الحلية ناشئ من الجهل (قوله لان الاولى شبهة الخ) أى مسئلة وطه الابامة وطه (قوله والتسبان) لا يخفى أن الناسى من يفعل
 الفعل وهو ذاهل أنه يفعل من قام هو ذاهل عن أنه قائم انتهى أقول ولا يخفى أن وقوع مثل ذلك في الوطء نادى ففعل كلام الشارع
 على فرض الوقوع (قوله والجهل) أى جهل الحكم إذا كان يظن بذلك (قوله وطه مكلف) أى تعيب حشفته أو قد هاولو بفرا تشار
 أومع لف فرقة خفيفة لا تمنع لئلا كثيفة أو قى هو المخرج ولا يخفى (٧٥) ان قوله مكلف يشمل السكران ان أدخله على

ومن قصره جعله اسم الشئ نفسه اه وهو محرم كتابا وسنة واجبا طوا جاحد حرمته كافر وعرفه
 ابن عرفة بقوله الزنا التماسل للواط مغيب حشفة أدنى فرج آخر دون شبهة مطية عمدا
 فقوله أدنى آخر ج به حشفة غيره كالمهيمى وقوله في فرج آخر ج بمغيب فى غير فرج وأدخل في
 الفرج القبل والبر لا بد من الواط قوة آخر على حنف الموصوف أى في فرج أدنى آخر ج
 بمغيبها في فرج غير الأدنى وقوله دون شبهة حلية آخر ج بما إذا كان لشبهه في الحلية اما
 باعتقاد حلية أو بهيمل فنخرج الامة المحللة وطه الابامة ولده لازوجة والمفاد ذلك زنا لان
 الاولى شبهة في ماله ولشبهه في زوجته وقوله تمدا آخر ج به الغلط والتسبان والخل
 والمؤلف حده بقوله (ص) الزنا وط مكلف مسلم فرج أدنى لملك له فيه اتفاق قهرا (ش) فقوله
 وطه مكلف من اضافة المصدر الى فاعله ومعنى اضافة الوطء للكف تعلقه به أى تعلق الوطء
 بكلفه والمراد بالتسامل من عيى الى ذلك الفعل والمراد بتقبل الى ذلك قبيل الواطى والوطوءة
 فنخرج غير المكلف كالصبي والمجنون فاذن ذلك لا يسمى زنا شرعا وان كان زنا فاعدا ولا يدخل
 في قصر بق المؤلف وابن عرفة من لا يظن بنفسه وهو ظاهر ما قاله ابن عرفة وأما كلام المؤلف
 فلا يأتى فى الفاعل نكرة وكذا بالمفعول وقد ذكر ح أن من لا يظن بنفسه يميز ولا حديليه وقوله
 مسلم أى حر أو عبيد خرج به وطه الكافر الكافر زنا والمسلطة اذ لا حديليه فى الصورين وان
 كانت المسئلة تحل لانه يصدق عليه أنه وطه مسلم ولا يضر كون اللفظة الواحد قد دخلت تحت
 وقوله فرج أدنى معمول وطه ما لم يكن الأدنى خفى مشكلا فلا حديلى واطئه وكذلك لاحد
 عليه اذا وطئ غيره للشبهة ولأدخل المراءد ذكرنا فى فرجها فاعلها الحد ولا حديلى من وطئ
 حبة ولا فعل عليه أيضا الآن ينزل قوة لملك له فيه المراد بالملك التسلط الشرعى فالملوك
 الله كزنا تسلط له عليه شرعا بنسبة الوطء وخرج بمن وطئهاه حلال من زوجة وأمة
 ولكن امتنع وطئها عليه لعارض من حيض فان وطئها ذلك لا يسمى زنا شرعا وخرج

نفسه والافهوا كالمجنون (قوله تمدا
 الخ) برده على المحللة فانه لملك له
 فيها وكذا أمة الابن لان نبي الملك
 لا يملك منه نبي شبهة الملك (قوله
 والمراد بتقبل) أى بلهى أشديلا
 (قوله فيشمل الواطى والوطوءة)
 أى فيصدق على المرأة أنها وطئت
 بفرجها ذكر الرجل أى تعلق
 بفرجها بفرج الرجل وهو معنى صحيح
 (قوله فلا حديلى واطئه) أى ولا
 حديليه أيضا والحاصل أنه لاحد
 عليه ان زنى بذكره وكذلك بفرجه
 عندا كثر ونهب الصنفين الى
 أن عليه الحد ان زنى بفرجه وأما
 لو زنى بها فالحدا اتفاقا واستظهره
 ابن عرفة أى وذلك لانه لا يخرج
 عن كونه ذكرا وأنتى وأما ان زنى
 به فان كان فى دبره فعلى الزانى
 حد الزنا وذلك لانه يقدر أن يذره
 الحد لا تقديره ذكر الموطئه وأما
 بفرجه فلا حديلىه عندا كثر.

كأقلنا (قوله ولأدخلت امرأته ذكرناهم) وأما ولأدخلت امرأته كرميت غير زوج فرجها فلا تصدق فيها يظهر لعدم اللذة كالصبي
 وتقدم أنه لا يجب عليها الفل بذلك وقد ذكرنا ما يجب عليها الفل بوطء البهيم مع أنه لا حديلىه فى ذلك فلان كان بعض ما يجب
 الفل لا يوجب حدا فأولى ما لا يوجب غسلا (قوله ولا حديلى من وطئ حبة) لا يخفى ان كان الفقه هكذا فاسلم والافتقصة كونهم
 مكلفين لهم مثل ما كانوا عليهم مثل ما علينا أن يحسدوا طئ الحبيسة ثم وجدت ما يفوق ذلك وذلك أن عبد كرماته وبني ان قوله
 مكلف يشمل الجنى فإذا وطئ حتى أدبته فله زنا ويحسدان ومقتضى كلام ابن عرفة أنه لا يسمى زنا لانه قال الزنا تعيب حشفة أدنى فى
 فرج آخر الخ (قوله الان ينزل) فيه نظر ان غلب منها أولى من غلبه من وطه بهيمة وسنة تسلب منها الله وان ينزل كذا فى شرح عب
 (قوله التسلط الشرعى) برده على وطه الابامة وللمسح لم يعلم بان وطئ أمة والا حديلىه وجوبه أن التقدير لملك أى
 ولا شبهة برده على المحللة وجوبه أنها ملكه ما لا (قوله ولكن امتنع وطئها عليه لعارض) أى فذلك العارض لما كان يزول صار
 كالمعنى التسلط الشرعى بهذا الاعتبار موجود

(قوله النكاح المختلف فيما لم) أي يخرج به مضاطعة زوجته وأنت في دبرها فان فيه قولاً بالاحاطة وان كان شاذاً أضعفنا (قوله) فيسمى زناشراً أي ويكون قوة ولو لواط بالغ في قوة وطه مكلف بدون غيبه وهو مسلم لقول المصنف فيما يأتي وان عدي بن أو كافر بن واستبعد ذلك بعض الفضلاء ذكر أن (٧٦) الصواب اسقاط هذه المبالغة (قوله مذهب المدونة) أي والموازاة والرافضة

وقال ابن القصار هو لواط وغيره ذلك اعتباراً بالاحصان وعدمه فلا غشها في دبرها زناسه المهر خلافاً لعضون في تخصص المهر بالقبل انتهى ذكره البدر (قوله فانه يؤيد) لم يره) حديث ملعون من أف امرأتى دبرها (قوله والموضوع أن المذموم لو اغتر السيد) قضته رجوعه لوطه أو غيره (قوله والا فلا) كذا قال شيخ ع واستظهر ع أن عليه الحدوفوق بين حد وأطى المستأجرة مطلقاً بين عدم حد وأطى الأمة المحللة أي التي أسلمها سيدها بدون عرض بانه قد قبل حمل المحللة ولم يقل أحسن فعل الأمة المستأجرة وبأنها لم يجب تقويم المحللة على الوطى وان أي هو السيد فكانه وطى ملكه انتهى أقول لا ينقض أنه اذا استأجرها لوطه فهي من أفراد الأمة المحللة فالمناسب التفصيل بين المستأجرة لوطه فتعطي حكم الأمة المحللة وبين المستأجرة للخدمة فلا تعطي حكمها فتدبر (قوله ثم وطئها وهو عالم بقصر ع وطئها) لا يفتي أنسكت عن حدها ونقول واختلف في حدها هي وعدمه ان علت بصره فتصها على قولين الأولي دأب القاصم (قوله فلا حد عليه) أي لا احتمال أن يسدها وكل من زوجها فبدر الحد بذلك انتهى أقول يقال كذاذا اشتراها من رجل وهو يعلم أنها مالقة لغير لاجد

بقوة باتفاق النكاح المختلف فيه كالنكاح بلا دلى فان لوطه فيه لا يسمى زناشراً اذا لاحده فالمراد بالاتفاق اتفاق العلماء لا اتفاق المذهب وأخرج بقوله تعبد الجاهل بالعين أو بالحكم كإثباتي (ص) وان لواطاً (ش) أي وان كان وطه الفرج لواطاً لان الفرج شامل للدبر فيسمى زناشراً (ص) أو اثنين أجنبية بديراً ويستغفر زوج أو صغير يمكن وطئها (ش) مذهب المدونة ان اتان الأجنبية في دبرها يسمى زناً لواطاً لمصلحة البكر ويرجم فيه المصن واحترز بالأجنبية من الزوجة فانه يؤيد حيث وطئها في دبرها وكذلك من أف مينة غير زوجة بعد موتها في قبلها أو دبرها فانه محذور لانطبق حد الزنا عليه وكذلك يحد من أف نائمة أو مجنونة وأما الزوج اذا أف زوجته بعد موتها في قبلها أو دبرها فانه لا حد عليه ومثله السيد مع أمته ولا صدق على وأطى المينة بمنزلة من جن على عنونها ومنه يؤخذ أن من وطى زوجته المينة في نكاح التفويض لا يجب عليه الصداق وكذلك يحد من زنى بصفره يمكن وطئها في قبلها أو في دبرها وأما من لا يمكن وطئها وان وطئها المكلف فلا حد عليه قوله يمكن وطئها أي الوطى لها وان لم يمكن لغيره فقوله أو صغير مبالغ معطوف على أجنبية (ص) أو مستأجرة لوطه أو غيره أو مملوكة تعق أو يعلم بها أو محرمة بصهر مؤبد أو خامسة أو موهونة أو ذات مغفر أو سبية أو ميتونة وان بدت في مرة أو بلان (ش) يعني ان من استأجر أمة لوطه أو لغيره ثم وطئها فانه محذور لا يكون عقداً لاجازة شبهة تدرا عنه الحد ومن باب أولى الأمة المدوعة والموضوع أن المذموم لو اغتر السيد والا فلا لأمة محلة وكذلك يحد من أمة تعق عليه بنفس الشراء كالاصول والفرو وعرفوهما ثم وطئها وهو عالم بالصهر ومن والا فلا وسئل قوله تعق ما اذا اشتراها على أنها حرة بنفس الشراء وكذلك يحد من أمة وهي علم أنها حرة وهي عن لا تعق عليه ثم وطئها وهو عالم بصهر ثم وطئها وكذا العلم أنها مالقة لغيره بخلاف لو تزوجها وهو يعلم أنها مالقة لغيره فلا حد عليه وكذلك يحد من وطى المحرمة بصهر رمؤ في نكاح وأما ما قلناه يحد من كانت تعق عليه كما مر وان كانت لا تعق فلا حد عليها الفحيمي ان تزوج ابنة زوجته ودخل بها ولم يكن دخولها بها محذوراً لم يدخل بها لم يحد لاختلاف وان تزوج ابنة أخته أو زوجة ولهم حدان كان عالم بالصهر ثم ذلك واذا حد لوطه المحرمة بالصهر فأولى من وطى محترمة بالنسب أو بالزنا نكاح لانها لا يكونان الأم أو دأب بخلاف الصهر قد لا يكون مؤبداً كذاذا عقد على الامن غير دخول فلا تحريم بينهما وانما اقتصر على الصهر لاجل قوله مؤبد فذلك يقال ان الصهر لا يكون الأم مؤبداً وحرمه نكاح البنت على الام غير المدخول بها لاجل الجمع كالاختلاف بالصهر بدليل أنه لو طئت الام حلفت البنت فاذا دخل بالام صهرها حلفت ولا يكون الأم مؤبداً أي لان الصهر اتمى حصلت لا تكون الأم مؤبدة وانما الذي يصف بالناسد التفرير وكذلك يحد من تزوج غاسق ودخل بها وهو عالم بصهرها ولو ادعى بعد عقد على أن ثلاثة أنه كان طلق واحدة

لا احتمال أن يكون وكل في معها (قوله ان كانت تعق عليه) أقول يصور في التعليق كان يقول هي من زوجة بغير الشراء (قوله لا يحد لاختلاف) هكذا قال الفحيمي وهو ضعيف كما في شرح عب (قوله وانما الذي يصف بالناسد بدليل) لا دأب المذنب المحصر فالأولى ان يقول وفي الحقيقة المتصف بالناسد التفرير (قوله وكذلك يحد من تزوج ابنة أخته) أي لان لها بقدر ضعيف جداً انزلة في درة الشبهة ولم يحد الوطى في نكاح النعمة لان ضعفه دون ضعف الخليفة بدليل ان ابن جريح أحد الاعلام

ففيه أهل مكة في زمنه وأحبه وتزوج نحو من سبعين امرأة وكان سمته (قوله ثم عقد عليها الخ) أحقر ذلك مما إذا وطئها بعد النشأ وبعد أن أتى قبل البنات في مرة أو مرات وأبعد البنات في مرة أو مرات ووطئها في العدة أو بعدها فالحل لعقد عليا في هذه الست اتفاق التاويلين (قوله وأما يحد في المفترقات) أي محل الخلاف صور غائبة وهي ما إذا أتى في مرة بعد النشأ ووطئها في العدة بعد أو لا أو بعدها بعد وهي في الصور الثلاث مرة أو مرة فحسب من صور وكذا أن أتى قبل النشأ في مرة ووطئها بعد نكاح حرة أو أمة فهذه ثمانية وأمان أتى قبل النشأ في مرات ووطئها بعد أو لا أو في مرة ووطئها بدون عقد وسواء كانت في هذه الثلاث نكحاً أو أمة يحد اتفاقاً في هذه الستة وكذا أن أتى بعد النشأ في مرات ووطئها في العدة أو بعدها (٧٧) بعدد لم لا أو أتى بعد النشأ في مرات ووطئ

من الاربع قبل ان يترقى الخامسة فانه لا يصدق وكذلك يحسن وطى امة عندهم هو تمام
بأذنه الراهن في وطنها وكذلك يحسن وطى امة من الغنم قبل القسم سواء احدها الغنم أم لا
بأن قدرنا عليهم وعضناهم سواء كان الجيش كبيرا أو بسيما وقصيدا بن ونس بكثير طريق
غير مامنى عليه المؤلف وكذلك يحسن دخل دار الحرب بغوطى حربى وكذلك اذا وطنها
فى دار الاسلام وقد حجت بقصها الان لا يخرج هو الجناح امارت فى ملكه كذلك والحريه
تقوم من ذات الغنم الاولى وقد يقال انما خص على الحد الحريه فى ثلاثتهم عدم الحد لعدم
حوزها فى ملك من معهم معصوم بخلاف ذات الغنم وكذلك يحسن طلق زوجته بلفظ العتمة
ونى الثلاث أو بلفظ الثلاث ثم عد عليها ووطنها عندها أو ولي بعدها أو بغيره فقد وهل
المسقطا أو سواهما فى مرة أو مرات متفرقات نصف من قال رازا أو الواحدة البتة
أو انما يحسد الفقرات لايها اذا بنت فى مرة لقوة الخلاف فى التمهلى على واحد أم لا
ناو بلان (ص) أو مطلقه قبل البناء ومعتقه بلا عقد كان بظاهره أو كها أو بخلاف
المضى الآن يجهل العين والحق أن جهل مثله الا الواضع (ش) يعنى أن من طلق زوجته
قبل أن ينسجها مطلقا أو بلفظين ثم وطنها من غير عقد فله بعد الا أن يعذر بجهل وكذلك
يحسن اعتق أمته ثم وطنها من غير عقد نقوه بلا عقد رابع لهم أو اصدق عليه مؤتف
كن وطى بعد عتقه ولم يعزم أو ما المطلقة بعد النكاح فلا تادون الثلاث فلا لاحد على
اطفائها العدة وأما بعد الفقد فله ان من رزق خلافا فله ذلك أو لاحد عليه مطلقا وكذا
لمحمد المرأة اذا مكنته أو ما بعد الفقد فله ان من رزق خلافا فله ذلك أو لاحد عليه مطلقا وكذا
كان غير صحيح وكذلك لمحمد المرأة اذا مكنته بخوان من نفس الا ان مكنت صبيبا فدر على
النجاع الا لا يحصل له ابنة كالكيه المجنون وكذلك لاحد على من وطى وهو جاهل لعين
الموطوعة بان فلها زوجه أو أمته وأما اذا قدم عليها وهو شاك بنين بعد الوطء أنها أجنبية
فظاهر كلامهم وان لم يكن ضرر بمسقوط الحد وكذلك لاحد على من وطى وهو جاهل الحكم أى
الضرر لا لجل قرب بعدهم على بعين الموطوعة الا الزنا الواضح الذى لا يجبهه الا التادر فله
ولا يعذر بجهل كدوى المزمين أو المستعير حمل وطه المروهة أو المستعارة ثم انقوه الا
الواضح مستغنى من قوة ان جهل مثله وانما قال الباطى وعندى أن عقابى جمع الى جهل مثله
وليس يشين زائد ثم ان قوله الا ان يجهل العين والحق غير مخالف لقوله فيما فى بيان

بمستند مملوكي عن النوادر من التبرع لهم امرأه ما تخلف غلامها لزوجها فأراد زوجها ان ينفق ثمنها فقال أياكم فقال تأولت كتاب الله على غير تأويله وورثها وخرأى الغلام وغيره (قوله اذا مكنت مخرجها) أي حال يجعل مثله لو أنفقت قال بعض من كتب على قول المصنف وألحكم أي في المسائل المتقدمة لا المرونة فلا يعذر بعقاده أن ينفق عليها وظاهره (قوله لأن مكنت ميسرا) ومثله ما إذا دخلت ذكر الكنت في فرجها (قوله كدعوى المرتين الخ) أي وكان تكون زوجه وأما في غاية العفاف والى اعتقد أنها هي في غاية السمن أو عكسه (قوله يستفادين قوله أن جعل مثله) أي لأن قوله أن جعل مثله يفهم أنه إذا جعل مثله يحدو من العلوم أنه الواضح (قوله أن هذا رجع إلى جعل مثله) أي وتخليصنا منه لأن معنى هذا هو معنى هذا أي هو واضح لا يها متباين (قوله ثمن قوله لأن جعل العن الخ) الأولى أن يقتصر على قوله الحكم فيقول ثمن جعل قولها والحكم

(أدلة لأن حرمة الشرب وجوب الحسد من الواضح) أي حرمة الزنا يستعمل الواضح بخلاف حرمة الشرب من الواضح (قوله فلا يذمر جاهل في شيء) أي سواء كان الزنا أو غيره أي ويكون هذا احتمالاً لما تقدم في قوله لأحد على من وطئ وهو جاهل بالحكم الخ وجعل الحكم لا يفتد بحد علم بالحكمة والمخالص أن شارحنا أعاد أن قول المصنف أن جهل من مثله في مسألة الزنا لمن كان حديث عهد بالإسلام وقوله الأناضيل فرقة في دعوى المرتب والمستعجل وطه المرتبة والمستعجل وليس الأمر كذلك وإن كان الحكم ماذر ومغفراً للنقل أن قول المصنف لأن جهل العبد أي في جمع ما تقدم وقوله أو الحكم أي في المسائل المتقدمة غير المرتبة وقوله إلا الواضح هو جهل بخبر الزنا (قوله لا ساقطة) بفتح الحاء وكسر هاء قبل الأول يكون معطوفاً على وطه من قوله الزنا وطه مكلف وعلى الثاني يكون معطوفاً على مكلف أي لاوطه مساقطة في القلم أو من أحق الضرر ذهب إليه وبلى ولحق البطلان فلا نأخذ به وأصح اتسع اه
 وحيث تدعى مساقطة لأن كلامها تلحق (٧٨) فرجها بفرج الأخرى ولا نأخذ بها بعد ما عان الخبر والرجعة والسماح

الشرب وإن جهل وجوب الحسد أو الحرمة لأن حرمة الشرب وجوب الحسد من الواضح الذي لا يجهل لكنه خلاف ظاهر قول مالك وقد ظهر الإسلام وفشا لا يعصو جاهل في شيء من الحدود (ص) لا مساقطة وأدب احتداد كهيمة وهي كسبه في الفرج والاكل ومن حرم أمارض كالحاض أو مشتركة أو مملوكة لا تفتق (ش) يعني أن شرار النساء إذا فعل بعضهن بعض فانه لأحد عليهن وأنما في هذا الفعل الأدب باعتدال لا ماله لا لا يراج فيه ومنه وأطى البهجة وكذا ما من قلناه لا يصح من محبوب ومطوع ذكروا وصية يميزن كابدل عليه قول المؤلف في الغصب وأدب معزوكذا المراد تدخل في فرجه ذكر بهي حى أويت أود كآدى ميت لأن فعل كل واحد من ذلك معصية وليس زنا وبثت بشاهدين ولا تغفل البهجة وإن كانت مما تولى أكلت ولشافي قول يقتلهوا وهل نفوق الأيتان وليس مشهور أولان بقاعها يذكر كالفاحشة فيعبر بها قولان أحدهما الثاني وكذلك يؤدب من وطئ زوجته أو أمته في حال حشمتها وأحرارها وما أشبه ذلك لأن حرمة وطئها عليه لم تكن أصلية وإنما جعلت لعارض ونزول ولا يشمل ذلك حد الزنا لأن هذا مفهوم قوله لا مالاً له فيه وكذلك يؤدب من وطئ أمة مشتركة من أحد الشر بكنى أو الشر كالان الشر بله في الأمة المشتركة كملك قوى والشبهة إذا قوت ندرأ الحد أي تسقطه وهكذا يؤدب من اشترى أمة لا تفتق عليه بنفس الملك كمنتهى وأبنة أشبهه وما أشبه ذلك ثم وطئها وهو عام بغير عها وأنما لم يحدد انطباق حد الزنا عليه بل يفتق به الولد ويتابع عليه خشية أن يعود إلى وطئها نأسة (ص) أو معتدة (ش) يحتمل أمة معتدة أي أن السيد إذا وطئ أمة المعتدة لأحد عليه ويحتمل امرأته معتدة أي إذا اعتقد على معتدة من غيره ووطئها عالياً فانه لأحد عليه وهو المشهور مع أن حد الزنا صادق عليه وأما لو كانت معتدة منه فإن كانت معتدة فقد تقدمت وإن كانت غير معتدة بأن كانت رجعية أو بائناً بغير الثلاث فإن كانت رجعية فنوى وطئها رجعة أو غير رجعة وتكفيها بقصد جديد فلا حد وأدب ولا رجوع وإن وطئ الرجعية أو البائنة ولم ينو الرجعة في الرجعية وبغير عقد جديد في البائنة ففي

المسئلة أولان كلامها توسع نفسه بالآخر في تلك الحالة (قوله كالحاض) أي وكذا المتكثرة (قوله أو مشتركة) ومنها البهجة والمعتدة لأجل أي ولأنه يؤدب لأن أن لا يغدر على المنع (قوله وبثت بشاهدين) أي جميع ما ذكر من المساقطة وبأبدها بشاهدين لأنه ليس زنا ولا مال ولا نأيل اليه وكذا في الثبوت والأدب من تلف خرقه كسيفه أو غيب في هواء الفرج وأحد عليه الشبهة (قوله ولشافي الخ) أي يقتل بالزنا الخ وتحرق (قوله وهل نفوق الخ) لا يفتق أن هذه الآية تحصل بالذبح والاكل فلا موجب للقتل والخرق ثم انه رد ذلك بأن العادة لم تحرس بالنتائج بين جنسين إلا في شيئين فقط الفحل والسبع بكسر السين وسكون السين وهو ولد الفصيل النضج وما يتولد من جنسين أيضاً العقاب فلهذا قيل إن العقاب جعه

أثنى وإن الذي يسأله طائر آخر غير جنسه وقيل إن الفاعل يفسد قال ابن خلدون وهذا من الجانب وأما الزرافة فهي متولدة من ثلاث حيوانات الناقة الوحشية والضبعان وهو الحد كرم الضباع فيقع الضبعان على الناقة فتأني بولدين الناقة والضبع فإن كان الولد ذكراً وقع على البقرة فتأني الزرافة وذلك في بلاد الحبشة وذلك قيل لها الزرافة وهي في الأصل الجماعه فلما تولدت من جماعه قيل لها ذلك أقول وكذا تقدم أن البرذون من الخيل والبقرة (قوله لأن هذا مفهوم وقوله لا مالاً فيه) أي والمرأة والمخاض لزوجهها ملكه فنهاى أن يسلط شره من حيث ذاتها ما دليل أنه يجوز له التمتع بدون الإطراء فباعدا ما بين السر والركبة (قوله لعدم انطباق حد الزنا عليه) فيه شيء وذلك لأن قوله لا مالاً له فمعتدة لا تسلط له شرعاً يشمل الأمة وأوجب بأن في العبارة حذفوا التقدير لا تسلط له شرعاً ولا شبهة وهذا حدثت الشبهة لأنهم لما كانت لا تفتق عليه صار له شبهة تسلط شرعي فغش ذلك فخرج من التعريف الأمة المدركة كالمخرج الخاص (قوله إذا وطئ أمة المعتدة) وكذا أمته المتروكة (قوله مع أن حد الزنا صادق عليه) أي ما يشهور ومشكل ويجب بما تقدم من حذف ولا شبهة لا لماعتد عليها وجعلت الشبهة

الرجعية

(قوله وفي البائن لاحد عليه) أي والادب بطريق الأولى من الرجعة (قوله لان العصمة باقية) أي لان الذي يقطع العصمة إنما هو الطلاق الثلاث لا يفتي بضعف هذا بل المعتد أنه إذا وطئها بعد العدة (قوله فلا يحتاج الى استفادتها) أي الى استفادتها حكم المسئلة وهو عدم الحد أي لانها لم تكن مستوية والمناسبات أن يقول فلا يحتاج الى استفادتها من قوة والمثبوتة لان قوله وان أثبت الخ من تعلقات قوله والمثبوتة والحاصل أن تلك المسئلة معلومة من القاعدة فلا حاجة الى استفادتها بما ذكره وقوله باقية في الجملة أي في بعض الوجوه (قوله فالحلحله كالمظهر المدونة) هذا هو المعتقد وكلام الفقيه السابق ضعيف وان رجمه بعض الشيوخ (قوله لان تحريم الجمع حيثما بالسنة) لا يعني أن هذا يعارض قوله أو لانا الآية الكريمة اقتضت تحريم الاثنين مطلقا بل يجب بان صاحب القول الثاني لا يقول بان الآية تقتضي تعميم الاثنين (٧٩) بل الآية قاصرة على الاثنين من التسبب كما هو

سابق قوله حرمت عليكم أمهاتكم (قوله تأويلان) حقه قولان لأنه ليس في المدونة نص على مسئلة الجمع بين الاثنين في نكاح باعتراب الحدلا وجوبا لا سقوطا وانما ذكرهما للتصريح خاصة (قوله وقومت) أي يوم الوطء فان كان الواطئ مليا أخذت منه وان كان معسرا وانظره فلا منظر ظاهر والا فأنها يتابع والرائد يأخذها الواطئ وهذا اذا لم يقبل والا تتبع بالقيمة ولا يتابع (قوله فدخلها له ملكها) لا يعني أنه لا فرق في المالك المثل بان تكون زوجة الواطئ أو قريشها وأجتناب قوله وسواء كان عالما بالتطليل في العبارة حذف والتقدير سواء كان عالما بجرمة التطليل أو جاهلا به يحتمل البقاء على الظاهر ويكون معنى قوله أو جاهلا أي التطليل وقع في غيبته ولم يعلمه أحده (قوله يجوز التحليل ابتداء) أي فاختلاف أفعالهم في الاستداء وأما لا ينفك فهو مرتفع

الرجعة الادب وفي البائن لاحد عليه وطئها في العدة وبعد ما لان العصمة باقية في الجملة فلا يحتاج الى استفادتها من قوله وان أثبت في مرة خلافا (ص) أو ثبت على أنه لم يدخل بها أو على أنها (ص) يعني أن من عد على امرأه وقبل الدخول بها عقد على ابنها ودخل بها فانه لاحد عليه لما علمت أن العقد على الام يحرم البت مادامت الام في عصمتها فاذا طلق الام قبل الدخول بها حلقت به ابنة أو ولد دخل أي وتلد بالام فانه محرم وأما عكس كلام المؤلف فالحلحله هو ظاهر المدونة وكذلك لاحد على من تزوج أختا ودخل بها ما هو حل لاحد سواء كانت الأخت من نسب أو رضاع لان الآية اقتضت تعميم الاثنين من نسب أو رضاع أو محل عدم الحد اذا كانت الأخت من رضاع لان تحريم الجمع حيثما بالسنة وأما ما كان ضمن نسب فانه محرم اذا وطئها التحريم في ذلك الكتاب واليه ذهب بعض شيوخ عبدالحق والى هذا أشار بقوله (وهل الأخت التسبب لغيرها بالكتاب تأويلان) ولا بد على من تزوج المرأة على عتباته لان التحريم في ذلك بالسنة كما بالكتاب (ص) وكأني بمحقة وقومت وأيا (ص) المشهور أنه لاحد على من وطئ أمه فدخلها له أو كذا المشبهة وانما عليه الادب فقط وسواء كان عالما بالتطليل أو جاهلا ولا يفرق لاحد بينه وبين غيره من وطئ تلك الأمه على وطئها لثمة الشبهة وسواء رضاعا أم لا وأما ما ذكره الواطئ لها أم لا وعدم الحد مراعاة لمذهب عطاء الفاضل يجوز التحليل ابتداء وانظر ما أدخله الكافي لان التحليل خاص بالامه الان قال بحمل الأمة على الفتن والكافي أدخلت ما فيه شائبة من مدبرة ومعتقة لاجل وفدي قال أدخلت الكافي الحر الرائي كالبقياعين بعض البربر وبعض بلاد قزلباش انهم يحملون أزواجهم للمصنفان يعتقدونه كما جهل منهم فعلهم الادب ان جهلوا ذلك (ص) أو مكرهة أو مبيعة بالغلاء (ص) يعني أن المكرهة لاحد عليها ولا أدب لنفي التعمد عنها اتفاقا وفي المكرهة الخلاف الآتي وكذلك لاحد على المرأة اذا أقرت زوجها بالرق فباعها لاجل الغلاء فوطئها المشتري لعجزها بالجموع وقد بات من عصمة تزوجها ومثل البيع تزويجها بالغير ويرجع المشتري بالنهي عن الزوجان وجده ولا فاعلها لانها غربة قولها وفعلها بعينها لانه بمعنى أي مبيعة في زمن الغلاء أو يبيعه في زمن الغلاء لا يستلزم كونها جورة فلا يخالف ما في معارج

عليه وهو المشاركة بقوله وقومت الخ (قوله من مدبرة ومعتقة لاجل) لا يعني أنه يجوز وطئ المدبرة ومع وطئ المعتقة لاجل (قوله وقد يقال الخ) هذا غير ظاهر لان الكلام عند العلم (قوله قزلباش) رأيتهم مضبوطة بخط بعض الفضلاء فحقه فوق القاف وكسر الراء وسكون الاو بالسنن المحممة (قوله ان جهلوا) وان علموا ارتدوا لاعتقادهم حل الحرام وأما الواطئ فتؤدب ان جهل منه والاحمد (قوله وفي المكرهة) يفتح الراء وقوله وكذلك لاحد والادب (قوله ان أقرت زوجها بالرق) لا مفهوم له (قوله ومثل البيع تزويجها الخ) أي فلا حد عليها وقوله ويرجع الخ أي في صورة البيع (قوله ان وجده) أي وجد الزوج وقوله ولا فاعلها أي وان لم يجده أقول وبينني أن يكون منه ما اذا وجده وكان معصما ذلك الفتن (قوله لانها غربة قولها وفعلها) أما القول فاقرارها بالرقه وأما فصلها فتعنيكها من نفسها والى اندار على اتقيدها بالبيع وانظر انما رقتة (قوله فلا يخالف الخ) أي لانه سيأتي يقول ولكن مردا حلها حبلى لان حاصل الكلام انه لا حد عليها مطلقا كانت جورة أم لا

(قوله فأقرت له بذلك) أي باع لكونها أقرت له بذلك أي بموجب البيع وهو الرقية (قوله ولكن بدرا لمد أحبال) أي لأنها تصير مكروهة في وطنه لها الذل وانتعت (٨٠) لا كرهها أي وإن كان أصل البيع طوعا وماتقدم من أن الزنا ليس فيه

القاسم من جامع فباع زوجته من رجل فأقرت له بذلك فوطئها فاشترىها فعن مالك وهو رأي أنها يبعدان وتكون طليقة بائنة ويرجع المشتري فالفن قلت فأولم يكن بهما جوع قال فبحري أن يحدو بشكل زوجها ولكن بدرا لمد أحبال إلى انتهى (ص) والظاهر كأن ادعى شراءه أمه ونكل البائع وحلف الواطئ (ش) يعني أن من وطئ أمه ادعى أنها شترها من مالكها فكنهه المالك وأكر السبع فزوجت البين على البائع بأن طلمها منه المشتري فشكل عنها فتوجهت على الواطئ فحلفها أي حلف أنها اشتراها فإنه لا حد عليه لأنه قد تبين أنه انما وطئها وهي على ملكه وهذا قول ابن القاسم في المدونة واختاره ابن رشدو يفهم من كلام المؤلف أن هذا نكل الواطئ يجمع فكول البائع أيضا أو أنها إذا حلف البائع بحد أيضا (ص) واختار أن المكروه كذلك إلا أنكر على خلافه (ش) تقدم أن المكروه على الوطء لا حد عليه اتفاقا وأما الرجل المكروه على الجماع هل يحد أو لا يحد المذهب المحقق كان رشدا والفقهي وابن العربي لا حد عليه وغيرهم يقولون عليه الحد وعليه أكثر أهل المذهب وهو المذهب (ص) وبنت باقراره مرة لأن يرجع مطلقا أو يهر بان في الحد (ش) تقدم الكلام على تعرض الزنا رد كرهنا أنه ثبت أحد أمور ثلاثة الأول الإقرار ولمرة ولا يشترط أن يقر أربع مرات خلافا لابي حنيفة وأحد في اشتراطها ماذن كما في حديث ما عزن مالك أن رد المالني صلى الله عليه وسلم حتى أقر أربع مرات قال ابن عرفة نصوص المدونة وغيرها وأربعة يحد المقر بالزنا طوعا ولمرة واحدة وفي الصحيح أغدبا أنيس على امرأته إذا كان اعترف فارجعها فغدا عليها فاعترفت فأمر بفرجها ففطره ما في الحديث الاكسفا فاعاقل ما يصدق الاقط عليه وهو يصدق بالزنا الواحدة انتهى والجواب عن حديث ما عزن أن النبي صلى الله عليه وسلم استنكر عقله والذات لرقومه من تبين بآله من عقله حتى أخبروه بحقيقته فأمر بفرجه وأعلم بآيات المؤلف بلو كإن الحاجب لانه يشير بها للخلاف المذهبي وليس في ذلك خلاف بل للخلاف لابي حنيفة وأحد أو ما إن الحاجب نفس كالمؤلف فيما ذكره محمل كون الزاني يحد باقراره ما لم يرجع فان رجع عن أقراره فإنه يقبل منه ولا يحد وسوا يرجع في الحد وفي غير الحد لقدر شبهة أو لشيء كقوله وطئت امرأتي وهي حائض أو أختي من الرضاع وظننت أن ذلك زنا ومثل الرجوع ما إذا قامت بينة على أقراره بالزنا وهو ينكر ذلك فإن انكراهه يقدح رجوعا مذهب ابن القاسم وكذلك يسقط الحد عن الزاني المقر بجناحه رب أثناء الحد ولا ينعى بذلك ويقال قدهر ما عزن مالك في أثناء الحد فابن عروة فقال له يردوني إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يردوه فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم هل أتوكموه لعله شوب فتوب الله عليه وأما ألهم وب قبل الحد فلا يعتبر ويقام عليه الحد فأورد في قوله وإن في الحد والحال وإن زنا قد أقر أو يهر وبه وفي الحد والحال أنه في أثناء الحد وإنما كان الهر وب في أثناء الحد مسقطا لانه بعد اذاعة العذاب دال على الرجوع بخلافه قبل ذلك فإنه لا دلالة فيه عليه (ص) والبيضة فلا يسقط شهادة أربع نسوة بكنائنها أو بحمل في غير متروجة وذات سبب مقربة (ش) يعني أن الزنا تبين أيضا بالبيضة العادلة ولا بد من أربع عدول يشهدون أنهم رأوا فرجها في فرجها كالمروفي في الكعبة في وقت واحد ورويا

أكره ذلك في الرجل لأن انتشاره ينافي أكرهه (قوله والظاهر الخ) متندا والبر يحد في أي والظاهر أنه لا حد فيما بد كزنا السكاف التمثل أو يعني الباء ومقابلها لا التمثيل كان كنت بيده فلا حد وحقه الولد وإن لم تكن في يده مسدود لم يلحقه الولد انتهى (قوله وحلف الواطئ الخ) الصور ثلاث تكو له ما حلف الواطئ حلف البائع ولا يتصور حلفه ما عدا ما حلفه حلف البائع ثبت نسوة ولا تشوبه على الواطئ عين (قوله واختار أن المكروه كذلك) أي لا حد ولا أدب أن ينفذ طائفة لا زوج لها ولا يسقط لبعض الحق لله ولا أعيان ينفذ بكهرة أو نوات زوج أو يسقط حد إذا كرهه كلا أكره (قوله ولا أكره على خلافه) أي قصد ولو كانت هي المكروهة على الزنا وأصداق عليه إن كانت هي المكروهة وإن كان المكروه غيرها فعلى الواطئ الصادق ويرجمه على من أكرهه (قوله الآن يرجع مطلقا) أي ينفقه في نفي الحد وإن كان يلزمه الصادق إذا أقر بأنه وطئ امرأة ثالثة ثم رجعه ولا حد حتى فعله لأنها ثالثة (قوله أو يهر وب) يضم الراء (قوله أغدبا أنيس الخ) اسم رجل من أسلم وأما خصه لانه من قبيلة نك المرأة ويكنوا بكنهنهم فكأنهم القهر عليهم وقوله فأمر بفرجه يعود على أنيس وقوله بهاء يبرجها (قوله ويقال الخ) خرجها أو دأود وجهه

المرمق فقوله ويقال الخ مذهب شئ (قوله لعله يهر وب الخ) قضية ذلك أن مجرد التوبة تنق الحد والمذهب واحد ليس كذلك بل المانع للحد هو الرجوع لا التوبة الشرعية (قوله لأنه بعد اذاعة العذاب الخ) لقائل أن يقول الانشبه هو العكس وأما هرويه بعد الحد فقد يدعي أنه لا لاجل العذاب فقط كما أنه بعض الشيوخ خرجهم الله تعالى

(قوله ولو ادعت المرأة بكارهها) أي أنها عذراء (قوله أن تعدوا الشهادة) أي على العذراء أي تعدوا موجب الشهادة وهو النظر لكارهتها فلا يتقدم النظر في شهادتهم وقوله كما يشهد كلام ابن مرقوق كلام ابن مرقوق في الشهادة على العذراء (قوله سيدها منكر الخ) أي ما لم يكن السيد صغرى أي وأما ظهوره لم تزوجة ذات سدمقر به فلا حد (قوله دعواها الغيب) أي لا الوطء شبهة أو الغلط أو النوم فتقبل لأن هذا يقع كثيرا (قوله بعدن) أي بعد التكليف المنضمين لشئين البلوغ والعقل والحيرة والإسلام فالضيمه عائد على مقدم معنى (قوله لازم) أي ابتداء أو جواما أي بان لزوم بعد الدخول بان كان فسادا فالدخول وهل بمجرد الدخول الفوت يحصل التصديق أو لا بد من وطء ثان قولان فالوطء الثاني محصور بل تزاع فرج فساد فيفسخ قبل الدخول وبعد خروجه أيضا بقوله لازم نكاح عبد نفسوانن سيدته ولابد أن يكون الوطء في زوجة مطقة ولو أمة مسلمة محتوية أو أسرة كافرة محتوية فتزجر المكلفة الحرة المسلمة العاقلة أن أصبحت بعدن من بالغ مسلم وان عبدا أو محتوية أو قوله إذا عقد عقد أصحها لازما إشارة لتفسير (٨١) قول المصنف نكاح لازم الخ فحاصله

أن المراد بالنكاح العقد لا الوطء وفيه إشارة إلى أن الأولى المصنف أن يقدم صح على قوله لازما وذلك لأنه يلزم من الزوم العصمة فيضجع قوله صح عن الفائدة بعد قوله لازم ولا يلزم من الصحة الزوم لفي ذكر الزوم بعد الفائدة (قوله ووطئ الخ) شروع في تفسير قول المصنف أصاب أي أن المراد بالاصابة الوطء المباح الذي معه انتشار من غير منازعة وقوله ثم في الخ إشارة إلى أنه ليس بالرجم منوطا بمجرد احتياج الأوصاف المذكورة بل لأدمن الزنا بعد ذلك وقوله وعبر بالاصابة الخ لا يعني أن معناه أنه لو عبر بوطء لا فهم أن المراد الوطء الكامل مع أنه لا يشترط

واحدة على ما مر ولو ادعت المرأة بكارهها أو غيرها أربع نسوة وصدها على ذلك فلا يسطع الحد المترتب عليها بشهادة البينة وقوله على العذراء باعتبار حال السقط الحد كما يشهدهم من كلام الشارح ويجوز أن يقال إن تعدوا الشهادة ابتداء كما يشهد كلام ابن مرقوق عن ابن القاسم وكذلك ثبت الزنا فلهذا لم يخل في حق المرأة أمة أو أمة غير متزوجة أي لم يعرف لها زوج وفي حق أمسيدها منكر لوطئها ويحد قوله متزوجة أي زوج يعلق به الجدل احترازا عما إذا كان صبيا أو مجنونا أو لونه لا قبل من ستة أشهر من يوم العقد بكثر فقامت بمنزلة من لا زوج لها قصد (ص) ولم يقبل دعواها الغيب بل اقترنة (ش) يعني أن المرأة التي ظهر لها حمل ولا يعرف لها زوج أو كانت أمة ولا سيد لها أو لها سيد وهو منكر لوطئها فقامت بمحمد لا يقبل دعواها الغيب على ذلك بلا قرينة تشهد لها بذلك أو ما أن قامت لها قرينة فلا حد عليها كإثباتها في تدعى مستقبلة عند التزلة أو أنت متعلقة به على ما مر به عند قوله وان ادعت استكرها على غير لائق بل على الخ • ولما أهي الكلام على الزنا وأحكامه وما يرتب عليه شرع في الكلام على الرجيم وأحكامه فقال (ص) يرجم المكلف الحر المسلم إن أصاب بعدن نكاح لازم صح (ش) فدل على أن أنواع الحد ثلاثة ترجم وتسلع قريبا وجده مفردا وبالرجم لأمه عظم أنواع الحد والمعنى أن المكلف الحر المسلم إذا عقد عقد أصحها لازما ووطئ وطأ ما جازيا انتشار من غير منازعة بين الزوجين ثم في بعد ذلك فله رجم لا مصادرها فقوله أصاب أي وطئ وعبر بالاصابة لأنه لا يشترط كمال الوطء بل يكفي غيب الحشفة أو قدور هامن مقطوعها والضمير في بعدن للأوصاف أي بعد الأوصاف السابقة واليه في نكاح بمعنى في أي في عقد نكاح لازم خرج بقوله عقوده السيد أمته وبقوله لازم نكاح العيب والمعيبة والمغرور والمغرورة فلا يكون محصنا لعدم الزوم فإذا زنى فلا يرجم بل يحد بحد البكر وقاعل صح الوطء أي حل فلأن زنى بعدن ووطئ زوجته في حضيضها ونحوه فانه يحد بحد البكر لعدم طهارة الوطء الواقع بعد العقد الصحيح اللازم فقوله يرجم بالنكاح من أسفل ويجوز البساطي قرأه بالبالا المرسدة وعليه فهي متعلقة بقوله الزنا وهي الصاحبة أي الزنا محسوب برجم المكلف وولد البكر وقرب الفصكر أي هذا الحكم محسوب بهذا الحكم فهذه النسخة

(١١ - غزني ثامن) بل المراد مجرد الوطء الذي يفيد التعبير بالاصابة مع أنه فسر الاصابة بالوطء وأطلق (قوله بمعنى في) ويصح أن تكون النسبية (قوله فخرج بقوله عقوده) أي لأن ووطء السيد أمته ليس بسبب عقوبل بسبب الملاءمة فاعل صح الوطء الخ لا يعني أن كلام المصنف على هذا يكون فيه استحسان لأنه أطلق النكاح أو لا راديه العقد ثم رجع ضمير صح إلى اعتبار هذا المعنى بل باعتبار معنى آخر وهو الوطء أي أن الوطء لا بد أن يكون صحيحا احترازا عن وطء الحائض والنفساء المعتدلة والساعة والحرمه والمعتكفة وعن وطئها في مسك البول أو غيرها كذا ذكره بعض شراحه فانما علمت هذا قائل أن هذا غيرا المستعمل من حله أو لا وكلما ارتكب ذلك الاستدحام دفعه لا اعتراض الذي أنشأه سابقا من أن العدمي كان لازما كان صحيحا فلا حاجة له صح بعد قوله لازما (قوله وجوز أن يساطي الخ) كان نسخة الساطي ليس فيها نقصان تحت ضرورة الحاشي إلا أن كان للبلب ذلك فائدة (قوله متعلق بقوله الزنا) أي في قول المصنف أوله الباب الزنا ووطئ الخ (قوله أي هذا الحكم) أي هذا الحكم عليه ضرورة بل لا يوطئ الخ وقوله محسوب بهذا الحكم أي بهذا الحكم هو على الزاني

وهو الراجح لان الشارح حكى على الرأى المرجوح وانما قلنا بصورة لان قول المصنف الزناوط الخ تعريف الزنا بذكر وليس في ذلك حكم كما هو معلوم وقوله لان المعنى الاعرائى أى المعنى التسويب للاعراب المعنى اشارة الى المصاحبة وقوله الاعرائى اشارة الى التعلق المذكور (قوله وهى البلوغ) لا يبنى أن البلوغ شرط أول والعقل شرط ثان والخبر بشرط ثالث والاسلام رابع والاصابة خامس وقوله في عقد نكاح سادس وقوله لانهم سابع وقوله ووطه ثامن وقوله جميع ناسع وقوله بانتشار هو العاشر ونسخة الشارح لم يذ كر فيها عدم المناكرة ثم بعد هذا كله لا يخفى أن قوله ووطه (٨٢) مكرمع قوله الاصابة فلو حذفه وزاد بعده قول بان انتشاره وان لا يكون هنالك

ماهى فاسدة بل محصنة وله اعمى لكن لا حاجة اليها لان المعنى الاعرائى لا يتكلف الا اذا كان هنالك فائدة وشروط الاحصان عشرة متى تخلف شرط منها لا يرمع وهى البلوغ والعقل والخبر والاسلام والاصابة في عقد نكاح لازم ووطه جميع بانتشار وعدم منا كره وأما علم الخلو فذ كر ما عني عنه وهو الاصابة لانها اخص (ص) بحجارة معتدلة ولم يعرف بداية البينة ثم الامام (ش) متعلق بمرجع على قراهه بالافعل ويرجع على قراهه بالماضى الى ارجم بحجارة معتدلة فلا يرمع بحجارة كسارخوف التشويه ولا بصجارة صغارخوف التعذيب لعدم اسراع الموت فالمعتدلة اقرب للاحكام عليه ولم يعرف مال كحديثنا حصصا ولا سنة معمولها ان البينة الشاهدة الزنا تسد بالارجم لزانى ثم الامام ثم الناس خلافا لى حنفية والحديث وان وحده في التساقى واى داودا لانه ما صرح عندما ك (ص) كلائط مطلقا وان عبيدين وكافرين (ش) يعنى أن اللائط اذا كان بالفاط اعماه فله يقتل سواء كان محصنا أم لا سواء كانا عبيدين أو كافرين قال فها ومن عمل على قوم لوط فعلى الفاعل والمفعول به ارجم أحصا أولم يحصنا ولا صدق في ذلك في طوع أو اكره وان كانا لمفعول به مكرها وصدا ما علم ارجم ورجم الفاعل والشهادة نفسه كالشهادة على الزنا وليس على العبد في الزنا حم لان عليه نصف العذاب ولا نصف للرجم قال ابن وبنس وان أسلم النصراني قبل أن يقاتل عليه حدا فقتل أو الفرية أو بالسرقه فله بقاء عليه لانها حق لا دية فهى لازمة كالدين ألا ترى أنها تمام على المسلم اذا أتاهما فكن ذلك اذا ارتكبها الكافر ثم أسلم فاما حقوق الله تعالى فلا تمام عليه كحد الزنا والخبر لقوله تعالى للذين كنزوا من بينهم ما يغفر لهم ما قد سلف فقوله كلائط أى ذى لوط فهو من باب التسمية كأمى أى ذى نوح وأبلى أى ذى نبل وليس اسم فاعل من لا ط يلوط فهو لائط والاصح قوله مطلقا فاعلا ومفعولا لمحصنا وغير محصن ولا يدخل فيه بالعين أو غير بالعين طائعين أو مكرهين لانه يشترط البلوغ والطوع وانما صرح بقوله وان عبيدين وكافرين بمع دخول ما ذكر تحت الاطلاق لارد على من يقول ان العبد يجلد بخسين وان الكافر يرد الى حكم مسلمته (ص) وجلد البكر الحزماثة ونشطر لرق وان قل (ش) وهذا هو النوع الثانى من انواع الحد والمعنى أن البكر الحزما المسلم البالغ اذا زنى فله جلد مائة وربع عا ما اراد البكر غير المحصن وهو من لم يتقدمه وطمباح في نكاح لازم بان لم يتقدمه وطه أصلا أو تقدمه لوطه في أمته أو في زوجته لكن في حصنها أو في نكاح طه لم يفت وقسمه أو ما الرقى ذ كر أو أوتى وان قل جوزة فله زينة خسون جلدة لان الرقيق عليه نصف ما على الحر من العذاب وذهب ابن عباس وجماعة الى أن الارقال لا يجلدون الا اذا تزوجوا لقوله تعالى فاذا أحسن فان أسعين فاحسنه فلعين نصف ما على المحصنات من العذاب ومعنى أحسن تزوجن وسفه ومهأمن اذا لم يتزوجن لا يجب عليهن الجلد والجواب أن ذلك انما يتأتى على

منا كره لكان أظهر فندبر ويشترط في احصان الموطوعة أن يكون واطها بالتعاون كان رقيقا ومجنونا (قوله لانها اخص) أى لانه يلزم من الاصابة علم المتسولة (قوله ولم يعرف مال كحديثنا) أى ولا يحقره حقة على المذهب ومقابله يقول يحقر نصفه وهو تنبيه لا يخص الراجح بالظهور بل يعمم الغائل الظهور وغيره ومن البسة الخوف ويحبب الوجه والبسدين والرجلين اذا هومن التعذيب وليست بمقاتل اه المقصود من ذ أقول وظاهره أن الرأس لا يتلقى حال بعض المتأخرين وينسب أن يتلقى كالجرح لانه يصير مشوهاه اذا ضرب على رأسه اه تأمل (قوله ثم الامام) أى ان الحاكم قبل الناس ثم الناس عقبه كالمدة وأسقط المصنف قول المدونة ثم الناس لان ذ كر افند بداية يفنى عنه (قوله سواء كان محصنا أم لا) ذكر في شرح

الضارى أن محصن وسهوب ملحق بالضع على خلاف القياس ويجوز الكسر فيها على القياس اه (قوله أو) قراءة كافرين لا يضره قوله وان لو اطل ان ذلك في بيان كونه ذ نا وهذا في بيان ارجم (قوله أو الفرية) أى القذف (قوله لانه يشترط البلوغ والطوع) اعلم أن المفعول بشرط في درجة تكليفه وطوعه وكون واطها بالاعا الارجم المفعول (قوله وان قل) أى كبعض أى وكذا من فيه عند سيرة كدبر ومكاتبه أو لوم معتق لاجل وقوله ويفرب الخ المناسب حذفه والالتصا لنوع الثانى والثالث (قوله لقوله تعالى فاذا أحسن الخ) والعبد في معنى الامتنين باب الاقرار

(قوله وعلى القراءة الاولى الخ) لا يخفى أن هذا الكلام لا يظهر وذلك لان مفهوم الآية قطعاً أنهم إذا لم يحصوا الاجلد عليهم
 تنبيهه **ب** يندلج كما أن يكون الجلد مع حضور جماعة أربعة أو اثنين وهم المالك قبل الحضور لا زجر وقبل الدعا بالتوبة
 وبهم من القرطبي أن الحضور في الجلد دون الجسم اه الا انك خبير بأنه يقدم الامام ثم الناس واما على القراءة الثانية وهي
 أحسن بفتح الهمزة فهي شاهدتنا وتكون عامة فلا يختص بالقراءة الاولى ثم انك خبير بأن قوله وعلى القراءة الاولى يأتي في قوله إنما
 يأتي في الخ فالنائب أن يقول على أن تأتوا الخ ولا يخفى أن قراءة أحسن بفتح الهمزة ثابته عند ابن عباس لا مذهب بفتح فعل ابن
 عباس يقول فيها أنهم من باب جعل المطلق على المقيد وأما الجمهور فيقولون ان الآية المقيدة ورتب على سبب خاص فلا تقتصد
 المطلق (قوله كافي الاحلال) أي احلال المستوتة (قوله فهو في قوة الخ) فيه نظير بل اظاهر أنها كلمة لقوله بالعتق وقوله وقد
 يتحصن ان أي ادعت كل منهم ما حصل الوطء أي وقد لا يتحصن (٨٣) واحدهم ما وقوله والحاصل أي حاصل

المصنف وقوله **ب** كل
 من الزوجين بأن يجمع
 الشروط المتقدمة في كل
 من الزوجين وقوله وقد
 لا يتحصن كذا اخذت
 الشروط من كل منهما
 وقوله وقد يتحصن الزوج
 دون الزوجة بان وجدت
 الشروط المتقدمة فيه فقط
 وكذا يقال في عكس (قوله
 ويكون شاملاً لجميع
 الصور) أي يشمل العقل
 والاسلام والبالغ ثم
 لا يخفى أن العقل مطرد
 كالعتق وأما الاسلام
 فلا يطرد كأقال الشارح
 وكذا البالغ لا يطرد لان
 ذلك إنما يكون في بلوغ
 الزوج فيتحصن ببلوغه
 ووطئه زوجه التي لم
 تبلغ ولا تأتي في العكس
 لانها اذا بلغت ووطئها
 زوجها الصبي لا يتحصن

قراءة ضم الهمزة من أحسن أماغلى فحسب اعتناء أسكن وهذا قول الأكثرين وعلى القراءة الاولى
 فلا يخفى في الآية أنه لا داعي لاجوب عليهم الجلد مع الاحسان دون الرجوع في التزوج فلا يلزم عليهم الرجوع
 اذا لم يتزوج بطريق الاولى فلا يـ سقت لتق الرجوع من الارطاء وذلك بفهم الموافقة (ص)
 ويحصن كل دون صاحبه بالعتق والوطء بعدم (ش) يعني أن أحد الزوجين الرقيقين اذا اعتقه سيده ثم
 أصاب صاحبه بعد ذلك فإنه يتحصن دون صاحبه الذي لم يحصل له عتق وكذلك اذا أسلم الزوج ثم
 أصاب صاحبه فإنه يتحصن وتقدم التنبيه على أنه يشترط في الوطء الذي يحصن أن يكون بانتشار
 وأن لا يكون متوجعاً وأن لا يكون فيما كره كافي الاحلال فله ابن الحجاب وبعبارة وتحصن الخ قضية
 مهملة في قوة الجزئية وكل فاعل لم يقصده السورة فهو في قوة قولنا وقد يتحصن كل من الزوجين دون
 صاحبه وقد يتحصن والحاصل أنه قد يتحصن كل من الزوجين وقد لا يتحصن وقد يتحصن الزوج
 دون الزوجة أو بالعكس وقال بكالعتق ويكون الضمير في بعده واجبا كالعتق ويكون شاملاً لجميع
 الصور كان أحسن لكن إنما يخص العتق لانه المطرد وأما الاسلام فلا يطرد لانه إنما يأتي من جانب
 الرجل ولا يأتي في مرة متصلة كثر (ص) وغرب الذي كره الحرف فقطعاً (ش) هذا هو النوع الثالث من
 أنواع الحد وهو التغريم مع الحد والمعنى أن الحر اذا كره أن ينفق بمائة ويغترعها كاملاً من يوم صبه
 في البذل حتى أتى اليه وأما البدة فلا تقرب عليه لما يلحق سيده من الضرر كذا كان وأتق وكذا
 الحر لا تقرب عليه لما يلحق عليها من الزنا بسبب ذلك ولو رضى سيد العبد أو رضيت المرأة زوجها
 وأشعره قوة غريبانه لغرب نفسه لا يكتفي وظاهر قوله وغرباً لذكر الحر ولو كان عليه دين لانه
 يؤخذ من ماله وهو كذلك (ص) وأجره عليه وان لم يكن له مال في بيت المال (ش) يعني أن الحر اذا كره
 الذي يغرب أمره جعله الى البذل الذي ينق اليه عليه فإن لم يكن له مال فإنها تكون على بيت المال
 وكذا المحارب فإن لم يكن ماله أو لم يتوصل اليه فعل المسلمين ويجوز المؤلف في الاجرة أي أجرة
 الحمل ولما كل والمشرى والظواهر وطوا السجين (ص) كفتك وخيم من المدينة (ش) فذلك
 قرية بين يمين المدينة يومان وقيل ثلاث مراحل وخير قرية أيضاً ينسب الزاني والمحارب الى

وقوله لانه المطرد ظاهر أن العقل لا يطرد وقد تقدم أنه يطرد وقوله وأما الاسلام فلا يطرد ظاهر أن البلوغ ليس مثله فدرج
 التدبر (قوله وغرب الذي كره الخ) أي المتوطن لامن زنا بقوته بل قد يصد ويصحب ما على ما أتى وانما غريب عتقه به ليقطع عن
 أهله وولده ومعايشه وقلته المذلة بغير يله (قوله ولورضى الخ) لا يخفى أن هذا منافق لعتقته قوله بما يلحق سيده من الضرر لأن
 يحمل الضرر على ضرر في البدن مشق (قوله وأجره عليه) أي الحر اذا كره من جهة ذهابها أو أبا (قوله فعل المسلمين الخ) انتظره فله مخالف
 لقض اذا لم يرضت المال على المسلمين ابن عرفة قال في الموازنة وكراهه في مسدده عليه من ماله في الزنا والمحارب فإن لم يكن له مال ففي
 مال المسلمين وقوله أصعب (قوله ويجوز المؤلف في الاجرة) أي فإذا ادأ الأجر ما شغل عن المال كل والمشرى الخ فمفهوم استعمال اللفظ في
 حقيقته ومجازاً ومن عموم المجاز على اختلاف في ذلك وقول الشارح والمال كل الخ معطوف على قوله الحمل والمعنى وأجر المال كل أي غيبه
 (قوله كفتك الخ) بالصر وعلمه فيها لأن أسماء البائع يجوز فيه الصرف وعلمه باعتبار الموضع والبيعة (قوله وخير) قرية
 أيضاً ينال بين المدينة ثلاثة أيام وبعبارة أخرى وذلك بقصتين قرية من قرى خير وقوله وخير عطف عام على خاص أي شيعة ومسلم

التي يغرب الى فلك معيناً او خبير بعينها أو قرينه من قراها قد كالأوغرها (قوله ونبي على الخ) ويجوز انني من مصر الى الحجاز كما قاله مالك (قوله فذكر العام) أي لفظة عام (قوله فانه يخرج اليه) والمذهب أنه ديني ويلحق ما بين الصين (قوله وليس لك أن تقول الخ) أقول ويحتمل كذا فاد بعض أن معنى عادلة ناعدمضي السنة والاطلاق أخرجه بعد جلد مائة مرة ثانية للسجن في الاول أو غيره (قوله التروجة) أي في الرحو والجلد مثل التروجة (٨٤) ذات السيد أي وأما مالوزج له اول اسيد لا تفرخ طيعة ان بعض

أحدا عما وقد ثبت أنه عليه الصلاة والسلام نفي من المدينة الى خبير ونفي على من الكوفة الى البصرة (ص) فيسجن سنة (ش) يعني أن الزنى والحارب اذا غر بظان الزاني يسجن سنة والحارب يسجن حتى تظهر قوته وأول السنة من حين حبسه في البلد الذي ينفي السبغ ذكر العام قبله فانه لا يمتنع مع أن حبسه قد تأخر بعد دخول بلدا التعريب فيكون التعريب حينئذ كمر من عام فلو اقتصر على ما هنا كان أنسب (ص) وان عاد أخرجه ثانية (ش) أي فان عاد الى غرب وسجن قبل مضى سنة من يوم سجن فانه يخرج مرة ثانية الى الموضع الذي كان به والى غير من الجهات ولهدا غير بالخروج دون أعيد القضي لعادته في موضعه الاول فلا يخرج أعين العود وليس لك أن تقول عاد الزاني ثانية وهو في السجن لأن هذه ليست منصومة واعتبر رد في التروجة فيها وفي التعريب اذا نفي لفظه وانظر لوزني المكان الذي نفي فيه أو زني التعريب بغير بلده على يكون حبسه في المكان الذي نفي فيه تقريباً اء قال بعضهم والتاهر واقه اعلم أنه ان أنس في لسجن مع السجون بحيث لم يتوحد به غر بل موضع آخر لسجن فيه والافني حبسه الاول والتعريب ان كان بغور زوله قبل أن يتأسر باهل البلد التي نفي فيها حبس فيها والا أخرجه للبلد آخر (ص) وذا تروجة طيعة (ش) يعني أن المرأة تزوجة اذا لم يحد احدا الزنا فانه لا يقام عليها حتى تحبس حبسة واحدة خشية أن يكون بها حمل ومن باب أولى تأخير إقامة الحد عليها اذا كانت ظاهرة الخا فذا وضعت آخرت في الجلد لتفاسها لانهما ربة لا في الرحم الا اذا لم يوجس من رضع الطفل (ص) وبالبلد اعتدال الهواء (ش) يعني وينتظر بالبلد اعتدال الهواء بالمد فلا يحد في البرد والحر الفرمين خوف الهلاك والتأخير للردن على ما في الحق به ان القاسم في المدونة الحار وأما الهوى بالقصره وبسبل النفس (ص) وأقانه الخا كم والسيد ان لم يتزوج بغير ملكه بغيره (ش) يعني أن الخديجة والجلد لا يقام على الأحرار والعبيد الا بالسلطان والسيد أن يتم على ما ذكره الزنا بشرطين أحدهما أن يكون المملوك خالياً من الزواج أو متزوجاً بملك سيده وأما ان كانت زوجة مملوكة فغير سيده فلا يقيم الحد عليه الا بالامام فانه ما أن ثبت الزنا على الرقيق باقراره أو بظهور رجل أو شهادة أربعة كور أو رغبة السيد فان كان السيد أحدهم رفع الى الامام اذا ليس له أن يجلد بعله فقوله ان لم يتزوج بغير ملكه بان لم يتزوج أصلاً أو تزوج بملكه فالحار والجور والاول متعلق بتزوج والثاني متعلق بأقانه والاول منهما قيد في إقامة السيد فقط والثاني قيد في الخا كم ثم ان الضمير في أقانه ان رجع للحد ص في السيد وقد قيد في الخا كم لا يقيم الحد فقط وان رجع الحد مطلقاً ص في الخا كم وقد قيد السيد لا تاعا يقيم الحد فيحصل مشتر كغير رجع الحد مطلقاً في الخا كم وللحد في السيد فيكون من باب عقوبة درهم ونصفه أي وأقام السيد على مملوك كحد الزنا والعتق وان جردا بالسرقه فلا يقام على العبيد الا الوالي فان قطعه السيد دون الوالي وحكاته البيت عاذه وأصاب وجهه القطع عقوب ووجه بعض كذا عمل الناس بعبدهم ويعدوا سرقهم (ص) وان أنكرت الولد

لما ان في أربعين يوماً يبطنها أو مضى ولا يمكن جعلها والأخرت والحاصل أنه اذا لم يمكن جعلها لمجد عاجلا كانت ذات زوج أو سيد أو خلية فان أمكن جعلها آخرت كانت ذات زوج أو سيد أو خلية ان مكثت ما ان في يبطنها أربعين يوماً حتى تحبس أو يعفى لها ثلاثة أشهر من الزنا لم يبين بها حمل وكذا أقل من أربعين في ذات الزوج والسبيح لم يستبرأ ما قام بصفة تؤخر خشية أن يكون بها حمل لان استبرأها ولم يستبرأها ولم تقم بحقه فلا تؤخر ويقوم مقام الحبسة فين لم تحبس ثلاثة أشهر حيث لم تقص فيها كل هذا حيث لم يظهر حمل والا آخرت لوضعه (قوله المفرطين) أي في أي فصل كان ظنار على اعتدال الهواء في أي فصل كان (قوله والسيد) أي وأقامه السيد أي جوازاً وهو مقدم على الخا كم عند جرمه أنه يرفعها الى الخا كم لا يقيم عليها الحد

تنبه قول المصنف وأقانه أي حد الزنا وكذلك حد السر أي والعتق وأما حد السرقة فلا يقيم الا بالسلطان فان بعد أقامه السيد وجهه الحق بشرط أنه أدب لعدوه على الإمام لا على الناس بعبيدهم ويعدو سرقهم (قوله الا بالسلطان) أي فالمراد بالخا كم السلطان أي ومثله القاضي لا كل حكم (قوله فلا يقيم الحد على الخا) أي لما يلقى الزوجة الحرمة أو سيداً لا من المعرة (قوله والثاني قيد فيه في الخا كم) لا يعني أن ما سبق من كلامه يقتضي تخصيص الشرطين بالسيد وهو الظاهر وذلك لان التوهم انما هو بالنسبة للسيد لا بالامام لا يمتنع له في حق الذي تعدل ويجرح (قوله فيكون من باب عقوبة درهم ونصفه) فيه نظر لا يمس من باب عقاب

قوله ألم يقر به أولاده) أي فان ظهر وطوره ولادته انه أنقر مصنفاته فانه يرجع وظاهر كثره ولو بلغه فمعد السكرو وظاهر قوله أو لولا يخل ماذا انشأه بلعان (قوله أولاده يسكت الخ) ردها له لو لم يكن (٨٥) وظاهره ليسكت ولا يخفى أن الانسب

بعد عشر من سنة وخلفه الزوج فالحمد عنه في الرجل يسقط ما لم يقرب بها أو ولده وأولعي الخلاف
أولع خلاف الزوج في الأولى فقط وأولاه يسكت أولان الثانية لم تبلغ عشر من تأويلات (ش) يعني
إن المرأة إذا أقامت مع زوجها عشر من سنة ثم وجدت تزويجاً فقلت ما جمعي زوجي في هذه المدة
وكنها زوجها قول بل وشبهها قلنا لم نجد أي ترجيح لها بحسنة ولا عبرة بما سكرها الوطء وعن مالك أن
الرجل إذا تزوج امرأته بوطء لم يكن معها ثم ثبتت العدول عليه بالزنا فقلت ما جمعي زوجي منذ
دخلت بها أو ألاتان غير محصن فانه يقبل قوله ولو رجم بل بجلد جلد البكر ما لم يقرب أو يظهر حله في ذلك
المدة فانه يرجع فحقه فالحمد المراهبة الرجوع وقوله وعنه أي الامام وقوله يسقط أي الرجوع أو المجلد فلا
نزاع في أنه يسقط إذا سقط الرجوع ثم إن الأشياخ تأولوا المستثنى على أنها متعارضان لأن الرجل
قبل قوله والمرأه لم يقبل قوله وعن جهماع في الخلاف يحيى بن زهير ومحمود وأبو عمران والشمسي وابن
زهد والخلاف هو المذهب وعليه فاختلف في نعمين المذهب في حكم أي المستثنى نفسه يحيى بن عمر في
حكم الثانية وعنه محمّد بن في حكم الأولى وانظر ما للشهور ومنهم ما انتهى ذهب جماعة من الأشياخ إلى
التوقيف فيما لم يوجد كراهية السابق في نكته منها انعاقيل قول الزوج حيث أنكر الوطء فلم يرجع
لأنه لم ينكح من زوجته وانما لم يقبل قول الزوجة لأن الزوج كذبها فاولم يكن في مسئلتها أو كذبته
في مسئلتها لا تقا ومنما انعاقيل قول الزوج ولم يقبل قول الزوجة لأن الزوج إذا حصل له ما عنقه الجماع
لزوجته يسكت عنه بخلاف الزوجة إذا حصل لها بعد الوطء من زوجها فالحمد أنها لا تسكت عنه بل
تظفره وتؤيده ومنما انعاقيل قول الزوج ولم يقبل قول الزوجة لأن المرأة التي أنكر الزوج وطأها لم تبلغ
المدة فباعتشر بن سنة ومثله الزوجة بلغت عشر من فالتأويلات أو بعدة الأولى يحيى الخلاف
والثلاثة توفيق بين ما وقع في المدة (ص) وإن قالت زنت معك فادى الوطء والزوجة أو وجد
بيت وأقر به وأدعى السكاح أو ادعى فقدقته هي وعليها أو قال إن شهد حد (ش) يعني إن المرأة إذا قالت
زنت مع هذا الرجل فأقر بوطئها أو أنها زوجته ولا يثبت فانه ما يحد لأن الأصل عدم السبب المبيح
لاسيما إذا

﴿بَابُ الْقَذْفِ﴾

(قوله وما يتعلق به) عطف
 تفسير على قوله حكمه أي
 فالمراد بالحكم ما يتعلق به
 من الأحكام وليس المراد به
 الحرمة لأن المصنف لم يذكر
 ذلك (قوله ثم استعمل عجاذا)
 أي لغوا بالوافي والآت
 حقيقة عريضة شريفة
 (قوله كلمة الخ) كأنه التخصيص
 (قوله والكذب) عطف
 تفسير وقوله والمواقف

(باب) ذكر فيه حد القذف وحكمه وما يتعلق به

وهو بالذات المهمة وأصله الذي بالجارية ونحوها ثم استعمل مجازاً في الربى المكاره ومما قاله تعالى وما يقال تعالى والذين يرمون المحصنات ويسى أيضاً فرية كآثمين الافتراء والكذب ومومن للكبار والمواثبات ولعظمه وأوجب الله فيه الحد ولأن نسب شخص غير الكفر لمحمد

أي المهلكات وهو لازم لما قبله (قوله ولو نسب شخص الخ) أي فسبته لئلا أشتم من نسبته للكفر هذا حاصله وفيه ان الكفر يترتب عليه المخلو في النار بخلاف الزنا فالجواب ان نسبة الكفر لا تسلم ويكتب فيها بخلاف نسبة الزنا فيمكن التسليم وتطهير المعرف فتنبيهه ما لا ريب ان الله تعالى

(قوله نسبة آدمي غير زنا) أي لو طه غير مباح وقوله أو قطع عطف على قوله نسبة فهو بالرفع ولا فرق في ذلك بين كونه مسغورا أو كبيرا كان لاقطع عن نسبهما أو عبدا (قوله والأخص لا يجب الحد) أي السكان لا يجب الحد (قوله حرام الخ) حال من غيره أي حالة كون الغير عاقبا فمسلما بالغا أو شترطا البلوغ أو غاهو في الذكرا للفاعل وأما المفعول فلا يشترط بلوغه (قوله زنا) متعلق بشبهة نسبة وقوله أو قطع الخ عطف على قوله نسبة (قوله أخرج) بمعنى قدف نفسه (قوله أنا) لأنه وان حد فاقطع بالزنا ما يرجع للزنا ما يرجع للزنا وكذا قوله أنا نفل فانه وان حد فاقطع من حيث يرى بأنه بالزنا لمن حيث نفسه وقوله ونسبة الميعين إضافة المصدر للمفعول أي نسبة العبد زنا (قوله أما باتفاق) أي عدم التفرق بما باتفاق أو على أحد القولين مثال الأول ما إذا نسب مسغرة لا تطبق الوطه لأن زنا ومثال الثاني وهو ما كان على أحد القولين ما إذا كان للمقدوف بنتي النسب حراما لمساو كان أبو كافر أو عبدا فهذا لا يتوقف فيه شروط القذف على اختلاف (قوله فلم يقطع نسبها الخ) الأول أن يقول (٨٦) لم يقطع نسب مسلم (تبيينه) يدخل في تعريف ابن عرفة قذف الجنون مع أنه لا حد على قذفه إن كان

جنونه من حين بلوغه إلى حين قذفه لأنه لا معترضة عليه في صدور ذلك منه (قوله) وحد المؤلف الخ لا يفتي أن هذا ليس حدا للقذف وإنما هو اختيار عنه بأنه موجب غنا من جلدة (قوله قذف المكاف) ولو سربا بلد الاسلام عند ابن القاسم وقال أشهب لأحد عليه احتراز من الحربي إذا قذف مسلما ببلد الحرب ثم أسلم أو أسرا ودخل بأمان فلا حد عليه (قوله) ويدخل في المكاف السكران أي بهرام لأنه متى أطلق فله من سكران بهرام ثم شرب خيرا يعتقد أنه مفسكر فهذا غير حرام فقدفده لا يوجب حدا (قوله لأحد

وشرعا قال ابن عرفة القذف الأعم نسبة آدمي غير زنا أو قطع نسب مسلم والأخص لا يجب الحد نسبة آدمي مكلف غير موصى عاقبا مسلما بالغا أو مسغرة تطبق الوطه لزنا أو قطع نسب مسلم بقوله نسبة آدمي مصدر مضاف لفاعله وغير مفعولة أخرج به قدف نفسه ويدخل في هذا الحد نسبة غير المكلف غيره ونسبة العبد وكثيرا ما لا يتفرق شروط القذف فمما باتفاق أو بخلاف لأنه بالمعنى الأعم قوله أو قطع نسب مسلم أخرج به ما إذا لم يقطع نسبها أو قطع نسب غير مسلم فله لاسمي قذف الأول إذا قال لرجل لست ابن الفلانة لأنه ليس قذف لأنه لا يمكن قطعه عنهم لأن قال ليس أبوك الكافر من أبيه فلم يقطع نسباً أيضاً وحد المؤلف القذف بقوله (ص) قذف المكاف (ش) هو من باب إضافة المصدر إلى فاعله والمراد بالمكاف هو البالغ العاقل فقط فالصبي والجنون لأحد عليهما إذا قذفوا غيرهما ويدخل في المكاف السكران (ص) حراما (ش) هذا هو القذف أي اغتياش شرط فيه الحرية والاسلام فقط حيث كان المقدوف به بنى النسب فالكافر والعبد لا حد على قذفهما ما يمكن أو الرقيق من بنين مسلمين والأحد لهما وقوله حراما لما لم يكن أبوا رقيقين أو كافرين وقوله حراما مفعول قدف من الشروط عشر ثنائيات في القذف وهما البلوغ والعقل واثنتان في المقدوف به وهما بنى النسب والثابته في المقدوف لكان بنى النسب اشترط فيه الحرية والاسلام فقط وبرد عليه ما في القذف ثنائيات أربعة البلوغ والعقل والعفة والولاية (ص) بنى نسب عن أب أو جد لأم (ش) هذا شرط في المقدوف به كانه صريحا وما يقوم مقامه كالاشارة من الآخر من بنى انسان عن أبيه أو عن جده لانه فقط فانه بعد إذا كان نسبه معلوما وأما ان بنى نسبه عن أمه فانه لا حد عليه لان الأمومة محقة وأنما عليه الأدب فقط وأما الأمومة فثابتة بالحكم والظن فلا يعلم كذب في نفسه فمطلقة بغير معرفة وكذلك لو نسبته إلى الكفر فاقطع عليه الأدب فقط وقوله عن أب أي دنة بدليل عطف الحد عليه وظاهره ولو كان الأب كافرا أو عبدا وهو كذلك (ص) ولأن نبد (ش) أي إذا أنى نسبه عن أبيه من كلت ابن فلان فلا حد ما لو بنى نسبه مطلقا كالأب الزانية أو أبان الزاني أو أبوان فلان فانه بعد لأنه لا يلزم من كونه مسغورا أن يكون ابن زنا وقول مالك في العتية إذا قال لفلان فابن الزانية لأحد عليه ويؤدب لأن أمه لم تعرف

على قذفهما) أي بنى النسب (قوله ما لم يكن أبو الرقيق من بنين مسلمين) أي وأما إذا كان أوامر بن مسلمين ضعيف فبعد قذفه ما مثل ذلك إذا كان أوامر مسلما أو أمه أمه (قوله ما لم يكن أوامر رقيقين) أي وأما إذا كان أوامر رقيقين فلا حد على قذفه بنى النسب ثم لا يفتي أنه ياتي ما يفتي به وهو ما تقريران والآخر هو ما لم يظن أنه من الأبي كافر أو عبدا وهو كذلك كما يفيد كلام ابن الحاجب وكذا كلام الدونة ومقاتل في بعض الشيوخ أن هذا هو المعتد (تبيينه) مثل كلام المشفق قذف أمه حامل من سيدها الحر بعد موته وقبل وضعها بطنها حامله من زنا فبعد عند مالك لأحد ابن الموزان لا حد عليه فاقطع الجمل وبه من اتفاقهما على الحد حيث لم ينش (قوله البلوغ) فتنافى الصبي بأنه فاعل لأحد عليه وكذا يقال بمسألة عندنا من قذف مجنون أو مجنون بالقتل فيه فيحد ولو رقيقا (قوله أو عن جلدة لايه) كقوله لست ابنه أي الحد فيحد ولو قال أردت لست ابنه مباشرة لأن يمينه وبينه أو فلا يصدق (قوله أو عن جلدة لايه) أي أو ما لو تنازع جلده فلا حدوا وإنما عليه الأدب

(قوله ضعف) لا يفتي أن عجم ذكر ولم يضعفه وكذا البدر لكن في التوضيح ما يدل على ضعفه كذا أنه لم يضعف شيوخنا رحمه الله تعالى (قوله باء) أي ويشتهي (قوله في قذف مجبوا) أي أو مقطوع أنه كروية ذلك بعد الزلة إلا أنه كان قد تراه ما قبل قطعهما حتى لا يظنه راءاً معاً لا إطلاقاً لظاهر لاحد وإذا قذف الخفي المشكك بالزنا بغير حجة كذا وفيه من العلة التي لا ينافيها لاحد عليه لانه إذا زعمهم ما لاحد عليه وانما ما العقل في دبره من ذلك لانه إذا زعمهم ما لاحد الاطواط أي لانه لا ينفذ ما لاحد عليه أو حصورا أي لا يشتهي النساء والحاصل أن المحصورة أنه ولكن لاشتهوته لذلك قلت أولاً ويشتهي (قوله بل الطائفة الوط) أي لأن المعرفة تلعنه وقوله وانما أي في الخ أي وذلك لان التكليف يستلزم البلوغ والافهوه (٨٧) مستغنى عنه أي بهونه كلف وظاهره أنه

حيث أتى به الموطئة فلا يكون مستغنى عنه فاعني أن فيه ثالثة (قوله أو هو تفصيل لقوله كلف) أي تبين أنه ثم أقول أنت خير بأن التكليف البلوغ والعقل لا يجرد البلوغ ثم هو بعض التفصيل فأرد بقوله تفصيل بعض تفصيل (قوله أي سببا) أي أو سببا وقبره سببا هو وابن تفسيره بالقرب المجهول الأب فانه يحد من قوله بالاب الزانية مثلا كما في التوضيح عن العتبية عن مالك بن رشيد وهذا يدل على الجرية والاسلام يحسنه كذا أفاده بعض شيوخنا الأئمة خبر بان المجهول والمنسحق حكهما واحد على ما قاله الشارح من أنه إذا قال لكل منهما بالاب الزانية بعد (قوله وان ملاعنة) يصح كسر العين وقصها لانهما فعلة لا تقع الا بين اثنين (قوله أو عرض

ضعف قوله ولا نفي ما دام منبذاً فان استلطفه أحد دل على ما انتفى أنه منبذ وحده فاذنه حينئذ (ص) أو زمان كلف وعنف عن وطه وجب الحد باءة ولو بلغ كان بلغت الوطه (ش) هذا معطوف على بنى نسب المعنى أنه يشترط في القذف بالزنا أن يكون المذنوب مكلفاً به حاله تكليفه في قذف مجبواً أو حصورا بالزنا لاحد عليه وأن يكون عفيفاً عن وطه وجب الحد وهو الزنا والوطه في قذف رجل بالزنا ثم أنبت عليه ذلك فله لاحد عليه وكذلك أن أنبت عليه أنه كان حديقته أي وان تابيوكلام المؤلف شامل للصورتين الأولى أن يكون نازك الوطه وأما الثانية أن يكون منكر الوطه لاوجب الحد كوطه البهجة أذنه في عصف عماوجب الحد وعلى المذنوب أن ثبت العفاف وهو ظاهر وقوله وعنف ولو قال وعنف عن الزنا لكان أخسروا يشترط في المذنوب بالزنا أن يكون بالغاً إذا كان فاعلاً وأما إذا كان مفعولاً فله لا يشترط بلوغه بل طائفة الوطه فقط وانما أتى بمبذوقه أن كلف لم يثبت عليه قوله كان بلغت الوطه والافهوه مستغنى عنه وهو تفصيل لقوله كلف والمعنى أنه لا يشترط في الاتي البلوغ بل طائفة الوطه (ص) أو مجبواً (ش) بالحاد الملهمة واليهم والمحمولون هم الذين يرسلهم السلطان لسياسة أي حراسة وفي بعض النسخ أو مجبواً باليهم واليهاء أي سببا وعلى كل إنجل على أنه قذف بنى نسب عن أب معين كان معطوفاً على نفي فلا حد وانجل على أنه قذف بنى نسب عطفاً أو نازكاً معطوفاً على كان بلغت الوطه أي أو كان المذنوب مجبواً (ص) وان ملاعنة وانها (ش) يعني أن من قذف الملاعنة بالزنا أو قذف ولها بنى النسب بأن قال لأب لا حد لانه لم يثبت قطعه ولو ثبت راجح فهو من باب القذف التمس المشور فقهه وان ملاعنة راجع لقوله أو زمان وقوله وانها راجع لقوله بنى نسب ومحل حد قاذف الملاعنة حيث كان غريز ج أو زوجه جازم قذفها بغير ما لا عنها وأما لو قذفها به فلا يحد كما قاله ابن المحاسب (ص) أو عرض غراباً أن أفهم (ش) اعلم أن التعريض المفهم لاحد الامور الثلاثة المتقدمة وهي الزنا والوطه ونفي النسب عن الأب وأبجد كالنصر مجب ذلك فلما قال ما أتى بان فكانه قال لها زاني أو قال أما أنا فقلت بلا فط فكانه قاله بالباط أو قاله أما أنا فاني معروف فكانه قاله أولاً ليس بمعروف فيقرب على فائل ذلك وجوب الحد ولا فرق في التعريض بين التثنية والنظم وأما الأب إذا عرض لولده فله لا يحد لذلك لعدم علة التهمة في ولده ولا أدب وأما من صرح فصد لولده على حاشي عليه فيما يأتي في قوله وله حد أسه ونسقى لكن العتدة لا حد على الأب ولو صرح لولده والمراد بالأب الجنس الشامل للآباء والأمهات سواء كانا من جهة الأب أو الأم (ص) وجب عتابين جلدة وأن ~~تكرر~~ لو احداً أو جماعة (ش) هذا الجمل خبر عن قوله قذف المالك أي قذف المكلف بوجبت عتابين جلدة

الحج عطف على مقدراً أي حال كونه صرح بذلك أو عرض (قوله ان أفهم) أي أفهم القذف تعريضه بالقرائن كضمان ولزوما لزوجه ومفهوم الشرط عدم حد من لم يفهم التعريض قذفاً كقوله وحديثها في خلاف مع رجل فانه لا يحد لان قصداً لزوجه حفظ فراشه فهو خارج بقوله ان أفهم بنى قال ذلك اجنبى حد كذا الوعر من لزوجه على وجه الشبهة حد كذا أفاده بعض شيوخنا وتأمل قال ن والظاهر لاحد أن أشكل الامر هل أراد القذف أم لا (قوله والمراد بالأب الجنس) قال محسنه نت وانظر ما يساعد من النقل فان الذي في عبارة الأئمة كالتوضيح وابن عرفة وغير واحد الأب ابن محرز من عرض لولده القذف لم يحد لعدم علة التهمة في ولده وقال الغني أن كان التعريض من الأب لولده لم يحد (قوله وان كرر) أي قبل الحد أو أناسه ويتداهلها الحد والحاصل أنه

إذا كره بعد أكثر كل الأول وابتنى الثاني وإن كره قبل مضى أكثره ألفى ماضى وابتنى ثلثهما كما يأتي (قوله أو بعضهم) أي فإذا ظاهري أحدهم وشربه كان ذلك الضرب لكل قذف كان عليه ولا حيلن قام منهم بعد ذلك (قوله أنه قال للسماعة بازنة) بقي ما لو خاطب كل واحد غيره فأتاها أنه أنكر في مجلس أو مجلس أو قال لهم في خطاب واحد كل منكم زنى والحكم كذلك أي ما هناك الاحتمال (قوله وأما العبد والأمة) أراد به الفن لتمام الصلة وفيه شائبة من به وإن قال رقه ويعتبر كونه كذلك حسن النذف وإن غرد قبل أظلمة المد عليه وأما إن خففه وهو عبد فقين أو أسكن القذف أو أوكفه فانه يعمل بما بين (قوله كاست بزنان) بضم الزاء إذا قاله لغیره في مشقة (قوله ولقد أخبرت) أن كان من هذا من التعر يض غير ظاهر (قوله أو عسك الخ)

(٨٨)

أنص القرآن وإذا كرر القذف لواحدا وجاعة في مجلس أو مجلس فليس عليه الاحتمال واحد سواء قاموا كلهم وبعضهم وصورة المسئلة أنه قال للسماعة بازنة وأما إذا لم يقذف الجميع بل قذف واحد منهم لا يعتد به في قوله أو قال لم جماعة أحد كمن زان (ص) إلا بعده ونصفه على العبد (ش) الضعير بر جمع للديعني أن القاذف إذا حد لاجل القذف ثم بعد الحد قذف فانه يحد أو يضاحل في التكرار في بين النصير ع به أو لا كان يقول بعد الحد ما كذب عليه ولقد صدقت لانه قذف مؤثقة وأما العبد أو الأمة إذا قذف غيره ولو لم يحد فانه يحد على النصف من الحر وهو أو يعون جلدته لقوله تعالى فاعلمين نصف ما على المحصنات من العذاب والعبد مقبس على الأمة (ص) كاست بزنان أو زنت عينا أو زنت مكره أو عقيف الفرج أو لعري ما أنت بهر أو باروي كان نسبه له بخلاف جده (ش) هدام ألفاظ التعر يض فانه قال خض لاسم ما أن زان أو لعد أخوت أن زان أو زنت في حر أو ذلك أو عينك أو قال لأجنبية زنت مكره وكفنته فانه يحد ذلك كله أو قال لزوجه أنت زنت مكره فانه يلاع والاحتمال إلا أن يقر بينه بالأكراه فلا حد عليه وكذلك يحد من قال لغیره أو أنصف الفرج لاجل ذلك كالفرج لانه يقر بض بالزنى وأما إن لم يذكر الفرج فلا حد عليه وكذلك يحد من قال لشخص عري الأصل ما أنت بهر لانه في نسبه وكذلك إذا قال له ياروي أو ياروي وما أشبه ذلك لانه قطع نسبه وأما إذا قال للفارسي أو لرومي ياعري فانه لا حد عليه لانه لم يقطع نسبه وإنما وصفه بصفات العرب من الكرم والشجاعة وغير ذلك ولأن العرب تحفظ نسبها بخلاف غيرهم فلهذا أو ياروي عطف على ما أنت بهر وكذلك يحد من نسب شخصاً لانه يقطع نسبه بخلاف ما إذا نسبه لغيره لا لأنه فانه لا حد عليه لأن الحديث يسمي أبوساء كان في مشقة أو لا وهو قول ابن القاسم (ص) كان قال أنا نفل أو ولدنا أو كالجبهة أو قرنا أو بابا بن منزلة الركان أو ذات الرابة أو نعلت بها في عكها (ش) يعني أن المكلف إذا قال في حق نفسه أنا نفل أي فاسد النسب فانه يحد لانه نسب أمه إلى الزنا وكذلك إذا قال في حق نفسه أنا ولد زنا لانه يرى أمه بالزنا وكذلك إذا نسب نفسه إلى بطن أو نسب أو عشرة وغير بطنه ونسبه وعشرة لانه قذف أمه كاذ كالمشارح وغيره ومثلهم نسب شخصاً إلى ذلك لجامع الحديث ثم مقتضى كلام المؤلف أن قوله أنا نفل أو ولد زنا من التعر يض وليس كذلك إذا الثاني من النصير ع به فانه وأما الأول من التعر يض على ما ضده كلام ابن شاس ومن واقعه وذكر بعض أن النفل ولد الزانية وعليه فيكون من النصير ع وكذلك يحد من قال لأمر أميا حية وهي الزانية ولا فرق في ذلك بين زوجته وأجنبية ومثله بافاجير ما طاهر وكذلك يحد من قال لأخو باقران لأن صاحب الفاعلة كانه يقر بينه وبين

كون هذا من التعر يض ظاهر أن أراد حقيقة العين لأن الزنا إذا حصل تعلق بجميع الأعضاء فنيبه لبعض الأعضاء لا يتحققه عن البقية وأما إذا وجد الذات فمن النصير ع (قوله فانه يحد في ذلك) هذا إذا قامت قرينة على التعر يض أو أشكل الأمر فإن قامت قرينة على الاعتذار فلا حد فان قال لها أكرهت على الزنا فانه قامت قرينة على أن قصده نسيبته فان لم يقم شيء أو ظلمت بالاعتذار فلا حد (قوله الآن يقيم بينه بالأكراه الخ) أي سواء كان في زوجه أو أجنبية وقوله فلا حد عليه أي في الأجنبية وفي الزوجة ولان في الزوجة فتدبر (قوله من قال لغیره أو أنصف الفرج) أي أنه إذا قال لغیره في مشقة أو أن قال أنت عقيف الفرج فانه يحد

وإن لم يكن في مشقة فلا حد (قوله من قال لشخص عري) المراد به من يكون نسبه من العرب ولو طرأت غيره عليه الجملة لأن تكلم بالغة العربية (قوله لانه في نسبه الخ) انظر هذا التعليل فانه لا يلزم من في الحرة بعنه في نسبه لأن كونه عربيا لا ينافي استرقاقه لأن المشهور ضرب الجزية عليهم قال ابن مزيروني بعد ذلك النص ولم أر ما أنت بهر لغير العسكف وابن الخابج (قوله وإنما وصفه بمقتضى الخ) لا يعني أنه ينبغي أن يقال حينئذ إذا قامت قرينة على المدح أو أشكل فإن ظلمت قرينة على التعر يض حد (قوله وهو قول ابن القاسم الخ) وكذلك عنده إذا نسب مثله أو زوج أمه ومثله لانه لا يمكن في مشقة وهو قول أصم بن (قوله أي فاسد النسب) من نقل الأديم بالكسرى أي قسد (قوله هو الزانية) كلف العرب تدعو على الفاسدة بالقتال والرواية السعال والفرج في الزانية أطلق على الزانية لانهما تسعمل وتختص بمن يذلن بريدها (قوله لأن صاحب الفاعلة) أي صاحب المرأة الزانية

أي لا تزوجها وقوله للخلع لوجهه أي وبذبح الزوج (قوله أنزلت الركان) من هذا (أ ٩) يعلم أنه بقوله المصنف منزلة نظم الميم

وعنه على زوجه فالحذر زوجه ان طلبت ذلك وكذلك يحدد من قال لشخص بان منزلة الركان
لا تنسب أمه إلى الزنا لان المرأة في الجاهلية اذا رادت الفاحشة أنزلت الركان وكذلك يحدد
من قال لا تخربا من ذات الركان لانه عرض لامة بالزنا في الجاهلية كانت المرأة تنزل الركان
وتحصل على باهوانية أي علامة لأجل النزول وكذلك يحدد من قال لا امرأة فعلتها في عكها
لان ذلك أشد من التعريض قال في الأخيرة ضابط هذا الباب الشهارات العرفية والقرائن
الخالصة في قديم الحلف أو وجدا حدهما حدوا ان تنقل العرف وبطل بطل الحدو يختلف
ذلك بحسب الاعصار والامصار وبهذا يظهر ان بان ذات الرامة أو بان منزلة الركان
لا يوجب حدا وأنه لا يؤثر ما لا يوجب حدا الا في القذف وأوجب الحد (ص) لان نسب
جنس الغريم ولو ابيض لاسودان لم يكن من العرب أو قال مولى لغريم أناخير منكم أو مال أصلا
ولا فصل أو قال جماعة أحدكم زنا (ش) الفرق بين العرب وغيرهم ان العرب بانسابهم محفوظة
وغير العرب بين سائر الاجناس انسابهم غير محفوظة فتنسب من غير العرب الى غير جنسه
أو الى غير قبيلته لا حد عليه ولو كان ابيض وتنسب الى جنس أسود أو بالعكس كما اذا قال لبر يرى
باري مثلادني وتنسب من هومن العرب الى غير محدة والمراد بالجنس هنا المصنف لان
الانسان نوع من الحيوان فالحاشية اصناف فالعرب مصنف والبر مصنف والعرب مصنف وهكذا
وكذلك لا حد في الشخص المولى وهو الذي وقع عليه العتق اذا قال لا تخربا الاصل أناخير
منك ان اذليس في قذف ولا تعريض للقذف ووجوه التحريم كثيرة ولعلنا لو قاله أناخير منكم نسبنا
فانه يحد بذلك ولا خلاف في ذلك وكذلك لا حد على من قال لا تخربا مال أصلا ولا فصل لانه انا
نفي حسيه فقط وكذلك لا حد على من قال جماعة أحدكم زنا أو ابن زانية أو ابنة وسواء
قاموا كلهم أو بعضهم لان الموقوف لمان يكن معلوما يلقى واحدا منهم معرة والحد انما هو
للمرة وحصل كلام المؤلف ان كثرة الجماعة بان زادوا على اثنين وما فار جماعات كانوا اثنين
وما فار جماعاته يحدان قاموا أو قام بعضهم وعفا السابق فان حلف ما اراد القاتل يحد واحد
(ص) وحدي ما دون ان كان لا يتأتى وفي بان النصراني والأزرق ان لم يكن في آتاهه كذلك
وفي محنت ان لم يحلف وأدب في بان الفاسقة أو الفاسقة أو الجار بان الجار أو أواضعف
أو انك عفيفة أو بافاسق أو بافاسق وان قالت حبك باالزنا والقذف (ش) يعني ان
الشخص اذا قال لا تخربا ما دون فانه يحد لا محققة هو صاحب العلة في دبره وبجاء هو الفنى
يتأتى في كلامه كالنساء ولما كان يتأتى في كلامه فلا حد على قاذفه ولكن وبذبح وكلام
المؤلف فيما اذا جرى العرف باستعمال الما دون فمن يتأتى أوقف. ومفهوم يؤتى لكن ينسب في ان
يختلف حيث كان لا يتأتى أنه بردهم من يؤتى ما كان العرف استعماله فمن يؤتى فانه يحد ولو
تأتى وكذلك يحد من قال لا تخربا من النصراني والأزرق أو لا عور ونحوهم وليس في آتاهه
كذلك لانه قد نسب أمه الزنا ولا فرق في القول به بين ان يكون من العرب أم لا وان كان في
آتاهم من هو كذلك فلا حد ولو قال به بان الحائض ونحوه من الصنائع فان كان المقول له من
العرب فيفسق فيه بين ان يكون في آتاهه كذلك فلا حد ولا حدوا كان من غير العرب فلا حد
مطلقا وكذلك يحدد من قال لا زحل ياخذت بقر الزن وكسر هاهو التكسر بالقول والفعل
ان لم يحلف أنه لا يرد قذفه أما ان حلف كذلك فانه لا يحد وكلام المؤلف ظاهر حيث لم يخصه
العرف عن يؤتى والحد ولو حلف وأما لو قال شخص لا تخربا فاسق أو بافاسق أو ياشارب الخمر أو

سكون الزن وكسر الزاى (قوله
في عكها) جمع عكها تعرف وعرفة
وهي طيات البطن (قوله جنسا
أي أذجنس (قوله ان لم يكن من
العرب) شرط فيما قبل بالباقة
وما بعد فافان نسب واحدا منهم
لتعريض حد ولو قاتلوا أو ظاهره
ولو قصد بقسوه للعرب في ياروى
أو ياروى في الباطن والسواد في
بشاعة أم لا أو ظاهره ولو كان
المسبوبة قبله أخرى من العرب
وهو كذلك في النقل وظاهره ولو نسبته
لاعلى من قبيلته في الشرف (قوله)
لان وجوده انشئت كثيرة في العرب
والخلق وغيرهما وهذا ما لم يكن
في الكلام ما يدل على ان المراد
اغوية في النسب بمعنى ان نسبته
فصدا (قوله لانه انما في حسيه) أي
انما في شرفه وهذا ما لم تفرقة
على نفي النسب والحد ويحرم هذا
في سائر المسائل التي قبل فبان في
الحد (قوله وما فار بهما) الظاهر ان
المراد بالمقابلة الثلاثة والاربعة
(قوله صاحب العلة في دبره) أي الابنة
(قوله وكلام المؤلف) أي في المفهوم
(قوله حيث كان لا يتأتى) الصواب
سقاطا (قوله وليس في آتاهه) أي
فلان ثبت وجود أحد آتاهه كذلك
لا يحد القاتل ولو جعل أن أحد أصوله
كذلك (قوله ولا فرق بين ان يكون
من العرب أم لا) أقول لا يحد في نفي
هذا الازمنة لا حد من ان العرف
بان القصد من ذلك التشديد وان
أباه يشبه التصاري (قوله وان كان
من غير العرب بالخط) وجه التفرقة بين
العربي وغيره أن تلك الصنائع فعلها
الموالي كما في المدونة (قوله وهو
التكسر بالقول) أي بان يتكلم

(١٣ - خشي نامن) بكلام التساوق وقوله بالفعل بان نفي معاملة كالنساء ثم أقول قضية كون معناه التكسر المذكور لانه لا حد
ولو لم يحلف نعم لو قال هو يطق على التكسر بالقول والفعل والبيان في الدبر يحد ان لم يحلف فكان القذف وجه تقدير (قوله وأما قوله

قال شخص لا تخرطوا في أي لافسني الخروج عن الطاعة فليس نفاق الزنا أقول هذا إذا لم يخرج عن الطاعة فليس يكون في الزنا أو اللواط والاحدوكذا يقال في قوله بأن الفاسقة (قوله هذا لا يجب عليه الحد الخ) أقول قضية ما تقدم أنه يقال لما احتل العفة في المطعم وغيره أنه يحدان لم يحدف أي لم يردقذنه فإن حلف أنه لم يردقذنه فلا حدنم يوجب (قوله أنه يحدف أي لم يردقذنه) أي يفهم من مسئلة أنا عفيف (قوله لأمراء أجنبية أي وأما الزوجة فلا حد عليها بحال وكذا لا حد على الزوج لا لمحمول الزنا على غير حقيقته (قوله الآن تكون أرادت جوابه) أي الآن تقول ما أردت ذلك الأعلى سبيل المجاورة (قوله فعله حد القذف) أي ولا حد عليها أصلاً (قوله لا حد على القاتل الأول الخ) ما قاله تمت من حد معامها هو قول مالك ونحوه أنه أصح من قوله ربيعة وعدم حد الأول انما هو قول ابن طاب وهو خارج المذهب (قوله وله حد) أي أراد به ما شمل (٩٠) الأم وهل أراد الأب ذرية فغيره بالاولى أو بالنسب فيقتول الابوين

والحد لأب وأم كل صحيح (قوله) وبفسق أي حكم به عدم قبول شبهانه وليس المراد به ارتكاب المعصية وهو أحد من جواب الشارح الآتي (قوله من ولد وولده) أي وان سفل ذلك أو أئني وقوله وأب ذكروا به وان صلاتان عدم من ذكروا به غيرهم من الاخوة وباقي الورثة وقوله كوارنه أي ما شبهه أن يكون وارثا وان فاهم ما نهى من رق أو كفر أو قتل هذا ما أله شراره ونذ كر كائن المدونة لتعريفه السواب وان ما عداه مما يتخلفه لا يعمل عليه قال فيها من قذف متنا كان لولده ولد وله ولا يسه وبفسق لا يسه ان يقوموا بذلك من قام بذلك أخذه يفسده وان كان ثم من هو أقرب منه لانه عيب يلزمهم وليس الاخوة وسائر العصبه قاهم مع هؤلاء فان لم يكن من هؤلاء أحد فالعصبه القسام والاخوان والجدات القسام لأن يكون له

وله فان يكن لهذا المذوف وارث فليس الاجنبي أن يقوم بمحذومه أو ما الغائب فليس لولده ولا لقوم القسام بقذفه لأن عوت وان مات ولا وارثه فأوصى بالقسم بقذفه فلو صبه القسام الخ (قوله وأنه ليس لأن حداً يعلو لمحدشه) هل مذهب المدونة فأصر على الأب ذرية والأجنبية أو لا يشمل الإجداد والجدات متلا وهو الظاهر وحده (قوله وليس للقاذف الخ) حاصله أنه في القسام ولو علم أن القاذف راى زنى لانه ما مورا بالسرا على نفسه لانه عفيف في الظاهر (قوله ويقوم به متى شاء الخ) أي ما لم يسكت مدة يرى أن ترك الحق فيها فلو قذف غائباً عنكم مع شهود فعمل بمحذومه ويظن قدومه قولان (قوله ان رضى القاذف بذلك) فان لم يرض فليس له التأخير (قوله والموقوف الخ) الحاصل أنه قبل بلوغ الامام حتى يتخلى ويعد حتى خالق وهو أحد قول مالك والقول الآخر حتى يلقاها فلا عقو ولو قبل البلوغ ولا يجوز الصغور عن القاذف على مال بأخذ المذوف صلحاً لانه أخذ مال عن العرض ويرد ولا شفاعة ان كان على شخص

(قوله أو صاحب الشرطة الخ) وزان غرقه وأما ضم الشين مع فتح الراء فلعله قلب وهو الحاء كما قال بعض الشيوخ بمعنى صاحب الشرطة صاحب الجماعة وهو الأولى ونحوه في زماننا وأما الشرط على لفظ الجمع فاعوان السلطان لانهم جعلوا أنفسهم علامات يعرفون بها الواحد شرط من قبل غرف جمع غرفة وإذا نسب إلى هذا قبل شرطى بال يكون مردا إلى واحد (قوله أو الخرس) يفتح الحاء والراء أعوان السلطان جعل على الجمع ولا يستعمله واحد من لفظه ولهذا نسب إلى الجمع قبل حرس وهو لا من فواب الامام والحاصل أن الذي يقيم الحدود السلطان أو فوايه نم وإلى الماء الذي يحيى الزكاة لا يدخل (قوله وأنه يخشى أن يثبت عليه) أي بالينة أي أو يخشى أن يقال ما لهذا حد فيقال قذف فلا يخشى المعرفة في ذلك أو يخشى أن الحد يظهر للناس في المذوف عيا أو يكون المذوف حد قديما يخشى إذا ظلم على خلافه حدا أن يظهر حده القديم وقوله ما يمكن القاذف الخ منه على الضعف من أنه حد أبيه (قوله ويجوز العفو عن التعزير) قال بعض شيخنا ينبغي ما لم (٩١) يكن من أهل العدا فلا ينبغي العفو عنه وسكت

الشارح عن الشفاعة في الحدود ونذكر كثر ما قالوه من أنه لا يجوز للإمام العفو عن حد السرقة والزنا والشرب بحث بلغه ولا يجوز لأحد الشفاعة فيها لأنها حقوق لله تعالى ولزواب الفاعل وحسنت حاله وأما قبل بلوغ الامام فيجوز الشفاعة فيها لأنه التناق في شرح الرسالة وقوله وأما قبل بلوغ الامام الخ فظاهر سواء كان معروفا بالقضاء أم لا ولكنه فصل في الأدونة في حد السرقة خاصة بين المعروف بالقضاء فلا يجوز الشفاعة فيه وبين غيره فيجوز (قوله إلا أن يتي من الحد الأول بسر كتمسة عشر) هذا بقيد أنه لو بقي عشرون أو ثلاثون فينتدأ بعرض قوله فيما سبق في النصف فأكثر القيد أنه لو بقي ثلاثون وعشرون لا يتدأ أقول والظاهر أن اليسير ما كان أقل من الثلث

(باب ذكر فيه السرقة)

وهي بفتح السين وكسر الراء ويجوز ساكن الراء مع فتح السين وكسر هاء يقال سرقت بفتح الراء يسرق بكسر هاء قوسه فهو سارق والشيء مسروق وصاحبه مسروق منه وعرفها ابن عرفة بقوله أخذت مكلفا لا يقبل لصغره وأما اختار المقير نصا أثره من ربه بقصد واحد خفية لا شبهة فيه السرقة اسم مصدر من سرق يقال سرقا في المصدر وسرقة في الفاعله فقوله أخذت مكلفا لا يقبل للصغر وإذا زاد إلى ما لا يكون المكلف لا يقبل لصغره الخ وأخرج بالكفاة الجفون والعي وقوله بقصد واحد ذكره لا يدخل فيه مسئلة سمع أشبه إذا سرق ما لا يصاب فيه ثم كررنا مرارا بقصد واحد حتى كمل النصاب فانه يقطع

(باب السرقة)

(قوله مرقا ومرفة) لا يخفى أن هذا يدل على أن سرقة مصدر وبأنه يذكرك أنه اسم مصدر (قوله وعرفها) أي السرقة أي بالمسعى المصدري (قوله لا يقبل الخ) أعلم أن الصغير ما لا يخترج من يمينه فيكون يشتره أو أن كل من خرج من يمينه لا يخرج من بلده فله حد حره فإذا أخرجه مكلف من يمينه في الأول أو من يلفه في الثاني فتقطع يده (قوله الصغره) أي أو لغرض ذلك كونه (قوله) ما لا يختار الخ) أي ما لا يقع به اختيار جرم ما لا يجري أي يختار ما لا سارق والمسروق منه يخرج من انحراف السرقة مسلم من ذي لانه ليس يختار ما لا سلم وبه لا دفع قول الشارح الآتي ويرد عليه الخ وقوله نصا أو صف ثالث أي حال معروف بانه لغيره وبأنه مستم وبأنه نصاب وقوله أخرجه أي أخرجه المال الموصوف عاذا كراهي يكون نصا باحاصله أنه لا يدين اقتصافه بالنسابة قبل الإخراج وحين الإخراج فإذا كانت شاة تساوي ربع دينار فخرجها ثم أخرجهام تساوي ربع دينار وبعد الإخراج فلا قطع لانه لا قطع إلا إذا كانت وقت الإخراج تساوي ربع دينار فلو كانت في آخر ثلاثين تساوي ربع دينار وبعد الإخراج تساوي ربع دينار فلا قطع (قوله بقصد واحد) أي حتى قصد أخذ النصاب وأخرجه من حرز منه قطع يده أخرجه من حرز أو أكثر

(قوله لاشبهة فيه) قال الشارح يخرج العبد السارق من مال سيده لان شبهة واعتراض بان عدم قطع العبد لثلاثتهم على السيد ضابطه ما وقع بعده لاي ان العبد شبهة في مال سيده وقولنا ضابطه اى على تقدير ان العبد ضابطه (قوله السرقة اسم مصدر) اى اسم معناه المصدر هذا معناه ثم نقول قضية كونها اسم مصدر ان لا تقصر بالاختلاف الذى هو الحدث بل تقصر بالسرق الذى هو المصدر الذى يقصر بالاختلاف ويوجب بانه ما كان المنظورة في الاطادة هو الاختلاف الذى هو الحدث نظر اليه لان مسدول للدلول مسدول ولم يلتفت للدلول ثم لا يخفى ان هذا يعارض ما تقدم في قوله يقال سرق الخ لانه يفيد ان سرقة مصدر والان يجب بجمع الافاد و يكون معناه ان الشارح قصد بيان تصاريح المختصين فعل ومصدر واسم مصدر (قوله مناسب لاسم المصدر) اى لاسم هو المصدر اى ان اخذ مناسب لغيره بلغة المصدر وقوله واذا اردنا لاسم اى واذا اردنا لاسم سرقة بلغة المصدر وقوله يكون الخ اى يقصر بالمال المأخوذ من مكاف ثم لا يخفى ان ظاهره ان قوله من مكاف صفة لقوله المأخوذ وليس كذلك فالخلص ان يجعل قول الشارح من مكاف حال من الاختلاف المأخوذ من مكاف اى ناشئ من مكاف فالكاف

سارق لاسم ووقته (قوله) يخرج (أخذ الاب الخ) اى وكذا لو أخذ الاب العاقل مع اجنبى عاقل فلا قطع على الاجنبى كالأب وأما لو كان الأب غير عاقل والاجنبى عاقل فقطع الاجنبى فقط (قوله ولا قطع عليه) وكذا من دخل سهارا وخرج خفية (قوله وهى محرمة كتابا الخ) قال تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايدهما جزاء بما كسبا الخ وقوله وسنة قال عليه الصلاة والسلام لعن الله السارق يفسد البيعة تقطع يده المارديها بشفة الحاجة وقوله تقطع يدها تجزى لسرقة ماوجب القطع وقيل المراد بشفة الخد يد اليه تجعل على الرأس في الحروب (قوله ولو كان أعسر الخ) اى ارجع ان أعسر اليمنى تقطع يده اليسرى كما قبل عليه التعلل اى لا تسرق بها (قوله فقد

قوله لاشبهة فيه يخرج أخذ الاب مال ابنه وكذلك العبد اذا سرق من مال سيده وحقه ان يبعد الشبهة بالقوة لانه اذا سرق من بيت المال فانه يقطع وقوله خفية يخرج بغير الخفية لان السارق هو الذى يأتى خفية ويذهب كذلك وأما لو ذهب سهارا فهو محتسب ولا قطع عليه ودر على الرسم من سرق غير الذى فانه لا يقطع من ماله ما لم يحتزم ومن سرق نصيبا ثم سرقه آخر من السارق فانهما يقطعان معا وهى محرمة كتابا وسنة واجاملا ولم تصرف المؤلف السرقة وبدأ بما يترب عليها فقال (ص) تقطع اليمنى وتخصم بالنار (ش) يعنى ان السارق المكلف مسلما كان أو كافرا حرا كان أو رقبا ذكرا كان أو أنثى اذا سرق وعينه مصحمة فانها تقطع من كوعها الجاعا ولو كان أعسر فالسنة يثبت ان القطع من الكوع فقد خصصت في يومه قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما واذا قطعت فقصم بالنار لينقطع من يدهم لئلا يتبادروا به حتى ينزى فيوت فاذا احتسرت فاقطع العروق منع ذلك جرى لهم وكذلك الحكم في الحرابة فالخمس من حق السارق لان تمام الحسد لانه على مخوف الهلاك على السارق وظاهر كلام المؤلف ان من تمام الحسد لانه على تقطع اليمنى وتخصم بالنار سرقة طفول وقال الخطاب انظر هل الحسم واجب على الامام اى فان تركه أم لا والمقطوعة يده والتظاهر انه يجب عليها (ص) الاصل انقص اكر الاصابع فرجلها اليسرى (ش) قد علت ان يرى الرجل اليسرى بعد اليد اليمنى فاذا سرق ولا يمنة له اوله يمنة شلاء وكانت ناقصة اكر الاصابع فان الحكم ينتقل للرجل اليسرى اى تقطع وهذا هو المشهور وقاله مالك واخذت بمان القاسم وقوله (ومنى ليداه اليسرى) ضعيف اى وبما مالك القول بقطع رجلاه اليسرى فتقول بقطع يده اليسرى والعمل على المصنوع وهو قطع الرجل اليسرى لكن الخواص اوقعه فيمن لا يمنة له اوله يمنة شلاء لكن ابن القاسم انما سمع الخويعين لا يمنة له وبلغه ذلك فيمن له يمنة شلاء والناقصة اكر الاصابع مقيسة على الشلاء ومن لا يمنة له داخل في قوله الاصل لان المراد

خصصت الاولى فتدققت لان قوله فاقطعوا ايدهما يجعل من الكوع أو من المرفق أو من المنيكب (قوله وتخصم بالنار) اى يظلى ذى ثمن يار وتخصم فيه لقطع من يدهم (قوله فالخمس من حق السارق) هذا ينبغى على الامام لان المعنى من حقه على الامام فالجواب مقتضى الامام او بمن يتولى القطع كان الامام أو نائبه (قوله وظاهر كلام المؤلف الخ) اى ابن عسك وهل الخمس من تمام الحسد فلا فعل اى من تمام الحسد وهو واجب على الامام فقط وعلى انه ليس من تمام الحسد فظهر انه واجب على الامام والمقطوع يده جميعا وقول الشارح والتظاهر الخ مناسب القول بانه ليس من تمام الحسد فتقول الخطاب وانظر الخ لا يجاب عن استظهارنا علت (قوله انقص اكر الاصابع) ثلاثة لليمنى قبل الحكم شطعا لاصبعين واثنين وانظر لو طرأ الشلل بعد الحكم بقطعهما وقبل القطع لم تقطع نظر الحال الحكم ولا واستمر الاول ويجرى مثله فيمن علق آخر يده مصحمة ويكسر بقطعهما ثم علت (قوله فرجله اليسرى) وانظر اذا وجب القطع على الرجل اليسرى فوجدت شلاء وناقصة اكر الاصابع هل ينتقل للرجل اليمنى أو ليد اليسرى أولا (قوله مقيسة على الشلاء) الاولى مقيسة على ما ذكره الصادق بالشلاء ومن لا يمنة له

(قوله ولو قال كمثل الخ) قد يقال لاحاقه فلو ثبت أراد بالمثل الفساد (قوله أو سرق أشل البني الخ) لا يخفى أن هذا على الرابع وأما لو سرق ثانياً فعلى القول المرجوح إليه وهو قطع يده اليسرى فهل تقطع رجله اليسرى لأنها تقطع ثانية في جميع الأعضاء قال جبراهم وهو الظاهر وأنقطع رجله البني يحصل القطع من خلاف (قوله من مفصل الكعنين) مفصل على وزان مسجد وقوله من مفصل الشراة لا يخفى أن مفصله على وزان مجلس والشراة هو شراة النعل أي سيرها التي على ظهر القدم فالعني محل عقد الشراة مفصل معرو وحيث بقي العقب (قوله ثم عزز) أي اجتهد الحالك أي يعزز بالضرب **تنبيه** التزير والجلس بحري أيضاً من سرق وليس به دان ولا حيلان أوله ذلك ولكن كل واحد منهما شاة أو ناقصة أكثر الأصابع (قوله خلافاً لا يصعب) أي فاته يقول يقتل (قوله وان تعد الخ) قال ابن مروزق لم أر التصريح بهذا إلا في كلام ابن شاس (٩٣) وابن الخانيب تعالوا سحر القزالي وليس في نقول المذهب

بالمثل الفساد ولو قال كمثل أشل يدخل فيه ما إذا قطعت في قصاص أو بسموى كان أولى (ص) ثم يده ثم رجله (ش) أي ثم سرق السالم الأعضاء التي قطعت يدها البني ثم رجله اليسرى ثمرة ثالثة أو سرق أشل اليد البني أو ناقصاً أكثر أصابعها مرة ثانية قطعت يده اليسرى ثم رجله البني والقطع في الرجلين من مفصل الكعنين كالمرأة وقالة الأنحة لأنه الذي مضى به العمل وعن علي من مفصل الشراة في الرجل ليقى عقبيه بمعنى عليه ولو أخر قوله وتحبس بالدار إلى هنا كان أولى ليدل على رجوعه للرجل كذلك (ص) ثم عزز وحبس (ش) أي ثم إن سرق السالم الأعضاء بعد أربعة أو سرق الأشل مرة رابعة فانه يصزر ويحبس ولا يقتل على المشهور خلافاً لما يصعب ولم يبين انتهاء المجلس ولمع له التوبة وانظر تنقيح وأجرة المجلس والظاهر أنها عليه فإن لم يكن له مال فمن بيت المال أو لأقربى المسلمين (ص) وإن تعد أماماً أو غيره بسراة أو لأقربى والحدائق وخطاً أجراً (ش) يعني أن لا أماماً أو غيره إذا تعد قطع يده بالسارق اليسرى أو لأقربى عليه بأن سنة القطع في اليد البني فإن ذلك لا يسقط الحد من السارق وتقطع يده البني لأجل السرعة وله القصاص على من قطع يده اليسرى للملأ إذا خطأ من ذكر قطع يده بالسارق اليسرى أو لأقربى فإن ذلك يميزه عن قطع يده البني ومحل الإجزاء ما حصل انقطاع بين شواوين أو ما لو أخطأ قطع الرجل وقد وجب قطع اليد مخوفة فلا يجزئ ويقطع العضو الذي ترتب عليه القطع ويؤدى به الأخر ومحل الخطأ الإمام أو ما موره أو ما لو سكن من أجنبي فلا يجزئ والحدائق وعلى القاطع اليد وقول الشراح والأجزاء يدل على أن البداهة البني مستقيمة فيه نظراً لأن البداهة البني واجبة وانما منع منه مانع وهو قطع اليسرى خطأ (ص) ثم رجله البني (ش) هذا مفرغ على قوله خطأ أجراً وكذا على القول بأنه يبدأ باليد اليسرى فيما إذا كانت البني شلاء أو قطعت في قصاص والمعنى أن الإمام أو غيره إذا قطع يده بالسارق اليسرى خطأ فإن ذلك يجزئ فإذا سرق مرة ثانية فإن الحكم ينتقل للرجل البني تقطع لأن سنة القطع أن يكون من خلاف فإن سرق مرة ثالثة فإن يده اليسرى تقطع فإن سرق مرة رابعة فإن رجله اليسرى تقطع (ص) بسرعة طفل من حرز شاة أو ربع دينار أو ثلاثة دراهم خالصة أو ما يساويها بالبدشراة (ش) هذا متعلق بقوله تقطع

قصر حج عاذ كره المصنف فالتصه الإجزاء كخطا (قوله وخطا) أي ولو شليس السارق على القاطع أجراً (قوله فإن سرق مرة ثانية الخ) لا يخفى أن هذا إذا قطعت يده اليسرى خطأ وأنا أشل البني مثلاً إذا قطعت يده اليسرى على القول به فإذا سرق به ذلك تقطع رجله البني فإذا سرق مرة ثالثة من رجله اليسرى فإن سرق مرة رابعة عزز وحبس (قوله بسرعة طفل) يصدع ويحبسون اتشع بكل أم لا والبناء السنية لا لا لأنها الواسطة بين الفاعل ومنفعله (قوله من حرز شاة) كذا أهلها كان لا يخرج منها أو بده كذلك أي مكانه المعروف به نت (قوله أو ربع دينار) شرى وهو أكبر من المصري والرابع بالوزن لا بالقيمة (قوله أو ثلاثة دراهم) أي ولا التفات إلى كونها لا تساوي ربع دينار (قوله خالصة) أي من الفس وكذا ربع لا إذا كان يكون خالصاً من الفس ونكت المصنف

عن ذلك في ربع الدينار لأن الغالب فيه الخلوص وفهم منه أنه لا يجب الخصام منه فهناك كان يسرقه ويتعجب معه يده وقال بعض إذا لم تكن خالصة من الفس فلا قطع وروايت كماله وأما ردئة المعدن فهي كجذبة (قوله أو ما يساويها) أي الثلاثة دراهم وقت آخرهم من حرز لقله أو بعده فإن نقصت وقته كذبح شاة بحري أو خرق أو بجزءه فنقص عند الآخر لا يقطع كان يسرقها الأبعد الآخر وحاصل ما هنا أنه إذا كان الماروق من الذهب أقل من ربع دينار والمسروق من الفضة أقل من ثلثا ديناراهم فإن كان التعامل بهما وازنوا نظر النقص في كل فإن كان مما يختلف به المراز فإن عنة الكامل وإن كان لا يختلف فيه المراز فإن لا قطع وأما أن كان التعامل عدداً وهو في الدراهم فقط فإن لم ترجع رواج الكسالة فلا قطع منقطعاً وراحت رواج الكسالة فإن كان النقص بشراة يختلف به المراز فإن لا قطع والاندلا يجب القطع في المجموع من الذهب والفضة أو من أحد هبام عرض وسواهما من شخص أو شخصين وكان المالهما بجزء واحد أو لا يقطع (قوله شراة) تميز نسبة يساويها عملها سواها من جهة الشرع.

(قوله سر أو عبدا) الأولى أن يقتصر على قوله سر إلا أن العدول وساقى (قوله أن كان في دار أهله أو معه) لو حاصله أن قوله من حرز مثله أي عيان كان في دار أهله أن كان لا يخرج منها أي كان في بلدته كذلك (قوله أو غيرها) كليوبات كذا فاعله بعض الأكار (قوله بشرط أن تكون المنفعة شرعية) هذا معنى قول المصنف شرطا (قوله أو طار عرف بالاجابة) أي كالدرة (قوله فاحيانا) المراد الذي استحسنه وأقر له وقوله من (قوله أو طار عرف بالاجابة) أي كالدرة (قوله فاحيانا) المراد الذي استحسنه وأقر له وقوله من

تقوم الأشياء (قوله ابن رشد معناه في الاختيار) أي فيما كان أولى وأحسن (قوله لأن كل ما يندى فيه القاضى الخ) أي لا يتوقف على تقديم دعوى لا محض ثبت السرقه بالبينه أو الإقرار يسأل القاضى عن قيمة ذلك الشيء فهو قد ابتداء بالسؤال من حيث القيمة بخلاف الحقوق والقاضى لم يندى بالسؤال بل المبتدئ بالسؤال هو المذمى (قوله ثم إن اعتبار التقويم بالدرهم الخ) وجه ذلك أن التقويم بالدرهم أعم لأنه يقيم بها القليل والكثير فانه في التوضيح فيكون أقرب لقلم لكثرة عهد الناس بها فان لم يتعامل إلا بالعرض كلودع ببلد السودان تقوم العرض المسروق في أقرب البلاد المتعامل فيها بالدرهم بالدرهم فانه عدل الخ (قوله لتعليمه) أي لأجل تعليمه فأطلق المصدر وأراد الحاصل به وهو التعلم لأن التعليم وصف للعمل فان لم يكن معلما قطع سارق الطيران كانت قيمة له فقط أو هو معرشه أو يرد مقتط لسانا (قوله لأب) أي مكلف وأما الأب المذنون فانه يقطع شره بكل عدم نسبة السرقه اليه وقصد هانته حال جنونه وأما لو كان صاحب المال جنونا وشركا سارقا فانه في أخراجه من الحرز فانه يقطع

الجنى والمعنى أن من سرق طفلا حرا أو عبدا فانه يقطع أن كان لا يعقل لصغر أوبه أو كبره وأن يكون في حرز مثله بأن كان في دار أهله أو معه ممن يحفظه فان كان كبيرا فاصحيا أو يركن في حرز فلا يقطع على سارقه وكذلك يقطع من سرق ربع دينار أو حدا أو كثيرا وثلاثة دراهم من القصة خاصة من الغنم لأحدا أو كثيرا وسرق من العروض أو غيرها ما يساوى ثلاثة دراهم في البلاد المسروق منها سواء كانت معاملة متيسر بالدراهم أو بالناصية والعروض أو غيرها أغلب أم لا بشرط أن تكون المنفعة شرعية وأما غيرها فالحكم عدم ابن عرفه المعبر في المقصود منقته الماحاة قال فيها من سرق حمالا عرف بالسبق أو طار عرف بالاجابة إذا دعى فاحب إلى أن لا يراعى الاقضية على المثل في هذه من اللعب والباطل وقيل هو أو يفرقها أهل العدل والنظر قيل فان اختلف القومون حال أن اجتمع عدلان بصيرا على أن قيمتها ثلاثة دراهم قطع لأن المشتري مقدم على النافق ولا يقطع بنقير رجل واحد ابن رشد معناه الاختيار لأنه لا يجوز إلا ذلك لأن كل ما يندى فيه القاضى بالسؤال فالواحد يجزئ لأنه من باب التيسير لا الشهادة ثم إن اعتبار التقويم بالدرهم لا بالناصية كما ذكره المؤلف وهو المشهور كما في ابن مرقوق ومن واقفه وهو واضح حيث كان يتعامل بالدرهم في بلد السرقه أو كانت موجودة فيه وأما إن كان لا يتعامل فيها إلا بالذهب ولا يوجد فيها إلا الذهب فالتقويم حينئذ بالذهب كذا ينبغي (ص) وإن كملها أو جارح لتعليمه أو جلد به بدعيه أو جلدته أن زاد دفعه نصابا أو قلنا فاسألو الثوب فارغا أو شركة صبي لأب (ش) يعنى أن من سرق من الماء أو من الحطب أو من غيره ذلك مما هو مباح في الأصل وعلى موضع اليد عليه وأخرج من حرز مثله ما يساوى ثلاثة دراهم خالصة فانه يقطع لعموم الآية فخلا فالأصل خفيفة في عدم القطع فيما أصبه إلا حة وفي الاشياء الرطبة المسأ كوة كالفاكهة وكذلك يقطع من سرق جارح ما يساوى ما فيه من المقتعة ثلاثة دراهم لأن منفعة شرعية التهمي أن كانت المقصود من الحمال يلقى بالاختيار لا العبد يقوم على ما علم منه من الموضع الذي يلقه ويبلغ المكاتب اليه ١٥ وقال محمد أن كان بانيا أو طيرا معلما فانه يقوم على ما هو عليه من التعليم لأنه ليس من الباطل وكذلك يقطع من سرق سباعا ونحوها إذا كان قيمة جلده مدعيه بدعيه تساوى ثلاثة دراهم فالباقي من سرق الطير بيا أو غيره قطع وأما سباع الوحش التي لا تؤكل لحومها أو سرقها أن كان في قيمة جلده إذا ذكيت دون أن تدبغ ثلاثة دراهم قطع لأن لها يساع ما ذكرتها اه (قوله أو جلد به مدعيه عطف على تعليمه ولا يصح المعنى إلا بالناصية بدعيه يعود على جارح وهو من باب الاحتياط لأن الخارج الأول طار وهذا جارح غير طار كما أشار به ابن غازي وكذلك يقطع من سرق جلدته أن كان مدبوغا أو زاد دفعه على قيمة أصبه ثلاثة دراهم بأن قيل ما قيمته غير مدبوغ أن كان يساع لا لا تتضاعف فلا يقل دره فان قيل ما قيمته مدبوغا فلا يقل خمسة دراهم قطع فلو كانت قيمته أن لو كان يساع لا تتضاعف بما قدره من مثله لا يرد المدبغ نصابا لا يقطع

السارق (قوله معلما) راجع لكل من البازو الطير أي أن كانا بازا معلما أو الطير معلما (قوله لأن الخارج الأول طار الخ) ولأن تقول الأولى أن يرايه جارح غير كالسبع طيرا أو سبع كثر وفهيد يساوى ثلاثة دراهم فيكون خضر جلده يساع لأحدا مدبوغ عليه جارح وهو السبع (قوله وهذا جارح غير طار) والحاصل أن الخارج غير الطار أعراعى قيمته بلده على ما تقدم ولا يراعى قيمته لو كان غير محرم لكراهته أو من اعانته لا يقول بحرمته

كما

(قوله ثم بين أنه ثلاثة دراهم الخ)

أي الضعيف قول المصنف قلنا
 وأجمع للرجوع دينار والثلثة دراهم
 فالألف هو المفعول الأول وقلنا
 هو الثاني لأن هذا من باب غن
 وفائدته أن الناسخ يدخل على
 المستد أو التفسير أي على ما أصله
 البند أو التفسير وهذا لا يصح لأن
 إذا حللناه قلنا الذهب والفضة
 فلاوس لا يصح لكن يصح باعتبار
 ثلث ذكرك الشئ خالد على التوضيح
 في باب ثلث (قوله وأشار الخ)
 وظاهره ولم ينك بل واحد نصاب
 وهو كذلك ولا يعذر بأنه ليس به
 نصاب لأن الصبي الذي معه كالعدم
 فله أن يرمي بقرته وأما أن قصد
 الخ ويعلم ذلك بقرته أو بقرينة
 كأنه دون النصاب مما وجدته
 يجتمع في كل واحد من متاع ثم
 رجع مرة أو أكثر فخذ تمام
 النصاب فيحصل في ذلك على أنه قصد
 إخراجه في مرتين أو أكثر قصد
 واحدا وسواء كل حين أخرجه
 ما أخرجه أو لا يقدر على إخراجه
 ما أخرجه فقط أو يقدر على إخراجه
 نصاب (قوله أخرج النصاب
 دفعة واحدة) صوابه جميع النصاب
 في ليلة واحدة (قوله وأما المراد بها
 الجباية) أي وذلك لأن الجباية
 التي هي ضد الجباية تأتي في الجباية
 التي لا تقبى (قوله فالحاصل الخ)
 الصورة خاصة لأن الشيء السرقي
 أمانة يستقل كل واحد منهم بمحملة
 أولا يستقل بمحملة الاجتماع وفي
 كل أمانة يخرج جده بعضهم أو جميعهم
 وفي كل أمانة يوجب كل واحد
 نصابا ولا (قوله ملك غير) وشمل

كالسرقة غير مدغ وكذلك يقطع من سرقة شيئا يظنه قلو صامتين أنه ثلاثة دراهم أو ربع
 دينار ولا يعذر بظنه أو سرقة أو باليساوى نصابا مع ظنه أنه فارغ فإذا غصب نصاب من الذهب
 أو من الدراهم ولا يعذر بظنه بشرط أن يكون ذلك الثوب يحيط فيه مثل ذلك ولقد أورد السرق
 خشية أو حجر يظنه فارغا فإذا غصبه نصاب من الذهب أو الدراهم فإنه لا يقطع لأن مثل ذلك
 لا يجعل فيه ذلك إلا أن تكون فيه تلك الخشبة أو الحجر ما تساوى ثلاثة دراهم فقطع في قيمة
 ما ذكر دون مافيه وكذلك يقطع المكاف إذا شارك في سرقة النصاب صبي أو مجنون دونهما
 وليس شركهما شبهة تدواعنه الحد بخلاف من اشترك في السرقة مع من له شبهة قوية في
 المال المسروق كما إذا اشترك مع أربب المال أو أمسه أو جدهم ولو لم يله لا قطع لغيره باذن
 من له شبهة قوية فلو سرق مع عبدهم موضع أذن له سلبه في دخوله فلا قطع عليه ومن
 موضع يؤذنه له فيه قطع المكاف دون العبد لأن دره الحد من العبد لم يكن لشبهته في المال
 وانما هو له ماله فإذا قطع عبده كان من دأبه عليه في مصيبته (ص) ولا طبر لاجبته ولو أن
 تكمل عراقي ليله (ش) يعني وكذلك لا قطع على من سرقة طر إيساوى ثلاثة دراهم لأجل
 اجبته مثل البلابل والبصافير لانهما منفعة غير شرعية نعم أن كان له يساوى بعد ذنبه نصابا
 فإنه يقطع لذلك وكذلك لا قطع على من سرقة نصابا من حوزته على دفعات في ليلة أو في أيام
 أو في يوم أو أيام لأن شرط القطع أن يخرج النصاب دفعة واحدة وقد بعضهم عدم القطع
 بعدم القصد ابتداء وأما أن قصدا ابتداء فيخرج النصاب دفعة واحدة فأخرجه على مرات
 فإنه يقطع ويؤخذ هذا القديم نهر بفان عرفة فقوله لا طبر أي ولا سارق طبر لغيره هو
 المضاف المحذوف على مضاف كذلك أي لا شر كآب ولا سارق طبر لاجبته وليس المراد بها ضد
 الآية وإنما المراد بها الجباية (ص) أو شر كآب على أن استقل كل ولم ينه نصاب (ش) هذا
 عطف على ما لا قطع فيه والمعنى أنه إذا دخل اثنتان في الحرز فاشتر كآب حصل نصاب فأخرجه فله
 لا قطع على واحد منهما لكن بشرطين الأول أن يكون كل واحد منهما يستقل بأخرجه من الحرز
 دون صاحبه الثاني أن لا يوجب كل واحد منهما نصابا فإذا استقل أحدهما بأخرجه من الحرز
 فعليه ما لقطع ولو لم ينك كل واحد منهما نصاب أو نأب كل واحد نصاب ولو استقل بأخرجه من
 الحرز فالحاصل أن نأب كل نصاب فالحظ على كل حال ولا فإن استقل كل بأخرجه من الحرز
 فلا قطع ولا فالحظ على كل نصاب كذلك يقطع عليهم إذا أرفعه على ظهر أحدهم في الحرز ثم
 خرج به إذا لم يقدر على إخراجه إلا رفقه معه ويصرون كأنهم جاوره وإذا أرفعه على دأبه فاتهم
 بقطعون إذا نأبوا على رفقه عليها ولو جاوره على ظهر أحدهم وهو قادر على إخراجه دونهم كالثوب
 قطع وحده ولو سرق كل واحد منهما حامل لشيء دون الآخر وهم شركهما فيما أخرجه ولو لم يقطع منهم
 إلا من أخرجه مافيه ثلاثة دراهم ودخل اثنتان في الحرز فأخذ أحدهما ديناراً وقاضه لالا خرق
 دين عليه أو أودعه ما يقطع إخراج به فله أن المأز ولو باع السارق أو باقى الحرز لا يخرج فخرج
 بالمستقرى ولم يعلم أنه سارق فلا قطع على واحد منهما فله البلى (ص) ملك غير ولو كثيره به
 أو أخفله لا رادى الأرسال وسد قات أشبه (ش) هذا نعم للنصاب السابق وهو أربع دينار
 أو الثلاثة دراهم وكأه قال بسرقة طفل أو نصاب ملك غير فله يقطع ولو كثيره به بصورة
 المستهات السارق مقر بالسرقه قرب الشاع يكذب عليه لقطع ويجوز تيسير الشاع للسارق
 الآن بدعه به بعد ذلك وشمل قوله ملك غير السارق من سارق فيقطعان معا وكذلك سرقة
 ثالث وهكذا وشمل سرقة من له التصرف في مال من ذلك المال حيث لم يكن بيده كالو
 والو كيل يسرقان من مال له مانيه التصرف وهو يعمدوع أو مرتين أو نحوهما وشمل سرقة

السرق من آفة السجدة أو بابه بنه
 على أن الملك الوافق كالصنف
 تبعاً له أو دروهم لسرقة المرتين
 قبل قبضه من ربه أو من أمين بيده
 فقطع كل (قوله محترم) دخل فيه
 مال الحربي دخل لساناً من فقطع
 المسلم السارق منه (قوله أو طنبور)
 بضم الطاء (قوله يقضى عليه بغيره)
 أي ويوجع أدا (قوله كالسنتي)
 أي لفلان فلا يقال أن سنتي معنى
 تحقيراً (قوله أو غيرها) كصدقة
 وقوله فقيراً كان يرجع لقوله أو
 غيرهما وقوله أو غنياً يرجع لقوله
 أو هبة (قوله فلان إذا فقيراً التصديق
 عليه) أي ويحتاج إلى المال الذي
 يقول وفي العبارة حذف في الصنف
 والتقدير من فقير أو غني مهدى
 ولو قال والمراد من ملكه سواء كان
 هبة أو صدقة قبل الفقير والغني
 لصح كلامه والنكسة في التعبير
 بالفقير وإن كان المراد ما هو أعم
 لتكون الغالب أن الناس إنما
 يعطون لهما الفقير (قوله لاشبهة
 فنية) أم لا يشبهة فنية قوية
 لأنني مطلق شبهة لما بقي في الشارح
 (قوله لا يلجأ ولو لم) أي ولو كان
 قرع عبد الله لملك ما يسد محض
 ينزع سيده (قوله وإن المسروق
 منه جند فنية) ولا فرق بين كونه
 وديعة أو لا فإنهم يثبت أنه
 وجند فنية ومطهر المسروق منه
 قطع أي السارق ولا يعتبر اقتراب
 الشيء المسروق (قوله كان ماسرقة
 من جنس حقه) أي ولو أزيد
 من حقه بدون تضاع

(قوله) وهذا يعلم ما في تصور بالساحي (الخ) عبارة بالساحي فان قلت القطع برجع لصكاهو يتبع فيه الظاهر فكيف يصرف في المعاجلة حتى ينق عنه القطع قلت قد يقول بعد السرقه تأجيله ذلك و يرجع الحق وظاهره ان ما سرقه من جنس حقه أو لا وقد يبدع البعض الشوخ عدم القطع بكونه من جنس حقه قال ولو سرق من غير جنسه قطع ونظر فيه المستفاد حاصل كلام شارحنا أن تصور بالساحي لا يسلم وأنه لا بد أن يقيم السارق بينة بان المال له وأن السرقة منه بحد كنه وكذا يقال في القطع (قوله) الأول أن يجب (السارق) أي أن أودع تحت يد غيره أو كان يدغير السارق منتهما على وجه الحفظ والأحرار والأهواو كغير المجموع أو يلقها عليه ويؤذيها المفاتيح عند غيره أو مثل جعل المفاتيح عند غيره مما جعلها عند أحدهما إذا كان ذلك على وجه الحفظ والأحرار (قوله) وأما أن كان مقوما (الخ) أي كثر في سرقة من مختلفه فلهذا تساوى اثني عشر سرق ككتابنا معينا

بساوي متفق قطع لان حقه فيه نصفه فقط فقل سرق فوق حقه منه نصبا فان سرق دون حقه فيها لم يقطع والفرق بين المثلي والمقوم أن المقوم لما كان ليس له أخف حظه منه الا بمصاحبه لاختلاف الأغراض في المقوم كان ما سرقه بضمه مطلقه وبضه خط صاحبه وبما بقي كذا وأما المثلي فلما كان له أخذ حظه منه وان أي صاحبه لعدم اختلاف الأغراض فيه فالباقي يتبعين أن يكون ما أخذه منه محمول قدر حقه أو أكثر دون نصاب مشتر كالنصاب وما بقي كذا (قوله) وان لم يخرج (هو) أي السارق ولو لم يأت بالشهر بار زلتهم أن الضمير جائد على المخرج الذي هو النصاب لأنه المتقدم في العبارة (قول) المصنف (والله) مفعول لفعل محذوف أي أو سرق القلد وهو داخل في حيز المالهعة وكذا قوله الخفة وأما فيه وقوله أو في حافوت مطوف على فيه والتقدير أو سرق ما في حافوت وقوله وأما في أي أو سرق من فاتها فاقه حسن خاف الحار وابنه يجزوه (قوله) أو محمل أي

فيما رولو كذا به وهذا يعلم ما في تصور بالساحي وكذلك يقطع من سرقة من مال شركه بينة وبين آخر شرطين الأول أن يجب السارق عن مال الشركة أي ليس فيه تصرف الثاني أن يسرق فوق حقه نصبا من جميع مال الشركة مطلقا وما يسرق أن كان مثليا كذا إذا كان بجهة المال اثني عشر درهما وسرق منه تسعة دراهم وأما أن كان مقوما فالغدير أن يكون فيما سرق فوق حقه بمسرقا من جميع المال نصبا ومفهوم كلام المؤلف أنه لو لم يجب عنه أو يجب عنه وسرق دون حقه أو فقه ولكن دون ربع دينار أو ثلاثة دراهم فإنه لا يقطع عليه وهو كذا (ص) مخرج من حرز أن لا بعد الواضع فيه مضعاوان لم يخرج هو أو ابتلع دبا أو ادخن بما يحصل منه نصبا أو أثار إلى شاة بالغلق فخرجت أو ألتد أو ألتد أو ما فيه أو في حافوت أو فاتها أو محمل أو ظهر دابة وان غيب عنهن أو يجزبن أو ساحة دار لا يجزبن أي حجر عليه كالسقية (ش) يعني أن من شروط القطع أن يصرح النصاب من حرز منه وفسر الحرز بأن لا بعد الواضع فيه بمصاحبه ليس له متباد شرعي بل حرز كل شيء يصحبه وهو يختلف باختلاف الأشخاص والأموال فلا قطع على من نقل النصاب داخل الحرز من مكان لا آخر فيه ولم يخرج ما أخرجه من حرز غير مثله أو لا بشرط الإخراج المتاع من الحرز ولو لم يخرج السارق من الحرز لقتل السبب وسواء في النصاب خارج الحرز أو تلفت بسبب نار أو ألقته حيوان أو كان زجاجا قسقا وما أشبه ذلك ولا يشترط دخول السارق الحرز بل لو أدخل عصا مثلا ورجع بها نصابه يقطع وكذلك يقطع من ابتلع داخل الحرز إذا أودينا أو شبه ذلك مما لا يشهد بالابتلاع حيث تخرج السارق من الحرز لأنه مصدق عليه أنه خرج به من الحرز بخلاف ما لو أكل طعاما داخل الحرز فإنه لا يقطع عليه ولو خرج من الحرز ولكن يضمن له به كالحرق أمتعة داخل الحرز ويؤدب وكذلك يقطع من ادخن داخل الحرز بما يحصل منه ما يساوي نصبا إذا سالت منه كالكسك والزبد ونحوهما ومن ألت السلت أو الطبق على المله وكذلك يقطع من أشار إلى شاة ونحوها فخرج بها من حرز مثله أو إلى صبي أو إلى أحمي حتى أخرجه بقوة أو أثار الخ عطف على لم يخرج أي وأن أثار خارجا فهو في حيز المالهعة وكذلك يقطع من سرق نفس السد وهو غشاه القبر الذي يسد به على الدفن أو القبر زلفا فيه أو ما سرقه ما في القبر وهو الكفن فسيأتي وكذلك يقطع من سرق الخبيثة أو سرق ما فيها أو سواه كل أهله فيها لم لا سواه كان في

(١٣ -) تترى ناهن) وكذلك يقطع في سرقة محل أو سرقة من محل فالحاصل ما سرق نفسه أو سرق منه أو ما على ظهر دابة فقوله في سرقة محل أي من غير ظهر دابة وقوله أو يجزبن أي أو سرق ما يجزبن أو ما بساحة دار لا يجزبن عليه بعدهما من الركا كذا في لفظ المؤلف (قوله) أو ساحة دار لا يجزبن أي أن الساحة والعربة معني واحد وهو وسط المأوى هذا إذا قيدت الساحة بالدار وأما الساحة المطلقة فهي ما كانت خارج البيوت (قوله) ومن ألت السلت (الصل) بفتح العين أي غسل الدفن من الجسد وقوله أو الطبق على المأوى أي يدون غسل بال مجلس في المفسد على الدفن على المأوى ذلك إشارة إلى أنه إذا ادخن نصابه ولكن بحيث إذا سالت أو طغنا على المأوى لا يحصل نصاب فلا قطع (قوله) فأخرجها من حرزها أو لم يعتبر أخذها وهو الذي نقلها من حرز في النصب أو لا وهو مقتضى عبادة التواذرو وهو العتد كآله جابه بعض المحققين (قوله) وهو غشاه القبر (فيه) فاسح لان القبر الذي يكون في عرض القبر

(قوله وبما رواه) الحاصل أن السرقة من الساحة وأخرها خارج الدار ما من أجنبي وفيه القطع مطلقا وما من شريك فقطع من سرقة ما شأنه أن يوضع في الساحة فهذه أربع صور في الساحة وأما السرقة من البيوت وأخرها في الساحة فقطع لا فرق بين الشريك والأجنبي أما الشريك فلا اتفاق وأما الأجنبي فعلى أحد القولين وهذا كله في الدار المشتركة وأما المختصة فلا قطع إلا إذا خرج به من جميع الدار وسواها سرقة من بيت من بيوتها (٩٨) أو من ساحتها وسواء كان ما سرقة من صاحبها شأنه أن يوضع فيها أم لا

الحضر أو في السفر لأن التمسك برفقه وإما فيه ولا فهو المقتضى لكل محل اتخذ الإنسان منزلا وتلك متاعه فيه ونهب حاجته مثلا لفسرقة إنسان فإنه يقطع وكذلك يقطع من سرقة من حائط فضاء أو من فناء الخلية أو من فناء الحوائط أو من ثوب الصبري يقوم ويستره كلبلا أو نهارا مبيتا أو غير مبيت إلا أن يكون يتقلب به في كل ليلة فلا قطع فانه إن التمسك وكذلك يقطع من سرقة من الحمل أو ما على ظهره دابة وسواء كانت الدابة سارية أو نازلة أو ليس أو نهارة وبما رواه في الحمل كرامة والشدة في الخفة إذا سرق الحمل أو ما فيه من غير ظهره دابة ولا فهو ما بعد ما الضمير في عنبر يرجع للضام والمات في الحمل ولد الدابة وكذلك يقطع من سرقة غراب أو زرع من الجرين ونظاير ذلك يعلم من البيوت وهو أحد القولين ولو جاز الزرع إلى الجرين فسرق في الطريق قطع السرقة لأجل من معه وكذلك يقطع من سرقة من ساحة أو عرصة دار حجر عليه في الدخول لهما وبما رواه المراد بالأجنبي غير الشريك في السكنى فيقطع فيما سرقة من الساحة وسواء كان مما يوضع فيها أم لا كالنوب وأما غير الأجنبي فيقطع من سرقة من الساحة ما يوضع فيها ككتابة لا غيره وأما السرقة من بيت من بيوتها فإنه يقطع من آخرجه من البيت لساكنها سواء كان شريكا أم أجنبيا وقد صرحوا بالاتفاق على ذلك في الشريك وأما الأجنبي فقال الشارع اختلف فيه في الموازنة وهو ظاهر المدونة أنه يقطع وقيل لا يقطع وعليه جد عبد الحق المدونة وغيره في الموازنة هذا الثاني لصنوع وعزا الأولى لأن الموازنة مال وكل منهما يقدتر جميع الأولى وهذا في الدار المشتركة وأما المختصة فلا قطع إلا إذا خرج به من جميع الدار وسواها سرقة من بيت من بيوتها أو من ساحتها وسواء كان ما سرقة من صاحبها شأنه أن يوضع فيها أم لا وأما السرقة من السقينة فبها فصل وهو أنه إن سرق بضره قرب المشاع قطع وسواها سرقة منها أم لا كمن عمن بها أم لا وإن سرق بغير ضره ربه فإن كان السارق أجنبيا قطع إن خرج به منها وإن كان من الرقاب فلا قطع ولو خرج به منها وإن سرق من الخن ونحوه فإنه يقطع وإن لم يخرج منها (ص) أو خان لا تقال وزوج فيما خرجته أو موقوف دابة لبيع أو غيره أو قبر أو بحر لمن ربحه لكفن أو سفينة جرساة أو وكل شيء بضره صاحبها أو مظهر ربا أو قطار ونحوه (ش) يعني أن الخان يكون سر الزا لشيء النقيب كالزراع والحوال ونحو ذلك فبميزانها من موضعها يقطع ولو لم يخرج بها إذا كانت تباع فيه أو لا فلا قطع حتى يخرج بها ولا يقطع إذا سرقه شيئا أخفيا وكذلك يقطع أحد الزوجين إذا سرق من مال صاحبه بشرط أن يكون المال المروق في مكان محصور عن السارق أن يدخله أو لا يسرق من مكان يدخله فإنه لا قطع عليه لأنه حينئذ خائن لا سارق وحكم أمة الزوجة حكمها في السرقة من مال الزوج وحكم عبد الزوج حكمه إذا سرق من مال الزوجة وأما بغير مال الزوج مذكرا حرا عاتق فله يقطع من سرقة دابة من مرقفها التي أوقف فيه لبيع وسواء كانت مربوطة أم لا وسواء كان معها صاحبها أم لا وكذلك

(قوله وقد صرحوا) وبذلك في الشريك (بالحكم) وقال سواء كان شريكا أو أجنبيا فأما أن الأجنبي فيه اختلاف (قوله وكل منهما) الضمير يعود على الأمرين المتقدمين الأمر الأول نسبة القولين فإن الأول تسبيل فاسر المدونة والثاني نسب العمل على غير الظاهر الأمر الثاني العزوين فانه الأول معزوف للأمام والثاني معزوف للصنوع فانه أعلم ذلك فنقول لك ظاهر المدونة أقوى من تأويلها وقول الإمام يقطع على غيره كصنوع فلا جرح ذلك قال الشارع وكل منهما يقدتر جميع الأولى (قوله) وأما السرقة من السقينة) الحاصل أن الصدقة عشرة غنائم في اثنين فيها القطع وهي أن يكون بمحضرة به أم لا وفي كل ما أن يخرج من السقينة أم لا وفي كل ما من الرقاب أم لا وفيما نسبة في غير الخن فنقول إن سرق بمحضرة به قطع خرج أم لا كان من الرقاب أم لا فهذه أربع صور وإن لم يكن بمحضرة به فلا قطع على الرقاب خرج أم لا وإن كان غير الرقاب قطع إن خرج وإن لم يخرج لا قطع (قوله أو خان) معطوف على دارأى أو ساحة خان سواء كان من مكانه أو أجنبيا (قوله أو زوج) انظر على ما إذا يعطف قال الشارع المصنف رابع في هذه

المعاطيف صناعة أهل النحال المعهود قبل بقدر لكل معطوف منها ما يناسبه قاله البدر (قوله فيما خرج) إذا باذاته عن هذه وأما بغيرها ينقطع لا يخرج من الكلام (قوله لكن) يتعلق بغيره والتقدير هو سر ذلك من وقول المصنف لكن هذا الظاهر إذا داهم البيت في السرقة فله المخرج عنه وقت فرم على أنه كفى به أو رد أو ممتار بين التفريق في ناظره لكون البصر جرحه أم لا وأما القبر بالدفن يبين الجيران أو بالعين يسرق ذلك من دفن الميت وبني الكفن ولا يقطع سارق البيت نفسه

يقول الكوفي (قوله وتفضل النعمي ضعيف) فإن النعمي قال اختلف اذا اوسيت في غريفة وذهبوا واثروا كونهما قداما في قفلا بين الناس يقطع وتسلمه واشبه فانظر كوا من يجر ساقها قطع سارقها يعني بالثقة ما هو ان كانت جرسا معمر وقفة فان كان معهما من يجرها قطع سارقها والا فلا ان كانت في من سار معمر وقفة فلا ينبغي أن تختلف في قطع سارقها فالضعف في قطع من قوة والا فلا (قوله محضرة صاحب) أي الحى المعز ولولا انما يقطع لانه حوزة لامتناهيا محضنا أو غير محز والحاصل انما سارق التي صاحبه لا يقطع كما اذا سرق الغاية رواها وكذا السفينة سرقها وأهلها قطعها نام فلا قطع عليه وسنستبين (٩٩) المصنف التعميم للمرعى فلا قطع على من

والتقدير أوجام غير خاسر ان دخل السرقة أو نقيب أو قسود أو دخل ملتصق بحارس دخل السرقة فلا يقول الشارح فله يقطع أى وإن
 يخرج (قوله وأمان أدنه في دخوله) أى لا التصيم بأن أدنه في الدخول الملحق غير التصيم وقوله فاقطع أى مطلقاً والخروج وأما
 لو دخله التصيم ومرق فله يقطع ان يخرج كقلعنا (قوله إذا أخذنا سراج الحمام) لا يفهمه (قوله) وكذلك يقطع من أخفى من باب الحمام
 من غير أخذ الحارس الخ) قال في لُ لا يقطع من الحارس حتى يخرج من الحمام إذا كل السارق قد دخل التصيم وأما ان دخل السرقة
 فكذلك لا يعتد الا حتى يسرق من سوت الحمام المشتركين الساكنين على ظهره ارجح (قوله وأما ان أدنه في قلب الثياب)

أى فى أخذ متاعه فان تأوله الحارس نياه قد بدلتغير ماغير على الحارس قطع لانه أخذ الشئ بمحضرة نائب صاحبه (قوله ما لم يدع الخطأ)
 أى انه اذا دخل من باب وأخذ شيأ غير موادى انه انما وقع ذلك منه خطأ صدق حذى الخطأ كان حارس أو لا أذنه فى التقلب أم لا
 بخلاف ما لوقب أوتنور فلا يصدق في دعواه الخطأ (قوله لغيره) أى على الاذن العام أى انتهى على الاذن العام أى فلا يقطع حتى
 يخرج عن جميع الحمل الذى وقع الاذن العام (١٠٠) فى دخوله فالأمر عني عن أى ان من سرق من بيت محجور فى داو ما دون الحرم
 الناس فى دخول ظاهره فلا يقطع

حتى يخرج المسروق من محل الاذن العام بأن يخرج من باب الدار لانه من غم الحرم فان لم يخرج من باب لم يقطع كان من أخذ شيأ من ظاهره ما اذا وقع دخوله للناس أو من بيت فيها غير محجور لا يقطع وأخرجته عن باب لانه خائن لا سارق وظاهره عدم القطع ولو سرت الفادة موضعه فى الحمل العام والفرق بين مسئلة المصنف هنا وبين القنادى والدار المشتركة فى أنه يقطع السارق من بيت من بيتو كما بعد ادخاره باسحان دخوله هناك لا يقطع فى سائر الدار المشتركة والقنادى على المنفعة فى السكنى (قوله كالشخص بضيف الضيف) أى اذا دخل فى منبع ولوقوم خصوصيين وفرقيته وبين قطع أحد الزوجين فيما يجزئ عنهما قصد كل منهما الظاهر عن صاحبه بخصوصه وما قصد بالخصوص أشد مما قصد بالعموم بخلاف الضيف فانه لا يفسد بغيره بخصوصه وفرقيته وبين مسئلة السر كإيمان الداخل فى البيت بان السرقة من بل عامه من الشركة بخلاف الضيف (قوله أو كابر) بأن تناوله من صاحبه ثم ادعى أنه ملكه من غير محاربه فلا يقطع لانه فاعب (قوله أو هرب بعد أخذ من الحرم) أى بعد أخذ من الحرم والقدر عليه وقوله ولو لاقى أى ولو تركه فذهب المتاع لاقى عن يده عليه أنه يحفظ مرق المتاع ولو شاع للصل المتاع ثم خرج به السارق من الحرم فلا يقطع عليه لانه صار له خروجه كالمتنقل (قوله أو سرق) يحتمل عطفه على باب وعلى مسجد وكذلك اذا أخذ بغيره فلا يقطع عليه ولو محجور قال أى (قوله أو بايضا بالبرق) أى أو أخذوا بمنصورا على حائط بعضه داخل وبعضه بالبرق فلا يقطع وقسمه مسخنة اذ قد يكون بعضه خارج الدار على وجه حائطه أو يصل بالبرق (قوله مطبق) أى من اصل خلفه كما يشهد الشارح فيما لاقى (قوله الإبتلى) يحتمل فتح اللام ويحتمل سكنه وقوله أو مرق ثلاثة

دخل السرقة أم لا لانه خائن وحيث قلنا بالقطع محله ما لم يدع الخطأ فان ادعى ذلك صدق ان أشبهه بقوله وهل يمين أم لا محل نظر وكذلك يقطع من حمل عبد المهر لصفراً وجنونه وهكذا العبد الكبر الا يعمى وكذلك يقطع من خضع عبداً يميز بأن رابطة حتى خذعه وأخذوه وأما غير المميز فلا يفتى فيه بخلاف ما ان كان كسراً لا يقطع على أخذه وقوله أو حمل عبداً عطفه على أزاله على أشار فهو داخل فى الإباحة بشرط العبد أن يساوى نصاباً (ص) أو أن يخرجه فى ذى الاذن العام لانه خاص كضيف محاربه عليه ولو خرج من جميعه ولو ان نفقه ولم يخرج له ولا يعمل مبي أو معه ولا على داخل تناول منه الخارج (ش) يصدق ان الدار المأذون فى دخولها الكائن للناس كدار العالم ودار الطبيب وما أشبه ذلك انما سرق منها شخص نصاباً أى من بيوتهم المحجور عليه وأخرجته عن جميع الدار فانه يقطع لان المتزاد بقوله محله جميع الدار فالصريح يرجع الاذن العام أى أخرج الشخص الى منتهى الاذن العام ولهذا لا يقطع من سرق من قاعها ولو خرج بغيره جميع الدار كائن عليه أن يمسد ولا يقطع على من سرق من موضع مأذون فى دخوله كالشخص بضيف كالشخص بضيفه نذره أو يفتى الشخص الواحد ولو لا يدين بعض بيوت باشى يوماً أشبه ذلك ليسرق من موضع مفق قد سحر عليه فيه وان خرج من جميع الدار لانه خائن لا سارق وهكذا لا يقطع على من دخل الحرم ونقل الصواب من موضع لا خريفه ولم يخرج منه وكذلك لا يقطع على من سرق طائى الصبي من على وثاب لان الصبي لا يكون حرزاً للمصالح ولا لعلية إلا أن يكون مع الصبي من يحفظه أو يكون فى حرز مثله فان سارقه يقطع حينئذ قبول من المحتون واستغنى المؤلف عن أن يقوله إلا أن يكون معه حافظ بقوة وكل شئ بمحضرة صاحب الدار بالصلاب المسحاب الميز وإن لم يكن مالكاً هذه حكمة التعبير صاحب دون ببيعانه أخضر واستغنى عن أن يقول وليس فى حرز بقوله فيما مخرج من حرز مثله وكلام المؤلف فى غير الميز وأخذ مامعه لا يشرى على الخادم قبل التصور معه بخلاف قوة فى الحرابة ومخادع الصبي أو غيره لياخذ متاعه انهر فى الميز وهكذا لا يقطع على الشخص الدخلى فى الحرم إلا أخذ الصواب منه ورفعه على يده الشخص خارج الحرم قد بدله الى الداخل وأخذ الصواب من الداخل وأخرجته الى خارج الحرم بل القطع على الخارج لانه صدق عليه انه الذى أخرج الصواب من الحرم وخدعه بقوة تناول منه الخارج أى لو كانت المناولة داخل الحرم زمان ان التصاوسط التنب قطعاً أو كانت المناولة خارج الحرم قطع التنب (ص) ولان احتسب أو كابر أو هرب بعد أخذ من الحرم ولو لاقى عن يده عليه أو أخذ بديناب مسخنة أو مسوق أو ثوبا بعضه بالبرق أو مرق مطبق لا يقطع ولا يمسد حصته فاعبها ان كذا لان تقب فقط وان التصاوسط التنب أو يربطه فيد الخارج قطعاً (ش) يعنى أن المختلس وهو من

الحرم) أى بعد أخذه من الحرم والقدر عليه وقوله ولو لاقى أى ولو تركه فذهب المتاع لاقى عن يده عليه أنه يحفظ مرق المتاع ولو شاع للصل المتاع ثم خرج به السارق من الحرم فلا يقطع عليه لانه صار له خروجه كالمتنقل (قوله أو سرق) يحتمل عطفه على باب وعلى مسجد وكذلك اذا أخذ بغيره فلا يقطع عليه ولو محجور قال أى (قوله أو بايضا بالبرق) أى أو أخذوا بمنصورا على حائط بعضه داخل وبعضه بالبرق فلا يقطع وقسمه مسخنة اذ قد يكون بعضه خارج الدار على وجه حائطه أو يصل بالبرق (قوله مطبق) أى من اصل خلفه كما يشهد الشارح فيما لاقى (قوله الإبتلى) يحتمل فتح اللام ويحتمل سكنه وقوله أو مرق ثلاثة

ويحتمل غشاة وقوفة (قوة) وليس
المراد أنه كابر بعد ثبوت أخيه ملك
الغير) أمهاته أخذ المال خصة
تحقيقاً من كبر أي أدى أهم بأخذ
أولاداً وأولاداً ملكاً أو أمه لم يأخذ
خفية (قوة) خلافاً لما يصح فإنه
يقول بالقطع في تلك الحالة وقوة
أو أوافق الخ إشارة لما تقدم من
الاجتماع (قوة) والاول يخرج
حاصل ذلك أنه ورد أن لا قطع في
المرأى الحق فيقيد من المواز بما إذا
كان في الحاشية بخلاف ما إذا كانت
في الدار فيقطع سارقها إذا سرق
ما فيه ربح يدار عبي في الرباه
والنوف فخاص عليه التقى أنه إذا
كان الخلل والكرم عليه ما غلق وعلم
أنه احتفظ عليه من السارق أنه
يقطع بمجامع وجود الحفظ (قوة)
لا قطع في الودي (الذي صغار الخلل
قوة) حسداً أي بخدمه) إنما قال
أي حسداً لأنه لا يقال في الترحس
وإنما يقال حسد (قوة) أي بل
يقتل كل غرة نعت شجرة ثم فلا قطع
لشبهه عانوقها (قوة) أنقلب
أي لم يخرج شأماً منه بنفسه فلا
قطع عليه وعليه ضمان ما خرج
بسبب شبهه إن لم يكن معور به فإن
كان معور به ولو غافاً فلا ضمان
عليه (قوة) قوط المتاع الخ أي
قاربه لما كان أرحم قطعاً على ما
(قوة) راجع السارق الذي يقطع
أي فالضحية راجع السارق أي من
حيث القطع فيخرج للاحتيال
الثاني التي أشار إليه بقوله وأل قطع
(قوة) كمان السرطان بمرام يقطع
بمعنونه) أي فإن قطع قتل معنونه

اكتفى به وكذا المجنون الاول (قوله وبصار الخ) هذه العارة ترد العارة الاولى (قوله ولا توهب معنساوى اهل الذمة) أي ولم
 بكرم المؤلف وقوله ولا تقطع الخ أي وان لم يصح قولنا ولا توهب الخ بأن قلنا بالتوهب في غير اهل الذمة فلا يصح لان قطع الحر الخ
 لا يوهب فيه للمع حتى يعلم عليه (قوله لا توهب فيه للمع الخ) رديان للمعاذ مثل الذي لا له ما كان ماله برسول لوارنه الحر في بعض
 الاحوال كما تقدمت عن توهبها (قوله لا الرقيق لسيده) أي فلا يجوز لورثى السيد (قوله والاستثناء من
 عموم قوله فيقطع الحر والعبد)

بالتقتيل وبغيره (ص) فيقطع الحر والعبد والمعاذ وان التلهم (ش) أي فسيبب
 المراد بالتكليف البلوغ والعقل كما يقطع الحر سواء سرق من حرمة أو من عبد أو من ذمي
 والعبد سواء سرق من عبد مثله أو من حر أو من ذمي والمعاذ سواء سرق من معاهد مثله
 أو من عبد أو من ذمي لان السرقه من الفساد في الارض فلا يقر عليها ولا يحسن الله تعالى
 لاحق السرقة منه وفي المبالغة شئ بالنسبة للحر من مثله لا يوهب عدم القطع ويمكن أن
 يقال الجمع باعتبار اقرار المعاهد والعبد وبصار وليس في هذه المبالغة تنافيها بتوهب ولا
 بتوهب معنساوى اهل الذمة لان بعضهم ذهب الى انما الحكم بينهم بالسرقة الا اذا افعوا
 النيا والمذهب انما يحكم بينهم وان لم ينافعوا النيا ولا يشترط الاعمال امام فقط والافطع الحر
 والحر والعبد والعبد والمعاذ لا يوهب فيه للمع حتى يبلغ عليه فلو قال فيقطع حتى اهل
 الذمة وان التلهم لمكان أحسن وقوله الحر والعبد والمعاذ أي الشخص الحر الخ ليسهل الاتي
 (ص) الا الرقيق لسيده (ش) يعني ان العبد اذا سرق من حال سيده أو من رقيق آخر لسيده
 فاحقه التصايف لانه لا قطع عليه وسوا سرق مما يجز عليه فيه أو لا التلهم يجمع على السيد
 عقوبات ذهاب ماله وقطع ذغلامه والاستثناء من عموم قوله فيقطع الحر والعبد فظاهره
 وليسرق من سيده ولا فرق بين أم الوفا والمكاتب وغيرهما قاله القاضي أي ولا يضمن السيد
 المال ولو سرق حر أو سرقه لسيده فأنه ليسرق من أصل سيده كآب له أو فرعه كانه فانه
 يقطع (ص) وثبت باقرار ان طماع والأفلا ولوعين السرقة أو أخرج القتل وقيل رجوعه ولو
 بلا شبهة (ش) يعني أن القطع في السرقة ثبت حكمه باقرار السارق على نفسه بشرط أن يكون
 حيا لا اقرار طاعا فان لم يكن طاعا لم يكن طاعا بل كان مكرها فان اقراره لا يسري عليه ولوعين السرقة
 أو أخرج القتل من مكانه الذي هو فيه في حال التهديد فلا يقتل ولا يقطع حتى يقر بعد ذلك
 آمن على نفسه وهذا هو المشهور وقيل رجوع السارق عن اقراره ولا حد عليه وسوا رجع
 الى شبهة كقوله أخذت مالي المقصود بالمعاذ ولعلنا ان ذلك مرة أو رجع الى غير شبهة
 ومثله الزاني والشارب والمهارب ومن أقرت بالا حسان ثم رجعت قبل اقامة الحد عليها (ص)
 وان رد العين خلف الطالب أو شهد رجل وامرأتان أو واحد وخلف أو أقر السيد فالفرم بلا
 قطع وان أقر العبد فالعكس (ش) يعني أن ادعى على آخر منهم بالسرقة فله يحلف ويأ
 فان نكل وردا عين على الطالب فله ثبت الفرع على المدعي عليه بالنكول والعين ولا
 ثبت القطع وان ادعى السرقة على شخص صالح فلان المدعي يذبح وكلام المؤلف فيما اذا
 كانت الدعوى دعوى تحقيق امد دعوى الاتهام بغير نكول يفرم ولا رد العين فيها وان
 كنتم مذهب المدونة ان عين التهمة تملكتم خلاف المشهور من المذهب وكذلك ثبت الفرع
 على من شهد عليه رجل وامرأتان دون القطع ومثله لو شهد عليه أحدهما عين الطالب
 ومثله لو أقر السيد على عبده بالسرقة فلان السيد يفرمها ولا يقطع على العبد بخلاف ما لو أقر

ذ كر السرقه (قوله ولا يضمن
 للسيد المال ولو سرق حر) أي ولا
 يضمن المال اذا سرق حر باعقائه
 لان قدرته على استئصاله عند
 عتقه وترك دليل على رافعه منه
 في تنبيهه لا يقطع الاب اذا سرق
 من مال ابنته العبد لان مال ابنته
 (قوله ثبت حكمه باقرار السارق)
 أي والبينة وتركه المنصف لوضوحه
 فلو قال قبل القطع وهو ما بل هو
 هذا لم يقطع واحدا منهما للتشديد
 (قوله بل كنتم كرها) أي من خاص
 أو أوال أو نائب سلطان أو عبيد أو
 مملوك أو قيدا وضرب (قوله فان
 اقراره لا يسري عليه) أي عتقها
 أم لا (قوله ولوعين السرقة) أو أخرج
 القتل (الخ) بل ولو أخرج السرقة
 أي لا احتمال وصول السرقة ومن
 غيره واحتمال ان غير مقتله وهذا
 هو المشهور ومقابلها المجنون
 من أنه يعمل باقرار المتهب كراهه
 بنحوه وبه الحكم وكذا في المصين
 قسم المصل باقرار مكره على
 كونه بالحق وفي جزان نظم
 زيادة الضرب ونسبها الى قتال
 وان يكن مطالبين بهم
 ثلث السجين والضرب حكم
 وحكموا ببعضه الاقرار
 من ذاعر يحبس لاختيار
 وذا عسر بالاقال المجمة الخائف

وبطل همة أي مقصد وسم أن يكون رأى أي شرس واعتمد المجنون ونحل ما في المدونة على غير
 المأم (قوله وبقتل رجوع السارق الخ) أي بالنسبة لخلق الله تعالى وأما بالنسبة لخلق الآدمي فهو باق عليه أي وقطع وبغير المال لربه
 (قوله على آخرهم بالسرقة) أي سرقة صاحب وكذا على مجهول حال على أحد قولين قد هما في القصاص أحق السرقة مثله (قوله فان
 السيد يفرمها ولا قطع على العبد) في شرح عب أو أقر السيد أو عصف الطالب المين اذا عتق فلا يقر بل مقتضى كلام عب

هذا انما السيد يفرمهم من مال العبد وما لو كان القرم من مال السيد احتج الى حلف الطالب (قوله من غور غرامة على سيده)
الحاصل أن محل قطع العبد حيث أقر بالسرقه اذا عينها ولم يدع السيد انها لو ان يمينها لا قطع وكذا ان عينها او ادعاها السيد الا ان هذا
في غير المكاتب والمأذون وأما ههنا فيقطعان ولو ادعى السيد ان ما أقر به (١٠٣) من السرقة هو هذا اذا لم يكن شاهداً أو وجد شاهداً ولم

يحلف معه المدعى ما لو كان شاهد
وحلف المدعى فيثبت القرم
بما ثبت القطع (قوله ويرد المال الخ)
المراد بالرد القرم أى غرم منسبه
لانه اذا كان قاتماً بعينه وجب
رده باجماع فكان يمينه فى أن
يقول ولو حلف غير المال لانه اذا
كان قاتماً لا تفصيل فيه (قوله ان
أيسر) أى استمر يسار المسروق
كله أو بعضه (قوله لا يشوبه) أى
لان السارق بناته الزدين فلا تغنى
نوته الحد والمحابر بمنايه القاهر
بالكفر فتقبل نوته وهذا فرق
في الجلة لان الزدين تقبل نوته
قبل الاطلاع عليه (قوله ولو حلف
الخ) رد ذلك بأنه يعسر في التوبة
مالا يتعبر في العدة ولا يعسر في
العدة لا لا يتعبر في التوبة فلا يفتى
أحدهما عن الآخر

باب الحراية

(قوله ذكر فيه الحراية) أى حدد
الحراية أى ضمننا ذلك لانه انما
حد الحارث ويؤخذ منه حد
الحراية بأنها قطع طريق الخ (قوله)
وانما أتى بها بعد السرقة) أى يرد
بالعبد حقيقته والاعتكاف
قوله وأخرها بل بأدبها البعده
(قوله في مطلق القطع) بمعنى
من أين مطلق القطع وذلك لان
القطع في السرقة عضو واحد
الحراية قطع عضوين (قوله لا خافه
السبيل) أى الاضافة في سبيل الله
فليس السبيل الذى هو الطريق
يكون خافاً (قوله لا خد مال

العبد على نفسه فانه ثبت القطع على العبد من غور غرامة على سيده وما قرنا عليه من قول
المؤلف أو أقر السبيل القرم بلا قطع وان أقر العبد بالعكس هو القفى أى كفى انسخ كما قلنا ابن
غازي وهو الصواب وأما نسخة وأقر العبد بالقرم فمضيا تظر (ص) ووجب رد المال ان لم يقطع
مطلقاً أو قطع ان أيسر اليه من الاخذ (ش) يعنى ان السارق اذا لم يقطع أمال العدم كمال النصاب
الشاهد عليه بالسرقه أو لعدم النصاب المسروق من الحارث أو كان نصيباً بالان من غير حرم وما
أشبه ذلك فان المال المسروق يرد بغيره سواء ذهب من السارق أم لا كان السارق ملياً أم لا
ويحاصره ويغرمه ما للسرقة ان كان عليه دين فان قطع السارق فان كان ملياً من حين
السرقه الى يوم القطع فان المال يؤخذ منه لان اليسار المتصل كمال القاتم بعينه فلم يجمع
عليه عقوبتان ولو جدد المال المسروق بعينه قربه أو أخذه باجماع وليس للسرقة أن يتجسس
بما يدفع بغيره أمال كان السارق عدماً حين أخذ المال أو أعدم في بعض هذا المذهب لقطع
عنه القرم لئلا يجمع عليه عقوبتان قطع بدو وأتبع نعمته بخلاف اليسار المتصل فقله
ووجب رد المال أى غرم من المال لانه اذا كان قاتماً بعينه وجب رده باجماع من غير تفصيل
(ص) وسقط الحدان سقط العضو يساوى لا يشوبه وعدالة وان طال زمانها (ش) يعنى ان
السارق اذا وجب عليه القطع في عضوين أو أعضاء وقيل أن مقام عليه الحد سقط ذلك العضو
بما مر صواباً ولا يتعدى إلى غيره أى أو جنابة أو قصاص متاخر عن السرقة أو ما
ولا نقص من التعدي فقله يساوى أى أو جنابة أو قصاص متاخر عن السرقة أو ما
مقدمة عليها فلا يسقط الحد وينتقل الى الضرر الذى يليه في القطع فاذا قطع بدو البنى
بمساوى أو جنابة أو قصاص ينتقل لرحمة اليسرى ولا يسقط حد السرقة وان زاد القصد
بالتوبة ولا بالعدة وان طال زمانها وما أضافه الحراية فانه يسقط بالتوبة ولو حلف قوله
بالتوبة بما زاد يعلم من عدم سقوطه بالعدة عدم سقوطه بالتوبة ولا بأس بالشفاة
للسارق اذا لم يعلم منه أى ما لم يبلغ الامام أو ما المعروف الفساد فلا ينبغي أن يشفع له أحد (ص)
وتداخلت ان الحد للوجوب كقذف وشرب والاعتكاف (ش) يعنى ان الحد اذا اتحد
موجباً فانها تتداخل والموجب يقع الجرم وهو الحد وكسرها هو شرب الخمر أو الزنا وما أشبه
ذلك والمراد بالاتحاد الاتفاق في الفعل الواحد كقذف والشرب مثلاً فان الواجب في كل
منهما ما هو من جلد فإذا أقيم عليه أحدهما سقط عنه الآخر ولو لم يقصد عند إقامة أحد الا
واحد فقط ثبتت أنه شرباً وقذف فانه يكتفى بمعارضه عما نيت وكذلك لو سرق وقطع عين
آخر فحدوا حد واحد وكذلك لو تكررت السرقة والشرب وكل حطما لحد القذف يدخل في القتل من
الردة والقصاص وأما الحد الذي فلا يدمنه ثم يقتل كما مر والله سبحانه وتعالى أعلم

باب ذكر فيه الحراية وما يتعلق بها

وانما أتى بها بعد السرقة لاشترائهم السرقة في بعض حدودها في مطلق القطع وأخرها عن
السرقه لاجل قوله واتبع كالسارق فيكون المشبه به معلوماً وحدان عرفاً الحراية فقال
الخروج لا خافه سبيل لا خد مال يحرم بمكارة قتال أو خوفه أو ذهب عقل أو قتل خفية أو

محرم) مسلم وأذى خرج الحري وقوله محرم سبيل قتال (قوله بمكارة قتال) أى بسبب مكارة قتال لا يفتى ان المكارة بالمغالبة والمعاداة أى
مغالبة بسبب قتال هكذا يقتضى ما له اهل الفتوى في بعض التتار ان الاضافة بآية وقوله أو خوفه معطوف على قوله بمكارة قتال
والحق لا خد مال بمجرى بسبب مكارة قتال أو بسبب خوف القتال وقوله أو اذهاب عقل معطوف على قوله لا خروج وقوله أو قتل خفية

معطوف على الخروج وقوله وأجره قطع الطريق من معطوف على قوله لا خافه والتقصير أو الخروج لجره قطع الطريق أي مجرد عن أخذ المال وقوله لا لامة أي لا لاجل أن يجعوا أمرا عليهم فلا تكون محارباو يكون باغيا فيعاسل معاملة الباني وبعبارة أخرى لا لامة كالذين يخرجون لاجل أخذ العشر وقوله ولا وعدا ومعطوف على قوله لا تارة والعطف للتفسير لان التارة هي العداوة أي كأن يكون بين أهل بلدن قتال فيجئ أهل احداهما أهل الآخر ممن المرور (قوله فيدخل قوله الخ) أي من قوله أو اذا هاب عقل (قوله السبكران) بضم الكاف وقيل بالفتح وصوب الاول (قول فيدخل فيه قتل الغلبة) ظاهر العبارة أن الغني يدخل فيه قتل الغلبة كما يدخل فيه قتل غيره ما وليس كذلك بل

(١٠٤)

وان لم يقصد أخذه المال كان المنوع خاصا فكان أو مصرى مثلا أو عاملا كقوله لا ادع أحدا غير الشاهمشلا (قوله منهم) عطف على قوله قطع الطريق أي منهم من السلول (قوله لا تعلق الحكم الخ) في ذلك الشيء وذلك لان الحكم هو قطع والوصف هو منع وان العلية أخذت من التعلق لا صراحة وليس كذلك بل العلة صريحة لفسوخ الامم على منع وان المنع ليس وصفا بل الوصف فاطع فلا يخلو ذلك فانه شارحا في شيء آخر وهو ان قطع الطريق هو منع السلول فلا يصح جعل أحدهما علة للآخر وبذلك قال قول الشارح من قطع الطريق ومنهم من يقيدان المنع هو القطع فقرة أي لاجل قطع الانتفاع لا يعني انتزاع السلول في الطريق ومنه منع الانتفاع بها فمقتضى ما في أنه تعليل الشيء بنفسه صحيح وقوله وأما وقطعها لامة الخ فيقيد أنه حينئذ لم يقصد قطع الانتفاع جامع أنه فاصد قطعاعلم الانتفاع بها لاجل أن

ويحتاج

يجعل أمرا فان قلت ما في يفهم كلام المصنف حينئذ قلت يفهم بتقدير في العبارة

وهو أن تقول المحارب فاطع لجره لان منع من السلول أو لاخذ المال لجره أو لاخذ المال كان المال دون نصاب السرقة والبض أخرى (قوله أو وعداوة) عطفه العداوة على التارة وبهذا المعاري تمنع أن التارة والعداوة شيء واحد (قوله بتعذر دمه القوت) أي شأنه أن يتعذر دمه القوت حصل غوث بالفعل أي (قوله وان انفر دية الخ) مبالغة أي هذا اذا تقدر بل وان انفر هذا اذا كان بشر يابل وان دية كذا أفاده بعض الشيوخ عرجه الله (قوله هذا هو الفرد الثاني الداخل في عموم قطع الطريق) هذا يشهدنا بقول المصنف أو أخذ مصادرا عطفا على قوله لنوع سلول (قوله فلا يشمل معنى السبكران) أي قبله على أنه قتل لا يشينه بالمحارب وظاهر المصنف وان لم يكن ما ساقه عوت بهو البشير بكسر الباء ودخل بالكاف بهض

فلمية بمصر عتق أرواق المسلمين ولا يولون حكم الشاغلهم بالفتح وشمل التمتع بالسلام والصلوات لكن لا يتعلق بالصبي المحارب
أحكامه ولو قتل لان عدمه كلفنا والابن المأخوذ (قوله فقتله وأخذناه) أقول ليس القتل شرطاً في تحقن
الحاربة بل هو في هذه الصورة يتحارب ولو لم يقتل وانما ذكر في هذه لانه القاتل كافر به بعض الشيوخ جماعته (قوله لاجل أخذ
المال الخ) أي على وجه يتعدى معه القوت (قوله ان أمكن) أي مناشدته وذو كذا الفعل لانه يعني الدعاء وقوله أو باعناه أي وأشارك
باعناه الى آخر ما قاله الشارح (قوله أي بعد ان ينشأه الله) وهي مصحبة (قوله فله ١٥) يعاجل بالقتل أو المعالجة ترضى على من

تعرض له المحارب وتوافق على نفسه
أو أهله بالقتل أو الجرح المتيقن
أو التماسه بما هله (قوله وهذا أحد
حدود ما لا ربه) أقول وأوصى به
المصنف بأن يقول ثم يقتل أو يصلب
فيقتل لكان أولى وقول الشارح
فعل من قوله فيقتل الخ نفسه نظر
لانه بعد قوله ثم يصلب الا كان
يقول أو يصلب (قوله بأن يربط
على جذع) يربط جمعه به من
غير تنكير لامن أعلاه فقط كاطنه
(قوله ثم يقتل بعد الصلب) أي
يقتل مصلوباً قبل نزوله (قوله
لانه بقية حده) يقتضى ان يجب
عليه ذلك (قوله الى ان تظهر
توبته) فلو ظهرت توبته قبل تمام
سنة فانه يحسن الاتقاهما وتظهر
التوبة لانه لا يكون ظهوراً بيناً
لا بمجرد ذكره صومه وصلااته فهذا
لا يفي بسبق التوبة كما افاده بعض
الشيخ (قوله ولعل القتل مع
الصلب الخ) أي معنى سنة التي صلى
الله عليه وسلم يحصل من معنى
القسامة أي من جهة التأكيد
يكون بين الاشياء المتقاربة والصلب
وحده لا يقارب بالقتل فلا يتناسب
ان يكون حداً مستقلاً فيقتل
الذي انضم شيء آخر معه وهو القتل

ومخادع الصبي أو غيره لما أخذناه معه الى غيره فقتل من كل فصل بقصده أخذ المال من
غير قطع (ص) كسبي السكران الخلف ومخادع الصبي أو غيره لما أخذناه معه والمخاضل في ليل
أو نهار في رقاق أو دار قاتل لما أخفاه المال (ش) السكران نبت خاتم الخضر يذو كل حبه وأشد
منه لتغيب العقل البخ وهو نبت يشبه البقل وأشد منه نبت يسمى الدانورة والمعنى ان من
سقى شخصاً ما سكره لاجل أخذه له المخرج فهو محارب أو هو يشبه المحارب لانه ليس معه قطع
طريق الا أن قراً أخذوا طبل كاهرو وكذا من خضع صغيراً أو كبيراً فادخله موضعاً فقتلوه وأخذوا
ماله فانه يكون محارب لانه أخذ منه المال على وجه يتعدى معه القوت وبسبب هذه القتل غيلة
وتقدم في باب السيرة عدم معارضة هذا لما مر حيث جعل ملاك من السرقة وكذا لمن دخل
داراً في ليل أو نهار ودخل رقاقاً في ليل أو نهار لاجل أخذ المال فان علمه فقتل عليه حتى
أخذه فهو محارب فانه مالاً لان أخذه ثم علمه فقتل ليخبر به ثم يحاط به ما روى ان اطلع عليه بعد
الخروج من الحرز فلا قبله (ص) فقتل بعد المناشدة ان أمكن ثم يصلب فيقتل أو ينزل الى
كالرأى وتقطع عنه وجهه السري ولو لم يقاتل يجب قتله ولو بكافراً وباعناه أو بآثابنا (ش)
لما ذكره المحارب وحقه أخذ في تركه أي وإذا قاتل المحارب لاجل أخذ المال فانه
يقاتل على سبيل الجواز بعد المناشدة أي بعد ان ينشأه الله ثلاث مرات يقول في كل مرة
ياشأه الله الا ما خلفت سبيل ومحله ان أمكن أن ينشأه الله بان يعاجل بالقتل والا فانه
يعاجل بالقتل بالسيف ونحوه مما يسرع به الى الهلاك فعلم من قوله فيقتل انه يقتل لانه
لا فائدة للقتال الا للقتل وهذا أحد حدود ما لا ربه الثاني أن يصلب حيّاً بان يربط على
جذع من غير تنكير ثم يقتل بعد ذلك فالصلب من صفات القتل فلم يجمع عليه عقوبات
قال محمد ولو حجه الامام لمقتله فقات في الجس لم يصلبه لانه لم يفعل مع من الحدود شيء ولو
قتله انسان في الجس لصلبه بعد ذلك لا فية حده الثالث أن يجر المبالغ العاقل كما ينبغي
في الزنا الى مثل فقتله وخبروه بحسب ما الى ان تظهر توبته أو يموت لانه يقتل عليه بعد سنة
ويكون النفي بعد الضرب باجتهاد الامام ولم يذكر بالضرب المؤلف ولعل القتل مع الصلب
انما أخذ من القرآن من المعنى وكذا الضرب مع النفي والافتقار للقرآن بخلافه الرابع أن
تقطع يده اليمنى ووجهه السري ولا دأى من غير آخر فان كانت يده اليمنى مقطوعة في قصاص
مثلاً فقال ان القصاص تقطع يده السري ووجهه اليمنى حتى يكون القطع من خلاف كما قال تعالى
وهذه الاربعة يحتمل الامام فيها اعتبار المصلحة في حق الرجال وأما المرأة فتصلب ولا تنفى
وانما حدها القطع من خلاف أو القتل وأما العبد فمده ثلاثة القطع من خلاف والقتل المجرى
والصلب والقتل بعده فتم الترتيب الاخبارى لا الترتيب ويحل التحير اذا لم يصدر من المحارب

(١٤ - شرحه) المذكور قبله والنفي وحده لا يقارب بالقتل فقتله شيء آخر وهو الضرب فان قلت ان المتأدرا ان يضم
له القطع قلت ان القطع شديد فيجعل حداً مستقلاً فلا يضمه الذي فيقتل الفتن لشيء من أنواع العقوبة أخف من القتل وهو الضرب
(قوله ولا دأى من غير آخر) أي ولو خوف عليه الموت لان القتل أحد حدوده وحده فلا يجوز الانزال الى الابد وهو واستظهر الثاني ان قوله
ولا دأى شرطاً وانما هو مسقط لا يمنع الامام والابن في فرق القطع سقط الحد (قوله وأما المرأة) وسكت عن الصبي وحجه أن يعاقب
ولا يفعل مع شيء من هذا لحدود ووارب بالسيف والسكين (قوله فتم الترتيب الاخبارى) أي ان قول المصنف ثم يصلب فيقتل للترتيب
الاخبارى أي

أعجب بأنه بعد الحاقلة بصلب ثم يقتل وليس المراد التعذيب بأن يكون المراد أن الصلب لا يكون إلا بعد الحاقلة لا لميلس الأمر كذلك لأنه قد لا يكون نعمة قالوا فإنه يقتل وجوباً أي ولو كانت العلة في قتل الملاحقة ومقتضى كلام المصنف أنه إذا لم يقتل لا يجب قتله ولو عظم فسند وطول أمره وأخذ الأموال وليس كذلك يجب قتله كما شأنا من أمر مزق وقوله وقد يجب الجواب عن قوله ونظام قوله الختان قلت هل هذه العبارة تخالف العبارة الأولى قلت لا لخلافه وذلك لأن قوله أي ولا تقتلوه به أي إذا جاءه تأنيباً بمعناه لا تقتلوه بوجه أي بحيث تقول أنه لو قتل كما تأنيب لا يقتل فيه لأنه إذا تاب وجاهتاً أو قتل كما تأنيباً لم يقتل والمقتول القتل وبذلك على هذا قوله لأن بوجه لا يفسد حقوق الآخرين وأقول المصنف وجاه تأنيباً بالغة في تختم القتل فيكون حاصله أنه يقتل جاه تأنيباً أو لم يقتل تأنيباً لكن إذا بقي تأنيباً لا يدمن قتله وليس الولي العفو وأما إذا جاءه تأنيباً فلا يدمن قتله بمعنى ليس الولي العفو حرماً على الخائف فلا شاقاً فإنه العفو واختلف معنى تختم القتل باعتبار ما قبل المبالغة وما بعدها وظاهره من ذلك معنى قول الشارح وقد يجب الجواب عن تقديره تنبيه حكم المحارب أنه نزل من انقضاء قبل

(١٠٦)

حكم المحارب أنه ينزل من الخشبة قبل

قتل وأما ان صدر منه قتل فانه يقتل وجوباً ولو كان الذي قتله كافر أو عبداً ولا يشترط
مباشرة القتل بل ولو شارك فيه باعانة كضرب أو إمساك بسل ولو لم يمس بما ذكر بل بعمله
بعت أو استعير له أذن ولا يعقروا به ولو قبل القدرة عليه ولا يعاقب لأن قوله لا تسقط
حقوق الأدميين بخلاف حقوق الله تعالى فليسقط الثانية كإيائى وبساعة وتلها هرقة
وبالقتل بجبته الله عليه فيقتل ولو جازى أو ليس كذلك لأنما جازى بالقبول القدرة عليه فلا
يقتل يستند الأصحاب ما كان كمن القتل غير مكافئ له فاعما يضمن القيمة في العبد أو الدابة في الذي
وان كان مكانه بالقرى العفو وقد يجاب بأن قوته وليس القرى العفو عنه راجع للقبول
المبطلقة وهو إذا مات ثانياً وأما ما أخذه المبالغة من ضم القتل المار به لأنه ليس له أخذه الدابة
جوازاً القاتل لأن المار به أنه ليس له العفو (ص) ونسب إلى التدبير القتل والبش
القطع ولغيرهما ولو وقع منه قتلته النتي والضرب والتعيين الألام بالسن قطعت يده
ونحوها (ش) يعني أن الحارب الذي لم يصد عنه قتل يندب الألام أن يتطرق في حاله فمن
كانه تدبير في الحروب وفي الخلاص من متابعين له القتل لا القطع من خلاف لأنه لا يدفع ضرره
وان كان الحارب من أهل البش والشياقة فقتل يقطع من خلاف فلان يمكن عنده
تدبير ولا يبش بل تصف بغيرهما أو وقعت منه الحاربة فقتلته لتأخر حاله وموافقة
لتدبيره الضرب بالنتي أي بضربه ينفقه ثمن الألام هو الذي يعين ما يفعل بالحارب
من العقوبات الأربع المذكورة وأما من قطعت يده ونحوها فلا تعيين له في ذلك إلا ما أحسن له
في ذلك لأن ما يقع له الألام بالحارب ليس عن شيء معين وانما هو عن جميع ما يقع له في سوابقه
من أخافه وأخذ مال وروح (ص) ورغم كل عن الجسع مطلقاً وبيع كالسارق (ش)
الحاربون كالجلاطيين أخذ منهم فانه يضمن رجوع ما أخذهم وأصحابه سواء كان ما أخذ ما أصحبه

ويؤخذ من مقابر المسلمين وإذا قتل
الحارب شخصاً من ورثته فقتل
(قوله غلصة) منصوص على أنه
أخذته بقدر خروجه ولم يقتل ولا
أخذناه (قوله يندب الإمام الخ)
ما حصل في المقام أن ظاهر المصنف
أن هذا التدبير سبب في حقه القتل
ويجوز أن يقتل به غير ذلك وكذا
يقال فيمعهده مع أن المعتدات
إذا التدبير يجب في حقها القتل وإن
هذا البطش يعين في سقته القطع
وإن غيرها يندب في سقته النفي
والضرب فإراد شارحنا الجواب
عن المصنف بأن التدب لم يتوجه
لما ذكر من القتل بالنسبة لنفي
التدبير والقطع بالنسبة لنفي البطش
وهكذا بل إنما التدب متوجه
لنظر في أول الامر في حال الحارب

وبعد ذلك انظر له أنه تودير وحسب في حقه القتل وهكذا أقول بجملة ما يقتضيه ذلك أما إذا نزل جهنم
أول الأمر إلى أن قطع ذلك التدبير قبل أن يعلم حاله وتوجه إلى القتل في ذي الباطش قبل أن يعلم حاله وتوجه إلى القتل في ذي الباطش قبل أن يعلم حاله وتوجه إلى القتل في ذي الباطش قبل أن يعلم حاله
حاله لا يعلم عليه إلا عاتق السب فقط والظاهر أن ذلك لا يصح بل تعين الظرف في أول الأمر في أحوال المحارب وبعد ذلك انظر له أنه
تودير يقتله وهكذا ثم لا ينجي بعد هذا كله أن هذا الكلام لا يغير الحالة التي يجب فيها القتل وأما أن قتل فلأمن قتله (قوله بل أنصف
نفسهما) أي كثر تحاربه ولكن لم يظهر منه تودير لا بطاش (قوله أي يضربوه بنفسه) إشارة إلى أن ظاهر المصنف كون التي
مقدم على الضرب لا يؤول عليه بل الضرب بمقدم على التي والحاصل أن المسئلة خلاف فعل تقديم التي على الضرب كما هو ظاهر
المصنف وقبل تقديم الضرب على التي وهو الراجح والظاهر أنه فعل القول الراجح إذا اتفق له في قبل أن يضرب يعتبر وهل تقديم الضرب
على التي على هذا العدد واجب أو مندوب والمباين من ظاهر الكلام إلى جواب (قوله أو سمع كالسارق) أي أن يقطع عنه الحد بعينه
تأبى عن حفظه وإن قطع أو قبل استقلا لا أزعج الصلب أغرم أن يسرن الأخذ إلى القتل في وقتهم تركوه والضرب والتي
للقطع على الراجح لأن النفس حدى من حدوده وقيل كسقوط الحد

(قوله رجلين) يشعر بعدم العمل بشهادة عدل واحد أو اثنين لغيرهما بشئ وقوله غيرهما إذا ثبت ذلك المال دون الحراية وكذا الشاهد واليمين فقلعهما حترعن الواحد دون اثنين (قوله ولكن بعضهم) أي بعض الأئمة غير الأئمة مع الاستثناء (قوله ما لم يشهد العدل لاسم مثلاً) دخل تحت مثله وأصله أنه لا يشهدان لاصله أو لغيره ما وكذا العبد الشاهد كسأله لا يظهر كلامه غيره أنه لا يمنع شهادة كل منهما روح أصله أو فرعه (قوله لا لنفسهما) أي ولو مع (٧) غيرهما ولو قليل لهما أو بكتير لغيرهما

وتبطل على الجميع (قوله ولو شهدا ثلثاً الخ) ومثل ذلك لو شهد اثنان إن فلان الشمر بالحراية وهو عين صاحبه واسم أبيه وجده ورحمته مثلاً ثم شهدا ثلثاً إن هـو هذا أو يشهدوا أنه شمر بالحراية ولا عرفوا ذلك فإنه يعمل بشهادتهم (قوله أي حكمها الخ) فيه إشارة إلى أن عبارة المصنف على حذف مضاف ثم أقول لأجل ذلك لأنه متى ثبت الحراية يعمل الحاكم بمقتضاه من قطع أو غيره (قوله) بإتيان الإمام طاعماً أي قبل الطغر بعبارة تمام لا (قوله أو ترك ما هو عليه) أي وإن لم يأت بالامام (قوله) ويؤخذ منه (أي ويستوفى منه (قوله) وفهم من كلامه الخ) حاصل كلامه أن قول المصنف أو ترك ما هو عليه ظهر عليه ذلك في فهم منه أنه لو أقر بالترك ولم يظهر ذلك عليه لا يسقط عنه (قوله) ولا يجوز تأمين الخ) المناسب للقبالة أن يقول بخلاف المصنف لا يشترط أن (قوله) فأنما منع المصنف الخ) أي من غير القاصح والافكرن عين المصنف (قوله) فله أصبح) راجع لقوله وقيل لا لفظ بدل عليه كلام غيره (قوله) فأنما منع الخ) مرتبط بقوله وإن امتنع المصنف الخ (قوله) استشكل التفريق

بأقسام لا يسواه جهات الحرب تأمناً لأن كل واحد منهم إنما تقوى بأصحابه فكانوا كالخالد وكذا الموصي والنصاب والبقعة وإذا أقبل على المصنف من حدوده فيجب على المصنف أن لا يشترط الأسارى مع الحراية إلى إقامة الحد دون أن يشهد عليه حد هاباً بله تأمناً قبل القدر عليه أتبع مطلقاً كما مر في السارق (ص) ودفع ما يديهم لمن طلبه بعد الاستئنه واليمين أو بشهادة رجلين من الرقعة (ش) يعني أن من وجد في أيدي المصنف ما لا يراه من غيرهم أخذوه منه فلان العلم على ذلك منه شرعية أخذوا من يمينه على ما ادعاه فلان وصفه كما وصف القطة أخذ من بعد الاستئنه لعل أن تأتي أحدنا ثبت من ذلك وبعد أن يصف الطالب اليمين الشرعية ولا يؤخذ منه جيل ولكن بعضهم إماماً باهلاً جافاً طالباً ويشهد عليهم وكذلك دفع المال الذي في أيدي المصنف من إذا طاعه منض وأما في ذلك شاهد من الرقعة وكانا عدلين فشهدا على من حاربهم فإن المال يدفع للطالب بذلك وبذلك تشهدا بينهما على من حاربهما فيقتل إلا سئل المصنف فغير زهادة بعضهم بعض ما لم يشهد العدل لايه مثلاً فلا تقبل ومن باب أولى إذا شهد لنفسه ولا سيما لقوله (الائتسما) مع قوله أو يشهدا رجلين إنما يصدر منهما لا لنفسهما ليس بشهادة وإنما هو عوى (ص) ولو شهدا ثلثاً انما يشترط أن يمايناهما (ش) يعني أن الإنسان إذا اشهر بالحراية فشهد عليه ثلثاً يعرفه عنه أنه فلان المشهر بها فإن الإمام يقيم عليه حدها بهذه الشهادة وقتها وإن لم يشهد أعيانه القتل والسلب أو قطع الطريق فبقوله ثبتت أي الحراية أي حكمها (ص) وسقط دعواً بآتيان الإمام طاعماً أو ترك ما هو عليه (ش) يعني أن المصنف إذا جازأه بآتيان الإمام قبل أن يشهد عليه أو ترك ما هو عليه من الحراية بأن ألقى السلاح فإن حارباً لم يسقط عنه ما عدا حقوقه لا حيمين فله لا يسقط كما حرأ ما أن تاب بعد القدر عليه فلا يسقط عنه شئ ويؤخذ منه وفهم من كلامه أن أقر ما ليس بتوبة وهو كذلك ولا يجوز أن يؤمن المصنف بالآمان بخلاف المشرك لأن المشرك يقر إذا آمن على حاله ويسد أموال المسلمين ولا يجوز تأمين المصنف على ذلك ولا أمانه بمحمد وإذا امتنع المصنف بنفسه حتى أعطى الآمان فاختلف فيه فقبل يتم ذلك وقيل لا قاله أصبح امتنع في ضمن أو مر كباً وغيره منه السلطان وغيره لا محقق لله تعالى

باب في رد كريبه حد الشارب وأنيه توجب الضمان ودفع المائل

وحديث عروة الشرب بقوله فشر بمسلم مكلف ما يسكر مختاراً للضرورة ولا عذر ولا حد على مكروه ولا يغيثه وإن سومت انقل كيف صح جعل الشرب حداً للشرب مع أن الحدود الشرب غير ما قاله الفقهاء بل كان أولى قلت له رد أي أن الشرب بالطلق معصية وأما المحمود الشرب المقدف فله للضرورة أخرج به صاحب القصة أي إذا لم يجد محموله ولا لعدا تخرج بالفاظ والباطل عند ابن وهب خلافاً لقول مالك وأصحابه (ص) يشرب المسلم المكلف

بين حد السرقة وحد الحراية فإن الأول لا يسقط بتوبته وعدائه الثاني يسقط بالتوبة والجواب إني الله قال في الثاني إلا الذين تابوا من قبل أن يتصدروا عنهم ولم يرد ذلك في حد السرقة (باب الشرب) (قوله) ودفع المائل) معطوف على قوله حد السرقة أي كريبه دفع المائل أي حوازيه المائل (قوله) والباطل) أي بالتحريم والحاصل أن الباطل بالتحريم أن مالاً أو أخصاً إلا أن وهب قالون وجوب الحد على مالك وقد ظهر الإسلام وقتنا فلا يفسد جليل شئ مني الجسد ودواي هذا أشكر المصنف بقوله أو الحرمة أي وجوب الحرمة فكأنه قرب العهد على الإسلام وما العال بالتحريم فلا خلاف في وجوب حده (قوله) تشرب) أي بسبب وصول من فم

خلق الشخص وان رد قبل وصوله البعوف لاسيما انفسه واذا كان وعين وان وصل البعوف فيما يظهر ولا من حقته فله الحد بالشبهة والفطر في الصوم فله فلا خياط ثمان عجب جعل ذلك شاملا لما اذا تمس ابر في البحر ووضعه على لسانه وان بلغ ريقه وخالفه القضا فانه قال وقول المصنف شرب ريقه وان قل بخرجه بما لو غرس ابر في البحر ووضعه على لسانه وان بلغ ريقه فلا حد عليه خلافا لما في شرح المحدثين في حقه وان كان قد سبق لانه ليس شربا ولا ان المتبادر من قوله قل ان يكون حرا محسوسا انتهى (قوله متعلقة بمحذوف) ليس من المواضع التي يحذف فيها الفعل والحاصل انه على كلام الشارح تقول شاقون فاعل بذلك المحذوف فالحسن ان قوله بشرب خبز مقدم وقوله بما هو مبتدأ مسطور (قوله وان كان ذوق حراما) هذا ضعيف (قوله والافطار يعني عنه) فيه نظر نعم قوله بلا عذر يعني عن قوله وضرورة اولئك غير او قد يقال (١٠٨) معنى قوله يعني عنه أي من حيث انه يقع بالاولى لانها كان المكروه الذي هو

محترز طوعا بلا عذر وضرورة (ش) الباسية متعلقة بمحذوف تقدر ويجب ما يسكر خسه طوعا بلا عذر وضرورة (ش) الباسية متعلقة بمحذوف تقدر ويجب بشرب المسلم لا الكافر حريا كان او ذميا فلا حد عليه وشرب الملك الصبي والمجنون فانه لا حد لهما واستند الفعل الى الجنس اشارة الى عدم اشتراط السكر بالقذف بل ان يكون خسه يسكر فلو شرب قبل اكلانه حد لان خسه مسكر واحتترزه عما اذا شرب ما لا يسكر خسه فانه لا حد عليه ولو اعتقده مسكرا فاذا شرب شيئا اعتقده مسكرا فحينئذ انغرس خرو فلا حد عليه ولكن عليه ان يخرج الخمر او قوه طوعا متعلق بشرب أي شربه طوعا أي اختار الا مكراها وقوله بلا عذر آخر جبه الغلط وقوله وضرورة آخر جبه صاحب القصة اذا لم يجد ماء وان كان ذلك حراما كما عندنا من عرفه وقد مر في باب المباح ان شربه بلا ساعة غير حرام فقوله المسلم المكلف أي الشخص المسلم المكلف ذكرنا كان أو أثنى أي الخمر دليل انه مفسد على العبد وانما صرح المؤلف بقوله بلا عذر وضرورة اولئك غيرا تبعا لصرح أهل المذهب بما لو لا فطره يعني عنها (ص) اولئك مغيرة او ان قل اوجبهل وجوب الحد والحرمه تقرب عهد ولو خفي بشرب النبيذ وهي نقيه (ش) أي وبلائه الذي يسكر غير الخمر أي مغيرا كما اذا طعمه ماء أو عسلا فشربه ثم ظهر انه مسكر فانه لا حد عليه لعذره كما عذرون وطى اجنبية فلهذا وجبهه ويصدق ان كان مأمونا لا يتهم ويجب الحد على الشارب لما يسكر خسه وان قل وان جهل وجوب الحد منع عنه الحرمه او جهل حرمه الخمر فله تقرب عهدا للاسلام كالاجمعي الذي دخل دار الاسلام فلا عذر لاحد به في سقوط الحد فان قيل لم يعذرنا عذري الزنا كما اشار به في امر بقوله الا ان يحول العين او الحكم ان جهل منه أي فلا حد عليه فالجواب ان مقاسد الشر ببله كانت اشمن مفسدا من الكثرة لانها في غير وقت وسوق وقيل كان أشد من الزنا ولان الشرب أكثر وقوعا من غير وقت وكذا يجب الحد على من شرب النبيذ المسكر ولو كان خفيا يرى جواز شربه قل ما لا حد ولا أقل لشهادته وقال الشافعي احدثه وأقبلها وصوب الباسي عدم الحد وصحبه غير واحد من المتأخرين (ص) ثمانون بعد صوموا تنطرب بالرق (ش) هذا مبتدأ أو ما قبله من الجار والمجرور خبره وأفاعل فعل محذوف أي يجب بشرب المسلم ما يسكر خسه ثمانون جلدة على الخمر أو ربون جلدة على الرقيس ذكرنا أو أثنى بعد صوموا لان تعاقب اجماع الصابي على ذلك بعد عثمان فالوجه ان الامام قبل صوموا فان الحد يصاد عليه فأيما عدم

لا يسكر وهو المشابه بقوله ولو خفي بشرب النبيذ وهي نقيه (ش) الباسية متعلقة بمحذوف تقدر ويجب ما يسكر خسه طوعا بلا عذر وضرورة (ش) الباسية متعلقة بمحذوف تقدر ويجب بشرب المسلم لا الكافر حريا كان او ذميا فلا حد عليه وشرب الملك الصبي والمجنون فانه لا حد لهما واستند الفعل الى الجنس اشارة الى عدم اشتراط السكر بالقذف بل ان يكون خسه يسكر فلو شرب قبل اكلانه حد لان خسه مسكر واحتترزه عما اذا شرب ما لا يسكر خسه فانه لا حد عليه ولو اعتقده مسكرا فاذا شرب شيئا اعتقده مسكرا فحينئذ انغرس خرو فلا حد عليه ولكن عليه ان يخرج الخمر او قوه طوعا متعلق بشرب أي شربه طوعا أي اختار الا مكراها وقوله بلا عذر آخر جبه الغلط وقوله وضرورة آخر جبه صاحب القصة اذا لم يجد ماء وان كان ذلك حراما كما عندنا من عرفه وقد مر في باب المباح ان شربه بلا ساعة غير حرام فقوله المسلم المكلف أي الشخص المسلم المكلف ذكرنا كان أو أثنى أي الخمر دليل انه مفسد على العبد وانما صرح المؤلف بقوله بلا عذر وضرورة اولئك غيرا تبعا لصرح أهل المذهب بما لو لا فطره يعني عنها (ص) اولئك مغيرة او ان قل اوجبهل وجوب الحد والحرمه تقرب عهد ولو خفي بشرب النبيذ وهي نقيه (ش) أي وبلائه الذي يسكر غير الخمر أي مغيرا كما اذا طعمه ماء أو عسلا فشربه ثم ظهر انه مسكر فانه لا حد عليه لعذره كما عذرون وطى اجنبية فلهذا وجبهه ويصدق ان كان مأمونا لا يتهم ويجب الحد على الشارب لما يسكر خسه وان قل وان جهل وجوب الحد منع عنه الحرمه او جهل حرمه الخمر فله تقرب عهدا للاسلام كالاجمعي الذي دخل دار الاسلام فلا عذر لاحد به في سقوط الحد فان قيل لم يعذرنا عذري الزنا كما اشار به في امر بقوله الا ان يحول العين او الحكم ان جهل منه أي فلا حد عليه فالجواب ان مقاسد الشر ببله كانت اشمن مفسدا من الكثرة لانها في غير وقت وسوق وقيل كان أشد من الزنا ولان الشرب أكثر وقوعا من غير وقت وكذا يجب الحد على من شرب النبيذ المسكر ولو كان خفيا يرى جواز شربه قل ما لا حد ولا أقل لشهادته وقال الشافعي احدثه وأقبلها وصوب الباسي عدم الحد وصحبه غير واحد من المتأخرين (ص) ثمانون بعد صوموا تنطرب بالرق (ش) هذا مبتدأ أو ما قبله من الجار والمجرور خبره وأفاعل فعل محذوف أي يجب بشرب المسلم ما يسكر خسه ثمانون جلدة على الخمر أو ربون جلدة على الرقيس ذكرنا أو أثنى بعد صوموا لان تعاقب اجماع الصابي على ذلك بعد عثمان فالوجه ان الامام قبل صوموا فان الحد يصاد عليه فأيما عدم

فائدة

لا يسكر وهو المشابه بقوله ولو خفي بشرب النبيذ وهي نقيه (ش) الباسية متعلقة بمحذوف تقدر ويجب ما يسكر خسه طوعا بلا عذر وضرورة (ش) الباسية متعلقة بمحذوف تقدر ويجب بشرب المسلم لا الكافر حريا كان او ذميا فلا حد عليه وشرب الملك الصبي والمجنون فانه لا حد لهما واستند الفعل الى الجنس اشارة الى عدم اشتراط السكر بالقذف بل ان يكون خسه يسكر فلو شرب قبل اكلانه حد لان خسه مسكر واحتترزه عما اذا شرب ما لا يسكر خسه فانه لا حد عليه ولو اعتقده مسكرا فاذا شرب شيئا اعتقده مسكرا فحينئذ انغرس خرو فلا حد عليه ولكن عليه ان يخرج الخمر او قوه طوعا متعلق بشرب أي شربه طوعا أي اختار الا مكراها وقوله بلا عذر آخر جبه الغلط وقوله وضرورة آخر جبه صاحب القصة اذا لم يجد ماء وان كان ذلك حراما كما عندنا من عرفه وقد مر في باب المباح ان شربه بلا ساعة غير حرام فقوله المسلم المكلف أي الشخص المسلم المكلف ذكرنا كان أو أثنى أي الخمر دليل انه مفسد على العبد وانما صرح المؤلف بقوله بلا عذر وضرورة اولئك غيرا تبعا لصرح أهل المذهب بما لو لا فطره يعني عنها (ص) اولئك مغيرة او ان قل اوجبهل وجوب الحد والحرمه تقرب عهد ولو خفي بشرب النبيذ وهي نقيه (ش) أي وبلائه الذي يسكر غير الخمر أي مغيرا كما اذا طعمه ماء أو عسلا فشربه ثم ظهر انه مسكر فانه لا حد عليه لعذره كما عذرون وطى اجنبية فلهذا وجبهه ويصدق ان كان مأمونا لا يتهم ويجب الحد على الشارب لما يسكر خسه وان قل وان جهل وجوب الحد منع عنه الحرمه او جهل حرمه الخمر فله تقرب عهدا للاسلام كالاجمعي الذي دخل دار الاسلام فلا عذر لاحد به في سقوط الحد فان قيل لم يعذرنا عذري الزنا كما اشار به في امر بقوله الا ان يحول العين او الحكم ان جهل منه أي فلا حد عليه فالجواب ان مقاسد الشر ببله كانت اشمن مفسدا من الكثرة لانها في غير وقت وسوق وقيل كان أشد من الزنا ولان الشرب أكثر وقوعا من غير وقت وكذا يجب الحد على من شرب النبيذ المسكر ولو كان خفيا يرى جواز شربه قل ما لا حد ولا أقل لشهادته وقال الشافعي احدثه وأقبلها وصوب الباسي عدم الحد وصحبه غير واحد من المتأخرين (ص) ثمانون بعد صوموا تنطرب بالرق (ش) هذا مبتدأ أو ما قبله من الجار والمجرور خبره وأفاعل فعل محذوف أي يجب بشرب المسلم ما يسكر خسه ثمانون جلدة على الخمر أو ربون جلدة على الرقيس ذكرنا أو أثنى بعد صوموا لان تعاقب اجماع الصابي على ذلك بعد عثمان فالوجه ان الامام قبل صوموا فان الحد يصاد عليه فأيما عدم

أثباته آخر سنة حسمين أول ما أحسن هو ألاما دعي الاحساس ولا أثر سنة تصدقه ولا تكذب فظاهر أنه يعمل بقوله حيث
 كان مأونا لا يتهم وهذا في حد السكر وأما القطع فانه يجوز به وان كان طائفاً لان المقصود منه التكامل ومثل هذا حد القرية
 ان رضى بذلك من له اليد (قوله أو شمر) ولا يشترط في الشاهد بالراشحة أن يكون شر بها لا تسمى عن الصابان انه كان يقول والله اني
 لأعرف رائحته وما شمر بنهاط أو شمر بها لا ساغة أو كراه (١٠٩)

أول عدم علم أو شمر بهما علم العلم وعدم
 الاكراه وعدم الاساغفة ولكن
 خفف علمين الحد الموت ثم تال
 وتظهر كلامه أنه لا يفي النهم من
 اثنين سواء طلبها القاضي أو قام
 بها محتسب وهو ذلك خلافاً لاصبح
 في الثاني (قوله واساغفة) وتقدم
 الاساغفة بالنقص على الاساغفة
 بالنظر لثبوت حرمة الاتري أنه
 يحد بشربه ولا يجوز زاستماله
 للضرورة بخلاف النص فيهما
 (قوله ولو طلاء) أي تظاهر الجسد
 وفي التضعيف بالجملة قولان بالحرمة
 والكرهية ومحلها في غير النحر
 وأما هو فهو حرام (قوله ولو فسد)
 لنوف الموت والفرق بين القصة
 حيث جازعها ما معها من زيادة
 التعذيب الرأفة على الموت (قوله
 ولا تشديد) مستغنى عنه بما قبله
 لا بدراج تشديد في الربط (قوله
 يظهره وكشفه) أي فيه أو عليه
 لا غيرها من الجسد وصفة
 التعزير كصفة الحد وحمل محل
 الضرب في التعزير بالظهور والكتفان
 كالسدأ ورجع في ذلك لاجتهاد
 الحاكم وحمل في أفعال جميع الحد
 في التعزير فقط أو بالكشف فقط
 محل تطرواستظهر بعض أنه ينبغي
 أن يترك محله لتمام (قوله يعني
 أن الحدود في الزنا) المنسب أن
 يقول يعني أن الضرب بجبليل قوله
 وفي التعزير برتيبته قال في

قائمة الحد وهو التأمل الاحساس وهو متفق في طائفة سكره (ص) ان أقر أو شهدا
 بشر بأوشم وان خولوا جازلاً كراه واساغفة لا دواء ولو طلاء (ش) يعني أي من
 اجتمع فيه الشرط المتقدم ثبت في حقه حد الشرب ان أقر أو شهد عليه عدلان أنه
 شرب الخمر أو شهد عليه ان راخه فمخمر وكذلك يحد إذا شهد عليه حد واحد بشر به أو آخر
 انه ثقاً بأهاتر جمع عن افراد إلى شبهة أو إلى غيرهما فان ذلك يقبل منه ولا حد عليه كما
 في الزنا وكذلك يحد لو شهد عليه عدلان بأن راخه فمخمر كسكر وشهد عدلان أن خرا أنه
 ليس راخه مسكر لان الشهادة المثبتة تقدم على النافية وهذه الشهادة مثبتة كالواحد خلوفاً
 فيمة المسروق هل يساوي ثلاث دراهم أو أقل أي يقطع ويجوز شر بالنظر عدلاً كراه على
 شر به وكذلك يجوز شر بها لمن غصب بطعام وخاف على نفسه الهلاك وتقدم ان ابن عرفة يقول
 بعدم الجواز لكن المعول عليه بالاحقة وعلى كل واحد من الموقوف بالجواز بالنسبة لا كراه
 لازمه وهو عدم الحد فكأنه قال لا حد في الاكراه فعبر بالزوم وأراد لازمه والافعل في المكره
 لا يوصف بحكم من الاحكام الثلاثة لانه لا يوصف فيها الأفعال الممكنة والمكره غير مكلف
 والأكراه يكون بخوف مؤلم من ضرب الخمر بالنسبة للاساغفة في الحرمة فيصدق على الجواب
 فلا ينافي أنه يجب اذا خاف على نفسه الهلاك ولم يجد غير ما لا يجوز والتداوى بالنظر ولو كان ذلك
 طاملاً من خارج الجسد وهو المشهور وعليه ان تدأوى بشر بأحد ولو فعله خلوف الموت يتركه
 (ص) والحدود بسوط وضرب معتدلين فأعدا بلاربط ولا تشديد يظهره وكشفه (ش) يعني أن
 الحدود في الزنا وفي القذف وفي التعزير وفي الشرب تكون بسوط معتدل وضرب معتدل قال
 في كتاب الجرم من المدونة صفة الضرب في الزنا والشرب بالفرقة والتعزير بضرب واحد
 ضرب بين ضرب ليس بالرح والبالخفيف وللمحد مالك ضم الضارب بيده إلى جنبه ولا يجوز
 في الضرب في الحدود قذف وشراك ولادة ولكن السوط وانما كانت دارة عمر للادب قال
 الجيز وفي وصفة السوط أن يكون من جلد واحد ولا يكون له رأسان وأن يكون رأسه لينا
 وقبض عليه بالخصر والبصر والوسطى ولا قبض عليه بالسبابة والابهام ويعقد عليه عقد
 التسعين ويقدر حله الجني ويؤخر حله السبرة اه وصفة عقد التسعين أن يعطف السبابة
 حتى تلتقي الكف ويضم الابهام اليها ويكون المضرب بقاعدة فلا يحد بلاربط ولا تشدد يكون
 الحد في ظهره وفي كشفه دون ما عداهما قال الساجي عن محمد لا تنوب ضرب الحدود
 ولا ضعف ولكن وسط الرجال ويضرب على الظهر والكف دون سائر الأعضاء والمحدود
 فأعدا لا يحد ولا يربط وتخل به اه أي لأن لا يقع الضرب بموقعه بأن يضرب بمشلا
 فيربط (ص) ويرد الرجل وأثره عما في الضرب وينبذ محلها في حفرة (ش) يعني أن الرجل
 يجرد من سوي مائة مرة أو ثمانية عشر مرة فأسامة الحد عليه وأما المرأة فانه يجرد عما فيها الضرب
 فقوله مما في الضرب رابع لراة فقط فينبغي لشاري أن يسكت على قوله الرجل فمبتدئ

ويشترط في الضارب أن يكون عدلاً (قوله قضيب) التعذيب المشروب وهو فعل بمعنى مفعول أي كلعاب المقطوع عن الشجر وقوله
 وشراك الشراك هو سائر النمل الذي على ظهر القدم وقوله ولا ذرة بكسر الدال جمع دثر من مل سرعة وسر والذرة السوط أي سوط صغير
 (قوله ويعده عليه عقد التسعين) عطف على التثنية (قوله عاني الضرب) ظاهر أنه يترك عليها من الشيا بمأستو جدها عن الاعين
 ولا يتبعها الضرب أي القام ولا بأس بوسن ويترجع ما عداها ابن الجلاب يترجع الحيات والقراسم وذلك

(قوله و إلى الضرب عليها ولا يفرق الخ) اعلم أنه لا خصوصية إلا لذلك (قوله حسا ولوما) المراد بالومو بضمه بالكلام وهو مقول مطلق أي يحس حسا ولوما لا يفرق لانخفاض لانه سماوي (قوله وبالاطمة) أي وافتاعلي فعبه في الملا وقوله يوزع العامة أي اذا كان ما ذكر جزه وقوله وضرب بسوط وهولعة جلد مضغور وقوله أو غير ما يخالف الحدود وقانه لا يكون الا بسوط (قوله باختلاف الناس) أي باختلاف أحوال الناس (قوله والمخاض) هي الحائض ويكون التعزير بالنفي فحين يزوروا نائق وبالمال كذا خبره لعون من المطلوب النظام والآخر عن الملك كعزير الفاسق بضم داره (قوله والعصا) العطف للتفسير أي ان المراد بالقضيب العصا (قوله وان لم يظن الخ) لا يخفى (١١٠) ان هذا صادق بما اذا ظن عدم السلامة أو جرحه بعدم السلامة أو شك في ذلك

وظاهر تلك العبارة لاقصاف في كل هذه بل ما فيه الادبته وسكت عن جوارزا لاقدام فهل يجوز لاقدام بشرط ظن السلامة أو المدا على عدم ظن السر بان فصدق بالتردد ولكن مقتضى ما قال انه يجوز عند ظن السلامة ويجمع عند عدمه الصادق بصورتين وقوله الى هلاك النفس أي أو اتلاف عضو وقضيته أن لا قصاص في جميع الأحوال وقوله مع عدم ظن السر بان صادق بظن السلامة والتردد على حد سواء فثقل ما قبلها وقوله وضمن ما مر أي اذا أخطأ ظنه وأولى صورية التردد فظهر أيضا مخالفة لما قبلها وقوله وعبد اذا ظن السلامة فله التعزير بظاهره أنه عند التردد ليس له التعزير فخالف قوله مع عدم ظن السر بان ووافق العبارة الأولى وقوله لكنه اذا أتى على النفس بضم أي واقتصاص ووجهما قبل فبهم أنه عند التردد أو ظن عدم السلامة فيه القصاص

ولم يجدوا مقتضى الواقعة المعنى فينبغي الرجوع الى ما نصه المسائل ثلاث الأولى أن يفعل مع ظن السلامة ونشأ عنه ما فيه هلاك أو عيب وفي هذه الحالة يجوز لاقدام على الفعل وأما الضمان فاختص فيه فقيل لا ضمان عليه مطلقا سواء قالت أهل المعرفة أنه ينشأ عنه فله هلاك أو عيب أو لا وهو ما يفيد سما في التوارد والعتبة وقال في التوضيح انه قول الجمهور وهو الموافق لما في ثلث الثانية أن يفعل مع ظن عدم السلامة وينشأ عنه الهلاك أو عيب وفي هذه الحالة لا يجوز لاقدام على الفعل فان فعل اقتصر منه مطلقا أي سواء قالت أهل المعرفة أنها ينشأ عنه هلاك أو عيب أولا كما يفيد كلام ابن مرزوق وكلام تت يقتضى أنه بضم في هذه الحالة الآية وفيه نظر كانه عليه بعض المحققين الثالثة أن يفعل مع الشك في السلامة وعيها وينشأ عنه هلاك أو عيب فلا قصاص عليه بضم الآية على أي العاقبة والامام كرامتهم لانه لا قصاص بالشك في هذا الجنس من كلامه بل ذكره في (قوله على جهل منه بضم الطلب) أي نظر لجهلها المداوي وفيما سبق للبشر القصاص

(قوله وكذلك اذا قصر) أي لم يجعل ولكنه قصر في العلاج (قوله بأن تجاوز الحد) أي انقص (قوله وظاهر قول مالك في العتية) أي من أنه في ماله (قوله كأن دأوى ميبداً) أي تجاوزنا بذنهما فأنقصناه بضمين ولو أصاب وجه العلم والصناعة (قوله وكذلك لو قصد عبداً أو عبدة الخ) أي اذا حصل تلف بضمين ولو أصاب وجه العلم والصناعة والضمين في ذلك على العاقلة وظاهر قول مالك في العتية ضعيف (تبيين) قال في التوضيح هذا ظاهر في الاختان وأما الجأمة والقصد فالعرف جار بعدم الاحتياج فيها لأن السيد لا يسلماً عند من المصلحة في ذلك (قوله في يوم عاصف) أراد باليوم الوقت (قوله فانه بضمه) أي بضم الممال في ماله والدية على عاقلة (قوله لأن يكون ذلك في مكان بعيد) أي ما لم تكن الاعشاب معه فيضمين (قوله وكذلك يضمن من سقط جداره) أي فيضمين الممال والدية في ماله وقبل ان العاقلة تحمّل الثلث فاعرفه (قوله للضمن من غير تفصيل) أي فيضمين (١١١) وان لم يندو ينبغي حيث أمكن التدارك كذا للهاروني وأقول الظاهر أنه متى

فأدى ذلك إلى الهلاك فانه يضمن وكذلك اذا قصر عما أمر به عليه بأن تجاوز الحد المأمور به والضمين فيما اذا جعل على عاقلة لانه خطأ وظاهر قول مالك في العتية ضعيف وفيما اذا قصر في ماله لانه عمد لا قصاص فيه وقوله (ص) أو بلائذ معتبر ولو أذن عبداً بقصد أو قهراً أو اشتان (ش) متعلق بعقد معطوف على ما مر أي ودأوى بلائذ معتبر كأن دأوى ميبداً أو مجنوناً بذنهما فانه يضمن موجب فسله وكذلك لو قصد عبداً أو عبدة أو اخته معتبد على أنه فانه يضمن لان اذنه غير معتبر شرعاً (ص) وكما يجب ناري في يوم عاصف وكسقوط جدار مال وأذن صاحبه أو أمكن تداركه أو عضة نسل يده فقلع أسنانه أو تضرره من كوة فقصده عنه والأفلا (ش) يعني ان من أجب ناراً أي أشعلها في يوم عاصف أي شديد الريح فأحرق شيئاً فانه يضمنه الآن يكون ذلك في مكان بعيد لا يظن أن توصل إلى الشيء الذي حرق فانه لا ضمان عليه حينئذ ومثل النار الماء وبعبارة أخرى صفة لقدراً أي بجمع عاصف لان عصف الريح تصير بها هوجاً وهذا إنما يتصف به الريح لا اليوم والريح يزكو بثبوت بقال بجمع عاصف وعاصفة وكذلك يضمن من سقط جداره على شيء فأنقصه بشرط ثلاثة الأول أن يعيل بعد ان كان مستقماً فلو بناء مثلاً للضمن من غير تفصيل الثاني أن يندو صاحبه أي بأن يقاله أو يصلج جداره ويشهد عليه بذلك عند من له النظر لأن أشهد عليه عن غيره فان لم يشهد عليه لم يضمن ولو كان مخوناً ما يقر بذلك ويخرج بقوله صاحبه للترتب والمستعبر والمستأجر فلا يقيدان بالشهادتين فليس لهم الهدم الثالث أن يمكن تداركه أي بأن يكون هناك زمان منسحب يمكن الإصلاح فيه والأفلا ضمان وكذلك يضمن من قلع أسنان شخص عضة فسل يده من فم العاض له فقلعها أو بعضها ولا يحدز المعوض بل يده الآن لا يمكن تزعيده الا كذلك فانه لا ضمان عليه وبعبارة قبل يده فأصدق أسنانه وأما لو قصد تخليص يده أو لاقصده فلا ضمان وهو محل الحديث وينبغي أن الدية في ماله وكذلك يضمن من رعى عن شخص تضرره من كوة أو باب بجحر أو غيره ففعلها أو يقتض منه حيث قصدها أو ما لم يقصد فحقه عنه وإنما قصد زوجه فانه لا قصاص عليه وإنما على عاقلة دية العين أنظر ح فقوله والأفلا أي فلا قود فلا ينافي ان عليه الدية وفي كلام الشارح وت نظر (ص) كسقوط ميزاب أو بفت ریح نار (ش) يعني ان من اتخذ ميزاباً بالمطر

تخليص يده) أي أو لاقصده قال القاني ويصدق فيما ادعاه (قوله وهو محل الحديث) أي وذلك لأنه ورد في الحديث أن رجلاً عرض بد رجل فزج يده من فيه فوقعت شئته فقتلها على التي صلى الله عليه وسلم فقال بعض أحد كآه كأيض الفعل لا دية (قوله) وينبغي أن الدية في ماله) أي فيما اذا قصد قلع الأسنان (تبيين) قال الرزقاني قوله أو عضة صفة لموصوف مجذوف مع ملحوظ وف والتقدير وكقليم أسنان رجل عضة فسل يده (قوله وإنما قصد زوجه) فإذا ادعى المرى أنه قصد عبداً أو دعي الرأي عدم قصده أو لا يئنه ولا قرينة قصد الرأي فانه يعمل بدعواه لان القصد لا يعلم الا من جهته ولانه لا قصاص بالشك (قوله وفي كلام الشارح وت نظر) وذلك لانهم ما قالوا لا تصدق عليه بل قصده زوجه أو نحوها فاصدق عليه فلا ضمان أي لشي عليه (قوله أو يقتض ریح) أي في ماله النار بعد أن أوقدها ولم يكن ریح عندئذ فانه لم يعلما فأحرق نفسه أو ما لا ضمان لانه غير متعهد

(قوله ومنه التلقة) أي السقفة ومثل ذلك الروشن والساباط (قوله وحفر البئر) أي أن من حفر بئرا في أرضه سقطت على السقفة الحافرن فجاؤا فلا ضمان (قوله والسرب لله) أي كلنا نتحرق في أرضه فجات فيها بسقوفهم فهدروا عكن أن يعقل فيها أنذار (قوله عرفها فاعلم) أي غصصا فاعلمتكم أخوفا على نفسه أو داره (قوله ويجاز دفع سائل) المراد بلوغ الأذن المصدق يكون دفعه واجبا والى ينبغي أن هذا أخاف هذا كما لو شهد أني جرح نفسه أو لاحد من أهله وحده الدفع والا جاز وانظر إذا خاف هذا لئلا مال به بال أو أخذ من أجل دفع الدفع أو لا وهكذا انتصروا وأقول إن خاف بنفسه هلاكته أو أهله أو شدة ما نفي وجب والا فلا يتبع بعد هذا كله رأيت النص في الفرق السابع والاربعة والمائتين والسات عن الدفع عن نفسه حتى يقتل لا يبعد أنما ولا فلا تلزم القراطي وأن العري في الوجوب قولان فالأصح الوجوب وقوله بعد الأذار أي التصرف للقاهم من إنسان مكلف وعنده وزجره عليه يشكف فأما غيره كمن ينجون وفي حكمهما الهبة (١١٣) فان أنذارهم غير مفيد وهذا ما لم يعاجل بالقتال والا فلا أنذار وقوله وان

فسقط على مني فأنتلص من نفسي أو مال فإنه لا ضمان عليه بل هو هدر ومثله التلقة وحفر البئر أو السرب لله في داره أو أرضه حيث يجوز له التلقة قال المؤلف وينبغي أن يتقدم هذا الأمر بمافي سلة الجدار وكذلك لا ضمان على من أخرج نار في وقت لا ربح فيه ثم إن الرمح عصفت عليها فتنفلت إلى المتاع مخضف فأنقلته وأشار بقوله (حرقها فاعلمتكم) أي أن من خاف من النار على زرعها أو على نفسه أو على داره فقام ليطفئها فاحرق فيها فإن دمه يكون هدرا ونظاره سواء كان طاعها بضمن ما أنقلته كما إذا هبها في يوم عاصف أم لا وهو ظاهر حمل الساطي (ص) ويجاز دفع سائل بعد الأذار للقاهم وإن عن مال ولقد دقت له أن عاله لا يدفع الأبه لا ربح أن قدر على الهرب بلامضرة (ش) يعني أن السائل سواء كان مكلفا ولا أنضال على نفس أو مال أو روح فله يشرع دفعه عن ذلك بعد الأذاران كان يفهم بأن يشأه الله بأن بقوله نأخذنك الله إلا ما خطب سبلي ثلاث مرات وأما أن كان لا يفهم كالهبمة فإنه يعاجله بالدفع من غير أنذار ويدفعه بالأخف فالأخف فإن أدى إلى قتله قتله وبقتله قوله في ذلك مع عينة إذا كان لا يحضره الناس والظاهر أن الأذار مسقط كحمار في مناشدة المحارب ويجوز للمصول عليه قتل السائل ابتداء إذا علم أنه لا يدفع عنه إلا به ولا ضمان عليه فإن كان المصول عليه بقدر على الهروب من غير مضرة تحصل لم يجز له قتله بل ولا ربحه (ص) وما أنقلته اليه لم لا فعل في ربه أو أن زاد على قيمته بقتله على إرجاء والخوف لا نهرا إن لم يكن معاراض وسرحت بعد المزارع (ش) يعني أن الجوان الذي يمكن حراسته ولم يكن معروفا بالدماء سواء كان أم لا أن تلف شيئا من الزرع أو من الحيوانات أو الكروم في ليل فإن ضمانه على ربه لكن بضمن قيمة ما ذكر على البت أن يدا صلاحه وإن لم يدا صلاحه فيضمن على إرجاء والخوف وإن زادت قيمة الشيء المتلف على قيمة الهائم وسواء كان مخظورا عليه أم لا فإنه أشبه بأن يقال ما قيمته لا تنسى جواز شره على نفسه وغمه ما لمواعي تقدير جائحته كالأو بعضها فلواتا غير الحكيم حتى عاد الزرع لهبته سقطت قيمته وبثوب المفسد

عن مال بالغ عليه دفع ما ياتوهم أن مقاتلة المصوم لعظمه لا يباح الا للدفع عن النفس أو المهرم فدفعه بخدب من قتل دون ماله فهو شبهه وقوله وقتله أي وجاز قصده قتله أي أو لا فال بعض شراحه وقد يقال ينبغي أن يكون القتل هنا واجبا لانه يتوصل إلى إحياء نفس لأسيما إذا كان الصائل غير آدمي (قوله إذا كان لا يحضره الناس) وأما إذا كان يحضره الناس فلا يضمن البينة (قوله فإذا كان المصول عليه به بقدر على الهرب وبأخ) هذا في غير المحاربين وأما المحاربون فقتلهم جهاد لكن المذهب أن قتال الكفار مقدم على قتال المحاربين وحينئذ فيجوز جرح المحارب عن قدر على الهروب منه بلا مشقة وأنه يجوز قصده قتله وإن لم أنه يدفع بغير القتل وهو ظاهر لأن القتل أحسن دونه على ما تقدم (قوله وما أنقلته

الهائم لم لا فعل في ربه) هذا إذا لم يكن له إرجاء في الليل أم لا كان له إرجاء في الليل فالضمان عليه وليس مع قدرته على دفعه وقوله وإن زاد على قيمته أي في الرد على يحيى بن يحيى إنما علم من الأقل من قيمته أو قيمة ما أفسدت (قوله فعلى ربه) أي ضمه إذا انقص عن قيمته أو ساءا أو أبال وإن زاد عرض ما أنقلته على قيمته أو العرض شامل لقيمة الموقوم ومثل المثل ونظاره سواء كانت مربوطة أم لا وليس كذلك بل يحمل الضمان إذا تركه هائم غير ربط أما إذا ربطها وحفظها فلا ضمان عليهم والحاصل أن الماشية إذا ربطت الرب الذي يمتنعها عادت أو قتل عليها القتل الذي يمتنعها عادت فإنه لا ضمان على ربه كانت عادية أم لا وإن لم تربط الرب الذي كور ولا قتل عليها القتل المذكور فإن كانت عادية فإنه يضمن ربه ما أنقلته لئلا أو نهرا وإن كانت غير عادية فإنه يضمن ما أنقلته لئلا دون ما أنقلته ثم أروقه فعل في ربه أي سواء كان واحدا أو متعددا وهل على عبد الرأس أو على عبد المواتي قاله الأمامي (وأقول) الظاهر الثاني (قوله وسواء كان مخظورا عليه أم لا) أي سواء كان مصونا بجماعة أم لا (قوله بأن خال ما قيمته الإلتاخ) أي فهو يقوم تقويمها أحدا متظورا فيه لم ياتين

(قوله بخلاف العبد الجاني الخ) الحاصل انه اذا استؤمن العبد على ما ألتف فهو في ذمته ان انتفع والا فكذلك عند ابن القاسم وفي رقبته عند ابن الماجشون واذا لم يستامن ففي رقبته مطلقا فانه بعض شيوعنا عليه الرحمة (قوله فلو كان معاه راع وهو قادر على دفعها) لا فرق في الراي بين كونه مكلفا وصيما جزا كذا في شرح عب وفي شرح شب خلافة ونصه وقوله فعلى الراي ان كان مكلفا وفرط فان نام مضطجعا او اذناهم مستند افليس يفرط وان اختلف في التفريط وعدمه فالاصل عدم التفريط حتى يبين خلافة وان كان غير مكلف فهدر انتهى ثم اقول الموافقة لقول المصنف سابقا وضمن ما افسد ان لم يؤمن عليه كلام عب اولى من التميم لان افسادها مع الراي كافساده فتأمل (قوله ومقتضى ما لغيره) أي كالا فقهسي اقول (١١٣) لا يخفى ان ضمان الراي انما يكون مع التفريط

وحيث سرحت بعد المزارع أي بحث قلب على الظن انهم لا ترجع للزراع فلا بعد الراي مفرطاً فيظهر من ذلك اعتماد كلام غير ابن بلخي (قوله وهو قول ابن القاسم) ومقابل ما رواه مطرف عن مالك من انه يمنع اربابهم من الخثارة واعلم ان قضية كلام الشارح حيث اقتصر على كلام ابن القاسم وليد كرا لمقابل ان يكون كلام ابن القاسم هو المقتضى (قوله فقبل يضمن مطلقاً) أي سواء كان في قبل أو نهار وبحث الشارح عن المقابل (قوله تقتضيه فانه لاشئ على وجه) أي ان تأنيده لادلاله فانه ما لم يقصر في حفظها وكذا ما كتمته بفهماء ومته رجله ان لم يكن من فعل من معها والاضمن

وليس رجا ان يسلم الماشية في قيمة ما افسدت بخلاف العبد الجاني والفرق ان العبد مكلف فهو الجاني والمباشية ليست بخاطية فليست هي الجانية وأما ما ألتفتتموه ارا فلا ضمان على اربابها بشرطين الاول ان لم يكن راع الثاني ان تسمع بعد المزارع بان يخبر جها عن الزرع الى موضع يغلب على الظن انها لا ترجع له فلو كان معاه راع وهو قادر على دفعها فانه يضمن سواء سرحت بعد المزارع أو قرب بها فلو سرحت قرب المزارع وليس معاه راع فان ضمان ما ألتفتته على ربه ابقوه (والا فعلى الراي) أي فان كان معاه راع فالضمان عليه سواء سرحت بعد المزارع أو قرب بها على ظاهره لا ان ينجي ومقتضى ما لغيره ان فعلها حيث سرحت بعد المزارع هدر سواء كان معاه راع أم لا وذلك المولف حكم مفهوم الشرط الاول وسكت عن حكم مفهوم الشرط الثاني فلو قال والا فعلى الراي وعلى ربه الا فلا حكم المفهومين وأوفى كلامه حينئذ للتوزيع ورواه وسرحت بعد المزارع واول الخال أي لاضمان يقيدين وبعد يضم الباء أي بعد بعد هامن المزارع بعد ابعيد وانقصها أي وأطلقت بعد تفه بتم المزارع أي تجاوزتم المزارع مجاوزة يمينه وقولنا انما يمكن حراسته احترازاً عما لا يمكن حراسته كالجمان والنحل ونحوهما فلا يمنع اربابهم من الخثارة وعلى ارباب الزرع حفظه وهو قول ابن القاسم وان كثرة في المجموعة وقاله ان جيب أيضاً وقولنا لم يكن معسروفاً باءاء احترازاً عما اذا كان شاة العدة على الزرع فان ضمان ما افسد على ربه بالليل والنهار انه لا تقدم له انذار وان لم يتقدم اليه انذار فقبل يضمن مطلقاً كاذنا تقدم اليه انذار ويؤمر صاحبه بما سكه أو يبعه بأرض لا زرع فيه وقولنا من الزرع الخ احترازاً عما اذا وطئت على رجل نائم فقتلته فانه لاشئ على ربه فانه ما لشرجه الله

(باب العتق)

(قوله فيه العتق) أي أحكامه فتقوله وأحكامه عطف تفسير (قوله العتق الكرم) أي ان العتق لغته الكرم والعتق الجارية والعتق الحرية أي فالتعق معان ثلاث (قوله وكذا العتق بالقرع) أي بفقر العين أيضاً أي بالعتاق الثلاث

(باب فيه العتق وأحكامه وما يتعلق به)

يقال عتق يعتي من باب شرب ودخل ولا يقال عتق السيد عبد بل اعتقه ولا يقال عتق الغلام بالضم بل اعتق والعتق لغة التلخيص وقال الجوهري العتق الكرم يقال ما بين العتق في وجهه فلا ينفي الكرم والعتق الجارية والعتق الحرية وكذلك التناق بالفتح والعناق تقول منه عتق العبد يعتي عتقا وعتاقا وفي الشرع خلوص الرقبة من الرق وبه سمي البيت العتيق تلخيصه من أيدي الجارية فلم يكن جبار وقيل لان الله اعتقه من الجارية فلم يظهر عليه جبار قط وقيل لانه عتق من الفرق ومن الطوفان والعتق من حيث هو مندوب اليه وهو من أعظم

(١٥ - خروشي ظنن) (قوله وبه) أي لفظ العتق يظهر العبارة سمي البيت العتيق متلفع ان الاسم انما هو عتيق والجواب ان العتق وبما اشتق منه أي وبما اشتق من لفظ العتق وهو عتيق ثم في العبارة شئ وهو ان تلتل التسمية منظورها لغتي الشرعي مع انه لم يمتظر فيها لفظ لغوي ليدكر في الشرع وهو انه قبل ان العتق لغة التلخيص ومنه عتاق الخليل والبطير أي خلوصها وسمي به البيت الحرام تلخيصه من أيدي الجارية وبأن العتق أيضاً يعتي الصابية والنشرف (قوله تلخيصه من أيدي الجارية) أي فالجميع مطلق التلخيص (قوله اعتق من أيدي الجارية) أي خلصه من أيدي الجارية ولا يخفى ان هذا القول عين ما قبله (قوله وقيل لانه اعتق من الفرق) أي سمي البيت عتيق لانه اعتق أي خلص من الفرق (قوله ومن الطوفان) أي من الفرق الذي يحصل بالطوفان فهو عين المطوف عليه وقيل لانه اعتق من غير فرق الطوفان لكان أحسن (قوله العتق من حيث هو مندوب اليه) بالنسب

والاعتقاد لان الذنب انما يتعلق بالافعال الذي هو الاعتناق وقوله من حيث هو أي في حد ذاته أي وقد يعرض له الحرمة كاعتق السائبة وقد يعرض له الوجوب كما إذا تدرعت عبداً مسعياً (قوله على منع عتق غير) أراد بالاعتناق الاعتقاد لانه المتعدي (قوله لانه السائبة الحرمة بالترآن) كان الرجل في الجاهلية يقول اذا قدمت من سفري فناقني سائبة وصبر الاعتناق بها حرام عندهم فيقول الشارح لان السائبة الحرمة على حذف الكفاية أي كالسائبة الحرمة بالقرآن وقوله بالقرآن أي بنس القرآن لان الله تعالى قال ما جعل الله الحنفية الاية وان لم تصرح بالتحريم لكن استنبطت للتحريم حيث تقول ولكن الذين كفروا يقرءون على الله الكذب لان الكذب حرام (قوله رفع ملك) من اضافة المصدر لقوله أي رفع السيد الملك وهذا انما هو تفسير الاعتناق لا نصيب العتق الذي هو خلاص الرقية الذي هو وصف العبد (قوله حيوان غير آدمي) لا يعني ان رفعه عن حيوان غير آدمي يرجع لسائبة (قوله رفعه عن عبوته) المناسب ان يقول اسقز به عن رفع الملك عن الاذى بعبودته بان قاله بعبودته هو سر لكن جعل هذا ملكاً باعتبار ما كان (قوله لم يكن ملكاً حقيقة ظاهر او باطناً) أقول لا يعني (١٤) ان قوله ملك حقيقة احترز به عن رفع الملك بحسب الظاهر كاستحقاق العبد

القتل وبهذا شرع كفارة للقتل وأجبت الامه على منع عتق غير آدمي من الحيوان لانه السائبة المحترمة بالقرآن وهذا من عرفه بقوله العتق رفع ملك حقيقة لا بسببه محرم عن آدمي خرج به آدمي حيوان غير آدمي وبقوله من رفعه عن عبوته وأخرج قوله ملك رفع غيره كرفع الحكم بالنسخ ووصفه بقوله حقيقة ايضاً به استحقاق العبد بحرية لان ملك المستحق من بده صرية لم يكن ملكاً حقيقة ظاهراً او باطناً وقوله لا بسببه عطف على مقدر أي بغير سببه لا بسببه ايضاً بغيره فادام المسلم من ربي سببه وكذلك عن سببه من ربي وقوله عن آدمي متعلق بقوله رفع وقوله حي يخرج به من ارتفع الملك عنه بالوقت وأركانه ثلاثة الصفة والرقبة العتق بفتح التاء والعتق بكسر الميم المضاف اليه وقوله (ص) اغنيص اعتناق مكلف (ش) يعني ان العتق لا يصح أي حصه تامة عن الزوم الا من مكلف وبذلك فيه السكران فيصنع عتقه على المشهور لتسوق الشارع للسر به وتقدم انه يلزم طلاقه وامهية فلا تصح وغير المكلف كالصبي والمجنون لا يصح عتقه ولا يقال هو صحيح متوقف على اجابة الرقي كيبه لا لانه ليس فيه معاوضة فهو من باب الهبة ولا يراد على تفسيرنا للاحقة بالزوم الكافر لانه عتقه لبعده الكافر أو المسلم لا يلزمه انه ان يرجع فمع عتقه مكلف لانه قد سدد له الفورة والذليل على انه اراد بالهبة الزوم وقوله ولغيره ردعتان المدين عتقه غير لازم (ص) بلا عهر واحاطة دين ولغيره ردعاً وبعضه الا ان يعلم أو يطول أو يشهد مالا ولقول نفوذ البيع (ش) يعني ان المكلف اذا عجز عليه في شيء فانه لا يصح عتقه فيه أي لا يلزم فلو ربحه والمريض كل من ماصع عتقه في ثلث ماله ولا يصح عتقه فيما زاد على الثلث لانه يجوز عليه فيه ومنه فهم بلا عجزاً عن مفهوم مكلف لانه يشغل الصغير والمجنون والزوجة والمريض في زائد الثلث فلا يعني أحد هاهن الاخر وكذلك لا يصح عتق من احاط الدين بآله ولم يجبر عليه أي لا يلزم ولا يعني قوله

بحرية فاذا كان كذلك فقول لم يكن الخ لا ينظر له معنى (قوله يخرج فادام المسلم الخ) هذا يفيد ان الحريه ملك حقيقة بالنسبي فانادى منه فقد رفع الملكا الحقيقي الحاصل بالنسبي المحرم وهو ضعيف والمعتدان الحسري لا عتق المسلم بله شبهة ملك (قوله وكذلك عن صاره الخ) صورته الحسري سبي مسلماً ان الحري دفعه ليدملاً على وجه الهبة أو الصدقة أو نحو ذلك كان زيد مسلماً أو كافراً ان ذلك المسلم فدى من زيد فرفع الملك عن ذلك المسلم لا يقال له عتق (قوله يخرج به من ارتفع الملك عنه بعد الموت) فيه ان قوله رفع ملك معناه رفع السيد الملك ومعناه ان ارتفاع الملك بالموت لا يقال له رفع السيد الملك فالتاسع ان يخرج قول السيد لبعده بعبودته أنت سر

فخرج الملك المستعصب (تتبعه) في عتق من أشرف على الموت قولان والعجز العجز وتردان سهل واحاطة في انه دل قوله ككتاب العجز وانما حصل لا يعود رقبا وتثبت له أحكام الارز في مواريثه ومعاملاته وشهادته وغير ذلك انتهى أقول الظاهر ان قوله ليس ككتاب العجز (قوله أي حصه تامة عن الزوم) اعلم انه اذا فقدت القيد دفني لا يصح كعتق المجنون والصبي والصفيه وشي يصح غير لازم كعتق الزوجة والمريض في زائد الثلث فله جميع غير لازم فظهر ان في المفهوم تقبيلاً (قوله لا يدخل فيه السكران) أي يجرام لا يمسحلال (قوله فمع عتقه على المشهور) أي اعتاقه (قوله فانه عتقه لبعده الكافر أو المسلم لا يلزمه) المناسب اعتاقه ثم عجز لم يرتض ذلك وفصل تقبيلاً تبعه عجزاً وهو ان عتق الكافر لمسلم لازم بان عنه أم لا وعتق الكافر للكافر لازم ان أسلم أحد ههنا أو بان العبد من سيده فان لم يحصل اسلام من أحد ههنا ولا اياته فهو صحيح غير لازم (قوله المصنف أو بعضه) بالجر عطف على الهامس قوله ردعاً أو بآزعه عطف على ردع بعد حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فارفع ان ارتفاعه أو بالنصب عطف على الجمل (قوله فانه لا يصح عتقه) أي لا يصح اعتاقه (قوله يصح عتقه) أي اعتاقه أي يلزم عتقه وقوله ولا يصح عتقه أي لا يلزم عتقه (قوله لانه يشغل الخ) أي بخلاف مفهوم مكلف فانه لا يشغل الزوجة والمريض في زائد الثلث (قوله فلا يعني أحد هاهن الاخر) فيه

انه اذا كان بلا حجر اعم يعلم منه ان قوله بلا حجر يقضى عن قوله مكلف وذلك لان قوله بلا حجر أخرج المصلي والجنون الخارج بسنة بقوله مكلف وأخرج به الزوجة والمرضى في زائد الثالث ولم يرض حقيقته مكانه فبين منه وجه استنفاده بالإخراج عن قوله مكلف (قوله) لأنه تدركون مجزأ عليه وليس عليه دين) أى كالزوجة في زائد الثالث وقوله وقد يكون عليه دين يعم أى يكون المسدّن أحوط الدين عماله ولم يحجر عليه الغرما أى أوقاقتصر على قوله بلا حجر يعلم أن المسدّن أحوط الدين عماله ولم يحجر عليه ما لا يلزم عقبه مع أنه المقصود بالإفادة وأوقاقتصر على قوله أحوطه دين يعلم منه أن الزوجة والمرضى في زائد الثالث لا يلزم عقبه مع أنه المقصود بالإفادة فلذلك جمع بينهما (قوله) أو رد بعضه ان استغرق بعضه) كيف هذا والفرق ان الدين أحوط عماله وأوجب عقوبه في دين ليس له الاعد وتعلق الدين ببعضه ولم يحدد بشرى بعضه فاعتق وجهه فقرر عدم رد بعضه لاجل بعضه في دينه والبعض الآخر انفراد العقوبة لعدم بشرى معضاضة وحده رد بعضه مع أحوطه الدين بالمعنى الذى أراد به (قوله) ويبيع من الرقيق الخ) لا يخفى أنه في ذلك الحالة رد البعض ولم يحط الدين عماله فهو مشكل مع فرض ان (١١٥) المسئلة أحوط الدين عماله ثم عني بيع الجميع

وأما طعن من قوله: بالبحر ولا العكس لأنه قد يكون محجوراً عليه وليس عليه دين محبط وقد يكون عليه دين محبط ولا يحجر عليه فإن اعتمد من أحاط الدين بماه فإن عتقه لا ينفذ وأقر به أن رد ملكه أن استغرق الدين جميع ماله أو رد بعضه أن استغرق بعض ماله فإن كان عليه عشرة دراهم مثلاً وعتقه بعد ثمان وعشرين درهما مثلاً فاعتقه فاصحاب الدين أن يرد بعضه وهو ما قبله الدين بن سباع من الرقيق بقدر العشرة وأن وجد من بشرى ذاك أو البع جعه ويحمل رد الغريم لعتق من أحاط الدين بماله يعلم بعتقه أو بطول زمان العتق وأن لم يعلم وصح العتق والطول بأن يشتر بالحرية وتثبت أنه أحكمها بما المأزنة وقبول الشهادة وقيل أكثر من أربع سنين بخلاف هبة المدين وسدقته فيرد أن ولوطال أمره إلا أن الشارع منسوف للحرية وماله بقدر المدين مالا قدر الدين الذي عليه فإن عتقه بعض ولا يرد ولو كانت فاذلة المال قبل نفوذ البيع فإن العتق بعضى إذا كان السهم على الخسار إن رد السلطان عتق الدين وأبى عليه وقد عرفت أن بيعه على الخسار ثلاثة أيام قبل مضي أيام الخسار إذا سجد السلطان لأفان عتقه بعضى ولا يرد. وهذا منسوف أن رد ملكه بزاد ينافى وقد أضافوا ما رد الوصي فردا بطال والمشهور أن رد السلطان لا يرد. والخارج برز زوجته نائذ للشرم قال أشبه سلطان وقال إن التمس لا لوطال ولا يضاف لقوله في النكاح الثاني لو رد عتقته ثم طلقها لا يضي عليها العتق ولا ينبغي لها ملكه ورد السلطان أن كان يفتقر ما يضاف وإن كان السيفه فاطنل التسعة منزلة الوصي (ص) وريقاً (ش) هذا هو الركن الثاني من أركان العتق وهو المعتق بفتح التاء وهو منصوب على أنه معمول اعتاق ولو كان فيه شائبة من كتاب ويدر ومعتق لأجل وأم له وأخاصر بقوله رقيق البان الواقع لأن العتق لا يقع على غيره ولا جمل قوله (لم يتعلق به) أي بذلك الرقيق الواقع عليه العتق (حق لازم) لمنه أن يوجب عليه وأولدين فعتق غيره من الحيوانات لا يصح بل ولا يجوز ما جاعل لأنه من السائبة الحرمه بالقرآن وقوله

(قوله كسيلة التعلق الخ) صرحتها قال البائع ان بعثك فانت حر وقال المشتري ان اشترى فهو حر ثم باعه البائع فانه يعتق على البائع
انه يتعلق به حق المشتري الا انه مصاحب (قوله) أي بلفظ اعتاق فذكر الاعتاق أو لأمر ادا به الحقة وأعاد عليه الضمير يعتق
آخر وهو اللفظ (قوله وكأنه قال صيغة العتق (١١٦) الصريحة اعتاق) وما عطف عليه أي ما كان من هذه المادة وقوله وجاء

بالصدر أي يجنس الصدر فيدخل
فيه اعتاق وفك وتحرر وقوله
ليصير سائر تصرفه من الصريح
أي وجاء بالصدر مراد منه المادة
فتظهر قوله ليصير سائر تصرفه الخ
(قوله في هذا اليوم) ولوقدمه فقط
أوقال من العمل أو من هذا العمل
لخرابها الآن يخلف حين تقسده
بفقط أو من هذا العمل انه أراد من
عمل خاص أو من هذا العمل الخاص
لاعتقا فلا يعتق عليه ثم لا يستعمله
في هذا اليوم (قوله انه هو صدق
بكونه بين أم لا) أي لان قرينة
المكس كناية في عدم لزوم العتق
(قوله انه معطوف على قوله وبذلك
الرقبة) لا يظهر بل المناسب أن
يقول معطوفا على قوله بالحق وهو
الأول وقوله عاقيل باعده العامل
لرجوع الاستثناء هذين (قوله
الاجواب الخ) والمراد الاجواب
الخلف وحشده فهو مستغنى عنه
بما تقدم فهمه منه بالأولى لانه اذا
كانت قرينة الخلف يعمل بها في
الصريح فأولى في الكناية (قوله
وأشار المصنف الى الكناية الظاهرة)
ظاهرة أن قوله وبلا ملة أو سبيل
لي عليك من الصريح وكذلك
عب مخالفين لشبه فانه قال في قوله
وبلا ملة الخ مما نه أعاد الباعث
بين هذه وما فيها الثلاث هو عدم
هذا من الصريح بل هو كناية
ظاهرة والظاهر ان ما قاله شب

هو الصواب (قوله وأعزب) ضم الزاي أي بعد (قوله وما في) في الخ أقول قال ابن عرفة تحصيل الصيغة أن المشهور
حال لا يضر عن العتق بالنية ولا غيرها صريح وما يدل على العتق ذاته ويصرف عنه بالنية ونحوها كناية ظاهرة وما لا يدل عليه الا
بالنية كناية خفية فالأولى كانت عقبتك أو أنت حر ولا قرينة لفظية قارنته والثاني كقول أنت حر اليوم من هذا العمل وكلا سبيل لي عليك ولا
ملائي عليك والثالث واضح (قوله ولا يعذر بحيل هنا) ولا يحتاج في هذا إلى نية وسواء قبل العبد أم لا (قوله فانه يعتق على البائع)

مقابله بمقتضى على المشتري (قوله ولو تقدم القول بالرجح) أى بأن يقول المشتري اشترى من عبد الله يقول البائع بعته (قوله وقول
الشارح قبلنا الخ) نص الشارع وأما الصورة التى وقع التعليق فيها من البائع فقط كقوله لبعده أن يثقل فانت خالفته وهو أيضاً أنه
يقع عليه ابن نوبس وقال ابن مخنوع عن أبيه عن ابن نافع عن عبد العزيز بن أبي سلمة أنه كان يقول لأشئ عليه أناعه وقاله عند
الملك قال لأنه إنما تخلفت بعد ثبوت السمع فكأنه حثف وهو قى (١١٧) ملاك غره وألهو وقول أهل العراق مجنون

وقول مالك أولى لأن ما يقضه
البائع من البيع سابق على ما يقضه
المشتري من الشراء فهو أولى أن
يقضى عليه ببدلان الصئوق معناه
على البيع وهو قبل البائع وقضه
قوله قلت اه (قوله وعقوى على
البائع) أى فإن علق البائع فقط
عقوى عليه ولو فاسدا (قوله لأن
الصدقة لا يجبر على اخراجها) فلا
قال هذه صدقة على زيد وأعلى
المساكين فانه لا يجبر على اخراجها
وتنبه (قوله لا يجبر على
اخراجها) أى حيث كانت في عين
كافأ البذر (قوله انه يسببه
الوفاء بذلك) أى يائس وهذا عين
ما قبله وقوله أن الوفاء بذلك
واجب أى بالتبذير لأنفس
التصدق به لأمر من الله
(قوله وبالأشياء الفاسدة) أى
لأن الخافق الشرعية تنطبق على
فاسدها كالتطلى على صحبها
(قوله ويترك المشتري القمعة) أى
يوم القبض ظاهر ولو كان فساده
لكن عنهم جوازا أو خيرا أو وقع
البيع على غيبه وهو ظاهر المدونة
أضاق على كثرائه نفسه فاسدا
(قوله وكذلك نقض المدخل) ثم
ان كان ما اشتريه مما عاك فانه
يكون ليس كالبدل الا بقى البعير
أشارد وغيره فلا نقض على العبد

وكانه انتزع منه ثم اعقبه وان كان مما لا يخفى عليه من المنة والمدة فان كان معناه لا يفي عليه وراق الخرج الى السيد وان
 كن موصوفاً في الفقه قبله فغير رفته (قوله من أمته) وأولى أمه السيد احقران من الحرمة وأمه الغيرة لا تخفى (قوله وان تعديته)
 خاص بالمتعلق ولا شاقى كونه في الانسداد لفظه بقرائن معناه (قوله في ملكه الخ) أى كان يقول كل من ملكه فهو حر وقول
 المصنف أولى فمن ذلك شرحنا بما أشار اليه بقوله كل مملوك لى (قوله أولى الخ) لا يخفى اني ان عمل ما ذكرنا لم يعرف بخصيص العبد
 بالذكر الاسود والمملوك قاله الايض والانساه وان كان لفظ العبد يشمل الاتي من طاعه ومارك نظراً للعبد وسهل الايض

لكن العرف أصل من أصول الشرع يخص العام ويقتد المطلق (قوله) وأما عبد عبد المالح) وكذلك لا يدخل المكاتب قبل عزة
 فان عزة دخل لامه لا يتعد ملكه (قوله) كأنه لا يلزم من قال الخ) ومثل أبدأ ما إذا أتى بقوله في المستقبل أو نحوها فان ترك لفظ أبدأ
 ونحوه فإنه يلزم فيه على حال البين ولا يلزم فيه على بعد سواء علقه أم لا (قوله) لا يمتنع (أي) بت عتق شخص معين لا يمتنع
 ان ذلك استثناء متعلق لانه لم يدخل في النذر ويصح اتصاله بأن يجعل قوله ولم يمتنع الخ ابتداء كلام ليس على معنى ولم يقص في النذر
 الخ الخ في بلز الانقطاع كما فاده بعض (١١٨) شيوعه نازحه الله تعالى والحاصل ان لفظ بت مضاف لعين كما فاده

بعض شيوعه وأيضاً وهو مضموم
 من المعنى (قوله) عدة) أي كالعدة
 من حيث عدم القضاء به والأفهر
 واجب هنا ولا يجب الوفا بالعبد
 وقوله الآن يت عتق عبيد المعين
 أي كان يقول سيدير أو عدي
 هذا سيدير وقوله أو شهدت أي أو
 ينكر وتقوم عليه بيعة وقوله أو
 يقول الخ أو أشار إلى ذلك الخ
 أن المراءد بالبت ما مثل التعليق
 كان دخل ناصح المراءد هو
 في تنبيههم فهم قوله بت معين
 انه إذا كان بت غير معين كانا قال
 ان دخلت المراءد فبعد من عبيد
 هو فلا يقضى عليه بذلك (قوله) فانه
 اذا ملك شيأ الخ) لا يمتنع ان هذا
 يقيدان عدم الزوم انما هو فيه
 تحذراً لا فم كان هو كما بالفعل
 معناه أولاً والحاصل أن من
 قال كل مملوك أملكه هو ولم يقبل
 أبدأ ولا في المستقبل معلقاً على
 شيء كدخول المراءد مثلاً أو غير
 ذلك فانه يلزمه عتق من ملكه
 حال حاقه فقط لا يمتنع بتعدد
 ملكه وهو يختلف في كل امرأة
 أتزوجها طالق فانه لا يلزمه فيه
 تحته ولا فم يتزوجها بعد ذلك
 سواء علقه أم لا والفرقان الشارع
 من حيث الحرية وأما ما قيد بأبدأ أو في المستقبل فيستوي البان في عدم الزوم لا فم
 تحته ولا في غيره (قوله) فان مات السيد لم يقبل عتق الرقيق من ثلثه) حاصل ما في ذلك المقام انه اذا مات في صيغة الخنت غير المقيدة
 بأجل خرج من ثلثه وان مات في صيغة البر لا يخرج من ثلث ولا غيره ومثله صيغة خنت مقيدة بأجل فيما يظهر (قوله) حتى يساوي
 (قوله) أي فان قول المصنف وان نفي ولم يؤجل فيدفعه وما انه اذا أجل لم يمتنع منها أي من وطأ الزوجة وإذا كان لا يمتنع من وطأ الزوجة
 مع التأجيل فأولى لا يمتنع من وطأ الامه وان كان يمتنع من بيعها (قوله) وكذلك يستوي مع الطلاق الخ) أي وكذلك يستوي من أنه يؤدب
 الجزى للعتق لعدم جواز ابتداء (قوله) فيما اذا ملك العتق العبد) أي أو الامه

ملكها

منشوق للحرية وأما ما قيد بأبدأ أو في المستقبل فيستوي البان في عدم الزوم لا فم
 تحته ولا في غيره (قوله) فان مات السيد لم يقبل عتق الرقيق من ثلثه) حاصل ما في ذلك المقام انه اذا مات في صيغة الخنت غير المقيدة
 بأجل خرج من ثلثه وان مات في صيغة البر لا يخرج من ثلث ولا غيره ومثله صيغة خنت مقيدة بأجل فيما يظهر (قوله) حتى يساوي
 (قوله) أي فان قول المصنف وان نفي ولم يؤجل فيدفعه وما انه اذا أجل لم يمتنع منها أي من وطأ الزوجة وإذا كان لا يمتنع من وطأ الزوجة
 مع التأجيل فأولى لا يمتنع من وطأ الامه وان كان يمتنع من بيعها (قوله) وكذلك يستوي مع الطلاق الخ) أي وكذلك يستوي من أنه يؤدب
 الجزى للعتق لعدم جواز ابتداء (قوله) فيما اذا ملك العتق العبد) أي أو الامه

(قوله والفراق لا يكون الاطلاق) أى بخلاف الفراق في العبد فإنه يحتمل العتق ويحتمل بقاءه عنه مع كونه على ملكه بل هو المتبادر من المخافة (قوله فإنه يختار واحدة الخ) فإن امتنع من الاختيار فإنه يسجن فإن أسرا عتق الحاكم أدناه كما يعنفه إذا أنكر الورثة أى أنكروا واختاروا حيث نازعهم العبيد أو اختلقوا أو كانوا أسفارا أو بعضهم (١١٩) . وان مات قبل ان يختار عتق عشرين كل

ملكها أمر نفسه فأقلت اخترت نفسي فأنها تطلق وقال أشهب يعق العبد بقوله اخترت نفسي وإن لم يرد به العتق كالطلاق والفراق عند ابن القاسم إن الزوج أنما يملكها في أن يقيم أو تضارق والفراق لا يكون الاطلاق فإذا قالت اخترت نفسي علمنا أنم أردت الطلاق فهو وجوبه أما أن يقال أنه ماض على كلام أشهب أو على كلام ابن القاسم أى جوابه الصريح ولا يقال هذا لأقر به عليه لأننا نقول الشيء عند الاطلاق ينصرف للفرد الكامل منه والجواب الكامل في باب الطلاق هو الجواب الصريح وبأنه ماض في الطلاق من قوله ويرجع مالها إلى نفسها به ما الخ وله التفويض لغيرها الخ وحذف قوله كالطلاق من المسائل السابقة لدلالة هذا الأخير عليه (ص) إلا لاجل واحد كما أنه الاختيار وإن جلت فله وطؤها في كل طهر مرة (ش) أى فلا يستوى باب العتق وباب الطلاق في هذه المسائل منها إذا طلق زوجته إلى أجل يشبه بلوغها مائة فإنه ينصرف عليه من الآن ثلاثا بل يضمن عدم التخيير تركاح المتعة بخلاف ما إذا عتق إلى أجل معلوم فإنه لا يمتنع إلى ذلك الأجل ويمنع السيد من البيع والوطء إلى ذلك الأجل وله التقدمة إليه فقط ومنها إذا قال لامته احسدا كما رفته يختار واحدة منهما للفرقة وبمسك الأخرى بخلاف ما لو قال لاحدى زوجته احسدا كما طلقا فإنه يطلقان عليه لأن حيث لامة له أو نسبا وخسره المدينون كالعتق وقرق ابن المواز بأن العتق ببعض ويجمع في أحدهم بالسهم بخلاف الطلاق ومنها إذا قال لامته ان جلت فانت حرة فإنه أن يطأها في كل طهر مرة حتى تجعل فاذا جلت عتقت وأما الزوجة إذا قال لها ان جلت فانت طالق فأنما يطلق عليه بغير دلوء وسواء كان الوطء ما يقع في الشرط أو لا فلو جلت فعتق جرة وتأنخذ الغلظة من يوم جلتها ولا شك أن قوله وإن جلت الخ من جملة ما يختلف فيه العتق والطلاق فهو من جملة المستثنى وظاهر كلام المؤلف خلافة لاتباعه بجواب أن ويمكن أن يقال أن قوله فله وطؤها ليس جوابا بالان بل بشرط مقدرا وإذا خالف العتق الطلاق في هذا فله وطؤها (ص) وإن جعل عتقه لاثنتين لم يستقل أحدهما أن لم يكونا رسولين (ش) يعنى أن من فوض عتق عبده أو أمته إلى رجلين فإنه لا يعتق إلا باجتماعهما على العتق فإن أعنت أحدهما دون الآخر فإن العتق لا يشق ذلك الطلاق إذا جعله لاثنتين لا يقع إلا باجتماعهما عليه إلا أن يجعلهما رسولين فلا يتوقف العتق على اجتماعهما كما يأتي بيانه فقوله وإن جعل عتقه لاثنتين في مجلس أو مجلسين أى فوض أمره لاثنتين لأنه قد عتق أحدهما بعنت الآخر كما فهم البساطي ويدخل في قوله لاثنتين ما إذا كان السيد أحدهما أنه يحتمل أن يرد رسولين من أمرهما ببلوغ العبدان سيده عتقه وفي هذه الحالة لا يتوقف عتقه على التبليغ منه ما لو أمّن أحدهما ويحتمل أن يرد بهما من أرسلهما بالعبد على أن يعتقهما أو أصلا إليه وفي هذه الحالة إنما يستقل أحدهما بعنته إذا شرط له الاستقلال لأنه ما وكلا على عتقه غير مستثنين وقول ز أن لكل منهما في هذه الحالة أن يستقل بعنته حيث يشترط توقف فعل أحدهما على فعل الآخر فيه نظر أيضا قد عا إذا سكنت عن اشتراط استقلال أحدهما بالعتق مع أنه ليس لأحدهما

أن يقي ما إذا قال لها وحي حامل أن جلت أنت حرة فتعتق الإجماع مستأنف وذكر ابن الحليج أن الطلاق كذلك لكن قال الشارح قول ابن القاسم بخلافه (قوله وتأخذ الغلظة من يوم جلتها) راجع للعتق به (قوله ثم يحتمل الخ) هذا بعد نفاذ العتق فلا يصح حل المصنف عليه (قوله أن شرطه الاستقلال) مفهومه ذلك صور أن ليس فيهما استقلال وهما أن شرط عدم الاستقلال لأحدهما وأوصانا

(قوله يلزم إقصاء المستثنى الخ) المراد بالمستثنى مفهوم الشرط الذى الكلام فيه الذى هو الرسولان والمستثنى منه منطوق الشرط (قوله لانهم فى الاول الخ) أقول وفى المستثنى لم يجعل لاحدهما الاستقلال (قوله فى كلام المؤلف حذف أى لم يستقل أحدهما وبعقائه فى أى وقت شأ) أقول الحاصل ان مسألة التفويض ان يقول لهما قومت لكما عتق عدى وفى مسألة الرسالة يقول لهما جعلكم رسولين فى عتق عدى فظهر حينئذ وجوب الفرق بين المستثنى وذلك لان فى الرسالة طلب الابدال كاهو المفسر منها فذلك لا يعقانه لا بعد وصولهما لهما بخلاف ضرورة التفويض فبقية تحصيل المقصود فى كل حال وخلاصة ذلك ان الصورتين وذلك اما فى بعض أو رسالة فى كل امان ان يجعل لاحدهما الاستقلال أو يصريح بعدم الاستقلال أو يسكت فى أربع لیس له الاستقلال وهى ما اذا كان تفويض أو رسالة وشرط عدم الاستقلال أو يسكت وفى صورتين الاستقلال وهما اذا شرط لكل الاستقلال تفويض أو رسالة والفرق بين الرسالة والتفويض ان التفويض يعقائه فى أى وقت شأ وفى الرسالة لا يؤقانه لا بعد الوصول (قوله ولان لاحدهما الخ) لا يخفى ان هذا عين ما منه فالناس ان يقول كما بينا من ان لاحدهما عتقه فبما اذا كان رسولين الخ أقول وانفس المدونة ومن أمر رجلين يعق عدى دة عتقه أحدهما فإن فوض ذلك لهما لم يعق البعض حتى يجتمعا وان جعل لهما رسولين فلا أحدهما (١٣٠)

الاستقلال وزاد وان أمر رجلين ان يطلقوا زوجته الخوابي واحد اه أقبول اذا تأملت كلام المدونة تفهم أنهما مستثنان مستثنان فلا يناسب من المصنف تقسيم أحدهما بالآخر وذلك ان قضية كلامه ان يكونا رسولين من سويات التفويض والمفهوم من المدونة خلافه وتضمن حقيقة ما قبله الشيخ أجدهم انها فى حالة السكوت وفى مسألة الرسالة لكل واحد منهما الاستقلال فتدبر (قوله لوجه ما أى خيفة ما عتقت بينهما من البشر (قوله فلماذا قال الخ) أى ان الله نهيها ما يقويه ولا تقربا فلنطلب متعلق ما بين ثم قال فلما دأبنا الصبر قال فترتب اليدوعلى مخالفة الاثنين مما لم يكنهما المتخاطبين باللهي فكذلك ان دخلنا

الاستقلال حينئذ فان قلت على الاحتمال السابق يلزم اتحاد المستثنى والمستثنى منه على ما ذكرته من أنه ليس لواحد منهما الاستقلال بالحق فى المستثنى الا اذا جعل له المالك ذلك قلت بل هما مختلفان على ما ذكرته لانهم فى الاولى يعقانه بعد جعلهما فى أى وقت شأ وأما فى مسألة الرسولين فلا يعقانه حتى يبلغاه وعليه فى كلام المؤلف حذف أى لم يستقل أحدهما وبعقائه فى أى وقت شأ الآن يكونا رسولين فلا يعقانه الا بعد وصولهما اليه كاهو معنى الرسالة وأما على ما ذكره ز فغيره المستثنى المستثنى منه فظاهر كايضا ولان لاحدهما عتقه فيما اذا كانا رسولين حيث جعل لهما بذلك أو يسكت عنه وفى مسألة المستثنى منه ليس لاحدهما عتقه الا اذا جعل له ذلك كما اشاره الاجهوزى فى شرحه (ص) وان قال ان دخلنا قد خلعت واحدة فلاشئ عليه فها (ش) يعنى أن قال لانيه أول زوجتيه ان دخلتاه هذه الدار أو انما حران أو طالقان فدخلتاه أو احق فمتن ما فلاشئ عليه لانيه عتق ولا من طلاق حتى يدخل جميعا لا فى الدار لا احتمال ان يردان اجتماعهما فى البغول ولا فى الاخرى لعدم دخولهما عند ابن القاسم وقال اشبه بعتق المخلصة فقط لاحتمال ان دخلت أنت فبيع فى اللفظ قال ابن بونى وجه قول ابن القاسم كانه انما كره اجتماعهما فيها لوجه ما على هذا وقت عينه فلاشئ عليه بدخول الواحدة واحق بعض الاشياخ يقول ابن القاسم بقوله تعالى فلماذا قال الشجر فثبتت لهما مسأواهما ولم تبدسوا معا وحينئذ كلف قبل أن يأكل آدم اه فلو قال لانيه ان دخلت هاتين الدارين فأنتم مرة قد خلعت احدى الدارين فأنتم تكون مرة لان هذا من الصبب البعض فكذلك الحكم فى الزوجة (ص) وعنى بنفس الملك الاوان وان علوا والاولوان مستقل كينت وأخ وأخت مطلقا (ش) يعنى أن من ملك أحد أبويه وان علوا من جهة الدار أو انما حران لا تقربت الحرة بالادخول لهما مما لم يكنهما المتخاطبين (قوله ولم تبدسوا معا الخ) أقول وظاهر

الاب المصنف كقاعر الشامل ولودخلت امرأتين بان دخلت واحدا فخرجت ثم دخلت الاخرى فمقتضى ما لاى الحسن أن دخولهما مترتبتين كدخول أحدهما ثم قول وكلام ابن بونى يؤيد ما لاى الحسن الا ان الجارى قال لكن العبرة بقوله بعد فلاشئ عليه بدخول الواحدة ونفس المدونة وان قال لانيه ان دخلتاه هذه الدار فأنتم مرة قد خلعتا واحدا فمتن ما فلاشئ عليه حتى يدخل جميعا اه وهو يقتضى ترجيح ظاهر المصنف فتدبر (قوله وعنى بنفس الملك) أى من غير حكم وليس المراد بانفس هنا المؤ كدخول المدوم كدوالا ثابت لان العرض من الاعراض ومعنى من المعاني لا ذات وانما المراد بانفس الملك أى المالك المحرر عن الحكم (قوله والاولوان مستقل) مثلت الفاعل وقوله وأخ عطف على الاوان ولا بد أن يكون الملك بشرا لا محض فخرج الفاسد قبل فوته اذ لا عليه الا فوته قبل بدخل فى قوة بنفس الملك ولا يعنى فى بيع الخبار الا بعد مضيه أو تواضع من تواضع (قوله لنت) أى الاول لنت أى وأولى الولد كدخول فى ذلك بطريق الاولى بنسبه وولده الذى كرم مباشره وهذا على فضاة كلام وفى بعض النسخ بالكاف وبجمل التمثيل والتشبيه وبجمل الاول بالذكر (قوله وأخ وأخت عطف على الاوان

(قوله على المشهور الخ) ومقابلته يقول يحتاج حكمها كقولنا ان لا يهاول اولاد كلال أي العتق نفس الملك وغيرهم كالشأن
يحتاج حكمها كقوله لا يمتنع أن يكون أولاد كلال أي العتق نفس الملك على المشهور الخ) ومقابلته يقول بعضهم كل
ذي رسم عليه بالنسب (قوله لأن الرضاع) أي فلا يحجب العتق بل يندب (قوله وكذا إن كان أحدهما الخ) أي وأما لو كانا كل من
فلا عتق إلا أن ترفع النسب (قوله أن يعلم المعطى بكسر الطاء أنه يعنى الخ) أي ولا يكتفى عليه بالقرابة فقط بل المعطى بخلاف باب
القرائن والوكالات والصدق والفرق المعاصرة فيها بخلاف ما هنا (قوله ولا فرق في هذه المسألة الخ) الحاصل أنه لا يسع في دين على
المعطى بالفتح نظر الأصول العتق بمجرد جهة الواهب وإن تقدر الملك ليس كذلك (قوله ألامع القبول فيعتق عليه) أي أن لا يكن
عليه دين ولا يسع فيه وأما أن لا يقبل لم يعتق عليه لم يسع في دين كما (١٣١) هو ظاهر كلامهم لعدم خوفه في ملكه خلافا لقول

بعض شيوخ عرج يباع في الدين وهو
ظاهر المصنف في الفقه والحاصل
أنه ان علم المعطى بالكسر بأنه
يعتق على المعطى بالفتح عتق عليه
دين أم لا قبل أم لا وأما أن لم يعلم
فان قبل المعطى بالفتح فإنه يعتق
عليه أن لا يكن عليه دين وأما إذا
لم يقبل في حالة عدم العلم فإنه لا يعتق
ولا يساع في دين وحكم اعطاه الجزء
حكم اعطاه الكل في عتق الجزء
علم المعطى بالكسر أولم يعلم وقوله
المعطى فان لم يقبل لم يعتق ولم يسع
في دين الخ (قوله أو قبله الخ) فيه
إشارة إلى أنه لا يلزم القبول لمحموره
وهو ظاهر حيث لم يكن على المحمور
دين بحيث يباع فيه الجزء المعطى
والا لز بقوله لم ينفه من المصلحة
المالقة من قضاءه أو بعضه
(قوله وهذا ظاهر أن علم المعطى
الخ) هذا خلاف المنقول والمنقول
أن الجزء يعتق علم المعطى أم لا قبل
أم لا (قوله لكان أحسن) أي كان
أحسن لأن ظاهره أن قبول
الكبير السفيه وجب التكليف مع
أنه لا يعترف بذلك وأما قوله وأتمم

الاب والام فإنه يعتق عليه بمجرد دخوله في ملكه ولا يحتاج في ذلك إلى حكم كما كمل المشهور
وكذلك من ملك أحد أولاد كذا كذا وأنسى وان سفل كنت ومن ياب أو ياب أولاد الاب
وكذلك من ملك واحد من اخوته أو أخواته سواء كانوا أشقاء أو اب أو أم أو اختا فعتق أحدهن
أولاد الاخ وأولاد الاخوات والاعم والعمات والاخوال والخالات فإنه لا يعتق أحدهن
هو لا بالملك على المشهور قوة الابوان أي من التسليم من الرضاع أي جنس الابوين بديل
قوله وان علوا وعمل العتق حيث كان المالك والمملوك مسلمين وكذا ان كان أحدهما مسلما
ولاد أن يكون المالك رشدا كافي (ص) وإن هبة أو صدقة أو وصية ان علم المعطى
ولم يقبل ولا وثقه (ش) يعني أنه لا يشترط في ملك الفراه أن يكون معروض بل يعتق
ولو حصل الملك بسببه أو صدقة أو وصية لكن العتق مع عدم القبول بشرط أن يعلم
المعطى بكسر الطاء أنه يعتق على المعطى بفتح الطاء ولا فرق في هذا المسألة بين أن يكون عليه
دين أم لا فان لم يعلم المعطى بكسر الطاء في حالة عدم القبول رد أمامه القبول فعتق عليه علم
المعطى بكسر الطاء بأنه يعتق عليه أم لا فالوفاي وللم يقبل والاحمال أمامه القبول فلا يشترط
علم المعطى بالكسر والولا للمعطى بالفتح أن يقبل أو لا يقبل وهو المشهور وويل انما
يكون له الولد ان يقبل والا كان المعطى بكسر الطاء ولو أقر ولم يقبل عن وولاء فسدلانه
بهم عودا لغيره على المعطى (ص) ولا بكل في جزم يقبله كبر أو قبله ولي صغيرا ولم يقبله
(ش) يعني أن الشخص الكبير اذا وهبه أو تصدق به أو أوصى
له فان قبله فمزم عليه واقبه وان لم يقبله فإنه لا يقوم عليه واقبه ويعتق ذلك الجزء فان وهب ذلك
الجزء الصغير فإنه لا يقوم عليه واقبه وسوا قبله وله أولم يقبله والجزء من الولد للمعطى بفتح
الطاء وظاهر قوله ولا بكل الخ أن الجزء الموهوب يعتق على كل حال وهو المعتمد عليه فقرر
ت وهذا ظاهر أن علم المعطى بالكسر أولم يعلم وقبله المعطى وان لم يقبل لم يعتق ولم يسع في
دينه فحكم الجزء معكم الكل في أصل العتق وأما التكليف فمستثناة اعطاه الجزء فلا يفيق من
القبول كما ذكر المؤلف ولو قال ولم يقبل رشدا لكان أحسن وأتمم ولولا وفي محمور لكان
أتمم ولو حذف قوله أو قبله لكان أخصر اذ يفهم من قوله أو قبله ولي صغير بالولي إلا أن
يقال انما يحرمه ثلاث شهور عند حذفه أنه اذا قبله ولي الصغير لا يعتق شيء من السبي حتى
الجزء الموهوب (ص) لا بارت أو شر أو عليه دين فباع (ش) يعني أن من ورث من يعتق

(١٦ - خشي تلهن) فلم يظهر هكذا اعتراضه بعض الشيوخ وأقول الجواب عن ذلك أن التمول من حيث المفهوم أعني بقصد
أنه لا يعتق قبول الصغير في التكليف كذلك لا يعتق في التكليف قبول السفيه بخلاف تغير المصنف فلا يقيد الأعدم اعتبار الصغير فقط
فتدبر (قوله لكان أتمم) أي لأن المحمور صادق بالسفيه والصغير تدبر (قوله ثلاث شهور الخ) أحسب أن الكلام هنا في التكليف وأما
العتق فآخر من قوله السابق ولم يقبل (قوله لا يارت الخ) معطوف على محذوف أي عتق بنفس الملك باختيار لا يارت الخ أي بنفس الملك
الحاصل بالاختيار لا يارت وأشرافه كذا في الروايات وأعرض بأن مسألة التماس الملك باختيار وأما مسألة التماسه تحت المباشرة
في قوله وأن هبة الخ الجواب أن التماسه امتداد بالدين ويكون معنى المصنف بنفس الملك الحاصل باختيار من غير صاحب دين لا يارت
ولا يشرأ عليه دين (قوله وعليه دين) راجع للامرين معاً أي الارث والشرارة

(قوله وهو قول ابن القاسم) ومقابله مال الشئ أمه وداليع (قوله ان عبد) قصد لفظا ومعنى وضبطه الحلبي عند كمل بعد على شرح
 سريع ان سيد الناس قاله البدر (قوله لثين) الا دما تدمر قوله اولوله) عطف على المضاف اليه قوله اوراق رقيقه وصرح مع العطف
 باللام المقدرة في المعطوف عليه اذا لاضافة فيه على معنى اللام (قوله هذا عطف على قوله وعطف على الخ) المناسب ان يقول عطف على
 قوله بنفس الملك (قوله أي اللثة) نفس العقبه أي ان المراد بالقوة اللثة لا يفتي أن هذا من نفس الظاهر بل في وهو محتجب فالاول
 له ان يقول المراد بالثين تنقيح الصورة أو التعذيب كما وقع في كلام غيره (قوله يدل على قصد القرائن) حاصله ان حصول هذا الفعل
 الذي حصل به التعذيب أو تنقيح الصورة (١٣٣) لا يدل بمجرد ان يكون مقصودا بل لابد من قرينة تدل

على ذلك لا احتمال ان يكون لداواة
 أو أدب أو تعذيبهما كل ضرب
 عبده بسيف فشين منه عند ذلك
 حضوره لا يعتق عليه عاذاً
 وحينئذ في ضرب ميراس عبده
 فنزل الماعنيه لا يعتق عليه وأما
 لو ضاده فانه يعتق عليه ولو قصد
 بذلك ارتفاع عنه كاصرحوا به فان
 قلت انه لم يقصد به التعذيب
 ولا تنقيح الصورة فغضبه ذلك انه
 لا يعتق عليه قلنا كان قصد
 زباده الفين ليست مدوحة عند
 الشارع بذلك الفعل صار قصدها
 يرجع لقصد تنقيح الصورة أو
 التعذيب (قوله أو يرقى رقيقه)
 الفرق بين ذلك وقوله سابقا لا يعتق
 عبده انه اللثة كانه انتزعوا أيضا
 التنازع الحق بالجل عليه (قوله ولا
 بمن الحكم عليه بالعتق على
 المشهور) ومقابله لا يحتاج للملك
 (قوله أو العبد على وجه الخ) هذا
 استراخ عن قوله لثين (قوله غير
 عبد الخ) أي مثل مسلم عبده
 الكافر وأولى بجل فكانه قال ان
 مثل مسلم مكلف غير زبيد رقيقه
 ولو كفر اعتق عليه بالحكم وليس

المعاهد كالأبي في مثله بعبدا مسلم أو الكافر فان مثله بعبدا لمسلم لا توجب عتقه بخلاف فعله
 الذي عبده المسلم وتوجب عتقه (قوله لا بالجميع لتشوف الشارع للبرية) في شرح ع بان سئل في وجهه ومريض برأه الثالث عتق
 على المريض محل الثالث لأن بدالان أحازه الورثة وكذا عتق على الزوجة محل الثالث فقط لأذا بدال الرضا الزوج فان أرض نفسه
 بالجميع انتهى المرامنة الأكل خير بأن النقل شاهد لهذا الشارع لا لعب (قوله الرجوع إليه) وقوله الرجوع عنه عتق ولا كلام
 للقرضاء (قوله لأن ما كل شين يكون منه) لا يفتي أن هذا يخالف قوله أو لا أي اللثة وهي المراد بالثين (قوله وقطع بعض اذن وكذا
 شرطها كانه ان حبيب عن مطرف وابن الماحشون (قوله أو سن) أي قطع سن اعلم أن في قطع السن الواحد ولو بالسجل قولين معتدين
 وهو يفتدان قطع بعض السن الواحد ولو بالسجل ليس بثلاثة وهو المعتد

محلها

(قوله أو نؤم أنف) هذا واضح في العبد وكذا في الأمة إذا لم يسل في الزينة (قوله أو حلق شعر أمة رفعة الخ) هذا قول المدنيين والعلماء قول مالك أنه سماعا لا يعتق بملك أي لأن الشعر يعود إلى جسده ويستأثر رأسه بالوقاية والوجه بالتأني إلى أن يعود أو يمنع السيد من إخراج العبد يتصرف إلى أن يعود على حاله (قوله أو سوس وجهه بنار) شامل لما إذا كان بكتابة أم لا والحاصل أن العبد أنه متى كان بالنار فله مطلقا كان في الوجه أو غيره كذا أو كتابة أو ما أوسم به (٣٣)

وأما في الوجه فإن كان كتابة أي أنما يكتون ثمة ولا أو تعبد بقلان ثمة ولا فليس عنه (قوله بعد أو أرباخ) المناسب بعد أو أرباخ لأن الوسم إنما يكون بهما (قوله فلا يقبل قولهما) أي فيؤيد الزوج ويعتق العبد فلا يقتل على العمد واختلغا في قصد الشئ فالقول للسيد أيضا (قوله أو بالحكم جمعه) في العبارة شئ وذلك لأن الحكم اختلط بالبقى (قوله وسواء كان موسرا أو مسرا) أي فيعتبر فمن يعتق عليه بالبرائة ما يعتبر فمن يعتق عليه بالملك أخذت الذي بعض عبده الذي لم يكمل عليه وكذا الذين والزوجة والمرضى في أزيد الثالث (قوله أو بعضها) أو بمعنى الواو والمعنى على الشرط والتقدير وإن أيسر بعضها فبها قبلها أي من حصة الشرط يعتق ثم لا يعتق أن في بعض النسخ مقابلة وفي نسخة الشارح مقابلة بتأنيث الضمير وهو طائفة على البعض وأنت الضمير العائد إليه لا كتابة التانيث من المضاف إليه (قوله نعمان) بدفع القيمة (قوله) هذا ضعيف والعبد إن دفع القيمة فليس بشرط في العتق (قوله فقصير يومه) فكمسك التقدم) أي لفظ الحكم التقدم أي لا يعتق بالتقدم لأن الحكم هنا

مصلها أو سوس أنف أو حلق شعر أمة رفعة أو حلية تاجر أو سوس وجه بنار لا غيره وفي غيرها فانه قولان (ش) هذا شروع في أمثلة الشئ الموجب للعتق منها إذا تم قطع ظفر عبده لانهما لا يختلف غالب الظاهر من قطع بعضه لا يوجب عتقه ومنها إذا تم قطع بعض أذن رقيقه ومنها إذا قطع بعض جسده وظاهره من أي موضع كان ومنها إذا تم قطع أسنان رقيقة واحدا أو أكثر ومنها إذا تم دسمل أي رؤس أسنان رقيقة حتى أنهب منقعتها ومنها إذا تم دسخر أنف رقيقه ومنها إذا تم دسحل شعر رأس الأمة الرفعة أو حلق شعر لحية السيد النليل التاجر أما غير الرفعة وغير التاجر فقال مالك لا يعتق بملك للسرة عود ذلك ومنها إذا تم دسوم وجهه عبده بالنار لا شين وأما أوسمه بالنار في غير وجهه فإنه لا يعتق عليه فالوسم وجه عبده بغير النار إذا فعله بعد أو أرباخ فقال ابن القاسم لا يعتق لأنه يفعل على سبيل الجمل وقال غيره يعتق بقوله لا غيره رأى لا غير الوجه من الأعضاء النادر (ص) والقول للسيد في ثقي العمد (ش) يعني أن السيد إذا مثل بعده فقال العبد مثل في عبدا وقال السيد خطا فإن السيد يصدر في يمين وكذلك الزوج إذا مثل برؤجه واختاها فإن القول قول الزوج بجماع الزنا في الأدب قاله معنون لأن يكون الزوج أو السيد معروفين بطراقة أو لا بد أخلا قبل قولهما (ص) لا في عتق بحال (ش) يعني أن السيد إذا عتق عبده وقال على ما لو قال العبد جانا ولا شئنا لا حد ههنا العبد يصدق مع عبده لأن السيد مقر بالعتق والاصل عدم المال (ص) وبالحكم جمعه أن عتق جزأ أو بالبقية (ش) هذا عطف على قوله وبالحكم أن عتد الخ يعني أن من أعتق جزأ أو أكثر أو عضوا كيدخل من عبده الذي ملك جمعه أو من أمته فإن الباقي من ذلك يعتق عليه بالحكم وسواء كان موسرا أو مسرا وقوله جزأ يشمل المذبر والعتق لأجل وأما الوفا والمكاتبة لا عتد ما يتق عليه مدرهم (ص) كأن يتي لغيره أن يدفع القيمة يومه وإن كان المعتق مسلما أو العبد أو أيسرهما أو بعضها فبها قبلها وفصلت عن مفروق الأغلس وإن حصل عتقه بخساره لا يارث وإن ابتدأ العتق لأن كان سوا البعض (ش) يعني أن من أعتق جزأ من عبده أو من أمة أو جزأ الباقي لغيره فإنه يقوم عليه بقضه يعتق بشرط ستة منها أن يدفع القيمة بالعتق لشرطه يوم الحكم فقصير يومه فكمسك التقدم في قوله وبالحكم بجمعه ويجوز على دفعها وما وقع الشارح من عود الضمير للعتق فلعلم مراده أن كان الحكم يوم العتق بدليل آخر كلامه وما قررنا من أنه لا في العتق الباقي من الدفع بالعلم هو مقتضى كلام ابن الحبيب وذلك لا يستغن بالأسرار لا في عتقه فلو حكم بالتقويم ولا يدفع الثمن ثم مات العبد فإنه يكون مبعوثا ولا يتم الشرط بدفع ما قومه لأنه لم يعتق عليه ولا يختلف ذلك ما قاله ابن الماسجون من أعتق وله دين على حاضر ملى وأمد ذلك بغيره بانه يقوم ويتبع بذلك في ذمته لأنه لم يترض للعتق وانما ترض عن التقويم وتقدم أنه لا يعتق إلا بالعلم

بالعتق ودفع القيمة وما تقدم بالعتق فقط وهذا إذا قصر العتق على نصيبه وإن عه في جميع العبد القيمة يوم العتق (قوله من عتق) أي حصته (قوله وله دين على حاضر) مفهوما أنه لو كان على غائب مطلقا كان غائبا عتقا بعد أو أرباخ ولو لم يلا بشرط عليه وفي شرح عب منه وفي شرح شب خلافة لأنه قال ويختل حاله في دين على في حاضر أو غائب مقرب أو غائب لا فلا كدبر ويعتق لأجل وانتظر أن يبيع شارد أو انتظر لمحد القرب والظاهر ترجيح كلام شب ويشهد بقرينة القيمة (قوله أنه يقوم ويتبع ذلك في ذمته) أي فإن ظاهره أنه حكم بالإيجاب وإن العتق بهما الفعل ولا يترفع عن دفع القيمة وقوله أنه لم يترض عن العتق أي لم يكره أن العتق يحصل مع

أما العتقة ولا توقف على الدفع بالفعل (قوله وحكمه بالاتباع الخ) جواب عما قال إن الحكم بالاتباع يقتضي أنه تم العتق ولو مات العبد فأجاب بحكمه بالاتباع فإنه إذا استمر العبد جليلا لا اتهام (قوله ومثله أن يكون المعتق مسلما) أي حين العتق لا حين التقويم (قوله وكذا الخ) المأخوذ من الصور عامية (١٣٤) فإن كان العتق والعبد مسلما أو ألعقت مسلما فقط والعبد مسلما فقط قوم

وحكمه بالاتباع لا يضر لأنه يمكن أن يكون معناه حث كان العبد حيا وأما لو مات لكان على
ملازمه كما هو ظاهر فلا يرد أي ومه صفة التبعة أو حال منها فهو متعلق بمحذوف أي حال كونها
معترضة بوم الحكم وليس هو ظرف لأنه يقتضي أن الدفوع بعد يوم الحكم غير معتبر فلا يحصل
العنف إلا بالدفوع بوم الحكم وليس كذلك ومنها أن يكون المعنى مسلما ولو كان العبد كافرا
أو يكون العبد مسلما ولو كان المعتق كافرا أو كان الشريك كان بين العبد وكافرا فلا
يقوم وكذلك إذا كان أحد الشريكين مسلما والأخر مسلما والعبد في وأعتق الذي حصته
من هذا العبد على الشهور ومنها أن يكون المعنى العبد مورا ببقية حصته شريكه فإن
أيسر بعضها فإنه يقتضي من حصته شيء بقدر ما هو موسر به والعسرة لا يقوم عليه ولو
رضى الشريك بأن يبايع حصته والقيمة التي يكون المعنى مورا بها أو بعضها هي ما قبلت عن
متروك النفس وتقدم إن يتركه وقوته والنفقة الواجبة عليه لنظر يسره قال فيها يعا
الكسوة ذات المال لا يتركه إلا كسوته التي لا دونه وعيشه الأيام ومنها أن يحصل
العنف باختيار المعتق فإن حصل على اختياره كالذات أو بزمان أبيه مثلا فإنه لا يقوم
عليه جزاء الشريك ولو كان مسلما ومنها أن يكون المعنى هو الذي أضافه العتق لأنه أضاف الرقة
بأحد الشريكين فها هو قال كان العبد مورا بالبيع قبل العتق فإنه لا يقوم لإن هذا الذي أعتق
نصيبه لم يصدق العتق فلو كان العبد لثلاثة وأعتق أحد الشريكين حصته وهو مورا ثم أعتق
الأخر حصته لم يقوم عليه نصيب الشريك الثالث قال ابن غزي في قوله وإن كان للمعتق
الخامسة هذه خمسة شروط معطوفة على الشرط الأول وغروقه أن يدفع القيمة يومه فشرط
التكامل إذا سئمت الآلة كتران في المعطوفات ما عدا الثالث وأما شرطه لكان أخضر
وأبيض وأما قوله في انتهم أو بعضها فها هو الكلام مستقل لأن فيه لكان أولى (ص)
وقوم على الأول والأفعل حصصهما أن أيسر أو الأقل الموسر (ش) هذا مبني على الشرط
الذي قبله والمعنى إن العبد إذا كان بين ثلاثة على السواء وإلحال أنهم أملاء فأعتق أحدهم
حصته ثم أعتق الثاني نصيبه فإن الثالث يقوم نصيبه على الأول لأنه المبتدئ بالعنف إلا
إن يرضى التناهي فإنه يرضم عليه فإنه يقوم عليه وأما لعل الأول في ذلك لأن الاستكمال حتى
للعبد ولو كان الأول مورا فإنه لا يقوم على الثاني ولو كان مورا لم يقع العتق من تبادل
أعتقه أو مورا بوجهل الأول فإن نصيب الثالث يقوم عليه ما عدا أن كان مورا بين علي
قد رخصه ما قالو كن أحدهما مورا والأخر مورا فإن نصيب الثالث يقوم حينئذ على
الموسر (ص) وعلى أن ثلث مرضى أم (ش) يعني أن المريض إذا أعتق في حال مرضه
نفسه أو عسدا أو عتق بعض مديونيه جميعه فإن كان حاله المرض مورا وهو الأرض
وما اتصل بها من بناءه وتجره فإن يجعل عليه عتق جميع ذلك ويقوم حصته شريكه فإن كان مالا
غير مامون فإنه لا يعتق عليه نصيبه ولا نصيب شريكه إلا بعد موته فبعتق جميعه في ثلثه فإن لم
يحمل الثلث إلا بعض ذلك فإنه يعتق منه يحمل الثلث ويزن ما بين ثلثه من المرض لزمه عتق
بقيته وأما لو كان العتق في عتقه وأطلع عليه في مرضه قوم عليه إلا من رأس المال كان

عليه سواء كان الشرك مسلماً أو كافراً فلهذه ست صوراً وإن كان
للمتق والعباد كافر ينقلهم
سواء كان الشرك مسلماً أو كافراً
(قوله على المشهور) ومقابله لا بد
من التقويم (قوله وبشيء الأيام)
فسيرت في الواجبة بالشهر ونحوه
والظاهر أن النصوص
بالشهر الواحد (قوله لم يقوم عليه
نصيب الشرك الثالث) ولو كان
الثاني ملبياً (قوله ما عدا الثالث)
أمن خمسة المعطوفة وهو قوله
وفضلت فلا يبقى إلا أربع من
السنة (قوله لأن الاستكمال من
العباد الخ) وهذا التحليل لا ينتج
المسعى وهو أنه لا مقال الأول في
ذلك وأجاب بعض شيوخنا بأن
المعنى أي الثاني أولى به لسريته
من الثالث لأن الثاني حين اعتسق
لم يبق إلا الثالث فأستلزم هذه
الضمية يتم التحليل (قوله لم يقوم
عليهما معاً) أي فإنا كان لاجتماعهما
نصفه إلا آخر ثلثه فقيمة السدس
الباقى بينهم على خمسة ثلاثة
أخاضها على ذي النصف وخاضها
على ذي الثلث (قوله وبمثل) أي
ما ذكر من العتق والتقويم في ثلث
أولعشر أعترض من زمن وبقيته
ويعتدل أن يكون خمسة لضاف
مخوف بعد ثلث أي وعلى في ثلث
مال مريض آمن ويعتدل أن يكون
مستقار مريض على خمسة ستة

٦٥

سنة المغرب (قوله وأمالو

كان العتق في عصته الخ) كذا في عب وأعرضه بعض شيوخنا وغيره بأن الذي في عب أن العتق من رأس المال انما هو نفس الجزء العتق وأما التكميل فن التفت

(قوله ولم يقوم على ميت لم يوص) أي لم يعلم بذلك حتى مات (قوله لم يوص) فإن أوصى كل عليه كمال شارحنا ويحل عليه التقويم في ثلثه إن آمن والادقق (قوله يعني أن من أعتق الخ) الحاصل أن ما قاله المصنف يجري في ثلاث صور وهي إذا عتق في حصته أو في مرضه وأطلع عليه بعده، وأنه أو أوصى بالتقويم بعد موته وأما ما عتقه في حصته أو مرضه وأطلع عليه في مرضه فإنه يكمل عليه وإن لم يوص ولم يعلم بالتقويم إذا كان جاهلاً ما أو أن كان غريباً مؤناً آخر التقويم بعد موته وإن لم يطلع عليه إلا بعد موته فإن التكميل لا يكون إلا بوصية والحاصل أن الجزء المعنى في الصحف من (١٢٥) رأس المال مطلقاً أطلع عليه في المرض أو بعد الموت وأما التكميل عليه في الثلث

مأموناً أم لا (ص) ولم يقوم على ميت لم يوص (ش) يعني أن من أعتق في حصته شقفاً في عبد وابقيه لنفسه فلم يقوم عليه حتى مات ولم يوص بالتقويم في العبد فإنه لا يقوم عليه حينئذ لأنه بمجرد الموت انتقلت التركة للورثة فصار كمن أعتق ولأماله والمعسر لا يقوم عليه وأما أن أوصى بكل عليه (ص) ولم يوص كمالاً به بعد امتناع شريكه من العتق ونقضه ببيع منه وتأجيل الثاني أو تدبيره ولا ينتقل بعد اختياره أحدهما (ش) هذا عام في جميع مسائل التقويم على الشريك المعنى والمعنى أن من أعتق شقفاً في عبد في حصته أو في مرضه فإنه يقال شريكاً أعتق نصيباً فإن أعتقه فلا كلام وإن امتنع من العتق فإنه يقوم العبد كاملاً به على أنه عتق في حصته لأن في تقويم البعض ضرراً على الشريك وعتق البعض منع انتزاع ماله لأنه تبع له إلا أن يستثني السيد هكذا في قسمه وفيما لا يحدده بعد العتق وكذلك الأمة تقوم بماله ولو لها ويعتبر ماله يوم قيام عليه في أهل الذي وقع فيه العتق ويحل تقويم العبد كاملاً إذا عتقه بغير إذن شريكه ولا تقوم حصته الشريك فقط على أن البعض حر وعمله أيضاً إذا اشتري بجمعاً ماله أو اشتري بأه في حقتين فلا يقوم كسلا وعمله ماله بعض الثاني حصته بأن يعتق الثاني بعض حصته بعد عتق الأول جميع حصته أو بعضها فيقوم على الأول البعض الباقي من حصته الثاني فقط لأن من حصته أن يقول إنما يقوم على كمالنا كان الولاء كماله، وأما حيث صار شريك بعض الولاء فلا يقوم كمالاً ولأن الشريك الغريم المقتضى باع حصته أو أعتق نصيبه إلى أهل أو دبر حصته بعد أن أعتق إلا أن حصته من عبده أو أمته بثلا وهو مليء فإن ذلك البيع من الشريك ينقض لأجل التقويم وسواء كان الشريك عالماً بالعتق أو جاهلاً وكذلك ينقض العتق المؤجل والتدبير لأجل العتق الأول وكذلك تنقض كتابة الثاني ويقوم قناني هذه الشروط فلا بد من أحد الشريكين ولا ثم أعتق الثاني يسلا فتقوم حصته المدبر على من أعتق بثلا وإذا اختار الشريك الغريم العتق أو التقويم على شريكه فإنه لا ينتقل بعد ذلك عما اختاره منه ماله إلى غيره وسواء اختار من قبل نفسه أو غيره شريكه الذي أعتق أو أملك لأنه إذا اختار التقويم ثم قال اختار العتق لم يكن له ذلك لاعتقائه حقه في العتق وجب التقويم على الأول صار حقه أن يشترك وإن شاخس عليه وهذا قول مالك في المدونة والنعنية وهو المشهور فلا يختار العتق أو لا ثم أراد التقويم لم يكن له ذلك إلا بخلاف ظاهره في التقويم والعتق أي ونقض لأجل التقويم والعتق بيع منه أي صادر من الشريك الذي لم يعتق حصته سواء باع العتق أو لا يجزي ومنى نقض البيع الصادر منه نقض ما بعد من البياعات ويحل النقض إذا باع لأجنبي ماله بعتقه الأجنبي وتظهر في ذلك غير الظاهر وعلة نقض

الموت وأما التكميل عليه في الثلث في الأول دون الثاني فلا تكميل ماله موص فإن أوصى بالخبر من رأس المال والتكميل في الثلث وأما العتق في المرض فن الثلث أصلاً وتكميله ولا يكمل إن أطلع عليه بعد الموت ماله موص بالخبر في العتق من رأس المال مطلقاً وفي المرض من الثلث مطلقاً والتكميل حيث فينبول بسواء في العتق أو في المرض من الثلث فقط والثلث حيث فينبول به فيه التفصيل بين كون المال مأموناً أم لا فينبول في الأول ويؤثر ما بعد الموت في الثاني فتدبره أن قلت بين مفهوم قوله آمن وبين منطوق قوله ولم يقوم على ميت نوع اختلافه انتمت الأول والتقويم بعد الموت وإن لم يوص ومقابل الثاني خلافه مع أن كمالهما معاً لا ينقض المدونة والجواب أن الأول إنما إذا أطلع عليه قبل الموت والثاني فيما إذا أطلع عليه بعد الموت فلا تخلاف (قوله ونقضه ببيع منه) أي ونقض لأجل التقويم على العتق المؤجل ببيع حصل منه أي من الشريك الذي لم يعتق حصته ولو تعدد كان باعاً من اشتراه منه

أيضا لو أن نقض البيع ماله بثونه المشتري يفتقر من مفوتات البيع الفاسد كما يفيد كلام أبي الحسن (قوله أو تدبيره) وكلنا كأنه كما قال غارحنا أي يقوم قناني الثلاثة على العتق المؤجل وسلا يكون ليس له حصته من القيمة لأنه لا ينقض عتقه وما بعده فكان لم يحصل منه ذلك (قوله ولا ينتقل الخ) أي ما يمرض الآخر (قوله يقوم بوليه) أي من أمته (قوله وبخلافه ماله بعض الثاني الخ) وبخلافه ماله بقرمه النقض الحاصل بالتقويم بخصته مفردة (قوله لأن من حصته الخ) لأن هذا إذا تأخر الحكم على الثاني بالعتق حتى حصل ما يقع من ثلثه ويقوم بالبيع الباقي على الأول بل يعتق على الثاني بالشرية (قوله وهو المشهور) مقابلة للإتقال (قوله وتظهر في ذلك الخ) أي أن ز نظر فيما إذا أعتق المشتري الأجنبي من النقص وعدمه

(قوله ان المشتري دفع عوضا في شيء وجب فيه القيمة وهي مجهولة) أي فالشريك باع القيمة التي كان يأخذها من العتق وهي مجهولة بذلك الفن المعلوم انتهى أخذ من المشتري والحاصل ان في ذلك بيع المجهول بالمعلوم وهو لا يصح (قوله حكم) أي الشرع وفي شرح عب واذ احكم إلخ أو الشارع وان لم يكن حكما كما هو المصواب ان المراد حكم إلخ كما قاله بعض الشيوخ وعندنا لم يظفر ذلك من فهم الحق (قوله لكونه مفسرا يوم القيام) أي سواء كان مفسرا يوم العتق أو مفسرا (قوله فهو بمثابة الحكم بعدم التقويم) المناسب لفظ فهذا بمثابة الحكم بجمع (١٣٦) التقويم (قوله أي كسره قبل إلخ) أي بأن كان العتق مفسرا يوم العتق

وقوله قبل الحكم إلخ المناسب أن يقول كسره يوم العتق وليس حكم عليه بجمع التقويم ثم أيسر وقوله أي بعد العسر وقبل الحكم عليه بالتقويم المناسب أن يقول وقبل الحكم عليه بعدم التقويم والحاصل انه في الأول حصل اليسار بعد حكم إلخ كما بعدم التقويم لأجل عسر الملتقى مضى الأمر ولا تقويم وأما مسألة كسره فنعلم أنها أنه كان مفسرا يوم العتق وحصل اليسار قبل الحكم عليه بعدم التقويم فلا تقويم بالشرطين المذكورين هذا هو خبر رهاطين المستثنين (قوله قبل الحكم إلخ) أي حتى حكم بالتقويم وان لم يحكم بالعتق فتكون أحكامه كاللزام كالقن وقوله كالعبد الذي لا عتق فيه أخا فالذلك الشارع لا ينفذ فيه بخلاف التشبيه وحاصل الجواب ان المراد كالقن الذي لا عتق فيه أصلا لا تغاير المشبه والمشبه به وقوله بأن إلخ الذي مضى عليه المصنف أي لا يشترط على أنه يعنى عليه حقيقة بكونه يكون حكمه بتقويم الحق هو خلاف ما مضى عليه المصنف وقوله وبعبارة الضمير إلخ هذه العبارة مغارة للعبارة التي قبلها وقوله وأحكامه قبل عام عتقه إلخ لا يعنى ان هذا صادق بصورتيه أي صادق على قبل الحكم

بالتقويم وبعد الحكم بالتقويم وقبل الحكم بالعتق فظهر بخلافه هذه العبارة قبلها (قوله وجمع من التقويم مانع) المناسب أن يقول لا ينفذ بقوم وجمع من الحكم بالعتق مانع لحاصل العبارة الثانية أنه لا يكون كاللزام أن حصل حكم بالعتق والتقويم وقبل وجود الأمر من معا الصدق وجودا حدهما هو الحكم بالتقويم كالقن (قوله استسما العبد) فاعل يلزم قوله فاعل لا يلزم العبد أن يسي والسين ليست الطلب أي سعى العبد أي كسبه ليعتق نفسه ان طلبه يسد عنه ذلك وكذا ان طلب العبد ذلك لا يلزم يسد عليه

من

هنا معطوف محذوف التقدير لم يقتضِ الثاني وعنى الاول هيئت ذلك لاجتهاد الى ان يقال ان المناسب في ولومات الاطهار كما هو مذهب
 الصبرين وان كان هو المناسب لمجمل شارحا (قوله وان لا كراجل) من حين انقطاع ارسال الزوج عليها (قوله وهي ظاهرة لاجل
 الخ) الاول العموم ثم وجدت عن ابن عبي مقلته فقله الجدل وقد تغير ظاهره لاجل ووجدت ما يؤيد به هو الاول لان ظاهره لاجل
 امرها ظاهر وذلك لان قوله وان اعتق جنيته (١٢٨) يدل على أنها حامل والحاصل ان المناسب ان يكون كلام المصنف يتبناه

في غير ظاهره لاجل والاستثناء متصل وذلك لان المصنف في نفسه يؤخذ بما يجب ظاهره أي كان هناك زوج مرسل عليها أم لا فاستثنى منه قوله الا لزواج مرسل عليها فيؤول الامر الى ان ما قبل الاستثناء الزوج غير مرسل عليها فيصير بطر بغيره وان لا كراجل الجمل وما بعد الاستثناء الزوج مرسل عليها وقوله أو وبر مباشرة الى ان في المصنف حذفا (قوله فلا قل) فقه ان شول فلا قل آله ومن المعلوم ان أقل الجمل ستة أشهر وأما حكمها كقص الخمسة الايام لان ما نعتهم الخمسة الايام على حكم الاستصحاب فحقى قوله فلا قل أي كن تأني بعلته أشهر الامة أيام أو سبعة أو أكثر والحاصل انه اذا كان هناك زوج مرسل عليها فلا يقتضي وجوده اذا انتبه لاقبل من الستة ما في حكمها (قوله) والحال انها غير ظاهرة (الجمل) أي وأما ظاهرة الجمل فلا اشكال فيها قال بعض شيوخنا ولا نسرق بين ذات الزوج وغيرها وقوله ثم ان الاستثناء منقطع بتقديم متصل لان ما قبله متناوله لفظا وقوله لان الخ لتعيل غير ظاهر (قوله فلما) تباع للقرم ما عني المشهور) ومثاله ما خالف فيه المغافري ما لكاشفه

ما قل على الاول لا الثاني الذي هو اقر بعد كوران المعنى بأني ذلك اذا تاتي بالمالعة مع عود الضمير الى الثاني (ص) وان اعتق جنيته أو بره فغير وان لا كراجل (ش) يعني ان السيد اذا اعتق ما في بطن أمته التي ليست بفراشه أو بره يدهي ظاهره لاجل بوضفاته يكون سرا في الاول ويمد بر في الثانية ولو انتبه لا كراجل السيد وتقدم الخلاف في أكثره هل أربع أو خمس وقوله (الا لزواج مرسل عليها فلا قل) يشير به الى أن الامة اذا كان لها زوج مرسل عليها أي حاضر متمكن منها فاعتق سيدها ما في بطنها أو بره أو خالها اعتاق ظاهره لاجل بوضفاته لا يعتق حينئذ الامة انتبه لاقبل من امد الجمل أي لاقبل من ستة أشهر من يوم العتق ولا يفهم ومزوج أي أو سيد مرسل عليها كالوا اعتق السيد ما في بطن أمته بعد السيد الذي هو العبد مرسل عليها وقوله وان اعتق جنيته ابتداء منه كون الامة حلالا عن اعتقه أو بره ثم ان الاستثناء منقطع لان الاول ليس لها زوج مرسل عليها (ص) ويعت ان سبق العتق دين ورق (ش) ليست هذه المسئلة من مسائل الأم والموال وصورته ان السيد اعتق ما في بطن أمته في محنته وعليه دين استحدثه قبل العتق أو بعده ثم قام عليه غراما وظله لا يعلم اولا ان يقوموا عليه قبل الوضع أو بعده فان قاموا قبل الوضع وقد استحدث الدين قبل العتق فلها تباع القسماه قول واحد وان كان استحدث بعد العتق فلها تباع للقرم ما عني المشهور وفي الحالتين يباع ولها ماله اذ لا يجوز استثنائه وان قاموا بعد الوضع فان كان الدين سابقا على العتق فلها تباع أيضا وهي ولها ما لم تقب بحقوقهم وان كان العتق هو السابق فلها تباع وحدها والقرم يقتضي من رأس المال وسوا مولته في مرض السيد أو بعد موته ولكن لا يفترقا وبهذا يبين لك ان مراد المؤلف بقيام القرما عليهم بعد الوضع لانهم الذي فيه التخصيص من كون الدين سابقا على العتق أو لاحقه وقوله ويعت أي الامة التي اعتق جنيته ولو قالو يبيع بلاءه يعود الضمير المستتر الى الولد بشرط أن يكون قيامهم بعد الوضع استثناء ما قبل العتق وأما الامة فتباع على كل حال فليذكرها لانها مال من أمواله فلم يخرج ذكرها وقد يقال ان المؤلف نص على المتوهم بأن يقرأ قوله دينا بالنصب مفعول لسبق والفعل هو العتق ووقفه دين على لغدر يبيع فليقرمه بالانصب يقرأ ان سبق من غير والوا النكاح ومن باب أولى ان تباع فليما اذا سبق الدين العتق وقوله ورق جواب عن سؤاله مقدرا أي كيف تقولون ان الام تباع مع ان جنيته لا يضر فاجاب بقوله ورق ولكن ظاهره ولو كانت قيمة أمته في الدين وليس كذلك ويمكن أن يقال ورق حيث تناوله البيع وهو اذا كانت قيمة أمته في الدين لا تناوله البيع كالماله لاشكال (ص) ولا يتبين يبيع أو عتق (ش) يعني ان اثنين لا يجوز استثنائه في بيع كالماله لاشكال في عتق كذا اذا اعتق حاملا فلان جنيته يكون حراما هو هذا بخلاف الوصية كباقي في بابها في قوله والجمل في الجارية ان لم يستثنه والصدقة والهبة كالوصية (ص) ولم يجز اشتراء ولزم

فقال لا تباع في دين استحدثه بعد العتق حتى تضع (قوله لانه الذي فيه التخصيص الخ) أي فلذا كان الدين سابقا على العتق فتباعه وكذا لو ادها ان لم يقبضه وأما اذا كان العتق سابقا فلها تباع وحدها فقط ولا يباع الولد بغير بيع التخصيص لولا لاهي (قوله فتباع على كل حال) أي فلامعنى التخصيص وقوله وقد يقال جواب عن ذلك الاعتراض (قوله ويمكن أن يقال الخ) هذا الكلام لا يناسب ما قبله لانه في هذا المعنى لا يربط بعلق بالولد فلا يناسب ذكر قوله ورق فان الذي يناسب قوله ورق المقيد بقوله حيث تناوله البيع انما يكون اذا تقدم الدين العتق والحال ان القيام بعد الوضع (قوله والصدقة والهبة كالوصية)

فإذا أوصى أو صدق على شخص أو وجهه المصير استئنه حينئذ أن أعقها المصلحة بقى الظاهر ثم لم يعد في الصور الثلاث (قوة وأغية) كالوصي وقصد الخاص (قوة) فإن اشترا غير العالج) وأما الاشتراء على ما يعنى على السيد كان على العبيدين مستغرق أم لا ولا يعنى على المأذون أيضاً لما يندبر منه ويحتمل أن يعنى عليه وهو الموافق لما ألصق في الو كالة والقراض وعلى الأول فالفرق بين المأذون وبين الوكيل وعامل القراض أن المأذون عبد ليس له ذمة في التجارة مثل شراء قرائته أي أنه اشتراؤه وان لم يضره من الأذن ولا كذلك الوكيل وعامل القراض فإنه انما اشتراعه المالك من أجل ما هو له من الوكيل (تنبه) لا يلزم الوفاء ما اشتراه فهو ربه ما عتق ثم أنه فلس كوكل الشراء إذا خالف قوة ولادين على المأذون يحيط به) أي فإن كان (١٢٩)

عليه السلام: محيط أربعة عشر عاماً

(١٧ - ختم :) وقد تم عتقه ضعيف (قوله و سرفه) أي ولو أنفذ عتقه لانه عسر و عتقه مردود كما قال ذلك في ك (قوله

المسبب تأخير عن قوله وفهم القن ثلثة باع كلواظهر (قوله وبصرف الخ) تقدم أن هذه هي المعلول عليها (قوله يقال الشراء الخ) الأولى في الجواب أنه لا يستثنى آل الأمر إلى أن يملك نفسه فصحت وكلت وصح البيع وأما قوله الشراء فهو فضولي فلا ينافي لأن البيع قد أنقضى لا يشترط أن يشترط فصولا لينا أو فضولي لكن شراء الفضولي صحيح وظاهر قول الشارح وقد أجاز وصح البيع بقيد أن شراء الفضولي فاسد مع أنه صحيح (قوله لا نه استثنى ما) على صحة البيع لأجل الإجازة أي أعاصير البيع لا نه استثنى ما وهذا علم من تعليلها على قوله إجازا ن تعليل الحكم عيشي يؤذن بالعلية (قوله لا نه استثنى ما) (١٣٠)

بشيء منه ويغرم الثمن ثانية للبائع ويكون الولاء للشترى لا للمغرم الثمن ثانية وبعبارة ولو غرم
الثلث قبل انفاذ العتق فبني على أنه لا يجزى العتق لانه افعال الستم العتق على شرط عدم الغرم
فتؤله لا رجوع الخ الى حيث اعتقه امل في بقاءه فهو رقيق ولا يفتقه شرط العتق (ص) وان
قال النسي خرو ولا له الباعه ان استثنى ماله والارق (ش) يعني أن العبد اذا دفع مالا الى رجل
شبه بدين من بعض الناس العبد بفلان المبيع لازم ويكون العبد سراً بمجرد الشراء لانه
ملك نفسه ويحكم الولاء لسيده الباعع فان استثنى اشترى ما فيه وغيره هو العبد والعبد
لا يستر ملكه على نفسه لذلك كان الولاء للبائع هذه اذا استثنى المشتري مال الباعع
الشراء فان لم يكن استثنى ماله فلا يرقى للبائع اي يرقى على رقه له المال فانه قبل هذه
وكله من العبد ووكالة العبد باطلة فيبطل الشراء من أصله يقال ان الشراء اشترى فقولوا للعبد
وقد اجاز العبد شراءه فصم المبيع لانه استثنى ماله وقال العبد لا يملك نفسه لاننا قول
المؤلف كانا اشتري نفسه سراً فلو اذاعتق دليل على أنه عتق (ص) وان اعتق عبدا
في مرضه أو أوصى بعتقه ولم يسمهم ولم يحلهم الثلث أو أوصى بعتق ثلثهم أو بعدد صما
من أكثر أو ع كل قسمه (ش) اشتملت هذه الجمل على أربع مسائل الاولى اذا بطل عتق عبده
في مرضه ولم يحلهم الثلث الثانية اذا أوصى بعتقه ولم يحلهم الثلث وسواهم ما
فلان وفلان أو لم يقل فلان وفلان ولم يسمهم الثالثة اذا أوصى بعتق ثلثهم ولم يعين من يعتق
ربما أو بطل عتق الثلث الرابعة اذا أوصى بعتق عديم عبيدهم أو كرم ذلك كسلاته
من نسمة مثلا وذو كران القرعة في وجوه الاربعه ونحوه لان الحجاب وهو ما لان القاسم
في المونة وانما الباعع على قوه ولم يحلهم رد قول مصنونه اذا سمهم فقال فلان وفلان وفلان
ولم يحلهم الثلث لا يعتق من كل واحد منهم بقدر حصة الثلث من غير قرعة وصفة القرعة
فيما عدا قوله أو بعدد صما من أكثر ان يقوم كل واحد منهم ويكتب فيه كل واحد مع اسمه
في ورقة مفردة ثم تخط الاوراق بحيث لا تميز واحد من البقية ثم تجزى ووقتتها وتفتح
فن وجد صما منها عتق ويظن ان قبضه فان كثرت قدر ذلك المت فواضع وان زاد عتق
منه بقدر حصة الثلث وان نقصت أخرجت ورقة أخرى وعمل فيها كما عمل في الاولى وهكذا
واما ان أوصى بعدد صما من أكثر فان عتبه وجعله الثلث فواضع ولم يحلهم الثلث فانه
يسلخه مسلخا مأمرا وامان سمي عبدا ولم يعينه فانه ينسب عدد من صما الى عدد جميع
رفيقه وبذلك النسبة يجوز ان حيث امكن تجزى ثلثهم فان عتق عشرة من رقيقه وهم أربعون
فنسبة العشرة الى الاربعين الى ربع وبذلك النسبة تقع العترة فيجعل كل عشرة منهم جزءا على
احدهم من غير نظر الى قيمة كل جزء يكتب في ورقة وفي ثلاث وثلاثين رقيق ثم تخط الاوراق

رق بمخطوط الأوراق في نحو جرسه تطرق قيمته فان جعل الثلث فالأمر بظاهره وان لم يجعله فانه بكتبه باسم كل واحد
مع قيمته الان بما قاله الشارح (قوله فاذا اعتق عشرين رقبه هو أمر ببعون الخ) فاذا كان عدد رقبه خمسة وثلاثين وقد اعتق عشرة
منهم فبغير ونسبه احوال الان نسبة العشرة للخمسة والثلاثين سبعاً ونكس في ورقتين في ورق خمسة اوراق وفي ورق ثوى الاوراق على
الاجزاء فان جعل الثلث الجزأين الذين وقعت عليهم مائة رقبه فواضع وان لم يجعلها الثلث فانه يعتق منها ما جعل الثلث بالطريق
النظم كما في عجم (قوله من غنصر الرقبه كل جزا الخ) هذا مقابل الشهور ومذهب المدونة وهو الشهور انهم يعقون بالتعويم

(قوله أو بالاداء الخ) اطلاق الترتيب على ذلك نسج (قوله الاشارة الى أنه لا فرق الخ) لا يعني أن هذا يفيد أن الضمير في قوله أو أنضافهم أو أنلاهم ليس راجعا لكل بل راجع العبيد المتقدم ذكرهم أي فيقول (١٣١) اعتقوا أنصاف عبيدي أو أنلاهم وقوله

وترى كل ورق من الاربع على جزف من ورقه الحرة من الاربع عتق كله ان جعله الثالث فان لم يحمله الثالث عتق منه بقدر يحمل الثالث بالطريق المتقدمة فيكده باسم كل واحد مع قيمته من العشرة في ورقة وتخطه الاوراق ثم يخرج ورقة بعد أخرى على نحو ما مر وحمل القرعة (ص) الآن رب فتبع (ش) فاعل يرتب المريض المتقدم ذكره أي فان وبه فلا فرق عندئذ والقرب اما أن يكون بالزمان كما عتقوا فلا نا اليوم وفلا نا غدا مثلا أو بالاداء كما عتقوا فلا نا ثم فلا نا وهكذا أو بالوصف كما عتقوا عبيدي الاعلم فالاعلم أو الاصح فالاصح أو بالاداء كما عتقوا فلا نا ان أدى كذا وفلا نا ان أدى كذا وهكذا فينبغي فيها قالو يقدم من قدمه ان جعله الثالث أو يقدمه ثم ان جعل الثالث جمعة أو زاد فانه يعنى من الثاني بقدر يحمل الثالث أو جمعه ان جعله الثالث وهكذا الى أن يبلغ التسعة وقوله (ص) أو يقول ثلث كل أو أنصافهم أو أنلاهم (ش) أي فينبغي نحووه في المدونة فيعتق من كل ثلثة في الاولى والثالثة ومن كل نصف في الثانية وهو ثابت حمل الثلث ثلث كل أو نصف كل فان لم يحمل الثلث ذلك فانه يعنى من كل حمل الثلث وان كان أقل بحسبى الموصى كما اذا كان الثلث يحمل عشر فيعفى عنه يعنى من كل عشر وهو ما سبق قوله أو أنصافهم أو أنلاهم بعد قوله ثلث كل للاشارة الى أنه لا فرق بين أن يفتى الحزب لمفرد أو لجمع لان القاعدة ان مقابلة الجمع وهو هنا أنصاف وأثلاث بالجمع وهو الضمير فيهم تقتضى انقسام الأحادى الى احدى ولو اقتصر على الاول وهو ثلث كل لم يعلمه الثاني وهو أنصافهم أو أنلاهم أو على الثاني لم يعلمه الاول فليعلمهما فالثالث لان الاول مفرد وهو ثلث والثاني جمع وهو أنصاف وأثلاث والمضاف اليه جمع أيضا فلا فرق بينهما والضمير جمع فليس قوة أو أنلاهم تكرر ارفع قوله ثلث كل ونظيره قوله الآن يرتبنا لا فرق بين أن يحصل منه ثلث في المرض أو في الصف وهو مذهب ان القاسم وكلام الشارح يقتضى انما وقع في المرض على الترتيب يدخل فيه القرعة لان الجميع لا يخرجون الا بعد الموت (ص) ويصح سيدهذين أن لم يستثن ماله (ش) يعنى أن العبد اذا اعتقه سيده ولم يستثن ماله فانه ماله كله يتبعه لان القاعدة ان ماله يتبعه في العتق دون البيع فاذا كان للعبد على سيده دين قبل أن يعتقه فانه يتبعه فان استثنى ماله عند العتق بأن يقول اشهدوا أني قد ائتمنت الدين الذي لعبيدي أو أني اعتقته على ان ماله لي فانه يصح ان يسدو بسقط الدين النحلة على سيده (ص) وراقن شهد شاهد برفه أو تقدم دين وحلف (ش) يعنى ان من ادعى على شخص بدين الحرة أنه عبيده وأعلم بذلك شاهدا واحدا فانه يحلف مع شاهده وراقن له العبد وكذلك القرا فاذا ائتموا شاهدا يشهدان الدين سابق على عتق العبد فانهم يحلفون مع شاهدهم وراقن العبد لهم ففصل حلف يرجع للسيد في الاولى ولغيره في الثانية فان نكل من شهدته الشاهد برفه حلف العبد فان نكل برفه هذا حيث لم يكن اعتقه آخر والا فالحين على الحق حيث نكل مدعى الرق فان نكل المعتق حلف العبد وفي ابن مرزوق أنه اذا نكل يرد الصقير ظاهرا أنه لا يحلف العبد وأملن فانه شاهد بتقديم الدين فانه يحلف المدعى فان نكل أجرى فيه ماله (ص) واستثنى بالمال ان شهد بالاولى لا شاهد أو اثنان فاما ما مر الا بيمينانه مولدا أو وارثه وحلف (ش) يعنى أن من ادعى ان ماله مخصص بالنسب أو بالاولى وحلفه شاهد

لاشارة الى الخ في العبارة حذف أى ولا فرق بين أن يكون المضاف مقربا أو مجازا (قوله لان القاعدة الخ) على تحذير والتقدير وانما جعلنا الاضافة للمفرد كالاضافة لجمع لان القاعدة الخ وقوله تقتضى خبر أن وقوله ولو اقتصر المنسب التفرع ثم أقول لا يعني ان هذا الكلام يفهم ان الاضافة لمفرد الخ يحتاج لدليل وقوله أو على الثاني الخ يحذف الف وقوله فليعلم هذا ذلك أى للاشارة الى أنه لا فرق وقوله لان الاول مقربا أقول في العبارة حذف أى مضاف لمفرد وقوله فلا فرق بينهما أي بين المفرد والجمع وقوله والضمير جمع والواو لتعليل أى انما كان المضاف اليه جمالا ان الضمير جمع (قوله ونظيره الخ) هذا الخ مضاف له حيث قال فاعل يرتب المريض والجواب ان قوله ونظيره من حيث انه يرجع الضمير للعق من حيث هو وهو بعد فالاحسن أن يقال المعتق في نفسه معاوم بطريق الاولى فتدبر (قوله يعنى أن العبد اذا اعتقه سيده) أي ما اعتق عليه (قوله) ان شهد شاهد برفه أي مفهوما أنه اذا شهد شاهد برفه وانما كان من المدعى مجرد دعوى فانه لا يتوجه على الصديق وهذا يخص مفهوم قوله وكل دعوى لا تثبت الا بعد فلا يمين بغيره (قوله) أو تقدم دين أي في الاصل تقدم العتق على الدين لان القول قول

مدعى الصفة وهذا من قبله لمن ادعى تقدم الدين فقد ادعى خلاف الاصل فطيلة الانبات (قوله وفي ابن مرزوق الخ) ظاهرة عبارة بعضهم اعتمادا لابن مرزوق (قوله) وأما من قاطعه شاهد بتقديم الدين فانه يحلف المدعى وهو القرا ما كان تمكن التفرع جرى على ما مر أي من أنه يحلف العبد وليس في هذه المسئلة انما مخصص عتق العبد غير العتق المدعى وعلى هذا فقوله وأما من علم الخ لانه لا علم

عما سبق فتدبر (قوله فانه يحلف الخ) صريح هذا تأخير الحلف وقوله فانه يحلف منهم ما يتأتى صريح هذا تقدم الحلف والخاضل ان كلامه صريح في اختلاف الحلف بحسب الزمن في المستثنين والنقل بقيد استواء الخاتين في تأخير الحلف (قوله لاحتمال ان يكون الاصل واحدا) أي أصل السماع واحدا (قوله لاشيد العلم) أي بان لم يكن خلفيا وقوله والأي بان كان يقيد العلم أي بان يكون السماع ناشيا (قوله ولا يشهدان حينئذ الاعلى القطع) فان شهدا على الظن ونحوه مد في السب وقال القائل ان شهدا شانه شهادة سماع بالولاء والارث بدليل قوله انه لو ما ووارثه فاشتبك كلامه على أربع صور شاهد بالنسب أو بالولاء شاهدان بالسماع بالولاء والارث (قوله وان شهد أحد الورثة) ولذا وغيره والمراد بالشهادة ما كان بين دعما كقوله أو أقروه وما يمكن بين دعما كما وان قوله وان شهدا الخ اذا كان عدلا وقوله أو أقر (١٣٣)

لكن كانت شهادتهما مقبولة كما أفاده بعض شيوخنا رحمه الله تعالى وقوله لم يجز أي ما ذكر وهو الشاهد والافراد لانه في الاول شهادة واحد والعق لا يثبت بشاهد واحد وفي الثانية اقرار على الغير (قوله ولم يقم عليه) الاول حذوه لانه يفيد قوله لم يجز بل ذكره وهو ان قوله لم يجز بالنسبة للنسب غير الشاهد والمقروا بما بالنسبة لتصديهما فيصح ولكن لا يقوم عليه نصيب غيره وليس كذلك فلا يعتق من العبد حتى ولو قال بطل قوله لم يجز أفنى ذلك لاسلم من الاجام (قوله ولا يعتق على العبد) أي لا يعتق العبد من المين مع الشاهد عليه العقق لان الاعتق لا يكون الا بشاهدين (قوله ولو قسمت العبيد) عبارة غيره أحسن وهي فان ملكه الشاهد بعد ذلك أو قسمت العبيد فتبذل ذلك لشاهدا والمقرع على (قوله وان شهد على شريكه الخ) أي شهد وحده احترازا عما لو شهد مع عدل آخر على شريكه يعتق

نصيبه يعتق نصيب المشهود عليه ونصيب الشاهد الشريك ولا يرجع شيمته لاقراء نفسه أنه يستحق فتمت على المشهود عليه (قوله والاكثر) هذا ضعف والمذهب ما صدر به (باب التدبير) (قوله وهو ان يعتق) بقرأ بالبناء للفاعل والمفعول ضمير يعود على المعتق يكسر التاء المقهور من عتق ولا يقرأ بالبناء للمفعول لعدم حصه كونه نفسا للتدبير الذي هو مصفة المدبر بكسر الباء (قوله والتدبير في الامر) أي ان التدبير في اللغة أي بالنظر والحدوث وما التدبير في حق القديم فهو الاتيان بالشيء على أحسن وجه وقوله عاقبة الامر أظهر في موضع الاشعار أي ينظر في الشيء عاقبته أي نهايتها بمصواب وأغبر مصواب وقوله التدبير التفكير فيه أي ان التدبير في الامر التفكير فيه لا يعتق أي هذا يرجع الذي قبله (قوله والتدبير ما خون من ادبار الحماة) أي التدبير الشريك (قوله من ادبار الحماة) أي ٣ وليتها وزعيتها وذلك لان عمر التدبير من عتق المدبر وانما تكون بعد الحماة (قوله ما واورا) أي بما كلن متضاي (قوله وبالمرحاة بالضم) أي الذي يخرج الانسان ٣ قوله وليتها كذا بالنسخ معناه المناسب وليها ٨ مع

باب في كفه التدبير

وهو عتق العبد عن دبر وهو ان يعتق بصدقت صاحبه فهو مدبر والتدبير في الامر أن يتنظر ما يؤلف اليه عاقبة الامر والتدبير التفكير فيه وقال الفراء في التنبهات التدبير ما يؤخذ من ادبار الحماة ويرك كل شيء ما واورا مبسكون الباء وضهوا والمرحاة بالضم لا غير وأنكر بعضهم

نصيبه يعتق نصيب المشهود عليه ونصيب الشاهد الشريك ولا يرجع شيمته لاقراء نفسه أنه يستحق فتمت على المشهود عليه (قوله والاكثر) هذا ضعف والمذهب ما صدر به (باب التدبير) (قوله وهو ان يعتق) بقرأ بالبناء للفاعل والمفعول ضمير يعود على المعتق يكسر التاء المقهور من عتق ولا يقرأ بالبناء للمفعول لعدم حصه كونه نفسا للتدبير الذي هو مصفة المدبر بكسر الباء (قوله والتدبير في الامر) أي ان التدبير في اللغة أي بالنظر والحدوث وما التدبير في حق القديم فهو الاتيان بالشيء على أحسن وجه وقوله عاقبة الامر أظهر في موضع الاشعار أي ينظر في الشيء عاقبته أي نهايتها بمصواب وأغبر مصواب وقوله التدبير التفكير فيه أي ان التدبير في الامر التفكير فيه لا يعتق أي هذا يرجع الذي قبله (قوله والتدبير ما خون من ادبار الحماة) أي التدبير الشريك (قوله من ادبار الحماة) أي ٣ وليتها وزعيتها وذلك لان عمر التدبير من عتق المدبر وانما تكون بعد الحماة (قوله ما واورا) أي بما كلن متضاي (قوله وبالمرحاة بالضم) أي الذي يخرج الانسان ٣ قوله وليتها كذا بالنسخ معناه المناسب وليها ٨ مع

محل الغائط (قوله وافعلوا الخ) أي ولا ينبغي أن التدبر خبره ولا يضر كون الجليل أعم من المدعي فتجمل المدعي وغيره (قوله المدر من الثلث) أي يخرج من ثلث مال الميت إلى من رأس المال (قوله بعقد لازم) حال من فاعل وجب أي وجب ذلك العقد العتيق حال كونه ملتصقاً بعقد لازم من ملبسة العام للخاص ولو قال ابن عرفة عقد لازم لكان أخسراً وأسهل وقول الشرح متعلق بوجوب أي مرتبط به فلا ينافي تعلقه بمخوف كالقائل (قوله العتيق بعونه) خرج بقوله بعونه العتيق الناجز ولا جمل ومنه تعليقه على موت متضمن كما يأتي آخر الباب فلا يسيئ شيء منها تدبره بل اعتق الجليل (قوله فيلزم ادعى ثلثها) أي إلا أن كان المدر لا يضر ج بعد الموت إلا من الثلث (قوله أي تعليقه نفوذ الخ) فيه شيء وذلك أن العتيق بمعنى خلو من الرقبته من الرقبته لا يحصل إلا بفصل الموت لانه حاصل الآن ونفوذ بعد الموت (قوله فلا يحتاج إلى تكلف) أي (١٣٣) فان ز قال بالحدود المحرور وتعلق بمخوف حال أي

الضم في غيرها وأصله الكتاب والسنة والاجماع فالكتاب قوله تعالى وافعلوا الخ خبر والمسلم قوله صلى الله عليه وسلم المدر من الثلث وانعقد الاجماع على أنه قربة انتهى وعرفه ابن عرفة بقوله عقده وجب عتق ماله من ثلث ماله لعدم موته بعقد لازم قوله بعدم موته يخرج به الملتزم العتيق في المرض المتعلق فيه فانه لازم له إذا تمت وقوله بعقد لازم متعلق بوجوب أي خرج به الوصية ورجحه المؤلف بقوله (ص) التدبر تعليق مكلف ورشيدان زوجة في الزائد الثلث العتيق بعونه (ش) يعني أن التدبر يتعلق بالعقل البالغ الرشيد ولو زوجة فبما زاد على ثلثها نفوذ العتيق على موته فقوله وان زوجة أي وان كان المكلف زوجة ودرت فيما زاد على ثلثها فانه يضي وإن كان محموراً عليه فبما زاد كفايته بنفسه وإن تغلغل غير المدعي به إذا ضربه على الزوج في ذلك لأن العبد في الرق إلى الموت وأما تدبرها الثلث فدون فلا خلاف في نفوذ وقوله العتيق بعونه محمول لتعلق أي تعليقه نفوذ العتيق لأن العتيق انما هو نفوذ العتيق وأما انشاء العتيق فهو من الآن والباقي معنى على أن التعلق يتعدى يعني فلا يحتاج إلى تكلف ز واحتج بالملك من الصبي والمجنون أما المجنون فواضع وأما الصبي فان تدبره باطل من حيث هو تدبره وإن ضم من حيث أنه وصية فهو وصية وقت بلفظ التدبر فإطلاق التدبر عليه مجاز ويخل في المكلف السكران قال المؤلف الاقرار بزمه كعتقه وخرج الرشيد بالسفوف المممل على الشهر وخرج العبد لانه محمور عليه بالاصالة (ص) لا على وصية كان متين مرضى أو سقري هذا أو بعدم موافق ان لم يرد لم يعلقه أو لم بعدم موافق يوم (ش) لما كان كلامه السابق شاملاً للوصية أثر جهواه ذان تمت التعريف والاقه هو غير مانع ولذا قال ابن الحاجب في قهر بغيره متعلق على الموت على غير وصية وبعبارة أخرى لا على وجه الانحلال والرجوع جوع يعني أن التدبر يتعلق على وجه الانبعاث والنفوذ لا على وجه الانحلال والرجوع وهو المعلق على أمر يكون ولا يكون كان متين مرضى أو سقري هذا فانت مدبر نفقوصية غير لازمة وكذلك إذا قال لعبد في صفته أنت مدبر يعلم وقول بقيد لا يوم ولا بغير نفقوصية غير لازمة وأما لو قال أنت مدبر يعلم وقول بقيد قطعا به يعلم ما في ثلث هذا ان لم يرد التدبر أما ان اراده كقوله أمانت فبصدى فلان لا يغير عن حاله ولا يرجع إلى فيه أو لم يعد

رأسه الجمل وبه وهذا معنى التضمين عند المحققين وحيث أمكن انشاء القطن على معنى فالملطوب الأبقاء وعلى هذا فلا ينبغي أن تكون الباعث على انتهى (قوله أما المجنون الخ) ورضه قول الشيخ أحمد الزاوي احتج بالملك من الصبي والمجنون فان عتقهما غير صحيح بالنسبة للمجنون وغير لازم بالنسبة للصبي المسمى وإن كان صحيحاً فان قيل فائدة النصفة التوقفت على رضا الولي وديمه أنه هنالك ليس إلا المضاعف لانه فاعلاً لخاله لما له فائدة صفته الجواب ان فاعله في الله إذا بلغ يكون له رد وبما ضاؤه (قوله ودخل في المكلف السكران) أي بصرام وأما بطلان تكلم المجنون وقوله السفه أي السفه للمولى عليه أي قد يبره غير نافذ اتسع ماله أم لا أي وهو صحيح كالصبي (قوله على المشهور) سبق ظم المشهور خلافة (قوله وخرج العبد الخ) أي فان تدبره غير لازم كما أفاده

الشيخ أحمد بن قول وهل هو صحيح كالصبي أو باطل كالمجنون الظاهر الثاني وهو أنه كالمجنون فيكون باطلاً (قول) وبعد ان علمت ذلك كله فالتقدم أفاده غير واحد من شيوخنا أن تدبر الصبي المميز لا يلزم ولا يصح ولا يتقلب وصية كما عتبه حج خلافاً لما قاله ابن عرفة ونبهه الثاني وتبعه شاربنا (قوله لا تدبره عليه الخ) فالمراد بالرشيد غير المحمور عليه وان زوجة غير محمور عليه في الزائد الثلث بطريق الإصالة واتخاذاً للمعارض (قوله كان متين) مثال للتقوى وهو الوصية لا للتقوى ولا للتب وهو التدبر (قوله ولذا قال الخ) أي لأجل كونهم تمت التعريف (قوله كان متين مرضى أو سقري هذا فانت مدبر) عبارة عب وشب فانت مدبر في مخالفة الشرح حال الكفر في التقبل ما يؤيد ما شارحنا لا ضرورة أبين عن ابن القاسم أي أنه وصية وليس بتدبير إلا أن يرى أنه أراد بذلك التدبر وقد صدقته (قوله إذا قال لعبد في صفته) لا يفهم قوله في صفته بل مثل ذلك لو قال في مرضه قوله وبعلم ما في ثلثه (قوله أماناً أراد الخ) أي أريد أن يولي التدبر أو يعلم ما في ثلثه فانت مدبر يعلم ما في ثلثه فانت مدبر (قوله أماناً أراد الخ) أي أريد أن يولي التدبر

في قلبه لا يعمل به وليس كذلك بل يعمل به وتعلم منه من قوله فوبت وصدق في دعواه كما عاهد بعض شوخنا الحاصل أن ما طه الشارح
لا يعد من باباً ونزويبه التدبير لان ما حصى مقرر به لا يقال انه اراد به التسديد لاسيما اذا كانت مقابلة كلابد عن حاله ولا رجوعه
فيه كما قال الشارح (قوله لان صفته تعلقي) أي محتوية على التعلقي (قوله راجع للصنع الثلاث) المعتد ان قوله ان لم يرد في
الثلاثة وقوله ولم يعقله فقد في الاخير انتهى (١٣٤) هو قوله أو بعد موتى (قوله سواء اراد به التدبير أم لا) هكذا قال الشارح وقال في

قوله في بعد موتى أي ان لم يرد
ولم يعقله وقال القاني وصية مطلقاً
أراد أم لا علقه أم لا ولذا اخرج
عن القيد والفرق منه وبين أو بعد
موتى أنه مخرج عن سنة التدبير
وهو التعلقي بالموت ولم أنزج
تقرير من ذلك (قوله وهو متعلق
بالصدر وهو تعلقي) وقال بعض
الشارح الاولى تعلقه بتعلقي لان
تعلقي المعمول بالعمل القريب
اولاً انتهى (أقول) والظاهر ما قاله
شارحنا لم يرد ذلك بالناسل (قوله
وولاه السليين) ظاهره مطلقاً
سواء ملكه مسلماً أو أسلم عنده
قبيل التدبير أو بعد التدبير وليس
كذلك وانما اصل ان الذي اذا تبر
المسلم سواء ملكه مسلماً أو أسلم
عنده قبيل التدبير فان ولاه
للمسلمين سواء كان مسلماً قارب
مسلون أم لا ولا يعد ولاؤه لسيد
ولو أسلم لانه حين لم يكن له عليه
ولاه لا اختلاف الدين وأما ان تبر
كافر كافراً ثم أسلم العبد فان مات
السيد كافراً فلا يؤم له جماعة السليين
لان ان يكون السيد له أو أسلم
قائه منه ويكسبون ولاؤه لان
الولاء الذي هو جهة كلمة السب
ثبت بين السيد ومدره لا تعلقهما
بحق التدبير في الدين وأما اذا أسلم

التسديد اسلام المدين فانه بعد الولاء يؤم له جماعة الميراث قاله أبو الحسن وقوله لا للميراث أي لان
العبد لم يمت وأما تمتع العبد الذي يرسده ثم أسلم في حياته تسديده فان ماله لسيد لان السيد الكافر يأخذ مال عبد المسلم اذا مات فانما
عليه ذلك فقول الشارح الآن يكون الخ تسديد كان ظاهره الاطلاق اذا أسلم العبد بعد التدبير وأما لو كان مسلماً عند التدبير
فلاؤله السليين ولا يرجع السيد ولو أسلم أو كان ويرثه مسلون كقوله (قوله وكان له ولؤه) أي القيمة وبيعها الميراث (قوله فلو جعل الخ)
فان أشكل الامر في ذلك نظر فان وضعه لتسديدها أكثر من يوم التدبير فهو مدبر مع أبيه وان كان لاق فهو رقيق (قوله طعنا من ت الخ)
وذلك لانه قال في هذه الارادة من مع قوله تناول (قوله متعلق بتقدير) أي الذي هو قوله أي جعله

دوره

(قوله الاولى) أقول بل الصواب (قوله وما في زناد) وذلك قال (١٣٥) في تفسير الاب عليه فلان عتق بعض الولد خاص

دبره بان حقه الثلث فان الامة نصير أم ولد بذلك الحمل وسواء كان ذلك الولد حلالاً أم لا
و بعبارة الاولى أن الصغير في ثوبه أن عتق رجوع لولده لا لآله لا من عتقه عتق
الرجوع خلاف العكس لان الاب يقدم على الابن في الضيق على مامشي عليه المؤلفون كان
ضيقاً كما يأتي فان عتق الاب لم يعنى الوفاً فلا تكون أم ولد وعلى المشهور من أنه عتد
الضيق بقصاصان فلا يعنى أحد هادون إلا (ص) وقدم الاب عليه في الضيق (ش)
يعنى أن ثلث السيد اذا ضاق عن الاب وولده كان الاب مقدماً على الولد في العتق لان
الاب هو السبب في ايجاد ولده وهذا خلاف مذهب المدونة كما قاله في توضيحه لكن
المؤلف اعتمد مذهبهم أنهم يقاصاصان فلا ذوق كله أو بعضه لا تكون أم ولد لان أم
الولده الحرج لها كله وما في زناد وسواء أم الولد أم أمه بقصاصان باتفاق أى اذا عتقت الأم
وهي حامل لانه كبر منها (ص) ولا سيد تزغ ماله ان لم يررض ورهه وكتانته لا اخر احه لغرضه
وليس بيعه ان لم يعتق وكان الولادة (ش) يعنى أنه يجوز للسيد أن يزغ مال مدمر لموت شبهة
السيد ولهذا جاز له وطعم درهما ويجعل الانتزاع المذكور ما لم يررض السيد مرضاً جوازاً والا فلا
يجوز له الانتزاع لا سيما عند بيعه ماله بشرط انتزاع ماله في المرض والا فلا يجوز
السيد ان يرهن نفس المدير لبيع القرم ولو في حياة السيد في دين سابق على تديره أو في دين
متأخر على أن يباع بعد موت السيد لا على أن يباع في حياة السيد وعليه يجعل قوله في باب
الزنى لا ريبه فله معاوضة وكذلك يجوز للسيد أن يكاتب مدمره فان أدى عتق وان عجز عاد
مدراً وان عاجز كاتبه المدير وان كاتبه يباعي قول لان مرجعه العتق وهو أثر ابن التدير
غالب دليل حرمة الوطء ولا يجوز اخراج المدير عن التدير لغرضه به وجوب الوطء لاجبة
ولا بصدقة ولا يبيع ويخبر ولهذا قال وتفسيره لان في ذلك ارفاقاً له بعد ما كان ثابتة الحرية
فيه ولا يشار عن شرف الحر به مالم يخر المشرى عتقه فان خيره أى في حياة سيده معنى بيعه
وعتقه وكان ولا ولعته ماله أو عتقه بعد موت مدمره فلا غنى لان الولد لا ينعقد لغيره ماله
يجعل الثلث لجمه فيعتق كله أو بعضه فيعتق بعضه وعلى كل حال الولد قد انعقد لمدمره
قبل عتق المشرى فلا ينقل للمشرى بعد تفرقه لغرضه وقوله (كالكاتب) تشبه تام يعنى ان
المكاتب اذا باعته الذى كاتبه فله نفس الأمان ياد المشرى فيعتقه قبل فسخ البيع فعلى
لتشوق الشارع للحرية (ص) وان حسي فان فدا ماله أسلم خدمته تقاضى صاحبها
يجزى عليه فانه أوجب ان وفى وان عتق بحسب ما تبعه الباقي أو بعضه بمحضه وخير الوارث
في اسلام ماروقه (ش) يعنى أن المدير اذا جنى على آخر فانه مدمر السيد الذى يدره فلا
كلام وان لم يفسده فله بسلام خدمته للمجنى عليه بقصاصها شياً بعدنى الى أن يستوفى
أرض جنائنه ولا يملك جميع خدمته ولا يباع في خدمته فلا يجزى جنائنه ثانية على شخص آخر
فانه يصاحب المجنى عليه أو لا يباع من خدمة المدير الى أن يستوفى أرض جنائنه وأما
ما استوفاه المجنى عليه أو لا قبل دخول الثاني معه فانه يخص به وانظر هل معنى الخامسة ان
الخدمة تقسم بينهم كما نصت أو على حسب المال ولا مفهوم لقوله ثانياً ويجعل خبر السيد
في اسلامه أو فداً ثانياً لا يمكن للسيد مال يقتدي به والا فغنى منه واذا جنى على أرض الجنائنة
الى جنائنه على شخص أو أكثر فانه يرجع مدمراً كما كان قبل الجنائنة وهذا يفهم من قوله
تقاضى ان السيد المدير اذا مات قبل أن يوفى المدير أرض جنائنه وعتق من ثلث سيد لخدمته

فتكون أمه أم ولد (قوله والسيد
تزع الخ) هذا فيها استفاد من
هبة أو صدقة أو وصية أو صداق
ان كان السيد برأى أو اكتسبه
بتجارة أو يتخلع زوجة وكذا خلع أم
ولده وأما لو كان ذلك المال الذى
أراد السيد أن يتزعه استفاده
من عمل بدأ من أرض جنائنه عليه
فان السدة أن يتزعه مطلقاً
مرض أو لم يررض ووجه ذلك ان
هذا الاشبه مملوكة للسيد وطلاق
الانتزاع عليه مجاز (قوله ان لم
يررض) أطلقه وقدم لانه ان بعد
السلام بما اذا كان مرضاً جوا
(قوله وان عجز مدمراً) فان
مات سيد قبل أدائها عتق من
ثلثه وسقط عنه باقي العتوم (قوله
وفسخه) أى وكذا هبته (قوله
مالم يخر المشرى عتقه) أى وماله
يجعل الموهوب له عتقه أى وسواء
كان العتق المذكور مبيعاً أو لاجل
(قوله وكان لا ولعته) أى ل
لمدمره ولا يرجع على من دبره ان
(قوله لان الولد لا ينعقد لغيره) هذا
ظاهر فيما اذا حرر كله وأما اذا
تخصر بعضه فعند التعلق من
حيث ذلك البعض وأما البعض
الآخر فلا مانع من هبة عتق
المشترى (قوله يعنى أن المكاتب
اذا باع الخ) الحاصل لا يجوز
بيع رقية المكاتب وان رضى فان
يبع قبل عجزه فممن ان لم يعنى (قوله
أسلم خدمته تقاضى) ليس تقاضى
معولاً لا سبيل لمقتدر أعفيلها
أو فداها تقاضى فان حسي عليه
وهو فى ثانياً لخدمة فأرسلها له

الخليفة كما قيل واستظهر ان مرزوقاً السيد (قوله أو بعضه) أى وعتق بعضه فهو عتق على فاعل عتق (قوله فيما ياتي الخ)
وذلك من يوم نبوت اجانية الثانية ويحتمل من يومها (قوله أو على حسب المال) لا يعنى ان هذا هو الواقع في

فانه ينسج ما بيني من أرض الجنابة في ذمته لتعذر بيعه بالعقن فان لم يجعل الثلث الا بعينه فان
ما بيني من أرض الجنابة يتعلق بعينه بالجزء الحار وبعضه بالجزء البارد وتخصير الورثة فيعاقب عنه
ان شأوا أسلموه للعقن عليه ملكا بشفيل به ماشاء وان شأوا فذوه بما يخص من أرض الجنابة
على حساب ما بيني وفي كلام المؤلف حذف الجواب تارة والشرط أخرى وكل من ذلك جائز
والتقدير فان قدما استمر مدبرا وان لم يشده أسلم خدمته تقاضيا لا ملكا بشفير على
الاول اذا استوفى أرض الجنابة فله الرجوع باقى الخدمة للسيد وأنه اذا عتق وبقي عليه
شي من أرض الجنابة فانه ينسج به أو ما على الثاني فلا يرجع باقى السيد ولا ينسج باقى عليه
من أرض الجنابة (ص) وقدم عمله فان لم يجعل الثلث الا بعينه عتق وأقر ماله بسيد (ش)
يعني أن المدير اذا قدم بعلم موت سيده لم يتأخر هل يجعل الثلث أم لا فانه يقوم مع ماله لانه مصفة
من ممتلكاته كأنه طول أو عرض أو حرة مثلا والعبرة بיום النظر لا بيوم موت السيد فيقال كم
يساوي على ان له من المال كذا فتأخر يجعل الثلث فيعتق كله كاذبا كان ماله مائة وفيه
مائة وترك السيد أربع مائة وبقية ماله يسد ما يرفع الثلث بعينه فانه ذلك البعض يصير
سرا ويرى فاقبه وترك ماله سيد ملكا ليس للسيد ولا للورثة فيه شيء لانه مال بعض مثلا
لو كانت قيمته مائة وماله مائة وترك سيد مائة فانه يعتق نصفه وترك ماله سيد لان قيمته مائة
مائتان وثلاث السيد مائة وهي نصف المائتين التي هي قيمته مائة فلو كانت قيمته مائتين وترك
السيد مائة عتق نصفه أيضا والحاصل أن الثلث ان جعل المدير خرج سرا كاذبا ترك السيد
عشرين دينارا وقيمة العبد المدير عشرة فيجمع التركة ثلاثون ثلثها عشرة قدهي بقية وقته
وان لم يجعله الثلث فيعتق منه ما جله الثلث ويرى الباقي ووجه العمل فيه أن تنظر نسبة الثلث
المال من قيمة رقبة السيد تلك النسبة يعتق من العبد مثله مدير قيمته مائة وترك سواه مائة
وأربعين فان جموع التركة مائتان وأربعون وثلثها ثمانون ونسبتها من قيمة المدير أربعة أخماس
فيعتق منه أربعة أخماسه ومثال آخر مدير قيمته ثمانون وترك السيد عشرة وثمانين فيجمع
التركة تسعون وثلثها عشرون ونسبة العشرين إلى الخمسين ثمان فيعتق من المدير ثمان
ومثال ثالث مدير قيمته أربعون وترك السيد خمسين دينار فيجمع التركة تسعون وثلثها
ثلاثون ونسبتها إلى قيمة المدير ثلاثة أرباع فيعتق منه ثلاثة أرباعه فاذا كان العبد المدير
متعددا فلا يتخلو اما أن يكون الثلث يعمل جميعهم أو لا يعملهم فان جعلهم عتقوا كلهم مثاله
مديران قيمة أحدهما عشرون وقيمة الآخر عشرة وترك مواهما ستين دينار فيجمع التركة
تسعون وثلثها ثلاثون وهي قيمة المديرين فيعتقان معا وان لم يجعلهم الثلث فلكل طرف ثمان
أولاهما وعليهما انقصان تعرف مقدار الثلث من جميع التركة ثم تقسم بين المديرين على قدر
قيمة ما تملك كل مدير من قيمته وتلك النسبة يعتق من كل واحد مثاله مديران قيمة
أحدهما أربعون وقيمة الآخر عشرون وترك مواهما خمسة ومائة بجميع التركة خمسة
وستون ومائة وثلثها خمسة وخسون فتقسم الخمسة والستون على ما على قدر قيمته جازا وثلث
لصاحب العشرين وثلثان لصاحب الأربعين فصار لصاحب الثلث الثلث الخمسة والستون
وثلثا خمسة عشر وثلث لصاحب الثلثين ثلثا الخمسة والستون وثلثا ستة وثلاثون
وثلثان ونسبة الثمانية عشر وثلث من العشرين قيمة رقبة الأول خمسة أسداس ونصف
سدين فيعتق منه وبقي منه رقبة نصف سدين ونسبة الستة والثلاثين وثلثين من
الأربعين قيمة المدير الآخر خمسة أسداس ونصف سدين فيعتق منه ما يعتق من الذي
قبله ويرى قيمته ما بقي من الآخر وترك ثلاثة مديرين قيمة أحدهم عشرون وقيمة الآخر

كلام ابن مروزق قال واجب الاقتصار
عليه قوله يتعلق بعينه بالجزء
الحار أي فاذا عتق النصف اتبع
بنصف ما بيني وان عتق الثلث
اتبع ثلث ما بيني فاذا عتق الثلثان
اتبع ثلثي ما بيني مثلا الجنابة
عشرون وخدم عشرة ومات السيد
وجعل الثلث نصف المدير وعتق
فذلك النصف الذي خرج سرا يتبع
ما بيني عليه وهو خمسة في المثال
(قوله وترك ماله سيد ملكا) لا يقال
قيمة عين على الورثة لانه لا يقال
المائة كلها بيده والقياس قسمها
بنسبه وبين الورثة لانه لا يقول بقاه
تصفه فله سهم بقا ماله معه
أكثر حالهم اذا باعوه

(قوله من مؤجل) أي لاجل قرب أو بعد (قوله على حاضر موسر) أي مقر (قوله بيع بالنقد) أراد بالبيع التقويم ولو عسر بهلكنا
أولى (قوله وان غرت غيته) أي وكان حالاً أقرب بالحلول (قوله استوفى قبضه) أي انتظر (قوله والابيع الخ) أي وأن يكن
الدين على حاضر موسر والآخر بتخييل الحال أو قرب الحلول بل على حاضر معسر أو غائب بعد الغيبة أو على قربها بعد أصله
(قوله فان حضر الغائب) أي الغائب غيبة بعدة كقريته بعد (١٣٧) أجله (قوله انما يقوم للعروض) أي

والعروض تقوم بقدر كاقبل في غير
ذلك الموضع وأما إذا كان الدين
عرضاً فليعلم أنه يقوم بالنقد (قوله
أي أبيع بعه الخ) المناسب أي
قوم الآن تعبير الشارح بأبيع إشارة
إلى أنه ليس المراد البيع حقيقة
بل المراد التقويم (قوله كالاشهر
الخ) وأفضه ما في ذلك حيث يقول
والقيمة القريبة كالاشهر
البصرة كاقالوا في الوصف وقت
لأشهر بصرية أه الألف خير
بأنه ذكر في القضاء أن العشر تأم
للقيمة المتوسطة فكيف تكون
الأشهر حداً للقيمة بل وكيف
يكون الشهر فضلاً عن الأشهر
حداً للقيمة القريبة كما في عب
حيث قال قربت قيمته كالشهر
والتقاهر أن ما هنا كاستفاد من
تقرير بعض الشيوخ يجري على
باب القضاء من أن القيمة ما
كان على ثلاثة أيام وأن العشرة
من المتوسطة إلى آخر ما ذكرناه
(قوله فان كان حصصاً في أول السنة
الخ) لا مقبولة بل وكذلك لو كان
حصصاً وسطها أو آخرها لأن العدة
التي تقطع حكم المرض سواء
كان في أول السنة أو آخرها لأن
ما في الرأية مرض في جميع السنة
(قوله ولا يضره الخ) لا يعني أن
الورثة تنعجه بقيمة الثقة عليه

عشرة وقية إلا أن ثلاثون وتركوا سهمين فجموع التركة مائة وعشرون ولها أربعون
فتقسم بينهم على الحصص لأصحاب الثلاثين نصفها ولأصحاب العشرين ثلثها ولأصحاب
العشرة سدسها فيكون لأصحاب الثلاثين عشر ونسبها من قيمته ثلثان فيعطي منه ثلثان
ولأصحاب العشرين ثلثها وهو ثلثة عشر وثلث ونسبها من العشرين قيمته ثلثان فيعطي منه
ثلثان ولأصحاب العشرة سدسها ثلثة عشر ونسبها من العشرة ثلثان فيعطي منه ثلثان أه
(ص) وإن كان السبد من مؤجل على حاضر موسر ببيع بالنقد وان غرت غيته استوفى
قبضه والابيع فان حضر الغائب أو أيسر المعدم بعد بيعه عنه حيث كان (ش) يعني أن
الثلث إذا ضاق ولم يعمل المديركم وكان السبد من مؤجل على حاضر موسر فإنه يبيع بالنقد
أي بالتخييل وليس المراد التقدير بالذهب والفضة فان الدين إذا كان عن اعتبار يقوم بالعروض
فإذا بيع الدين تلافى خمسة عشر وقية العبد خمسة عشر وترك السبد خمسة عشر فان المديركم
يعتق كله لأن الثلث حل بجمعه (قوله ببيع أي أبيع بعه وان كان الدين على غائب غيبة قريبة
كالاشهر والدين حال أو يعمل عن قرب طه يستأنى بالعقبة إلى أن يقض ذلك الدين وإن كان
على غائب بعد الغيبة أو على حاضر معسر فان المديركم يبيعان ما جاوز الثلث منه فإذا
حضر النقص الغائب الذي عليه الدين أو أيسر النقص المعسر بعد بيع المديركم فانه يعق من
ثلث السبد حيث كان أي سواء كان بدلاً ورثة أو يد غيره عن اشتراء أو وصل المهر وجه
وظاهره وإن حصل فيه عتق من المشتري وهو كذلك وليست كعتقه فبيع منه إن لم يعق
والفرق أنه يبيع هاتين عتقاً آخر وبقاها من جمع عتق لما هو أنصف وهو التدبير (ص)
وأنت سرقيل موتي بسنة إن كان السيد لم يأم بوقف فلذات نظر فلان مع اتباع بالتقدمة
وعتق من رأس المال (ش) يعني أن من قال بعد أنت سرقيل موتي بسنة أو أشهر أو أكثر من
ذلك فان كان السيد لم يأم بوقف شيء من خدمة العبد فلذات العبد فلذات السيد بعد ذلك
فانه يتفر إلى حاله قبل موته بسنة فان كان حصصاً في أول السنة ولو مرض بعد ذلك فان العبد
يبيع ورثته بعد ما جرت خدمته في ثلث السنة لأنه قد تبين أنه كان راساً وأولها فهو مال لا جرة
من أول السنة ويعتق من رأس المال لأنه قد تبين أنه كان أعققة في العدة ولا يضره ما أحدثه
سيدهم الذين في ثلث السنة فلو قال أنت سرقيل موتك بالعبد بسنة فهو حر من الآن لأنه
لا يعمل لاجل تحققه وإلا خدمته لأنه يعمل حر ثم غلب استخدام المهر وتقبل بعض أنه يكون
متعقلاً لاجل ذلك حكمه (ص) والآخر الثلث ولو يبيع (ش) أي والأب أن كان السيد مرض بضاق
أول السنة أي واستمر مرضه لثلاثين فان السيد يعتق من الثلث لأنه قد تبين أنه أعققة في المرض
ولا يتبع ورثته بعده شيء من خدمته لأن القاعدة أن كل من عتق من الثلث تكون غلبته
للسيد لأن النظر فيه بالتقويم إنما يكون بعد الموت (ص) وإن كان غير مولى بوقف خارج سنة

(١٨ - ث خشي ثامن) سنة وانظر إذا ذات على خدمته هل يسقط الرأية أو تبعه الورثة كما يتبع هو بخدمة سنة (قوله لانه
لم يعمل لاجل تحقيقه) لا يعني أن هذا التعليل موجود في صورة المستفاد لا يظهر مانته البعض المشار به وقيل بعض الخ (قوله فله
حكمه) أي من أنه يستحق بذلك الإيجال المجهول ولا يجوز وطومان كأنه فعلي تقدير أن يستمر حياته حتى يعتق بالسيد ما ذكرناه
يرجع على السيد بجزء ثلثه لأن السيد لا يستحق خدمته فيما أنما يستحق في السنة الأولى ويترتب على ما ذكرناه أدامات ثلثه
ورثته ولا يرثه السيد (قوله خارج سنة) سواء كان المستخدم السيداً وغيره

(قوله ما خدم ظهري) أي أجورتي
 أي أجور خذمة زمن خدم العبد
 ظهري من السنة الثانية أي خدم
 خذمة في تطهير ذلك الزمن من السنة
 الثانية أي سواء شاكوا في الخراج
 منها مع المستقبلة أو تخلف فإن
 مات السيد نظر إلى حاله قبل الموت
 بسنة هل كان مهيأ أو مريضاً
 أجور على ما تقدم ثم إن هذا كله
 إذا مات السيد بعد سنة فأكثر فلو
 مات قبل مضي سنة فالجميع الظاهر
 لأعني لأن علقه على شيء يحصل
 (قوله أجورتي) أي أجور خذمة
 الشيء أي أجور الخذمة في ذلك
 الشيء الذي هو الزمن وقبوله
 التي خدم ظهري أي خدم خذمة في
 تطهير ذلك الزمن من السنة الثانية
 وقوله القدر الذي خدم ظهري أي
 أجور الخذمة في القدر الذي خدم
 ظهري أي في الزمن الذي خدم خذمة
 في تطهير من السنة الثانية وهكذا
 قدبر (قوله أفاضل الخ) أي يؤخذ
 أجور فمثل ذلك اليوم من السنة
 الثانية (قوله ولتركة) عطف عام
 على خاص لأن المديون التركة
 إلا أن يقال ولتركة كسواها ولو حذفه
 واقتصر على له لكان أحسن (قوله)
 لو قلت أم لا السيد بها فلا يبطل
 عتقها من رأس المال وتقتل فيه
 إلا أن يعني عنها وأما لو قلت خطأ
 فلا تنص بعقل عندان القاص وما
 عند غيره فتعيبه وعلى الأول فيلزم
 ويقال لها عذبة القصاص ولا شيء
 في خطئه (قوله وإن مات الخ) إنما
 عبر به لئلا يشبه أنه مجرد الموت
 يعني قبل النظر في تركته لتعطي
 الحق على موته (قوله يفتحق لأجل
 من رأس المال) لأجل أنه لا ينظر
 العتق لأجل معلوم آمن من رأس المال

ثم يعطى السيد مما وقف ما خدم ظهري (ش) أي وإن كان السيد صغيراً على حين وقوله لعبد ما مر
 فأنه وقف خذمة العبد مدسنة كاملة على يد عبد لآذن الحاكم لا على يد السيد ولا العبد
 فأنما خدم العبد في السنة الثانية مدسنة مشاهير مثلاً لا يدفع للسيد من القدر الموقوف وهو أجور
 السنة الأولى في القدر الذي خدمه العبد في السنة الثانية فالسيد نائباً على بطل يعطى وبما
 وقف متعلق بيطي وما مقول بيطي الثاني فاعل خدم العبد وتطهير بمقوله خدم أي ثم
 يعطى للسيد من الشيء الموقوف بأجرة الشيء الذي خدم تطهيره أي تطهير ذلك الشيء فهو يعطى
 أجور الشهر الأول الذي خدم به السنة تطهيره أي يعطى للسيد من السنة الماضية القدر
 الذي خدم نظير من السنة المستقبلة إن وما في موافق ما وإن شهر افتشهر أمثلاً
 إنما للسيد أي أفاضل مكان كل ومن السنة الثانية وما من السنة الأولى مقدمين الأول
 فالأول من كل منهما وأما جاري الثانية والثالثة وأربعة والخامسة إلى ما لا نهاية (ص)
 وبطل التدبير يقتل سيداً وعدوا باستغراق الدين له ولتركة وبضعة بموازاة الثلث (ش) يعني
 أن المديون إذا قتل سيداً وعدوا فالأول بأجرة فإن تدبيره يبطل إن احتجوا به رثة أو لو قتل
 سيداً خطأ فإن تدبيره لا يبطل ويعتق في مال سيد الذي تركه ولو لم يعتق في الدين وهو دين
 عليه ليس على العاقلة نهائياً لأنها أصح ذلك وهو عولك وقول الشارح أنها تؤخذ من
 طائفة المديونين فلم وكذلك يبطل التدبير أيضاً باستغراق الدين للدين ولتركة كالأول السيد
 عشرة مثلاً وقية المديون خمسة وعطيه دين عشرة عشر فاستغراق الدين للدين ولتركة
 لأن الدين مقدم على ما يخرج من الثلث وظهر مسواه كان الدين سابقاً على التدبير
 أو لاحقاً وهو واضح إذا قام الغرماء بعد موت السيد وأما أن ما وافق حياته فإن كان الدين
 سابقاً على التدبير فإنه يساعده ما لا ينال كافي المدونة وكذلك يبطل بعض التدبير بسبب
 مجاوزة ثلث السيد كالأول السيد عشرة قوتية المديون عشرة قوتية الثلث التركة ستة وثلاثين هي قيمة
 ثلث المديون فيقتل ثلثاً ويرى ثلثه فقيمة مجاوزة الثلث من إضافة المصداق بمقوله والفاصل
 محذوف أي مجاوزة الثلث أي مجاوزة بعضه في المال المذكور (ص) وله حكم الرق وإن مات
 سيد حتى يعتق فيما وجد جئت (ش) يعني أن المديون أحكام الأرق في خدمته وشهادته
 فلا يجد ذافه ولا يقتل فأنه الحراي غير ذلك من أحكام الرق وإن مات سيد حتى يعتق من
 الثلث فما وجد جئت من مال السيد أي حين التقويم ولا ينظر له مال من المال قبل التقويم
 (ص) وأنت حر بعمد قوتية فلا تنعت من الثلث أيضاً لاجوع (ش) يعني أن السيد
 إذا قال لعبد أنت حر بعمد قوتية وموت فلا تنعت فلا تنعت قوتية على موت الأخير مهما
 كان مات فلا تنعت قوتية عتقه على موت السيد فإما السيد أو لا تقويم ينظر هل يملكه
 الثلث أو لا فإن جله كان كالعتق إلى أجل فيستبرأ لو رثتم من الخدمية أي أن يمتوت فلا تنعت
 يملكه الثلث كانت الورثة بالخيار في الجزء طائفة المديون يملكه الثلث بين الرقي والعتق وقوله أيضاً
 إشارة إلى أن المديون كما يعتق من الثلث فكذا هذا ولا يبطل حكم التدبير حمله معقلاً لاجل
 فكانه قال إن ملك فلا تنعت بعمد قوتية وأنت أفاضل ما بطل التدبير حمله معقلاً لاجل
 ولا رجوع له (ص) وإن قال بعمد قوتية فلا تنعت بعمد قوتية لاجل من رأس المال (ش) يعني أن
 الإنسان إذا قال في حال صحته لعبد أنت حر بعمد قوتية فلا تنعت بعمد قوتية لاجل من رأس المال
 من رأس المال ولا يلحقه من ويخذه إلى الأجل ولا فرق بين العبد والأمة وأما أن قال ذلك
 في حال مرضه فإنه لا يعتق إلا من الثلث لاجل من رأس المال بعمد قوتية فلا تنعت لاجل
 التبرط في حال المرض لم يملكه الثلث ولم يقيد المؤلف بذلك لآعلى ما شاهر وأما تدبيره

باب المكاتب (قوله ذ رفيه المكاتب) أى الاحكام المتعلقة بالمكاتب لاحقية الكاتب وقوله والكاتبه أى حكم الكتابة المارة بقوله المصنف وتب مكاتبه أهل التبرع وقوله وما يتعلق بذلك أى من الاحكام والظاهر ان مصدق ذلك هو الاحكام المتعلقة بالمكاتب (قوله مشتق من الاجل المضروب) لا يخفى أن العبارة لا يصح أن تؤخذ على ظاهرها وتؤىل بأن العشي مشتقة أى مأخوذة من الكتاب بمعنى الاجل المضروب من اشتقاق المصدر المز يدوهو كتابته من المصدر المجردوهو كتاب والمراد اشتقاق الاخذ (قوله أو من الازلام) أى أو مشتق من الكتيب بمعنى الازلام (١٣٩) وليراجع في شأن الكتاب بمعنى الاجل والكتب

بمعنى الازلام هل هما معنيان لغويان في أصل اللغة أو في عرف اللغة (قوله والعبد الزم نفسه المال) اشارة الى المناسبة بين الكتابة

بالمضى الاصطلاحى والكتابة بالمضى

الغوى وقوله ويقال في المصدرى

مصدر كتب ثم انك اذا علمت ان

من جملة مصادر كتب كلب

فيكون المراد من كتاب الحديث

واذن لا يصح الاستشهاد على ذلك

بقوله قال تعالى والذين يتبعون

الكتاب فان المراد بالكتاب المكتابة

بمعنى العقد المعلوم المين بما ياقى

وقوله قال تعالى دليل على مشروعيها

(قوله عتي الخ) قال بعضهم الصواب

أن يقول عقد ويرى العتي على

مال ويؤيد ما ذكره ان الكتابة

سبب في العتي لانها نفس العتي

(قوله والا فلا تسلب الخ) اعلم انه

حكم بعدم التذب وهو محتمل بعد

ذلك لان يكون جائزا سواء

مستوى الطرفين أو مكرها وخلاف

الاولى للغير وذلك (قوله خلافا

للساطي الخ) أى فانه قال تذب

بعدموت فلان شهرهما إذا قال بعدموت بشهر فانه يكون بوضعه ما لم يرد به التدبير أو يعلقه على شيء كما مر في قوله أو هو بعدموت في يوم وقوله بشهر يقتضى أن لو قال بعدموت فلان ولم يقل بشهر أنه لا يكون معتقلا جلي وليس كذلك بل هو معتق كما مر عند قوله العتي جملة وقد كره في المدونة كما ذكرهنا

باب ذ كرفيه المكاتب والكتابة وما يتعلق بذلك

والكتابة مشتقة من الاجل المضرب وبالقوله تعالى الاولها كتاب معلوم أى اجل مقدرا ومن

الازلام لقوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم أى الزنم الصيام

كالزامة على الذين من قبلكم وتكتب بمعنى يكتبه الله تعالى والعبد الزم نفسه المال ويقال في

المصدوق كتاب وكتابة وتكتب مكاتبه قال الله تعالى والذين يتبعون الكتاب مما ملكت أيمانكم

فكتابهم الآية والامر فيها للتدبير وعرفها ابن عرفة بقوله عتي على مال مؤجل من العبد

موقوف على أدائه فيخرج ما على مال مجهول ولما قال فيها لا يجوز كتابة ما لم يرد يجوز عتيها

على مال مجهول ويخرج عتي العبد على مال مؤجل على الاجنبي بقوله على مال أخرجه العتي

على غير مال وهو التيسل والعتي أى اجل وقوله مؤجل أخرجه القطاعة قوله موقوف على

أدائه أخرجه العتي المجهول على اذمال أى اجل فانه ليس بكتابة (ص) تذب مكاتبه أهل

تبرع (ش) بمعنى ان يشتد لاهل التبرع أن يكتب بملوكه اذ اطلب الرقيتي ذلك والا فلا تذب

وبه وهو ما لا غير أهل التبرع لا تذب مكاتبته وما وراء ذلك شى آخر فالكلام في التذب لا في

الصحة وان حكما كانت لازمة للتذب لكن ليست مقصودة خلافا للساطي فخطوه قسمه سلم وفي

مفهومه تفصيل فان كان صيدا أو مجنونا كانت مكاتبته باطلة وان كان سفيحا مجنونا راعيه

أزوجه أو مريضا في ثلث كانت صحيحة متوقفة وليست باطلة كافي العتي لان هنا عوضا

فقوله مكاتبه أهل تبرع مصدر مضاف لفاعله وهو السيد وأشار الى صيغة بقوله بكتابة الخ

وأشار لعوض بقوله بكتابة وأمر كتابها أربعة السيد والعبد والصيغة والعوض وتضمن الصبي

يتاعلى انها يسع لاعتق أو من السكران يتاعلى انها عتي لتشوف الشارع للصبرية

وتبطل على انها يسع على ماض في باب البيع وأشار بقوله (وخط جوازا) الى انه يقبض السيد

ان يحيط عن عبيده من الإبراءو يسحب أن يكون إلا خر من نجوم الكتابة ليحصل له

الاستعانة على العتي ولا به دليل بخصوص وغيره من الاجراء بموقعه قوله تعالى فما تفعلوا من

خير يعلم الله واذا علمت ما قورناه فكان ينبغي للوفاء أن يقول وأمر بالاولى السيد على دين

أى وتذب بغير موجب أن يكون آخر أو آخر أو حال من يزوجوا من كل شيء والحال من التركة

والحاصل ان الساطي يقول ان الصحة مقصودة فردد على الشارع بقوله لكن ليست مقصودة (قوله كانت مكاتبته باطلة) لا يخفى أن

بطلانها من العبي من على انها عتي وأما على انها يسع فتضمن منه توقف الزوجه على اجازة وليه وتضمن من السكران يتاعلى انها

عتي لتشوف الشارع للصبرية وتبطل على انها يسع كما أفاده الشارع (قوله وان كان سفيحا مجنونا راعيه الخ) لا يخفى أن السفيح في حكم

الصبي فاشأن التسوية بينهما كافي التوضيح والسيد وجب لا التفرفة كافي الشارع (قوله لا يحصل بالاستعانة على العتي) أى

لانه يخرى جوازا فاعلم انه قد يعجز بعد عنه عن غير مدق (قوله دليل بخصوص) وهو قوله تعالى أو فهم من مال الله العتي

آنا كم قاله العتي المدونة ولو لم يظهر أن يضع عن المكاتب من آخر كتابته شيئا قال أبو عمر وهذا على التدبير ولا يفهمه

(قوله مفسر لاجال الخ) فسيه شي وذلك لانه لاجال في القسمة انما لاجال في الجزء كما قاله بعض شيوخنا (قوله ولم يحبر العبد عليها) الصواب التبرع بالاداء لان ذلك الموضع ليس موضع عالم كما هو ظاهر (قوله والماخوذ منها الجبر) هذا ضعيف والعبد الاول (قوله أي ان ارضي السيد الخ) لا يخفى أن الماخوذ من المدونة هو الجبر مطلقا من غير تقدير السيد (تبيين) محل اختلاف اذا لم يكن معه غيره في عقد الكتابة والاتفاق على الجبر (قوله ومقتضى تعريف الجزأين) أي وأما المبدأ المعروف بالام الجنب منحصرا في السيد وقوله ووجهه أي ابن رشد رحمه وقوله بقوة أي وجهه (٤٠) ابن رشد بقوله أي ابن رشد (قوله ولا يابزم) أي لانه لا يابزم (قوله التي لا يدفع

بلا موع شاذ على حد قوله عليه الصلاة والسلام وصلى ورافع رجال قبيحا وأخبر بحول عن المفعول مفسر لاجال نسبته إلى الجزء أي وسط السيد آخر جزء (ص) ولم يحبر العبد عليها (ش) المشهور من المذهب أن العبد لا يحبره سيده على الكتابة نص عليه في الجلاب وأخذ الجبر عليها من المدونة واليه أشار بقوله (والماخوذ منها الجبر) أي اذا رضى السيد على خواجه أو أذن يمنه بشي قليل وقد أخذ ذلك أبو اسحق من قوله فيها ومن كتب عبده على نفسه وعلى عبد السيد شيئا لم يابزم العبد القائب وان كرمه مقتضى تعريفها الجزأين المفسد للصمر انه لم يؤخذ منها إلا السيد وهو مقتضى كلام أبي اسحق وهو ظاهر المدونة وأما ابن رشد فعند ان التولين شيومان منها ووجهه القول بسيد الجبر بقوة فري بين من يحبر عليها ابتداء ومن يحبر عليها آخر ولا يابزم من يحبر القائب عليها التي لا يدفع بالمال لا يحصل له العتق أن يحبر غيره ولم يبق كلام ابن رشد عنها المؤلف والا كان يقول وأخذ منها الجبر حتى لا يثاق انه أخذ منها أيضا عدم الجبر (ص) بكتاتيل ونحوه يكذا وظاهرها اشتراط التبرع وصحح خلافه (ش) يعني أن من أركن الكتابة الخمسة بنحو كاتيل يكذا أي بشي سواء العبد كد منهم فلا وأنت مكاتب بكذا أو أنت ممتنع على كذا أو ممتنع بنفسك بكذا فإلما فيه العاوضة كقوله اشترت العبد مدرهم وانظر لؤلؤة قوله بكذا هل تبطل الكتابة بناء على انها بيع أو تصح ويكون عليه كتابة المثل وظاهر المدونة عند القاضي عياض وغيره اشتراط لزوم التبرع لاشتراط صحته لان المذهب انها اذا وقعت بغير تبرع كانت مخصصة وتصح وصح ابن رشد في المقدمات حوازيها حالة وخمسند فإلما مقام وظاهر خلافه والمذهب الاول أن في التبرع الجنب فيصدق بالتبرع لانه يجوز أن تجعل شيئا واحدا (ص) ويجوز بغيره كأي وبعد فلان وجبت لؤلؤة بوصف أو كتمير ورجع لكتابة منه (ش) يعني أن العوض في الكتابة يجوز أن يكون بالثمن فلا يشبه العوض في النكاح كأي ويصير شارو ونحو ذلك وانما سأل الفرزدق لان العتق يكون عينا فلا أقل أن يكون على شي متروك الوجود أو على شي سبي هو وجود فلذا اغتفر ولا بد أن يكون ما ذكره في ملك العبد والافلاو كذلك يجوز للسيد أن يكتب عبده أن أي ياتيه بعد فلان وليس ياتي بالاعتق كما هو كذلك يجوز للسيد أن يكتب عبده على حين من خبروا معصام ناطق أو صامت في ملك العبد وظاهر قوله وسين الله سبحانه وجود ما على ما قبله أي فتمتع ولفظ المؤلف يعطى هذا لانه قبل وجوده لا يطلق عليه ولا يسمى حينئذ لا يجوز للسيد أن يكتب عبده على أن ياتيه بلؤلؤة غير موصوفة أو غير لاهم لعدم الاحاطة بصفة اللؤلؤة وانجاسة الحجر وعدم الاتفاع بشرها والمراد الالؤلؤة كل جوهر نفيس تتفاوت فيه الاغراض فان وقع العقد على لؤلؤة بوصف أو على خر أو خنزير وشبه ذلك فان العبد يرجع لكتابة منه في ذلك لانه اذا

تصح بدون التبرع (قوله هو ازواجها) أقول هذا مناف لتعريف الكتابة المتقدم حيث قال عتق على كان حال مؤجل من العبد موقوف على أدائه الآن قال هذا مطروقة أخرى غير مطروقة ان عتقه (قوله وآل في التبرع الجنب فيصدق الخ) لا يخفى ان هذا الجواب لا يمنع لان معنى التبرع جعله لغيره ما قاله المصنف وظاهرها لتأجيل لكان أصري في آحاده التي المراد فتدبر (قوله ورجع لكتابة منه) أي اذا وقعت الكتابة بالغير من كافر ثم أسلمها بعد ما أو سألها أو وقعت بالملكه بان وقعت ابتداء من مسلمين أو أحدهما تبطل بالكتابة فيصدق كلام المصنف عاذا كان موصوفا أو اذا كان معنى التبطل بالكتابة كافى عجم

(قوله وظاهر تعليق الشارح) أي لأنه قال تفاوت الأحاطة بصفته (قوله أن الكتابة تبطل بالكلية) أي يكون قول المصنف راجع لكتابه مثله راجعاً لما بعد الكافي وأما بعض شيوخنا إن ما قاله ابن مريوق هو المعتمد (قوله أو كذهب الخ) أي أن آراء الفقيه قد تضمنته وجعلنا عن معنى في نقول أو نسخ كذهب في ورق وإن أردنا الصرف جعلنا عن معنى الباطل التقدير أو كصرف ذهب بشفة ويقيد بدون الحلول (قوله ليست كثيرها من الدين الخ) أي بل كضارج موقوف فله أن يتنقل من شيء لا يخرج لتصرف الشارع للحرية (قوله فيجوز للسيد أن يبيع الخ) راجع لقوله أن الكتابة ليست كثيرها من الدين كقوله وكذا يجوز للسيد أن يتنقل من شيء لا يخرج لتصرف الشارع للحرية (قوله) يجوز للسيد أن يبيع الخ راجع لقوله ولا كالمواضعة المحضة وقوله وكذلك (١٤١) يجوز للسيد أن يبيع ما على مكتابه الخ راجع للامرين معا وقوله من ذهب في فضة

أي بدون حلول يبدل بسبل قوله ولا يعد ذلك صرفاً مستأخراً (قوله) يعني أنه يجوز لولي الصغير) أعني قدرا يجوز أن يبيع من ذهب في فضة أهله التبرع إذا ذلوا ليس من أهل التبرع في حال مجبوره (قوله بالمصلحة) أي السنوية في الكتابة وعندهما فإن انفردت في أحدهما وجب (قوله لما كن) أي السنة ناقصات عقل ودين (قوله أمة) بالغة رضاها وقوله وصغير ذكراً أو أنثى (قوله الخمسة عشر أعوام) كذا قال غيرهم أنه لا بد أن يبلغ الصغير ذكراً أو أنثى عشر سنين وهو ما لا يحسن وتظهر نقول الباقي عن ابن القاسم أنه يجب جواز مكتبة الصغير وإن يبلغ عشر سنين وهو نفس ابن عرفة (أقول) والتظاهر المدان على القدرة على الاكتساب وكاشه مراد ابن عرفة (قوله وكلام تت فيه تنظر) أي لأنه قال وبلا فقرة على كسب (قوله) وهو الموافق الخ إن نفسه تنظر لأنه إذا كاتب الخيرة في الآية هي القدرة على الاكتساب حتى عين القدرة على الكسب التي أطاعته لا بد منها.

كان يلزم العبد فيما لا يملك أصلاً كآبائه مثله أو لى ما يملك كالقول كآبائه ق وظاهر تعليق الشارح في قوله لا لأولئك لم يوصف أن الكتابة تبطل بالكلية وهو ما عراه ابن مريوق فتظاهر المدونة (ص) ونسخ ما عليه في مؤخر أو كذهب عن ورق وعكسه (ش) هذا معطوف على قوله وجاز يفرق والمغنى أنك قد علمت أن الكتابة ليست كثيرها من الدين الثابتة في الفضة ولا كالمواضعة المحضة فلذا جازها بما يجوز في ذلك فيجوز للسيد أن يبيع ما له على الكاتب في شيء لا يتجه إلا أن واعتقر ذلك أن تصرف الشارع للحرية وكذلك يجوز للسيد أن يتنقل ما على عبده على أن يضع عنه بعض ذلك وكذلك يجوز للسيد أن يبيع ما له من الطعام قبل قبضه وكذلك يجوز للسيد أن يبيع ما على مكانه من ذهب في فضة وبالعكس ولا يعد ذلك صرفاً مستأخراً لتصرف الشارع للحرية (ص) ومكتابه ولى ما لم يصبه بالمصلحة (ش) يعني أنه يجوز لولي المصور كسبه ويحتون وسقيه من أب أو وصي أو مقدم إن كاتب عبداً لم يصبه بالمصلحة ولا يجوز أن يعتقه على مال مجهول يأخذ من العبد ألقوا منه أو اتعز منه أو تيان المؤلف جملته بفعل يحجب عنه بما يجب عن قوله تعالى فانكسروا ما طلب لكم من الناس من أنما كن ناقصات عقل ودين استعمل فيهن ما والرفق أنقص من التسعة فاستعمل فيه ما واستعملها من ينقل بحجاز أو على القليل فيها (ص) ومكتابه أمة وصغير وإن بالمال وكسب (ش) يعني أنه يجوز للسيد أن يكتب رقيقه الصغير الذي سنه عشرة أعوام فأكثر ولو كان لأمه ولا كسب أي بالفعل وأما القدرة على الكسب فلا بد منها وكلام تت فيه تنظر وبعبارة وظاهر كلام المؤلف عدم الاحتياج وهو الموافق لما نقل عن الأمام في الموازنة أن الخيرية في الآية هي القدرة على الاداء إذا لاية تقتضي عدم الأمر عند انتفاء الخيرية وانتفاء الأمر يصدق بالمراد والشارع على هذا فالمراد لعل أي يجوز مكتبة بما في حالة كونها بالمال وكسب وأما كونها ناقصة الكاتب الكتابة مستحبة وجواز مكتبة الصغير المذكور مبيح على القول بأن السيد يبيع العبد على الكتابة وأما على مقابلة فلا يتأني في ذلك بل من رضا الصغير ورضا صغيره معتبر (ص) وبيع كآبة أو جزءه لا يبيع فان وقى فلا ولا الأول والأول للشرى (ش) المشهور من المذهب جواز بيع الكتابة وجواز بيع جزءها كرهها مثلاً وسواء كان المشتري هو العبد الذي كوتب أو كان أخيراً في المدونة ولا بأس ببيع كآبة الكاتب إن كانت عيناً معرضة فليداوان كاتب عرضاً معرض غنائه أو بغير نقد إن تأخر كانه يدين في حال القاضي عبداً وله هذا إذا بعها لغير العبد وأما إذا باعها منه فذلك جائز على كل حال اهـ قال ابن عرفة ولا بد من حضور الكاتب ولا يكتفى قرب

في الجواز الآن يقال فرق بينهما بأن نقول القدرة على الاداء لا تكون الاعمال موجودة بالفعل أو كسب بالفعل بخلاف القدرة على الكسب فحينئذ فيكون بينهما عموم وخصوص مطلق فكما لو خدعت القدرة على الاداء وجدت القدرة على الكسب ولا يمتنع وجود القدرة على الكسب القدرة على الاداء فمما لا حق التأمل (قوله المشهور من المذهب الخ) لا يفتي في اختلاف انما هو في بيع الجزء أو ما يبيع الكل فهو جائز عند مالك وأصحابه (قوله كانه يدين) أي يبيع دين يدين (قوله ولا يدين حضور الكاتب) أي إذا باعها

لا جزي (قوله لان القرري الكتابة يقتصر الخ) في العبارة سقط بعد قوله يقتصر والسايط لفظه في نظر خرف قوله وقول ابن عبد السلام (قوله انما الاعتقاد في عقدها) أي ما تقدم من قول المصنف جاز بغير الخ (قوله والمشتري الخ) أقول وكذا اذا اشترى هو كتابة نفسه أو لولد سيده (قوله قبل ريق العطي) هو الظاهر من القولين (قوله بان كان فيها ان أو اب) أقول ان في الكلاسة ثلاثة أقوال الاول عند الفقهاء من مات بلا ولد وهو ما في المدونة والثاني من مات بلا ولد وكان تركه أنثى الثالث عند الفرضيين من مات ولم يترك عمودى النسب من الأب أو لولد أو عند المدعي في المدونة فكان من حق المصنف كما قاله بعض الشيوخ أن يقول ان ورثته وولد وشارحنا تبع الثاني في تفرير هو خلاف ما فيها بندير (١٤٣) (قوله فله يعق من ثلثه) مثلاً اذا كاتبه بعشر وحباب في عشرة ثم مات وقد

أقرب ما كاتبه فله يعق نصفه
ويظهر في العشرة التي جازي بها فان
كان الثلث يجعله يعق بقبضه
فأذا علمت ذلك فقول الشارح فان
جاء فله يعق من ثلثه ليس المراد
ان العتق بقبضه من الثلث بل
الملاحظ أن الهبة لا بد من كونه
من الثلث وقوله وكذلك اذا ورت
كلاية أي في صورة الاقرار مثلاً
اذا أقر بأقبض الكتابة وكانت
مائة وعلها الثلث فان عتقه حينئذ
يكون من الثلث وقوله فإذا جعل
الثلث ما أقر به أي من قبض
الكتابة كما تقدم وقوله أو جازي به
أي فيما اذا كانت بعشرة ومثلها
يكتب بعشرين فان جعل العشرة
للمذكور بمعنى وقوله معنى الخ
لا يعني أن المضي في صورة الاقرار
أنه يخرج حراً برعة أو ما في صورة
الحليلة فعني المضي انه ان أدى
العشرة التي وقعت بها الكتابة خرج
حراً والارق وإلى ذلك الإشارة
بقوله ان أدى خرج حراً والارق
وقوله وما لم يجعله يرق بقدرة أي
فخرج الرقصة في صورة الاقرار
بالقبض فان ما لم يجعله ان أداه
خرج حراً والارق بقدرة وقوله ثم

ان أدى يرجع له أيضا ويكون معنى الرقصة كلفنا ان نعرض للثلاث وأما بالنسبة لصورة الحماة فان اذا
جاء بعشرة كافي المال التقدم وجعل الثلث نصفها وقد كان كاتب بعشرة الخ فان الحصة التي لم يجعلها يرق من العبد بقدرة هاق رقبته
الربع ويعتق منه مقابل الحصة التي جعلها فاعتق منه الربع وما قبل الكتابة الذي كان النصف ان أدى خرج النصف سوا فيكون الحظر
تأنيده الأرباع وان لم يورث رقبته الثلاثة الأرباع ويكون المعتق منه الربع وتقدر وقوله جلاء الخ لا يعني ان يورث به الجلاء هنا أي
يوزع المال الذي اتفق اليهم على عديم وزعت عليهم الكتابة لا على قوتهم وأما الثاني على قدر قوتهم فاعلموا الأصل كذا ذكر في
(قوله وان زن الخ) مفهوماً من كلهم لا يكونون جلاء كما قاله بعض شيوخنا (قوله وعلى قدر ختمهم) يرجع لما قبله وكذا في قوله

غنته كما في الدين لان ذاته مبيعة على نفسه وعجزه فلا بد من معرفتها وقول ابن عبد السلام
لا يشترط حضوره واقراره لان القرري الكتابة يقتصر انما الاعتقاد في عقدها لا طر في العتق
لا يبيعها اه ولو اطاع المشتري على عيب المكتات فبني أن ينظر فان أدى مضى والا فله الرد
لان المبيع صار هو العبد وهل يرد ما اخذ منه من الكتابة أو لانه كالفه قولان في المسئلة
واختار ابن ونس الاول انظر نت ولا يجوز بيع نعيم معين من الكتابة لكثره القر والمضي ان
البيع مختلطة والا حلاً لا من بيع الجزء وقال ابن مرزوق وما ذكر من منع بيع النعم المبيع
محملة اذ لم يعلم قدره أو علم وجهت نسبتها لباقي النعم فان قدره ونسبته لباقي النعم جاز
بيعه لان الشراء وقع على شيء معين ومعلوم وهو النعم وأما قوله من الرقصة وحيث جاز بيع
كل الكتابة أو جزءها وقي المكتات في المشتري فلا يملكه لا يكون لباي لا نعقد ما في المشتري
قد استوفى ما اشتراه وان لم يوف بان عجز عنه فله يرق المشتري كله أو بقدره ما اشتري ولو
وهب ككتبه مكتات فخرج من أداها قبل ريق العطي وقبل ريقوا له (ص) واقرار مرض
بقبضها ان ورت غير كلاة (ش) يعني ان الانسان اذا كاتب عتقه في حال عتقه ثم أقر في حال
مرضه أنه قبض منه جميع نفوم الكتابة فانه يصدق في ذلك ان كانت ورثته غير كلاة أي بان
كان فيها ان أو اب اذ لا تهمه حينئذ وأما ان كانت ورثته كلاة والثلث لا يصلح له يصدق
الايعة للثمة فان كان الثلث يجعله فله يصدق لانه يجوز ان يعتقه حينئذ وان كاتبه
في مرضه وأقر بقبضها فانه جعله الثلث عتق ورثته كلاة أم لا كيتسدى عتقه وان لم
يجعله الثلث خير ورثته في أمضاه كما عتق من أمضاه أو الاعتق منه عمل الثلث كذا في المدونة
(ص) ومكاتبته بلا عناية (ش) يعني أن المرء يرض بحوزته أن يكتب عتقاً بلا عناية
فان جازي فانه يعق من ثلثه وكذلك ان ورت كلاة فله يعق من ثلثه فقوله (والا في ثلثه)
يرجع لسئلة الهابة ولسته اذا ورت كلاة فانما جعل الثلث ما أقر به أو جازي بمعنى وما لم يجعله
رقصته بقدرة الورثة ثم ان أدى خرج حراً والارق (ص) ومكاتبته جماعة على التفرع على
قوتهم على الاداء يوم العتق وهم الذين أحدهم جلاء مطلقاً (ش) يعني أن الجماعة من
الريقين اذا كانوا مالاً واحداً لم يصحوزة أن يكتبهم دفعة واحدة في عقد واحد على ما معين
منهم عليهم وأما ان تعدل المال فان ذلك لا يجوز لأنه اذا عجز أحد السيد أو ما لا اخذ سيده
مالاً آخر فبيع حتى فيكون من باب أكمل أموال الناس بالباطل واذا وقعت الكتابة
على الوجهة الجازية لم يوزع على الاداء يوم عتق الكتابة وعلى قدر ختمهم

وعلى
جاء بعشرة كافي المال التقدم وجعل الثلث نصفها وقد كان كاتب بعشرة الخ فان الحصة التي لم يجعلها يرق من العبد بقدرة هاق رقبته
الربع ويعتق منه مقابل الحصة التي جعلها فاعتق منه الربع وما قبل الكتابة الذي كان النصف ان أدى خرج النصف سوا فيكون الحظر
تأنيده الأرباع وان لم يورث رقبته الثلاثة الأرباع ويكون المعتق منه الربع وتقدر وقوله جلاء الخ لا يعني ان يورث به الجلاء هنا أي
يوزع المال الذي اتفق اليهم على عديم وزعت عليهم الكتابة لا على قوتهم وأما الثاني على قدر قوتهم فاعلموا الأصل كذا ذكر في
(قوله وان زن الخ) مفهوماً من كلهم لا يكونون جلاء كما قاله بعض شيوخنا (قوله وعلى قدر ختمهم) يرجع لما قبله وكذا في قوله

وعلى قدر اجتماعهم والحاصل أن الثلاثة بجني واحد وقوة على المشهور راجع لقوة فاعلموا في قدر قوتهم ومقابلها ما اشار اليه بقوله فلا نزاع على العدد الخ ونقلت لأن الموازنة قد تالت انها تقسم على العدد واشبه بقوله على قدر قوتهم يوم الكتابة هذا هو ما اشار اليه بقوله كما قيل فالاقوال ثلاثة (قوله سواء الخ) هذا اشارته الى تفسيره الاطلاق في كلام المنصف فان قلت ان القاعدة ان الاطلاق يفسر مقدما مساويا ولاحق وليس هنالك قلت ذلك قاعدة اعلية كما قالوا (قوله ان الكتابة الشارع الخ) في العبارة حذف والتقدير والفرق ان الكتابة فيها التشوف للحرية والشارع متشوف (١٤٣) لها (قوله لا شيء عليه) أي لا أساس ولا جالة كما قاله

العوق ولكن يكون على من معناه في الكتابة من الاعضاء لا تقسم فذل دخولوا على جمع اداء الكتابة التي جعلت عليهم وان كان بعضهم لا يقدر على اداها في بعضها (قوله فيؤخذ من المالى الخ) لا يعتق أحد منهم الا بتمام الجميع وأهمس قوله المالى ما نزلوا كانوا كلهم أمدا لم يكن السيد أخذ أحدهم بمأجل جلتهم وهو كذلك فنتبه ان أدى أحدهم عن بقيتهم يرجع من أدى على بقيتهم بمقتضى من الكتابة أي على حسب حصصهم من الكتابة (قول المنصف يرجع) الاولى أن يقرأ بالنسبة للعقول لوافق الموقوف عليه ويشمل الدافع ووارثه وسيدو وارثه اذا مات ولا وارث له ومن انقل له الحق بغير ائثار (قوله ولم يكن زوا) أي فان كان الدافع زوا لم يرجع عليه وتلازمه وأمره بالدفع عنه فهو مخالف لفساد الكفار والزواج يستدق بالذكور والافق (قوله والخوانساري) أي القريصة وهي الاخوة (قوله وبذلة التعليل) أي التي هو قرة لان الغيب كشف الخ أي حسن حيث ان تلك العلم تكن موجودا في الامر والغيب (قوله فلا يعتق قوا بالافق ضعيف

وعلى قدر اجتماعهم على المشهور فلا نزاع على العدد ولا على قيمة الرقاب كقفل وهم حلاله سواء كانوا كلهم أمدا أو مرضى أو بعضهم صحيح وبعضهم من يرضى وسواء اشتربت الجمل الخ صلب العقد ولا يختلف حاله الدين لا يكون الا بالشرط والفرق ان الكتابة الشارع متشوف فيها للحرية وهم ملك السيد ولو عقد على الكتابة على ان لا ضمان هل يقدح ذلك في العقد أو بصح العقد وبطل الشرط بقوله ومكانة جامعة مصدر مضاف لفعوله أي ومكانة سيد جامعة وقوله يوم العقد معمول لقوتهم وقوله وهم وان من أحدهم راجع لقوله ومكانة جامعة لما لا شيء وقوله وان الخ ان يخص الفعل للاستقبال والواو واو الحال أي يوم جملوا وحال ان أحدهم حدثت زمانته فيفهم منه انما كان زمانا موقفا من العقد لا شيء عليه لانها نزاع على قوتهم على الاذاهم العقد والمراد بالزمانه العجز والمرض (ص) فيؤخذ من المالى الخ يرجع ان لم يعتق على الدافع ولم يكن زوا (ش) أي غيب كونهم جلا فانه يؤخذ من المالى جمع يجرى من الكتابة كان أخذ السيد وارثه فان الدافع يرجع على المدفوع عنه بما غرمه عنه بشرطين الاول اذا لم يعتق المدفوع عنه على الدافع الثاني اذا لم يكن المدفوع عنه زوايا الدافع فقله على الدافع متعلق يعتق أو ما كان المدفوع عنه زوايا الدافع أو كان يعتق عليه ولو ملكه كالاصول والفروع والخوانساري فانه لا رجوع عليه شيء بمادفعه (ص) ولا يسقط عنهم شيء بموت واحد (ش) يعني أما اذا مات منهم واحدا أو كفرا أو عجز فانه لا يسقط عنهم شيء من الكتابة بسبب ذلك بخلاف ما لو استحق أحدهم رق أو بجزية فانه يسقط عنهم نصيبه لان الغيب كشف انه كاتب من تلكم الظاهر ان الامر والغيب كلوث ويدل عليه التعليل (ص) والسيد يعتق قوا منهم ان يرضى الجميع وقوا وان رد ثم عجز واصل عنه (ش) يعني ان السيد يجوز له أن يعتق من تلك العبيد عبد ادق أو أي له قوة على السبي في الكتابة والاذا بشرطين الاول أن يرضى الجميع بذلك الثاني أن يكونوا كلهم أقوا أي لهم قوة على السبي والاذا فلا يعتق قوا أو بالسبي ضعيف فانه لا يجوز وان رضوا فلا يعتق ضعيف فانه لا يعتق قوا أو بالسبي يجوز وان يرضوا أو سبي أجزا فاعتق من له قوة على السبي فانه يحيط عنهم قدر نصيبه من الكتابة بخلاف ما لو اشترى المالك من يعتق عليه ثم اعتقه السيد لا يسقط عنهم شيء وبعبارة قوى منهم أي في الحال أو في المآل لو يحيط عنهم حصته فان لم يكن قوا لم يشترط رضاهم ولا يحيط عنهم شيء من حصته وإذا اعتق السيد قوا منهم ولم يرضوا ورد اعتقه ثم عجزوا بعد ذلك فان اعتق ذلك القوي يصح لان اعتقه انما كان غير نافذ لاجل ضعفهم فلما عجزوا وبطل حقهم وضععت عنه وإذا كان أي شأن من تجرم الكتابة قبل اعتقه هل يرجع على سيد هو هو الصواب لانه انما ادعى في حال اعتقه وألقاه خلاف (ص) والخوانساري (ش) يعني أن الخليلي

الخ عبارته فان لم يقر أو يقر رضاهم أو اسواهم في القوة أو كان أقوى منهم أو أقل (قوله فلا يعتق ضعيفا الخ) أي من حدث له الضعف وبعبارة غيره فان اعتق ضعيفا أي من حدث له الضعف لم يشترط رضاهم ولا قوتهم ولم تسقط حصته عن اصابه وبوزعت عليهم على قدر قوتهم من مات منهم والمراد بالتعريف من لا قوة على السبي ولا ماله في مال وهو وضعف عن السبي دخل في منطوق قوى (قوله ثم اعتقه السيد) أي اعتقها اشترا المالك (قوله أو في المآل) انظره فانه غير بين اللهم إلا أن يصور ذلك بما إذا كان من رضا الكونهم من قبل اليه كما تقرر بعض الشيوخ.

(قوله يعني ان أحدهما) لا يعني ما فهم من القصور والمقصود ان المتعارفين البسدا والعبد او لهما أو لاخيه (قوله شاهد على أنه مقتضى) أي لا على أنها بيع فيكون البسدا (قوله لا متخاف في البيع أن يكون زاد في الثمن) أي زاد المشتري في ثمن البيع لوجود الضمان من البائع لان الضمان من البائع في زمن المتعارف أي يؤدى للضمان يجعل وهو غير جائز (قوله لا أحدهما) أي لا في المتعارف لان أحدهما يأخذ وهو مال الآخر بأخذ اختلافا وهو بالمرأ وبالرفع عطف على يحمل شر بل وألفظه لكن يحرك عليه قوله أو مالم ينصب فيمكن توزيع العطف فيكون على عالين عطف على بمال والثاني مسقط عليه كاذ كره بعض شيوخنا واعلم ان أكثر النسخ على تحريك بدلين من الما أو مائة وعقد فيقاله قال البدر انظر ما كتبتك ذلك (قوله على مال واحد) أي بان كتابه بعشر ين دسار أو خمسة في سنتين لكل عشرة (قوله وصفة) أحقر بذلك عما إذا (١٤٤) كتابه بعشرة خمسة محمدا لأحدهما وخسة ين دسار أو خمسة (قوله هو أجل احتراز

ذلك عما إذا كانا بعشرين مختلفين
 أجل لأحدهما أو الآخر لا آخر
 وقوله ولا بد أن يكون الاقتضاء
 واحد على الشر كاحتراز عما إذا
 اتحد الأصل والقدر والصفة
 واختلف الاقتضاء معني أن كل
 من قبض شيئا يخص به ولا يشترط
 مع غيره منه (قوله فان اختلف
 القدر) أي بان كتابه بمحمدة
 عشر عشرة لأحدهما وخسة
 لا آخر (قوله وأخذ كل واحد
 قدره) أي وأراد كل واحد
 لأن الخمسة غير العشرة لتعليل
 غير واضح والمناسب أن يقول أنه
 عند اختلاف الاقتضاء كان كل
 واحد منهما ماعا على الاستقلال
 على خمسة على حدة فصارا مالم
 به هذا الاعتبار (قوله لان ذلك
 يؤدى إلى عتق البعض دون تقويم)
 أي يدون أن يقوم عليه محصة
 شر بكمه لان التقويم إنما يكون
 على من أنشأ العتق لا على من أنشأ
 سبه وهو الكتابة في مثلثا وهذا
 التعليل في السنة الأولى وأما ما
 بعده فافلا لم يرد على ذلك القول

حال عقد الكتابة جائز يعني ان أحدهما يجعل لصاحبه المتعارف في حل عقد الكتابة أو بإجازته
 يوما أو جمعة أو شهر أو مثلا وهو مذهب المدونة وما ورد في أيام المتعارف فميدخل في الكتابة وما
 استقامه العبد في أيام المتعارف يكون له حيث كتبته بمال على أنها عتق وهذا ما بشرط البسدا
 ماله فقوله والمتعارفها سواء كان أمدهم بيا أو بعيدا بخلاف البيع لا يمتنع في البيع أن
 يكون زاد في الثمن لمكان الضمان (ص) ومكتبة شر بكمه على مال واحد لأحدهما أو عالين أو بعدين
 بعدين (ش) يعني أنه يجوز للشر بكمه ان يكتبه بمال واحد أي بمحمدة أو وصفة
 وأجلا ولا بد أن يكون الاقتضاء واحدا على الشر كذا اختلف القدر أو واحدا بمحمدة أو
 ظاهره ولو اختلفت نصيبها كثلثين وأخذ كل واحد قدره وهو ظاهر كلامهم وبعبارة
 ولا يكون مالا واحدا إلا إذا اتحد العقد والقدر والخس والمحمدة والاقتضاء أو أجل والا كانا
 مالمين وإنما كانا مالمين فيما إذا اختلف الاقتضاء كقضاء كل واحد منهما بخسة من عشرة كتابه
 على أن الخمسة غير العشرة ولا يجوز لأحدهما الشر بكمه ان يكتبه بنصيبه في العبد دون الآخر
 ولو أن ذلك شر بكمه في ذلك ولا يجوز له أن يكتب كل منهما بنصيبه في العبد بمال غير المال المتعارف
 كتاب عليه شر بكمه الآخر أي بان غايه في القدر أو في الجنس أو في الصفة أو في أجل لان
 ذلك يؤدى إلى عتق البعض دون تقويم وكذلك لا يجوز له أن يكتبه على مال بمحمدة أو أجلا
 في عقد ين بان كتابه أحدهما بعشر مثلا في شهر ويكتبه الآخر كذلك بقوله (فيشخص) راجع
 للسائل الثلاث (ص) ورضا أحدهما بتقديم الآخر ورجع لغير محصته (ش) يعني أن
 الشر بكمه إذا كانا العبد على مال واحد وحصل نصيب من مجموع الكتابة فلهما يجوز أن يرضى
 أحدهما بتقديم صاحبه أن يقبض ذلك النعم الذي حصل ويأخذ الآخر النعم الذي بعده إذا
 حصل فلهما العبد في النعم الثاني فان الشر بذلك الذي لم يقبض النعم الأول يرجع على شر بكمه
 يقضه من النعم الأول لا تسقط عنه فقوله ورضا الخ عطف على فاعل جاز والضمير في رجع
 لمن رضى بتقديم صاحبه وانما يرجع لغير محصته حيث كان الرضا قبل حلول الكتابة وكان
 السائل في ذلك مريدا لتقديم فان كان الرضا قبل حلول الكتابة أو كان السائل في ذلك
 المكاتب ورضى الشر بذلك والشر بذلك الذي رضى بالتقديم وسأل شر بكمه أن ينظر
 المكاتب بمحمته وواقعه على ذلك فإنه لا يرجع عند الجز بمحمته (ص) كان طاعته بانه

المذهب فيشخص من سب على مختلف والتقدير وإذا لم يجز ذلك فيشخص (قوله قبل حلول الكتابة) أي جميعا بل حل البعض
 كما أراد بعض الشيوخ (قوله وكان السائل في ذلك مريدا لتقديم) أي الذي مراد أن تقدم ما يقبض (قوله بعد حلول الكتابة) أي حلول
 جميعها أي بعد أن حل جميعها أخذ أحدهما جميع حصته ورضى شر بكمه بذلك (قوله أو كان السائل في ذلك) أي أو كان قبل حلول الكتابة
 والسائل في ذلك المكاتب (قوله ورضى الشر بذلك) أي الشر بكمه رضى بتقديم شر بكمه عليه في القبض (قوله أو الشر بكمه) أي أو
 كان السائل للشر بذلك الذي رضى بتقديم شر بكمه عليه (قوله وسأل شر بكمه أن ينظر المكاتب) أي أن الشر بكمه الذي رضى بتقديم
 شر بكمه أخير الشر بكمه الذي مريدا لتقديم أي الشر بكمه أخير ينظر المكاتب بمحمته فلما دال بالسؤال الأخبار (قوله وواقعه على ذلك)
 أي أن الشر بكمه الذي يقدم واقعه شر بكمه على أنه شر بكمه ينظر المكاتب بمحمته وهو بتقديم (قوله فلهما يرجع عند الجز بمحمته)

أي وكان العبد بينهما كما كان قبل الكتابة وبغور الذي تقدم بما أخذ ثمان حمل عدم الرجوع مما يشترط الرجوع عليه بصفته مما قبض (قوله من عشرين) من بعض بدل (قوله التثنية في الرجوع والجواز الخ) الظاهر أن التثنية في الجواز وهو الذي جعل المصنف عليه عبارة أن الحاجب ونذهب إليه بعض شراح المصنف وذلك لأنه لم يتقدم في المسألة التي قبلها التخيير حتى يشمبه (قوله بشرط رضا الشر بذلك الخ) هذا تفسيره لأن أن الراد لا يذن الرضا ومعه عدم جواز ما يغاير ذاته وتطل أن اطلع عليه قبل عجزه فان لم يطلع إلا بعد ما كان قبض شر بكة الذي يقطع منه فواضح أن قبض أقل أو لم (١٤٥) يقبض شيئا غير أن ما تناول المقاطع فيما قبضه

ومن أن علك حصته فان اختار الثاني انقلب للمساواة لا آخر الذي قاطع بين أن يسلم ذلك وبين دفع حصته مما قبضه والأشهر أن في العبد **تثنية** في القطاعة يفتح القاف وكسر هاءه لانه قطع طلب بسده عنه مما أعطاه وقطع لطلبه ما كان حقه بذلك أو قطع بعض ما كان له عند (قوله لانه قدر في الخ) لعظمته على مساوئها وهو قوله لا رجوع الخ (قوله في حال قبض الا أن لا أكثر) المناسب حذف إلى قول المصنف لا أكثر ويجرى حله عليه (قوله فان مات الخ) مقرر وفيها أضافات المكاتب عن مال بعد أخذ الماطع ما قاطع به أو ما لمات قبل أخذ الماطع ما قاطعه أخذ أو أخذ لا آخر حصته من الجور واشتركا فيما بين فان لم يلف ماله بما هو له مما حصص فيه بحسب المال فبما هو له الماطع بعشرة القطاعة والآخر بعشرته وان قبض كل بعض ماله حصص بما بين (أي في حال حصته) بخير من عتق أحدهما في مرضه نفسه فله يكون عتقا حقيقيا لا لرضا لانه لم يحضر ورق الورقة لم يتفقدوا وصية الميت وهو قد أراد ابتائهم أو أن لا يعود إليهم شي منها

من عشرين على عشرة فان عجز غير الماطع بين رد ما قبض بشر بكة وإسلام حصته ركا (ش) التثنية في الرجوع والجواز بشرط رضا الشر بذلك والمعنى أنه يجوز لأحد الشر بكة أن يقطع العبد المكاتب ما دلت شر بكة من عشر بنعي عشر بمجهول فان عجز العبد بعد ذلك فان انقلب ثبت لذي قاطع بين أن رد ما بشر بكة نصف ما قبض من العبد ويصير قاله ما على قدر حصصهما وأن يسلم حصته لشر بكة وقاله فالرد بقوله ما قبض بشر بكة نصف ما قبض الماطع بكسر اللام والموضع أن لا تدل بمقبض شيئا ولا في قبض الأول شيئا دون ما قبض الماطع فلا بد من دفعه لاحتجته بما زاد على ما قبض الا أن حتى يتساوا وإذا قبض الا أن مثل ما قبض الماطع ما كثر فينبغي ذلك لاختار لقاطع وقوله ما أي النسيئة التي فضل بها شر بكة بقوله (ولا رجوع على الا أن) ودون قبض الا أكثر ليس هذا من متعلقات التخيير لانه انما ثبت حيث قبض شر بكة الأقل كما يفهمه قوله ما قبض به بل هو منقطع عما قبله ومعناه أنه إذا قبض شر بكة أكثر مما قاطعه به عجز فان العبد يكون بينهما لا قدر في بيع نصيبه بأقل مما عتق عليه الكتابة ولا رجوع لقاطع على شر بكة لا أن ثبت فان قبل كان المناسب عدم المبالغة لشمولها لقبض الأقل السابق الذي حكم فيه بالتخيير فالجواب أن الواو والصال أي لا رجوع على الا أن في حال قبض الا أن لا أكثر وأحرى المساوى (ص) فان مات أخذ الا أن ماله بلا نقص إن تركه أو الفلاخية (ش) الموضوع بماله الآن المكاتب مات فان الذي أذن لشر بكة في الماطعة يأخذ جميع ماله وهو عشر ون من غير نقص مما تركه المكاتب حلت الكتابة أو لم تصل لانه لم يحصل ما لوت تركه يكون ما بين الذي قاطعه وبين شر بكة على قدر حصصهما في المكاتب فان لم يترك شيئا فله لا رجوع الا أن على الماطع ولا شيء فالخير في مات للمكاتب الذي قوطع وفي ماله لا أن أي حصته وهي عشرون (ص) وعتق أحدهما وضع لاله الا أن قصدا العتق (ش) يعني أن أحدا الشر بكة إذا عتق في حال حصته نصيبه من المكاتب فان ذلك يجعل على وضع المال أي فيسقط عنه نصف كل نجسم ولا يعتق نصيبه ويظهر فائدة ذلك فيما إذا عجز عن إذا نصيبه الا أن عرفانه برق كله لانه انما كان خفف عنه لتثنيه الحرة لئلا يتم له رجوع ورققا ودخل له ما أخففته الا أن يكون قصده العتق فله يكون حرا ويقوم عليه إذا عجز أي لأن في تقويعه عليه الا أن نقل الولا الذي انعقد لشر بكة وبعبارة الا أن قصدا العتق أي الا أن يصرح بأنه قصدا العتق أو يفهم منه ذلك فله يعتق علمه الا أن ويقوم عليه حصته شر بكة بشرطه فقوله وعتق أحدهما وضع لاله أي إذا قصدا العتق وضع المال حيث لم يقصد ذلك الرقية بأن قصدا للمال والاتباع في وضع المال وقوله الا أن قصدا العتق أي الا أن قصدا الرقية بلفظ صريح أو قرينة وحيد لا ركا

(١٩ - خريش ثامن) وأما الصحيح فانه أراد التخصف عن المكاتب وأنه ان عجز كان وقاله (قوله بلفظ صريح) في العبارة حذف والتقدير وعلمنا ذلك بلفظ صريح (قوله وسيفتقد لاركا كة) حاصل ذلك أنه اعترض على المصنف بأن يذكر كة وهي كونه استثنى الشيء من نفسه وحاصل الجواب أنه ليس فيه استثناء الشيء من نفسه وذلك لأن قوله وعتق أحدهما معناه نأخذ أحدهما بلفظ العتق يجعل على وضع المال كة فيقال وضعت المال عنه وقوله الا أن قصدا العتق معناه الا أن يقصد بلفظ العتق فل الرقية قلته لم ألق فيه استثناء الشيء من نفسه فتدبر

(قوله ان فعلت فنصفك) (بضم النون) (قوله وضع النصف) (لم يكتب عن الجواب بالتشبيه لافادته بالجواب ان التشبيه غير تام
 (قوله لقوم عليه الان) أي حين الفعل (قوله كلاً تعين) أي بان يقول نصفك لافعلن وهل يكتبه يكون الحنفية لا الحنفية
 يكون عارفاً على الصدوق وما أفاده بعض شيخنا ولا وسر (قوله واشتره) يعني عنه يبيع لانه اذا باع فقد اشترى النصف واشترى اذا اشترى
 فقد باع النصف فالبيع والشراء متلازمان (قوله ومقارضة) يعني عنه قوله ومشاركة شاعلي أشهره بل وقوله واستخلاف عاقل الخ وقال
 وتزوج أمته واشتلف عليه لوفائي النص اذ كلامهم هو أنه يعقد له وليس كذلك (قوله وسفر لا يحل فيه نجس) أي ولا يضمن كونه
 قريباً وهو الفليس على سبيل غيبة (١٤٦) كبريونه بحلول نجس وغيره (قوله فليجوز) مبتدأ وقوله البيع

والشراء خبر (قوله ابتداء الفصل
 الخ) لم يرم من قبل ذلك وهل
 المراد به أن كاتب بأزديمن الفن
 زيادة لها بال و يرجع في ذلك لاهل
 العرفه وأطلق الزيادة والظاهر
 الاول وسر (قوله وكذلك يجوز
 لمساكن الخ) إشارة الى أن
 ظاهر المصنف من أن المراهنة
 الاستحلافية أن تنوي العقد
 غير مراد وقد اشترى ذلك فيما سبق
 (قوله وله أن يزوج عبده شرط
 ابتداء الفصل) أي بان يزوج بامرأة
 مرسومة يحسد له به ارتفاع حاله
 هذا ما ظهر لي في معناه ولم أرى ذلك
 شيئاً (قوله بالنظر راجع لمجمع
 حاضر) أي وهو محمول على النظر
 في جميع ما قدمه الا في تزويج أمته
 فلا يضمن إنبائه لان السكاح نقص
 تاله أو الحسن (قوله بر جمع النسبة)
 أي الرقبة (قوله فيجعل الذكر
 والاني) أي فلا يعترض على
 المصنف بان فيه القصور من جهة
 التماثل المذكور (قوله والمساكن
 أن يسافر سفر الاجل فيه نجس أو
 بعضه) أقول لا يحل في أن يتعلق

السفر مقتضى حلول بعض نجس وكذا ما ظهر في شرحه فالتناسب أن يحذف لفظ بعض وقوله لا يحل
 فيه نجس من كتابته كافي شب (قوله ولو صاعاً) أي خلافاً للنفسي في منع الصانع (قوله فالصواب في ذمتها الخ) حاصل ما في المقام أن اقرار
 كل من الفن ومن فيه شائبة حرة كالمساكن مما وجب عقوبته في بعضه من حد أو قصاص أو نحوهما لا يراه غير أن اقراره بالقصاص في
 النفس مقيد بما لا يتم وما لا تاتهم كافي مستثناة اقرار العبد يقتل عده فاصح لمولى المدعي أن يأخذ منه لا يقبل كالمسروان اقرار كل
 منهم ما في رقبته مما وجب الا كافر بحجته الخطأ والحمد الذي لا قصاص فيه لا يؤمره ولو ان لا يتم عليه خلافاً لهم الا بالبرقة ثم قدفة
 كافي مستثناة العبد على الردون المشار اليها بقوله في كتاب الديارات في عده على رد من متى على اصبع حتى يقطعهها لتعلق به وهي تدعى
 ويقول فعل في هذا قصده العبد أن الارض تتعلق برقبة العبد وان اقرار كل منهم بما حل في ذمته فيه تفصيل فان

كان مكاتبنا بعل باقر املن لا ينهم عليه وان كان غير مكاتب بعل باقر املن مطلقا (قوله ان بسطة شقته) احتوز بذلك من الاخذ بالشفقة فيشرط فيه ان يكون خيرا كما يؤخذ ذلك من قول المصنف وشرا (١٢٧) بنظر الان لاخذ بالشفقة من قبيل الشراء كما

قرر بعض الشيوخ (قوله وتقييد الشارح غير واضح) أي أن الشارح قال واسقاط شقته بالنظر (قوله خلافا للشارح الخ) أي أن الشارح اعتبر اقراءه لن لا ينهم عليه (قوله أو بعض نجم الخ) تقدم ما فيه (قوله وأحسن منه) وفي التصرف الخ) أي لم يقيدان له التبرع بالشيء التافه الذي ليس فيه منة بغيره (قوله وله تقييد نفسه) التجهيز انظر اليه بعد من القدر على أدائه الكتابة وتبرع عليه الرق فليس قوله بغير تكرار مع قوله وله تقييد نفسه (قوله ولم يظهر له مال) أو لا مال أي انقضا على التجهيز في حال عدم ظهور المال للكتاب وهو يفداه اذا ظهر له المال فليس له التجهيز ولو انقضا عليه حتى الله تعالى (قوله فبرق) أي يحكم بأنه يفتق من لا شائفة فيه ما أمرت به على شرط مقدر أي اذا عجز نفسه فبرق أو عجز معطوف على تقييد لانه اسم خالص من الشبه بالفعل (قوله وله ظهر له مال) أخفا عن السيد أي لم يعلم به باطريق أو صامت وظاهره ولو ثبت بيينة بعد ذلك كان أخفا لانه لم يظهر لأحد حتى انقضا لهما وراد القول بأنه يرجع مكانه وهو ليس تشوف الشارع للبرية (قوله وقس على الخ) هو العمل عليه كما هو مشاهد غير واحد من شرحه (قوله كان عجز عن شيء) تشبيه في فبرق (قوله وتولم لم يرجو) أي

أن يسقط شقته لانهم نوع الشراء المتص بالثمن وظاهره سواء كان فيه نظر أو غير نظر لانه لا يلزمه التبرع وتقييد الشارح غير واضح وليس للكتاب أن يعتق شخصا أجنبيا أو قريبا الا بأذن سيده والسيد رده لا يلزم المكاتب اعتق قريبه لان شرط العتق باقربا أن يكون المالك حيا كما مر من باب أولى انه ليس له أن يهب أو يتصدق والسيد رده ما فعله الا الشيء التافه وأواسطه في الموانع مسئلة العتق عن مسئلة الهبة والصدقة لكان أقرب للاختصاص فان مطلق العتق متشوف في الشارع فأولى ما ليس كذلك كالهبة وليس له أن يتزوج بغيره اذن سيده وسواء كان ذلك نظرا أو غير نظر لان ذلك بعينه فان رده سيده وقد دخل جهانه فيضج ويترن لها ثلاثة دراهم ولا يتبع عبايق بعد ذلك اذا تعلق فان أجاز سيده ما إذا لم يكن معه أحد في الكتابة فان كان معه غيره لم يجوز الارضاهم وان كانوا صغارا فسخ تزويجه على كل حال والصواب أن يبدل تزويجه بزوج لان الاول فسخه بالغير والتزوج بعلمه بنفسه وأشعر قوله تزويجه بجواز تسميه وهو كذلك اذا لم يسمه ذلك كالتسكاح واذا أقر المكاتب أنه حبي خنا بختنا فانه لا يلزمه شيء من ذلك عتق أو عجز وظاهره ولولن لا ينهم عليه خلافا للشارح كما مر ولا يجوز له أن يسافر سفر ايجل فسيهجم أو بعض نجم من نجوم كتابته الا بالذن وكذلك ليس له أن يسافر سفر بعيد وان لم يحمل فيه نجم (وتنبه) انما شخص هذا لم يثبت جوازا ومعنا معا للدونة وغيره لانهم أنفع لنفس سيده المقتد ولا لاكتفي عنها بساط لانه أخضر كان يقول وله التصرف بغيره يرجع كقول ابن الحبيب وتصرف المكاتب بالخلاف في التبرع واقه أعلم فانه بعض من حشاه وأحسن منه وله التصرف بما ليس مظنة للجهز (ص) وله تقييد نفسه انقضا لم يظهر له مال فبرق وله ظهر له مال (ش) يعني أن المكاتب المسلم يجوز له أن يعجز نفسه عن الكتابة بشرط أن يتفق هو وسيد المكاتب الذي كتبه على ذلك وبشرط أن لا يكون للكتاب مال ظاهر فبرق وحشده كما كان قبل الكتابة وله ظهر له مال بعد ذلك قال ابن رشد الكتابة من العقود اللازمة ليس السيد ولا السيد خاف في حلها فاما التجهيز اذا لم يكن له مال ظاهر فان تراعى على ذلك السيد والعبد فهو جائز لان حق الله قد ارتفع بالمذمور وهو ظهور العجز ولا يحتاج في ذلك الى رفع السلطان فان دعا الى ذلك العبد وأى السيد له ان يعجز نفسه دون السلطان ولا يتقتر في ذلك الى حكم الحاكم وأما ان دعا السيد الى العجز وأى السيد فلا يعجز الا السلطان بعد التولم والاجتهاد انتهى وهو يفيد أن مفهوم قوله ان انقضا نقصه لا يفيد أن قوله وقسم الخ كما لا يلزم فيهما اذا انقضا لهما انما طلب ذلك العبد وحده بل فيما اذا طلبه السيد وقد قول في على كلام ابن رشد هذا لا يعي ظاهر كلام التوضيح والمذمومة من انه لا بد من الخ كما فيها انما يتفادى مع من أن يكون السيد والذى أراد التجهيز والعبد (ص) كان يعجز عن شيء أو قاب عند الحمل ولا مال له وقسم الخ كما وتولم لم يرجو (ش) يعني أن المكاتب اذا عجز عن شيء من نجوم الكتابة فانه يرق لا يعجزه عن البعض كعجزه عن جميع نجوم الكتابة وكذلك يرق اذا قاب عند الحلول بغير اذن سيده والحال أنه لا مال له ظاهر وحشده فالحاكم يفسخ عقد الكتابة لانه لا ينفسخ الا بالحكم لكن بعد التولم بأجهاد من يرجى لم يفسخ فظاهر

لم يرجو يسه التولم في الحاضر والقاب غيبة قربية كما يأتي في الشارح وأما الغائب غيبة بعد وجوب حمل الجارية فانه يفسخ علمها لكن بدون تولم وقوله وحشده فالحاكم يفسخ ظاهره موطن يحكم بالرقبة بفسخ عقد الكتابة فقتضيه أن الحكم بالفسخ بعد الحكم بالرقبة مع أن الحكم بالرقبة متأخر عن الحكم بالفسخ فالتسليم حذف قوله وحشده من محل نسخ الخ كما عقد الكتابة اذا لم يكن المكاتب من

التجيز فان رضى ذلك فلا يحتاج الى نسخ الحاكم (قوله كما يتاوم في القطاعة) أي اذا تمزج المكتاب عما قطع به فان المال لم يسبق عقد القطاعة بعد التاوم سواء وقعت القطاعة على مؤجل أو حال وممست قطاعة لا تمقطع طلب مسده عنده بما أعطاه وقطعه بتمام حريته ذلك وأقطع بعض ما كانه عنده (١٤٨) (قوله فيما يتغير فيه الفسخ) أي اذا أباى الما قطع من التجيز (قوله والقطاعة

بالمحل المحلول لا المكان والغالب النسخة القريبة كما لا يخبر بتاوم له دون العبد فلا يتاوم له لاحتمال موته ومثله اذا جعل له ذنابا فذا غاب بغير إذن سيده ولا فلا يجزى وظاهره ولو طال وقوله (القطاعة وان شرط خلافه) تنسخه تأمل أي كما يتاوم في القطاعة بعدمضى الاجل ان يرضى له يسير وتوليد فيها من فسخ الحاكم ولو كان السبي مشروطا على المكتاب عند العقد عدم التاوم فانه لا ينفعه ذلك ولا دمن التاوم وفسخ الحاكم فيما يتصرف فيه الفسخ لما كانا بالقسمة ليست خاصة بالقطاعة بل هي راجعة للمستثنين والقطاعة بكسر القاف انقص وهي اسم مصدر لقاطع والمصدر المقاطعة وله اسورتان أحدهما أن يكتبه على مال حال والثانية أن يفسخ ما عليه في شيء بأخذه منه وان لم يكن حالا (ص) وقضى ان غاب سيده وان قبل أجلها (ش) قد علمت ان الحاكم وكيل عن الغائب فلان قلت تجوز الكتابة أو جعلها المكتاب سيدهم غائب فان الحاصصهم بقرينة ان بعض ذلك ويحفظه الى أن يأتي مسقطه شرعا وسواء كانت الضوم عينيا أو عرضا لما علمت أن الاجل في عرض الضمكاته من حق المكتاب (ص) ونقضت ان مات وان عن مال الاول أو غيره مدخل معه بشرط أو غيره فتؤدى حالة (ش) يعني أن المكتاب اذا مات قبل وفاء تجزيم الكتابة وقبل الحكم على السيد يقضى بها وقبل الاشهاد عليه بأن أتى بها ولم يقمها في بلد الحاكم بها فاقبها لتفسخ ولو خلف ما لا يتي بكتابتها وبرئته سيده بالرق لا نهات قبل حصول الرق به إلا أن يكون معه في الكتابة وله أو غيره فان كتابته تحمل بوجوه ويجعلها السيد من ماله ويعتق بذلك من معه في عقد الكتابة بقوله بشرط أو غيره برسم قوله ولا جني معا ما يدخل الولد بالشرط كان كتاب عبيدهم ولعبد أمه حاصل وقت عقدها الكتابة فان جعلها لا يدخل في الكتابة إلا بالشرط كما في المدونة وسواء كان عسدا للمكتاب بكسر التاء أو كتابا يتبعها وأما نحوه فيشر شرط فظاهر ويكون معنا ما حدث بعد عقدها وأما دخول غير الولد بالشرط فواضح وعقضى العقد كالواشترى المكتاب من يعتق عليه في زمن الكتابة بغير إذن سيدهم ويعتق عليه قال فيها وصاركن عقدها الكتابة عليه وكلام المؤلف هذا حيث ترك ما أتى بالكتابة بدل ما بعده (ص) وورثته من معه فقط من يعتق عليه (ش) يعني أن المكتاب اذا مات عن مال فان كتابته تؤدى منه حاله فاذا فضل بعد ذلك ففضة فانه برئ من معه في الكتابة من يعتق عليه كالاصول وان علوا والغروع وان سفلا والحواشي فقط لان ليس معه فيها ولو من يعتق عليه ولا من معه من لا يعتق عليه كزوجته كونت معه أو موهوم وجوه وأما برئ من معه في كتابة أخرى من ورثته لا شأن للمتوارفين المتساوي حال الموت وهو ناظر بمحقق لاحتمال كون اصحاب إحدى المكتابين أقوى على الادامن اصحاب الكتابة الأخرى وأدبهم قبلهم (ص) وان لم يترك وفاء وقوى ولقد عسى السبي سموا (ش) يعني أن المكتاب اذا مات ولم يترك مالا يورث كتابته وقوى من معه في الكتابة من ولد أو غيره وعلى السبي فاتهم يسعون فان أدوا وعقوا والا رقا ولا مقهوم لولد (ص) وترك متروكة لولدان آمن (ش) يعني ان متروكة المكتاب يترك لولده أو غيره من معه في الكتابة يؤدبه على التجزيم وهذا اذا كان الولد مأمونا وله قوة على السبي والارقاوا كلهم وبعبارة المراد بالولد الوارث قالوا في المسئلة الاولى مقهومه لا غير بالغني

بكر الشاف أقصم) أي من قصها (قوله أن يكتبه على مال حال) فيه تساهل ان الكتابة العتق على مال مؤجل (قوله فان الحاكم بقرينة أن يقضى ذلك) أي والحال انه لا وكيله (قوله وقبل الحكم على السيد الخ) أي فلو حكم على السيد بقضه بان وجد الحاكم حكم القبط فلا يفسخ وقوله وقبل الاشهاد عليه أي وأما لو لم يكن حاكم وقد كان أشهد المكتاب انه جاء الضوم ولو قبلها منه السيد فانها لا تنفسخ أيضا (قوله بغير إذن سيده) الصواب أن يقول بان سيده كما في عبارة غيره ويسقط لفظ غير (قوله يعتق عليه) أي على المكتاب أي اذا عتق في ذلك المكتاب (قوله لا من ليس معه) ولو من يعتق عليه فأخوه الذي به برئ من دون ولد ليس معه وان كان في كتابة أخرى فان كان معه في كتابة واحدة فالأثر معه على فراض الله تعالى يقدم الابن على الاخ وبناتن في الثلثين والباقي لعمهما لكونه معهما في كتابة واحدة فان لم يكن معهما في كتابة واحدة كان الثلث للسيد (قوله وان لم يترك وفاء) أي بان لم يترك شيئا أصلا وترك فلا لا يورث بالكتابة (قوله من ولد أو غيره) أقول أراد القبر ما يصدق بالآخ وابن العم والاجني وأم الولد ولذلك قال بعض الشراح ولو قال من معه كان أولى لشوهره لما كان معه أعني

أولاً وبعبارة المراد بقوى السبي أن يرضى فوعلى ذلك في حقة الكتابة انتهى فان لم يكن هناك ولد الاخير (قوله وهذا اذا كان الولد مأمونا وقوى على السبي) فيه إشارة الى أن في المصنف هذا والتدبر ان آمن وقوى (قوله المراد بالولد الوارث الخ) فيه نظير الى المراد به خصوص الولد لاطلاق وارث كتابه

عليه الحقون (قوله ولذلك استشكل الخ) نذكر كناية الشارح بفتح المراءضة فان لم يكن لها قوت ولا هي مأمونة أخذ السيد فان تكن فيه ما يؤدى النجوم الى ان يبلغ الوفا السبي لم يعجز الولد وان لم يكن فيه ما يؤدى الى ان يبلغ الوفا السبي وكان في غم أم الولد ما يؤدى الى ان يبلغ السبي يعجز ولم يعجز الولدان كان لا يوفى بجميع ذلك كان الولد قريبا قال في المدونة وان لم يكن لهم قوت على السبي ولم يكن في المال ما يلغهم السبي فان كان مع الولد أم ولدها قوت وأمانة تدفع اليه ان يرضى لها قوت على السبي بقية الكتابة فظاهر كلامه ان المال لا يدفع له الولد الا اذا لم يكن في الاولاد قوت وليس لهم أمانة وكلام الشيخ لا يوفى بهذا المعنى قال في المدونة فان لم يكن في أم الولد قوت بيعت وضربتها التركة فتؤدى الى باو غ السبي اه وإعلم أنه اذا لم يترك شيئا فاتها نسي ان قوت وأمنت (قوله) فكلام البساطي فيه نظر) أى المفيد انها مريئة واحدة (قوله) (١٤٩) وترك متروكة الولد الخ) تقدم ان المعتد ان المراءبة خصوص الولد لا مطلق وارث (قوله)

الاخص والمعنى الاعم وهو الوارث لان المراءمة معه وفي الثانية مفهومه لا غلط في الانحصار ومعتبر طبعي الاعم وهو الوارث وقوله (كلام ولده) أى كانه ترك متروكا كلام ولده وكذلك ترك شيئا فان نسي ان قوت وأمنت وظاهره كانت الامم الولد في عقد الكفاية لا وانما في مريئة واحدة يدفع له المال ولو كان الولد اذ قوت وأمانة لا يشبه أم الولد به في الترك وليس كذلك ولذلك استشكله الشارح بنص المدونة وكلام البساطي فيه نظر فان لم يترك متروكة للولد ان آمن وقوى والا فلا ولمعه أمنت وقوت ولا لا يعمل للسيد ورزق الواسع التقليل وأما أمنه التي لم تلدهم فنباع لانها مال من أمواله وانظر تحصل المستفي في الشرح الكبير (ص) وان وجد العوض معيا أو اسحق موصوفا كمين وان يشبهه ان لم يكن له مال (ش) حاصل هذا المستفي ان من أغنى عنه العذر أو المكاتب على مال معين أو موصوف ثم اسحق ذلك المال أو وجده عيب فان وقع العتق على مال موصوف في القيمة فانه يرجع له سواء كان مقوما أو موكبا على الرأبج وأما ان كان العتق على مال معين ثم اسحق أو عتب فانه يرجع عنه ان كان مثليا أو بقيته ان كان مقوما وكل هذا اذا كان له مال وأما ان كان له مال فانه يشبهه فيما دفع عليه فكذلك على ماله ان الفاسم وأشباهه والا كقولنا ان نافع يرجع لما كان عليه من كفاية أو ورق وان كان لا يشبهه فله ما دفعه لسيد فانه يرجع لما كان عليه قبل العتق اتفاقا فالتفصيل بين ماله تشبهه أو لا يشبهه فيه فله ما دفعه لسيد مجازي والمعنى والموصوف على الرابع اذا تم هذا اتفاقا أو في موصوفا لا ان وجدنا معنى أصيب فلا يتعدى الا لمفعول واحد وهو نائب الفاعل هنا جواب الشرط محذوف والتقدير يرجع عنه وقوله كمين تشبيهه في مطلق الرجوع لا في الرجوع به لان المعنى يرجع فيه بمثل المثل وقية المقوم وقوله وان يشبهه الخ راجع للمعنى والموصوف أيضا الذي قبل الكاف وان كان خلاف فاعده لانها أغلبية على ماله الخطاب وغيره ومقتضى كلام الشيخ شرف الدين ان الموصوف ينعم عنه حيث كان لا يشبهه له فيه ولا ماله وفيه نظر ان لا يظهر فرق بين المعنى والموصوف في هذا (ص) ومضت كلمة كافر لسلم ويبحث كان أسلم ويبع مع من في عقده (ش) يعنى أن الكافر اذا كاتب عبده المسلم فان الكتابة لا تفسخ ويبيع عليه أسلم وكذلك الحكم اذا كاتبه وهو كافر ثم أسلم العبد

(قوله فلا يتعدى الا الى مفعول واحد الخ) (ط) لطيفة ذكرها بعض شيوخنا وهو انه اختلف الشيخ غلام الشيخ أحمد السهريان فقال الشيخ سالم يتعدى لمفعولين المفعول الاول العوض النائب عن الفاعل فقال الشيخ أحمد بن عبد المفعول واحد وصيوا موصوفا حال كان كافي في الكشف ان وجد اذا كانت بمعنى أصيب تعدت لمفعول واحد فقال الشيخ سالم انه يكشف حال فقال له شيه الشافري بإسالم بإسالم فنام الشيخ سالم فقرأ في مراء ما قاله أردت ما قلت لان مراء ما أعرب معيا حالا (قوله ومقتضى كلام الشيخ شرف الدين) أقول هو الطبعي المشهور وهو ان لا يشترط اتفاق وكلامه هو الرابع على ما أفاد بعض المحققين فنقول شارحا فيه فنظر فيه نظر (قوله) ان لا يظهر فرق الخ يمكن الفرق بان المعنى فصل عنه (قوله ويبحث) أى الكتابة بمعنى النجوم في العباد فاستخدم لان لا كرها ولا يبعث العقد أى في قوله ومضت كلمة كافر لسلم ورجع الضمير اليها بمعنى آخر وهو النجوم لانها التي لا تبيع فتدبر (قوله اذا كاتب عبده المسلم) لا يعنى أنه شامل لما اذا كان اشتري العبد مسلمان أو أسلم العبد عند (قوله وكنت الحكم الخ) أى ولا يرجع عن الكافر عن الكتابة في

هذه الصورة التي قبلها فان أسلم السيدونه فقال انعمي له فمخ كاتبه عنده ان القامه دون غير وجه هذا الستر العبد كان اهان
 أسلم قبل رجوعه سيد من كاتبه فلا رجوع له اتفاقا (قوله فانه يباع كتابه من دخل معه في عقد الكتابة) أي انهم كل الكاتب الواحد
 لتضامهم (قوله فلا ينتقل عن نيته) أي (١٥٠) الذي ثبت للسيد حين كاتبه وفائده انه يكون من العاقله والتناصر بينهم

والخاص انه لا يلزم من انتقال
 المال انتقال الولاء كما افاد بعض
 شيوخنا (قوله ان السلي لنا نقضها
 الخ) لا يخفى ان هذا انما يأتي على
 الضعيف حسن ان الكفار ليسوا
 محتاطين بفروع الشريعة (قوله
 وكفر بالصوم الخ) كان من حق
 المصنف أن يذكر هذا عند قوله
 ولا كتاب أي ويكون قوله هناك
 لا عتق شامل لعتق الكفارة (قوله
 فلا يلزم) أي الا اذا اذن له سيده
 في الاطعام وانظر اذا اذن له سيده
 في العتق هل يجوز وهو مقتضى
 ما يأتي في الولاء ولا (قوله أو يولد
 لمكتوب من أمته) وما اشترط ما
 يولد لمكتوب من أمته هو طوعه لقوله
 تخارجه مال للمكتوب (قوله
 وقيل كخدمة الخ) لا يعمل للمكاتب
 هناك الكلام في الخدمة فقط كما
 قاله بعض من حقق ومكث المصنف
 هما اذا وقع عقد الكتابة على
 خدمة فقط ليعمل بذلك قبلها و
 كثيرة ولا يمتنع الابدعاعها وما
 اذا اشترط خدمته في زمن الكتابة
 فيه لم يلزم ان أدى النجوم سقطت
 ولا ينبع بشئ (قوله فرق كلتن)
 لعل فائدة قوله كلتن ان سيده
 انما يفرق فداؤه واسلامه للمعني
 عليه بعد العجز فلا قبله لانه احرز
 نفسه وماله فاذا فداه بعد العجز
 لسيده وان اسلمه ورق المعني عليه
 والخاص انه محتاط أولا بآداء
 الأرض فان آداء عاد مكاتبها كان

فانما اتباع عليه لمسلم ولا يفسخ وإذا بيعت كاتبه فانه تابع كاتبه من دخل معه في عقد الكتابة
 فان عجز المكاتب في المستثنى كان له المستثنى الكتابة وان أدى وعق كان ولا الذي كوتب
 وهو مسلم للمسلمين ومن مسلم ولا سيده ولا يرجع اليه ولا قرانه أسلم وأما الذي أسلم بعد
 الكتابة فلا يؤمن بناسب سيده من المسلمين ولا وأوصيه فان لم يمسكوا فلا ولا يبيع
 المسلمين فان أسلم سيده رجوع اليه ولاؤه لا يقد كان ثبت له حين عقده كاتبه وهو على دينه
 ومعنى الولاء هنا الميثاق وأما الولاء فلا ينتقل عن نيته قال في المدونة وان أراد النصراني أن
 يفسخ كتابه عبد النصراني لم يمنع من ذلك وليس هو من النظام لقوله ومضى الخ المراد ان
 ليس لانقضها الآن المراد أنه لا يجوز له ابتداء الولاء لا بقصر عليه الاحكام (ص) وكفر
 بالصوم (ش) يعني ان المكاتب اذا لم يمت كفارة فانه يتبع في حقها أن يكفر بالصوم فلا يلزم
 ولا يعتق لضعفه من اخراج المال بغير عوض (ص) واشترط وطه الكتابة واستئذنها عليها
 أو ما يولد لها أو يولد لمكتوب من أمته بعد الكتابة وقيل كخدمة أي وفي لفظ (ش) يعني أن
 السيد اذا اشترط على مكاتبته أن يطأها مال الكتابة لا وفي بشرطه وكذلك الحققة لا لجل
 وكذلك لجل الكتابة لا يجوز لسيدها أن يقتنه وأوفي بشرطه ويكون سرا وكذلك اذا
 شرط السيد على مكاتبته ان ما عمل به امته بعد عقد الكتابة يكون رققا فلا وفي بشرطه
 ويكون سرا وكذلك اذا شرط السيد على المكاتبته أن ما تملكه بعد عقد الكتابة يكون رققا فلا
 وفي بشرطه ويكون سرا وكذلك اذا شرط السيد على المكاتبته ان ما تملكه بعد عقد الكتابة يكون رققا فلا
 يخله خدمة فليس كخدمة فلا وفي بذلك لان الخدمة القليلة في حكم التسع أما لو شرط
 عليه خدمة كثيرة كخدمة لا وفي ذلك يلزمه كاتبه كاتبه على ما ذبح اليه وعلى هذا الخدمة
 الكثيرة فقوله لقوم جواب عن المسائل الخمس أي يلغي الشرط وتغنى الكتابة على حكمها
 (ص) وان عجز عن شئ أو عن أرض جناية وان على سيده رق كلتن (ش) يعني أن المكاتب اذا
 عجز عن شئ من مجرم الكتابة فانه يرق لسيده واذا عجز عن المكاتب على سيده أو على أخيه فان
 أرض الجناية يتعلق برقبته كلتن فان عجز عن أرض جناية على سيده فانه يرق لان عجزه عن
 ذلك عجز عن الكتابة وان عجز عن الأرض المتعلق بأخيه فخصه سيده فان شاء أسلمه للمعني عليه
 ويكون رقاقه وان شاء فداه أرض الجناية يرق لسيده وان أدى الأرض في العصور من طامكتا
 على ما كان عليه قبل الجناية فقوله كلتن (قوله) تشبه في ثبوت الجنايات للسيد اذا عجز عن العبد القتل
 الذي لا كتابة فيه بمجرم وليس المؤلف أعاد هذه المسئلة مع قوله فيعاصر كان عجز عن شئ أي
 قوله وفسخ الحاكم لم يربط عليها قوله أو عن أرض جناية وانما يلزم على السيد لا يشترط ان
 لأرض على المكاتب لسيده لانه مال جن على ما لا يرد لخلاف (ص) وأدب ان وطئ
 بلامه وعليه نفس المكره (ش) يعني أن السيد اذا وطئ أمته التي كانت في زمن
 الكتابة فانه لا حد عليه للشبهة لقوله صلى الله عليه وسلم المكاتب عبد ما بقي عليه شئ ولكن
 عليه الادب ان كل طامع الصرم وان كان جاهلا لا أدب وبقي ان مثل الجهل القلط
 والتيسر ولا مهر عليه في وطئه باها فلو كاتب بركوا أرضها فانه يلزمه منافعها

الأرض لسيده أو لغیره وان عجز عن سيده مال (قوله بمجرم) متعلق بقوله انما (قوله لرب الخ) فيما قبل قال وان عجز
 عن أرض الخ لاستقام (قوله أو أرضها على الوطء) أي لان من يكرهها فلا شئ عليه كما هو مصرح به (قوله فانه يلزمه منافعها) أي لان
 من المعادين البكر تنقص بوطئها الزوال بكارته أي ان لو كتبت فقلتم قبل بكارته كتبت تساوى عاقبه واذا زيلت كانت تساوى تسعيل

فبذبه عشر قهما (قوله وان كانت شيفلاشي عليه) علل التسمية ذلك بقوله لا يمتنعها (قوله على كل حال) أي كانت مكرهة أم لا
ثم هذا الظاهر في البركة إذا وطئها الأجنبية وأما إذا وطئ التيب الأجنبي فهل يلزمه الأرض مطلقا مكرهة أو طائفة أو يثبت بغيرها مكرهة
لأن كانت طائفة فهو الظاهر والحاصل أن الصورة غائية وذلك أن الواطئ إما السيد أو الأجنبي وفي كل أمان تكون بركا أو يثبتوا في
كل أمان أن تكون طائفة أو مكرهة فإن كان السيد فلاشي عليه في التيب (١٥١) طائفة أو مكرهة وأما البركة فعليه الأرض أن كانت

مكرهة لأن كانت طائفة فهي
صوراً ويوع بان كان الأجنبي فإن
كانت بركا فالأرض عليه مطلقا
مكرهة أو طائفة وأما أن كانت
ثما فإن كانت مكرهة فعليه الأرض
وأما أن كانت طائفة فقد تقدم
أن الظاهر لا شيء عليه (قوله عاوضت
لثقل نفسها الخ) أي فكانها
خروجت من ملكه من الآن فلذلك
لم يجل وطؤها (قوله والهالة) أي
الامة تحليل وطؤها لأنسان ملكة
فلذلك غير جائز ومما دلل أنه وجبا
في المكاتبه مقتضى القهر من
وجهين ولم يوجد ذلك في المدبرة فإذا
جلب ذلك فلا داعي لقوله وأما المدبرة
(قوله وأما المدبرة الخ) أقول قد
يقال بعلمه في المكاتبه أي بان يقال
أجل الحرية أنها أجل أدم العوم
مع حصة فإذا حصل زال ملكه
فكانت الحرية يتفق في وقت لا ملكة
لها فيه فقدر (قوله خيرت) أي فإن
اختارت الكتابة لا يزوج مالها ولا
نوطاً وإن اختارت أمومة الوطئ
فقل ذلك (قوله وأقرباً لم يرضوا)
لقال قاقو بام يرضوا ليجري على
قاعته لا أكثر بمن رجوع القيد
لما بعد الكاف (قوله في زمن كاتبها
الخ) الصواب زمن جعلها كافي بان
عبد السلام والتوضيح وابن عرفة
كأخاه عشي نت (قوله لأن قيمة
التم الخ) لا موقع لهذا التعليل

وان كانت شيفلاشي عليه أمان وطئها أجنبي فعليه ما تنقصها على كل حال لا تعاقب فغير ترجع
للسيد معية وقوله بسلام ليس راجعاً لادب والواطئ وانما هو مستأنف لبيان حكم المسئلة
بعد الوطئ وكان قالاً قاله ما حكمه بعد الادب فقال حكمه لا مهر فقف القاري على وطئ
و يثبت بقوله بلامهر وانما منع من وطئ مكاتبته دون مدبرته وكلاهما عقيد يؤدي إلى الحرية
خالف الفرق قلت أن المكاتبه عاوضت لثقل نفسها بالحرية التي تحصل لها عند الاداء فليس يصل
وطؤها أو أيضاً الأجل معلوم والوطء إلى أجل معلوم غير جائز قياساً على نكاح المتعة والهالة وأما
المدبرة فإن أجل الحرية موت السيد وإذا مات زال ملكه فكانت الحرية تتفق في وقت لا ملكة
فيها (ص) وان جلت خديرت في القاء أو أمومة الولد الاضغاضعها أو أقرباً لم يرضوا وسط
حصتها اختارت الأمومة (ش) يعني أن المكاتبه إذا وطئها سيدها جعلت قائمها بغير بين أن
تبقى على كاتبها وتعتبر مكاتبه مستترة ونفقته في زمن كاتبها على السيد فإذا أدت بنجومها
عققت وان عجزت عن ذلك عتقت عمت سيدها من رأس المال وبين أن تجز نفسها وترجع أم
ولد الآن أن يكون معها في عقد كاتبها ضعفاء عن الاداء تنعش بقاؤها على كاتبها سواء أراضوا
أم لا ومثل الضعفاء الأقرباً باحث لم يرضوا بانتقالها عن الكتابة إلى أمومة الولد وحيث اختارت
الأمومة فإنه يحيط حصتها من الكتابة عنهم وتعرف حصتها بأن توزع الكتابة على قوتهم على
الاداء يوم العقد كما مر فإذا كان لها قوت على أداء النصف مثلاً يوم العقد حط عنهم النصف ثم
ان الاختيار من قوله أو أمومة الولد وقوله معها اسفقت ضغائاً كوتوبها معها وقوله أو أقرباً
أي كوتوبها معها يخفف من الثاني لوجود الأول (ص) وان قتل فالقيمة للسيد وهل قتل أو مكاتباً
أو بالان (ش) يعني أن المكاتب إذا قتله شخص فإن الكتابة تبطل بذلك ويحتج بقوله عليه
فيمتد على فأنه وهل تؤخذ القيمة على أنه قتل لا كقيمة لان قيمة القتل أكثر من قيمة المكاتب
أو تؤخذ قيمته على أنه مكاتب أو بالان في ذلك وهو ما رواه ابن عرفة قال فقيمة أي السيد
يخص بهما ولا يحسب أن معة في الكتابة ولا تكون لو رثته وزر كرهنا في قتله بدل على أن
الجناية عليه فيما دون النفس ليس حكمها كذلك وهو كذلك وحكمها أنه يؤخذ رأسه على أنه
مكاتب لأن حكم الكتابة لم يبطل لبقائه وأنه يثبت أن يكون الأرض له بسبعين مد على أداء
الكتابة لا للسيد لأنه أمر بنفسه وماله (ص) وان اشترى من يعتق على سيده صح عتق وان عجز
(ش) يعني أن المكاتب أمر بنفسه فإن اشترى من يعتق على سيده الذي كاتبه صح ذلك
الشراء ولا يعتق على السيد لأنه أمر بنفسه وماله وله أن يسع ما اشتراه ويجوز له وطؤها إن
كلت أمة فإن هذا المكاتب عتق على السيد لأنه يصير كسيدة أذن ومفهوم الشرط أنه
ان لا يهرق ولا يعتق على واحد منهما ولو كان اشتراه غيره عاظم بعثه على سيده وهو وسر وتقدم
في المأذون إذا اشترى من يعتق على سيده وهو غيره عاظم ولادين عليه فإنه يعتق عليه والفرق
أن المكاتب أمر بنفسه وماله ولا يشرع ماله بخلاف المأذون قوله من هي تقع على الواحد

فكان الأول أن يقول له وقيمتها قنا أكثر من قيمته مكاتباً كما هو معلوم (قوله ولا تحسب الخ) فيه نظر بل تحسب كالتفليل من معة
في الكتابة من ولده في المذونة وكذلك أن قتله أجنبي فأخذ السيد قيمته ليقاها ولدهم الذي في الكتابة (قوله صح بمقتضاه لا يجوز
له ابتداء حبس كان على ما نظر ذلك) (قوله ولا يعتق على السيد) لأنه أمر بنفسه وماله وقوله ويجوز له أي للمكاتب (قوله وهو عاظم الخ)
أي أن ما لو كان على ما لا يعتق على واحد منهما ولو كان على عديم من عظم وهو غير عاظم فإن غرامه يسعونه

في ديونهم وبهذا التقدير يظهر الوجه الباقية في قوله ولو كان اشتراط غير عالم فتدبر (قوله اذا ادعى على سببه انه كاتبه الخ) هذا هو الذي ينبغي ان يجعل عليه كلام المصنف لا قوله وكذلك لو ادعى السيد ان ادعى السيد الكتابة على العبد وادى العبد نفقته بان قال انارق فاقول السيد بلاعين لان السيد قد عرر يدعما رخصة العبد بغير قوله (قوله وكذلك القول قول السيد بين الخ) لا يعني ان هذا ما لا يشترط السيد في صلب عقد الكتابة التصديق بلاعين فيعمل به كافي واثم الجز يرى (قوله فان الكتابة قوت الخ) لا يعني ان القوت في العقود الفاسدة او المتنازع فيها انما يكون بعدم حصولها والتزاع عن وقوعه قد مر كون سببه السيد ابتداء فلامعنى كون الكتابة قوتا لان يقال ان المعنى انما يعطى حكم القدر الفائق فتدبر (قوله وينبغي ان يكون اختلافهما في انهاء الاجل) لا يعني ان هذا نقصان قول المصنف والاجل ان المراد ان اختلافهما في انهاء الاجل وهو قصور وبعبارة غيره والاحل اى اسله او قدريا وانفقوا وكذلك قوله اى ان القول قول المكاتب ان اشبه السيد ام لا وان انفرد السيد بالاشبه فالقول قوله وان لم يشبه هذا ولا هذا حلقا ويرجع الاجل المثل الا انك خير بان الموضوع انهما اتفاقا على الاجل ثلاثة اشهر مثلا والتنازع في انقضائه فالسيد يقول انقضى والعبد يقول لم ينقض وحديثه فلا يعقل القول (١٥٣) بالرجوع الى اجل المثل بالنسب ان يقول واذا تنازع في انهاء

الاجل فالقول للمكاتب وبقي والمتعدد وافر القصر في يعتق نظر المقتضا (ص) والقول للسيد في الكتابة والاداء لا القدر والاحل والخمس (ش) يعني ان العبد اذا ادعى على سببه انه كاتبه وانكر السيد فالقول قول السيد بلاعين لانهما من دعوى العتق وكذلك لو ادعى السيد انه كاتبه وانكر السيد فقوله في الكتابة نفقا وانما وكذلك القول قول السيد لكن يعني ان ادعى السيد اداه الكتابة من العبد وادى العبد الاداء فان نكل حلف المكاتب وعتق وقوله والاداء كالأدب وبما اذا اختلف السمع المكاتب في قدر الكتابة بان قال بعشرة وقال العبد بل بأقل فان القول قول السيد بين لكن قيد المسمى بما اذا اشبه اشبه الآخر ام لا وان انفرد السيد بالاشبه فالقول قوله بين وان لم يشبه حلقا وكان فيه كتابة المثل كاختلاف المتبايعين فان الكتابة قوت ونكولهما كلفه وهو يقضى بالسالف على التاكيل وينبغي ان يكون اختلافهما في انهاء الاجل وعدمه كذلك ويرجع الى اجل المثل عند انتفاء شهما بعد حلفهما ونكولهما خلفهما وما يقضى بالعالف على التاكيل وكذلك اختلافهما في الجنس لكن قال ان شاس اذ لم يشبهما فالقول قول السيد وهو ظاهر كلام المؤلف والمناسب ليس ان يكون فيه كتابة المثل بعد حلفهما وما يقضى بالعالف على التاكيل والحاصل ان المسائل الثلاثة تجري على اختلاف المتبايعين كما قاله س (ص) وان اعانه جماعة فان لم يقصدوا والصدقة عليه رجوعا بالفضلة وعلى السيد ما يقضيه ان جزم والافلا (ش) يعني ان المكاتب اذا اعانه جماعة على تسعين به على اداء مجموع كتابته فاذا اداها وفضل بمثل فضله فان لم يقصدوا بذلك الصدقة عليه بان قصدوا ففكك رقبته او لا فقد سلم

الاجل فالقول للمكاتب وبقي ما اذا تنازع في قدر الاجل هل هو ثلاثة اشهر او اكثر وما اذا تنازع في اصل الاجل بان قال المكاتب مؤجلة وقال السيد انها حرة فالقول للمكاتب بين (قوله وكذلك اختلافهما في الجنس) اى ان القول قول العبد ان اشبه اشبه السيد ام لا فان انفرد السيد بالاشبه فالقول قوله لم يشبه هذا ولا هذا رجوعا لكتابة المثل وقوله لكن قال ان شاس الخ ظاهر العبارة يقضى ان ابن شاس يوافق على ما تقدم من ان القول قول العبد ان اشبه اشبه السيد ام لا فان انفرد السيد بالاشبه القول قوله والخاتمة انما هي اذ لم يشبه فيقول القول قول العبد والذي تقدم

يقول بكتابة المثل اى عند انتفاء شهما ما وقوله والمناسب ليس الخ لا يعني ان هذا المناسب هو عين ما تقدم الذي اشترطنا بقولنا والذي تقدم يقول بكتابة المثل اى عند انتفاء الشبه من كل من شهما بعد ان علمت ما ذكره فاقول قول الشارع وما اذا اختلف السيد الخ اى آخر العبارة كلام اللقاني وقد علمت ما فيه والذي قاله عجمي خلاف ما افاد مشارحنا هو ان ابن شاس يقول عند اختلافهما في الجنس ان القول قول العبد ونظيره مطلقا وكذا ذكر القمي والمنازري في ذلك تفصيلا وهو انه اذا اختلفا على ان الجنس العرض واختلفا في نوعه بان قال احداهما رقيق وقال الآخر نسياب ونحوهما فاقولهما انهما فان و يكون على كتابته مثله من العين وهذا باتفاق القمي والمنازري واما ان اختلفا في جنس الكتابة فقال أحدهما وقعت بمعنى وقال الآخر وقعت بمعنى فقال القمي القول قول مدعى العين الآن باقى على الاشبه وأجرى المنازري ذلك على اختلاف المتبايعين فيقتضيان و يشترطان و يكون السيد كتابته مثله فعلى ذلك فالمقالات ثلاثة واقتصر بمرام على ما قلناه وسكت عما للمنازري قال بعض شيخنا وبهم مشه كغيره ترجيح ما قلناه (قوله وان اعانه الخ) لوقال المصنف وان اعطى مالان لم يقصد به الصدقة رجوع فضله الخ لكان اخصر وأحسن اذ التعبير باعانه ظاهر في قصد الاعانة لا في قصد الصدقة وايضا اعطاء الواحد كاعطائه الجماعة وقد يقال الاطاعة على العتق لا تاتي و احدا من القصدين (قوله رجوعا بالفضلة) انشاؤا وقصاوا فيها على قدر ما اعطى كل الا ان يعرف معين من ذلك فله (قوله والافلا) انظر ما نكتة نصريحه معناه

(قوله) لأنه لم يحصل قصدهم هذا الظاهر فيه أن قصدوا الفلكا وأما أن يقصدوا شيئا فلا تظهر فيه العلة والحوادث أن المراد لم يحصل صدهم لإحقيقه وقولا لاحكامه عند علمه بالنية قصد دون خلاص الرتبة حكما (قوله) وكذلك أن لم يقض شي الخ) لاجابة ذلك لأن ذلك لا يتوهم خلافه (في تنبيهه) هذا السلام كما أنه لم يحصل تنازع في قصد الصدقة فتعدها هو الاعل يعرف السند فان لم يكن لهم عرف فالقول لهم أي الجماعة اذ اذعن بايعائهم (في فائدة في) من وهب رجل شيئا بعتن به على طلب العلم فلا يصره الا في ذلك بخلاف من دفع لغيره بعض كانه قبضت عنده حتى استغنى فلا تؤخذ منه بل تباع له لامتلاكها فيه جائز (قوله) يعني أن السند المراد بض الظاهر أو المتعين أنه لا يتقدم ذلك بالض بل هو الواصي بذلك في حال العدة ثم لا يخفى أنه اذا جعل الثالث قيمة الزكاة على أنه رقتي وكونه كتابة منه وادى يخرج حرا وأما اذا عجز عن البعض فهل يرجم قنا له لان المكاتب عمن ياني عليه درهم أو يعق بصدقه ما أدى وفي مقابل المعجزة عنه تنفيذه الغرض الواصي بقدر الامكان فليحضر التمثل في ذلك كذا أنظر بعض الشيوخ رحمه الله تعالى (قوله) فان جعل الثلث انضمام المعين الخ) مثلالا كانت قيمة النضم الاول ثلاثين وقيمة الثاني (١٥٣) عشرين والثالث عشرة فاجلها تسون وترك السند

(٢٠ - ختمى ثامن) كل نجم ثلثه لان الوصية لم يجعلها الثلث خرجت عن وجهها وبطلت لتقص الشارح لقرية فدوخذمه من النجم الاول عشرون ويسقط عشرا تاتي هي ثلث النجم الاول وكذا يتبقى النجم الثاني والثالث وقوله رقمه معاعدا ما جعله الثلث اى يرقم منه ثلثه (قوله لان الوصية قد خرجت عن وجهها) اى بسبب عدم جعل الثلث القدر الموصى به وامام جعله فبقى النجم على ما هو عليه وانما سقط النجم الموصى به بعق مقابل (قوله فان انتفى النجوم فكل المعلن) اى كالمالك قبله كل نجم عشر بنو هي ثلاثة واوصى له بنجم معين فلكذلك كالمواصى بنجم معين اى فى كون الثلث فارتفعه ونارده لا وقوله وان اختلفت اى كانت التقدمة التى هو ان قبلة الاول ثلاثون وقبلة الثانى عشر وبالنسبة لغيره وقدا وصى بنجم معين فانسب ما جعله من قبلة النجم فبقية ثلثه من الاراق ثلثه فتكون اربع عشر بنو هي ثلث النجم بعد فعله ما جعله معين من ثلثه ويسقط عنه من كل نجم ثلثه فان اذ عتسب الاراق ثلثه فلو كان عليه بنو وعفكون ما خلفه السداد بعين ثلثها ثلاثة عشر وثلث فان اجازا لورثة فالأمر ظاهر اى من انه يلقى ثلثه وان لم يجز الورثة بعق منه قدر ثلاثة عشر وثلث من قبلة النجوم التى هي السنون ونسبة ثلاثة عشر وثلث للسنين سدس يلقى ثلثه من قبلة النجوم وثلث سدس ويسقط من كل نجم سدس وثلث سدس وانما تكن النجم الاول ستين والثاني ثلاثون والثلث تسعون وعند السدس خمسة واربعون والثلث يحصل نصفه فبقى ويسقط عنه نصف كل نجم فان اذ خرجوا الاراق نصفه

وان يختلف السيد الاية الكتابة فعتق ثلثه ويسقط عنه ثلث كل نجم هذا الجمل اذا كان غير معين ولا يجزأ الورثة (قوله وانظر كيفية التقويم الخ) كيفية ذلك ان تقوم النجم الموصى به ويجمع مال الميت فان حل الثلث قيمته قوم وسائر الجيوم ثانيا ثم ينسب ذلك النجم لبقية الجيوم ويعتق منه ثلث التسعة ويضع عنه ثلثا النجم بعينه مثال ذلك لو كان عليه ثلاث نجوم وقيمة الاول ثلاثون والثاني عشر والثالث عشرة فان اوصى به الاول او الثاني او الثالث سقط عنه وعتق منه بقدره ويسمى في النجوم الاخرين فان ادى خرج حرا في اجمع وان عجز رقمته في الاول النصف والثاني الثلث وفي الثالث خسة اشداسها وما عتق منه بنسبة النجم الموصى به لبقية النجوم مثلا بقوت غرض الميت لاهل الوارث بالسبي بقية الجيوم من غير عتق فلا يجزأ بعجز نفوق غرض الميت هذا ما في (قوله او قيمة الرقبة الخ) اي وان لم يذ كرها في صفته لتسوق الشارع للحرية فاذا كانت قيمة الكتابة عشرة وقيمة الرقبة ثمانية والثلث يحمل الثانية جازت وعكسه كذلك (قوله اي برقبته) المتألف اي بماله اذا قال اعطوا فلانا مائة كتابا تبذل يدوق الحقيقة موصية بالمال ولا زال ان ذلك يرجع لقول المصنف او بماله من نجوم الكتابة لا ناقول هي عيناها

(١٥٤)

ثلاثة فيسقط عنه من كل واحد الثلث او اربعة فباع وهكذا اذا حل الثلث ذلك فان لم يحل ذلك فان اياه الو رثة فحكمه حكم مالوجه الثلث والاعتق من العبد بمحل الثلث ويحط من كل نجم بقدر ما عتق منه واذا عجز عن ادا ما بقي رقمته ما عدا ما عتق منه وجوب الوصية وانظر كيفية التقويم في الشرح الكبير (ص) وان اوصى رجل بكتابه او بماله او بعقده حازت ان حل الثلث قيمة كتابته او قيمة الرقبة على انه مكاتب (ش) يعني انه اذا اوصى لشخص معين بكتابه اي برقبته او اوصى له بماله من نجوم الكتابة او اوصى بعقده او اوصى بوضع ماله بجزء الوصية ان حل الثلث الاقل من قيمة كتابته او قيمة الرقبة على انه مكاتب مراعاة للعتق اي احتياطنا كي يدرسه فان لم يحصل الثلث ذلك خيرا الوارثين حازت الثلث ومن ان يعطى الموصى له من الكتابة بمحل الثلث ويعتق من العبد بقدر ذلك ايضا في مسألة ما اذا اوصى رجل بكتابه او بماله او بعقده يعتق بمحل الثلث في مسألة ما اذا اوصى بعقده ويوضع من كل نجم بقدر ما عتق ثم انه ان خرج حرا خلاصه واضح وان عجز رقمته الموصى له بقدر محل الثلث او بقدر ما جاز له الوارث ويعتق منه فيما اذا اوصى بعقده ذلك (ص) وان اوصى على ان علف الفاء او عليك الف لزم العتق والمال وخير العبد في الالتزام والرد في حرا على ان تدفع او تؤدى او ان علفيت او نحوه (ش) يعني ان السيد اذا قال لعبد ما أتت حرا على ان علفك الف درهم او أتت حرا عليك الف درهم لزم العتق السيد مهيلا ولزم المال المبدع مهيلا ان كان موسرا ويقع به ان كان معسرا ادبنا في ذمته وهي لقطاع لازمة واما لو قال السيد لعبد ما أتت حرا على ان تدفع لي كذا او على ان تؤدى لي كذا او أتت حرا ان اعطيني كذا وما أشبه ذلك فان العبد يخير في ذلك بين ان يلزم المال فيلزم العتق السيد ولا يعتق الا اذا مال المال او بذلك فيعقد في القرقين هذمو بين قوله ساق على ان علفك الف الفاه جعل الدفع اليه في هذمو في قوله ان علفك الف الفاه لزم المال وبكاه اليه ونحوه في المصنفات

الحق ولكن قصد ذكر الصبي التي تقع من الموصى وان انعقد معانها (قوله ان حل الثلث الاقل الخ) هذا لا يظهر الا في مسألة الوصية بالعتق او بوضع ماله عليه ولا يظهر في المسئتين الاولتين لان المتناولة قيمة الكتابة فيهما واما مسألة العتق فينظر للاقل فاذا كان قيمة الكتابة ثلاثين ورقبته تساو ستمين فيعتبر قيمة الكتابة لانها اقرب للحرية وحينئذ عتقنا قيمة الكتابة في الاولين فنقول اي فاذا كان قيمة الكتابة اربعين وعندهم ثمانون فقد حل الثلث قيمة الكتابة فالوصية نافذة فان ادى النجوم للموصى به خرج حرا وان لم يؤدى للموصى به وان لم يحصل الثلث بان كانت القيمة اربعين والسيد ترك عشرين فالجمله ستون وثلاثا عشرون فالثلث حل نصف العبد

فيصير للموصى به نصف نجوم الكتابة ولا يعتق من العبد شي الا ان يثلث لاداء الكتابة فنقول الشارح ويعتق قوله من العبد بقدر ذلك ايضا الا في حذفه ويقول به هو يعتق السيد ان ادى الوارث للموصى به والورثة وكذا يقال فيما اذا اوصى بماله فتدبر حتى التدبر (قوله وان عجز رقمته للموصى به بقدر محل الثلث) اي في مسألة ما اذا اوصى لمعين بكتابه او اوصى له بماله من نجوم الكتابة وقوله ويعتق منه فيما اذا اوصى بعقده ومثله ما اذا اوصى بوضع ماله اي بوضع عنه حينئذ من الجيوم بقدر ما عتق في الصورتين كما تقدم تدبر (قوله وان اوصى على ان علفك الخ) ومثل ذلك اذا قال ان اوصى على ان علفك الخ في هذه الصور الثلاث مستثنى المصنف ومازنا ما بين ان يجمع حرا الساعة واليوم او لم يقل بل اطلق وانما لزم المال هنا بخلاف من قال لو وجته انت طالق على ألف او عليك ألف فطلق ولا شيء عليها لانه علفك لانه هو ماله فكانت له اعتقه واستثناء وانما علفك بمسألة لم تنفذ لاذاتها ولا ماله

(قوله على المذهب) أي خلافاً لقول التصديق المجلس فقط (قوله ما لم يقل أنتصر الساعة) على أن تدفع أو تؤذى أو أن أعطت أي لا تحصل الساعة ظراً للحرية وأما لو جعلها ظراً للتدفع أو تؤذى فإنه يحسم كالإمام ذكره في باب الولد في (قوله الأحكام أم الولد) أي الأحكام المتعلقة بأم الولد (قوله وما يتعلق بذلك) أي بأحكام أم الولد أي الإشارة فيما سبق في قوله لا ولد سابق أو ولهم وله شبهة (قوله أصل النسق) لا يعني أن هذا المعنى شامل لكل أصل سواء كان من الحيوانات أو غيرهما منه قوله تعالى ومن عند أم الكتاب لم يلحني أن أتأسف أن يؤخره والجمع أمات المتعددة (١٥٥) وأم الولد في اللغة عمار عن كل من ولدها وقوله

باب ذكر فيه أحكام أم الولد وما يتعلق بذلك *

[illegible]

لشهادته أن على إقراره بالوطء تشهد امرأته بالولادة لم يكن معها ولد فإنه لا يحلف ومقتضى قوله في الشهادات فلا يمين عمدها خلافه وإن يحلف حيث شهد شاهد واحد على إقراره فلو نكل من توجهت عليه اليمين فهل يجبي وإن طالب الدين والفقير يقبضه لتبطل الشرح عدم اليمين بقوله لأنه من دعوى العتيق يمين نكل عن اليمين في دعوى العتيق مع شاهد أم لا (قوله واللاحق به) أي بأن أقروا ولم يثبتوا أو أنت به لاق من ستة أشهر أي لاق من أقل من ستة أشهر بأن أنت به ستة أشهر الاستة أم أو استبرأ وفي صورتين الأولى وتسعين يلحق به ولو أنت به لا تكراً أمداً لحال (قوله وبمارة الخ) هذه العبارة لعج وداعي الأولى فقوله كافي تت راجع لنفي أي أنت تقول من يوم الاستبراء الذي هو صاحب العبارة الأولى فرد عليه عجب بقوله من يوم ترك وطئه والامن يوم الاستبراء الذي يقول به تت والحاصل أن أصل النص من يوم الاستبراء فقال عجب الموافق للقواعد من يوم ترك الوطء (أقول) ويمكن جعل النص على ما إذا كان يوم الاستبراء موافقاً ليوم ترك الوطء فإن اختلافهما يرجع ليوم ترك الوطء (قوله وأعلم أن السداً الخ) حاصل ذلك أن لا أقروا بالوطء واستقر عليه أو أنكروا فقامت عليه يمينه به فإن كان الولد موجوداً فلا حاجة إلى اثبات الولادة وإن كان الولد معدوماً فلا بد من اثبات الولادة ولو بامرأته فالأقراء والانكار مع اليمين حكمهما واحد فقوله الشارح وإن قامت يمينه بأقراء بالوطء أمى مع انكاره الأقراء بالوطء فقوله الشارح (١٥٦) إذا عرفت ذلك أي ما ذكره يمينه وقوله فيه أجال الخ يمين

غشبه في قوله ولا يمين إن أنكروا قوله (ص) كان استبرأاً بيمينه ونفادولت ستة أشهر واللاحق به ولو لا كره (ش) يعني أن السيد إذا أقروا بوطئه أنشأه إلا أنه ادعى أنه استبرأاً بيمينه واحدة وأيضاً هاهنا بذلك رادعت الأمة أنه وطئها بهذا ذلك وأنت وبالدسة أشهر فأكثر من يوم الاستبراء فإنه لا يلزمه يمين ولا يلحق به الولد وينتق عنه بالامن ولا حد عليها وبعبارة والواو في قوله وولدت وأوالحال والدسة أشهر من يوم ترك وطئها والامن يوم الاستبراء كما في تت ثم أنه يصدق في الاستبراء من غير يمين فإن أقروا السيد بوطئه أمته ولم يستبرأوا وأستبرأوا هل يمكن أنت وبالدون أقل أمداً لحال من يوم الاستبراء فإنه يلحق به وكذلك يلحق به في صورة عدم الاستبراء ولأنه لا أقصى أمداً لحال وأعلم أن السيد إذا كان متبرأاً بالوطء كني أن أنشأه بيمينه بولد ونقول هو منك ولولم تثبت ولادتها بامول كان الولد ميتاً أو علقته وإن كان الولد معدوماً فلا بد من اثبات الولادة وإن قامت عليه يمينه بأقراء بالوطء فلا يمين اثبات الولادة أو أترها ولو بامرأته أن كان الولد معدوماً والام تصحح الأمة إلى اثبات ذلك إذا عرفت ذلك فالقول في تطبيق المتن عليه محذوف العطف من أن تثبت فيه أجالاً بارتكاب قول في العربية ضعيف والصحيح أن حذفه مختص بجواز الشعر وكونه شرطاً في أن أقروا وعقبت من رأس المال غير دافع للأشكال مع عافيه من الأجال والحق ما أشار إليه الشيخ شرف الدين من أنه شرط في أن أقروا وهو مسلم المنطوق ومفهومه صورتان أحدهما أن يقر ولم تثبت الولادة والآخرى أن ينكر فتقوم عليه اليمة بأقراء فالأولى بكتفي بنسبتها الولد اليمة والناقصة أن كان الولد

الأول ووجد الثاني بأن أنكروا أقروا ثبتت عليه اليمة به وثبت القامه علقه فقوت تثبت أمومة الولد كان الولد معدوماً موجوداً أم معدوماً وقوله بارتكاب الخ إليه بمعنى مع والحاصل أن القول بذلك يثبت فيه بامرأته الأجال وارتكاب القول الضعيف وهو أن حرف العطف يجوز حذفه في الشعر وبعض النسخ الخ تحقيق منع كونه ضعيفاً وقوله مع عافيه من الأجال القيد التعليل أي لما فيه من الأجال لأن الأشكال أغلغلت من جهة الأجال (قوله والحق الخ) حاصله أن المنطوق مسلم والتفصيل في المفهوم وسيتخذ فلا اعتراض كما هو معلوم فالمنطوق هو الإقرار بالاستبراء للمصاحبة لقيام اليمة على الولادة وثبتت الأمومة مع ذلك قطعاً كان الولد موجوداً أم معدوماً (قوله فالأولى بكتفي بنسبتها الولد اليمة) أي إذا كان موجوداً ولا يحتاج إلى اثبات الولادة وأما إذا كان معدوماً فلا بد من اثبات الولادة وقوله وإن كان هو موجوداً فالأولى بكتفي بنسبتها الولد إليه يظهر أن حكم الإقرار بالاستبراء والإقرار غرير الاستبراء المصالحب لقيام اليمة عليه حكمهما واحد وإن كان رعا تراعى من الصلابة خلافه وذلك الحكم أنه إذا كان الولد موجوداً اكتفى بنسبتها الولد إليه وإن لم تثبت الولادة وإن كان معدوماً فلا بد من اثبات الولادة وقوله ولو جعل الخ شرع في نفي بارتقاء الذي أشار إليه الشيخ شرف الدين وهو المرقضى وهو هنا إذا كان مقراً واستمر عليه الحكم ما تقدم من أنه إذا كان الولد موجوداً كني نسبة الولد وإن لم تثبت الولادة وإن كان معدوماً لا بد من ثبوت الولادة وأما إن أنكروا أقروا فقامت عليه يمينه فلا بد من ثبوت الولادة كان الولد موجوداً

أو معدوم أو قولة أو انقطاعه فقام عليه البينة أي الشرط هو أنه لا يضمن ثبوت الولاد ولو كان الولد موجودا راجع لتلك الصورة التي هي قوله أو انقطاعه فتقوم عليه البينة فتدبر (قوله وأنت الخ) المراد وضعت سقطا فليس المراد بالاثبات أنها آتت به لا أو العارض بقوله وهو غير حاضر معها أي لأنه قد مضى عند الله درجة الله تعالى (قوله عتقت من رأس المال) أي أن قتلته عمدا وقتل به والفرق بينها وبين بطلان تدبير العبد يقتل سده كما مر وأن قتل به ضعف التهمة فيه لغير بهما من الحر أو في منع اجترارها معها في دين أو غيره ودونها وهبتها (قوله قيد في الشرط) أي على المرتضى من الخلاف في ذلك (١٥٧) شرطين مع جواب واحد (قوله بقراره بالوطء) أي مع اتانها بالولد وان لم يثبت أنها ولده

معدوم أو فلا يضمن اثباتها الولادة عليه ولو بامرأتين وان كان موجودا فكلا ولا يولي ولو جعل ان أقروا بمعنى ثبت اقراره كان قوله ان ثبت راجعا لبعض ما صدق عليه انه أو عمن بدوام الاقرار وانقطاعه فقام عليه البينة وعليه فلا إشكال تأمل والمراد بالعلقة الدم المجمع لان مذهب ابن القاسم ان الأمة تسمى أم ولده ولو بالدم المجمع الذي اذا صب عليه الماء انحار لا ينوب منه كما مر في العدة عند قوله وان دما اجتمع (ص) كذلكها سقطا رين أثر (ش) تشبه في طوق الولد اقرار السيد بوطء أمته ولم يثبت بها أو ثبت سقط وهو غير حاضر معها وادعت أمته من وخالفها وقال ما أو موني ورأى النساء أنه كثر دم الحمل وتشققت مالو كان السقط حاضرا منه لصفتها بالتناقض وأطلق الجمع على اثنين وهو جائز وقوله (عتقت من رأس المال ٣) جواب لقوله ان أقراخ وقوله ان ثبت الخ قيد في الشرط والمعنى ان الامة اذا ثبت أنها ولدت من سيدها بقراره بالوطء أو بقبول القاع لعلقة فوافقها أو ثبت أنها ألقت سقطا رأى النساء أنه ظاهر فتقت من رأس المال لامن الثالث وكذلك ولدها من غير سيدها اذا آتت به بعد الاستيلاد لان ذلك ثابت رحم قوله هامن غير سيدها عتزلتها ولا يجوز لسيدها ان يأنها لانها بمنزلة الزينة البينة وأما ولدها من سيدها فهو حر بلا خلاف (ص) ولا يرد دين سبق (ش) يعني ان عتق أم الولد لا يرد دين على سيدها سابقا على استيلادها ومن باب أولى الدين اللاحق بتسليم من فليس ثم أحيل على أمته فانها باع عليه بقوله ولا يرد أي العتق بأموه الولد دين سبق حيث وطئها قبل قيام القرءاء ونسأ عن ذلك جعل (ص) كاشفاه زوجه حامل لا وليسقي أو ولد من وطء شبهة الأمة مكاتبه أو ولده (ش) التشبيه في صيرورة الأمة أم ولد يعني ان الأمة اذا اشتراها زوجها حامل أمته فانها تصير بذلك أم ولده لأنه لما ملكها بالشرع اصارت كمنها جلت وهي في ملكه وأما لو اشتراها ولم معها ولم يمسح على شرائها فانها لا تكون به أم ولد ومثلها اذا اشتراها حامل أم ولد يعنى على السيد كالزوج بأمه أي به جعلت منه ثم اشتراها واختر بقوله زوجته حمل أو اشترى موطوءة بشبهة حامل فانها لا تكون بذلك أم ولد وكذلك من وطئ أمه بشبهة كقط ثم اشتراها وهي حامل من الغلط فانها لا تكون به أم ولد والولد للاحق بغير خلاف من وطئ أمته كاتبة جعلت فانها لا حد عليه للتبعية وتصير به أم ولد ويفرغ قيتها يوم جلت وكذلك من وطئ أمه ولده الصغير أو الكبر قاله لا حد عليه للتبعية وتقوم عليه جلت أم لا لكن ان جعلت فانها تصير به أم ولد ويفرغ قيتها يوم موسرا كان أو معسرا ولا لامة عليه ولدها فعلم من هذا ان السيد لا لامة مكاتبه الا اذا جعلت بخلاف الاب فانها على أمه قوله مطلقا ومثل أمه المكاتب الأمة المشتري كصحة والحالة والمكاتب اذا اختار أمه أو ولد

حامل فلا تكون به أم ولد والفرق ان جعلها لا كان يدخل معها في البيع وليس له استناده كان عتقه كلا عتق بخلاف أمه الجدة فليس له بيعها حاملان لغير زوجها فالتقم على الحرية (قوله وكذلك من وطئ أمه بشبهة الخ) لا يخفى ان هذين قوله هما لو اشترى موطوءة بشبهة حامل فانها لا تكون بذلك أم ولد والفرق من تزوجه التي جعلت منه ثم اشتراها وبين وطئها بوطء شبهة وجعلت منه ثم اشتراها فلا تكون ولدا ان الزوج لما كان مالكا لعصمة زوجته ثم اشتراها فكانت كصلى وطئها وهي في ملكه بخلاف وطئها شبهة فانها لم تكن وقت الوطء في ملكه لاحقة ولا حكايا أو غلق به لغيره لحدته فله بعض شوخا عن بعض شوخه ٣ سقط من نسخ الشرح التي يابى سامان التي بعد قوله المال ولدها من غير أمه

(قوله وكان لها أجرة المثل على من استغنىها) وان قبضها السيد وجع على السيد فان أجرة السيد أكثر من أجرة مثلها يرجع على السيد بازائه لانه ككثير غيره وانما يرجع على السيد بأجرة المثل (قوله وكان لها أجرة المثل الخ) هذا لعج وهو مخالف للنص التامى فانه قال وان السيد يوفى (١٥٨) ذلك لا يرد وكانت الأجرة للسيد (قوله وأما على مال مجهول الخ) كقوله لها أنقرة

على أن أخذنا أنفردهم مثلا (قوله وله كسبرها في أولادها من غيره) وله غنم لا يملك لمسلم عليه وطزها ان كتبت أمانة لانها معتزلة الرمية أبيع له كسبر الخدمه فيه دون أمه لمل وطزها وأما الأجرة فيستوى مع أمه في اشتراط رضاه بها (قوله فوق ما يلزم المهر) عبارة غيره أحسن وهي فوق ما يلزم الزوجه ودون ما يلزم الأمة والأزواج للزوجه ولأمانة الخدمه الباطنة من عجن وكس إلى آخر ما مر في النفقات ولوديقه لأمه من نواجب التبع بها لا كثيرها ولوديقه (قوله ومثلها وأولادها الخ) يخاف بعض النسخ من الإفراد يسلم حكم ولده المذكور بطريق القياس ونسخة التثنية ظاهرة فان أعتقها كان أرضا لجنينة لهسا على الذم ويل له واذا اقتبلت لزم القاتل قتلها قنا عند ابن القاسم (قوله فان وارنه يقوم مقامها الخ) المعتد انه لها فكان المناسب للصنف أن يذكره (قوله والسيدان يستتم الخ) فلو عتقه الاستمتاع بها فلا تسقط نفقتها عن سيدها بخلاف الزوجه لان وجوب النفقة عليها لثابتة الرق (قوله والسيدان يتزوج الخ) وكذلك مال وأولادها من غيره لان تزاجها لم يأن غنم له كقائه ع (قوله فان مرض فلا) أي نوما الوطه فيستقر إلى أن تموت (قوله فالسراخ الخ) أي ورثها لهما (قوله ويرجع بثمنه على البائع) أي حسوا عتقها معتقدا انها حق أو انها أم ولد

(قوله وكذلك يرجع المشتري على البائع بثمنه اذا نزل بها موت أو غيره) لا يخفى ان هذا لأن ثبت لها أمومة الولد بغير اقرار المشتري وألا تحصيل ثمنه لأم البائع

(قوله والاولاد البائع) المناسب والثمن البائع بقرينة التعليل (قوله فلو لم يعلم الخ) أي والعقود ماضية والاولاد بائع (قوله ولا تصح من الثلث) بل ولان رأس المال فهو آخر الخ وقول ونظام الخ يعتمد بعض المحققين ان تصدق الولادة بالصحة أي لقول المصنف بعدوان أقر مرضي بالاداء أوعتق في حصة بناء على أن في حصة راجع للإيلاد والعقود معالاة للعقود فقط وقوله ومفهوم ولا ولد لها أي بان كان لها ولد لمحقن به أو استلحقه أي بالعقود المرضي وله ورثة وله المرض وسواء كانت الولادة في الصحة أو المرض (قوله وليس في المدونة الخ) الحاصل ان الزرقاني يقول اذا كان لها ولد أي لمحقن به أو استلحقه يصدق سوا مورثه ولو لم يكن من غيرها لم لا وحاصل الرد عليه انه اذا كان لها ولد لم يكتفم لا يصدق الا اذا ورثه ولد كما اذا (١٥٩) لم يكن لها ولد الا لان العتمة قاطلة الزرقاني من

انه اذا كان لها ولد يصدق ورثه ولما لم لا يقرره بعض المحققين (٢) قوله سواه اولادها في حصته أي أوفي مرضه والتقدير بالصحة لزمهم ان قول المصنف في حصته راجع للإيلاد والعقود مع انما هو راجع للعقود فقط كما قرره بعض الشيوخ الا ان محسني نت جعل النقل ما قاله شارحنا من أن قول المصنف في الصحة راجع للعقود والاولاد (قوله وأما أعنتها) ظاهر العبارة أعنتق أي لم ولد وليس مراد بل المراد أعنتق أمه معنية أو عبيدا كذلك والجواب أن المراد بقوله أعنتها أي أعنتق الامه لا بقيد كونها أم ولد أو أعنتق عبدا (قوله عتقت من رأس المال قطعا وورثه الوالد الخ) هكذا كلام الزرقاني المتقدم الذي رد عليه الشارح فيما تقدم (قوله وقول ابن القاسم انها فتعت من رأس المال الخ) هذا هو الذي ذهب اليه المصنف في قوله وان قال في مرضه الخ وهو العتمة (قوله وأما ان أقر في مرضه انه أعنتها) تقدم ان المسئلة لا تصور بأمر الولد لها عتت السيد تخرج سرقة لاجلها لقول سيدها أعنتها

ما لم تفت بالعقود فبعض الاولاد البائع لان المتاع لم يعلم أنها لم ولد بشرط لها العتق فكانت فكذلك منسلة لها فالتن ولم يعلم بأنها لم ولد راجع بالتن ولذا فسح البيع فظاهر المنسب انه لا تنق على البائع عما انفقه المشتري ولا له شيء من حصة خدمتها ويجب على السيد ان اجنت على شخص أو أفسدت شيئا يدها أو يدايتها أو يحفر في مكان لا ملأ لها فيه أو اغتصبت أو اختلس أن تصدح بالان الشرع منع من تسليمها للبني عليه كمنع من بيعها وفدحها بالاقفل من أرض الخيانة ومن قتها أمه يوم الحكم بغيرها لها الاقل منها يلزمه دفعه للبني عليه (ص) وان قال في مرضه ولد متي ولا ولد لها يصدق ان ورثه ولد (ش) يعني ان السيد اذا قال في مرضه ولدت هذه الامه متي ولا ولد لها يصدق ان ورثه ولد كراواتي لانه حث في كراهة وقتي من رأس المال لانهم حثوا ظاهره كانت الولادة في الصحة أو في المرض لم يكن له ولد فانه يهتم على ذلك ولا تعتق من الثلث وتبني زنا ومفهوم ولا ولد لها مفهوم موافقة كما قاله الساملي وت ليس في المدونة ما قاله ز من انه يصدق سوا مورثه ولما لم لا يوافق في حصول هذه المسئلة في القولية الالفة (ص) وان أقر مرضي بالاداء أوعتق في حصة لم تعتق من ثلث والاراس مال (ش) يعني ان السيد المريض اذا قال في حال مرضه انه اولادها في حال حصته أو انه أعنتها في حال حصته فانها لا تعتق من ثلثه لانه بقصد الوصية ولان رأس المال لان المريض لا يتصرف الا في الثلث خاصة وهذا يجب لم يكن له ولد يرثه والاصدق وحاصل التعليل في المسئلة الاولى انه اذا أقر المريض مرضا فانه اولادها لامة في حصته أو مرضه فان كان لها ولد استلحقه عتقت من رأس المال قطعا وورثه الوالد وان لم يكن لها ولد منه فان لم يرثه ولد لم تعتق من ثلث ولان رأس مال وان ورثه ولمن غيره فاقول لا كثر ان الحكم كذلك وقول ابن القاسم انها تعتق من رأس المال وصح هذا القول ابن الحاجب وأما ان أقر في مرضه انه أعنتها في حصته فانه لا يعمل باقراره وورثه وللمعها وان أقر انه أعنتها في مرضه أو أطلق فانها تعتق من الثلث كما يفرضه كلام أبي الحسن وسواء كان لها ولد في حصة أم لا لان هذا وصية اذا اعتقد هذا فقوله وان أقر مرضي بالاداء أوعتق الخ جعل على انه مفهوم ما قبلها وان المؤافض على قول ابن القاسم فيحصل فلو كان أقر مرضي الخ على ما اذا لم يكن له ولد يرثه كما قرره وان جعل على ظاهره الصادق بما اذا كان له ولد لم لا يصدق بما اذا لم يكن له ولد منها وهو ليس غيرها فكون موضوعهما متفقاً ان كلامهما اولادها منها وورثه ولمن غيرها فانه حينئذ يكون متي أو لا على قول ابن القاسم وثابع على قول أكرهه واقره هذا يبعد (ص) وان وثق

بل بالحق كما اذا قال أعنتق أمي هذه أو عمتي هذا في حال حصتي فلا يعتق من ثلث ولان رأس مال وسوا مورثه ولما لم لا والجواب ما تقدم من أن المراد الامه لا بقيد كونها أم ولد بل بقيد أنها تنق فاعلمت ذلك فقوله شارحنا سواء كان لها ولد الخ المناسب أن يقول وسواء كان له ولد أم لا وقوله وان جعل على ظاهره الصادق الخ المناسب أن يقول وان قصد تسليمها المصنف أي قوله وان أقر مرضي بالاداء اذ لم يكن له ولدها متي وغيره فيكون موضوعهما متفقاً أن كلامهما اولادها منها وورثه ولمن غيرها فانه حينئذ يكون متي أو لا على قول ابن القاسم وثابع على قول أكرهه واقره هذا يبعد (ص) وان وثق قلنا والامه تعتق من ثلث ولان رأس مال

(قوله خوفي اتباعه بالقيمة يوم الوطه) هذا ضعف والمعتد انما يعتبر يوم الجمل الا ان يعمل يوم الوطه على الوطه الذي نشأ عنه الجمل الا ان تعدد الوطه اعتبرت فمعتبر يوم الجمل وحمل اتباعه بالقيمة اذا لم يصح البقاء على الشرع فلهما تخديران (قوله أو يبعها ذلك) أي للقيمة التي وجبت له منها ان لم يزد من حصته (١٦٠) على ما وجب له من القيمة ولا يبيع من حصته بقدر ما وجب له من قيمتها (قوله وتبعه

بما في الخ) انما يبيع منها أكثر من حصته اذا لم يتحصه بشد ما يخصه من قيمته الا ان ما يخص المستول عليها صار انما يبعها فلا يصح منه بيعه كذا قاله شيخنا عبد الله عن شيخه ابن عب (قوله ونصف قيمة الولد) يرجع لقوله في اتباعه بالقيمة لما يأتي ولا يتابع في أو شيء منها الا بعد الوضع (قوله أو يوم الجمل) المعتد يوم الجمل أي فلا يعتبر يوم الوطه مذهب معتبر الا يوم الجمل أي عند تعدد الوطه وتعتبر قيمة الولد يوم الوضع (قوله ولو كان عبداً أو ذمي الخ) خلافاً لمن قال يكون ولداً الحرة أو الحرة هذا ظاهر بما يقتضيه بالوزن ان من رزق أنه لا يعلم خلافاً في لوقه للذي والعبد (قوله تغيب الاشراف في الوجهين) أي في المستثنين الا أنه في الثانية حكم كالمحررة التي هي اشراف من الرقبة وسكت عن جانب الاسلام في كل الاثن بعض الشراح صرح بأنه مسلم فقد اعتبر الاشراف في الطرفين لان طرافته الشرف من جهة الحرية وطرافته الشرف من جهة الاسلام (قوله ويرقم لسيد العبد ذلك) لان ولداً العبد من أمته السيد وقوله وكذا نصيب العبد من الامه أي يرقم عليه ويرقمه للعبد الذي هو شره فيه (قوله ووالى) أي ما شاع على المعتد

شريك لمجمل غرم نصيب الاخر فان أعسر خفي اتباعه بالقيمة يوم الوطه أو يبعها ذلك وتبعه عابني ونصف قيمة الولد (ش) يعني ان الشريك اذا وطئ أمة الشرع جعلت فانها تقوم عليه سواء أذن له شريكه في وطئها أم لا ويرقمه قيمة حصته ان كان مرسراً الا أنه فانها عليه ولا شيء عليه من قيمة الولد فان لم يحصل فان كان أذن له في وطئها قامت بالقيمة الشبهة وان لم يأن له لم تقوم عليه كما في باب الشركة عند قوله وان وطئ جارية للشرع بانه أو غيره وحلت قامت والا فلا خيراً لها ومقاولاتها فان كان الشريك الذي وطئ الامه معسراً فان شريكه يخبر به ان يبعه بقية حصته يوم الوطه على المشهور بدون الولد الا يوم الجمل ولا يوم الجمل أو يبيع جزئها القوم وهو نصيب غير الوالي لاجل القيمة فان وطئ فلا كلام وان لا يتبعه عابني من قيمة حصته وتبعه أيضاً نصف قيمة الولد بعد قرضه على كل حال سواء اختار الاتباع بالقيمة أو البيع لها لا يصرح بالحق بالوالي فان قلت لم يثبت الاتباع نصف قيمة الولد مع الملائقة قالوا ما وجبت يوم الوطه وهو يوم شذم في بيعه تعيين ان الامه وان الولد يكون على ملكه فلا شيء لشره كذا ما ان كان معسراً لم يثبت فقد تحقق انه وطئ ملكه وملك غيره قالوا على ما كهما وقوله غرم نصيب الاخر أي غرم قيمة نصيب الاخر من الام والناسب لما امر ان يقول به قامت وان كان غرم نصيب الاخر يرضع تقويمها وتعتبر قيمتها في هذا الحال فقوم الوطه ان لم تحمل فان حلت فهل كذلك أو يوم الجمل قولان في المدونة ولدي عليه من قيمة الولد على القولين وهذا اذا كان مملوكاً كايده عليه قوله فان أعسر (ص) وان وطئ ما يطهر فاقطعه ولو كان عبداً أو ذمي ما كان أمراً كتماسم (ش) يعني ان الشرع يكتفي اذا وطئ الامه للشركة في طهر واحد وسواء كانا من أو رقيقين أو كانا حراً وما كان الاخر عبداً أو كان أحدهما مسلماً والاخر مملوكاً لم يملكها بالبيع والمشتري اذا وطئ الامه البيعة في طهر واحد وان لم يسله أشهر فأكثر من وطئ الثاني وادعاء كل منهما فان القافة تدعى لهما مائة الحقة فهو ابنة فان مات أحدهما قبل أن تدعى القافة فان كانت تعرفه معرفة تامة فهو كالنبي فان ماتا معا قبل أن تدعى القافة فقال أصبغ هو ابن لهما وقال ابن المسحون يبقى لأبيه وامر من ان الولد يكون انما للحنقه فان ألحقته بالمحصار خا وان ألحقته بالمحصار وقبضاً وان ألحقته بالذي صار كافراً واضح ان لم تشركه فان أشر كته بينهما بان قالت هو ابن لهما معا فانه لا يكون الا مسلماً خا فلهما كته ما قسم كان ينبغي أن يقول فسلم وحر أي قسم فيما اذا كانا من أحدهما كثر والاخر مسلم ورفيما اذا كان أحدهما كافراً والاخر خا فلهما كته ما قسم في الوجهين وبعبارة فسلم أي وهو حر أيضاً وحينئذ فهو ابن لهما جميعاً في قول ابن القاسم وغيره وعلى كل واحد نصف نفقته وكسوته فانه ابن فرحون في بصرته اه ابن يونس ان أشر كته فيه الحر والعبد فيعتق على الحر لعق نصفه عليه البنوة ويقوم عليه نصف ولده ويرقم لسيد العبد ذلك وكذا نصيب العبد من الامه قيمة نصفه فانه ذمي (ص) ووالى اذا بلغ أحدهما (ش) يعني ان الصغير اذا بلغ فانه يوالى أحد الشرعيين لان تصح الشركة في الولد على المشهور فان والى الذي فانه

فان قال الولد بعد البلوغ لأوالى واحد منهم ما كان بذلك وكان ابناً لهما جميعاً لم ينفذ يتوزر بينهما نصف الوطه ان القاسم وقال غيره ليس له أن يوالى واحداً منهما فوالاه أحدهما لازمة وهو خلاف المعتد (قوله على الشهود) أي ان المشهور بأنه لا تصح الشركة في الولد خلافاً لصحون فله قول بالاشترار وعلى قول صحون من ان الاشتراك يصح لا يكون

في الواجب يكون على كل واحد نصف نفقته و برث منه كل واحد نصف ميراث و وقع الخلاف على الاول الذي يقول بالان من شأهما
في نفقته فيقبل المولاة فعند ابن القاسم و محمد بن عبد الحكم عيسى شققان معا عليه ثم لم يجمع من أنفق على من والا وهو المخذ وقال
أبو سفيان رجع قوله وله في عدم وجودهما أي بالغيهما) انظر (١٦١) ما فائدة هذا مع ان الوطء مخصص في السر بكن أو

لا يكون الا مسلماً كما حر وان والى العبد فانه لا يكون الا حر ان عتق اوبوا أو أسلم و رثه ونفقته الى بلوغه عليهما و يعارضة ولا يخرج جموعا لانه عانتها من الحر في الاسلام و فأنفذوا الا ذوات الارث فاحصل الاسلام بعد ذلك والحرية و انتفاؤه ان يحصل شيء من ذلك والحاصل انه اذا والى المسلم الحر فالحر و اضح وان والى الكافر أو العبد فان استمر الكافر على كفره ووال العبد على حاله حتى مات الولد فانه لا يرثه الشر بل المسلم الحر لعدم موالاته ولا يرثه من والاه لوجود الكفر أو الرق و اذا مات الولد بعدهما أسلم أو عتق من والاه من كثر أو بعد فانه يرثه من والاه دون الاخرين نعم الا انه لا يرثه شخص ما رثه لانه كذا من مرقوق فقال له ان والى اذا بلغ من شاعنها فان والى العبد فهو حر ان عتق وقال ايضا اذا والى الكافر فهو مسلم ان كافر وقوله (كان لم توجد قافة) نفسه في انه مسلم وفي والى اذا بلغ أحدهما ويمر في فيما اذا مات وقد والى الكافر أو العبد فمخوضا وقوله (كان لم توجد قافة) وفي هذه الحالة فان والى غيره بخلاف الاول لان القافة أشر كتهما فليس له ان والى غيرها (ص) وورثا من مات أولا (ش) يعني ان القافة اذا اشرك الصغي بينهما ثم ماتت قبل أن والى أحدهما وترك مالا فانهما والى المسلم والفقير يرثه ميراث أب واحد وقوله أولا أي قبل اللوالة وليس هذا بآثر و اغما هو مال تنازع انان فيقسم بينهما و لو فان وأخفاها ان مات لكان ان أظهر (ص) و حرمت على من رثه ماله حتى يسلم و وقت كذب برهان فلهما الحرب (ش) يعني ان أم الولد تحرم على سيدها اذا رثت و لم يعق عليه بالردة المشهور و كالطلاق عليه و بجسه بالردة

فصل الولاء

(قوله أحد خواص العلق) أي خواصه كما قال ابن الجلباب وابن شلاس وهي السرعة والعلق بالرقائق والمثاقيل والجر على المريض في الرأفة على الكتف والقرورة والولادة (قوله من الولاية) أي الولاية مأخوذة من الولاية وقوله وهو أي الولاية صالحة من التسبب أي بين الرجل وابنته وأبنته أي من أجل التسبب والاعتناق وقوله والعلق أي الاعتناق أي أنه إذا اعتسق زيد عبده نشأ الولاية عليه بغض أو (قوله والقر رب) أي سواء كان

فصل في ذكر فيه الولاء *

وهو أحد خواص العتق وهو :فتح الأوامر وعدم الولاية بفتح الواو وهو من التسبب والعتق وأصله من الوثق وهو القرب وأما من الأمانة والتخديم فبالكسر وقبل الواو جهن فيها والمولى لغة يقال للعتق والمعتق وأما حملوا الناطل وانعالم القريب والعاصب والمخلف والقائم بالأمر فأنظر التيمم والنفع المحب المراد به من الإلابة الانعام والعتق والتفريط بسببه وحكمه

(٢١ - خروشي ثامن) عاصمًا لأدم لا يقطف العاصم من عطف الخاص على العام (قوله والحليف) أي الذي يضع يده من غيره محالفة فكان الرجل يعاهد الرجل فيقول دمي دميك وعدي عديك وناري نارك وحر حر بئس الولي سلط مؤثري وأنت لا تقللني وأطاب لك وتعقل عني وأعقل عنك بكلامه بعض حواشي البضاوي (قوله والقائم الآخر) أي القائم بشتان الإنسان (قوله ولأية الاتمام والعق) العطف بالتفسير والمعنى الولاية الخاصة بالاتمام الذي هو الاعتناق

(قوله وأما أحكام الولاد) الاولى وأما حكم الولاد المأذون (قوله حكم الولاد العصورية) أي غرة الولاد العصورية بتوليد المراد به أحد الأحكام (قوله وقد صرحناه الخ) المناسب لتقديم هذا بعد قوله ما سببه (قوله لحمة) أي ارتباط واتصال وقوله لحمة التسبب أي كصمتي التسبب فالإضافة للبيان (قوله الولاد المتعلق الخ) اعلم أن المبدأ إذا كان معرطاً بالجنسية وكان خبره ظرفاً أو جاراً ومجرراً أو أعاد المحصر كالكرم في العرب والأغصن من قرش (١٦٣) أي لا كرم إلا في العرب ولا أغصن إلا من قرش أي لا ولاداة للمتعلق

أي لمن أعتق حقيقة أو حكم والمخير إليه الولاد في حكم المتعلق فالمخير اضافي أي بالنسبة لمن لا يتعلق له بالمتعلق فالمراد خارج الاجنبي ويستثنى من قوله الولاد المتعلق مستغرقاً للغة بالتبعات فان ولاد من أعتق جماعة المسلمين (قوله) وان يبيع من نفسه أو بما في يده عليه لئلا يتوهم أنه لم يأخذ المال منه لا ولاد عليه لقدرة على تركه منه ويقاها رفاً (قوله وان بلاذن) أي خلافاً للشافعي القائل لانه لمتعلق بالكسبان كان بلاذن وحاصل معنى كلام الشارح أنه لما كان قوله بلاذن في حيز المبالغة لم يأت بان (قوله ولا يعود بعتق العبد على مذهب ابن القاسم) أي خلافاً لاشتباه الخ (قوله وان باعتق معتق) بكسر التاء ومع فرائده بالفتح لانه معتق بفتح التاء ليس به بطلان كان رفعه من العتق وعلى كل فقه حجاز الاول فتدبر والمعنى أنه اذا أعتق عبد غيره ولم يعلم السيد أي سيد العبد الذي صدر منه الاعتاق حتى أعتق أي السيد العبد الذي صدر منه الاعتاق فان الولاد في العبد الأسفل يكون لمن أعتقه وهو العبد الأعلى وإن باعتق معتق مصدر مضاف للشاغل فمصدق الشاغل العبد الذي صدر منه الاعتاق لعبد (قوله لم يعلم السيد الأعلى) هذا يقيدان العتق بالوسطه سيد أعلى وأسفل وليس كذلك بل السيد أعلى فقط والذي سيد أسفل وأعلى هو العتق الأسفل (قوله لا السيد) ومقابل المشهور يكون السيد (قوله ولم يرد) أي ولم يجره (قوله وأما غيره) وهو ما لا يتبرع عنه ككاتب ومدير ومعتق لاجل ان من رضي السيد وقرب الاجل

فأما سببه فهو زوال المال بالمخر به بغير زوال ملكه بالمخر به بغير رقيق فهو مولد أو متغير أو علوق أو ير أو كاتب أو أعتق بموضع أو بامنه من نفسه أو أعتق عليه الآن يكون السيد كافر أو العبد مسلماً فالولاد له عليه ولو أسلم على ما يأتي وأما أحكام الولاد المتعلق الخ الجوارح حكم الولاد العصورية وقد صرح عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال انما الولاد لمن أعتق وصرح عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال الولاد لحمة كلمة التسبب لا يباع ولا يوهب قال الا في وهذا منه عليه الصلاة والسلام تعرف حقيقة الولاد في الشرع ولا يجب تدبيره في أمته اهـ والحمد لله تعالى ابن الأثير بالضم وقيل بالفتح وقال في الصحاح لغة الثوب تقيم وتفتح ولغة البازي وهو ما يطعم غنما سيده تقيم وتفتح والحمد بمعنى القرابة تقيم قال بعض الشيوخ ومعنى الحديث أن بين المتعلق والمتعلق نسبة شبه التسبب وبوجه الشبه أن العبد لما كان عليه رق فهو كالمدوم في نفسه والمتعلق صيرمه جوداً كأن الولاد كان معدوماً بالابتسبب في وجوده (ص) الولاد لمتعلق وان يبيع من نفسه أو أعتق غير عنه بلاذن (ش) يعني أن الولاد لا يكون للمتعلق ذكر أو أنثى حقيقة أو حكماً فبشأن من أعتق عنه غيره بغير إذنه والولاد بالمباشرة والولاد بالمخر وسواء كان العتق ناجزاً أو لاجل أو دبرياً أو كاتباً واستولده أو بابه نفسه فالعبد المحرور بنفس يرجع للعبد أي وان كان العتق بسبب بيع من نفس العبد أو بعتق غيره عنه بلاذن (قوله وأعتق الخ) عطف على بيع وقوله بلاذن داخل في حيز المبالغة به بغير دفع قول النسطر تبص الشارح بلاذن ليس بمجسد ولا حسن قول وان بلاذن وأما مع الاذن فالولاد لمتعلق عنه أضافاً أي والمتعلق عنه هو والا كان لسيد مولد يعود الولاد بعتق العبد على مذهب ابن القاسم وعتق الغير يشمل العتق الناسخ والاجل والتدبير والكتابة كان يقول أنثى أو معتق لاجل أو دبرياً أو كاتباً عن فلان فلو كان العتق عن مبت يكون الولاد له ورثته وقوله (أولم يعلم سيده بعتقه حتى عتق) معطوف على بيع فهو داخل في حيز المبالغة أيضاً أي وان باعتق معتق لم يعلم سيده الأعلى بعتقه لعبد الأسفل حتى أعتق الأعلى ولم يستثنه ماله فان الولاد في العبد الأسفل يكون للعبد الذي أعتقه على المشهور لا للسيد الأعلى أي أما لو استثنى السيد مال العبد عند عتقه له لكان الولاد للسيد ان رضي بعتق عبده فان رد بطل العتق وبكون العبد الأسفل وقالاه من جهة مال السيد الأعلى ومثل ما اذا لم يعلم سيده بعتقه حتى عتق ما اذا علم سيده بعتقه وسكت ولم يرد وأما ان أعتق بلفظه أو أجاز فله فان الولاد في هذا من السيد في مفهوم لم يعلم تفصيل وكلام المؤلف هذا فيمن يتبرع عنه ماله وأما غيره فولا من أعتقه مطلقاً لا للسيد مدليل ما يأتي (ص) الا كافر أعتق مسلماً وريقان كان يتبرع عنه ماله (ش) مستثنى من قوله الولاد لمتعلق يعني أن الكافر اذا أعتق عبداً مسلماً سواء اشتراه مسلماً فأعتقه أو أسلم عنده ثم أعتقه فان الولاد فيه للمسلمين لا للعتق الكافر ولو أسلم بعد ذلك لقوله تعالى وان يجعل الله الكافر من المؤمنين سبيلاً ومفهوم أعتق مسلماً يأتي في قوله وان أسلم العبد طراداً لا ماسلام السيد وقوله أعتق

مسلم

الذي صدر منه الاعتاق لعبد (قوله لم يعلم السيد الأعلى) هذا يقيدان العتق بالوسطه سيد أعلى وأسفل وليس كذلك بل السيد أعلى فقط والذي سيد أسفل وأعلى هو العتق الأسفل (قوله لا السيد) ومقابل المشهور يكون السيد (قوله ولم يرد) أي ولم يجره (قوله وأما غيره) وهو ما لا يتبرع عنه ككاتب ومدير ومعتق لاجل ان من رضي السيد وقرب الاجل

(قولنا لم يكن يتزعمه الخ) أي مطلقا سواء أذن السيد أم لا إذ لا يعتبر إذن السيد ولا غيره التسمية لهؤلاء كما أفاده بعض الشيوخ (قوله وكنتى المكاتب الخ) قال في المدونة وما اعتقأى العبد والمكاتب باذن السيد جازا ولا السيد إلا أن يعتق المكاتب فخرج إليه الولاء أذ ليس للسيد انتزاع ماله وأما العبد فلا يرجع إليه الولاء لو عتق وورث عي وخلصا أن لا ينتزع ماله فان الولاء السيد مادام رقيقا فان عتق عا دلا لا يخلو عفاه الفارق بينهما (قوله الولاء لهم) أي ولا يكون الولاء للسيد ولو اشتراطه لنفسه أو اشتراط عدم الولاء عليه فان اعتقه عن نفسه فولؤه للأمة وليس له ولوا اشتراطه لهم (قوله فان الولاء يكون لهم) أي المراد أنه لا يكون لهيب المال لقوله ويرثونه أي برثه يث المال الذي منفتحه عامة للمسلمين وقوله ويعقلون (١١٣) عنه أي يدفعون دتمه حتى عليه ذلك العتق والمراد أن دتمه توفى خذ من يث

مسلمنا عتقا نحرأ وأغبره وأعتق عنه وعكس كلام المؤلف وهو ما إذا أعتق مسلم كافرا لم يكن الميراث لهيب المال الآن يكون للمسلم فأقرب كفار فكيف الولاء لهم وينبغي عالم بسلم العبد فيعود الولاء للسيد وكذلك الرقيق الفتن أو من فيه شائبة شر به إذا أعتق عبده فانه لا ولؤه علمه وإنما الولاء للسيد ان كان الملقى بالكسر في حاله يجوز لسيد ما انتزع ماله منه كالمدر والمعتق لاجل اذ لم يقرب لاجل ولم يعرض السيد هذا إذا أعتق باذن سيده أو بغيره فانه وأما ان يجوز فقد حرم في قوله أوم لم يعلم بالخ ومفهوم الشرط انه ان لم يكن يتزعمه فالولاء للمعتق بالكسر لا للسيد كعتق المدر وأما الولاء اذا مرض السيد مرضا نحو فلو عتق الملقى لاجل اذ اقرب بالاجل وكنتى المكاتب (ص) وعن المسلمين الولاء لهم كسائبة وكرة (ش) يعني أن من أعتق عبده عن المسلمين فان الولاء يكون لهم لا للمعتق يرثونه ويعقلون عنه ويولون عقد نكاحه ان كان أني ويحضره وكذا لا انسان اذا قل العبد أنه سائبة وقصد ذلك العتق فانه يكون سوا ولؤه للمسلمين لكن بكره ذلك الفصل لانه من أضاف الجاهلية في العلم بالتبعية في أن الولاء للمسلمين وسواء أضاف الى ذلك لفظ أنت مرشدا أو لولا قول أنت سولا ولا يملك فلو لا للمسلمين فانه ابن القصار وخالفه غيره لانه يعتقه استحق ولا مشر فاقوله ولا ولا في عليك كذب باطل لا يغير حكم الشرع وقوله وعن المسلمين فيمختلف أي وفي العتق عن المسلمين الولاء لهم وليس هو في حيز الاستثناء لانه مرافق لما قبله لا يخالف ان من أعتق عن المسلمين بما يمتن أعتق عن الغير وقد مر ان الولاء لغيره كانه هنا للمسلمين أي في جميع ذلك لبيت المال وكره مع قوله أو عتق غيره به لا اذن لاجل قوله كسائبة (ص) وان أسلم العبد عاد الولاء باسلام السيد (ش) يعني أن الكافر اذا أعتق عبده الكافر ثم أسلم العبد فان ولؤه ينتقل للمسلمين من عبته سيده النصراني فان أسلم سيده الذي اعتقه بعد ذلك فان الولاء فيعود اليه والمراد بعود الولاء هنا عفاه الميراث فقط والاعطال واثبات لا ينتقل لان الولاء كالتبعية فكلا القولين غف الا بوان أسلم ولده فكذلك الولاء (ص) وسواء الملقى كافرا ولدا للمعق ان لم يكن لهم نسب من حر (ش) يعني أن المسلم اذا أعتق عبدا مسلما أو كافرا فولؤه وبغير الولاء على أولاده الكور والاثنا عشر سفلوا وقيد الجرف المدونة بما اذا لم يكن العبد حر في الاصل فان أعتق النصراني عبدا نصرانيا ثم هرب السيد لدار الحرب ناقضا للعهد شري فبيع وأعتق فانه لا يجزى الى معتقه ولده الذي كان اعتقه قبل لوقوعه دار الحرب وكذلك من أعتق أمة فان ولؤه لا يجزى الى أولاده الفريز جلبت بهم بعد العتق ان لم يكن لهم نسب من حر بان كانوا من زنا وأغضب أو حصل فيهم لعان أو أسلمهم

بمعنى الامة ثابت للمعتق لا ينتقل عنه أصلا (قوله وقد الجرف المدونة الخ) لا يعني أن هذا الموضع ليس بحلا لتبعية المذ كور كقول الله قول المصنف ومعتقها كما هو ظاهر (قوله ان لم يكن لهم نسب من حر) فان كان لهم نسب من حر كان الولاء كذا كان زيدا بدرجة معتوقة وزوجها رسالة أو معتوق فان أولادها لهم نسب من حر فليس لسيد ما هم ولأولادهم وانما الارث لعصبة الاباء والمعتق الاب واعلم ان الشارح يفيد ان قولهم ان لم يكن لهم نسب راجع لقوله كأولاد المعتقة فقط وبمعنى رجوع عقولهم ورجوع الملقى وصورتان فبدأ أعتق حرا وعمره وليتأخر هذا ولا على عروعي ابتسم على أولاد الابنة ان لم يكن لهم نسب من حر بان زنت الابنة مثلا فان

المال لا ينفق من المسلمين وقوله ولون عقد نكاحها أي ان المراد أن تتولى عقد نكاحها واحدا من المسلمين واذائق القاضي عقدتها فلما هو لكونه واحدا من المسلمين لا لكونه قاضيا لان مرتبة القاضي متأخرة وقوله ويحضره المراد ان تنفذ في المحضون تكون على بيت المال (قوله وخالفه غيره الخ) ظاهر كلامهم انهم ما قولان على حدسوا لكن اطلاق الغرض يدل على أن القول الثاني هو المعتبر أقول وهو الظاهر (قوله يعني ان الكافر اذا أعتق عبده الكافر ثم أسلم العبد) وأما ولات العبد كافرا فان الولاء يكون لسيد الكافر كما في المدونة فقوله الشارح من عبته سيده النصراني ليس متعلقا بقوله ينتقل بل صفة لقوله المسلمين والمعنى للمسلمين الكائن بين من عبته سيده النصراني في تبعية كما وكذا اذا أسلمها أو أسلم السيد قبل اسلام العبد فانه أيضا هاتين الصورتين وهما متجهتان من المصنف بالاولى (قوله والمراد الخ) اعلان اطلاق العود بخروا ذ لم يكن له ثم انتقل عنه (قوله والا فالولاء ثابت لا ينتقل) أي الولاء

عدم فلهاميه وان عدم ثابت المال (قوله أو الألبس بإيداء الحرب) وان لم يمت به خلافا لث ثمان هذا فشدان الحربي طار
الحرب ليس بجزو الانشراح قوله ان لم يكن لهم نسب من حر وهذا يخالف قوله في الجهاد كالظفر في الأبري يقتل أو من أو فداء أو خربة
أو استرقاق ويحب بان مرادنا لم يكن (١٦٤) لهم نسب من محقت حر منه والحربي لم ينقص حرته لانه معرض للرق بان

يسعى ذكره في (قوله الأرق)
(الخ) أحدهما نصف في عن الآخر
لان الحر لا يكون الأبعد للحرير
ولعل المؤلف اتجاها بجمع بينهما
لوقوعهما في كلام المستفتين وقع
في عبارة بعضهم الأرق وفي عبارة
بعضهم الآخر فربما يتوهم تأييد
العبارة بجمع المصنف بينهما كالتأويل
يتوهم ذلك والمجمل انه يشبه قول
في حر ولد كل أنثى أن لا يكون له
نسب من حرسوا كان من أولاد
المعتقة أو من أولاد المعتق وفي حر
ولد كل ذكر أن لا يمسرق أو يعتق
لا تحرك من أولاد المعتق أو من
أولاد المعتقة (قوله فابوه كالمعتق
الشارح وصرح به) أقول لا يلزم
انه عطف استثنائي على اعتق وقد
رتب الانحرار على مجرد الاستساق
بما رتبته على مجرد الاعتاق ومن
المعلوم ان الانحرار لا يكون الا بعد
العتق فيفهم منه ان الاستساق ما
كان الا بعد عتق المستحق بكسر
الخاء وسنذكر في الرجوع لمعتق
الأب الامن معتق الام لان معتق
الجد لا يمتنع عند الملاعة
فكلام ز صواب (قوله أعني
يستعمل لازما لمعتق بالاداعي
فذلك لان اعتق متعدي لا غير فقرأ
بالبناء للقول وللحق يصح (قوله
يعني أن العبد المعتق الخ) هذا
الحال غير مناسب بل المناسب أن
يقول يعني أن العبد المعتق

أرقاه أو الألبس بإيداء الحرب ومفهوم الشرط انه لو كان لهم نسب من حر فلا يغير الولاء
عليهم وانظر الشرح الكبير وقوله (الأرق) واعتق لا حر مستثنى من قوله وجوز العتق
كالولد المعتق مثلا وزوج عبده أمة آخر فخلعت منه ثم اعتق السيد عبده واعتق الآخر
أمة ثم ولدت دون ستة أشهر من عتقها فان ولاد الألبس لا ولاء لها لانه ماله في الرق في بطن
أمه وولاد السيد ماله ومثال الثاني أن يعتق واحدا الأب ويعتق الآخر الولد لا يفسد عتق
الآخر (ص) ومعتقهما (ش) عطف على والدا المعمول لحر وضمير التثنية يرجع للأمة والعبد
الذين وقع عليهما العتق والمعنى ان من أعنتق أمة أو عبدا ثم أعنتق العبد والأمة أمة
أو عبدا فان ولادها لا يفسد لغيره ان أعنتق الأعلى وكذلك ولادها لا يفسد وان سفلوا وعتقوا
وعتقها عتقها وان سفلوا أي وحرولأولادها لا يفسد عتقها وهذا ماله بكونه حر الأصل والافلا
يجوز ولا وهما لاعتقها في حالس يتمها كما هو الظاهر الشرح الكبير (ص) وان أعنتق الأب
أو استنق فجمع الولاء لعنه من معتق الجد والام (ش) يعني أن المعتقة يفتح التاء اذا تزوجت
بعبد أو ت منه بأولاد أو وهم وجدهم رقيقان فولادها لا يفسد لغيره ان أعنتق الجد أي جدد
الأولاد رجع الولاء لعنه من معتق الام لان الأولاد لا يفسد لهم حينئذ نسب من حر كما هو الظاهر
أعنتق الأبر جمع ولادها لا يفسد لعنه من معتق الجد والام فلو كان أو هم أمة وهو معتق يفتح
التاء فلا عن نهم وفهام عن نفسه ثم استلحقهم بما يحدو رجع ولادها لا يفسد لعنه وبعبارة
أي ان الأب اذا لا عن في ولدو عتق أمه والأب المالا عن وأبوه رقيقان فان ولادها لمعتق أمه
فإذا استلحق أمه وهو رقيق بعد ما عتق جده أو قبل عتق جده فان ولادها لمعتق جده فان عتق
أمه بعد ذلك فولادها لا يفسد لغيره ان أعنتق جد رجع ولادها لا يفسد لغيره ان أعنتق أمه وجدها فابوه
كالمعتق الشرح وصرح به الزكاة من انه في مسئلة الاستساق انما يعود لعنتق الأب من معتق
الام غير ظاهر وانما يرجع ولادها في المسكتين لعنتق الجد ولعنتق الأب حيث لم يمسح الرق في
بطن أمه ولم يعتقه آخر وقوله أعنتق الأب أعنتق يستعمل متعديا لازما كما جاء بمعنى عتق
وبناؤه للمجهول لغيره (ص) والقول لعنتق الأب لا يفسد لان قطع لدون ستة من
عتقها (ش) يعني أن العبد المعتق للزوج بأمة اذا خلعت منه فاعتقه السيد هل يفسد لعنتق السيد
خلعت بعد عتقها وقال السيد هل خلعت قبل عتقها ولا يفسد لغيره انما خلعت من قبل فلو لمعتق الزوج
لان الأصل عدم الحمل وقت عتقها لان ما كل وطء يكون منه حمل فلو لمعتق الزوج لمعتق
الآن تكون ظاهرة الحمل يوم عتقها أو لم تكن ظاهرة الحمل يوم عتقها ولكن وضعت لدون
سنة أشهر من يوم عتقها بما لا يفسد لغيره ان أعنتق أمه فلو لمعتقها ويكون الولاد له فلو لمعتقها
والقول راجع لقوله الأرق (ص) وان شهدوا بالولد أو انشأن انهما بزر الأبيعتان انه
مولاد أو ابن عم لم يثبت لكنه يحلف بأخذ المال بعد الايتناه (ش) اعلم ان حكم الولاد المعتق
حكم النسب في أن كلامهما لا يثبت الا شاهدان عدلين حرين وتقدم في آخر باب العتق انه قال
واستوفى بماله ان شهد بالولد شاهد أو انشأن انهما بزر الأبيعتان انه مولاد أو وارثه ويحلف
وانما كرهه المسئلة لاجل قوله انه لم يثبت لكن عدم الثبوت في الشاهد باليت مسلم وامافي

المزوج بأمة اذا اعتقت وحمل فقال السيد هل خلعت الخ (قوله لا يفسد
سنة أيام) الصواب خمسة لا يفتي اعلم من ذلك التقرير انما حاشنا من قرأت قوله الأرق وان لا يفتي ضيق من الرق في بطن أمه فان شئت
فانقول لعنتق الأب وانظر معين أهل

(قوله) وتقدم ما يعلم منه الجواب) ونفسك والجواب المسمى هنا على قول وفي الشهادات على قول وأوانها ذلك من مباح فشا كما قال المؤلف وجازت بمباح فشا عن ثقات وغيرهم فشا عن شاذين فقط وأوانها في بلدنا وما هناك في غيره كما أشار به في أي الثاني اه ولكن الصواب أن يقال إن ما هنا أي كان السماع غير بلدنا المشهود عليه لاحتimal الاستفاضة عن واحد وفي الشهادات إذا كان السماع يعلمه عدم استفاضة عن واحد (قوله كترتيب الصلوات) للمتسابعين يقول كالنكاح لأن المصنف قال فيه وقد مر أن فاشه الخ ولزم ذلك القرب في الصلاة (قوله كاللهم (الاب) أي كما علمت بكسر التعليل في اللهم (الاب) ولهم غير (الاب) وقوله واليتيم (الاب) أي أنه لا شيء قبلت مع (الاب) بل ولا شيء اللهم غير (الاب) (قوله وما أنسه ذلك) أي كالهم من (الاب) فاشي يرث هو (الاب) فقط (قوله وأما العاصب (غيره) أي كاليتيم من (الاب) أي فاشيت طاعب بالغير فلا شيء اللهم (الاب) ولا نعه غيره كاليتيم وقوله أو أمه غيره كالاحت مع (اليتيم) أي كاحت الحق بكسر التامع منه فاشي (١٦٥) (الهاب) ولا شيء فاشيت كاليتيم (قوله) لأن هذا

السمع فشكل مع ما في الشهادات من أن التسبب والولاية ثابتان بالسمع وتقدم ما يعلم منه الجواب (ص) وقدم عاصب التسبب ثم الحق ثم عصته بكفالة (ش) يعني أن الحق يرفع الله إذا مات تركه إلا ظاهر ثم عاصب التسبب مثل أبيه أو أخيه وشريكه ويقدم على عاصب ولوله فلان لم يكن له عاصب من جهة التسبب حقيقة فلان لم يوجد الحق بكسر التاء للاحق بالآثار عصيته الأقرب فالأقرب فقدم الأخ وأباه على الجدنية وهو مقدم على الم وأباه ثم بعدهما الأب والجد وهكذا تقرب الصلات على جثاته إذا مات غير العصبه لآثي لهم كالأعم الأب والابن والأب مع الابن والبن مع الابن وما أشبه ذلك فالصغير في عصته يرجع للذي صدر منه الحق أي المتصوبون بأنفسهم وأما العاصب بغيرهم وأمع غير فآثي له وأما عصبه عصبه الحق بكسر التاء فآثي لهم في الولاء في هذه المسئلة وهي ما إذا اعتقت امرأ أن عبيدا ولها ابن من زوج لا يقرب لها فلما ماتت المرأ فأن الولاد يتقبل ولها فلان مات هذا الولد فان أباه لأثر الحق والوالد عبيد الأثرة الأربعة ونص عليه ما في المبدونة وغيره وأما الميراث للمملين ولا يقابل من مات عن غير فآثي له لأن هذه التسمية غير معروف والصغير في ذوقه (ثم معق معقته) يرجع للذي وقع له الحق أي فان لم يكن الحق يرفع التاء عصبه ورثه من حيث معق معقته ثم عصته فلذا اجمع معق أي الحق يرفع التاء ومعق الحق كان معق الحق أولى بالآثار لأن معق الحق على نفسه ومعق أبيه على واسطة (ص) ولآثره أي أن لم تشاره بعتق أو جرمه ولا ولا لآثا وعقني (ش) يعني أن الولاد لا تركة لآله فلذا ترك الحق بكسر التاء ولها بنتا فآثي لوالده لآثره دون البنت لأن البنت تكون الانثى التي التي باشرت الحق فلان باشره حقيقة أو احتج بآثرته قال فيها والآثر أحسن التسبولا عما عتق أبيهن أو أم أو أخ أو أوبر فالعصبه أحسن بالوالهين والآثر التماسن والوالا لا اعتنق أو أعق من أعقن أولهن أعقن من ولده الف كورد كوردا كانوا أو أبا والشيئ لهن في ولده البنت ذكورا

[illegible]

سأنا كلا كور لكن بالتفصيل المتقدم سواء كان ذوالولاد كرا أو أنثى فتقول المدونة من ولد الذكور انما هو لكون المهر او مهر مطلقا بخلاف اولاد البنات لا ينصرفون الا اذا لم يكن لهم نسب من حروا اما اذا اعتقت المرأة ثمة فتنتفى كل رجل المعنى أمثله اولاد عليها وعلى اولادها ذكورا واناثا لان يكن لهم نسب من حروا كما تقدم قال المعنى وغيره ما اعتقت المرأة يجير معالي كلنا المعنى رجلا فكل موضع يكون فيه اولاد المعنى ان كان رجلا يكون لها (قوله وبهذا يدفع اعتراض ز الخ) أي حيث قال ان ياشترى أمي ان ياشترى الشخص بسبب عتقه وفي كون هذا شرط في عتقه نظر ان مع البشارة لا ارث وعبارة ان الحجاب احسن من عبارة نصف اذ قال ولولاد لاني أصلا الأعلى من بشارته (١٦٦) اه وحاصل الجواب ان المعنى فان بشارته ورثته لان المعنى ورثته نفسه

كان أو أنثى والحاصل ان ولد من اعتقت ولولادهن ذكورا كانوا أو أناثا وولد الولد الذكور ذكورا أو أناثا ولا شيء له من في ولد البنت ذكرا كان أو أنثى فلهم قوله ولا ترثه أنثى من باب الحذف والايصال وأصله ولا ترثه لان الولاد موت المال لا يورث فقوله وان لم ياشترى فان بشارته ورثته وبهذا يدفع اعتراض الزاقي قوله أو رجلا عطف على مفهوم ان لم ياشترى أي فان بشارته أو رجلا ولا يولد ذكرا أو عتق ورثته أو عطف من حيث المعنى على مدخول التي أي اتنى مباشرة العتق أو رجلا الولاد (ص) وان اشترى ابن وبنت بأهلهما ثم اشترى الاب بعد المات العبد بعد الاب ورثته الان (ش) تقدم ان قال وعققت بنفس الملك الا وان عاها الخ فاذا اشترى الاب وبنت بأهلهما فلهما يعق عليهما جرد الشراء فاذا مات الاب بعد ذلك عتق ابوجه من وجوه الملك بشرائه أو غيره واعتقه ثم مات الاب بعد ذلك فان ماله بالنسبة لبنت الثلث ولان الثلثان فاذا مات العبد للملك كور بعد الاب فان الاب يرثه وولد الولاد دون البنت لان الاب عصبه الاب بالنسبة والبنت معتقة نصف المعنى وهو الاب عصب المعنى بالكسر أولى من معنى المعنى وغلط في ذلك جماعة منهم أبو بصير خاض في هذا الارث الابن والبنت ثم ان مثل الابن في ارثه سائر عصبه المعنى كجمونه فانه يأخذ جميع المال ولا شيء للبنت وكون الاب مشركا ليس بشرط بل لو اشترى الابنة بأهلهما وحدها كان الحكم كذلك ومفهوم قوله بعد الاب انه لو مات قبله ثم مات الاب لم يكن الحكم كذلك فترثه انسه وبنته على فرضه انه تعالى لانه لو مات العبد قبل الاب صار مال العبد من جهة مال الاب (ص) فان مات الاب وبنته أو ابنته والنصف لعتقها نصف المعنى والربع لانها معتقة نصف أمه (ش) يعني ان الاب اذا مات أو مات الابن ثم مات الابن ثم مات العبد فلبنت من تركه العبد نصفها بالاول لانها اعتقت نصف من اعتقه والنصف الباقي لموالي أيها وموالي أيها وأخوها فلها نصفه وهو الربع نصار معها ثلاثة أرباع الرعيكة وهما نسأول وجواب انظر في الشرح الكبير (ص) وان مات الابن ثم مات الاب فلبنت النصف بالرحم والربع بالولاد وأنثى يجير (ش) موضوع هذه المسئلة ان العبد مات أو مات الابن ثم مات الاب فان هذه البنت تأخذ من تركه أبيها سبعة أعشارها بياتها فانها تأخذ نصفها بالنسبة ثم تأخذ ربعها بالولاد الذي لها في أبيها لها اعتقت نصفه ثم تأخذ ثلثها

والاعتراض متى على نفسه موروث (قوله ثم اشترى الاب عبدا) أي أو ملكه مية أو غيرها (قوله منهم أربع مائة قاض) أي وهما منهم أمه أو غيرها لا يعقق أيها كذا قدم المصنف بقوله أو عتق ناسين ان عاصب المعنى نسبه مقدم على معنى المعنى وهل كانوا القضا المذكورون جميعين أو منفردين ومن أي بلد كانوا انظر في ذلك كما قاله في ذلك (قوله وموالي أيها) وأخوها أي الى انتهائهم وأخوها قد بدأ عتقا الاب ثم قال انهم امن حيث انها اعتقت الابن أخذت النصف وهو الماشية بقوله لانها اعتقت نصف من اعتقه فلهذا نسب ان يقول انها تأخذ نصف الباقي الذي هو الربع بعد أخذ النصف بالسبب المذكور لان ذلك النصف الباقي لا يشترى على تقدير حياته وقد ثبت لها على أخيه الاب بالمجرى فتأخذ نصف حصته فان قلت كانت تأخذ كل حصة بمقتضى تلك العلة قلت الولاد

على أخيه ليس كمالا لانها لم تعتق الا نصف أبيه (قوله ونسأول وجواب الخ) نص لنا قلت قدمت الابن قبل لان العبد فكيف يكون له ارث منه حتى ترثه قلت فهو ابان الاول انهما موت أخيهما اعتقت نصف ما تركه ومن جهة ما ترك نصف الولاد فقد ورثت من أخيهما نصف الولاد قبل موت العبد فاذا مات العبد ورثت منه النصف لعتقها نصف معتقة والربع لانها ورثت من أخيهما ربع الولاد وهو نصف الولاد الذي كان بقتله أخوها الثاني ان ارثها الربع على تقدير حياته بعد موت العبد وعلى هذا فليس الولاد كالمات من كل وجه الا يجير نحو هذا التقدير في المرات فان قلت ماذا ذكر المؤلف في ثلثي اعتقها بالربع المات له بقوله لانها معتقة نصف أمه لا يطابق ابواب الاول بل المطابق له أن يقول والربع لانها ورثت ربع الولاد من أخيهما قلت عكس مطابقته بكلف أي انها ورثت الربع لا أكثر منه ولا أقل لانها اعتقت نصف أمه بقوله ورثته الربع لانها اعتقت من الاب نصف ما تركه ومن جهة ما تركه نصف ولأبيها ويجري نحو الاشكال مع جوابه في قول المؤلف فيما يأتي والشرح ثم ان الاول في كلام المؤلف بالنسبة الى موت العبد والآخر فرض ان الاب مات أو مات الابن ثم مات العبد

(قوله وبياته ان الربع الباقي لاختصاص الخ) فمضى كما تقدم والمناسبات يقول لان الربع الباقي لاختصاصها نصف الولاء عليه من حيث انها اعتقت نصف ابيه قال في ذلك فان قيل الفرض هناك ان الابن مات قبل ابيه فكيف ترشعته ما لم يره والجواب ما تقدم (قوله لمواي اأضيها ان كانت معتقة) ظاهره كانت من العرب وأغبرهم وانظر مع قول صاحب معين الحكماء اختلاف في العتيق اذا كان من العرب المشهور من المذهب ان الولاء لا يكون لمعتقة ولا يكون للعتقة العتيق أو جماعة السبلان ان لم يكن عصبية والعرب يختلفون لغوهم قالوا ولم يخالف في هذا أحد من أصحاب مالك الأشهب (باب الوصايا) (قوله انا وصيته) في العبارة حذف أي انا وصيته ما أي وصلت الشيء بالشيء (قوله وأكثر المفسرين على أنه المال) ظاهر العبارة أي وأما الأقل يقول لا غير المال وليس كذلك وذلك لأن الأكثر على انه المال الكثير والأقل على انه مطلق مال ثم اختلف في الكثير فقل ما زاد على نفقة العال يحتمل في العام الغالب ويحتمل في السنة وقيل ألف درهم وقيل ستون دينار وقيل تسعمائة (١٦٧) درهم فافوق (قوله الذي يتعلق بالمكلف) لعل المسرا من شأنه التكليف لان كلف بالفعل (قوله قد يكون للاحياء) وهو ما تقدم في هنا ماعدا (باب الجنائز) (قوله شرع في الكلام على الثالث) وهو الذي يكون لنا

لان الولاء لها فاضم في وجه رجوع الولاء وبياته ان الربع الباقي لاختصاصها يكون لمواي ابيه ومواي ابيه هو وأخته فلها نصف ذلك الربع وهذا معنى قوله ما باق وولد العتيق والثمن الباقي لمواي اأضيها ان كانت معتقة وليت المال ان كانت حرة فكان الربع الرابع من تركه العبد في المسئلة التي قبلها كذلك

(باب ذكر فيه الوصايا وما يتعلق بها)

والوصية مشتقة من وصيت الشيء بالشيء اذ وصيته كان الموصي لما أوصى بها وصل ما بعد الموت بما قبله في نفوذ التصرف واختلف في المصير في قوله تعالى ان ترك خيرا الوصية أو أكثر المفسرين على أنه المال وقال الساسي الذي يتعلق بالمكلف قد يكون للاحياء وقد يكون للاموات وقد يكون لما بينهما ولما فرغ من الكلام على الاول شرع في الكلام على الثالث وباقى الكلام على الثاني ويختاره ابن عرفة في عرف الفقهاء لا الفراض عن عقود وجب حقا في ثلث عاقد يلزم عونه أو نياية عنه بعده الوصية عند الفقهاء أعم من الوصية عند الفراض لانها عندهم خاصة بما وجب لحق في الثلث وعند الفقهاء أعم من ذلك ومن النباية عن الموصي بعد الموت قلذا عرفها بالامر العلم قوله وجب حقا أخرجه ما وجب حقا في رأس ماله مما قد علم على نفسه في همة قوله يلزم عونه صفة لعمدة أخرجه المراد اذا هبت أو التزم ثلث ماله ولها زوج أو من التزم ثلث ماله الشخص فانه يلزم من غير موت قوله أو نياية عنه بعده عطف على جفام عنه أو وجب نياية عن عاقد بعد موته قد خيل الايصاء بالنباية عن الميت وانظر قوله وجب حقا في ثلث عاقد مع قوله انها تجب اذا كان على الموصي دين مع انهم لموجب حقا في ثلث ما قبل في جميع ماله وقد يجاب بان الدين لم يعلم الا باقراره فهو وصية وان كان ثابتا بالينة فالوصية لم توجه عليه وانما وجب عليه البينة وحكمة الوصية زيادة الزاد في الاعمال (ص) صح ايضا معنى ما قل وان سقمها وصغيرا وهل ان لم يتقاض أو اوصى بقرية

بالمكلف كما هو صرحه ثم بعد هذا نقول ان الرجوع في الفرائض الاحياء الذين تقسم تركته بينهم من زوج وغيره كما هو صرح بقول المصنف لزواج الربع لا الاموات فكيف يقول الشارح وقد يكون الاموات فان قلت المراجع للاموات من حيث ان المال المقسوم بين الورثة فالمتكفل قلت وكذلك الوصايا للمال الموصى به مال الميت وقد قال وقد يكون لما بينهما وما يحتمل أن يراد بالحكم النسبة التامة وأراد بالمكلف من قد يؤخذ امرأته بالثمن يكون مكلفا وهو لا دعي كما أنه يقول الذي يتعلق بالادعي يكون قوة للاحياء والاموات تفصيل لا دعي الا أنه يشكل أضاف الفرائض فان النسبة التامة في باب الفرائض انما هو جمعها ومنقطعها الاحياء حيث يقول المصنف لزواج الربع الخوا باقي السؤال والجواب المتقدم فزوجه البعث (قوله يلزم عونه) أي فلها الرجوع قبل الموت عن وصيته وقوله أعم من ذلك ومن الخ أي أعم من كل منهما وليس المراد أعم من مجموعهما لانه يقتضي شأ آخره التالو ليس ذلك بوجود (قوله فهو وصية) لا يعني أنما كان لن لا يتم عليه يكون من رأس المال (قوله زيادة الزاد في الاعمال) في بعض من أي زيادة الزاد في الاعمال أي اذا كانت مندوبون فلا تحكيمها تقسم خمسة أقسام فوجب اذا كان دين أو نحوه

ويذهب اليها اذا كانت بقرة في غير الواجب وتقرم بحزم كالتساحة ونحوها وتكرما اذا كانت ~~مكر~~ وما وفي مال قليل وتباح اذا
 كانا تباعا من بيع اوشراء ونحو ذلك ثم ان انقاذ ما عدا الحرم لازم اي بعد الملوثة واما انقاذها قبل الملوثة فينقسم الى
 الاقسام الخمسة فيجب انقاذ ما حبس منها ويحرم عليه الرجوع عنه وينبغي انقاذ ما تبسببها فان خالف ولم يتخذ فقد ارتكب
 خلافا للمندوب وهو اما الكراهة او خلاف الاولى وانقاذ ما بكره منها مكروه والمطاب منه الرجوع عنه وانقاذ ما سباح منها
 مباح فله فعله والرجوع عنه واما الوصية على المودة الشرعية فقد ذكر الفاعل كاني ان على الموهبة مكروه والمكر ويزن الواجب اومن يقوم
 مقامه انقاذ الوصية وقد كثر ذلك الشايع (قوله لان الخمر عليها) اي اخبر الموهوب في الشرع (قوله مما عظم) اي من كلام رسول الله
 يعرف ما اوصى به ان يعلم انه من آخره بان تناقض كلامه كان يقول اوصيتك بدينار او صيتك بدينار او صيتك بدينار مثلا (قوله او يحمل
 الصفة اذا اوصى بحافيه قربة) وظاهره (١٦٨) ولولا تناقض ولعله لا يقول بذلك ادع التناقض لا يلتفت للوصية (قوله

اما اذا اوصى بحصبة) لا يفتى ان
 عدم القرية كايصدق بالحصبة
 يصدق بحال القرية ولا بمصصة كما
 اذا اوصى لسلطان بالناسبان
 يقول اذا انا اوصى بقرية كائنا
 اوصى بشره بالبحان على القول
 بان شره مكروه او اوصى بحصبة
 (قوله اذا اصاب وجه الوصية) جعل
 الشيخ اجدقه ولم يكن فيه
 اختلاف تفسير قوله اذا اصاب
 وجه الوصية وقيل معنى قوله اذا
 اصاب وجه الوصية ان لا يزيد على
 الثالث (قوله والافعدم التناقض
 الخ) تبع القافي التابع لشيخه
 الشيخ سالم السهموري ورده عجم
 وجعل الخلاف حقيقيا وحاشا له ان
 القولين اتفاقا على عدم التناقض
 في قوة دون الوصية بالقرية تقي
 محل الخلاف فلذا اوصى لسلطان
 مثلا فعلى الاول الخ على عليه او
 عمران الوصية حصبة وعلى الثاني
 الذي يشترط القرية بقدر حصبة

تاو بلان (ش) يعني انه يشترط في الموصى ان يكون حرا فالعبد ولو بشاة لا تصح وصيته وان
 يكون عبيدا فالوصى الذي لا يزعج عن المحن والسكران لا تصح وصيته ويدخل السكران
 المعز وان يكون مالكا لا اوصى بمملوكا ما استغفر الله وغدا لا لا تصح وصيتهما وليس
 المراد بقوله مالكا ان يكون مالكا لا نفسه كمالا تناقض قوله وان صغره اوصى بالان لا خمر
 عليها فاشي انفسهما فلو نزعنا من الوصية لكان اخبر علمها على غيرهما وهل يحمل حصبة وصية
 الصبي المعز اذا لم يحصل فيها تناقض مما عظم انه لم يعرف ما اوصى به ولا يعلم انه من آخره هذا
 تاو بل اي عمران او جعل الصفة اذا اوصى بحافيه قربة كصدقة وصلة رحم وما شبه ذلك اما
 اذا اوصى بحصبة فانها لا تصح هذا تاو بل الصبي والفقير المتأول هو قول مالك في المدونة
 وتصح وصية ابن عشرين فاعل عما عظمها اذا اصاب وجه الوصية ولم يكن فيه اختلاط فهو
 اشارة الى تفسير الاختلاط الواقع في المدونة هل المراد بما قاله ابو عمران او ما قاله الصبي والا
 فعدم التناقض والوصية بالقرية يمتنع عليها باختلاف لفظي (ص) وكافرا الا بكنيسة لم
 (ش) يعني ان الكافر تصح وصيته لا تطبق الحد عليه اذ هو كغير ما قاله اذا اوصى لمسلم
 بنى لا عليه المسلم كخمر ونحوه اما ان اوصى بذلك لكافر فان وصيته تصح لان الكافر مالك
 ذلك ثم يصح نصب عطفه على سفيه او عطفها على حرة فهو من عطف الخاص على العام ذكره
 لاجل الانشاء (ص) ان يصح عليك كمن سيكون ان استعمل وزوج لعمده (ش) هذا هو الركن
 الثاني وهو الموصى به بشرطه ان يكون يصح عليك له الوصية به شرعا سواء كان بالغاعا قلاما مسلما
 موجودا ام لا ولذا يصح حمل سيكون في المستقبل ويستحق الوصية ان استعمل صار غلة
 الموصى به قبل وجود عطفها على الورثة اذا ولد لآلها لا بعد وضعه وتحقق الحاجة فيه فان لم
 يستعمل صار خالا يستحق الوصية وترد اوصى اضعف اكثر من واحد فان الوصية توزع على عند
 الوضع الذي كالاتي لا ذلك شأن المطلب وهذا عند الاطلاق واما ان نص على التفصيل فانه
 يصارح فقوله ان استعمل شرط في الاحتفاظ لافي حصبة الوصية ومثل الاستعمال ما يدل على

واعتمده بعض الشراح (قوله تصح نصب الخ) اقول هذا هو المعنى لانه يشهدا اعتبارا بالحرية والتبميز في الكافر الحصة
 التي لا يمنعه في الموصى عطفها على حرة لا بقيد ذلك (قوله ان يصح عليك الخ) دخل فيه المصدا والفتنة ونحوهما
 سيصرح بالسلب ونحوه بحال يعمل به عند ذهاب يتعلق على قربة الصبي التي اقله عليه مسلم فهي وصية لا يلزم تنفيذها والورثة
 ان يذهبوا بها ما شاءوا لان هذا من غير المباح كما في عجم (قوله أم لا) أي أم لا يكون كذلك بان كان حبا أو معتبرا أو كافرا
 (قوله لعل سيكون الخ) وأولى اذا كان الحمل موجودا مثله ما اذا قال أوصيتك بدينار أو صيتك بدينار أو صيتك بدينار
 فيكون بدينار وله فلو سأل علم انه من حين الوصية ولد الأول وكذا أوصيتك بدينار وله فلو سأل علم انه من حين الوصية ولد الأول
 من ولده فان لم يعلم بطلت وصيته وان كان ولد من حين الوصية أو ولد من حينها فلو سأل علم انه من حين الوصية ولد الأول
 تعلق الوصية بمن يولد له مستقبلا فينتظر بها الناس من ولادته فجمع بعده الوصى أو وارثه (قوله واما ان نص على الخ) ومثله ما اذا
 علم ان الابن المذكور من جهة من يرثه المثل فيقسم على قدر الميراث (قوله لافي حصبة الوصية الخ) الظاهر انه لا يفرق بينهما وانه متى

كان شرطاً في أصله فهو شرط في الأصل^١ قوله أو إشارة إلى أصله الكتابية بل هي أولى قوله وقبول المعنى أى الذى غلبه الموصى بعده أو غلبته مع وصيته للفقراء قوله أى فى زعمها الموصى المناسب أن يقدم قوله لافى النسخة بما فى قوله فلا يتابعه ما يقول أى فى زعمها الموصى لافى النسخة لا لها حصصه مطلقاً فلا يخافه قوله طالما أنه بالموت والقبول بعد الموت كشف الملك الموت فبسقط التعليل وأتى به على صورة التفرع قوله لكن قضية قوله طالما أنه بالموت أن الغلبة كمالها أى لأوصى به فتكون الحائظ بنهاه الموصى به وسأى للشارح أن الموصى به خمسة أساس الحائظ وإن بهر ما يقول خمسة (١٦٩) أسداس الحائظ وثلاث المائتين وعلى كل

أما كثرة الرنح والضجر في بعدهم جمع الحمل (ص) بلفظ أو أوشارة مفعمة (ش) وهذا
الركن الثالث وهي الصفة والمعنى أن الوصية تكون بلفظ صريح كما وصيت وتكون بلفظ غير
صريح يفهم منه إرادة الوصية كالإشارة وظاهره مولى من القادر على الكلام خلافه لأن شعبان
(ص) وقبول العين شرط بعد الموت فالملك بالموت (ش) يعني أن الوصية إذا كانت لشخص
معين كزبدمة لا تنقوله لها بعد موت الموصي شرط في وجوبها وأما إذا كانت على غير
معين كالنقر إقامته لا يشترط في حقهم القبول بعد الموت لتعذر ذلك من جميعهم واحتراز بقوله
بعد الموت مما قبل في حسابها الموصي فإن ذلك لا يفده شيئا إذا لوصى أن يرجع في وصيته
مادام حيالا لن عقد الوصية فهو لا ينحى لو رد الموصي له قبل موت الموصي فله أن يرجع وقبل
بعد وفاة مالك وإذا قبل بعد الموت بمرأى وبعد طول زمان فإن الغلبة للحادة بعد الموت وقبل
القبول تكون لوصي له لأن الملك انتقل إليه بعد الموت قوة العين أي البالغ الرشيد والا
فولي به قبيل له بخلاف الحرة في الوفاء والهبة فيكن حرة والصفة كالمهر فوليها العين
قبل القبول فلوازنة القبول مان قبل العلم وبعد العلم لا لأن يراد الموصي الموصى له بعنه
فليس لوازنة القبول وقوله شرط أي في الزم أن عفى رزومه الموصى فلا ينافي قوله غلظة
بالموت لأن القول بعد الموت كاشف لملكه بالموت لا في العدة لأنها هيصة مطلقا لكن قضية
قوله غلظة بالموت أن الغلبة كلها وقضية قوة وقوم بلفظ حصلت بعده أنه لا غلبة له ودفع
هذا بأنه وإن كان الملك بالموت إلا أن العبرة يوم التنفيذ كماله بعد فقو له بالموت وقوله يوم
التنفيذ لا يعني أحد ههنا إلا آخر (ص) وقوم بلفظ حصلت بعدم (ش) يعني أن ما وصى به
مما لم يقره يقوم بمحصل فيه من الثمر بعد الموت وقيل التنفيذ ما ما حصل قبل
الموت فهو من جملة الموصى من غير نزاع وهذا القول هو أوجه القولين كماله التوسى
وقال الشارح أنه قول أكثر رواة محضون وهو أعدل أقوال الأصحاب وهو قول ابن القاسم
في المدونة وله أيضا فهاشمل القول الآخر وهو أنه يقوم بدون غيره ثم تتبعه عقلة انتهى
فإذا أوصى له بمائة يساوى ألفا فهو ثلث الموصى لكن زاد لاجل ثمة ماتت فيه فلا يكون
لوصي له إلا خمسة أمداس الحائط على المشهور الذي هو أعدل الأقوال ووجهه أن الغلبة
ان حدثت بعد الموت لم تكن لوصي له واعتزله الشارح وقال الأولى أن يقال على هذا القول
يكون خمسة أمداسه وقد اربلث الماتتين الحاصلتين من الغلبة انتهى وأجاب بعض عن
التنفيذ المذكور بقره لأن الماتتين غير معاومة يوم الوصية والوصية لا تكون إلا لعا علم
لوصي فلا شيء لوصي له فيما ساق الحائط (ص) ولم يتحقق ذلك لأن في قول (ش) يعني أن
من أوصى لغيره شيئا فله أن يقبل ذلك الموصى به لا يحتاج في قبوله إلى أن يسببه وتقدم
هذا في باب آخر عند فقو له وغيره من إذن القبول لأن ذلك فهو تكرر أمعه (ص) كما صاته بعته

فالأحسن أن المصنف مشى أولاً
على قول ومشى فاتباعى قول وهو
الراجح وغره أنه لحجة أسداس
الحائض وثلاث المائتين وصاروا يعتقد
أن العبرة بالثلاث يوم التنفيذ زاد
المال أو نقص (قوله وقوم بغضه)
أى والغلة شاملة تكتسب الحيوان
وغلة الثمار وغلة العقار وإن كان
الأول مستقفا عليه وفى غلة الأصول
كالغراس خلاف والراجح كالتسليم
بقوم مع الأصول (قوله والوثنان
يقال على هذا القول) أى أصول
أ كتمار واة الأنتك خبر بأنهم يعلم
من ذلك الأقولان وإن كان القول
الذى هو قول أ كتمار واة أتى فيه
قولان كائين (قوله وأجاب بعض
الخ) هو الشيخ بنونرى على هذا
الجواب بعض الشيوخ فقال
المشهور أن الغلة الحادثة بعد
موت الموصى وقبل قبول الموصى
له تكون لورثة كلها ولا يأخذ
منها الموصى له شأ وقيل أخذتها

(قوله والثاني لا يحتاج لقبول أصلا بل يفتق ان جهة الثالث ويجهله (قوله وخبرت جارية الوطء) أي يفتق بهما العتق وبين المقاعد على الرق (قوله لان الغالب على حواري الوطء الخ) أعني كان الغالب لانهن لا يحسن الخدمة وقيل من يطعنون بالنكاح (قوله أو ينافه أو يدعه العبد) أراد بالصدع كأن قننا وفيه شائبة الامتلاك وله هذه الوصية بما ينز يدعى النافه الى مبلغ ثلث الموصى لانه آخر زفقه وماله انتهى وما قاله شارحنا تبع فيه التامع لان مرزوق

(١٧٠)

وارثه الا بالنافه كالشرب ونحوه مما يريده ناحية العبد فالمراد بقوله أريده العبد ما من شأنه ان رايه العبد لانه لا بد ان يكون أريده العبد واعتمده الساطي (قوله وليس لسيد العبد ان يسترعها) أي لانه اذا استرعها لم تنفذ الوصية واذا باعها الوارث باعه بماله وكان للمسترع ان يسترعها (قوله كالقنطرة الخ) فان زاد على ذلك أو لم يصح فلذلك فيصرف لقومته أي خفتمته من امام ومؤذن ونحوهما احتاجوا أم لا من شرح عب ولعل قوله وصرف في مصالحه ان اقتضى العرف ذلك فان اقتضى أن القصد مجاوروه كالجامع الأزهر صرف لهم لارمته وحصره ونحوهما انتهى (أقول) بئ اذا لم يبرئ شي وظاهر المصنف أنه يصر في مصالحه فالاولى لعب أن يقول ولعل قوله وصرف في مصالحه ما لم يبر العرف بأنه يصر لمجاوروه كالجامع الأزهر والا صرف لهم (قوله) وبقيت المال وارث شرعا الخ) كذا قال الشيخ سالم وقال في فان لم يكن له وارث خاص بل يثبت للمالك بطلت كالذا لم يبرعوه (أقول) وكلام عي ظاهر حيث كانت بيت المال غير منظم لان الراعي أن يبيت المال اذا لم يكن منتظما لأورث (قوله ساوت عدايته عدايته ابن الخاحب) أي لان ابن

(ش) يعني أن الرقيق لا يحتاج في الوصية بعته الى القول فهو نفسه في نفي مطلق الاحتياج وان كانت جهة الاحتياج مختلفة فالاول لا يحتاج لان في قول والثاني لا يحتاج لقبول أصلا (ص) وخبرت جارية الوطء لها الانتقال (ش) يعني أي جارية الوطء اذا أوصى سيدها ببيعها للعتق فان انطمار ثبت لها في أن تنق على الرق أو يختار العتق لان الغالب على حواري الوطء انضباع العتق وانما خبرت لان العتق ليس محققا لان شرط العتق لا يستلزم التخصيص واذا اختارت أحد الأمرين ثم انتقلت الى الآخر ذلك لها ما لم ينفذ ما اختارت أولا وأما اذا أوصى بعته فلا خيار له الا ان يبيع لها الرق لان العتق حقيق لا يجوز زلها لطلبه والمراد بجارية الوطء التي زاده وطئت لا لاواستعز بها عن جارية العتق لانه لا ينفذ ما يفتقها من غير خيار ومنها العبد المذكور (ص) وصح لعبد وارثه ان يتخذ أو ينافه أو يدعه العبد (ش) فاعل صح هو الایماء والمعنى أما اذا أوصى لعبد وارثه بشي فقليل أو كثير أو الوصية صحيحة وليس لسيد العبد ان يسترعها من عبده وهذا اذا التمس الوارث فان تعدد فلا يجوز الوصية الا اذا كانت بشي نافه وأراد الموصى بذلك العبد دون غيره من الورثة أما لو أراد نفع سيد العبد بطلت لان الوصية لو ارثت ونصه بنف النافه حيث كان على العبد من مستغرق وبعبارة ان التمس الوارث وكان يرث جميع المال وأما ان كان يرث بعضه فلا يصح لانه بمنزلة الوصية لو ارثت ومنها التمس اذا تعدد والعبد مشترك بينهم على السواء ويرثون جميع المال والایم يصح لانها بمنزلة الوصية لو ارثت نفسه والمراد بالنافه ما لا تلتفت النفوس اليه (ص) والجسد يصر في مصالحه (ش) الا ان المصنف على الجسد ونحوه لا يصر في مصالحه (ص) والمعنى أن الوصية للجسد ونحوه كالقنطرة والسور ونحوه يصر في ذلك الشيء الموصى به في مصالح تلك الاشياء كوقيد وعبارة لان مقصود الناس بالوصية لئلا فان لم يكن للجسد مصالح فيدفع الفقراء (ص) ولو لم يكن له عتقه في دينه أو وارثه (ش) يعني وكذلك تصح الوصية لئلا ان علم الموصى بعته ويصرف المال للموصى به في دينه ان كان على المدين والافهو لو ارثه فان لم يبرعوه فانها لا تصح اذا لم يبرعوه فله عتقه ولو لم يبرعوه في الدين والافهو من تقدم عن يصر عتقه وليست وظاهره سواء علم الموصى أن على الموصى به دين أو له وارث أو لا وهو ظاهر وبيت المال وارث شرعي فبدفع له حيث لم يكن له وارث ولا عليه دين أو لا لتتويع أي في دينه ان كان عليه دين أو وارثه ان لم يكن عليه دين وبهذا ساوت عبارته عبارة ابن الخاحب لا للتفسير اذ لم يتقدمها طلب الحقيقة ولا احكام (ص) ولذي (ش) يعني أن الوصية تصح لذلي لانه يصر عتقه وسواء كان لذلي حق حواري أو لا وكان أو خندا قال في التوضيح يصح عمل اعتبار المفهوم لم يمنع للحر ولا يصح له وهو قول اصيغو ويحتمل أن لا يكون مفهوم مخالفة لساواة المسكوت عنه للنفوق وهو مقتضى كلامه بعد الوجها في الاشراف وكلام المؤلف في الصحة وعدمها لو احواز وعدمه شي آخر (ص) وقائل علم الموصى بالسبب والافتاء ببلان (ش) يعني أن القنول يجوز وصيته لذلي فتله بشرط أن يصر بالسبب أي بسبب

الحليب قال في دينه والافلوارثه (قوله ولا ذي) أي وان لم تظهر قرينة (قوله وهو قول اصيغو) القول أي وهو المعتبر وكلام عبد الوهاب ضعيف (قوله والجواز وعدمه شي آخر) قال ابن القاسم ويجوز ذلك اذا كان على معنى الصلابة أي صلة الرحم بان يكون أم أو أخ أو أخته نصرا أو ابنا أو أخته في القرابة وغيرها من غير رافة واختلاف قول مالك في الكراهة اهـ (قوله والافتاء ببلان) ولا يدخل في التأويلين أعطوا من قتلني لعصمتي فهو رفا المسئلة قال أعطوا فلانا كذا ولم يعلم أنه قاتله

(قوله انظر الشرح الكبير الخ) ونص له فالفاعل الفاعل هي المؤثر متحققة وهو الباري وأما في العلة عليه في كلامهم يحتاج لترغيف
 أو إعادة كالتحليل في روى العلة الصورية مامعه ذلك الشيء بالفعل كالصورة الحاصلة بعد ترك الاجزاء والعلة المادية هي مامعه ذلك
 المركب بالضرورة كاجزاء المنسب للسر روى العلة القائمة هي الباعثة على ایجاد ذلك كطبلوس بالنسبة لذلك وهذا انما يتصور في العلة
 العادية وأما الفاعل حقيقة فتعالى أن يعنه شيء على شيء إلا أن راد بالباعث ما يشعل المناسب لبايعت الكلف على الامتثال
 فان أفعال الله لا تخضع عن الحكم والمصالح لكن بمعنى أنها غير تابعة للأفعال (١٧١) لا بمعنى أنها على غاية باعثة على الأفعال انتهى

(قوله تبطل ردة الموصي) أي وكذا
 وصية المرتدي في حال رده باطلة وقوله
 من عهد الخ أي أوصت بوصية
 الخ (قوله وهو رأي شيوخنا) أي
 شيوخ ابن عتاب (قوله بضرب
 قبة) أي ناعقة على قبرها لا يميز
 أي الباهة ولا الأطلت كذا في شرح
 عب ويحتمل وهو الظاهر ان المعنى
 ضرب قبة أي قبة من شعر أو صرف
 أي على هيئة القبة من البناء
 توصي بأن تضرب حين وضعها في
 قبرها بحيث لا ترى ذات المعاصر بين
 حينئذ (قوله بعض الولد) أي
 أفنحها بعض الولد (قوله) وكذلك
 تبطل الوصية الخ (اعتمد بحسنى ت
 القول بالصحة مستشهدا بقول ابن
 الحبيب ونصح للوارث وتقف على
 احازنة الورثة كزائد الثالث لفسره
 وكونها بالاجازة تنفيذا أو ابتداء
 عطية منهم قولان وشعور لأن شاس
 فانت ترى أن القول بأنها عطية
 متفرع على الصحة والقائل بأنها
 ابتداء عطية ليست عند عطية
 حقيقة ان ذلك كانت كذا ما سمعها
 اجازة لفعل الموصي وقدر عياض
 بأنها كعطية ولو كانت بالحق
 ماعبر وبالاجازة الباطل لا يجوز
 واقفا القائل بالبطان ابن عبيد
 الحكم وجعلوا مقابلا ابن عرقم

القتل أي يعلم انه هو الذي قتله وظاهره سواء كان القتل عدواً أو خطأ وتكون الوصية في الخطأ
 في المال والدية وفي العمدة في المال فقط الآن ينقد مقاتله وقيل وارنه الدية ويعلم بان
 يعلم الموصي بأن الموصي هو الذي قتله فهل تنفذ الوصية أو تبطل قال ابن القاسم
 لا شيء له وقال محمد بن علي فافعله علم أول بطور تكون في المال وفي دية الخطأ فقط وصكلام
 المؤلف يتمم ما إذا طرأ القتل بعد الوصية ولم يفسرها فان علم بذى السب صحت والا
 فتأويلان كذا قال بعضهم فقوله بالسب هو على حذف مضاف أو معطوف أي بذى السب
 أو بالسب ومما صبه هكذا أو لا وهذا يحتاج إليه لان المراد بالسب في كلامه السب
 الفاعلي أي السب الفاعل للقتل وهو عين القاتل والسب يكون فاعلياً وصورة أو مادياً
 وغائباً كما قال في السر روى الشرح الكبير (ص) وبطلت ردة وإبصا معصية ولو ارث
 كغيره برزائد الثالث يوم التنفيذ وان أجزع عطية (ش) يعني أن الوصية تبطل بردة الموصي
 أو الموصي له ولذا تكرر الرد في المراجع للإسلام والاحازنة كانت متمكنة والافلا
 وأما ردة الموصي فلا أثر لها وكذلك تبطل الوصية اذا كانت على معصية كضرب خمر مثلاً
 ويصح في المال للورثة وفي السوازية من أوصى بحال لم يصوم به عنه لم يجز ذلك قال ابن عتاب
 وصح كذا لأن وصي عنه بخلاف من عهدت به من يقرأ على قبرها فهو نافذ كالاستخار للرحم
 وهو رأي شيوخنا قال وكذلك رأي أي افناذ الوصية بضرب قبة على قبرها وقال الداودي عني
 مستغرق في القصة ومما باهم غيرها ثم لا تؤثر أموالهم وبذلك ما سلك الذي هو موقوف في
 فتاوى ابن عتاب بعض الولد قال الامانت كسبه وجه لعل وكذلك تبطل الوصية للوارث
 بأن يوصي بها لغيره فسخو فهم أو لبعض ذين بعض غير ان الله أعطى كل ذي حق حقه فلا
 وصية لوارث كان الوصية تبطل لغير الوارث بما زاد على ثلث الموصي يوم التنفيذ ولا يعتبر
 يوم الموت وإذا أجاز الورثة ما أوصى به الموصي لبعض الورثة أو ما زاد على الثلث لغير الوارث
 فان ذلك يكون منهم ابتداء عطية لانه تنفيذ للوصية فلا بد من قبول الموصي له ولا يتم
 إلا بالحاجة قبل حصول مانع للمعير وان يكون المعير من أهل الاحازة فان لم يكن من أهلها
 فتمس ما يتوقف على اجازة من أهل الاحازة ومنه ما يبطل على بطلان الوصية للوارث بقوله
 (ص) ولو قال ان لم يجزوا فاعلموا كين (ش) والمعنى انه اذا أوصى لبعض ورثته وقال ان لم يجز
 بقية الورثة فذلك فهو لا كين فان لم يجز الورثة الوصية فانها تبطل وترجع ميراثاً لانه اذا
 بذلك الاضرار للورثة فبطلت الوصية لهم وقيل قد قلنا في حق الموصي غير مضاف
 وان أجازت الورثة الوصية فبكون ابتداء عطية منهم فيعتبر ما من الشرط وأشار بقوله

ان عند الحكم ليس للوارث أن يجيز ما زاد الموصي على الثلث لانه عقد فاسد انتهى عنه (قوله فلا بد الخ) قال بحسنى ت فرعو على
 العطية افتقارها للوصي في الصحة أو الملاما ما المدينين محيط فلا اجازة وزاد ج أي الأجهوري في التفرع على العطية افتقارها
 للقبول ولم ير له غيره وتعتبرهم بالاجازة فاقبه أي فالصواب انها لا تقتصر للقبول (قوله من أهل الاحازة) أي بأن يكون الثمار شديدة
 حصصاً وقوله فتمس ما يتوقف على الاجازة كان يكون الوارث المميز بها فانها محبة متوقفة على اجازة وارث المميز وقوله ومنه
 ما يبطل أي كاجازة الموصي والفسخ (قوله فيكون ابتداء عطية منهم) أي من البعض المميز لبعض الموصي له أي فتنظر في الجزان كان
 وشيئا غير محصور عليه ولا دين محتم من حيث كونها عطية لأن حيث كونها وصية بطلانها (قوله فيعتبر ما من الشرط)

وهو القبول والخروج قبل المانع وأن يكون المخرج من أهل الاجازة (قوله فانها جازة لانه ان اجازها الورثة) أي وان لم يجزها الوارث كانت لسا كين ولا تبطل كأما قد بعض شيوخنا رحمه الله والقر في بين هذه السابقة عليها أنه في هذا ابتدأ يصحبه الاصل وهو السابقة بدأ بالوارث الذي لا يصح الاصل على ما تقدم فنقدر (قوله يقول أو يسع الخ) لما كان السمع مع ما بعده مسموعا بأن أنه فعل مغاير لما قبله من القول عطفه بأو وعطف مشاركة في الفعل بالواو (قوله مع أن حكمه حكم الوصية) أي في الخروج من الثلث في التوادد ما تبطل المرض لا رجوعه فيه اذ ان يستدل بما يعلم أنه ارضاه الوصية (قوله ومنها الكتابة الخ) ولوعرض عادت الوصية لان الكتابة لا تنقل الملك (قوله لان الحاصل ليس يرجوع الخ) أقول وحيث كان المولى عليه التصفية فكذلك الحاصل اذا صاحبه درس فقط لا يدرجوا (قوله وفي التوضيح الخ) كلام التوضيح

(١٧٣)

(بخلاف العكس) الى أن من أوصى بشئ لسا كين وقال الا ان يجزها الورثة لا يخفى فانها جازة لانه ان اجازها الورثة (ص) ورجوع فيها وان عرض بقول أو يسع وعنى وكتابة وأبلادها صدد زرع ونسج غزل وصوغ غصنة وحشوش قطن ونسج شاة ونقصيل شقة (ش) قد علمت ان عقد الوصية جازة غير لازم اجاها فالله موصى أن يرجع فيها ويطهها مادام حيا سواء اشتراط عدم رجوعه فيها أو لا وسواء كانت بعنى أو غير كانت في محضته أو في مرضه أو في سفره ومثل هذا ما اذا وكله بشرط عدم رجوعه في مكانه ما ن قال كل ما عاينه كان باقيا على مكانته فله الرجوع في مكانته بجماع أن كلامنا معا عند غير لازم وأما ما قبله المريض في مرضه من مسدقة أو حبس أو عيب فليس له الرجوع فيه مع أن حكمه حكم الوصية فانه في المدونة في كتاب الصدقة وبأن على الرجوع في المرض لئلا يتوهم أن الرجوع فيه انتزاع فليس هو ولا يعتبر الرجوع بكونه مأمور منها القول كقوله أبطلت وصيتي أو رجعت عنها ومنها البيع ما لم يشتره بدليل قوله بعد أو شوبه فباعه ما اشتراه ومنها الفتح للرقبة الموصى بها ومنها الكتابة لانها ما ساع وأما عسق ولأشال كان عسقه الاستغناء عن الكتابة حينئذ فخلوها فيما لا تأقولا لما رأى أنها ليست بها ولا عسقا محضاً ذكرها ومنها الأبدال لامة التي أوصى بها وأما الوطء المحرر عن الأبدال لا يكون رجوعا كباقي ومنها الحصد والدرس والتذرية للزرع الموصى به لان الاسم حينئذ تغير سواء أدخل فيه أم لا أفراد المؤلف بالحصد التصفية كافي قوله تعالى وأوصاه يوم حصاده لان الحصد ليس يرجوع على العقد ومنها نسج الغزل الموصى به لان الاسم استقل عما كان عليه حال الوصية ومنها صوغ الفضة الموصى بها لان التي أوصى بها استقل عما كان عليه حال الوصية ومنها حشوش القطن الموصى به في حشوش أو في جبة وما أشبه ذلك وفي التوضيح ينبغي أن يقيد بما اذا حش في الثياب لا في كسده فلا ومنها صمغ أو صمغ يشتا وغيرهما ومنها اذا أوصى له بثقة ثم فصلها فبأنفقه ونقصيل شقة أي ووقع الاصله بلقطة شقة بأن قال أعطوه الثقة المرام شيلا وأما لو أوصى بما ساع أو بوفسه فانه لا يكون رجوعا لان القصيص يسمى ثوبا (ص) أو اوصا بعرض أو سفرا تنفيا قال امت فيها وان يكتب أو يلغزجه أو أخرجه ثم استرده بعدهما ولو أطلقها لان لم يسترده (ش) يعني وكذلك تبطل الوصية في هذه الحالة وهي ما اذا

أوصى به حشا ولا يجتمع منه اذا خلص الادون نصفه ومقاربه مكثوه شوب كل شيء يقال له مضرب بخلاف حشوه ونسج وسادة فغير مفت تدرج النصف ومقاربه منها أو أولى في عدم القوت خروج أكثر (قوله) ومنها اذا أوصى له بثقة ومثل الثقة ما شابهها عرفا كبقية وردة وحرام فيفصل كل ثوب بالبحث بزول الاسم (قوله أو اوصا الخ) لما قدم مبطلات الوصية من رد وغيرها عطف عليها من حيث العسق فوعين من الاصل ما مقيد ومطلق وأشار الاول بقسوه و اوصا الخ) لان حيث اقلقت الاذنين لقلنا و بطلت الوصية بإصاء وأما العسق بطل الاصل أي الاصل ما سبب عدم الموت من ذلك المرض والسفر والذين اتفقا أي ذلا إلى اتسقى الموت في المرض والسفر وثامان كان واحدا فنظر التمدد محله (قوله) انتقيا الخ) مفهومه محض ان ماتت في مرضه أو سفره وظهره ولو كانت بكتاب أخرجه وردده هو ظاهر وضعه أيضا عليه محله

قدما

الشيخ أحمد وهو ظاهر لوجود المعلق عليه وقال أشياخ عجم تبطل في هذه الصورة لان رد في مرضه أو سفره بدليل على رجوعه عن الوصية فخلط وجوا المعلق عليه من مانع آخر وهو ما دل عليه اذ رجوعه عنها من رد الكتابة (قوله وان يكتب) أي هذا ان لم يكتب ايصا بكتاب اتفاقا بل وان كتبه بكتاب وقوله ويلغزجه أي من يدعي صم أو قدم من السفر ومات بعدها انتبطل لان يشهد عليه نفقرا في بطلانها وعلمه (قوله ثم استرده بعدها) أي بعد محضته وقدمه من سفره فهو رجوع عن وصيته ان مات من غير ذلك المرض والسفر وأولى ان استرده قبله لانه لا تنسج على رجوعه عن وصيته ولكن بعدها وأقبلهما أيضا ولا ينافيه قول المصنف انتقيا لان اتفاقا يد مع عدم الكتابة أو معه ورددها والحاصل ان الوصية ما لم تكون مطلقة أو مقيدة بحد أو غيرا فتدق في كل امانا تكون بغير كتاب أو بكتاب ويلغزجه أو أخرجه واسترده أو لم يستردها لصورا انتعاشه وهو رضى ضرب

ثلاثة في أربعة ففي كتاب أخره ولم يرد الوصية حصص في المطلق والمقيد بما وجد أو بما قل فقال المقيد بما وجد بأن قال
 ان من مرضى هذا أو سقرى هذا فقلان كذا ثم مات في السر أو المرض ففي مقيد بما وجد ومثال المقيد بما قل ان مات من
 مرضى هذا أو سقرى هذا فقلان كذا ولم يمت فيه ما هذه ثلاث صور وأما ان أخرجه واسترده ففي المطلق في الثلاث وان لم يكن كتاب أو
 كتاب ولم يخرج فيه فان كانت الوصية في مطلقاً ومقيداً بما وجد ففي مقيد بما قل وفي المطلق في الثلاث وان لم يكن كتاب أو
 عشرة وقوله ولما ظهر ارجاع لقوله ثم استرده وما المطلق بغير كتاب أو بكتاب لم يخرج أو أخرجه ولم يسترده ففي حصص المطلق فيها
 أربع صور تبطل في صورة ما إذا أخرجه واسترده والثلاث حصص والمقيد بما قل (١٧٣)

فقد هذا بالمرض أو بالسفر فقال ان مات من مرضى هذا أو سقرى هذا فقلان أو في القلانية
 وما أشبه ذلك بمنعلا ثم ان ذلك المرض أو السفر زال عنه ولو كانت الوصية المذكورة بكتاب ولم
 يخرج منه من عنده أو أخرجه إلا أنه استرده بعد رجوعه من سفره أو بعد حصته من مرضه لكن مع
 الاسترداد للكتاب لا فرق في الطلاق بين الوصية المقيدة والمطلقة عن التقيد بالمرض والسفر وأما ان لم
 يسترده فان الوصية لا تبطل في الصور التي في المقيدة والمطلقة بقوله ولو أطلقها أي بقيدها عرض معين
 ولا سرفع من بقاء في قوله أو أخرجه ثم استرده وأما ان كانت بغير كتاب ولم يخرج فيه ثم مات
 فان الوصية صحيحة وبعبارة الأصح أن تكون المعلقة بما قبله أو أنما قبله هو الوصية المقيدة فلا واجب
 جعل قوله ولو أطلقها ثم طاح في جواب ما أي ولو أطلقها فكذلك أي تبطل ان كانت بكتاب
 وأخرجه ورده فالأشارة في الجواب المقدراى كذلك راجعة الى قوله أو أخرجه ثم استرده لانه ولما
 قبله فان المطلق اذا كانت بغير كتاب أو بكتاب ولم يخرج أو أخرجه ولم يرد فانها حصص والضمير
 في قوله لان لم يسترده فكتاب فان الوصية لا تبطل في المقيدة والمطلقة وهذا مستثنى عنه بقوله ثم
 استرده أعاده لأجل قوله (ص) أو قال غنى حدث الموت (ش) يعني أما اذا قال غنى حدث في الموت
 أو اذا مات أو موتى فقلان كذا فان الوصية تكون نافذة وهذا اذا كانت بغير كتاب وأشهد أو بكتاب
 ولم يخرج أو أخرجه ولم يسترده بعد ذلك وأما ان استرده فانها تبطل (ص) أو بن العروة واشترى
 كالمائة بشئ زيد ثم لم يرد (ش) المشهور من المذهب أنه اذا أوصى زيد بعروة داراً وأرض
 ثم بناها الموصى داراً مثلاً فان ذلك لا تبطل الوصية ويشترى كان فيها اربعة مائة يوم التنفيذ فاما
 لانه شبه وهذا بقعة عرصته ومثل البناء الغرس وحذف المؤلف حصة البناء لم يرد العروة والعروة
 ونحوهما وكذلك يشترى كان لها اذا أوصى بشئ معين زيد ثم أوصى به لغيره والآن تقوم بقية بقية
 تحمل على أنه أراد به الثاني فانها تكون له وحده كما اذا قال النوب الذي أوصيت به لزيد لم يرد لم يرد فانه
 يخص به (ص) ولا يرد من تزويج رقبتي وتعلمه ووطؤه وان أوصى بثلاث مائة فباعه كتابه
 واشتغل غيرها أو بنوب فباعه واشترى بخلاف مثله ولا ان حصص الفار أو صبيغ الثوب أو ثلث
 السويق (ش) هذا معطوف على قوله لان لم يسترده والمعنى ان من أوصى لزيد بشئ معين ثم مره
 الموصى فان ذلك لا تبطل الوصية لان الملك لا ينتقل ولم يتغير وخلص الرهن على الورثة وكذلك لا تبطل
 الوصية اذا أوصى له بأمة ثم زوجها أو بعبد ثم زوجها لان الملك لا ينتقل وكذلك لا تبطل الوصية اذا أوصى
 بمدة ثم علمه الموصى صنعة وتكون الورثة مع الموصى ثم لم يجز ادائه الصنعة وقية العيال الموصى
 بدو كذلك لا تبطل الوصية اذا أوصى له بأمة ثم ان الموصى ومثلها من غير استبدال وكذلك

فقد هذا بالمرض أو بالسفر فقال ان مات من مرضى هذا أو سقرى هذا فقلان أو في القلانية
 وما أشبه ذلك بمنعلا ثم ان ذلك المرض أو السفر زال عنه ولو كانت الوصية المذكورة بكتاب ولم
 يخرج منه من عنده أو أخرجه إلا أنه استرده بعد رجوعه من سفره أو بعد حصته من مرضه لكن مع
 الاسترداد للكتاب لا فرق في الطلاق بين الوصية المقيدة والمطلقة عن التقيد بالمرض والسفر وأما ان لم
 يسترده فان الوصية لا تبطل في الصور التي في المقيدة والمطلقة بقوله ولو أطلقها أي بقيدها عرض معين
 ولا سرفع من بقاء في قوله أو أخرجه ثم استرده وأما ان كانت بغير كتاب ولم يخرج فيه ثم مات
 فان الوصية صحيحة وبعبارة الأصح أن تكون المعلقة بما قبله أو أنما قبله هو الوصية المقيدة فلا واجب
 جعل قوله ولو أطلقها ثم طاح في جواب ما أي ولو أطلقها فكذلك أي تبطل ان كانت بكتاب
 وأخرجه ورده فالأشارة في الجواب المقدراى كذلك راجعة الى قوله أو أخرجه ثم استرده لانه ولما
 قبله فان المطلق اذا كانت بغير كتاب أو بكتاب ولم يخرج أو أخرجه ولم يرد فانها حصص والضمير
 في قوله لان لم يسترده فكتاب فان الوصية لا تبطل في المقيدة والمطلقة وهذا مستثنى عنه بقوله ثم
 استرده أعاده لأجل قوله (ص) أو قال غنى حدث الموت (ش) يعني أما اذا قال غنى حدث في الموت
 أو اذا مات أو موتى فقلان كذا فان الوصية تكون نافذة وهذا اذا كانت بغير كتاب وأشهد أو بكتاب
 ولم يخرج أو أخرجه ولم يسترده بعد ذلك وأما ان استرده فانها تبطل (ص) أو بن العروة واشترى
 كالمائة بشئ زيد ثم لم يرد (ش) المشهور من المذهب أنه اذا أوصى زيد بعروة داراً وأرض
 ثم بناها الموصى داراً مثلاً فان ذلك لا تبطل الوصية ويشترى كان فيها اربعة مائة يوم التنفيذ فاما
 لانه شبه وهذا بقعة عرصته ومثل البناء الغرس وحذف المؤلف حصة البناء لم يرد العروة والعروة
 ونحوهما وكذلك يشترى كان لها اذا أوصى بشئ معين زيد ثم أوصى به لغيره والآن تقوم بقية بقية
 تحمل على أنه أراد به الثاني فانها تكون له وحده كما اذا قال النوب الذي أوصيت به لزيد لم يرد لم يرد فانه
 يخص به (ص) ولا يرد من تزويج رقبتي وتعلمه ووطؤه وان أوصى بثلاث مائة فباعه كتابه
 واشتغل غيرها أو بنوب فباعه واشترى بخلاف مثله ولا ان حصص الفار أو صبيغ الثوب أو ثلث
 السويق (ش) هذا معطوف على قوله لان لم يسترده والمعنى ان من أوصى لزيد بشئ معين ثم مره
 الموصى فان ذلك لا تبطل الوصية لان الملك لا ينتقل ولم يتغير وخلص الرهن على الورثة وكذلك لا تبطل
 الوصية اذا أوصى له بأمة ثم زوجها أو بعبد ثم زوجها لان الملك لا ينتقل وكذلك لا تبطل الوصية اذا أوصى
 بمدة ثم علمه الموصى صنعة وتكون الورثة مع الموصى ثم لم يجز ادائه الصنعة وقية العيال الموصى
 بدو كذلك لا تبطل الوصية اذا أوصى له بأمة ثم ان الموصى ومثلها من غير استبدال وكذلك

وعب وذلك لان الرجوع عن الوصية ثم وجدت ما وافق ذلك أي لانه تقدم ان المطلق تبطل ان استرد الكتاب وههنا (قوله
 ومثل البناء الغرس) والتطهر ان مثل ذلك ما اذا أوصى له بوزق وكبه (قوله كما اذا قال الخ) ههنا فنية فنية ومنها القرينة
 المعنوية (قوله ووطؤه الخ) أي من الموصى بجماعة موصى به لا تبطل بمجرد من غير فعله وطؤه لان الاصل ما يوجب
 لا يعارض الملك المتقدم ولا يساواً بل يحتمل وتوقف بعدم موت الموصى لا ينظر هل جلت فتكون أم لم تزل وتبطل الوصية فيها لم لا تقتطع
 للموصى فان قلت حال الوقف فقال ان القاسم قيمته للورثة لان الاصل ما يوجب لا يعارض الملك المتقدم وقال ابن عبدوس
 للموصى لان الوطئ ليس مانعاً أي هو المانع لعل فاعلم الاطلاع عليه

(قوله ولا خصوصية للشراء) أي الحكمة اشتراكية بل مثلهما ووجهه أو ورثته وليس من التبعيض أن يوصى بثوب وليس له غيره كما يفيد النقل (قوله فلهي وصية بزيادة الخ) أي بخلاف زيادة خصصة العبد تعليمه وكان الفرق قوة تعليمه حتى كانت نباتات أخرى بخلاف السلالة المذكورة فلم تفتقر نباتات الأسماك والأراضي بل بدقي ثمنه أو أبعاضه كسكسا ثم تسمى (قوله وفي نقض العمرة) أي التي صارته بعد نقض الفسخ مجازاً الأول (قوله هل يكون رجوعاً لأنه قولان) العتد أنه ليس برجوع كما قال الفرقين بين الأصل على وجه العقد وبين الأصل أن الرجوع بطلان الأصل وحده وهو مقتضى قوله إنه اسم الأثر بخلاف الدار على أنها اسمها بالكلية لأنه يقال دارت ب (١٧٤) وأوجهه أن الدار أحد أسماء البناء والعمرة وقوله هل نقضها ضمن النون للموصى

الحقولان على حد سواء
كما قال عجم (أقول) حيث كان
التقص بضم النون ليس
رجوعا على العتمة فظاهر
أن التقص بضم النون
يكون لألوهي فتدبر
(قوله كعشرة عشرة)
كل منهما ذهب
أولاهي وأغز ذلك والمثله
أولاهي والاول مالك
وأجماله والعدي معا
قال الشارح وحكي عن
المثله انه أحلهما طوار
الأكسوفية ذلك انه
أولاهي وصمتي ولكن
اختلافهما كذهب وذهب
اختلاف بالمدوة وإرادة
انها يكونان له ولوهي
سكة واحدة قال عجم
أول وقال المصنف وان
أرضي قصة ثمانيه
الوصتان أن اختلافهما
كلنا انقاسه أن انعد
قمرها والافا كقمرها
وان تقدم لوفي المثلث
والحاصل أن المختلفين
صفة وأول حسبا لما من
ومثلها المتفان لهما وصفة

حبس المتحد أقدر كسيرة ذميرة محمية ثم عسر ذميرة محمية وإن اختلفا بالحق
والعكة فليزم أكثر الصور ثلاث (قوة تشبيه) أقول وبمجهل أن يكون تشبيها (قوة دوراهم ومبانيك) إذن المساوون أن الدوراهم
مسكوكة والسبيل المغر مسكوكة وقوة أو أحدهما من ذهب الخ أعاني في ثلاثين جهة كونه عطف تشبهر على قوله كسوعين وقول
الشارح أو أحدهما من ذهب السبيل وقوة أو الأخر من فضة أي التي هي الدرهم وذلك لأن المساوون السبيل أن الدرهم
لا تكون الامن النضة بخلاف السبيل فتكون من ذهب وتكون من فضة وأما لو كانت السبيل من فضة فكلها درهم لأن ذلك من
الاختلاف في النصفة في النوعية (قوة أن شئت عسر غماينوع) لا يثنى أن هذا الكلام يدل على أن الثلاثة متباينة وإن المارد
من كل مادل على كسيرة من فكن جارا على القانون المنطق على بل القانون القوي على كل

اقتراح لان معناه افتراض حقيقة كل شيء لا يزعم مساوئهم بل يرجع لاجتماع الوصي (قوله دخل الاعمام بنوهم) ثم قال والاخوان
 والاختلاف قضية عبارة عن الجمع في مرتبة واحدة وليس كذلك لما تقدم من أن أطارب الام لا يستحقون الا اذا عدم أطارب الاب (قوله
 وأثر المحتاج الابعد) أي واذا أوزر الابعد فالأقرب أولى فالصنف نص على المتوهم (قوله فقدم الخ) المراد بالتقدم الاشارة الى زيادة
 على غيره وان كان غير محتاجا لاشد الاحتياج لانه يقتصر بالجميع (قوله ولو كان أجنبيا) المناسب ان يقول ولو بعد ابدل أجنبيا لانه
 لا يعطى الا القريب في هذه الامثلة (قوله أعطوا الأقرب فالأقرب الخ) اسم التفضيل بقيد الترتيب بحسب القرب والفاء تفيد
 الترتيب بحسب منازل القرب فانه في التوضيح ذكر بعض شيئا (قوله فقدم الاخ وابنه على الجد الخ) وزاد اخ شقيق وألاب
 لا اخ لما تقدم ان أطارب الاب يقدمون (١٧٦) على أطارب الام فان لم يكن أطارب أب دخل الجد لاموالاخ

الام وقد علم عليه لادلائه بقوة
 الام (قوله لانهما يبدلان بالبنوة)
 أي لاي الموصي أي بديلان
 فالموصي بالبنوة لاي الموصي ولو
 قال لانهما يشتركان مع الوصي في
 الاب بخلاف الجد كان اوضح (قوله
 أي على الجد الخ) متعلق بقوله
 فقدم الاخ وابنه وأما الم وابن
 الم فقدم الجد عليهم ما وقوله وأما
 أمه أي أمها أو الجد فقدم الم
 وابنه علمه (قوله وفي كلام الشارح
 نظر) لانه قال تقدم الاخ للاب
 على الاخ لانهما يشتركان دخوله معه
 وليس كذلك لما علمت ان أطارب
 الام لا يدخلون الا اذا اتى أطارب
 الاب فيقول الشارح فيقدم الاقرب
 فالأقرب أي بالجميع له استحقاق
 بخلاف أطارب الام مع أطارب الاب
 فلا استحقاق لهم معهم (قوله وأما
 زوجة الموصي) اذا قام بها مانع
 الارث فلا تدخل في الوصية لعدم
 اطلاق اسم الجار عليها بعسرنا
 كلوارثه لعلة الارث (قوله البائن
 عن أبيه بنقته) الجاصل ان
 الابن الكبير ان كان بائنا عنه

أولاه أو قرابتي أو رجعي أو فوري رجعي أو اهلي أو اهلي بقى فانه يدخل في ذلك الأقرارب
 الام ان لم يكن أطارب من الاب اما ان كان فلا يدخل أطارب من أمه لكن ان كانت الوصية
 لأقرارب أولاه أو لأرحام القسيم ودخلت أطارب من جهة أبيه أو أطارب من جهة أمه ان لم
 يكن له أطارب من جهة أبيه فانه يستوي في ذلك الوارث وغير الوارث فيدخلون كلهم مدخلا
 واحدا فيدخل العلم بالام لان الموصي ليس هو الموروث بخلاف ما أوصى لأقرارب نفسه
 أو لأرحامه أو لأهله فان الوارثه أي الفعل لا يدخل في الوصية لان الشرع حكم عن الوصية
 للوارث فاذا كان له ولم يشأ أو أعامه مدخل الاعمام بنوهم والاخوان والخالات والعمات
 ولا يدخل الولد وبعبارة استعمل المصنف في الاول في المشاركة وفي الثاني في الشمول أي
 وشأركم الفقير المسكين وعكسه وشمل الأقرارب الخ أقراربه لانه (ص) وأثر المحتاج الابعد
 الابن ان فقدم الاخ وابنه على الجد (ش) يعني انه اذا أوصى لأقرارب فلان الاجنبي أو
 لأرحامه أو لأهله أو أوصى لأقراربه هو وأرحامه أو لأهله فان الاحوج يؤثر ولو كان أجنبيا
 ومعنى الاشارة ان زيادته ولا يقتصر بالجميع الآن بقوله أعطوا فلا فانه يعمل على قوله
 ويقدم من قدمه ولو كان غيره أحوج منه أو يقول أعطوا الأقرب فالأقرب فيقدم الاخ وابنه
 على الجد لانهما يبدلان بالبنوة والجدي يبدل بالاب فوجه البنوة أقوى واذا قدم الأقرب فانه زاد
 له شيء من الوصية ولا يختص بجميعهم فله (ولا يختص) راجع للجميع أي وأثر المحتاج الابعد
 ولا يختص فيقدم الاخ وابنه على الجد ولا يختص أي على الجد بنسبة وأما أمه فالم وابن مقدم
 عليه وفي كلام الشارح نظر (ص) وانزوجة في جوارحه لا عدم سدوق ولد صغير وبكر
 فولان (ش) يعني انه اذا أوصى بجوارحه فانه يعطى الجار وزوجته وأما زوجة الموصي فلا تعطى
 كانت وارثة أم لا لانهما ليست جارا وأما عبد الجار مع سده فلا يعطى من الوصية شأنه ان كان
 منفردا عن سده بالسكنى فانه يعطى وسواء كان سديا أم لا ولو يعطى ابن الجار الكبير البائن
 عن أبيه بنقته ولا يعطى من الوصية شقيق والابن والفرق بين الزوجة والعبد بنقته
 الزوجة لانها معاونة وهل يدخل ولد الجار الصغير وابنته البكر أو لا يدخل فيها في كل فولان
 لسكونه وابن الجار شقرون وظاهره ولو كانت نفقة كل على نفسه وحده الجار الذي لا شق فيه
 ما كان واجبه ومالقه بالمتزل من ورائه وجانبه فان كان بينهما امر أو سوف يتعس لم يكن جارا

ونقته على نفسه فلهن الحيران والافقة الخلاف كما يشهد كلامهم (قوله ولا تباع
 الخ) أي اذا أوصى بجوارحه فلا يدخل خادم الموصي (قوله فنفقة الخ) قد يقال هذا الفرق يتبع العكس فينتج عدم دخوله او دخول
 العبد والاولى في الفرق ان الزوجة لا تملك ذاتها زوجها وانما عاك صحتها فلذلك دخلت وان تنفرد والعبد مملوك ذاته فتمسكنا معه
 لا ينسب عرفا لجار الموصي بخلاف انفراد (قوله وظاهره ولو كانت نفقة كل على نفسه) التظاهر ان قديمها اذا لم تكن نفقة كل على
 نفسه وسر مفعلا (قوله ما كان بواجبه) أي وبها ما شارع خفيف لاسوق وانه منسحق وأما حديث آلان ابن دار الجار في التكرمة
 والاستقام **تسبه** لو كانت الحار كبر ذات مساكين كثيرة فاذا أوصى بعضهم بجوارحه اقتصر على أهل الدار وان كان ربه لمساكنا
 جهات شغل أكثرها كانت توصية بغيره ان خرج عملوا شغل أهلها فالوصية لمن في الدار وخاصة ينبغي أن يكون مثل الأقل ما اذا

والمعتبر

شغل (قوله ولم يكمل عليه العتيق) المناسب أن يقول ولم يكمل عليه الهبة (قوله والوصية كالمهبة الخ) أي الشارح المأخوذة ولم يكمل عليه أعتق إذا وهب أو أمنا قوة فله يخص بالموالي الأسفلين أي لاهم منقبة الإحتياج والموالي الأسفلون منهم من أعتقهم الموصي ولأن المقتوق عليه الولد والعتيق بقرعة الأب والرغبة في الإن كرم من الابن (قوله وانظر الخ) فقلو رجال ابن عرفة وفي خبرها على موالى الموصي وألأدومهم ما قسم وفي موالى أبيه وولده وأخوانه وأعماله وأبنا العتبية عليه يحيى نت (قوله ولكنه خلاف النقل) المناسب أن يقول ليكن ضعيف (قوله هنا) كذا لم ينفس (١٧٧)

والعتيق في الجار يوم القسم فلا يتقل بعضهم أو كاهم وحدث غيرهم أو بلغ صغيره فذلك لمن حضر ولو كانوا يوم الوصية فليس لازم كثر وأعلو أجمعهم (ص) والجمل في الجارية أن لم ينسئته والأسفلون في الموالى والجد في الولد المسمى يوم الوصية في عتبية المخلين (ش) يعني أنه إذا أوصى بجوار يتلزمه فلا دخل لها دخل معه لأنه كجزء منها حصه بوضعته بعد موت السيد الآن يستثنى منه سبعة هاهنا فهو وأغنا من استثناه الجمل عنها ولم يضع استثناء وممن عتقها لأن الشرع كمل علمه العتيق إذا أعتق جزأ منها لم يكمل عليه العتيق إذا وهب جزأ منها والوصية كالمهبة وأما الوصية في جارية فان الوصية لا تنضمه عند أهلي المذهب وإذا أوصى لمواليه أو الموالى فلا بد فانه يخص بالموالي الأسفلين لاهم منقبة الإحتياج وانظر هل يخص من أعتقهم من غير الجيرة ولا وهبهم عتقه أو يكتو في عتق أبيه وابنه كما في الوقف حيث قال هاتل وموالى العتيق ولو لم يوصى أبيه وابنه فقوله والأسفلون أي وانخص ولا يقدر ودخل الأسفلون كافي الشارح لأنهم أبا غير الأسفلين لا دخولهم معهم وإن كان هو قول أشهب لكنهما خلاف النقل وإذا أوصى بأولادهم أو بعتلاد أو بعتلاد فله يدخل في ذلك كلها وظاهره ولو بوضعته قبل وفاته الموصي وهو ما عثر به المواق وهنا كذا لم ينفس للنظر في الكبير وإذا أوصى بجزء بمسألة لم يمسألة المخلين فاعلم يدخل في الوصية فمن كلفهم عتبية مسلمين الوصية لائن أعل بعد ذلك فقوله والمسلم أي وانخص أو قصير المسلم يوم الوصية أي حيثما في إيما لم يدر عتبية المخلين أنه عتبية مسلمون وتصلح في أن أسلم بعد الوصية في يومها لا يدخل في يومها أولى من أسلم يوم التنفيذ وظاهر كلام المؤلف أنه لا يشتمل من أسلم بعد الوصية ولو لم يكن له حين الوصية عتبية مسلمة فهو خلاف ما لا بد من المواز (ص) لا الموالى في عتق أو بنهم ولا لا تفرق في ابن السبيح (ش) يعني أنه إذا أوصى بعتبية من القبائل كقوله وأوصيت بعتبية عتبية أو بن عتبية فان الموالى لا يدخلون في ذلك على المشهور ومعلوم أن الموالى إلى الأسفلون لأنهم أوصى في الأصل فليس لهم موالى أعلون ولو أوصى لسا كين بن عتبية دخل في ذلك موالاهم وانظر إذا أوصى لرجل بن عتبية أو لسا كين لم يدخل الصغير في الموقوف كافي الوقت وهو الظاهر أم لا وإذا أوصى بعتبية لسا كين لا يدخل في ذلك موالاهم المخلين ويؤخذ من التحليل أنه الموصي لو كان كافر الاختصاصهم لأن الكافر في الغالب لا يقصد إلا الكفار (ص) ولم يلزم عتبية كفرة واجتهد ذكر يدعهم ولاشئ لئلا يورثه قبل القسم (ش) يعني أن الشخص إذا أوصى بثلاثة لغيره أو لسا كين أو لغيره أو لغيره كبيرة وكل ما لا ينضم فله لا يلزم قسم الجسم إذ تعد ذلك عادة ويحتج من يتولى بقرعة تلك الميت من وصى أو فاض أو موقد أو وارث وإذا أوصى بعتبية

والعتيق في الجار يوم القسم فلا يتقل بعضهم أو كاهم وحدث غيرهم أو بلغ صغيره فذلك لمن حضر ولو كانوا يوم الوصية فليس لازم كثر وأعلو أجمعهم (ص) والجمل في الجارية أن لم ينسئته والأسفلون في الموالى والجد في الولد المسمى يوم الوصية في عتبية المخلين (ش) يعني أنه إذا أوصى بجوار يتلزمه فلا دخل لها دخل معه لأنه كجزء منها حصه بوضعته بعد موت السيد الآن يستثنى منه سبعة هاهنا فهو وأغنا من استثناه الجمل عنها ولم يضع استثناء وممن عتقها لأن الشرع كمل علمه العتيق إذا أعتق جزأ منها لم يكمل عليه العتيق إذا وهب جزأ منها والوصية كالمهبة وأما الوصية في جارية فان الوصية لا تنضمه عند أهلي المذهب وإذا أوصى لمواليه أو الموالى فلا بد فانه يخص بالموالي الأسفلين لاهم منقبة الإحتياج وانظر هل يخص من أعتقهم من غير الجيرة ولا وهبهم عتقه أو يكتو في عتق أبيه وابنه كما في الوقف حيث قال هاتل وموالى العتيق ولو لم يوصى أبيه وابنه فقوله والأسفلون أي وانخص ولا يقدر ودخل الأسفلون كافي الشارح لأنهم أبا غير الأسفلين لا دخولهم معهم وإن كان هو قول أشهب لكنهما خلاف النقل وإذا أوصى بأولادهم أو بعتلاد أو بعتلاد فله يدخل في ذلك كلها وظاهره ولو بوضعته قبل وفاته الموصي وهو ما عثر به المواق وهنا كذا لم ينفس للنظر في الكبير وإذا أوصى بجزء بمسألة لم يمسألة المخلين فاعلم يدخل في الوصية فمن كلفهم عتبية مسلمين الوصية لائن أعل بعد ذلك فقوله والمسلم أي وانخص أو قصير المسلم يوم الوصية أي حيثما في إيما لم يدر عتبية المخلين أنه عتبية مسلمون وتصلح في أن أسلم بعد الوصية في يومها لا يدخل في يومها أولى من أسلم يوم التنفيذ وظاهر كلام المؤلف أنه لا يشتمل من أسلم بعد الوصية ولو لم يكن له حين الوصية عتبية مسلمة فهو خلاف ما لا بد من المواز (ص) لا الموالى في عتق أو بنهم ولا لا تفرق في ابن السبيح (ش) يعني أنه إذا أوصى بعتبية من القبائل كقوله وأوصيت بعتبية عتبية أو بن عتبية فان الموالى لا يدخلون في ذلك على المشهور ومعلوم أن الموالى إلى الأسفلون لأنهم أوصى في الأصل فليس لهم موالى أعلون ولو أوصى لسا كين بن عتبية دخل في ذلك موالاهم وانظر إذا أوصى لرجل بن عتبية أو لسا كين لم يدخل الصغير في الموقوف كافي الوقت وهو الظاهر أم لا وإذا أوصى بعتبية لسا كين لا يدخل في ذلك موالاهم المخلين ويؤخذ من التحليل أنه الموصي لو كان كافر الاختصاصهم لأن الكافر في الغالب لا يقصد إلا الكفار (ص) ولم يلزم عتبية كفرة واجتهد ذكر يدعهم ولاشئ لئلا يورثه قبل القسم (ش) يعني أن الشخص إذا أوصى بثلاثة لغيره أو لسا كين أو لغيره أو لغيره كبيرة وكل ما لا ينضم فله لا يلزم قسم الجسم إذ تعد ذلك عادة ويحتج من يتولى بقرعة تلك الميت من وصى أو فاض أو موقد أو وارث وإذا أوصى بعتبية

(٢٣ - خريش) مما ذكرنا أن من ولد بعد موت الموصي لا يدخل في قسم من الأقسام الثلاثة وأن من حضر القسم يدخل في جميعها وإن مات قبله لا يصح ورثته نصيبه فيما أذا عتق ولا يسقط في القسمين الباقيين وأنه يقسم بالسوية فيما كان كان على معنى أن من يكن حصصه والظاهر أن فقر إرثا وطا والمدارس والجامع الأزهر من القسم الثالث أنه كذا في شرح ربع الآن وقوله والظاهر الخ مخالفة ما قدمه في باب الوقف عند قول المصنف والمجهول وإن حصر أن تقول في العتبية أن أهل مسجد كذا من غير المحصور وأن قول الزقاني أن من تصدق على الجاهل من المالكين المالكين من المحصور رقبه نظر اه

(قوله وضرب الجوهول فما كثر بالثالث) لو قال وجعل وحذف الباسم الثالث لكان أظهر (قوله وهل يقسم على المحصن) أي يحسن المحصن (قوله فإذا كان ثلثه ثلثمائة) وذلك فيما إذا كان مثله كله ثلثمائة ولم يجز الزنة الوساو وتبعت في الثلث وهو ثلثمائة (قوله فكأنها عالت بثلثيها الخ) صوابه كأنها عالت بثلثها لأن طريقة الفرضين إذا أراد أن يعرفوا ما عالت به المستقلة فاما يسيرون اليها بدون القول وإذا أراد أن يعرفوا ما نقص لكل واحد نسبوا ما عالت به اليها مع عولها والحاصل أن الخطأ أنما هو من حيث النسبة والاختلاف واحد وهو ان تقسم الثلث من الجوهول والمعلوم على حسب نسبة المعلوم للجوهول بعد الضم أي نسبة المعلوم لمجموع المعلوم والجوهول لأن الذي عمله (١٧٨) يستحق ما نقصه العول والعول نقص الثلثمائة وبهنا قاله الفرضيون من أنه

لذا أراد معرفة ما نقصه كل واحد ينسب ما عالت به إلى المستقلة مع عولها ولا ثلث أن نسبة المائة إلى الثلثمائة بعد الضم أي نسبة المائة إلى المجموع الربع فيعطى صاحب المعلوم الربع وعلى الصواب من أنه ثلثها إنما يعطى صاحب المعلوم الربع أيضا (قوله على عندهم) أي على عدد فرق الماهل لأعلى عددا لا فرد فإذا كانت الجاهيل نوعين فيقسم نصفين وثلاثة فيقسم ثلاثة هكذا لو كانت الوصية لبعض الجاهيل بأكثر من الجوهول الآخر (قوله بين المله والنز) أي موضع الفيز نصفه ويشتري منه متى يفرغ ويوضع النصف الآخر لهما كذلك فيشتري منه كل يوم القدر المسمى إلى أن يفرغ (قوله واستشكل الاول) القائل بأنه يقسم نصفين لأنه جعل للمادرهين والنسب زدهما واحدا فكيف يقسم ما حصهما على المتنافسة والمناصب فسمعه على الثلث والثلثين وهو القول الآخر (قوله كان الجميع) هذا الزوم لا يظهر إلا إذا لم يكن الموصي غرضه وأما مع تبين غرضه فلا ظهورية (قوله أيا ذلك) هناك وصانا آخر أي غير الجوهول وأزاد بقوله وصانا

كبيرة وزيد وألصقا كين وزيدا ولفظ تزويد فإن الثلث يقسم بينهم ويصير زيد كواحد منهم ويجعل المتولى في التقديم والتأخير وفي قدرا ما يعطى لأن الفرضين عالت على أن الموصي أعطى المعلوم حكم الجوهول وألفقه وأجرى على حكمه حيث ضمه إليه فلا يقال أنه إذا احتج بمعلوم ويجعل لكل منهما النصف فلو امتنع بدليل قسم المال للموصي به فإن وارثه لا شيء لمن ذلك كالأزمات وأحدم السجين أو الفزان قبل القسم فإنه لا شيء لوارثه قال في المدونة إنما يكون الثلث لثلث أدرك القسم اه أي فليت عن حق حتى يورث عنه وقوله لوارثه أي لوارث من ذكر (ص) وضرب الجوهول فما كثر بالثالث وهل يقسم على المحصن قولان (ش) يعني إذا كان في وصاها المثلث بجوهول واحد كقوله موصي على الدوام بكذا أو تعدد كسبيل ماعلى الدوام بدرهمين مثلا ونفقة خبز على الدوام بدرهم وكان فيها موصي أيضا كوصيتين ز يدكنا ولعز ويكذا فإنه يضرب بالمجهول والمصاهيل مع وصيتين زيد وعمرو بالثلث أي يجعل الثلث فرضة ثم يقسم إليها المعلوم ويجعل عشرة قور بضعة عالت فإذا كان ثلثه ثلثمائة جعل كله للمجهول ثم يضاف إليها المعلوم فإذا كان المعلوم مثلا ثلثمائة فكأنها عالت بثلثها فيعطى المعلوم فأكثر نصف الثلثمائة ويبقى نصفها للمجهول فأكثر ولو كان المعلوم مائة زادت على الثلثمائة فكأنها عالت بثلثها فيعطى المعلوم ربع الثلثمائة وبقي عليه ويبقى الباقي للمجهول ثم اختلف على قسم ما حصل للمجهول فأكثر بينهم على عددهم فيقسم نصفين في الشال المذكور بين الماهل والنز وهو قول ابن الملاحون وأعلى المحصن فيقسم على الثلث والثلثين فصعل لهما الثلثان والآخر الثلث وهو ما في الموازنة واختصار التوسى قولان واستشكل الأول بأن الموصي قد جعل له أقل مما لا خرف فكان ينبغي عديم التساوي بينهما وأجب عن ذلك بأنه لما كان له الثلث مع الانفراد كان الجميع الثلث على التساوي فقوله وضرب أي حوصص أو أسهم وقوله وضرب الخ فيه إشارة إلى أنه هناك وصانا آخر (ص) والموصي بشرائه لعقير زاد لثلث فتمته استوفى ثور وربع يسع عن أحب بعد النقص والامانة (ش) يعني أما إذا وصى بشرائه لعقير فإن قال اشتر وأعيد فلان وأعتقه فإن باعه صاحبه بقيته فلا كلام وإن أى فله زاد فله فيه ثلث فتمته لان الناس لما كانوا يتعاقبون في البيع ولم يجد المثلث شيا يوقف عنده وجب أن ينقص على ثلث ذلك لأن الثلث حدا للقليل والكثير فإذا كان قيمته مثلا ثلاثين فإنه زاد على عشرة فقط فإن باعه فلا كلام وإن أى فانه يستأق بالثمن وبالزاد فله أن يبيعه فإن لم يبيعه بعد ذلك فإن الثمن والزيادة يرجعان معا أنا وحمل الزاد فله كزاد فإن لم يكن العبد لابن الموصي فإن كان لابنه فإنه لا يزاد شيئا فله في

آخر أي غير الجوهول وهو الوصية بالعين المعلوم وأراد أن الوساو الآخر الجنس الصادق بالواحدة (قوله المدونة زاد لثلث قيمته أي زاد على قيمته ثلثها زاد بها والثلث قال المصنف زاد لثلث ولم يقل زاد لثلث الخ والحاصل أن المصنف لو قال زاد لثلث قيمته لدل على أن الثلث زاد دفعه وليس كذلك بل الزاد على التدرج وهو متبعية الثلث كقوله زاد قوله استوفى وهو سنة أو أيا جاهد قولان تنبيه في ظاهر عبارة أنه زاد لثلث قيمته ولأى بخلافه لم يحمل على ما إذا لم ياب بخلافه في بخلافه بطلت كذا في غيره (قوله بعد النقص) نظروا في مجموع مبرأ بعد النقص الثلث من غنمه لغيره الذي أحسن أباعه وقوله والامانة معطوف على النقص (قوله فإن لم يكن العبد لابن الموصي) النسب أن يقول لغيره لكن العبد لوارث الموصي حتى كان لوارث الموصي فلا يزاد

شيء أي لا تهم أي لما فيه من الوصية وارث (قوله فله يورث بعد الاستئنه) الخ عي وهو المعتدله يورث في هذه الآية المستره بعد
 النقص من غير استئنه وقرئ بين هذين ما أتى قبله ان هذه لا تعلق فيها بخلاف التي قبلها اه (قوله يتاعلى ما ذهب اليه الرضى) أي
 من التفصيل بين العقل والاسم (قوله ويرجع الثمن) المراد بالثمن القيمة أي التي أشار إليها بقوله فان باعها صاحبه بغيره (قوله لأجل
 الزيادة في الثمن) أي لأجل الزيادة على قيمتها أي أحب أن تكون ثمنه (قوله فبالثمن أي الذي هو القيمة (قوله عطف على بخلاف) فيه
 شيء حيث أفلان هناك شرط من قدرين الميتين لما في (قوله امتنع رأساً) (٧٩) فليس ثماً أي ففسد أصل البيع (قوله بخلاف

الامانة لأجل الزيادة في الثمن) المناسب
 ان قول بخلاف الامانة لأجل
 الزيادة في أصل البيع (قوله
 وانظر لماعتري في هذه مادة ثلث
 الثمن) فيعني أي لم اعترف في هذه
 ثلث القيمة وان عر بالثمن فلا يصلح
 للنظر تقدير (قوله وبيعه لعنتي)
 في العبارة حذف عاطف ومعطوف
 وهو وأفلان بدل آخر كلامه
 (قوله في بيعة) أي بأقصى من الثلث
 في صورتين وقوله أو عتق ثلثه
 أي ثلث العبد في الصورة الاولى
 (قوله أو القضاء) في الصورة الثانية
 والحاصل ان القصر في الاولى بين
 بيع العبد عتقاً أو عتق ثلث
 العبد في الثانية بين بيعه بما قال
 أو بطوه ثلث العبد وقوله نفس
 ثلثه جار فيهما وكذا قوله والاخير
 الوارث في بيعة وقوله أو عتق ثلثه
 أو القضاء به في موزع ولو قال
 وبيعه لعنتي وأفلان قص ثلثه
 والاخير الوارث في بيعة وعتقتي
 ثلثه أو أعطاه ان جعله فكان
 أشهر أو جنى الواو لان الضمير
 اتما يكون بين اثنين (قوله وهذا
 إذا جمل الثلث جميع العبد الخ) مثله
 ترك ثلاثة عبيد كل عبد يساوي
 مائة ثم ان بعض شيوخنا رحمه الله
 بحث في ذلك فأبطل القياس أن

المدة وإذا أوصى ببيع عبد فلان عن أحبه العبد أحب خصوصاً انه يباع له فان اشتراه بغيره
 فلا كلام وان أبي فانه يتصرف من قيمته فقدر ثلثها فان لم يشتره بعد ذلك فانه يورث بعد الاستئنه
 فقوله وبيع عطف على بشرائه أي وبيعه له أو يبيعه وقوله أحب صفة جرت على غير من
 هي له أي من مخصص أحبه العبد ولم يبرز الضمير بناء على ما ذهب اليه الرضى (ص) واشترى
 فلان وأبي بخلافك ولزادة في الموصى به (ش) يعني انه إذا أوصى أن يشتري عبد عرو
 و يعطى ليكره مثلاً فان باعه صاحبه بغيره فلا كلام وان أبي يبيعه بذلك فان كانت ابنته
 لأجل البطل ببيع العبد فان الوصية تطلو ويرجع الثمن ميراثاً وان كانت ابنته من بيعة لأجل
 الزيادة في الثمن فانه زاد على قيمته ثلثها فان أبي ان يبيعه بذلك فان الثمن والزيادة دفعتان
 للموصى به واذا رجع الثمن ميراثاً فتلخص الوصايا فيه أو لا تدخل فيه ترددين الاشياخ
 فقوله واشترى أفلان الخ هنا حذف شرط من قدرين الميتين لما في (قوله امتنع رأساً) فليس ثماً أي ففسد أصل البيع (قوله بخلاف
 وأبي بخلافك وان أبي زاد في الموصى به الأصل والزاد من غير استئنه وقوله بخلاف معقول
 لأجله وزاد في الموصى به الأصل والم عطف على بخلاف والفرق بين كونه بخلاف فتسطل ولزادة
 تكون للموصى به لان في البطل امتنع رأساً فليس ثماً يعطى للموصى به بخلاف الآية لأجل
 الزيادة فان الزيادة قادرين عليها وعلى دفع العبد فسد معنى قدر ما اعتبر ما قدره الشرع وأما علم
 يصحح المؤلفين بعدد اركانها استكمالاً على ما قدمه وهو الثالث وانظر لماعتري في هذه مادة ثلث الثمن
 وفي غيرها ثلث القيمة (ص) وبيعه لعنتي نفس ثلثه والاخير الوارث في بيعة أو عتق ثلثه (ش)
 يعني أن الشخص إذا أوصى ببيع عبد لم يتصرف به ثلثه فان اشتراه أحد بغيره فلا كلام والأمانة
 ينقص عن المشتري ثلث قيمته فان اشتراه بذلك والاخير الوارث في بيعة بما يطلب مشتره ان
 يشتر به أو عتق ثلث العبد مثلاً لانه الذي أوصى به الميت في المعنى (ص) أو القضاء بفلان في
 له (ش) يعني انه إذا أوصى أن يباع عبد فلان من فلان الفلان فان اشتراه فلان بغيره فلا
 كلام وان أبي ان يشتر به بذلك فانه يحيط عنه من قيمته ثلثها فان أبي فان الوارث يخسر من أن
 يبيع بفلان عا طلبة به وين أن يدل ثلث العبد لفلان مسلماً وهذا لأجل الثلث جميع العبد
 الموصى ببيعه لعنتي وأفلان فان لم يخصه الثلث خسر الوارثين بيعة منه ووضعية ثلث الميت
 أو عتقاً وامنسه مبلغ ثلث الميت من جميع ما ترك في مسئلة العتق لان الوصية له وأما مسئلة
 البيع فلان يخسر من بيعة بوضعية ثلث الميت ومن أعطاه فلان ثلث جميع ما تركه الميت
 امن العبد وغيره مما عليه من عرض ودار وغيرهما قال الشيخ شرف الدين فقوله أو القضاء به
 فلان معطوف على عتقتي فصار المعنى أن الوارث في الاولى يخسر في بيعه ما يطلب المشتري ومن
 عتق ثلث العبد وفي الثانية يخسر في بيعه ما يطلب فلان أو ثلث ثلث العبد فلان فأفادهم

يعتبر حصل الثلث بما دعت من العبد أو يدفع فقط لانه الذي يخسر الموصى به (قوله فبالجملة الثلث الخ) مثلاً العبد مساوي ثلاثين
 وترك العبد ثلاثين فأجله ستون ثلثها عشرون فلم يحصل ثلث الميت العبد فيجزأ الزيادة بين آت بسعة طوعان المشتري عشر من أو يعقروا
 ثلثه في مسئلة العتق ومن أن يدفع ثلثه عن الثلث عن المشتري ومن أن يدفع له عشر من التي هي ثلث المال كله في مسئلة بيعه لفلان (قوله
 بين بيعه منه وضعية ثلث الميت) أي ساعاً متساوياً ساقط ثلث الميت و يؤخذ منه عشر في المال وليس المراد ان الثمن هو ساقط الثلث
 وقوله به أعطيت الأيسر أي إذا جمل الثلث

(قوله أعطوه أو يعيده) لا يخفى أن أو يعيده ظاهره نائب المصنف وأما قوله فلا يظهر من حيث المصنف فيقتل على أن
الضمي أعطوه على وجه البيع (قوله وقف) أي عقبه وقوله إن كان أي أن كان قدوم الغائب لا يشتر بسره فأي أن كان رجي قدومه فمقتضى
انتظاره أشهر سنة ولا يخفى أن الغائب يقدم فعلا لا بهمه من قوله ثلث فالحاضر أهله ثلثا (قوله والأ) أي بأن يرجع قدومه
إلا لا يشتر كثيرة (قوله عن ثلث الحاضر) أي يحصل ثلث المال الحاضر وقوله ثم عظمته أي ثم عظم من المال الغائب أي من ثلث
المال الغائب أقامه ولترديج (١٨٠) قوله كالربعة) الكاف أدخلت واحدا فحصل له السيرة خمسة فأقل والاشهر

الكثرة سنة فأكثر وعقوب العبد كله لأن التبعض خلاف الوصة واعتقر ذلك في الطول للضرورة فإن في المدونة وليس العبدان يقول: أعتقوا سني ثلثا الحاضر الآن وإذا طلع بذلك يجب (قوله) ولزم إجازة (الأورث الخ) ليس المراد أنه يلزمه أن يجب زواجه ما راده أضافا أجازة وصية عبور بعد كل موته فيما ذكره بعضه كماله كالثبات وأورث أو بالمرضى الثالث فان ذلك يسفوه (قوله بترض) أي أن الإجازة تبارك من سواء كانت الوصية منه أو في الصحة ولا يلزم كون الرض خفوا والاشغاف عن تهيئة ثلث لفهم من الشرط الثاني وهو قوله لم يصح بعده فإن أجاز في حصته أدنى عرض حصته بصفة مئة ثم عرض ثم تبارك وأورث ثلثا جازة في حصته أومر به الأول (قوله) لكونه في ثقته أي مشكوكا في ثقته أي الثقة الموصى وأجبه أو تطوعا (قوله) الآن يخلص الخ) جميع المستبعد من استبعاد من جميع ما يقع عليه اسم ابن العباس العطف وأوجب بأن جوب العطف محدود ومن الثاني وهو غير محض الوصية على العبد لكن بشرط أن الرض قبله الشيخ خالد وأجبه في ذلك

(قوله الآن بحسب) فإنه يدل من قوله من يجعل مثله على كذا في التسامع عن القهوه
 (قوله الآن بحسب الخ) التماس من يجعل أنه الردوان كان الحكم منسلفا من جعل الزوم الأهم فيه آخرى كاذر وحسب
 (قوله وظاهره أنه لا فرق الخ) كأنه ما قبله فيقول ان كان متبرعا بالانارة من ان كان منسلفا في ذلك فلا يلزم له ما لم يأل صلح كالكرم
 (قوله لا يجوز اذ ان الحكم الخ) أشارة في بعض شراحيه بقوله وتبي شرط في المبرور وان يكون المبرور كذا لاخر عليه
 (كسر الخ) راعى المقابل القائل بالزوم وهو قول ابن القاسم وروا عن مالك (قوله احدثت فان السب) وهو المرض

(قوله ولم يغيره) الأولى حذفه والتقدير بهذا الذاعلم ولم يغيره بل ولم يطر وقوله وما قبلها أي هو حين الوصية وذلك لأن الزوجة لا تأتي
 عليها حين وصيتها الزوجها الوارثة أي يصير غير وارثة بأن يطلقها (قوله لا يرث) المناسب أن يقول لا يطلق وصيتها إلا إذا علم أنها وارثة
 لأن الكلام في صحة الوصية وطلقاتها وقوله وليس كذلك أي بل الوصية باطلة اتفاقاً حتى صار وارثاً علم أنه وارث أم لا (قوله لأن الوارث
 لا يصير عكس الوارث) فيه نظر بل الوارث يصير عكس الوارث وكان المناسب أن يأتي بذكر الوصية لا يصير عكس ما قبله وقال البدر
 والوارث مبتدأ وأوجه يصير غير وارث حال وقوله وعكسه مبتدأ وقوله المتبرعاً كخبر عن المبتدأ الأول وخبر الثاني محذوف والذى
 في الأرض أنه خبر عن الثاني وخبر الأول محذوف ولم يجعل قوله المتبرعاً خبراً عنهم (ص ١٨١) غير حذف الألف الضمير (قوله واحد

واحد) في غير مشتري الطهار) ولأن
 يكون ذلك المشتري مسلماً (قوله
 أو لتطوع) أي ولأن يكون
 متبرعاً وأن ظهر به عيب في هذه
 لأغنى تسلط في القولين وأن لم
 يظهر كرهه إلا بعد شرائه فيه (قوله
 يتحد في شراء الرقبة الخ) وينبغي
 أن يكون باقي الكفارات كذلك في
 قدر المال والاجتهاد فيه (قوله
 فأخرجهم) أي فأخرجهم كاتب
 يعان فيه أو المانعة فخرجهم
 كاتب فقدر المبتدأ أو غير (قوله
 فانه يعان به كاتب الخ) أي بالتقدير
 بالآخر كسب سلفاً لظاهر
 المصنف فلو رتبته في أولهم
 كقولنا لم يوجد جميع كاتب ورث
 وكذا أن يخرج أحد منهم ما عني به
 ورث (قوله وهو خلاف ظاهر
 كلام المؤلف) أي فهو ضعيف
 والمأخوذ أن غير الظاهر أنه خلافها
 لما قاله القسبي هذا ما قد مرنا
 الآن محققاً في ذكر
 الصور كلام القسبي في الكفارة
 الواجبة كما هو صريح النقل (قوله
 رق المقابل) واجتبه لهما أي دفع
 المقابل للدين كلاً أو بعضاً (قوله

وان لم تعلم فلا شيء) وانما يختلف حيث علمت ولم تغير لانما حيث لا اعتد لها في ترك التغيير
 وبعبارة ولم يعلم أي الموصي حين الموت ولم يغيره وأما قبله لا يعلمه إلا الله وهو راجع
 للأولى ولا يصح رجوعه في صورة العكس لأنه ليس لنا من قولنا غير الوارث إذا صار وارثاً
 لا يرث إلا إذا علم وليس كذلك أن قوله وعكسه مبتدأ وانظم محذوف أي وعكسه كذلك ولا
 يصح نفسه عطفاً على غير الوارث لا يصير عكس الوارث (ص) واجتهد في غير مشتري
 لظهور أن تطوع غير المال (ش) يعني أنه إذا وصى بشراء رقبة فعتق عن ظهار عليه أو وصى
 بشراء المال فعتق تطوعاً عموماً لم يسم الموصي عن باقي المال فإن شئت فسمه رقبة ثلث المبت
 وصى أو فاض أو وارث أو مقدم قاض يجتهد في شراء الرقبة المذكورة كرهه وقوله بقدر المال
 فليخرج من ترك ما قد يشارك ترك ألف دينار (ص) فان سمي في تطوع بغيره أو في الثلث
 شريكاً به في عيبه أو لا فخرجهم كاتب (ش) يعني أنه إذا سمي عن باقي المال لا يشترى بغيره أو
 سمي كغيره لكن ثلث ماله لا سبع ما شاء ولا يسحق رقبة فانه يشارك بالثلث أو بما شاء في شرائه
 رقبة للعتق فان لم يتسدد ثلثه يعان به كاتب ويصح أن تكون الأمانة في آخرهم لانه
 أقرب إلى العتق وقوله أو في الثلث المعطوف محذوف أي أو كسر أو في الثلث وليس معطوفاً
 على بغيره إلا أن الفعل لا يعطف على الاسم الصحيح ومفهوم قوله تطوع أنه لو كان السمي فيه
 عتاقاً لظاهره فلا يشارك ويطعم في تمام بل يفرق شرافه من فضل عن الأ طعام شيء ورث وذكر
 القسبي أن كفاية القتل كالتطوع كاذ كذا لطيف وهو خلاف ظاهر كلام المؤلف إلا أن
 يجعل على كفاية قتل العبد لانه مندوب في تضع (ص) وان عتق فظهر دين برداً وبعضه
 رق المقابل وان مات بعد شرائه لم يمتد بغيره في ثلث (ش) يعني أن العبد الذي
 اشترى لا يحل التطوع إذا عتق بأن جنته الثلث أو القدر الذي جده الموصي ثم ظهر على
 الموصي دين رد العبد كماله بأطال الدين على الموصي فإنه يرق كله ويطلق الوصية حيث كان
 لم يسطر الدين على الموصي بل رد بعض العبد فانه يرقه ما قبل الدين وعتق ثلث ما قبل منه بعد
 قسماً الدين لأن الباقي صار مالاً ولا في الورثة فيما بين من العبد قصد قتله الدين لأنه عتق
 بوجه تارة من الثلث ولا جرح عن الرضا في ثلثه والوصية مستقيمة على الإرث وقوله وان عتق
 أي في التطوع وأما إذا عتق في الظاهر وظهر دين رد البعض فانه يرق الجميع لأنه لا يعشق عن
 ظاهراً بعض رقبة هذا مقتضى القواعد وإذا اشترى العبد الموصي بشرائه العتق فحلت قبل

الشرى غير مبلغ الثلث) أي ولو قسمت التركة (قوله بل رد بعض العبد) ظاهره أنه لا رد إلا ما قبل الدين فقط وليس كذلك بل رد
 جميعه وبقية منه الدين وبعث ثلث الباقي حال في المليونه وان لم يفرق جميع ماله إلى الدين وأعطى صاحب الدين منه ثم عتق من
 العبد من ثلث ما بين من المثلث بعد فضل الدين ولا يضمن الموصي إذا لم يعلم المدين (قوله ولا في الورثة قسماً) أي في كل
 ما بين أي ليس لهم الكلام في كل ما بين لهم الكلام في بعض ما بين وهو ما زاد على ثلثه لأن النصف الباقي عتق ثلثه وما عداه فهو ملك
 لورثة (قوله فانه يرق الجميع الخ) أي يقول أنه أنه انفسراً طم في الظاهر على الدين ولا قال أن الصوم مقدم على الأ طعام
 فيكون المولى العتق هو الصوم لا الأ طعام لا يقول الضمير منه فحلت له انفسراً طم في ذلك يوم التفتيد ومكاف بغيره الموصي

قوله (قوله المبلغ ثلث المبلغ) أي إلى بلوغ ثلث المبلغ أي إلى فراغه وعبارته غيره بمبلغ الثلث أي بمبلغ تمام الثلث أو بمبلغ ثلثه من الثلثان كان هناك وما ياترأجه (قوله أو ثلث ما بقى) أي ما بان ظهر من ثمن من نفاذ ثلث المبلغ بضمه (قوله تطوعا مطلقا) أي سواء كان مبلغ الثلث يشتري به قبة كلمة ألا (قوله أو عدد من ماله) أي متعدد من ماله كمشتره عبيدا (قوله بالجزء) أي بنسبة الجزء المتخاض إلى الموصى به (١٨٢) من غنم أو عبيد أو أبل سواء كان جميع ذلك باقيا أو زاد على العدد يوم الوصية والموت أو نقص عنه بأن هلك بعضه

أن يعقوب فانه يشتري غنمو يعقوب المبلغ ثلث المال العبد لا يكون حرا بنفس الشراء لأن أحكامه في أحواله أحكام عبيد حتى يعقوب ولهذا الوقت لا يخص كان عليه فتمت جعل في عبيد آخر فان خصصت عن رغبة تمت بقية ثمن ثلث المبلغ أو ثلث ما بقى إلا أن يقول في وصيته إذا اشتريتموه فانه يكون حرا بنفس الشراء فإذا مات بعد الشراء فلا يورثه غيره من حصول الحرية لكن قوله وإن مات الخ يصحري فيما إذا اشتري يعقوب عن ظهرها أو تطوعا غير أن قوله لمبلغ الثلث يصحري فيما إذا اشتري ليعقوب تطوعا مطلقا أو ما فيها إذا اشتري للظهار فلا بد أن يكون مبلغ الثلث يشتري به قبة كلمة (ص) وشاما وعدد من ماله شارك بالجزء وإن لم يبق إلا ما عساه فهو له من جهة الثلث (ش) يعني إذا أوصى به ثمان من غنمه أو بعين عبيده أو ببيع من أبله أو قال أعطوه عدد من غنمي أو من عبيدي وتوعدوا فانه يشارك الزوجة في مال المثلث بالجزء أي بنسبة ما أوصى به إلى نسبة ما أوصى به من الغنم أو العبيد أو الأبل وتوعدوهم فإذا أوصى به ثمانية مثلا وله ثلاث شياه كان شرى بها الثلث أوله مائة كان شرى بها العشر وعطى هذا في الرقيق والأبل وتوعدوها فقوله بعد أي متعدد وحذف غنمي من أبل المثلث وغيرها وقوله من ماله بلام مكسورة على أنه واحد الأموال ولا يعد فتحمل على أن ما موصولة له وسلم أي من الذية من ذلك الجنس ولعل هذا أدل على المراد فلا هلك مال الموصى كله ولو يبق منه سوى العبد الذي سماه الموصى به فانه ما أخذه ولو كانت قيمته تعادل قيمة جميع مال الموصى لكن يشترط أن يحمله الثلث فالقوله من أوصى يعقوب ثمن عبيده ولم يبينهم وعبيده محسوس فتمت منهم عشرون قبل التقويم عشق عني ثمن من عشرة أخرى من ثلاثين جزأ بالسهم خرج عدد ذلك أقل من عشرة أو أكثر ولو هلكوا العشرة عتقوا إن حلهم الثلث وكذا من أوصى برجل بعدد من رقبته أو بعشر من أبله أو واستشكل قوله شارك بالجزء مع قوله وإن لم يبق إلا ما عساه فهو له إذا حكم بالشركة مع الحكم بالاختصاص متنافيان ويجب أن يكون قوله شارك بالجزء فيما إذا كان عبيده أكثر من العبد الذي أوصى به فإن لم يكن عندنا أكثر مما عساه فهو قوله فإن لم يبق الخ (ص) لا ثلث غنمي فتوفت وإن لم يكن له غنم فلا شاة وسط وإن قال من غنمي ولا غنم بطلت كعتق عبيد عبيدنا أو (ش) يصح دفع ثلثه أنه لم يعمل له قدر أي أنه قال ثلث غنمي فتوفت ومعنى كلامه أنه إذا قال في وصيته أعطوا فلانا ثلث غنمي فمات بعضها فانه يعطى ثلث ما بقى سواء كان قليلا أو كثيرا بخلاف ما قلناه وجوه في مقدرة الجار والجار وز معطوف على مقدرة عليه الكلام السابق أي وإن لم ينسب إلا ما عساه فهو له في الفرض المذكور لأن ثلث غنمي فتوفت فلان يسبق من غنمه الأشاة أعطى لثلاثها ولا يقال ينظر إلى عدد الثلث وهو حجب الوصية فيعطى الثلث مادام أكثر من ذلك العبد حتى إذا لم يبق إلا هو أخذت قوله أن مرزوق والرقيق بين هذين بين السابقة إن الوصية في هذين معين وفي السابقة

والموت أو نقص عنه بأن هلك بعضه وكان الفا أفضل أكثر مما عساه ومعنى مشار كنه بالجزء أنه يعطى من الشاة عدد بقدر ذلك النسبة وليس معناه أنه يكون شركا في كل زمن العبد المذكور بذلك النسبة فيفراى في عجز ذلك العدد إلى القرعة (قوله إن جعله الثلث الخ) فإن لم يحصل الثلث إلا بعضه فلم يجز (قوله كان شركا) أي في ثلث الشاة وتساوت قبة الشاة في نفسها إن كانت كل شاة تساوي ديناراً أو ثلثت ديناراً فتكون شاة تساوي ديناراً وشاة تساوي نصف دينار (قوله ولعل هذا أدل على المراد الخ لا يظهر لأن هذا أدل على المراد وأما على الأول فالظاهر من اللفظ خلاف المراد وإن كان المراد فيهم عند التأمل (قوله فلا هلك مال الموصى كله) المراد بالمال المذكور ذلك المال المعين الموصى به كقنص أو العبيد فلا يقال إن هلك ما لا آخر وقصدنا ذلك العبيد مثلا لا هذا القصد الذي أوصى به فلا يقال إن في العبارة تنافا حيث يقول هلك مال الموصى كله ثم تقول ولو يبق الخ (قوله ثلاثين جزأ بالسهم) أي القرعة (قوله فتوفت) أي بعضها وأما ما مات كلها فلا شيء ولو كان

المال باقيا (قوله فله شاة وسط) أي من غالب الثمن أن غلب وأغلب المعز أن غلب فان يغلب واحد منهما فانه يعطى نصف قيمة شاة وسط من كل من العنق (قوله ولا غنم بطلت) أي ولا ينظر لما يحدث من غنم (قوله فلانوا) أي ما تواجعا في حياته أو يعلمو قبل التلف في ثلث (قوله يصح دفع ثلث الخ) ثلث عبيد تحذف الخبر أي قاله ثلث غنمي وأبله تحذف الخبر هذا معنى قول الشارح معبر لم يقدر (قوله أي أنه قال الخ) لا يخفى أن المناسب لفظ المصنف أن يقول لأن قاله ثلث غنمي الخ (قوله أعطوا فلانا ثلث غنمي الخ) هذا على معنى لإلحاح عرابي حتى لا يخلط ما قاله من أنه مرفوع

(قوله ألا أنهم ما نوا كلهم الخ) والغصب كالوت والاحتفاظ إذا لم يقدري على الغاصب فإن قدر عليه ففقد الوصية لمصلحة على ما أثر به بخلاف الاحتفاظ (قوله أن أسير) أي قد كان أوصى بشكوه وظاهر معين الموصى قدرا أم لا لأنه تعين عليه والآخر رأس المال (قوله ثم مدرصة لا يعني إن مثله ما إذا بر في المرض وضع بعده وان كان كل من المدرين بصفة أو مرض في ثمة لم يحصلوا الأقدم السابق (قوله ثم صدق مرضي) لا يعني أنه تقدم أن لأجله الأقل من المعنى ومن صدقوا للثلث والثلث يكون في المعلوم والمجهول والحكم في مدر الصحة وصدق المرض ما ذكر وأن لم يحصل لهما لصاحب خبر (قوله ثم كذا أوصى بها) أي ذكره وبحث فيما مضى عليه لاني هذا العام وفرط فيها وأوصى بها وسواء كانت عينا أو مالا وما شئت فان لم يوص بالقرط فيما يخرج من ثلث لأمر أو مال وهذا كله حيث لم يشهد في صحته بأن ما فرط فيه في ذمته فان أشهد بذلك فانه يخرج من رأس المال كتبت عينا أو غيرها وأما أن أشهد بمافي مرضه فتكون عترة ما إذا أوصى بها (قوله الآن بغير محلولها وبما فيها) أي في عام موته ووصى بها فلا يضمن الأمرين وحاصل ما في المقام أن ذكر العترة في عام الموت لأحوال أربعة تارة يعترف بمحلولها وأوصى (١٨٣)

الثاني وتارة العكس فأما الأول فمن رأس المال وأما الثاني فلا يبرون على آخرها لا يضمن ثلث ولا من رأس المال لكن يؤمر من غير سحر الآن بغير الزورته عدم الأخراج فمن رأس المال وأما الثالث فتكون في الثلث ويخرج عن آخرها ويكون آخر المرتب بغير غير العترة وأما الرابع وهو ما إذا اعترف بمحلولها لم يوص فلا يقضى عليهم بالأخراج نعم يؤمر من غير جبر لأختال أب يكون قد أخرجهما عليه فلو تحقق عدم آخرها لم يجب عليهم وأعلم أن ما ذكره الصف من الاعتراف بالحلول تبع فيه ابن الحاشية وعتقه ابن عرفة بغير ابن عبد السلام بأن العترة بغير غيره (قوله كالمرث والمأشقة) الخالين فخرجان من رأس المال وإن لم يوص والفرق أن ذكر العترة موكولة لامتناعه بخلافه (قوله ثم الفطرة)

بعد معين وإذا أوصى به بشأن من ماله ولا غنم فانه يقضى للموصى به بقية شاء وسط أم يوسط القتم يدفع تلك القبة وأما الأوصى به بشأن غنمه والحال أنه لا غنم له فعن الوصية فانه تبطل لأن الموصى متلاعب بوصيته وأما قال من مالى فتقدم أنه بقية شاء وسط وإذا أوصى بعق عبد من عبده ألا أنهم ما نوا كلهم أو احتفاظا الوصية تبطل فان لم يبق منهم إلا عبد واحد فانه يتعين عتقه فتفسد الفرض الموصى ومنزل الموت إذا لم يكن له عبدا أصلا ثم ذكر المؤلف أمورا يخرج من الثلث إذا ضاق عنه الخفاق (ص) وقدم لصيق الثلث فك أسير ثم مدرصة ثم صدق مرضي ثم كذا أوصى بها الآن بغير محلولها وأوصى فمن رأس المال كالمرث والمأشقة وإن لم يوص ثم الفطرة ثم عتق ظهره وقل وأفرع بينهما ثم كفارة عتقه ثم لفطر رمضان ثم لفطر ثم السدر ثم البسمل ومدر المرض ثم الموصى بعققه معينات عتقه أو يشتري أو لكشهر أو جال بغيره ثم الموصى بكتابه والمعتق بحال والمعتق لأجل بعدهم المعتق لسنة على الأكثر ثم يمين ثم جاز الأصررة فيخلصان (ض) يعني أن الثلث إذا ضاق مما يجب منه وصية وغيره فاقدم ذلك الأسير أي ما يملكه الأسير الأسير يتم في الثلث على عتق مدر الصحة وليس المراد أن ذلك الأسير إذا تعين على شخص يقدم على مدر الصحة كانوا هم أنما تعين من ذلك الأسير لا يكون في الثلث فقط وقيدنا الأسير بالمسلم تبعاً للزرقاني وأما أوصى بملك أسير ذي لكان من جهة الصدقة التي سبها في قوله ومعين غيره ويرثه لكن ظاهر كلام المدونة وابن عرفة أن هذا القيد غير معتبر ثم بل ماص مدر الصحة ثم يلمه صدق المر يرض ومعتان الموصى تزوج وهو مرضي وبني بها موات أوصى بها وألا بأقي مدر المرض ثم بل يصدق المرضي كذا العترة الموصى بها وقد فرط فيها حتى مات وقدم المدر وصدق التمسكوحة في المرض على الزكاة لأنه ما معايمان والزكاة لا يدرى أسدق في بقائها أم لا أما إذا مات ولم يوص بها فانه يخرج ويحصل على أنه كان أخرجهما

أي المأشقة كما يأتي في الشرح وقد أوصى بها وأما أن أشهد في صحته بأنه في ذمته فانه يخرج من رأس المال كان من مات في ذمته كذلك فانه يخرج (قوله ثم عتق ظهره وقل) محل آخرها مما من الثلث إذا فرط فيها مضى مدة بعد عتقه كفارة الظهار ويعد وجوب كفارة للقتل ولم يعزل أخرجهما أم لا ولم يشهد في صحته أنهما في ذمته فان علم أنه لم يخرجهما أو شك ولكن أشهد في صحته ببقائها عليه فمن رأس المال وأما ما فرط فيه فهو من رأس المال كأنه خرج ذلك كله (أقول) ولم أر فيها يدي من الشراح أن صورته في المصنف أنها أوصى بذلك ولكن الظاهر أنه أوصى بذلك (قوله ثم كفارة عتقه ثم لفطر رمضان ثم لفطر ثم الخ) قال جميع هذه الثلاثة بتقديره عتقه إذا لم يعزل أخرجهما أم لا ولم يشهد في صحته أنهما في ذمته فان علم أنه لم يخرجها أو شك ولكن أشهد في صحته أنهما في ذمته فانها تكون من رأس المال (أقول) حيث كان الأمر كذلك فنصرت في المصنف أنها أوصى بذلك وشارحنا لم يبين ذلك وكذا ما عداها بعدى وقوله أشهد في صحته وأما لو أشهد في المرض فيقال أوصى يخرج من الثلث وقول المصنف أو اشتري معطوف على متعلق الظرف أي اشتري عندما واشترى لا على الظرف لأنه مفرد واشترى جلة وقوله أو لكشهر معطوف على مقدري مضرا أو لكشهر فيخرج من عتقه وفيه يشترى أي يعاوضون عند الشئ وكذا أيما بعد وقوله أو جال فيجوز أي أوصى بعقته جال فيجوز ثم بل ثلاث صور

لأنه ما إن يقف على مؤجل ويصعد أو على معجل ويصعد أو يلقن ويصعد والظاهر استواءهما (قوله وهذا أدخله على نفسه) فبما إن
 البين أدخله على نفسه أيضاً والحاصل أن هذا المقابلة لا تظهر نعم لو قال والواجب في فطر رمضان يصعب الكتاب كان فطره وقوله
 والمراد الفطر بسط الصوم ظاهره أنه ليس حقيقة عرفة في ذلك بليل قوة وانما خص الفطر فتكون تلك الأداة بحازمة وهو محل
 نظر (قوله لا على الخلاف) فبما إن الأتبات على الخلاف بقضى برأعائه الفقه على حقيقته فيختلف ما قبله كان قلت قصد من
 حيث الفقه فقط خلافاً لغيره الملقى قلت ليس هذا ما ينبغي أن يلتفت إليه (قوله والبساطة نظر لفظ غصته) نقول لا علم على
 السامعي لأن مسئلة إجماع تفهم الطريق (١٨٤) الأولى ولا يقصد بالإخبار لا يجمع عليه (قوله سواء اندرفى حصة) وفى مرضه
 الظاهر أنه إذا كان في الحصة لابد

إذا لم يتفرع يحصلوا عليه أثماناً اعتدفت ذلك ومقتضاها وأوصى بأمرها فانما يتفرع من
 رأس المال فان اعتدفت ما يلقن ولم يوص بأمرها لم يتفرع الأثر على أغوا جهلوا تكن في ثلث
 ولأمر رأس مال وأما زكاة الفطر والمشتقة فيؤخذ أن رأس المال وإن لم يوص بهما لهما
 من الأموال الظاهرة ثم على ما تقدم زكاة الفطر لوجوبها بالسنة وهذا بالنسبة زكاة الفطر
 الماضية وأما الحاضرة زكاة العين فن رأس المال قال ابن يونس من مات يوم الفطر أو قبله
 فأوصى بالفطر ففهي من رأس المال فان لم يوص بها أمر ورثته بأمرها ولم يجبوا كزكاة
 العين قبل في مرضه ثم زكاة الفطر في الأجر كقارة الظاهر القتل في الخطأ بخلاف قبيل
 العين المتق فيه ليس واجب والعنق في الخطأ واجب فان لم يحمل الثلث الأربعة وأحد ثم
 فانه يقرع بينهم ما أجمع ما يقدم أى وأما كفارة العمد فأمر الترتيب في قوله ومع من غيره
 ثم على عتق الظاهر وعتق القتل لخطا كقارة العين لا يها على الضيق وعلى الترتيب ثم على كفارة
 البين كفارة فطر رمضان عداً بسبب كل أوصاع لأن كفارة البين واجبة الكتاب وهذا
 أدخله على نفسه والمراد الفطر بسط الصوم وانما خص الفطر لأنه من الخصال يطلق
 الإجماع فانه يجمع عليه هو وأرى البساطة نظراً لفظ فطر فلهذا لا كل ما ذكر ثم على كفارة
 فطر رمضان كفارة التقريط في فضاء حتى يدخل عليه وتضان استوفان كفارة الفطر فليس
 خطبه في ذات الصوم وكفارة التقريط كذا خبره في فضاء عن وقته ولا شأن الأول أكد
 ثم على كفارة التقريط الشذوذ الذي زعموا اندرفى حصة أو في مرضه لأن الشذوذ أدخله على
 نفسه والأطعام المذكور وجب بخص السنة فهو أقوى ثم على التذلل قبل من العتق في
 المرض والمذنب في المرض وهما في مرتبة واحدة حيث كانا في فور واحد والأدنى بالأول وليس
 المراد بالتذلل ما يشمل العتق وما قبل من صدقة ونحوها فان الصدقة والعطية المبتلة يقضيان
 على ما روى عن مالك وأكرأ عباداً وبقيدهم الموصى بعقده عليهما على ما خبرنا عن القاسم بن
 علي التيمي عن العتق والمذنب في المرض الموصى بعقده معينا عند كبره أو أوصى بأن يشترى
 عبيد قتل الممن كصاحبه لاجل أن يعقوبه أو أوصى بعقده عباداً في شهر أو أوصى بعقده على مال
 فضله ومنه ما إذا أوصى بكتابه فلهما وهذا لا ريب في مرتبة واحدة لا تعدى لخدمهم على
 صاحبه وبخاصة وأنما أخرت هذا الأمر عن البتل والمذنب في المرض لأن الرجوع عنهم
 بخلافهما ثم على الأربعة المذكورة العبد الموصى بأن يكتب والعبد الذي اعتقه على مال
 ومات الموصى قبل أن يعجل العبد المال والعبد الذي اعتقه على مال يعيد رباً أكثر من كسبه

من الإيصاح حتى يخرج من الثلث
 والأكابر من قبيل المهمل التي
 لا تارة إلا بالحوثيل المانع والإبطلت
 وأما إذا كان في المرض فذلك يخرج
 من الثلث وإن لم يوص للتعاقبة
 المقررة أن التبعات في المرض
 يخرج من الثلث وأما إن ما له
 الشارح من الصوم تبع فيه
 قائل أنه يظهر المصنف والذى لا
 الحسن والموافق ابن مرقوقان
 عمل ذلك في نذر الحصة والأقرنته
 كرتبة ما عليه وهو قوله ثم البتل
 الخ (أول) وهو لا معنى قالوا شافلاً
 يعدل عن كلامهم فيكون هو الممول
 عليه دون كلام شارحنا التابع
 لنت (قوله لأن النذر أدخله على
 نفسه) فيه أن التقريط الموجب
 أدخله على نفسه بمقتضاه بقوله
 بعدوا لإطعام الخ لا تظهر (قوله ثم
 على النذر البتل) لا يخفى أن النذر
 مفعول مقدم وقوله البتل داخل
 مؤخر (قوله حيث كان في فور واحد)
 بأن كان أحدهما عقب الآخر من
 غير سكوت ثم أتى خبره بأن ما إذا
 كان في المرض فيض جانب الثلث
 وذلك من تهم ما وإن لم يحصل إيصاح

(قوله بقدمان) أى على سائر الأوصاء كذا في عجم ونعم من تبعه (قوله ويقدم الموصى بعقده الخ) أنظر الممول
 عليه هل ما قاله مالك أو كذا عباداً وما قاله ابن القاسم (قوله معينا عنده) هذا التقط المصنفين أما ما من الضمير المضاف إليه متق
 أو حال من قوة الموصى وقوله عند حال بعد الأول من ضمير معنا (قوله وبخاصة) أى عند الضيق وقد صرح به غيره
 وهو ظاهر (قوله العبد الموصى بأن يكتب) أى ولم يعجل بديل مأمور (قوله ومات الموصى قبل أن يعجل) فانه العبد الموصى به لم يعجل
 الموت الخ الجواب أن يقول والعبد الموصى بعقده على مال ولم يعجل بديل قوله أولاً وأوصى بعقده على مال فضله وأيضاً هو مناسب لقوله
 ومات الموصى حيث عبر بالموصى فله يقدّم كذا فاحصاً أنه ليس المراد أنه لم يعجل بعقده وأما أوصى بعقده على مال ولم يعجل

عقب الموت وكلام غمزة بعدداته بغير عتقه على مال ولم يؤد مقل الموت كانت فلا يقال موصى الاعلى ضرب من القصور (قوله) وقلمت الاربعه اعبد على الموصى بعته (السنه) المناسب ان يقول على الموصى بعته أو كثر من شهر وأقل من سنة كما هو ظاهر وأولى السنه ثمان الذي يخبره الفتوى أن العتق لسنه أو أكثر يقدم على الموصى بكتابه والعتق على مال يؤد به ولم يجعل وكلام ابن مرزوق يفيد أن العتق لسنه أو أكثر في مرتبة واحدة وهو المعقد وأن مرتبة ما تلي من مرتبة العتق لشهر وإن مرتبة الموصى بكتابه والعتق على مال يجعل في مرتبة العتق لسنه أو أكثر في تبيته في المال إذا جعله لا تدخل الوصافي ثلثه لأنه لا مال طراً وهذا إذا كان بعد الموت وأما أن جعل في المرض فإنها تدخل الوصافي ثلثه وكذا ما جعله المكتاب بعد الموت لا يضاف لثالث الوصافي لثبوت تدخل الوصافي في ثلثه والظاهر أن الذي يعتبر جعله في الثلث هو ما زادت قيمته على ما جعله (١٨٥) من الكتابة ومن المال كذا ما علم من شرح (قوله) ثم

بلى العتق إلى سنة الموصى بعته بلى العتق إلى سنة الموصى بعته غريمين) المناسب لكلام المنصف أن يقول ثم يبيى العتق إلى أكثر من سنة (قوله عتق ليعين) أي كعتق عبد لم يعين فعند التعيين وصف العبد بالعتق كما هو ظاهر (قوله ومعين غيره) من إضافة الصفة للموصوف أي وغيرها عتق المعين أي وغيرها العبد المعين الموصى بعته كما أنه بقوله أو وصى يزيد مثلاً بعده الفلاني وقوله وجرته أي جرحه المعين كما في شرح عب كصف البقرة السوداء والحمره يزيد أي فقول الشارح أو وصى بنصف بقره الخ أي بقره معينة والحاصل أن هذه الثلاثة أي عتق العبد غير المعين ومعين غيره وجرته في مرتبة واحدة وفيها التخصيص عند الضيق وبعبارة أخرى ثمان قوله ومعين غيره يشمل ما إذا عين ذات الموصى به كعبد النوب وهذا العبد الفلاني وما إذا عين عبده كعبد ذنا سم أو عشرة نساب فلان وقصر مولى ما إذا عين وأنه في الآثار كعبد ابن عبد السلام

بلسل مامر وأقل من سنة بدليل قوله ثم العتق لسنه على الأكثر أي أن الموصى بعته إلى سنة يقدم على الموصى بعته إلى أجل أو بعد سنة والثلاثة الأولى في مرتبة واحدة لا يتقدم أحدهم على الآخر وقدعت الاربعه أو غلب على العبد الموصى بعته إلى سنة لأن عتقهم ناجز والموصى بعته إلى سنة قد يملك قبل السنه فلا يصيبه عتق ثم يملك العتق إلى سنة الموصى بعته غريمين كقوله أو عتقوا عبداً ثم تلبه الوصية بالجاء عن الموصى أن لم يكن بين صر ورثة ما أن كان الجاء الموصى به صر ورثة أي حجة الاسلام فإن الموصى بعته غريمين والصر ورثة يخاصان ولا يقدم أحدهما على الآخر ثم شبه في التخصيص قوله (ص) كعتق ليعين ومعين غيره (ص) يعني أنه إذا وصى بعتق غريمين كأعتقوا عبداً أو وصى بزيادة ليعين الفلاني أو قال بيعوه فلان وهو معنى قوله ومعين غيره فالصير الجرح بزيادة غير اليه يرجع لعتق أي وصى بمعين غير العتق كما هو أو وصى بنصف بقره لزيد أو بنصف جمل وما أشبه ذلك فإن هذه الثلاثة في مرتبة واحدة لا يتقدم أحدهم على الآخر ويخاصون وإنما أعاد قوله كعتق ليعين ليرتب عليه ما بعده وقد يقال إن العتق الذي لم يعين إلى أول راجع إلى الثاني راجع مع غيره أو جرحه فلا تكرار (ص) ولأرض اشتراهم يعتق عليه بثلثه ويرث (ش) تقدم أنه قال وعتق بنفس المالك الأوبان وإن عاوا الخ فإن اشترى الميرض بثلثه أحدان هؤلاء فانه يعتق عليه بنفس الشرا ويرثه أن انفرد أو حصته مع غيره فلو اشترى الميرض بأكثر من ثلثه فإن الورثة يتخيرون بين أن يجزوا والرائد على الثلث أو يردوه فإن ردوه يعتق منه عمل الثلث ولا يرث ثاله محمد فلو تلف بشفة ماله قبل موته لم ينقض عتقه وظاهره وأرض الخ أنه جاز أن يسده لأنه صر رة معاوضة فهو أولى من التبرع المجهول في ثلثه واليه في بثلثه لظرفية ووجهاً معه أن العبرة بسبب التنفيذ أنه لم يملكه الثلث كشف الغيبه كان سراً قبل موته ثمان كلام المؤلف فيما إذا كان ما اشتراه يعتق عليه ولا يعتق على وارثه فإن كان يعتق على وارثه أو يضافه شرأه قبل ماله ولا يرث على كل حال حيث كان يزدعي ثلثه لأنه لا يعتق حصه الوارث إلا بعد الدخول في ملكه وذلك بعدمونه ويبقى النظر فيما إذا اشترى من يعتق عليه فقط بأكثر من الثلث وأجاز الوارث فقال الشيخ داود لا يرث أيضاً إلا بأجرة الوارث إنما تكون بعد الموت اه ولا يقال بأجرة الوارث في المرض

(٢٤ - ختم ثمان) منقعب اه (قوله ولأرض اشتراه الخ) كان ماله ما مؤناً أم لا (قوله وأحصته مع غيره) أي بأن كان مع زوجته فترث حصته مع الزوجة (قوله ولا يرث الخ) متعلق بمسألة الرد (قوله لم ينقض عتقه ماله) اه عتق ذلك بل ينقض من عتقه عتق ما زاد على عمل الثلث (قوله صرته معاوضة) أي المعاوضة حقيقة لأنه لا كان يعتق ولا يحصل به انتفاع لم تكن معاوضة صفة (قوله) إذا كان ما اشتراه يعتق عليه ولا يعتق على وارثه) أي بأن كان أخاه أو كان الوارث له ابن عم (قوله فإن كان يعتق على وارثه أيضاً) أي بين الميرض مع وجود ابن آخر (قوله فله شرأه قبل ماله) أي أخوه البعض وهو أولى وقوله لا يرث على كل حال أي سواء أجاز الوارث أم لا وذلك راجع للبعض وقوله حيث كان يزدعي الثلث أو ما أن لم يزدعه يرث ثمان في شرأه بماله كاه اشكالا وإن كان النص هكذا وذلك أن الميرض لا يصر في مرضه من التبرعات إلا في الثلث ولا يجبر الوارث على بأجرة ما زاد على الثلث

(قوله أو تقرب الوارث) أي بان اردت قوله ونحو ذلك الواو يعني أو أي كأن ينظر عليه دين ثم أقول وبعد ذلك كله فاعلم ان الارث ولا ينظر لقوله لأن أقول الخ تنبيه اعترض قول المصنف والمريض بأن فيه ادخال وارث والجواب أن النهي عنه ادخله بسبب من أسباب الارث كتر وجلب المرض وما هنالك كذلك اذا الارث موجود قطعاً وشراً أو غاي وجب وقيل مانع الارث وأيضاً لاشك أن الاستلحاق فيه ادخال وارث وليس بمنوع وما هنا كالاتحاق بل أقوى (قوله فانه يعنى بعد الشراء الخ) أي لانما أوصى بشراؤه كأنه اشتراه (قوله وظاهره ترجيح الخ) أو أقول الثاني أن الابن يقدم (قوله وفي كلام الشارح وتنتظر) أي فحسب المصنف على ما إذا أوصى بشراؤه ومن يعنى عليه وحاصل كلامهما أنه اذا أوصع الثلث للجميع خرج الجميع وان ضاق الثلث قدم الابن على غيره مع أن الرابع القصاص عند الضيق وبني ما إذا نزل عن عدي في مرضه وأوصى بشراؤه فأنظر أيهما يقدم (قوله وان أوصى بنفقة معينين) أي الشخص معين بغير زعن الوصية بنفقة معين للمساكين فان الوارث يخبر بين الاجازة وبين القطع لهم بذلك لكن في ذلك الشيء يعينه لافي كل متروكة والفرق أنه لا يرجح رجوعه بخلاف الموصى له المعين فيرجح اذا هلك رجوع الموصى به للوارث (١٨٦)

ثم لا يعارض المصنف في الثالث آخر التدبيرين أن ثبت بعد موافق بشره معق لاجل من رأس المال لانه في الصحة فان قاله في المرض فكيفها (قوله ما حله الثلث من ذلك المعين) أي نلت جميع التركة لكن لا يدفع له الثالث من جميع التركة بل ينصرف في ذلك المعين ولو كان ثلثه يحصل ثلاثة أرباع العبد فانه يدفع له (قوله ويقع في بعض النسخ بنفقة معينين) أي أوصى بمجموع شئين بنفقة شئين وعين وقوله وليس نلت بصحيح كأن عدم الصحة من جهة أن هذه المسئلة فيها نص بهذا الحكم الذي أشار إليه المصنف بقوله وان أوصى بنفقة معينين وبعض شيوخنا على عدم الصحة بقوله لمعالمات من اختلاف الحكم بين الايصاء بنفقة المعين ونفس المعين ووقع التفسير وهو أنه هل من منفعة المعين بعد أو دار بحيث ليس له سواء وليس من التعيين (قوله كأن أوصى له بنفقة معد) أنه المناسب أن يقول كأن أوصى بنفقة معينة بعد ما نلت لأن الكلام في الايصاء بنفقة المعين ولكن نارة بعد معلومة والموصى له معين وهي مسألة المصنف ونارة بعد غير معلومة وهي ما أشار به الشارح هنا والحاصل أن الصور أربعة وذلك أن الايصاء بنفقة المعين فيه صور أربعة وثلاث أن الوصية إما معينة والأولى كل ما ان تكون المسئلة معينة أم لا والمصنف تكلم على صورة وهي ما إذا كان الموصى له معيناً والمنفعة والناسخ تكلم على ما إذا كان الموصى له معيناً والمنفعة معينة وذكرنا ما إذا كان الموصى له غير معين والمنفعة والصورة الرابعة هي ما إذا كان الموصى به منفعة المعين بنفقة معينة لتعريفه ويبي صور أربعة فما إذا كانت الوصية بنفقة غير معين وهي ما إذا كان الموصى له معيناً أم لا والمساألة معينة أو مجهولة وانظر الحكم هنا ثم بعد كتي هذا رأيت شذ كذا النص فيما إذا أوصى بنفقة غير معين كخدمة عبد شراؤه انما يحصل الثلث قيمة ذى النفقة خيرا الوارث في اجازة ذلك وأما ما نحن من ذى النفقة قدر يحصل الثلث اه (أقول) وظاهره كان الموصى له معيناً أم لا فالتأثير أنه اذا أوصى بنفقة غير معين لمستهجولة فيحصل لذلك الثلث للمسمى أنه يضرب بالجهول بالثلث وسواء كان الموصى له معيناً أم لا وكذا يقال فيما اذا أوصى بنفقة المعين بنفقة معينة

لأنه لازم من الابن انما نقول لما لم تقطع باستمرار تلك الحالة لا احتمال صحة المورث أو تقرب الوارث الجيز وهو ذلك فلم يحد كالأرث بالاجازة الاولى (ص) لان أوصى بشراؤه يعنى (ش) هذا يخرج من قوله ويرث والمعنى أن المريض اذا أوصى بشراؤه ابنه أو غيره عن يعنى عليه فانه يعنى بعد الشراء عليه ولا يرث لانه حال الموت لم يكن أهلا للارث (ص) وقدم الابن على غيره (ش) مراده أنه اذا اشترى ابنه في المرض وبطل عن غير مضاف الثلث عن جعله كافه يقدم الابن على غيره وظاهره وقع ذلك في وقت واحد أو في وقتين والمقدم الابن إذا سار من يعنى عليه كذلك وأما اذا اشترى ابنه في المرض وغيره عن يعنى عليه فذكر في التوضيح في ذلك قولين وظاهره ترجيح القول بأنهما يتصانان ان اشتراهما في صفقة واحدة وان اشتراهما في مرتين قدم الاول وكذلك يتصان فيما اذا أوصى بشراؤه ابنه عن غيره عن يعنى عليه وفي كلام الشارح وتنتظر (ص) وان أوصى بنفقة معينين (ش) هذه مسئلة تعرف عند الاصحاب عسالة خلع الثلث فاذا أوصى له بنفقة دارسين أو بخدمة عبدين وما أشبه ذلك والحال أن ثلثه لا يحصل ذلك كله أي لا يحصل قيمة رقية الدار ولا قيمة رقية العبد فان الورثة حينئذ يخصمون بين أن يبيعوا الوصية الميت أو يدفعوا للموصى له ثلث جميع التركة من المال الحاضر والغائب عنها كأن أوغرها أو غير ذلك وأحرز بقوله بنفقة معينين ما اذا أوصى بنفس المعين كالدار المعينة مثلا ولم يحمله الثلث فقال مالك مرة مثل ما مر وغيره من بين الاجازة وبين أن يكون له ما حله الثلث من ذلك المعين وهذا هو الذي رجح اليه ما قاله ابن القاسم وهو أحب إلينا في التوضيح ويقع في بعض النسخ بنفقة معينين أو العطف على منفعة وليس بصحيح ويصح جعله بمعنى أو يجرى على القول الاول لكنه غير المشهور وقوله بنفقة معينين أي بمنفعة معلومة كسنة مثلا وان كانت غير معلومة كأن أوصى له بخدمة عبد فبني أن يحصل لذلك الثلث كما مر من

لغير معين (قوله) والحال ان الثلث لا يحمل قيمة عبود (الح) المعتمد لا فرق في هذا المسئلة بين جل الثلث وعدمه (قوله) أو يخلع (الح) لا يثنى انه لا يحمل لا بل الحمل والاولان التخيروا عما يكون بين الامور (١٨٧) (قوله) الا تبتلا (قوله) لاجل كون العتق من الا

قتيد والمسئلة بالعق بعد شهر وأما

الوصية بعق بالمرث فامر بها

واضح قال في له قوله ولا يحمل

الثلث أي نلت التركة كلها أو نلت

ما حضر منها ان كان فيها حاضر

وغائب ولا بد في المسئلة الاولى ان

يكون في التركة دين أو عرض

غائب والا فلا يكون من مسائل

خلع الثلث وكذا في الثالثة كما

قاله الخنزي (قوله) وأجاز لابن

الوصية أي فلا يمن ذلك الفيد

ولا بد ان لا يقسم الولد ما من وان

يكون موجودا حين الوصية

فالعمه بما كان موجودا حين

الوصية فلو كان اثنين يوم الوصية

فانقسم التركة حتى مات واحد

فان له الثلث ان لم يجز فان اجازا

أخذ النصف فان لم يكن له ولد

بطلت حصته من قال شاعن غنى

ولا غنى بطلت (قوله) بقدر زائد

(الح) اشارة الى أن قول المصنف

زائدا مفعول لفعل محذوف أي

يقدر زائدا وان شئت قلت يقدر

زائدا ويجعل زائدا (قوله) وترك

رجالا وترك رجالا (وله) سكت

شارحا عما اذا ترك انا فانقط

وكذا في له ترككم على ما اذا ترك

انا فانقط ولكن في كلام غيره

العموم حيث قال أي ذوى ورثته

ذكورا كانوا أو إناثا أو كسورا

وانا (قوله) من أصلها) فالوصف

انكار بعد ذلك لا ينظر له (قوله)

فله سهم من سبعة وعشرين

أي وان لم يصح الاكثر من

ذلك فلا ينظر الى ما حجت منسبه

خلافا لما اشار فانه قال ما نص

انه يضرب المجهول بالثلث وكمائه أو سبى بالثلث (ص) أو بما ليس فيها (ش) يعني انه اذا أوصى له بما ليس في التركة كان اذا أوصى بشئ عسلا ويغفر له والحال ان الثلث لا يحمل قيمة عبود وسط فان الورثة يخبرون بين أن يجزوا الوصية تنفيذ الفرض المبت أو يدفعوا ثلث جميع التركة للوصي له من المال الحاضر والغائب التقيد والعرض وغير ذلك وبعبارة أو بما ليس فيها سبى التثني أم لا ومعنى حمل الثلث في هذه حمل المسمى ان معنى أوقية الموصى به قيمة وسط ان لم يسم وعدم حمل عدم حمل ذلك (ص) أو بعق عبده بعلمونه بشهر ولا يحمل الثلث قيمته خبر الورثة بين أن يجزوا ويخلع ثلث الجميع (ش) يعني أن الموصى اذا أوصى بعق عبده مرقوقا فلا يعلمونه بشهر أو قال هو بعد مرقوق بشهر والحال ان ثلثه لا يحمل قيمة العبد فان الورثة يخبرون بين أن ينفذوا الوصية فيخضعهم تمام الشهر ثم يخرج جميعه سرا أو يعقوا من العبد يحمل الثلث الا تبتلا ثم ان ظاهر كلام المؤلف أن الضمير في قوله ولا يحمل الثلث قيمته يرجع للوصي به وهو متفعة المدين في الاولى وليس كذلك الذي يمتري في الاولى قيمة ذى المتفعة كما شرته في التفرير لقيمة المتفعة فقوله ولا يحمل الثلث في السائل الثلاث وبعبارة أو يخلع ثلث الجميع في الاولى والثانية ويدفع للوصي له أو يخلع ثلث الجميع في العبد في الثالثة ويعتق منه بقدر دفعه من باب صرف الكلام لما يصلح له (ص) ونصيب ابنه أو عبده فبالجميع (ش) يعني انه اذا أوصى له بنصيب ابنه أو عبده نصيب ابنه وأجاز لابن الوصية فان الوصية بأخذ جميع التركة فان ردها فنزلت في الثلث وصراد بالجميع جميع نصيب الابن وهو ثلثة جميع المال ان لم ينفذ أو نصفه أو ثلثه أو ربعه وهكذا ان تعدد لكن ما زاد على الثلث يتوقف على الاجازة وما كان الثلث فاقبل لا يتوقف على اجازة فاذا كان الابن واحدا وأجاز أخذ جميع المال وان لم يجز أخذ الثلث وان سكتا اثنين وأجازا أخذ النصف والأخذ الثلث وان كانوا ثلاثة شين أخذ الثلث وأجازوا أم لا (ص) لا يخلعوا وارثا معه أو لحقوه به فزائدا (ش) يعني انه اذا قال ابعوا زيدا مثلا وارثا مع ابني أو قال اخلعوه أو اخلعوه غير ابني أو اخلعوا من عداد اولي أو ورثه من مالي أو زوجه من مالي وما أشبه ذلك وأجاز لابن الوصية فان زيد الموصى به يقدر زائدا وتكون التركة بينهما نصفين وان كان البنون ثلاثة فهو كل واحد ربع وهكذا لو كان له ثلاثة ذكور وثلاث نساء فكان كل واحد ربع التركة ولو كانت الوصية لثلاث لكانت كل واحدة مع الاثالث فقوله فزائدا أي على مماثلة (ص) ونصيب أحد ورثته فجوز من عدد ورثتهم (ش) يعني انه اذا أوصى له بعمل نصيب أحد ورثته وترك رجالا وترك رجالا وانما ان المال يقسم على عدد ورثتهم الذي ذكره كالأثر ثم يدفع للوصي به جزء من ذلك فاخذته ثم يقسم المال بين الورثة على الفريضة الشرعية فان كانوا اثنين فله النصف وثلاثة فله الثلث أو أربعة فله الربع ثم ان متعلق بجزء محذوف أي حاسب وكذا يقدر في قوله فبعضهم من فريضته (ص) ويجزوا وهم فبعضهم من فريضته (ش) يعني انه اذا قال فلان جزء من مالي أو أوصى له بسهم من ماله فانه يعطى سهما من أصل فرريضته لا ما نصحه منه اذا تكسرت السهم على بعض الورثة فان كان أصل فرريضته من ستة فبعضها وان كانت من أربعة وعشرين فبعضها فبعضهم من فرريضته أي من أصلها ولو قاله فاذا كان أصلها مثالا أربعة وعشرين وعالت لسبعة وعشرين فله سهم من سبعة وعشرين لان العول من ثلثة التامصيل (ص) وفي كون متعلقه بثلثة أو مثله ترد (ش) يعني

بمنه فرريضته فان لم يكن له وارث فقال أشبه بسهمهم غناية أي لانه أقل سهم فرضه الحق وقال ابن القاسم فله سهم من ستة لانه أدنى

ما يقوم منه الفرائض لان الاثنين يقوم منهما واحد وهو النصف وكذا الثلاثة يقوم منها الثلث والاربعه يقوم منها اربعان النصف والربع والسته يقوم منها ثلاثة النصف (١٨٨) والثلث والستس قال ابن عرفة قال ابن رشد الاظهر قول اشهب

ان الشخص اذا اوصى بثلثه لا يصف فيه بانه واجاز فهل يعطى لزيد نصف ابنته امه امه
 او مرتين ترد لان القصار وشبهه لانه قوى كلام ابي حنيفة والشافعي من أن ضعف الشيء
 تعد مرتين فهو مرتين في نفسه خلاف ذلك وحديث فان القصار وشبهه من
 المتأخرين فاذا تعدد الابن حقيقة او حكا كان يكون معه ابنتان امه امه زوجة او وصي
 بثلث ماله لشخص ولا يوصف فيه بانه يعطى القول الاول يعطى نصف الابن والاخر
 واضح وعلى القول الثاني يعطى الجميع من مثل نصيبه (ص) وعناق عبد ورثت عن الموصي
 له (ش) ريدانه اذا اوصى بمحمد بن عبد من عبيده لفلان ولم يحدد هاز من دليل ما بعده فانه
 يخبره طول حياته وان مات الموصي فانه ورثته وروثها بعده لان الموصي لما لم يحدد هاز
 فأطلق علمنا انه اراد خدمته حياة العبد فقوله وعناق عبد عطف على منفعة معين وقوله
 ورثت جواب الشرط (ص) وان حدد هاز من فكالمستأجر (ش) يعني انه اذا اوصى بمحمد بن
 عبد ماله فمعه ماله بان حدد هاز من فانه يصير حديثه كالعبد المستأجر من انه يجوز لسيد
 اولى يقوم مقام بيعه اذ ان في المدة الثلاثة ايام لان في الجملة كما يفيد ما مر في قوله
 وبه ما استثنى تركه كونه الثلاثة لاجعة وهذا على فتح الجرم وعلى كسرها بهما القسبة لافادة
 ان الموصي هو ورثته اجماعا فانه من الخدمة (ص) فان قتل فلوارث القصاص او الغنية كان
 سخي الا ان يقدره المخدم والوارث فتفسر (ش) يعني ان العبد المخدم اذا قتل فلوارث الموصي
 القصاص في قتل العبد اذا كان القاتل كافرا والافاقية ولا كلام للموصي لان حقه
 انما كان في الخدمة وقسده طقت بالقتل وقه الغنية في قتل الخطا وكذا اذا سخي العبد المخدم
 فان الكلام ايضا لوارث الموصي يكسر الصادق شاء له او فقيهه فان فداها سخرت الخدمة
 على ما كانت عليه قبل الحمايه وان اسلمه غير المخدم بفتح الدال او وارثه من ان يعرضه
 وارث الموصي ويطلب حقه من الخدمة او يقدره موصي المخدم مقتوله كان سخي تشبه في
 البطلان المقدر بعد قوله فلوارث الخ أي يطلب الخدمة بدليل قوله الان بنفسه الخ وقوله
 او لوارث أي وارث الموصي او الموصي له (ص) وهي ومد بران كان عرض في المعلوم (ش)
 يعني ان الوصية والمدبر في المرض لا يدخلان الا في المال الذي علمه الموصي يوم الوصية فينظر
 هل يحمله ما نلته أولا فان صح من مرضه ثم مات فانه يكون كن در في محته أي قد دخل في
 المال الذي لم يعلمه الموصي أيضا وبعبارة في المعلوم أي لم يتقبل موته ولم يعد الوصية وأما
 ما كان من مال لا يعلمه قبل الوصية ولا بعد حاقه فلا يدخل في الوصايا ولا سدر المرض
 ومفهوم الشرط ان المدبر في الصحة يدخل في المعلوم والمجهول والفرق بين المدبر في الصحة والمدبر
 في المرض ان الصحيح قصد حقه من مجهول اذ قد يكون بين تدبيره وموته السنوات الكثيرة
 والمرض يتوقع الموت في مرضه وهو على عمله فاما قصده ان يجري أفعاله فيما علمه وظاهر
 كلام المؤلف ان الوصية اذا كانت في الصحة لا تدخل في المجهول وهو ظاهر كلام غيره أيضا
 والفرق بينهما وبين سدر الصحة ان التدبير لازم بخلافه او سدا المرض يكون في المعلوم
 والمجهول ولا يراد على كلام المؤلف ان ليس هذا من الوصايا (ص) ودخل فيه وفي العمري

وقال ابن عبد السلام انه الاقرب
 (قوله لاهق وى الخ) لانه قال
 وهذا في نفس أقوى من جهة
 الاقرب ولكن تعقب ذلك المصنف
 بان الجوهري قال ضعف الشيء
 مثله وضعفه مشددا واضعافه
 أمثاله ثم قال هو اقوى من جهة
 العرف اه (اقول) والشان في
 ذلك امر اجاب العرف (قوله وتقل
 عن شيهه خلاف ذلك الخ)
 لم يبين شيهه المذكور لانه قال بعض
 شيوخ (قوله وحديث فان القصار
 وشبهه الخ) أي حسن التعبير
 بالترديد اى ليعلم نص التثمين
 لانه ليس في ذلك نص عن مالك
 ولا عن اصحابه كما قال بعض
 الشيوخ (قوله فاذا تعدد الابن
 الخ) أي أي ان لم يكن له الابن
 واحد فيبقى قولنا ترد عسى
 اعطى الموصي بالمستوروك كله
 بشرط الاجازة في الجميع (قوله
 واوصى بثلث ماله الخ) لاجحة
 في التفسير (قوله من مثل
 نصيه) بيان الجميع (قوله ورثت
 عن الموصي الخ) أي الابن
 يقوم لمثل على ان التت اوصى
 حياة المخدم بالغ (قوله فان قتل
 أي العبد المخدم بدمعة أو
 حياة المرح سخي (قوله او يقدره
 وتفسر الخ) فاذا كانت الخدمة
 معينة بمدة وتقبل استيفاء
 ما فداها فان دفعه سيدا ووارثه

بشيء القدا أخذوا الاسلمة (قوله ومدبر الخ) لخصوصية للمدبر
 ذلك وكذا في البطل في المرض (قوله في المعلوم) فان تنازع الورثة والموصي في العرف والقول الورثة بمن فان سخر الموصي
 له بمن وانظر لئلا (قوله ودخل فيه) فيعلم لاجله وكذا كل مرتبة من الوصايا تأخرت في الايصافها تقدم عليها فانها تبطل
 ويدخل السابق فيها

(قوله إنما دخل في المديري المرض) سببا في إلفارقين المديري المرض والدبري الصحة (قوة على كل) أي من مبداء الصحة والمرض وقوله كذا أسد الكاف استعصائية وقوله يراد به ثلث الميت أي أو يساوي بدليل قوة وكان ذلك الاسم مأثورا ذكره ولو اقتصر على السوا قلنا أنه عرف المسئلة (قوله ويدخل ما ازمن فذلك الاسم) أي على الثلث أي أو تساوى لاشتراك هذا عين ما قبله فالأولى حذفه (قوله ومنه يقال الخ) أي أو التخييل في مبداء الصحة يقال في مبداء المرض وقوله وحسنه فلا إشكال الخ عند كذا عبارة الخطاب تعرف منها الإشكال ونصه يعني أن الوسايا تدخل في المديري المرض إذا بطل بعضه هكذا قال المصنف رحمه الله في توضعه وهو جل عليه السلام إن الحاصل وعرف ذلك كلام صاحب الجواهر الذي يظهر أن ذلك لا تصور ولا يفر في المرض يقدم عليه أشياء مما يخرج من الثلث كذا الاسم ومبداء الصحة وصد أن المرض والآن كذلك أمر فرط فلما أوصى بها وأمرها كرم ذلك ويقدم على أشياء كالعبء الموصى بعينه والوصة للخال وما مع ذلك وبشار كفي رتبة الميت في المرض ظاهر في شئ الثلث كأن كان معه ما تقدم عليه فإنما يتغير ذلك الثلث بطل التدبير الذي في المرض وبطلت الوسايا كلها ولا إشكال في ذلك وإن كان مع المديري المرض ما تقدم وعليه كالوسايات فان وقع الثلث المديري المرض جمعه (٩٨٩) فاستغرق ذلك الثلث فتعذر عن المديري المرض وبطلت

الوصايا وان لم يسمع الثلث الانبض
المدرى تقدم منه ما وسعه الثلث
وارجع الباقي رقيقا لا سوراثة ولا
يتصور دخول الوصاياه وكذا
اذا كان معه ما هو في مرتبة وهو
يقتل في المرض فانها بخصان في
الثالث فيقتل جز كل واحد منهما
فقد راجعه الثلث ولا تصور
دخول الوصاياه في ذلك اه (اقول)
اذما ثبت ذلك فاعلم ان شارحنا مع
في تلك العبارة مع كانه غيره
وقد علمت ان الخطاب اغمارها
في الدر في المرض وقد دخل بعض
المدر للكله ومن المعلمون المدر
في المرض مقدم عليه وصاياه اقول
الاستف وصحلت الوصاياه بالجمع
مصحح ومع التابعه شارحنا قرنه
في الامر من مع المدر في الصحة

(ش) تقدم أن الوصايا لا تدخل إلا بعامله الموصى وذكرنا أنها تدخل في المبر في المرض إذا بطل بعض تدبيره فليس في الثلث وكذلك تدخل الوصايا في المبر إلى الرجعة بعد موته وكذلك تدخل في الحبس الرجوع بعد موته وكذلك تدخل الوصايا في البعير الشارد والعبد الابن إذا جازع بعد موته والمراد بالعسر الشيء العسر لا المصدر وبعبارة توخلت فيه أي في المبر مطلقاً أي سواء كان في الصحة أو في المرض وأعلم أن دخول الوصية في مبر الصحة قد مر بالمرض ظاهر وذلك فيما إذا كان القدم على كل كلف الاسم يزيد على ثلث مال الميت الذي من جلته قيمة المبر فإن كان ثلث الميت الذي من جلته قيمة المبر مائة وكان ثلث الاسم مائة أو أكثر فله يطل تدبير المبر في الصحة ويدخل ما زاد من ثلث الاسم في ثلث قيمته أيضاً ومثله يقال في المبر في المرض وحسن مثلاً شكله وبه علم أن كلام ح غير ظاهر (ص) وفي سفينة أربعمائة شهر تلقفها ثم ظهرت السلامة فوُلد لها ابن أقر به في مرضه وأوصى به لو أورش (ش) يعني أن العبد والسفينة إذا اشغرت عند الناس تلقفاً قبل صدور الوصية فلم تظهر سلامتهما بعد موت الموصي هل تدخل فيها الوصايا أو لا تدخل في ذلك فوُلد لها ثلث وأما أشبه غيبه ولا مفهوم لما ذكر وأما أقر به في مرضه وبطل إقراره فيه كما إذا أقر في مرضه أنه كان اعتقه في صحته فإن الوصايا لا تدخل في ذلك على المعروف من المذهب ~~وهو~~ ثلث ما أوصى به لو أورش ولم تجز ثلثه فإن الوصايا لا تدخل فيه ومعنى ذلك أن الرد وقع بعد الموت ألعو حصل قبل موت الموصي وعلم بذلك دخلت الوصايا فيها ولا مفهوم للمرض لأن إقراره في صحته قد يكون باطلاً فالمراد إذا إقراره

والدرفى المرض ومن المعلوم ان الذى يتقدم على كل واحد منهما انما هو واحد وهو ذلك الاسر وقد قلت الكاف استقامة
وحينئذ نقول المصنف ودخل أى الوساياح مع الاظفر الا اذا اراد الجنس المحقق واما لما اشار به بقوله شارحنا التابع ليج
واعلم ان دخول الوساياح يكون مرادها الوصة خصوص الوصة بفعل الاسر ولما فرض الحطاب الكلام فى الدرفى المرض وقد بطل
بعض المبرور وجع نفسه مبرا للورثة فلما الحطاب ان ارجع الباقي مبرا للورثة كيف يصح دخول وصيته فيما كان ملكا للورثة
هذا وجه الاشكال الذى اشار به شارحنا هو فلا اشكال وقوله وبه عزان كلاما الحطاب غير ظاهر اى المستشكل فلو كان يتصور
دخول الوساياح حاصل جواب شارحنا ان المعنى ان الثلث اذا كان لا يعمل الاقل الاسر كما اذا كان الكاف الاسر عاتمة وثى المال
انه يعتبر المبرر من جهة مال الميت الذى اخذ ثلثه وقبضه الاسر فظهر حينئذ ان دخلت الوصة بفعل الاسر فى الدرفى المرض فى قبضه من حيث
ان هو اخذ ثلثه من جهة مال الميت لجمعه الذى اخذ ثلثه وقبضه الاسر (قوله ولا يفهموا ذلك) بل وكفى كذا فرض وابتدأه ارسلهما
وشهرت فتمام ظهرت السلامة (قوله الحطاب فى مرضه) اى توفى ذلكا اذا كان يدين لمنهم عليه كمسكية المظاف (قوله على
المعرف من الخشب) وكذا ما نقل على المعروف من الخشب اى معناه هو ما اذا وصى وارث وغيره المعروف بالادخول فى تسيبه
اذا كان الاقرار بالاطلاق لقره بمخاصم اربابا او بغيره من ارباب جميع ما ينقسم على الورثة على فرائض الله تعالى وليس لارباب
الدين قبضته (قوله لان اقراره بيمينه قد يكون باطلا) اى كفى ارباب السنة

(قول المصنف ولم يشهد) أي لغير الورقة وقوله أو لم يقل أنفذهوا الورقة تكرار (قوله المراد بالعقد هي الورقة الخ) أقول وحينئذ في العبارة حذف والتقدير وان ثبت أن ما فيه خطه لان ذات الورقة هي خطه (قوله والحال انه لم يقل أنفذهوا) الاولى أن يزيد بقول ولم يشهد على أي اتني كل من الاشهاد وقوله أنفذهوا (قوله لاحتمال رجوعه) أي لان الانسان قد يكتب لتروى وقوله وأقرأها عليهم الاولى اسقاط قوله وأقرأها عليهم فكان يقول وأمان أشهد عليها وأقال أنفذهوا (قوله وأمان أشهد عليها) أي أشهدهم بأنها وصية كما يأتي (قوله راجع لهما) أي مسألة التثبت وقوله وأقرأها وقوله معطوف على المنفي فيكون حاصله أن الصور أربع وربع وذلك انه أمان ثبت أن عقدها خطه أو يحصل قرينة للوصية وفي كل أمان بنى الاشهاد وقوله أنفذهوا أو يوجد واحد منهما ويبقى صورتان مفهومتان بالمرئى الاولى وذلك بأن يوجد مع التثبت والاقرار الاخر ان مع الاشهاد وقوله أنفذهوا أي لفظه وأما كلمة فلا عبرة بها (قوله ونسب فيه) أي الابناء (١٩٠) المفهوم من المقام (قوله بأن يقول) أي كلمة (قوله ثم يذكر ما يوصي به) قال

الباطل (ص) وان ثبت أن عقدها خطه وأقرأها ولم يشهد أو يقل أنفذهوا ثم تنفذ (ش) المراد بالعقد هي الورقة التي يكتب فيها الوصية فإذا وجدت وثيقة مكتوبة بخط الميت وثبت عندنا كما في البيئة الشرعية أنها خط الموصي والحال انه لم يقل أنفذهوا فان ذلك لا يفيده ولم تنفذ بعدم موافقه ولا لتعلل بها الاحتمال رجوعه ومثله اذا قرأها على الشهود ولم يقل أنفذهوا ولم يشهد عليها وأمان أشهد عليها وأقرأها عليهم وقال أنفذهوا ما هنا في هذه مدونه فقولهم ولم يشهد أي ولم يشهدنا وصية وقوله ولم يشهد راجع لهما وقوله أو يقل أنفذهوا معطوف على المنفي أي ولم يقل أنفذهوا (ص) ونسب فيه تقديم التشهد (ش) يعني أنه يستحب للانسان اذا كتب وصيته أن يسد بالتهنئة بأن يقول أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ثم يذكر ما يوصي به وقوله تقديم التشهد أي على المقصود والاذن فلا ينافي أنه يقدم السئلة على ذلك وظاهره أنه ينبغي البدء بالتشهد سواء كانت الوصية باللسان أو مكتوبة (ص) ولهم الشاهد وان لم يقرأ أم لا تقع وتنفذ ولو كانت عنده (ش) يعني أي يجوز للشهود أن يشهدوا على الموصي عما انطوت عليه وصيته وان لم يقرأها عليهم وان لم يفتح الكتاب ولو بقي عنده الى مات اذا قال لهم أشهدوا بما في هذه الوصية فقولهم أو لهم أي يجوز لهم الشهادة وهذا لا ينافي وجوب الشهادة ان لم يقرهم غيرهم بقوله فلو جوب أمره عارض وهذا أولى من جعل الامم بمعنى على قوله ولو كانت عنده أي ولو كان الكتاب الذي فيه الوصية عنده (ص) وان شهد اجمعانها وما بقي ففلان ثم مات ففقت فاذا فيها وما بقي فلما كان قسم بينهما (ش) يعني ان الوصية اذا كانت مطبوعة عليها وقال الموصي للشهود أشهدوا بما في الوصية وما بقي من تلقى ففلان الفلاني فانه يجوز لهم الشهادة ذلك ثم مات الموصي ففقت الوصية فاذا فيها وما بقي من الثلث فلما كان والقرامنة فلان ما بقي من الثلث يقسم بين فلان الفلاني وبين المسكين نصفين كمالو كانت الوصية لاثنتين فقط فان الثلث يقسم بينهما نصفين (ص) وكتبنا عند فلان فصدقوه أو أوصيته بثلث فصدقوه بثلث بقول لا يبي (ش) يعني الله اذا قال وصيتي كتبته أو هي عند فلان فصدقوه فانه يصنف وكذلك اذا قال أوصيته بثلث فصدقوه

أنس بن مالك وصي أهله بنقوى الله يصح لو كانت منهم ويطعوا الله ورسوله ان كانوا مسلمين (قوله) فلا ينافي أن يقدم البسلة على ذلك أي والجدلة قال صحيح وظاهر المصنف كغيره انه لا ينبغي فيه البدء بالسئلة والجدلة ولم أدرين تعرض لهما ولكن حدثهما يدل على تقديمهما وهو الذي رأيت في وصايمان يصنعهم من العلماء اهاى بناء على أن المراجع صوما وان الابتداء حقيقى واضافى رأيا على ان المراد بملق الذي ذكره المصنفين على المطلق فلا ينافي ذلك (أقول) وسكتوا عن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والظاهر تقديمه اجمع البسلة والجدلة (قوله سواء كانت الوصية باللسان أو بالكتابة) أقول وانظر ما الاولى منهما وهل ينبغي الجمع بينهما أي بين القول والكتابة فيكون مجموعهما مندوب او احدا أو يكون أي يندوب بينهما ولا ينبغي الجمع لال مندوب أحدهما فقط وأختلف شراح المصنف فيهم من

قال ينبغي تقديم الشاهد للاحق بقول لى يصاحبه أشهد الخ ومنهم من قال عقب المصنف أي ينبغي أن يكتب الشاهدان قبل الوصية (أقول) والظاهر أن الاولى الجمع بين اللفظ والكتابة وحرمه تعالى (قوله وان لم يقرأ) وفي بعض النسخ وعليه اصل بعض الشراح ولم يقرره (قوله ولا يفتح) وأمر أن لا يفض حتى يموت أي ولكن عرفوا الكتاب بعينه (قوله اذا قال لهم أشهدوا) أي ومثله اذا قال لهم أنفذهوا حيث لا ريب في الكتاب (قوله أي ولو كان الكتاب الذي فيه الوصية عنده) فيه اشارة الى أن ضمير ولو كانت عنده راجع لوصية ولكن على حذف والتقدير وتنفذ الوصية ولو كان الكتاب الذي فيه الوصية عنده أي فلما وصوف بالكتابة عند نفسه الكتاب الذي فيه الوصية للاحقية الوصية كما هو ظاهر المصنف أو تقول في العبارة أن تقدم والتقدير أو كانت أي الوصية لا ينافي المتقدم بل يعني الكتاب (قوله وما بقي فلما كان) المراد به غير معينة وكذلك كان وما بقي فلما كان والقرامنة والارامل قسم نصفين نصفه فلان ونصفه الباقي (قوله وكتبنا عند فلان الخ) في الكلام حذف اذا الشرط وقصم الشرط وحذف فعل

عامل الطرف ويحتمل أن يكون الطرف حالاً من الهاء أي كتبها حال كونها عند فلان وهل يشترط كونه عدلاً أو لا قولان (قوله راجع
للامرين) هو خلاف ما قد شرح عب والذي فيه أنه إذا قال الموصي كتبها ووضعها عند فلان فقد قوته بأنه يصدق وإن قال لا يصدق
ويحتمل أن يريد بكتبها أمرت فلاناً بكتبتها وهي عندهم أنفذوها وعليه فيرجع الشرط الاتي له فعداً أي ينفذاً أي ينفذها راجعة إلى قوله
أو وصيته بشئ قال ثم إن الوصية تنفذ في مسئلة وكتبها الخ أي بعينها وإن لم ينفذوها والفرق بينهما بين قوله وإن ثبت أن
عقد ما خطه الخ أن هذا هو كلاهما فهو أمر بتصدقه (قوله فقد عدوم ما هنا الخ) المناسب أن يقول فيسجل ما هنا ما هنا ما
بيان ذلك أن قوله يتم مع إجبار أولاً فين ذلك بما تقدم بأن يقول زوج الكبار بانتهن ما بأمره بالاجبار وأعين
له الزوج (قوله وإذا قال وصي على الشيء الفلاني) أي كوصي على بيع (١٩١) تركه (قوله فانه يكون وصيه في جميع الأشياء الخ)
أي ولما قالوا أن يقول المصنف

فانه يصدق في ذلك أن لم يقل لا يبي أي أو قال إنما وصي بالثلث أو بأكثر لا يبي فانه لا يصدق
حينئذ لانه يتم وأما القليل فنبيهي أن يصدق فقوله أن لم يقل الخ راجع للثنتين ولا مفهوم
لا يبي هل هو كتابة عن مته عليه (ص) ووصي فقط يتم وعلى كذا يخص به كوصي حتى
يقدم فلان (ش) يعني أنه إذا قال شاهدوا علي أن فلاناً وصي ولم يدعي ذلك فانه يكون
وصيه في جميع الأشياء و زوج صغار بنيه ومن يطلع من الكبار من أيكار بناته بانتهن الأولان
بأمره بالاجبار أو بعين الزوج والنيب أمرها فينفذ عدوم ما هنا ما هنا في باب النكاح
وتظاهرها أنه يدخل في العموم ما إذا كان الموصي وصياً على أيتام وهو ظاهر المادونة
فيكون الوصي الولاء عليهم وقيل لا يدخلون إلا بالنص على دخولهم وإذا قال فلان وصي على
الشيء الفلاني فان نظر الوصي يخص به ولا يتعدا إلى غيره إذا قال فلان وصي حتى يقدم
فلان الفلاني فانه يكون وصيه في جميع الأشياء لكن إلى أن يقدم فلان الفلاني فلا تقدم فانه
لا يكون وصياً و ينزل بعد التصديق ولم يقل القدام الوصية الاخرى فانه لا يقدم فلان
بل ما قبل قدمه فان الوصية تستمر على ما هو قوله (أولى أن تزوج زوجتي) المعطوف
محذوف يدل عليه ما صرح به من قوله زوجتي ولو أتى به لاسقط هذا الدال أي وكوصي زوجتي
إلى أن تزوج فهي مادامت عز ووصية وإذا تزوجت سقط حقها وهذا التفرع موافق لما عند
ابن غازي الموافق للنقل وأما ما في الشارح فهو غير حسن وجعل الساطي قوله أو الخ معطوفاً
على حتى يقدم وصياً و تزوج بالمتناهي التخصيص أي وكوصي إلى أن تزوج زوجتي فهي مادامت أجنبية
منه يكون وصياً وإذا تزوجها حتى عن ذلك هذا حاصل كلامه مع ان الفرع الذي قبله يفي عنه
(ص) وإن تزوج موصي على بيع تركه وقبض دونه (ص) يعني أنه إذا جعل وصياً على بيع
تركه وقبض دونه فروز بناته فان ذلك لا يجوز ابتداء وإذا وقع صم وليس له أن يحرمهن
باتفاق وقوله وقبض الراعي أي أو مفعول زوج محذوف أي وإن تزوج من لم يحرموا ما للزوج
من تغيير فيقبض أبداً قوله صم لم يجعل الزوج لغيره وبعبارة ظاهر قوله صم أنه بعد الوقوع
وهو ظاهر المادونة وأما ابتداءها لأحب أن لا يفعل حتى يعرض الأمر على الإمام فانه على
الأولياء أو يقدم الأولياء عليه (ص) وإنما يوصي على المحجور عليه أب أو وصيه (ش) هذا

كوصي الخ تشبيه فيم ويخص
لأن لها العموم والخصوص فهي
عامة في التصرف خاصة في الزمن
فهو تشبيه المسئلة الأولى في العموم
والمسئلة الثانية في الخصوص
(قوله الاخرى) أي الاخرى
تدل على أن مراد الموصي أن تقدم
وقبل (قوله وأما ما في الشارح فهو
غير حسن) أي لانه قال أي فهي
مادامت عز باعزلة عن الإيهام
فلا تزوجت وجب له ذلك (قوله مع
أن الفرع الخ) الحاصل أن تقرير
الساطي صحيح أيضاً كالتفسير
الأول لأنه يستفي عن تقرير
الساطي عما سبق وهو قوله حتى
يقدم فلان لأن المراد من ذلك
لا خصوص التقدم أو حتى تزوج
أو نحو ذلك (قوله فروز بناته) أي
بانتهن (قوله وإذا وقع صم) أي
فقول المصنف وبالعزم أقرب أن
لم يجزى في ذلك تشابه ما إذا تزوج
المع وجرد الخ (قوله أو أو يعنى
أو) أقول بل وصي كذا لو كان

موصي على الأمرين معا (قوله وأما الزوج من نكح) أي أباً عن الزوج أو أمراً إذا بالاجبار فوقع أن الموصي على التركة تزوجها لغير
الزوج المعين أو تعدى على المأمور بالاجبار فقوله الشارح ما لم يحصل التزوج لغيره هو معنى قولنا أو تعدى على المأمور بالاجبار
في تشبيهه ما ذكره المصنف هنا بخلاف موصي به يدفع مراثي بنت صغيرة فله تولى إضعافها بنكاحها بضم عقيدته أو كذا لا في الرغف لا لأم
ليستفهل الأولى العقد عليها أم لا وإنما جاز في هذين ما قبله لأن تعلق وصيته بها حيث جعل وصياً على ميراها أشفعن تعلق بجهله
وصياً على بيع تركه وقبض دونهما (قوله فلا يحسن أن لا يفعل) أي أو أوجب أن لا يفعل قد يقال حيث حكم بعدم الجواز فيه جمع
الأمر إلى ما هو مقرر من أن الأولياء مقدمون عليه فلا داعي إلى العرض على الإمام ويمكن أن جوابه بأنه لما تعلق الموصي حتى في الجاهة كان
ذلك منطوقه لا يعنى بين الأولياء فلا بد من احتج بالعرض على الإمام فتدبر (قوله وإنما وصي الخ) المحصر في كلامه مخترج لا خوة
والأعمال بينهم فلا ينافي قوله كأم (قوله أو وصيه) أي إذا لم يمتنع الأب

من ذلك (قوله وأما مقدم القاضي فلا) تنبيه (إذا قدمه القاضي ثم ظهر وصي من قبل الأب قبله رد أفعاله ذكره البرزلي (قوله لا نقول الخ) حاصل الجواب أنه لا لازمة بين التصرف والايصال يجوز أن ليس له التصرف الايصال ولو كان عنهما من التصرف في بعض الاحيان كالام وقد تكون الشخص عنهما من التصرف والايصال كالأب نفسه (قوله المكاف) متعلق بوصي على تضمينه معنى أسندلان بوصي متعدي نفسه (قوله والرضا ١٩٣) فيما يصير اليه) أي أن يفعل فعلا من ضايفها وجه اليه فخرج الى ما قبله من

قوله الامانة تنبيه (قال المصنف في التوضيح وهذا خاص بالوصي على أموال الشئى أو على اقتضائين أو لضا مخيفة أن يدعى غير العدل الضياغ وأما ما يخص بالثالث كالوصية بالثلث أو بالثمن فيعوز الى غير العدل اه ولكن لا بد من اسلامه لقول المصنف فيما صر ومنع ذى في بيع أو شرا أو قراض (أقول) وسكت الشارح عن تفسير قول المصنف كاف ومثناه قلاد على القيام بالوصي عليه وقائه تركه لثوره (قوله فلا يقال ان العدل يقضى عن الاسلام) فنه أن يقال ان ذوله مسلم وقع أو لا في موضعه فلا يكون ما بعده مغنيا عنه والجواب أن المصنف لما التزم الاختصار كان ذلك مظنة الاعتراض عليه بأنك ما صنف لم يخصه إذ عكلك أن تستغنى عن قولك مسلم بقولك عدل (قوله ويدخل في عبدا مذكرو) أي عبد الموصى (قوله وان أراد الا كابر) جمع أكبر قياسا وجمع كبير على غير قياس فلو عبر بالكبار كان أدق ليس (قوله اشترى الا صاغر) أي بالقيمة فلو بيع لغير الا صاغر فليس رد قله السند (قوله الآن يضر ذلك بالاكابر) أي بان يضر بيع حصة الا كابر بغيره (قوله فيقضى

شروع في الكلام على الوصية على الاولاد وأما من يتطرق في حالهم فشد كان ذلك محتص بالآباء لا غيرهم من الأكارب من الاحداد والاخوة فقوله وانما بوصي على المحجور عليه وهو الصغير والسفاه أبسكن بشرط أن يكون هذا الأب رشيدا أما الاب المحجور عليه فله لا بوصي على ولده اذا لم ينظر له عليه وكذلك بلغ المي رشيدا ثم حصل له السفاه فليس للأب الايصال عليه وانما الناظر له هو الحال كم وكذلك بوصي على المحجور عليه وصى الاب ووصى وصيه وأما مقدم القاضي فلا وسكت المؤلفان عن الصفقة انك لا على قوة فيما سبق بلفظ أو اشارت بمهمة وقوله وعلى كذا يخص به (ص) كأن قل ولادى وورث عنها (ش) التنبيه في أن الامم يجوز لها أن توصي على الصغير بشرط ثلاثة الاول أن يكون المال الموصى فيه قسلا مسكتين بدينارا الثاني أن لا يكون للصغير ولوى ولاوصى الثالث أن يكون المال موزدا عن الام لا يقال الام ليس لها التصرف في مال الولد ولو كان المال منها فم كان الايصال لها بالتصرف مع أن المتصرف قائم مقامها لا نقول الفرقان الشرع لم يحفظ عنه شروط في الوصى جعل لها الايصال المستوفى في الشروط المحفوظة عن الشرع فليس فيه تضمين للمال لانه لم يسند الا الى محفوظ بخلاف تصرفها في نفسها لعدم معرفة تصرفها بصلا لا شئ (ص) لكن مسلم عدل كاف (ش) هذا شرع عنه في الكلام على شروط الوصى الذى تسند اليه الوصية منها أن يكون مكلفا لا تسند الوصية لغيره ولا لقنوت ومنها أن يكون مسلما فلا تسند لكافر ومنها أن لا يكون عدلا والمراد بالعدالة الامانة والرضا فيما يصير اليه فلا يقال ان العدل يقضى عن الاسلام لان هذا لو اردنا بالعدل عدل الشهادة (ص) وان أعجب وأمرأة وعددا وتصرف بذن سبده (ش) هذا ما علق في المكاف المسند اليه الوصية أي ولو كان أعجب أو امرأة بشرط أن تكون صالحة لذلك وسواء كانت المرأة أجنبية أو زوجة للموصى أو مستولفا أو بدرة وكذلك يصح اسناد الوصية الى العبد بشرط أن يرضى سبده وليس للسيد رجوع بعذ ذلك ويدخل في عبدا مذكرو ومكاتبه والمبعض والعنق لاجل قوله وعبد او لوى الامة لان من شأنها أن تصح القيام بالادب سبدها وانما خص على العبد لانه المشروهم فقوله بان ليس متعلقا بتصريف بل هو متعلق بقبل المقدى قبل تصرف فكان ينبغي أن نقول وبسلف بان سبده ثم تصرف أو متعلق بتصريف ويحصل على ماذا وقعت من غير أن في القول (ص) وان أراد الا كابر بيع موصى اشترى الا صاغر (ش) يعنى ان من مات وترك أولاد صاغرا وكبارا وترك رقيقا جعله في حال حياته وصا على الا صاغر وأراد الا كابر بيع حصتهم من الرقيق فانه يشترى الا صاغر ان كان لهم مال يصملها فان لم يحصل ذلك حصتهم وأضرهم باع الا كابر حصتهم منه فقط الآن بضررتك بالا كابر يا أو يقضى على الا صاغر بالبيع معهم (ص) وطرق الفسق بعزله (ش) يعنى أن الفسق اذا طرأ على الوصى فانه يستعزل عن الايصال

على الا صاغر بالبيع معهم) وهل يستعزل عنه الوصاية أو الآن بشرط على المشتري على كذا في شرح عيب الآن بهضهم ذكرناه باع وقام غيره قد حزم العزل قائلا فان عني لا يصل وصا عليهم الآن براء القاضي فيبطله مقدما (قوله فانه يستعزل الخ) ظاهر العادة أنه يستعزل بعمر وطرق والفسق فلا يتوقف على عزل من القاضي والمراد بطرق والفسق عدم العدالة فمساوى فيه ولكن الذى فاه غيره ان الذى أنه يكون موجبا لعزله فلا يستعزل بعمر محصورة فان تصرف بعد طر ود قبل عزله بالبيع مضى على ما يشهد بهم ارا على مناد المصنف بان يشد يستعزل الوصى انا اذا المحجور اذا يؤمن عدو على عدو في شئ

من أحواله بخلاف القاضي فإنه لا ينزل بغير مدبره والفسق ويتوقف على عزل السلطان قال البدو والفرق شرف منصب القضاء قال في كونه وطوره والنسب يعزله أي وجب عزله بخلاف السلطان والفرق بينهما أن السلطان لمصلحة عامة وهذا المصلحة خاصة المقصود منها العدالة فحين أن القاضي مثل السلطان في أن كلا منهما لا ينزل بغير مدبره والفسق (قوله على المشهور) ومقابل المشهور ما قاله الخزومي من أنه يجعل معه آخر (قوله ولا التركة) أي وأشيائها القضاء من أو تتخذ وصايا (قوله لأن بيعه ليس لمصلحة) أي ولا يجوز له التصرف بغير مصلحة والظاهر رد ما وقع لأنه الأصل في ما ينسب عنه (قوله كان تكن الكبير غائباً) أي أن كان تكن الكبير غائباً وبعدت أو امتنع رفع السلطان غيابه بالبيع أو بإمر من يبيع معه (١٩٣) الغائب أو قسم ما يتقدم فإن لم يرفع ربيعاً إلا أن يقوت بدمشقره يبيع أو ربيعة أو صبيغ ثوب أو تسع غزل أو غل طعام وكان قد أماب وجه البيع قول بعض وهو المستحسن وألا وهو القياس (أقول) وسكت الشارح عن الترض لقول المصنف ولا يقسم على غائب بلا حكم أي لأن القسمة قليل فيها أنها يبيع من البيوع وتقدم أنه لا يبيع على الكبير الغائب إلا بعد أن يرفع الأمر إلى القاضي (وأقول) فإن قسم على غائب بلا حكم فالقسمة فاسدة وتزد المشركون المألون غصاب لأغلة لهم وتقدم في الجران أمر الغائب إنما يحكم فيه القضاء (قوله ولاثنين) أي بلفظ واحد أو متعاقب ولو كان كل واحد زمن بخلاف الوكالة والفرق الاختصاص في مال الثيم وظاهر الوقف كالوصية (قوله جعل على التعاون) فليس لأحدهما التصرف ببيع أو شراء أو نكاح أو غيره دون صاحبه إلا بتوكيل منه (قوله ولاهما قسم المال) أي لا قدرين بدعائهما لأمته أحدهما أو كفاية الآخر

على المشهور أن يشترط في الوصي العدالة ابتداءً ودواماً (ص) ولا يبيع الوصي عبدًا لمصن القيام بهم ولا التركة إلا بحضوره الكبير ولا يقسم على غائب بلا حكم (ش) يعني أن الوصي لا يجوز له أن يبيع أو يقبض أو يفتقر أو يتخذ وصايا (قوله لأن بيعه ليس لمصلحة وليس الوصي أن يبيع التركة من غير حضور الكبير) لأن الوصي لا تفر له عليه فإن كان الكبير غائباً فإن الوصي يرفع إلى السلطان لينظر في أمر الكبير الغائب (ص) ولاثنين جعل على التعاون وإن مات أحدهما واختلافهما كما ولا أحدهما إيصاء ولاهما قسم المال والاثنين (ش) يعني أن الإنسان إذا أسند وصيته لثنين فما كثر وصية مطلقة فإنه يجعل على التعاون يعني أنه لا يستغل أحدهما في التصرف بشئ دون صاحبه أمان قيد الوصي في وصيته لهما بلفظ أو قرية بأجتماع أو أفراداً فإنه يصار إليه وإذا مات أحداً الوصيين فإن الحاكم ينظر في أمر الحلي فأما تركه وهدده وأما تركه معه غيره كالأخذ الاختلاف في بيع أو ترشيد للجهور أو تزويجه أو غيره ذلك فإن الحاكم ينظر في الأصل ولا يجوز لأحدهما أن يوصي بدون إذن صاحبه وأما بانه فغير يجوز كإلهما أن وصيما معاً وبفهم من كلام المؤلف أن الوصي الواحد إذا إصاء بأمرو وما مر من أن لأحدهما الإيصاء بدين صاحبه فيدانه إيصاء صاحبه وهو كذلك فتشيد الشارح لقوله فإن مات أحدهما فالحكم بقوله يدين غير وصية بشئ ظاهر ولا يناقض قوله بعد ولا أحدهما إيصاء لأنه مقيد بما علت وحينئذ فاعتراض تن ساقط وبناء على عدم التقيد وليس لهما أن يقسم التركة شترين ليكون شرطها تمتعاً بأحدهما يتفرقه والشرط الآخر تحت بد الآخر فإن فصل ذلك فأنما يكونان ضامنين لقال أي لهما ضامن من سواهما من عند أحدهما ومن عندهما معاً أما ضامناً لهما عند فلا استقلاله بالتفرقة أو ما ضامناً لهما عند صاحبه فغير فرع عنه وكذلك الضمان منهما في الوديعة إذا اقتسمها فافوا قسمها الصيان فلا يأخذ كل واحد حصته من عند من الصيان من المال (ص) ولقوى القضاء الذين وأنهم بالنظر والتفقه على الطفل بالعرف وفي خشته وعمره وعيد وودع نفقة قلت وأخرج فطرته وزكاه ورفع لها كمن كان حقيقاً ووقع ماله قراضاً وبضاعاً ولا يعمل هو ولا اشترا من التركة وتجب بالنظر الأكدارين كل غنهما ونسوقهما الحضر والضر (ش) يعني أن يجوز لقوى القضاء الذين عن هو عليه وله تأخير على من هو عليه بالنظر في ذلك أي أن كل فيه مصلحة للصغير كتخوف تلفه أو أن يضع من الدين

(٣٥ - خروني فامن) ولكن المال عند أحد لهما فإن استويا في العدالة جعله الإمام عنداً كقولهما ولو جعله عنداً تأملا بعض لأن كلاهما عمل (قوله لا تمقيد بما علت) أي لانه مقيد بما إذا كان لا يجني من غير أن شررك (قوله فاعتراض تن ساقط) أي حيث قال وقول الشارح إذا مات أحدهما يدين غير وصية يناقضه قول المصنف ولا لأحدهما إيصاء (قوله فلا واقسم الصيان) بقيد أن اقتسامهما الصيان ما ذكره ظاهر الغيبة (قوله وفي خشته) معطوف على مقدر أي والتفقه على الطفل في مؤنته وفي خشته وعمره ولو قال كخشته وعمره سلم لمن هنا (قوله كتخوف تلفه) أي أو ضاعه ومن هو عليه مأمون قال القاضي والأظهر أن العلة لاستثناء الإقرار بأن يكون الدين منكر أخيراً ليستدعى إقراراً أو رجوعاً تأخير قبض جميعه (قوله وان يصلح عليه) أي بالوضع منه أو بأخذ شيء من العروض به

(قوله فلا تنافي أن اقتضاء المدين واجب) أي وأما الإلام بمعنى على (قوله وعلى الوصي أن يتفق) أي فلا إلام بالنسبة له للاختصاص فلا تنافي أن الاتفاق واجب (قوله بحسب المال) أي فلا يتفق على صاحب المال الكثيرون تنفقة منه ولا يفرق ولا يوسع على قتلته (قوله كسهر) أي ويحرم من الإلام القليل بما يعلم أنه إذا أتته قبل الأجل لا يضر بحاله ولا يجوز أن تكون ذلك (قوله فإنه يدفع نفقة يوم يوم) الأولى أن يقول كسهر ودفع نفقة قلت كسهر وشهر وشهر مما يعلم أنه إذا أتته قبل الأجل لا يضر بحاله فإن علم منه أن نفق ذلك تنصف شهر فإن خالف جمعة أو يوم يوم (قوله فتوقعه لمصلحة لا يدفع) أي يكون ما ينبغي أن يقول من يقول لا يدفع له نفقة أم ولد ورقيقه كما قامه ابن الهندي من المدونة لأن الرابح لا يدفع لئلا يكون ما سأل على قول ابن القصار أنه يدفع له ذلك (قوله أن يخرج جز كماله محجور الخ) فإن كان (١٩٤) مذهب الولي لا يرى الإخراج ومذهب السبي براهمة عبرة عذبه الولي

وخاصة أنه الولي المالك برفع
للمالك المالك ليحكم بآثارها من
مال صبي عن وعن موقوفات وعامة
وفي حرج أرض خرابسة وأما في
ساعة حرج من ربيع بأرض لأخراج
لها لغيره أخرجها من غير رفع للمالك
(قوله لا بعد دفعه للمالك الخ)
معنى كلامه أنه يرفع الأمر للمالك
فإن كان مالاً كأمه بطرحها وإن
كان يرى تخليها أمره بقتلها
لكن هذا عند سهل مذهب الحاكم
وأما العمل بمذهب الحاكم فإن
كان مالكا ولا يتحقق وليه من
يرى التخليل فإنه يرفعها من غير رفع
وأما أن كل شخصي وليته أو كان
متولياً بالفعل وهناك حكم المالك
فرفع الأمر للمالك فيما مريم
بالطرح فلا يضمن إذا رفع الأمر
للمالك الذي يأمر بالتخليل (قوله
ولا يجب عليه ذلك) أي بل يجب
فقول عائشة أن يجوز في أموال
الشيء لا أن كله الزكاة حله ابن
رشد على التنب (قوله ولا يجهن
أن يعمل هو بنفسه) فإن عمل كان
الربح له لأن الخسارة عليه والردع
منه لا من قبض المال لأعلى وجه النية وأما عند مذهب مالك أن من قبض المال لأعلى وجه
القبول

وأن يصلح عليه لحرف جود أو نفق الإلام للاختصاص لا التخصيص فلا تنافي أن اقتضاء الدين واجب عليه وعلى الوصي أن يتفق على الطفل أو ألقه بالمعروف بحسب المال والوصي أن يتفق على المحجور عليه في خنته وفي عرسه بالمعروف ولا حرج على من دخل فأكمل والوصي أن يوسع على محجوره في عسده من أخصه وغيره قال القاضي ولأولاد والعابدين قال ابن القاسم ما أتفق على العامين لا يلزم التيم والوصي أن يدفع لمحجوره النفقة القليلة كسهر فإن خاف أن يتلف ذلك فإنه يدفع له نفقة يوم يوم ولا يقبض المحجور عليه نفقة أم ولد ورقيقه على الرابح فقوله لا متعلق بنفسه لا يدفع والوصي أن يخرج جز كذا الفطر عن محجوره وعن عسده من مال المحجور والوصي أن يخرج جز كماله محجوره بعد أن يرفع السلطان الذي يرى وجوب الزكاة في أموال الناس أن كان هناك حتى أو قضى وليته في المستقبل لئلا يلزم فإن بأخفيفه لا يرى وجوب الزكاة في مال الصغير أما البلاد التي لا حتى فيها فإنه يخرج جز كذا محجوره من غير رفع إلى من يرى وجوب الإلام من رفعه إلى من لا يرى الوجوب في نفسه وكذلك إذا وجد الوصي خيراً من الزكاة فلا يرفعها إلا بعد دفعه للمالك لأنه قد يرى تخليها بغيره إذا أرفها بغيره والوصي أن يدفع مال محجوره لمن يعمل فيب قرأه بغير من ربه وصاعداً لأنه مأثور له في نفسه مال محجوره ولا يجب عليه ذلك قاله ابن القاسم والوصي أن يعطى ماله مشاربه ولا يجهن أن يعمل هو به لنفسه أم أبو الحسن لئلا يجهن من نفسه أو الهن في كلامه على الكراهة وبصر حرج ابن رشد وليس قوصي أن يشتري شيئاً من تركه مالاً لا يتم على المأبذ فإن ارتكب الوصي المحظور واشترى فإنه يتعقب بالنظر يعني أنه يرفع ذلك إلى السوق فإن لم يرد أحد عليه أخذه الوصي بذلك الثمن وأما أن زاد أحد عليه فهل يأخذه ما وقف عليه أو حتى يتركه كسهر وهو الظاهر أن يكون الشيء الذي يرد الوصي أن يشتريه بنفسه من تركه المبتحارين وشيوخها قل ثمهما كسلاً ثم ثباته فيجوز له ذلك بشرط أن تنتهي الرغبات في ذلك الشيء فلا يفهم موقوفه المضرة والسفر لانهما وقع ذلك السؤال فهو فرض مسئلة (ص) وله عزل نفسه في حياة الموصي ولو قبل لأبوه ما أو أن القبول بعد الموت فلا يقبل له بعد (ش) يعني أن الوصي أن يعزل نفسه عن الوصية في حياته الموصي وهو المشهور ما علمت أن عقد الوصية غير لازم من الطرفين والموصي أن يعزل الوصي ولو لا جرمه فهو جيب ذلك ثم إن إطلاق العزل على ما قبل

منه لا من قبض المال لأعلى وجه النية وأما عند مذهب مالك أن من قبض المال لأعلى وجه النية يجوز له تصرفه وإذا حركه يكون الربح له والخسارة عليه ومن قبضه على وجه النية إذا خالف في بعض الأحيان فإن انقسم عليه وحده خلاف الربح بينهما كما تقدم في آخر القرائن (قوله وليس للوصي أن يشتري شيئاً من التركة) أي يكره كراهة تنزيه فنقول شارحاً فإن ارتكب المحظور في غير ذلك حرام وليس كذلك وإن كان على كراهة شديدة وقوله واشترى فإنه يتعقب بغيره من التبعيض إنما هو في الشرع فقط وجعل عب التبعيض في الشرع في عمله بصفة أو قرأه أو ظاهر المدونة يشهد لشارحنا وقوله بالنظر أي نظر الحاكم ومن هنا يستفاد أن التبعيض يكون في غير المحرم وهل النظر يوم العقد أو يوم القيام ولا نرى حرج ابن رشد أنه يوم القيام لأنه أحوط التيم (قوله ولو قبل) أي خلافاً لغيره وأما بعض المتأخرين فإنه إذا قبل لم يبره عزله لنفسه ولو في حياته الموصي لأنه كسبه بعض منافعه

(قوله حيث أشبهه وكان في حضائه الخ) الحاصل أنه لا يمين شروط ثلاثة إذا هاشا رحنوا هي أن يكون في حضائه وإن يشبهه وإن يحلف وفرض المصنف الكلام فيه إذا تنازع في قدر النقطة (أقول) ومثل ذلك ما إذا تنازع في أصل الاتفاق أو فيه ما لا يمين مع وجود الشرط الثلاثة المذكورة فلا يقبل قوة عند انتفاء شرط منها واختلف إذا أراد أن يحسب أقل ما يمكن ويستقطر الزائد حتى لا يجعله فقال أوعر إن لا يمين عليه وقال غياض بزمه اليمين انقد يمكن أقل منه (قوله للتاقر مواعى المشه ورالخ) الحاصل أن المشه ذات قولين القول الأول وهو المشه وران القول قول الصبي في عدم القبض بعد البلوغ والرشد ومقابله القول قول الوصي يمين ومنها الخلفا اختلافهم في قوله تعالى فإذا فتم عليهم أموالهم فاشهدوا عليهم هل للتاقر مواعى القول المشهور وقول مالك وابن القاسم أو للتاخر له وهو قول ابن الماجشون وابن عبد الحكم (قوله ولو كانت (١٩٥) المنازعة بعد طول) قال ابن عرفة وهو المعروف من المذهب ومنه المدونة ومالك واليه عجم وفي الموازية ومالك واليه ابن رشدان طال الزمن كعشر سنة فيقيمون معه ولا يطالبون فاقول قوله يمينه لأن العرف قبض أموالهم إذا رشحوا وحصل ابن زرب الطول فحاشية أعوام اه وقال المصنف في التوضيح وينبغي أن يتطرق إلى قرائن الأحوال وذلك يختلف اه وقال عب والقبض ان يجري ههنا تقدم في الحيازة من قول المصنف ثم ادعى حاضر ساكت فظهر ان القلائن خمسة وان عجم مال إلى الأول وعنديان ما قاله المصنف هو الذي ينبغي المصير إليه

باب الفرائض

(قوله وهو علم الخ) المناسب يقول وهي علم الموارث والجواب ان المراد بالفرائض الفن المعهود فذكره في الاعتبار وأردا العلم القواعد لا الملكية ولا الادراك لأن الذي تصف يكونه مذكورا إنما هو القواعد لا الملكية ولا الادراك إلا ان يقدر مصنف أي ان المراد

القبول فيه مسابقة فاما ان يقال الوافي ولو قبل فقال أو يقال المراد بالمرز الرضى وله رد ذلك لم يقبل بل ولو قبل وليس الوصى ان يعزل نفسه عن الوصية بعد موت الوصى والقبول وسواء كان القبول قبل الموت أو بعده لأن ينظر أهز وان أبي الوصى من قبول الوصية بعد موت الوصى فليس له ان يقبل لأنه بعد ما يات صارا كالاجني فإذا أراد الرجوع بعد ذلك فحكمه حكم مقدم الفاضل لا حكم الوصى من قبل الميت لأنه لا يرد بالأمر القاضى (ص) والقوله في قدر النقطة (ش) يعنى ان الوصى إذا تنازع مع محجوره في قدر النقطة فان القول قول الوصى لآمين ولا يمين يمينه حيث أشبهه وكان في حضائه ومثله ما إذا كان في كسالة أمه وهي فقيرة وكان أثر النعمة ظاهر على الولد ويحتمل أن الضمير في الوصى الشامل لوصى الوصى وهو المتبادر من كلامه ومثله مقدم القاضى والحاضن والكافل (ص) لا في تاريخ الموت ولا في دفع ماله بعد بلوغه (ش) يعنى ان الوصى إذا تنازع مع الصبي في تاريخ الموت فقال الوصى مات منذ سنتين مثلاً والنقطة واصله وقال الصبي بل مات من نصف سنة مثلاً فان القول في ذلك قول الصبي ولا يقبل قول الوصى الابينة وانما يقبل قوله في تاريخ الموت وان كان يرجع إلى قلة النقطة وكثيره لأن الأمانة لا تتناول الزمن المنازع فيه وكذلك لا يقبل قول الوصى إذا تنازع مع الصبي بعد بلوغه ورشده فقال الصبي ادفع إلى مالي الذي عندك وقال الوصى قد دفعته إليك بعد بلوغك ورشدك الابينة لقوله تعالى فإذا فتم عليهم أموالهم فاشهدوا عليهم أي للتاقر مواعى المشهور وللتاخر له وظاهره ولو كانت المنازعة بعد طول فتقوله بعد بلوغه متعلق بدفع ما أمثل البالوغ فلا يصدق ولو وافقه

باب ذكر فيه الفرائض

وهو علم الموارث وبيان من يرث ومن لا يرث وقد اراد مال كل وارث وبدأ أولاد بنان الحقوق المتعلقة بالتركة وتوابعها خمسة كما ذكره المؤلف وطسرين حصرها بالاستقرار أو بغيره كما أتى وبعبارة وعلم الفرائض له سد موضوع وغاية غيد ما يوصل لمعرفة قدر ما يجب لكل ذي حق من التركة وموضوعه اركلت لانها التي يبحث فيها عن عوارضه الذاتية

بالفرائض المذكورة متعلق علم الموارث أي متعلق الملكية أو الادراك وقوله وبيان أي تعيين من يرث وفي العبارة حذف أي وذا تبين وانما قدرنا ذلك لأن الفرائض المذكورة تليست هي التبين بل سبب التبين وتكون العطف نفسها وهاذا كله على قراءة بيان بالرغم معطوف على علم الموارث ويصح عطفه على الموارث أي على بيان أي تبين أي العلم الحاصل لتبيين من يرث الخ ويصح أن يراد بالبيان التصديق أو التصور أي علم أو تصديق أو تصورا الخ أي المفيد لذلك (قوله ببيان الحقوق) أي تبين الحقوق (قوله بالاستقرار أو بغيره) أراد بالغیر العقل وسأني رده لأن العقل يجوز أن يكره ذلك والأولى حذف الباء ويجاب بان الباطل تصور (قوله ما يوصل) أي شيء يوصل الخ أي هو القواعد الالائية وقوله لمعرفة أي تصورا وتصديق وذلك لان المعرفة تارة تفسر بالتصديق وتارة تفسر بالتصور ويصح كل منهما في المقام تأمل (قوله وموضوعه التركة) موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الثلاثة كما هو معلوم مقرر (قوله لانها التي يبحث فيها عن عوارضه الذاتية) هكذا في نسخة شارحناء وتقول المناسب أن يقول لأنه الذي يبحث فيه عن

عوارضها الثلاثة أي الفاعل المذكور بحث فيه عن عوارض التركة الذائبة وأعاد الوصف بالذائبة لأن الأصل في الوصف النقص
أن العارض إذا فاق ما عارب ولكن المبحوث في هذا العمل انما هو عن عوارض التركة الذائبة لا الغربية مثلا كون ربهما الزوج
هذا عارض فاق ما لم يبق التركة بوصف كونها تركة تواسط شيئا بخلاف ما يعرض لها من حق مثلا فهذا عارض غير لحقها بواسطة
التارخا بحيث فيه ذك وتفصيل ذلك في المنطق معلوم (قوله الحق الميت) الامم يعني من وقوه في مؤمن بمعنى من وقوه وحق الوارث
معطوف على حق الميت وقوه وغير ذلك كالتى أشاره المصنف بقوله كلارهن وعبد حتى (قوله حصول ملكة الخ) قد يقال هذه
قاعدة عامة في جميع العلوم لا خصوص الفرائض الا ان قال ال في الجواب بالعهدي الجواب المتعلق بعلم الموارث (قوله والنسب)
عطف تفسيره ان المراد بالجمعة في المقام الصواب ضدنا خطأ الخاص لن الحجة تقابله الفساد والفساد في المقام خطأ لا الفساد
المتعلق بالعبادات والقعود (قوله من كانه) أى من كان الخلق وقوه بقرابة متعلق بعصق أو ثبت (قوله أو ما في معناها) أى معنى
القرابة فان قلت أى ادع لقوله أو ما في معناها فلا قال بقرابة أو كساح أو ولاء قلت الاشارة الى أن أصل إيجاب الارث القرابة ولما
كان النكاح والولاية منهما اتصال كاتصال (١٩٦) القرابة معلومها الشارع بسنن في الارث (قوله كالنكاح والولاية) الكاف

الجزءية على قوله بنقلان ولا معنى لقلت التحليل (قوله ولابد القصاص الخ) حاصل السؤال
 ان هذه الاشياء الثلاثة تقع مع الارث وكلامهم عرفه منع ذلك لانه قال حتى يقبل الجزية وهذا لا يقبل الجزية وحاصل الجواب
 ان ذلك انما يكون اذا اراد الجزية الا انما يقبل الجزية بحال بل هذا الجزء ولهذا هذا الجزء وليس المراد ذلك بل المراد ان يقال
 لهذا نصفه ولهذا نصفه وقوله وهذه الثلاثة كذلك أي يقال ان نصف القصاص وعسر النصف الآخر (قوله على القول بانها ثلث
 بالموت) ومقابل القول بانها ثلث بالنفي (قوله لقصاص الخ) احقر بنقلان على المفاضل مضافا بما قيل اضافته عليه فهو مفضل
 أصول الفقه لقبا واثافة وهكذا تفصل في سماع الاحال اضافة ولقبا وفيه اضافة يشمل كل سبع لاجل وقبامه تصور على سماع الاحال
 المتصل بها على دفع قليل في كثير الجواب لها (قوله خلافا للصوري) هو الشيخ ابو محمد عبد الله بن أبي بكر بن يحيى الصوري شارح
 الحقوق المالكي (قوله وادخل بقوله الخ) اشوا الى ان قول ابن عرفه قوله ما وصل معناه هو على ترويض وذلك الشيء الموصل هو ما اشار
 اليه المصنف بقوله فيما سأل وان مات بعض قبل القسمة الخ (قوله فان تركه ان نسب) المناسب لقوله والصواب ان يقول والمتمتع (قوله
 استخراي) انما حصل بالاستقراء انما هو الصارفة ان كلام الحصر والتركيب حاصل بالاستقراء وليس كذلك الذي يتصف بكونه

حاصل بالاستمرار افعالهم المحصر فقط (قوله يخرج الخ) بفتح الشدة التضييق من الرأسملة من انخروج وبضم الشدة التضييق وفتح
 الرأسملة من الانخراج (قوله من تركه البت) اسم لانه كالمبت كالطلبة بمعنى المطلوب (قوله كلرهون وعبدني الخ) ههنا في مرتبة
 واحدة وفي العبارة قلب والاصل عين تعلق باحق كلرهون وعبدني وقوله وعبدني أي اذالم يسلم السيد ولم يفده في حياته (قوله
 كائني المرون) أي فائتي المرون من جهة التركة فبدا به معنى يسلم لانه ولو كان المرون هو ابا وجبت الزكاة في عيشه والدين
 يستغرق جميع التركة فان ربه الدين يقدم منه على الزكاة (قوله والاز كذا الحالة عليه قبل موته) أي اذا كانت حراً أو أمة أو ماشية
 وحاصل ما في المقام ان كذا العام الحاضر اذا كانت حراً أو أمة أو رأس المال بعد على الكفن أو وصي به المأمور أو المألو كانت ماشية فان
 احتوت على السن الواجب فانها يخرج من رأس المال مقدمة على الكفن أو وصي به المأمور لا يحتل يمكن سماع فان لم يكن فيها من واجب
 والموضوع ان ليس هناك سماع فانها يخرج من رأس المال بعد قضاء الدين وهدى التمتع وأما لو كان هناك سماع ولم يقدم وحصل الموت
 قبل مجي الساعي فان الوارث يستقبل وأما ان كانت عينا فان علم حالها من غير ما وصي بها تكون من رأس المال بعد الدين وبعد
 هدى التمتع وقولنا كذا العام الحاضر احتراز عن التي فرط فيها التي يشترطها فيما بعد ان اذا أشهد في عصمة اعماله فانها يخرج من
 رأس المال بعد قضاء الدين وبعد هدى التمتع ولا فرق بين العين وغيرها (١٩٧) من حوث ماشية وأما الوصي بها فانها يخرج

من الثلث والقاعدة ان يخرج
 من رأس المال مقدم على ما يخرج
 من الثلث (قوله وكذلك أم ولد)
 هذا مع قوله والركة كما دخل تحت
 الكلف في قوله كلرهون وعبد
 جني ودخل بها أيضاً أم ولد
 والمعتق لاجل والهدى بعد التملك
 فيما يلد وسوق الغنم للذبح وسكني
 الزوجة في عدتها والفضة بعد
 الذبح لا التذرع هذا هو المتعين اذ
 المذكورة وان كانت تعقب بالنذر
 ليس حكمها بالاضحية بعد الذبح
 وان تعقب وجوب المذكورة وان
 يقدم عليها الدين وتباع فيها كما
 نص عليه ابن الحاجب وغيره كما
 اقله بعض المحققين (قوله وسلعة
 الغنم) صورتهما أشترى يدين

بحوزا كثر من ذلك الآن يكون مراده انه حصص لما وجسد في الخارج أي بعد ان وجدت في
 ان خارج حصصها العقل فيها وبمعارة طريق حصص هذا لا موران تقول الحق التعلق بالتركة
 اما ثابت قبل الموت أو بالموت والثابت قبل الموت إما ان يتعلق بالعين أو بالأول هو الحق
 العينية واليه أشار بقوله (يخرج من تركه البت) حق تعلق بعين كلرهون وعبدني) والثاني
 الدين المطلق واليه أشار بقوله (ثم تقضى دينه) والثابت بالموت اما البت وهو مؤمن بغيره
 واليه أشار بقوله (ثم مؤمن بغيره بالعرف) أو لغيره وهو الوصية واليه أشار بقوله (ثم
 وصاها) أو لغيره الميراث واليه أشار بقوله (ثم الباقي لوارثه) والمعنى ان أول ما يبدأ به من
 التركة الشيء الذي تعين قضاءه كائني المرون والاز كذا الحالة عليه قبل موته وكذلك أم ولده
 وسلعة الغنم وكذلك عبد الله على علم منه جنابة وليس هو النكاح هو في مرتبة الشيء
 المرون من عرش وعقار وغيرها وأما اذا حصلت من المرون جنابة فيتعلى به حقان حق
 للزمن وسن المجني عليه وأشار المؤلف في باب الرهن الى بيان ذلك بقوله وان ثبت في جنابة
 العبد الدار فان أسلمه مرتته فله على بيعه عليه عالة وان فداه فغير انه فقد أو في رقبته فقط ان
 لم يرهن بعالة وبأنه فليس رهنه اهـ ثم بعد ان خرج ما يخرج من تركه مؤن تجهيزه كغسله
 وتكفينه وجهه واقباره ونحو ذلك مما يتابع به محسبه فقر أو غنى ثم بعد ان خرج ما يخرج
 الدين كانت بضامن أم لا لانها تجعل عوت المضمون لكن بدون الاتمين مقدمة على هدى
 التمتع اذا مات المتع بعد ان ربي العتبة ثم حقوق الله من الزكوات التي فرط فيها والكفارات

عز وسلعة قطب ع ومن زديمن سلعة فهو حدم مفلسا وحكمه باخذها ثم ان يذيق ان باخذها صاحبها فان عرا باخذها ويقدم
 بها على مؤن التجهيز لان حق تعلق بالعين ويمكن ان تصور ان يجعل التغليف صفة لصاحبها وهو البائع ويكون معناها انه تصرف
 فيها بعد فله ثم قام عليه القرام فوجدوا المشتري قد مات فانهم باخذها من رأس المال وصوروا في تحقيقه الباقي بما اذا خدمت
 رجلا مفلسا في عين سلعة ثم عوت الغنم والسلعة منفقان بها حق ان ثبتت بالبينة وما تصدق في كلام المصنف حيث قال
 ولقرم يأخذ عن شئ في الفس لا الوقت في السلعة الثانية لباتع عند المشتري وليس بعد الشراء فاذا ذلك شيئا عبد الله بن بعض
 شيوخه (قوله كغسله وتكفينه الخ) أي بترتغسله وتكفينه الخ وانما خدمت مؤن التجهيز على الدين المرسله لانه صار شيئا
 بالفس والمفلس يتركه قوته وكسوته وهذا يشبهه وأما الدين قضاءه واجب على السائلين كذا اذا فاد شيئا عبد الله بن بعض
 شيوخه (قوله اذا مات المتع بعد ان ربي العتبة) أي سواء أوصي بها أم لا وأما اذا مات قبل ان ربي العتبة فلا شيء عليه وقوله ثم حقوق
 الله الخ أي بعد هدى التمتع (قوله التي فرط فيها) أي في الاعوام المنسية لانها لا تخرج من الموت وقوله اذا استدلنا براجع الزكوات
 والكفارات وقوله فرضا في الزكوة أو تعصيا كالابن وقوله أو هبما كالابيع البنت السيد فرضا والسيد من تعصيا لانه
 باخذ نصف التركة * واعلم انهم يبين كلام المصنف على وجهه في شارحا ونذكره ان لا يفتخ الحال ونصم يخرج من تركه البت حق

تعلق بعين كل رهون وعين حتى تموت ثم يقهره بالعرف ثم تقضى دينه ثم ما يامن ثلث الباقي هكذا القفل ثم نقول ويقدم منها الاكبر فلا كد وما تساوى معه في مرتبة شخص معه فيها على ما تقدم في المصنف وانما قدم الدين على الوصية لانه حق واجب على الميت بخلافها فانها حق له وقدمت في قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين لان فيها مشقة على الورثة من حيث اخذها بغير عوض والدين نفوسهم مطمئنة بأداءه ولا ياتهم ان تكن مهودة عندهم فقدمت هنا على وجوبها والمسارعة على اخراجها (قوله الا بالرد عند القائل به) كمل رضى الله عنه فانه يقول رد على كل واحد قدر ما رث سوى الزوج والزوجة فلا رد عليهم اجماعا والذي يقول بعدمه ما لا رز يدعاه المحدث والشافعي وجهه رد قضاء الحصة وسأقي ما في ذلك (قوله لانه اول مقامات الكسور) جمع كسر وهو ما جازيل الصبي لان الشيء امان ان يكون بصحبا أو كسرا أو اول الكسر النصف الى ما لا نهاية له من الاجزاء الا ان عبارة مشكلة لان النصف اول الكسور لامساها اذ مقامه من اثنين فالتناسب ان يقول لانه اول كسور المقامات والكسور عشرة اجزاء بسائط اولها النصف وهو اكبرها ثم الثلث ثم الربع ثم النخس ثم السدس ثم السبع ثم الثمن ثم التسع ثم العشر ثم الحزب ومقام النصف اثنان ومقام الثلث ثلاثة الى آخر ما هو معروف (قوله من ذى النصف) خبر مقدم (١٩٨) وقوله الزوج مبتدأ مؤخر أى من الوارث صاحب النصف وأتى بين السابقة

ان أصحاب النصف خمسة قلبت تبعية لثلاثة كمال خمسة وكانه قال الزوج وما عطف عليهم أصحاب النصف فان قلت قضيت ذلك ان تقول من ذى النصف أى أصحاب النصف قلت يجب ان يقصر ذى صاحب ويراد الجنس الحقيقي في متعدد وان شئت جعلت الزوج الخ خبر مبتدأ محذوف أى والوارث من ذى النصف الزوج الخ ثم ذلك جواب عن سؤال مقدم كان قائلا قاله من الوارث وما كفيتموما مقدار ما رث فقال الوارث الزوج الى آخر أصحاب الفروض وكيفية ميراثه بالفرض والتعصيب ومقدار ما رث أن الزوج يرث النصف الى آخر أصحاب الفروض (قوله يعنى) النساء الخ) المناسب أن يقصر قول المصنف وعصب كالأخ

الاخت الشقيقة والى الاب ولا يدخل في كلامه البنت وبنت الابن لوجوه الاول السلامة من الشكرار الاخت في الجنتين هما بنين قوله فيما يأتى هو الان من ابنه وعصب كل اخته وانما قلنا في الجلة لورود ان قال الشكرار انما تنسب لثاني الاول الثاني وبنت الابن بعصب اخوها وانما هو ان كان أسفل منها الثالث قوله والجدان هما بعصب الاختين الرابع ما تقرران المراد بالاخ والعم وهو ما عايد كرى الورثة اخواليت وعصبه وهكذا اخواليت لا يعصب بته وبنت ابنه أى لا يعصبها عصبه بالتعبير (قوله كذا في بعض النسخ) أى وفي بعضها والاخيرين الاوليان أى وعصب الاوليان الاخيرين قطارهم والجد بعصب البنت وبنت الابن وليس كذلك هذا اذ قرئ والجدان فم وأما اذا قرئ بالنسب فبعد ان البنت وبنت الابن بعصبان الجد وله لا يرث معهما بالالتعصيب مع انه يرث معهما السدس فرضا والباقي تعصبا فهذا وجه كون الصواب الشبهة الى حل عليها ووجه ثلث الشبهة بان الواو الداخلة على الاخيرين داخلة تقديرا على الاوليان عاطفة على الجد وقرأ الجد بالرفع أى وعصب الجد والاوليان الاخيرين فأقدم ما قلته الاولى وانما كانت الاخوات مع البنات عصبات لانها اذا كان في المسئلة بنتان فصعدا أو بنتان وأخذت البناتان الثلثين فلو فرضنا الاخوات وأعلمنا المسئلة تقصص نصيب البنات فاستبعدوا أن يرزحهم ولها لابي وأولاد اب الميت الاولادانى

الاخت

الاخت الشقيقة والى الاب ولا يدخل في كلامه البنت وبنت الابن لوجوه الاول السلامة من الشكرار

الاخت في الجنتين هما بنين قوله فيما يأتى هو الان من ابنه وعصب كل اخته وانما قلنا في الجلة لورود ان قال الشكرار انما تنسب لثاني الاول الثاني وبنت الابن بعصب اخوها وانما هو ان كان أسفل منها الثالث قوله والجدان هما بعصب الاختين الرابع ما تقرران المراد بالاخ والعم وهو ما عايد كرى الورثة اخواليت وعصبه وهكذا اخواليت لا يعصب بته وبنت ابنه أى لا يعصبها عصبه بالتعبير (قوله كذا في بعض النسخ) أى وفي بعضها والاخيرين الاوليان أى وعصب الاوليان الاخيرين قطارهم والجد بعصب البنت وبنت الابن وليس كذلك هذا اذ قرئ والجدان فم وأما اذا قرئ بالنسب فبعد ان البنت وبنت الابن بعصبان الجد وله لا يرث معهما بالالتعصيب مع انه يرث معهما السدس فرضا والباقي تعصبا فهذا وجه كون الصواب الشبهة الى حل عليها ووجه ثلث الشبهة بان الواو الداخلة على الاخيرين داخلة تقديرا على الاوليان عاطفة على الجد وقرأ الجد بالرفع أى وعصب الجد والاوليان الاخيرين فأقدم ما قلته الاولى وانما كانت الاخوات مع البنات عصبات لانها اذا كان في المسئلة بنتان فصعدا أو بنتان وأخذت البناتان الثلثين فلو فرضنا الاخوات وأعلمنا المسئلة تقصص نصيب البنات فاستبعدوا أن يرزحهم ولها لابي وأولاد اب الميت الاولادانى

أولاد البنت وأولاد الابن أي ابن الميت ولم يكن اسقاطاً لأولاد الأب فحلت عصباته بدخول النقص عليهن خاصة (قوله وتعيبدن
الثلاث) أي التعدد فأطلق المصدر وأراد اسم الفاعل (قوله وكذلك الاختلاب) الصواب حذف هذه لأن هذا أو خشن قوله
وأخت لاباً كثر فلو جمل كلام المصنف علي التكرير مع ما ساقى (١٩٩) ولان الضمير في قوله ويجبر يرجع لبنت الابن كما قاله

هو (قوله وهذا) أي بن بقولنا وليس
الثانية أي مع ملاحظة منافع
محذوف أي بن كثر أي أفراد
جنس الثانية (قوله الابن الأخ)
هو أعظم من فرض المسئلة كما هو
عادته لان الموضوع استغراق للثنين
فهو منقطع أخاه البدر القرافي
(قوله مطلقاً) أي سواء كان أخاه
أباً بن عمها أو أبا سدء كان لها في
الثنين شيء أم لا (قوله أو أسفل)
أي أو كان الذي ك أسفل منها وهو
معطوف على في درجتها والطرف
يعطف على الجار والمجرور وعكسه
(قوله لا يجوز كل منهما على الآخر)
أي فذلكت عصبات في هذه الحالة
مطلقاً والحاصل ان لابن الابن
مع بنت الابن ثلاث حالات أحدها
أن يكون أعلى فيصعب من تحتها
الثانية أن يكون مساوياً لها
فيعصبا مطلقاً الثالثة أن يكون
أسفل فيعصب من ليس لها شيء من
الثنين ولو تعددت من تيم من فوقه
ويستوي من عصبات في هذه الحالة
مع من في درجته فلو كانت بنتان
وبنت ابن وبنت ابن ابن معها أو
تحتها ابن ابن ابن فليثبت للثلاث
وما في لابن الابن مع التي في درجته
والتي فوقه كمثل حظ الاثنين
ولو كانت بنت وبنت ابن وبنت
ابن ابن ابن معها ابن ابن ابن معها
فليثبت للثلاث وللثلاث العليا
السدس تمام للثنين وما في لابن

الاخت الشقيقة والاخت لاباً فالاولان تنبيه أولي وهما البنت وبنت الابن والاخران
تنبيه أخرى وهما الاخت الشقيقة والاخت لاباً فهمز تنهما معنومة واليهما فيل
العلامة مغنية عن ألف الثالث (ص) وتعددهن الثلثان والثانية مع الأولى السدس
وان كثر (ش) يعني ان بنت الصلب وبنت الابن والاخت الشقيقة والاخت لاباً اذا
كان مع كل أخت لها في درجتها واحدة أو أكثر فهما أولهن الثلثان فرضاً أو في شوناً بالجمع
لخرج الزوج وسواء كانت البنات من زوجة أو أكثر أو من أمه أو أكثر من أمه أو من
زوجته أو أمته وأما ما في أن أكثر من الثلثين كل واحد عشر بن شافاً فيعصب لا الفرض
وبنت الابن فكثرنا أخذ السدس مع بنت الصلب وكذلك الاخت لاباً كتر مع الاخت
الشقيقة تكلمه للثنين قوله ولثانية أي وبنت الابن وبنت الابن وبنت الابن وبنت الابن
مع الأولى وهي البنت والاخت الشقيقة وهذا يصح بالجمع في كثر أي وان كثر أفراد
الجنس (ص) وجهه ابن فوقها وبنتان فوقها الابن في درجتها مطلقاً وأسفل فيعصب
(ش) الضمير فيهما يرجع لبنت الابن والمعنى ان بنت الابن والمراد بهما الجنس فيجب بابن
فوقها بان تولد أبنته وبنت ابنه مشلاً ونحسباً أي بنتين فوقها بان تولد بنتين وبنت ابن
الآن يكون مع بنت الابن في درجتها وأسفل منها فاهة يعصبها أو يعصب من سواء كان
أخاه أو ابن عمها لكن من في درجتها يعصبها أو يعصب من سواء لم يفضل لها أولهن شيء من
الثنين كبنين مع بنت ابن وابن ابن أو فضل لها أولهن كبنين وبنت ابن وابن ابن سواء كان
أخاه أو ابن عمها وأما من أسفل منها بدرجة فيعصبها أو يعصب من ان يكون لها أولهن
في الثلثين شيء بان كان هناك اثنتان أو أكثر وأما ان فضل لها أولهن من الثلثين شيء كبنين
وبنت ابن وابن ابن فإنها تأخذ السدس تكلمه للثنين وبأخذ ابن الابن الباقي تعصبا
وهذا يرشد اليه لفظ المؤلف أنهما إذا كانا في درجة واحدة لا يميز كل منهما عن الآخر
وأما إذا كان أسفل منها فإن كان لها في الثلثين شيء فهي غنية ولا تحتاج لها إلا أن يكون لها
في الثلثين شيء (ص) وأخت لاباً كتر مع الشقيقة أو مع بنت الابن مع بنت الصلب
الاخت أو الأخوات لاباً مع الشقيقة أو مع بنت الابن مع بنت الصلب
فيلسبق فتأخذ التي لاباً واحدة كتر مع الشقيقة الواحدة السدس ويجيب الاخت التي
لاباً واحدة فأكثر من السدس أي شقيقاً وأختان فوقها كذلك ولما ذكرنا حكم
الاخت والأخوات لاباً مع الشقيقة أو الشقائق مساوياً حكم بنات الصلب وكان ابن الأخ
هنا متخافاً لابن الابن هناك استثنى ذلك فقال (ص) إلا أنه أعما يعصب الأخ (ش) أي
أنما يعصب الاخت والأخوات لاباً الأخ المساوي في الدرجة لابن الأخ لا يعصب من في
درجته فلا تراث أبنة الأخ معه وكذلك لو كانت وصداها وابن يعصب ابن الأخ من هو في درجته
فلا يعصب من فوقه بل بأخيهما في دون عمه وابن الابن وان أسفل يعصب من في درجته
بخلاف أن يعصب من فوقه فالأخت لو لم تكن دفعا لبايئهم من التسمية من أن الابن الأخ يعصب

الابن مع التي في درجته والتي فوقه عدان ورث من الثلثين في فائدة في كون ابن الابن يسمى ابناً حقيقة أو مجازاً وقولنا كما قاله البدر
(قوله لابن الأخ لا يملكها) أي ولا ابن المم وبشارة عجم وقوله إلا أنه أعما يعصب الأخ أي فلا يعصبها ان أعما يخلاف بنت الابن فانه
يعصب أخوها وابن عمها أو أعما يعصب الأخ فقط لا باب البنت أو فوري لان الابن الميت ابن الميت واسطة أي بهظم تنقطع النسبة وابن
الأخ لا يرث بأخوته للبنت بل بنوة أخوته الميت فانقطع النسبة عنه وبين أخوات الابن في الأوتة فلا يعصب

(قوله سوا قلنا الخ) أي فقول من قال ان الاستثناء اذا كان متصلا وجب قطعها وان كان منقطعا وجب كسر هاءه صحيح والاستثناء هنا متصلا وقد نص عليه الشيخ اجد وقد اختلف في العمل فيما وقع بعد الاستثناء من المختصان ان العمل فيه حيث كان غير مفرغ هو الاويل وهو العمل في المستثنى منه واما المفرغ فالعامل فيه بعد الاوهو العامل في المستثنى منه وفي هذا فوقع ان المفتوحة اليه من بعد هذا الاظهار لانها مفعولة للعلل غير قول وسواء كان الاستثناء مفرغا لم لا يستلزم انقطاعا فان قلت يرد على ذلك قوله تعالى لانهم لم يأكلوا الطعام في قراءة القراط العشرة بكسر همزتان قلت احبب بوجه احدثها انها كسرت لوجود لام الابتداء في خبرها ذكرها والبقاء فكسر هاءينها واجب والا غير عاملة فيها وبانها مفعولة لقول مقدور تقديره لا اقبل لهم انهم لم يأكلوا وبانها مفعولة لموصول محذوف فتكون واقعة في مصدر الاله أي لانهم لم يأكلوا الطعام (قوله والربع الزوج الخ) الربع معطوف على النصف والزوج معطوف على الزوج (٣٠٠) فقيه العطف على معمولي عاملين مختلفين وهذا المضاف والابتداء فهو اما

كلن الابن وفتح أن هنا متعين سوا قلنا ان الاستثناء متصل او منقطع لانه معمول للمقابلة وان المفعولة للعامل يجب فتح هزتها (ص) والربع الزوج يفرع ووجهه فاعا ذكر (ش) يعني ان الزوج يستحق الربع مع الولد وله الولد وان سفل ذكر كان أو أني كان من الزوج اومن غيره ولو من زنا لقوله لا تقبل ما يبعي مع وكذلك الزوجة والزوجات لها اهلن الربع مع عدم الولد وله الولد ويسترق في فوات الزوجين ان يكونا مسلمين من غير قتال احدثها الاخر كغيرها وان يكون نكاحا ماصصا او متخلفا فيه فان كان فاسدا استغنا عنه فلا يتوارثان سوا مات احداهما قبل الفسول او بعده بخلاف المختلف فيه فقه الارث مطلقا كالصبي على المعتد (ص) والنين لها اهلن يفرع لاحق (ش) يعني ان الزوجة والزوجات لها اهلن النين مع الفرع الا لاحق بالزوج من ولد او ولد ابن منها ومن غيرها واحترز باللاحق من ابن الملاحن الذي لا عن فيه لنفسه فقه لا يبعين من الربع الى النين لانه لا يرث واولى ابن الزنا ولما قبل قوله لها اهلن علم انه أطلق الجمع على ما زاد على الواحدة على ان أقل الجمع اثنتان فلا يحتاج الى ان يقول لها اهلن اهلن (ص) والثنان الذي النصف ان تعدد (ش) هذا معنى قوله فيصير ولتعدد من الثنات ولا يقال اجداه لافادان الزوج لا يتعدلان العبارة الاولى ايضا تنقيده ثمان نسخة والثنين بغير على حذف المضاف واقتضاه أي وفرض الثنين كالث الذي النصف ان تعدد لكن لا يستوف الشرط المشار اليه في قول الانفة

ورعبوا الذي ابقوا ككما • قد كان قبل حذف ما مقدما لكن بشرط ان يكون ما حذف • مما لا للماعليه قد عطف

(ص) والثلث لام وولدها فاعا ذكر (ش) الثلث فرض اثنين من الورثة فرض الام عند عدم من يحجبها وفرض اثنين فصاعدا من الاخوة للام سواء كانوا ذكورا أو انا أو ذكورا أو انا مع عدم الحاجب (ص) وبهجه السدس ولدان سفل واخوان أو اخوات مطلقا (ش) يعني ان الام تحجب من الثلث الى السدس بالولد ذكر كان أو أني وان سفل وكذلك تحجب الى السدس بالعدم من الاخوة سواء كانوا اشداء أو اواب ولاوذ كورا كانوا انا أو انا ومختلفين وسواء كانوا

على مذهبه من اجاز مطلقا أو على مذهب من اجاز ان تقدم الجنا كقوله من البارز وبالجحيرة عرو وما قد تقدم الجنا • (تنبيه) • حصر المصنف فرض الربع في شخصين كغيره من أهل المذهب وقال الشيخ السنوسي في عبارة الحوفي التي كعبارة المصنف كان حق ان يزيد الام في احدى التوارين فانهم اقرن فيها الربع بالفرض لا بالنصيب اذ لم يذكرها احد في العصة وفيه بحث اذ كلام الاثنية فيمن يرث الربع بالقصد وسئلة التوارين جوال المال الارث الربع والمقصود ثلث السابق (قوله فقيه الارث مطلقا) أي سوا مات احدهما قبل الفسول او بعده (قوله اهلن يفرع لاحق) أي ولا يميز بعضهم على بعض في النين أو الربع الا في صورة تكدرة كسنة زوجات أربع طلق واحدة متين طلاقا باثنا ثم تزوج مكنتها أخرى ثم ماتت ومجهلت المطلقة من الاربعة وعملت التي

غير

تزوجها فلها ربع النين أو ربع الربع وباق ذلك يقسم على الزوجات الاربع فاذا كان الربع اثنان ستة

عشر اعطيت التي علفت اربعة منها وقسم الباقي على الاربعة الباقية بعد اعانتهم وقد يترك الزوج أربع نسوة فحصل لاحداهن الصداق والميراث والثانية عكسها والثلثة الصداق دون الميراث والاربعة عكسها فالاولى على من زوجها الميت دخل اوله يخلل لان الموت كالفسول اجامها والثانية نكحها في مرضه المخوف ولم يدخل فلأميراث لها الفساد النكاح ولا صداق لعدم الدخول والثالثة كتابتها لها الصداق دون الميراث والرابعة منكوبة التفويض ومات قبل ان يفرض لها و قبل الفسول عليها فلها الميراث نصف نكاحها ولا صداق لها لعدم الفرض والموت بغير مافرض وكذا الوطء والطلاق قبل الدخول يبطل مافرض (قوله لكن لا يستوف الشرط) أي الا انه يخرج على الشاذ وهو ان الشرط في الميراث للسفل (قوله ولدان سفل) بفتح الفاء والضم والاول قصع ارباب الوطء ما قبل الولد الكامل ونصف الولد كوطء الشر يمكن امة مشتركة وتوافق وليد يبيع كل منهما (قوله ذكورا أو انا) أي وخنثا

(قوله لان الام غرت فيها) وقيل انما قيل الغراون لظهورهما بين مسائل القرائض (قوله لام اذا) اخذت في مسئلة الزوج والمأما
مسئلة الزوجة فان الاب وان كان يفضل الام لكن لا يفضلها بالضعف (٣٠١) والاصل ان الذكر يفضل الانثى بالضعف وقولنا

غير محمو بين أو محمو بين بالشخص كمن مات عن أمه وأبيه وأخوه شقيقين أو لأب وبكر مات
عن أمه وأخوين أو لام وجد وأما الجب بالوصف فلا يجبان كما إذا كان بهما مانع من رق أو كفر
(ص) ولها ثلث الباقي في زوج أو زوجة وأوين (ش) يعني ان الام ترث ثلث جميع التركة تحت
لا حاجب لها فبما عدا المستثنين فان لها فيما ثلث الفاضل وذلك في الغراوين وانما عدا بذلك
لان الام غرت فيه ما يعطى ثلث لفظ الامعنى كاترى الاولى زوج وأوان تصمم سنة
للزوج النصف وللام ثلث الباقي وهو سهم والاب الباقي نصفها خذ مثلها كالواحد فردا الثانية
زوجة وأوان أو أمه لهما من أربعة للزوجة الربع سهم وللام ثلث الباقي وهو ربع التركة والباقي
وهو النصف للاب نصيبا وقال ابن عباس للام الثلث في المستثنين لم يورثه تعالى فان لم يكن
له ولد وورثه أم أو أوفلامه الثلث ورأى الجمهور ان أخذه الثلث فيها يؤدى الى مخالفة القواعد
لانها اذا أخذت في مسئلة الزوج الثلث من رأس المال تكون قد أخذت من مال الاب وليس له
نظير في اجتماع ذكر وأنى يدلان في جهة واحدة وتأخذ الانثى مثله فلو كان موضع الاب جدد
لكن للام ثلث المال تدل على انها ترث مع الجد بالقرض ومع الاب بالقسمة وانما قلعت القاعدة
على القرآن لان القواعد من القواطع وبين كون الاولى من سنة ان الزوج النصف ويحفره
من اثنين لهما واحد وللام ثلث الواحد الباقي ولا ثلثه صحيح فتضرب ثلاثة في اثنين بسنة
وسان كون التامتين أربعة ان للزوجة الربع ويحفر جمع من أربعة فلها واحد من أربعة تبقى
ثلاثة للام ثلثها واحد يبقى اثنتان للاب (ص) والسدس الواحد من ولد الام مطلقا (ش) يعني ان
الواحد من ولد الام فرضه السدس سواء كان ذكرا أو أنثى اتفاقا (ص) وسقط بابن وابنة بنت
وان سقطت وأب وجد (ش) يعني ان الاخ للام يجب بحجب برمان بكل واحد من عمودى
النسب والبنت للصب وبنت الابن وان سقطت فلها من ولد الام ثلث بسنة بالابن
ذكرا كان أو أنثى وابن الابن وان سقط ذكرا كان أو أنثى والاب والجد وان علا (ص) والاب
والامع ولولدان سقط (ش) يعني ان السدس فرض الاب والامع وجود الولد أو ولد
الولد لكن ان كان الولد أو ولد الولد ذكرا كان لكل منهما السدس والباقي للذكر وان كان
أنثى أخذ كل واحد منهما السدس وأخذت هى النصف وأخذ الاب الباقي بالتعصيب وذكر
الام هنا تكرار مع قوله وبحجب بالسدس ولدا وان سقط (ص) والجد ذكرا أو أنثى سقط للام
مطلقا والاب الجدد من جهة والقرى من جهة الام البعدى من جهة الاب والاشتركا
(ش) السدس فرض الجد سواء انفردت أو تعددت وسواء كانت من جهة الام أو من جهة
الاب ولا يرث عندما لا يكون من جدتين أو ام وام والاب وأمه هما وان علا وبحجب بالجد
مطلقا أى من جهة الام أو من جهة الاب قريب أو بعيد بحجب برمان بأب الميت بخلاف أبيه
فانه لا يجب الاب للجدة التى من جهة وورثت معها للجدة التى من جهة الام وان اجتمع الجدتان
وكانت فى درجة واحدة أو كانت التى من قبل الاب أقرب كأم أب وأم أم كان السدس بينهما
لان اصلها جبريت بعدها وان كانت التى من جهة الام أقرب كأم أم وأم أم اب اختصت
بالسدس فقوله ذكرا أو أنثى سواء كانت من جهة الام أو من جهة الاب وان علا فتعقد
تجاوز به عن الاطلاق تبرا كاليفظ القضاء الوارد عن عررضى الله تعالى عنه وليس المراد أكثر

(٣٦ - خرش ثامن) حيث قال فان اجتمعتم فهو ينسب كما لم ينسب تبعه لتركه أى فادار عمر بعبارة المد كورة فان
اجتمعتم كنتم ساداتين أو سادات فهو ينسب كذلك معنى مراد وتذكر كأم ما ورد على طر بن الحوزة فنقول اعلنا ان المكاري وعن ابن
شهاب عن عثمان بن ماضى عن قيس بن أبي ذؤيب قال جاءت الجدة من قبل الام الى أبى بكر نساء من ميراثها فقال لهما ما فى كتاب الله

من شيء وما عانت ذلك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم شأ فلرجى حتى أسأل الناس فقال له المغيرة بن شعبة حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أعماها السدس فقال أو يكبره معلق غرق فقام محمد بن سلمة الأنصاري فقال مثل قول المغيرة فأنفذ لها أو يكبر ثم جاءت الجعدة الأخرى إلى عمر بن الخطاب فله عن معمر أنها فقال لها ما في كتاب الله من شيء وما كان القضاء الذي قضى به أو يكبر الأنصاري وما أنا بأذن في القرض ولكن هو السدس فإن اجتمعنا فهو بينكما أو يكمل ففعلها ٨١ وروى ابن زهيد أن النبي أعطاه رسول الله صلى الله عليه وسلم هي أم الأدهي التي جاءت الصديق والتي جاءت عمر هي أم الأب (قوله غير المبدية بذكر) أي غير الأب ففرض أم أبي الأب فلا ورثها ما في خلاصة دعوى (قوله وأحد فرض الخ) خبره بتداحض قول أي والسدس أحد فرض الأب والجدة ستة أضع لبيان الحكم (قوله أومع ذى فرض مستغرق) مثله ذى بنت ابن وأم وجدوا وبنتي وأم وجدها فاستلثمن ستة بنت ثلاثة بنت ابن وأحد والأم وأحد والسدس (٣٠ ٣١) لجدة أو ثلثين للبنين أربعة والأم وأحد ولجدة وأحدوا لاستغراق بعضهم حصص الجدة

(قوله أومع الأخوة في بعض الاحوال) يعني إذا كان معه ذو فرض لكن المناسب إسقاط هذا لأنه يأتي (قوله فانه لا يرث عندنا شيئاً بخلاف) وانظر قوله عندنا مع أنه أمر متفق عليه (قوله وهو المقتراز الخ) فيه نظر بل المقتزعه شأن أحداهما من جهة الأم كأي الأم والثاني من جهة الأب كأي أم الأب لأنه أدلى بأم الأب (قوله وأعماله فرضان السدس والثلث) أما السدس فهو الماشرة بقوله بعده وله مع ذى فرض معها السدس وأما الثلث فهو الماشرة بقوله وله مع الأخوة والأخوات وقوله ويعمل أن يقال الخ أي لأن المراد بالفروض القوية والفروض الأقوية تصدق بالاحوال فإن الفرض لغة المخر والقطع (قوله الخ) هو الس فضل وقد في بعض مقترحات بال مع من الخار الفصول فهو على حد قوله * ولست بالأكثريتهم حصي *

من واحدة ولومن جهة واحدة لان مالها لا يورث أكثر من جنتين أحداهما من جهة الأم والأخرى من جهة الأب غير المبدية بذكر وقوله مطلقاً راسع للأسقاط فكان حقه تقديعه (ص) وأحد فرض الجدة غير المبدية بآتي (ش) يعني أن الجدة أو الأب يكون السدس أحد فرضه في بعض أحواله بأن يكون معه ابن أو ابن أومع ذى فرض مستغرق أومع الأخوة في بعض الاحوال وأما الجدة أو الأم فانه لا يرث عندنا شيئاً بخلاف وهو المقتزعه بقوله غير المبدية بآتي ثم إن الجدة ليس له فرض وأعماله فرضان السدس أو الثلث ما طلق الجمع على ذلك ويحتمل أن يقال أراد بالفرض الاحوال (ص) وله مع الأخوة والأخوات الأشقاء أو الأب انفري من الثلث أو المقاسمة (ش) يعني أن الجدة أو الأب يفرض مع الأخوة والأخوات الأشقاء أو الأب إذا لم يكن معهم صاحب فرض أخير أي الأفضل من أحد أمرين الثلث أي ثلث جميع المال أو المقاسمة (١) فالثلث إذا زاد عدد الأخوة والأخوات على مثليه والمقاسمة خيرة إذا نقص عددهم عن مثليه فإن كان عددهم مثليه استوت المقاسمة وثلث جميع المال فبقاسم أخاوا أحداً أو أختين أو ثلاث أخوات أو أخاً وأختاً فإن كان في القرية بضعة أخوان أو أربع أخوات استوت المقاسمة مع الثلث فإن زادت الأخوة عن الاثنين والأخوات عن أربع لم ينقص عن الثلث وهذا ما يقتضيه الأب فيه من الجدة لان الأب يجب الأخوة مطلقاً والجدة لا يجب إلا الأخوة للأم دون الأشقاء أو الأب وقد أشار إلى حكمه بقوله (ص) وعاد الشقيق بغيره ثم يرجع كالشقيقة عما هما لم يكن جده (ش) يعني لو تزوج جد الأب وأختا شقيقاً وأخوة لأب فالشقيق يعد على الجدة الأخوة للأب لينصه كثر المرات وسواء سكن معهم ذى سهم أم أوزوجة أو أختاً أخذ الجدة حظه رجوع الشقيق فأخذ جميع الباقي وأسقط الأخوة لأب وكذلك الشقيقة كثر تعد على الجدة الأخوة للأب لينصه كثر المرات فإذا أخذ الجدة حظه رجعت الشقيقة بمائها وهو النصف عند انفرداها والثالث عند تعددها ومافضل بعد ذلك فهو للأخوة لأب لجدة وأخت شقيقة وأخت شقيقة من عشرة أسهلها من خمسة للجدة

إليه إلا أن يقال إن من يباية أي لبيان الجنس لا تعدية ومن يباية حال أي حال كونه خيراً أحد الشقين والجن سهمان حيث لا ولا أن لا فضل أحدهما لأخيهما عند فقر بعض الشيوخ رحمه الله (قوله وطالب الخ) صرح أهل الصرف بأن فاعل يأتي بمعنى فعل فعاد على عطف الفاعل ليس على بابها والشقيق فاعل والمفعول محذوف أي وعاد الشقيق الجدة بغيره أي وحسب الشقيق على الجدة غيره وقيل إن المفاعلة على بابها لأنهم يعدونهم على الجدات أو الجدة مع إسقاط الأولى تأخير هذا عن قوله ولهم ذى فرض تكون المعادة راجعة لهما حال ابن عبد البر فترديد من بين العباية في معاد الجدة بالأخوة للأب مع الأخوة الأشقاء وثالثه كثر من الفقه لما انفلقا بين بقوله في القراض لأن الأخوة لأب لا يورثون مع الأشقاء فلا معنى لأخاهاهم مع لانه حيف على الجدة المقاسمة وقيل إن عباس بن زياد عن ذلك فقال إنما أقول في ذلك برأي كما تقول أنت برأيك (قوله كالشقيقة) أي إذا كثر فجمع بعد جدهم الأخ لأب على الجدة (قوله بمائها) يصح كسر اللام ونحوها أي بالحصص من المال التي أباها وبالمال المقر لها (قوله فالشقيق بعد الخ) فنظر غير في المصنف عام الآن مراد به

(١) فالثلث أي خبره ولعل الناصح أسقط لفظ خير كما يشعر به ما بعده ٨١ معجمه

خاص وهو الاخوة للاب والام لانهم يحجبون بالجد ولا فرق في الشقيق بين ان يكون نكاحا او متعتدا (قوله ويمنع نصفه) يجري هنا ايضا قوله وعاد الشقيق بغير منه ويحذف من هنالك لانه ما قبله عليه (٣٠٣) (قوله وهو ثلاثين من غنائة عشر) لان

قبحا سدسا وثلاث مائتي وما يبق وكل مسئلة اجتمع فيها سدس وثلاث مائتي وما يبق كانت من غنائة عشر (قوله تستوي الثلاثة الخ) واصحسوا التعبير بالثلث لانه اسهل كما قاله الرافعي ورويه النص في حق من ولا ذوي الام دون القسام أي المقاسمة أي لانهم هذوا اصحاب الثلث ثلاثة منهم الجدد قيل ولا ينبغي امكن الاختصاص بالفرض فهو أولى ومقتضاه انه يأخذه بالفرض اه له (قوله والقراء لا يفتن أن الأصل في العطف المغايرة فالتناسب أن يقول المصنف أي القراء وما بعد أي التفسيرية بدل أو عطف بيان عند البصريين (قوله يعني أن الجدد للاب لاشتمال الخ) انظر لم عدل عن قول المصنف ولا يفرض الي قوله ولا يقاسم مع اعتبار الأمرين معا الفرض أولا ثم القسمة ثانيا (قوله ويصل للاخت بثلثه) أي لما لم يعمل لها لادى لاحد امور متوعة اما تقص الزوج عن النصف وهو غير جائز أو الام وهو يؤدي لطلب

سهمان لان المقاسمة فيها حظ لمن الثلث يبق ثلاثة للاخت منها نصف الجميع سهمان ونصف سهم يبق للاخت نصف سهم فاذا ضرب بمقام النصف وهو اثنان في النصف حصل عشرة للجد اربعة وهي خسا المال والاخت خمسة نصفه والاخ سهم وهو الفاضل بعد نصفها ويكدر حقيقة واخترن لاب تسع من عشرين لان اصلهما من خمسة كالتالي فلها لان المقاسمة خير للجد سهمان يبق ثلاثة اسهم للاخت سهمان ونصف فاضرب بمقام النصف وهو اثنان في النصف يحصل عشرة للجد اربعة وللأخت النصف خمسة وبقى واحد للاختين للاب بينهما مناصفة فاضرب باثنين عددهما في العشرة حصل عشرين ومنها تقصص (ص) ولمع ذى فرض معهم السدس أو ثلث الباقي والمقاسمة (ش) يعني أن الجدد للاب اذا كان مع ذوى الفروض والاخوة لا اشغاعا ولا بفضله الافضل من أحد ثلاثة اقسام السدس من رأس المال أو ثلث الباقي بعد اخذ ذوى الفروض فرضهم أو المقاسمة فخلل الاول كزوجة وفتن وجد وأخفا أكثر لان الباقي بعد الفروض خمسة من اربعة وعشرين ثلثها واحد وثلاثون وحصة سهمها ان قاسم الاخ اثنان ونصف فسدس جميع المال وهو اربعة احظ له من المقاسمة وثلث الباقي فيفضل واحد للاخت فاكثر ومثال الثاني كما وجدوا عشرة اخوة لثلاث بنات بعد فرض الام وهو ثلاثة من غنائة عشر أحد الاصلين المختلف فيها خمسة عشر ثلثها تسعة أي أكثر من مقامته فيه عشرة اخوة ان يحصل لها سهم واحد وأربعة أجزاء من أحد عشر جزءا من مهم ومن سدس الجميع اذ هو ثلاثة وانما مثلت بعشرة اخوة ليكون الباقي منقسما عليهم فلو كانوا غير ذلك لما كان يدعى مثله كان ما حكم كذلك ومثال الثالث كجد واحد وأخ لان الباقي بعد فرض الجدد وهو واحد من خمسة فخصه بالمقاسمة اثنان ونصف وذلك أكثر من السدس اذ هو واحد ومن ثلث الباقي اذ هو واحد وثلاثون تقصص من اثني عشر وفي بنتين وجد وأخ تستوي المقاسمة والسدس وفي أم وجد وأخوين تستوي المقاسمة وثلث الباقي وفي زوج ووجدوا ثلاثة اخوة يتوى ثلث الباقي والسدس وفي زوج ووجدوا أخوين تستوي الثلاثة فقوله معهم أي الاخوة والاخوات حاجبة اليه لان الكلام في الجميع الاخوة والاخوات الاثنية أولا بوقوه أو ثلث الباقي أو مناصفة خلوا ما تنص جميع فقد تجميع الثلاثة واثنان منها (ص) ولا يفرض لاخت معه الا في الكدربة والفرار زوج ووجدوا أم وأخت شقيقة أو لا يفرض لها سهم ثم يقاسمها وان كان معها أخ لا بومعة اخوة لا تمسقط (ش) يعني أن الجدد للاب لا يقاسم الاخت ولا يقدر أخذها الا في مسئلة واحدة وهي التي تعرف بالا كدربة ومورثتها تركت المرأة زوجا وأما ما وجدها وأختا شقيقة أو لا باصلها من ستة الزوج النصف واللام الثلث بفضل سهم بأخذ الجدد لانه لا يتقص عن سدس جميع المال ويصل للاخت بثلثه تمثل نصف المسئلة فتكون المسئلة له ولها من تسعة فاذا فرض لها بالجد سبع اربعة القسمة لاذ كرمل حظ الاثنين لان الجدد معها كاخ وأربعة من تسعة لا تنقسم على ثلاثة ولا ثلثها فتعرب ثلاثة عدد الرؤس المنكسر عليها ما في أصل المسئلة تبلغ سبعة وعشرين ثم يقال من تسع من تسعة أخذ مضر وباقي ثلاثة فلها اربعة من تسعة في ثلاثة باقى عشر بأخذ الجدد ثمانية وأخذ الاخت اربعة واللام اثنان في ثلاثة بسنة والزوج ثلاثة في ثلاثة بتسعة ويلقى بها من وجهين أحدهما أن يقال اربعة ورؤسها أخذ أحداهم ثلث ماله وهو الزوج وأخذ الثاني ثلث الباقي وهي الام وأخذ الثالث ثلث الباقي وهي الاخت وأخذ الرابع الباقي وهو الجدد الثاني قال ابن عرفة بان يقال ما فريضة آخر قسمها للعلم فان كان أنثى ورثت وان كان ذكر الميراث

الجدد والاخت لها وهو غير جائز ايضا وتقص الجدد من السدس وهو ممتنع لانهم عن الفتي هو أقوى من الاخت لا تنقص عن السدس فالاخت أضعف من أن يحبس أو اسقاط الاخت وهي لا تقسط قال في الجلب ولا يعمل في مسائل الجدد غيرها (قوله وان كان ذكر الميراث) لانه لا يفضل له شيء بعد تعليب الفروض

(قوله عبد الملك بن مروان الخ) وقيل انما سميت كدربة لان المشقة فيها لمن بنى كدز وقيل لكثرة اقوال الصباية قهوا وتكدرها
 ومروان يسكنون اراه (قوله لشهرتها) أى لانه ليس في مسائل الجديسة يفرض فيها الاخت سواها وقيل لان الجديسة غري على نصيب
 الاخت (قوله اختان أوأ كلفيرام) أى وأما لو كان اخوة لآلام كان لزوج النصف واللام السدس واحدا واثنان للجد والاشق
 للاخوة لآلام (قوله ولهما أولهن السدس) أى فاذا كان اختان يكون لزوج النصف واللام السدس واحدا وللجد السدس واحد
 وهو والمقامه هنا سواها واحد على اثنين لا يصح عليهما فنضرب الاثنين عدد دروس الاثنين في ستة باثني عشر ومنها انضغ وان زادت
 الاخوات على الاثنين كان السدس أفضل من المقامه وثلاث الباقي واستشكل ذلك بأنه على أى وجه لا يجوز أن يكون فرضا
 لان فرضهما الثلثان ولا تعصيان الجديسى يعصيهما صاحب فرض هنا صاحب الفرض لا يعصب إلا أن يكون بينهما مع اخت
 أو اخوات كما سلف وهو واضح ان كان النقل ان الجديس أخذ فرضا وقال للمعصي في شرح المنهاج كلام القاضى أى الطيب يقتضى
 انه يأخذ به التعصيب وعليه فلا اشكال كذا قال نت قال القاضى وقوله فلا اشكال فاسد لانه لا يدفع الاشكال كما بين في وقال عم
 وفيه نظر أى في الأخذ بالتعصيب فترادى كان كذلك لاخذ في جد وأربع اخوات الثلث وهن الثلثان على قاعدة التعصيب وهو ما
 يأخذ في الفرض المذكور النصف اللهم إلا أن يقال انه انما يحصل برثه بالتعصيب لاجل أن يعصب الاخوات اذ من يرث بالفرض
 لا يعصب وانما كان يأخذ نصف الباقي في الفرض المذكور وان كثرت الاخوات نظر الى أنه يرث بالفرض اه وقال محشي
 نت ولاشك أن الاثنين فأكثر اختان ذلك تعصيانا الجديس معصبا اذ هو المانع لهما من اخذ فرضهما ولا يرثان صاحب الفرض
 لا يعصب اذ ليس فرضه محتمل التغيير (٣٠٤) بين الامور الثلاث اه (قوله فلو لم يكن زوج ففى الخرقه) بالمذموميه

شأ وصورتها كما قد علمت تركت زوجها لو وجدها أو أمها أو اباها قال ابن حبيب سميت كدربة
 لان عبد الملك بن مروان القاضى على رجل يحسن الفراض يسمى كدروفا خطأ فنهى فثبت اليه وسعها
 مالك بالفرأ انه شرها ولغروا للاخت فيها يفرض النصف ولم تأخذ الا بضعه واحتج بقوله اخت جمالو
 كان معه اختان أوأ كلفيرام فانه يأخذ السدس ولهما أولهن السدس فلو لم يكن زوج ففى الخرقه
 فلو لم يكن فيه أم فلزوج النصف والباقي بين الجدي والاخت أثلاثا لان المقامه أحظ فلو لم يكن فيها
 جد كانت المباحه ولو لم يكن اخت كانت إحدى الفراضين اذا كان بدل الجدياب ولو كان موضع الاخت
 أخ لأب أو شقيق ومعه اخوة لآلام اثنان فصاعدا لم يكن للاخت شئ لان الجديس يقول له لو كنت دوني لم ترث شيأ
 لان الثلث الباقي يأخذها ولا لآلام وأنا أحب كل من يرث من جهة لآلام فأخذها بخلاف حنفى الثلث
 كمالا ونسب المالكية وقال زيد الا لأب السدس قيل ولم يخالف ما للزيد الا فى هذه المسئلة

خرقا لثغرى أقوال الصباية
 فيها أى تقرقوا واختلافهم
 ليستقوهى مذ كوردة في
 المعلومات رضى الله عنهم أو
 لان الأقوال اختلفت كثيرا
 بأن يكون تركا أو مجردا
 وأخذ شقيقا ولا بغير لآلام
 الثلث فالمسئلة من ثلاثة
 الآدم واحد يفضل اثنان
 للجد والاخت ينقسم عليها

لقد قلناهما والاخت الثلث لانهم ثمة بالتعصيب واثنان على ثلاثة لا تنقسم وتباين فاضرب ثلاثة في ثلاثة ولو
 بضعه لآلام واحد في ثلاثة ثلاثة وللجد والاخت اثنان في ثلاثة ستة للجد أربعة والاخت اثنان وهذا مذهب الائمة الثلاثة وأما عندنا
 بذكر المصدق رضى الله عنه فلام الثلث والباقي للجد والاشق والاخت وهو مذهب أبى حنيفة وفيه أقوال كثيرة راجع شرح الترتيب (قوله
 فلزوج النصف) والباقي بين الجدي والاخت أثلاثا فالمسئلة من اثنين للزوج واحد وللجد والاخت واحد وهو لا ينقسم على ثلاثة فاضرب
 ثلاثة في اثنين ستة للزوج ثلاثة وللجد اثنان والاخت واحد (قوله فلو لم يكن فيها جد كنت المباحه) ففى زوج وأم وأخت ففى من ستة
 لان فيها نصفان وثلاثا وتقول للمسايسة لزوج ثلاثة وللأخت كذلك واللام اثنان وانما سميت بالمباحه لانها على ابن عباس لما بلغ في انكار
 القول قال بن بردى الله عنه وهو راكب انزل حتى يتباهل ان الذى أحصى رمل طالع عددا لم يجعل في المال نصفا ونصفا فلو نشأ هذا ان
 النصفان قد ذهبوا بالمال فأمن موضع الثلث وسأنى أن الشارح يقول وتلق هذه المباحه ونجت بذلك لقول ابن عباس من باهلى
 باهله ولا يتبال الاعتان من قولهم لله الله أى لعنه وأبعد من رجته ثم استعمل في دعائه بيمينه وفيه وان لم يكن التعان كما قاله ان يخشى
 (قوله لان الثلث الباقي يأخذها ولا لآلام) لانهم أصحاب فرض والاخ لغير الآلام عاصب وهو يسقط عند استغراق الفروض (قوله فأخذ
 الجديس حنفى الثلث كمالا) أى فلزوج النصف ثلاثة ولآلام السدس واحد يفضل اثنان يأخذهما الجد (قوله ونسب المالكية) ظاهر
 عبارة أن المالكية صادقة بصورتها بأن يكون هناك أخ لأب أو أخ شقيق مع أن المالكية هى مسئلة المصنف التى فيها أخ لأب فقط
 وأما قولها فيها شقيق ففى شبه المالكية (قوله للاخ لأب السدس) أى وللجد السدس (قوله قيل ولم يخالف ما للزيد الا فى هذه) أى
 التى هى المالكية أى في باب الجد والاخوة فلا ينشأ في هذا فله في غيره كورث كور من يدين كما بين في وقال محشي نت ولا يرث

من الغلبة في أم الجدة القائل فيها إن التماسي الأعلى قوله زيد وحده فإن أم الجدة أيضا جدة لأن زيدا فهو أول من نكحها أم الجدة أم الجدة أم الجدة
وليس أخذ بقوله زيد بتقليد بل وافق اجتهدوا أدلته واحتجوا أدلته ١٠ وانظر تكملة به قبل فهل يكون ذلك ليس تأتيا فهو غير
مريض له أو أنه مجرد سكاية قول وكأنه قال بعضهم (قوله) لكون الخلاف مع أصحاب ما في (الح) أي والمعدن الأخ الشقيق مثل
الأخ للاب في حكمه المذكور في الصنف من السقوط فليجد الثلث السابق بعد فرض الزوج والام وتسقط الاشقاء لأن الجدة يقول
أكن ثم تزول نسبها ببيكم وانما ترجعون إلى الاشتراك بسبب أمكم وأنا أحجب كل من يرث بأمه والقول الثاني مقابل الغلبة في المذهب
وهو مذهب بطلان زوج النصف والام وأجلدة السدس ولا أخوة الاشقاء كذلك وقوله لأن الخلاف فيها لأصحاب ما في (الح) أي ولقد
سميت شبه المالكية وانظر ما لو كان موضوع الاختصاص في السراخ فلا حاجتنا إلى الإطالة بذلك (قوله) ولعاصب ورث المأنا
كله إذا انفردت برف العام بما ذكره برف العام بنفسه لا لعاصب الشامل لهذا ولعاصب غيره ولعاصب مع غيره وهو منقطع
لأنه تعرف بالحكم فيؤدي إلى الدور وأجيب بحواين الأول أنه تعرف لفظي والتعاريف اللفظية لا يدخلها الأدوات وأما اعتراض على
هذا بأنه تعرف برف بالحكم وهو دور خطأ الثاني أنه بيان حكمه لا تعريفه ثم عرفه بعد ذلك بالسدس وقوله والباقي بعد الفروض أي أو
يسقط إذا استغرقت الفروض التركة الآن تغلب كالاشقاء في الجارية والاختصاص لا يكتفي به ولعله أسقط هذا لأن يأنه لعدم
أطرافها إذا كان ويجوز لا يسقط بحال ويقال هو لازم كلامه لأنه يفهم (٣٠٥) من قوله الباقي أنه لو لم ينشئ سقط ولا يغال
يرد إلا لأن لا يمتنع هوهم مقولة لانا

ولو أسقط الموقوف قوله لا تسلب شبه المالكية حيث كان الأخ شقيقا لكون الخلاف
مع أصحاب مالك ولا نص فيها المأنا ولا فرق في الأخ للاب بين الواحد والمتعدد لا يفضل
الأخ للاب ساقط هنا ولو لم يكن معه أخوة فلا ملامعة حيث ذكروهم لأن يقول إنما ذكروهم
لتكون هي المالكية والتنبيه على مخالفة زيد فيها (ص) ولعاصب ورث المال والباقي بعد
النقض وهو الآن ثم إن أمه وعصب كل أخته ثم الأب ثم الجدة والأخوة كما تقدم ثم الشقيق ثم
الاب وهو كالشقيق عند عدمه (ش) أصل العاصب الشدة والقوة ومنه عصب الحيوان لأنه
يعينه على الشدة والمداينة فوصف الرجل بنو وقربائه لايه وانما عواصبه لأنهم عصابه
فأما طرف والاب طرف والم جاب والجمع العصبان وانما آخر المؤلف ذكر
العاصب عن الذي يرث بالفرض لقوله عليه الصلاة والسلام أحقوا الفرائض بأهلها فما بقى
الورثة فليسوا ولي رجل ذكر وقائدة وصف الرجل بالذكورة للتنبيه على سبب استحقاقه وهو
الذكورة التي هي سبب العصبية والترجيح في الإرث ولهذا جعل الذكور مثل الأنثى والعاصب
بنفسه هو الذي يرث جميع المال إذا انفردوا بأخذ ما بقي عن أصحاب الفروض كالاب وإنه
عند عدم الابن والاب والجدة عند عدم الاب والأخ الشقيق والأخ للاب عند عدم الشقيق

بعض بنت الابن ولو لم يجز عن الثلثين إذا كان قد جها (قوله ثم الاب) أي عاصب في بعض أحواله وقوله ثم الجد أي غير الجدلي
بأنثى وإن عاصب في عدم الاب (قوله ثم الشقيق) (الح) الصواب إسقاط ثم وهو راجع لقوة الأخوة لأنه لا منع من حصول قوة أصل العاصب
الشدة (الح) أي أن الشقيق منه عاصب العصب وهو الشدة والقوة يقال عصب التي عصبان شدة وإنه عاصب الشدة وإنه عاصب الشدة وإنه عاصب
العصاة لشدة الرأس بها وقوله ومنه أي ومن العاصب أي ومن مصدره أخذ عصب الحيوان وقوله لأنه يعينه أي أنما عصب
الحيوان عصبان لأنه يعينه على الشدة أي على كونه شديدا أي قوي وقوله والمداينة أي والنفق وهو عطف لازم لغيره (قوله) لأنه عصب
به أي عاصبه أو قد حدث له قوة بذلك تضع الفروع بقوله فحصة الرجل الخ بعد ما تقدم قوله لأنه يعينه على الشدة والمداينة (قوله) فما
أبقت الورثة في شرح الترتيب الثاني وقال ابن عب الشهور على الالسية فما أبقت الفرائض وهذا الحديث متفق عليه أخرجه
البخاري ومسلم (قوله) وقائدة وصف الرجل بالذكورة أي مع إن الرجل لا يكون إلا ذكر أو قول وما المانع من أن يقال إن السبب في ذلك
الرجولية ولعل الالتفات إلى ذلك لكونه شاة إن يقابل بالأنثى ثم بعد الاتفاق في ذلك رأيت بهضم فالواحد لا يحسن كما في شرح الترتيب أنه
لتحقيق دخول ذلك في الصنفين فها هم وهم قصور على البالغ وهل قصور على البالغ حقيقة في حق الصغير مجازا وهو ما قد تشبهه عبارة
بعضهم وأما حقيقة فهمها وهو ما يفيد غيره ثم أقول وهذا لا يقتصر في الحديث على الذكورة المعصود بل ذكر الرجل في الخبر في ذكر
الرجل قلت لأن الشأن المخاطبة مع الرجال فقط فهو أسبق في ذهن قائله لأن قال هذا الحديث يقتضي اشتراط الذكورة
في العصب المستحق للباقي فيرضح العصب بغيره ومع غيره قلت بدل طريق المفهوم وأما دوجانته أن يكون له عموم في حق الحديث

الذ على ان الاخوات مع البنات عصبان وبما يدل على أن كل واحد من البنات وبنات الابن والاخوات لا يورن لأولاب قصير عصبية مع من ذكرهم ان المذكور نص وأجماع ٨١ (قوله أي كرم من التفصيل) أي في قوله ومع ذى فرض معهما السدس الخ (قوله وهذا أحسن) أي دجوعه للأخوة فقط أحسن (أقول) وجهه وافي أعلاه ان اذ راجع قوله كما تقدم للجد والأخوة يكون الالتفات للجد والأخوة معاً لا لأحدهما فالاستتال لأحدهما وهو الأخوة بعد غير مناسب بخلاف ما اذ راجع قوله كما تقدم للأخوة فقط فيساب ما بعده في الاستتال فان قلت اذ راجع قوله كما تقدم للأخوة ما يرد بقوله كما تقدم أقول راد به ما ردى الأول من ان المبراد من التفصيل الحاصل بينهم مع الجد وتظهر العبارتان قوله الشقيق انما يكون تنصلاً للأخوة الا اذا راجع قوله كما تقدم للأخوة فقط مع ارجاع للأخوة مطلقاً وانما كان الصواب اسقاط ثم لا يمتنع انما في المقام كما هو ظاهر (قوله انا اذ قلنا عصبية بغيره) الباسمية وقيل ان الباء للامتنان والاصاق بين شقين لا يمتنع (٣٠٦) الا عند مشاركتها في حكم المصطفى فيكونان مشتركين في حكم العصبية

يختلف كلمة مع فانها الاقتران وهو متحقق بينهما مشاركة فيه كافي قوله تعالى وجعلنا معه أخاه هرون وزيراً أي حيث قارنه في النبوة فلا يكون العصبية كما يمكن موسى وزيراً كذا في كظهور مما قاله وجه قوله لم يجب كونه عصبية أي لم يثبت كونه عصبية (قوله وهو اصطلاح) أي لفرضين أي ولا مناسحة في الاصطلاح وقوله والحقيقة واحداً أي أن المعنى واحد كما هو التبادر والاختلاف اتشاهو في النطق فقط وانظر كيف ذلصع ان المعنى مختلف كما بين من قوله انا اذ قلنا الخ يجب انانه أراد بالحقيقة المبرجوع أي أن المبرجوع والمآل واحد وهو ان صكلاً من البنات مع الابن مثلاً والاخت مع البنات يورث تبعاً لغيره (قوله وشقيق واحد الخ) حاصله إما شقيق واحد أو مع ذكر أو ذكرين أو أكثر أو مع اثنا أو مع ذكر أو واثا السك في درجة واحدة وقوله تعدد الأخوة للام) نالو كان ولد الواحد أو أحد السدس والباقي للعاصب (قوله عالت عمل ثلثها إلى عشرة) أي وتسمى الجبهة (قوله على ظاهر الحال) أي على الحال الظاهر فهو من إضافة الصفة للوصف بخلاف من شارك فاعلم انظر للحال الباقي وهو الاشتراك في الام (قوله أول مرة) أي في أول خلافته وقوله ثلثها كان في العام المقبل أي الثاني من خلافته (قوله أليست الام تخمهم) استفهام قصد منه التنبيه لانتكار كل عليه بمحض القوم (قوله هب أن أباهم كان حماراً) أي بشرط النظر اليه كونه انساناً فان قلت لم يخص الحمار من بين سائر البهائم مع شراكه في الجملة قلت لما كان الحمار مذكراً الصورت فشا من تلك الحنفية شدة الاعداد الغالبة فيكون زيادة في عدم الالتفات اليه وانما كالعدم فان قلت غير من الاقارب أشد في الاعداد قلت نعم لكن لما كان الحمار مختلطاً بشركه صوته صار الالتفات اليه في البعد أشد وقوعاً (قوله وقبل فائل ذلك أحد الورثة) ويمكن الجمع بان يكون ذلك من مبرمهما (قوله وقبل فائله أحدهم لي) أي وعلى هو الذي كلم عمر ولا يمتنع من أن يكون كل من زيد وعلي كلم عمر

وقوله كما تقدم راجع للجد والأخوة أي كرم من التفصيل أراجع للأخوة فقط وهذا أحسن ويكون التفصيل وهو قوله الشقيق ثم لأب ينصر بد الشقيق من أداء العطف قاصراً على الأخوة لان بغير بد الشقيق من أداء العطف كما هو الصواب كما قال ابن غازي يكون الشقيق ثم لأب يدلان الأخوة مفصلاً وقوله وعصب كل أخيه الظاهر والله أعلم ان مقصوده وان كان كلاً في العاصب بنفسه بيان العاصب بغيره استطراداً لفرض فمباستي بيان تخصيص انما الشقيق النصف اذا لم يكن معهما يساوياً ولا من بعضهما والفرض هنا بيان ان عصبية بغيره فلا تكرار لان الفرضين مختلفان * وإعلم ان العاصب على ثلاثة أقسام عصبية بنفسه وعصبية مع غيره وعصبية بغيره فالاول كذا ولا يدخل في نسبه إلى الميت أنثى والثاني كل أنثى قصير عصبية مع أنثى أخرى كالأخت مع البنت أو بنت الابن والثالث النسوة الأربع اللاتي فرضهن النصف اذا جمع كل مع أخيه والفرق بين الأخيرين اننا اذ قلنا عصبية بغيره فالغير عصبية أو مع غيره لم يجب كونه عصبية وهو اصطلاح والحقيقة واحدة وقوله وهو كالثقوب عندهم يعني عنه قوله ثم لأب صرح به لاجل قوله (ص) الا في الجارية والمشتري كزوج وأم واحدة وأخوان فصاعداً الأم وشقيق وحده أو مع غيره فشا يكون الأخوة للام الله كذا كالأنثى (ش) دل هذا الاستتاع على ان الشقيق عاصب الا في هذه المسئلة وانما يورث بالفرض بشرط كونها مشتركة تعدد الأخوة للام وان لا يكون الاشقاء كلهم انما فان كان بدل الشقيق أنثى واحدة شقيقة أو لأب عالت الفرصة قبل نصفها إلى تسعة وان كانتا اثنتين عالت عمل ثلثها إلى عشرة وهي غاية قول السنة وورث الاشقاء في المشتركة كذا كرنل خط الأنثى فاصلها من ستة السروج النصف ثلاثة وللأم والأختة السدس واحد وللأخوة للام اثنتان ولأنثى الشقيق ومن معه على ظاهر الحال وقد زلت هذا المسئلة بسببنا من الخطاب رضى الله عنه أول مرة فأسقط فيها الاشقاء ثلثها كانت في العام المقبل أي عمر عليها فان اذ ان يقضى بذلك فقال له زيد بن ثابت أليست الأم تخمهم هب ان أباهم كان حماراً ما زادهم الأب الاقربا وقيل فائل ذلك أحد الورثة وقيل فائله أحدهم على الأمر فاعلم على عمر بينهم وبين ولد الأم في الثلث

ف قيل

أي وتسمى الجبهة (قوله على ظاهر الحال) أي على الحال الظاهر فهو من إضافة الصفة للوصف بخلاف من شارك فاعلم انظر للحال الباقي وهو الاشتراك في الام (قوله أول مرة) أي في أول خلافته وقوله ثلثها كان في العام المقبل أي الثاني من خلافته (قوله أليست الام تخمهم) استفهام قصد منه التنبيه لانتكار كل عليه بمحض القوم (قوله هب أن أباهم كان حماراً) أي بشرط النظر اليه كونه انساناً فان قلت لم يخص الحمار من بين سائر البهائم مع شراكه في الجملة قلت لما كان الحمار مذكراً الصورت فشا من تلك الحنفية شدة الاعداد الغالبة فيكون زيادة في عدم الالتفات اليه وانما كالعدم فان قلت غير من الاقارب أشد في الاعداد قلت نعم لكن لما كان الحمار مختلطاً بشركه صوته صار الالتفات اليه في البعد أشد وقوعاً (قوله وقبل فائل ذلك أحد الورثة) ويمكن الجمع بان يكون ذلك من مبرمهما (قوله وقبل فائله أحدهم لي) أي وعلى هو الذي كلم عمر ولا يمتنع من أن يكون كل من زيد وعلي كلم عمر

(قوله ولم ينقض الخ) ضبط البناء بالفعل لا ينقض ان ذلك ان كل من قول عرف بالنسب ولا ينقض بالاباء او بقول ولا ينقض أحد الاحتادين بالاخر بل ذلك هو المناسب لكونه الخليفة ثم بعد كسي هذا رأيت ما يقيدناه ليس من كلام عرف فلما وجدنا النسب ان يجعل كلاما مستانفا اخبارا حاصل من عرف فضع التعيين بل وقوله في الم أي في العمري بحيث لا يشاهد بالاصناف فكون أشد في عدم النظر اليه (قوله وبالمنزلة) أي غير الآلة لانهم القوا السؤال فيها وعلى المنبر كما اتفق في الآلة فلا اشكال شئنا عايناه (قوله) لان عرض مثل عنها وهو على المنبر انظر كيف يقع السؤال في ذلك الموضع وليس وقت سؤال ولا كلام ولا إشارة خصوصاً مع كون شديد المبالغة صادقا بالمعرف ناهيا عن المنكر فينتظر الى فراغه من الصلاة ويستل ويكن الجواب بأنهم كانوا في تلك الحالة نادر والسؤال شوطان هجوم أمره لئلا ينفذ من جوابه من موت أو كان لعذر من الاعذار حصل في وقته انقضت التسليم (قوله وأسقطه أيضا الخ) كان حقه ان يلحقه التامول لكن تركت لوجوه الفاصل بالفعل (قوله التي) (٣٠٧) صارت كالعاصب بالنفس وهو الشقيق

أز مع البنت وأبنت الابن
(قوله لأجل بنت) جعل
اللام للتعليل وهي ترجع
للسببية فخرجت الأمراة
أن تقول لأخت عصبية
بالبنت كأن البنت عصبية
مع الابن مع ان الامري ليس
كذلك فلان نسب أن يجعل
اللام في قوله لبنت عصبية
مع قبول قولهم لأخت
عصبية مع العمري لا بالغوي
(قوله ثم بنوهما) الأولى
ثم ابناهما أي ابن الاخ
الشقيق والابن الابن
أن يقال جمع باعتبار
الافراد قال أنت وبنوتك
منزلة أي ابناهم فاذمات
شقيقان مثلاً أو لاب
أحسدهما مع ولد واحد
والآخر عن خمسة ثم مات
جدهم عن مال اقتسموه

فقبل لم ينقض بهذا في العام الماضي فقال عز ذلك على ما قضينا وهذا على ما ينقض ولم ينقض أحد الاحتادين بالاخر ولو كان في المشتري كجد لسلطة مات الاخوة للام والاشقاء اعتبارون فيها بالام والجد يسقط كل من يرث ما يتلقب هذه بتشبه المالكية للجد الثالث الباقي بعد فرض الرجوع والام وتسقط الاخوة الاشقاء وكانت هي هذه المسئلة لا جد وبه والمشتري كقول القائل هب ان اباهم كان حمارا ولشريك الشقيق مع الاخوة للام تسبي أيضا بطريقه وبه الجية لما قبل منهم قالوا هب ان اباهم كان حمارا ملقى في البحر ولم يذره لان عرض مثل عنها وهو على المنبر (ص) وأسقطه أيضا الشقيقة التي كالعاصب لبنت أو بنت ابن فأكثر (ش) الضمير في أسقطه يرجع للأخ والاب المعنى ان الاخ لا يسقط في هذه المسئلة كما سقط فيما قبلها فاذا تركت الميت متنفذا كذا وبنت ابن فأكثر وأختا شقيقة وأخا لثلاثي لأخ لا لب لأجل الشقيقة التي صارت كالعاصب لأجل بنت أو بنت ابن فأكثر فقصيه عن الميراث يجب حرمان لان حالها مع كمال الاخ الشقيق فكما يجب بالشقيق يجب أيضا الشقيقة (ص) ثم بنوهما ثم الم الشقيق ثم الاب ثم عم الجدة الاقرب فالأقرب وان غير شقيق وقدم مع التساوي الشقيق مطلقا المعق كاتقدم ثم بيت المال لا يرد ولا يدفع لقوى الارحام (ش) يعني ان في الاخوة الاشقاء أو لاب ينزلون منزلة الاخوة في عدمهم فهم حينئذ عصبية فابن الاخ الشقيق مقدم على ابن الاخ لا غير ثم بعد الاخوة تأتي مائة الاعمال فالم الشقيق يقدم على الم الاب والم الاب يسبق على ابن الم الشقيق وابن الم الشقيق يقدم على ابن الم الاب وقد علمت ان عصبية الابن أو في من عصبية الاب وعصبية الاب أو في من عصبية الجد وكذلك عم الجد الشقيق يقدم على عم الجد لابه وابن عم الجد الشقيق يسبق على ابن عم الجد لا يبه ومع التساوي يقدم الشقيق على غيره ومع عدم التساوي يسبق الابن الاقرب فالأقرب وان غير شقيق ثم الشخص المعق فيأخذ جميع المال عند عدم التسبب أو ما بقى الفروض كما مر في الولد عند قوله وقدم عاصب التسبب ثم عصبية الخ ثم بيت المال فهو عاصب على المشهور ومنه منتظما وغير منتظم عند عدم من يرث بالنسب أو بالولادة فأخذ الجميع ان انفردوا الباقي بعد دفع الفروض أو الفرض ولا يرد ما قل عن أصحاب الفروض اليهم عند مالك وزيد وأهل المدينة والشافعي وجهه وروضة

على ستة أسهم بالسواء واستوزعتهم ولا يترك كل فريق منهما ما كان يرثه أو لاهم الخاير بان أنفسهم بالاباء ثم أدار بقوله وبنوهما مباشرة أو بواسطة (٣٠٨) سكت عن ترتيب الاثنين لقرتب أصلهما وأخر المصنف قوله ثم بنوهما بعد قوله ثم الم الشقيق ثم الاب ويقول ثم بنو كل أو بنوهم لكان أحسن (قوله ثم بنو الجد الخ) انظر لم يبقوا ثم بنو الجد لأن بالجد ينظر قبل عم الجد انظر ما لوجبة ذلك (ثم أقول) وفي الصارفة حلق والتقدير ثم بقية الاخاق وقوله الاقرب أي ويقدم منهم الاقرب فالأقرب وقوله وان غير شقيق أي ويقدم الاقرب وان كان غير شقيق وقوله مع التساوي أي في المنزلة الخ لان الشقيق على بنو شريك بنو الجد لا يسبقه راية واحدة وقوله مطلق أي في الاخوة وبنهم والاعمال وبنهم ويدخل في الإطلاق أيضا الارث بالفرض والارث بالتعصيب فيستفاد منه تقدم الاخ الشقيق على الاخ لا لب (قوله ثم المعق الخ) أي فيفيد ان معق المعق كالشقيق في أخيه جميع المال أو ما بقى منه بعد أصحاب الفروض (قوله فهو عاصب على المشهور) أي لأحاضر والمراد بقوله بيت المال انه ميراث المسلمين بأن يعطى كل من يستحق شيان من المال ولا يمنع مستحق وليس المراد ان هناك شيئا وفيه مال كآلة بعض التمر الخ (قوله) ما للمعق من أن يراد موضع جميع فيه

المال يصرف في مصالح المسلمين العامة وغيرها (قوله) رد على كل واحد بقدر ما ورث (الخ) فإذا ترك الميت بنتا وبنت ابن فيقسم المال أربعين بينهما فالبنت ثلثه أربع وثلث الابن ربع (قوله الطرطوشي) بضم الطاء أي وهو المعتد كما يفيد الخطاب وعج ومن تبعه وقد قرأ ان الرصد على ذوى الارحام فلا يعطى ذوا الارحام الا اذا فقد صاحب الفرض (قوله كان عم الخ) الكاف للتشبيه داخل على المشبه كما هو قاعدة الفقهاء (قوله) في فرض لاحدهما معها ومعهن السدس بالفرض أي فيقسم لاحدهما السدس ملتصبا بالفرض لا بالتعصيب (قوله للترتيب ٢٠٨) (الخباري) أي الترتيب المنسوب للخبار من حيث انه واقع فيه لا للترتيب في

العصاية وقال على رد على كل واحد بقدر ما ورث سوى الزوج والزوجة فلا يردهما باجماع ولا يدفع ما فضل عن أصحاب القروض لذوى الارحام على المشهور لكن الشيخ أبو بكر الطرطوشي قيد هذا بما اذا كان الامام عدلا ولا يفرده على ذوى السهام ويدفع لذوى الارحام (ص) ويرث بفرض وعصوبة الاب ثم اخذ مع بنت وان سقطت كان عم أخ لام (ش) يعني ان الاب والجد كل منهما ميراث بالفرض والتعصيب معا مع بنت الصلب وان تعددت ومع بنت الابن وان تعددت فيفرض لاحدهما معها ومعهن السدس بالفرض وبأخذ الباقي بالتعصيب وكذلك ابن الم اذا كان أخا لام فإنه يرث السدس بالفرض والباقي بالتعصيب فان كان معه ابن عم آخر ليس أخا لام كان ما فضل عن السدس بينهما فان كان ابن العم زوجا أخذ النصف بالفرض والباقي بالتعصيب اذ لم يكن له من يشاركه فيه أو من هو أولى منه وأما في الترتيب الاخباري فصدبه الرد على من يتوهم الاشتراك والامتنع لا يحمل له الا ان الاحكام لا ترتب فيها (ص) ويرث ذوو فرضين بالاقرى وان اتفق في المسلمين كأم أو بنت أخت (ش) يعني ان من اجمعه له جهتان يرث بكل منهما واحداهما اقوى من الاخرى فإنه يرث بالاقرى منهما وهذا يقع من المسلمين على وجه الغلط ومن المجوس على وجه العبد والقوة تكون بأحد أمور ثلاثة ١ الاول أن تكون احداهما لا تعصب بخلاف الاخرى وذلك كما قال المؤلف كان يتزوج المجوس ابنته عند اهل بيت منه ابنة ثم أسلم ومات فهذه الابنة تكون اخلاصا لها لا يهاويها أيضا بنت لها فاذ ماتت الكبرى بمسلموت أمها ورثها الصغرى بأقوى السنين وهو البتة لا لها لا تقبض بحال ولا اخوة قد تسقط عليه البتة ولا شيء لها لا اخوة ومن ورثها بالجهنمية قال لها النصف والباقي بالتعصيب وان ماتت الصغرى أولا فالكبرى أم وأخت لها لا يرثها بالأمومة لان الام فقط والاخت للاب فقط تسقط فلهما الثلث بالأمومة والثاني أن تعصب احداهما لاخرى فالجارية اقوى كان بطا مجوسي أمه فتلد له افعى أمه وجده ترث بالأمومة اتفاقا فالجارية الثالث أن تكون احداهما أقل جيل من الاخرى كأم هي أخت لاب كان بطا مجوسي بنته فتلد بنتا ثم بطا الثانية فتلد بنتا ثم عرت الصغرى عن العليا بمسلمت الوسطى والاب في أم أمها وأختها من أمها ترث بالجد وتدون الاختية لان أم الأم تعصبها الأم فقط والاختية بجميعها عاقبة ترث بالاختية لان نصيب الاختية أكثر واذا كانت القوة محجوبة ورثت بالصفة كما عرت الصغرى في هذا المثال عن الوسطى والعليا ترث الوسطى بالأمومة الثلث والعليا بالاختية النصف قوله وان اتفق أي وان وقع على سبيل القصد من غير المسلمين بل وان اتفق في المسلمين وهذا أولى من جعل الواو للحال فلا يثبت على المؤلف صورة ومفهوم ذو فرضين مفهوم موافقة لنص الفاري شيخ الفاكهاني في مقدمة على ان العاصب يهتس برث بأقواهما اه كم هو معتق ترث بالعمومة لان التسب اقوى وكذا متفق ان الاب هو معتق (ص) ومال الكتابي الحار المؤدى للترية لانه دينه من كونه (ش) يعني أن الكتابي الحار المؤدى للترية به اذ لم يكن له

الاحكام وقوله الرد على من يتوهم الاشتراك اشارة الى ان ليس هناك من يقول من الامة بالاشتراك بل اشار الرد على متوهم ذلك من غير سند وقوله والامتنع لا يحمل لها أي وان تم نقل الترتيب في الاخبار بل قلنا للترتيب في الاحكام أي التسب فلا يصح لان الاحكام لا ترتب فيها (أقول) قد يقال ان هذا الترتيب انما هو منقول من قوله للاحكام وذلك لان المعنى أشرك بأن ثبوت الارث للجد لا يكون قبل ثبوت الارث للاب ولا معه بل بعد بمعنى لا يثبت الارث للجد الا اذا فقد الاب الذي لو وجد لثبت الارث له فتأمل (قوله بالاقرى) وان كانت أقل مروا في قوله على وجه الغلط أي تزوجا أو مالا (قوله) والباقي بالتعصيب وجهه ان لثبات البنت حيث حيث كونها بنتا وحيث كونها أختا فهي من حيث

كونها أختا تعصب بكونها عصبة مع نفسها من حيث كونها بنتا فترث من حيث كونها بنتا التعصب فرضا من حيث كونها أختا بالتعصيب من قبيل الاخوات مع البنات عصبات أي ولو اعتبارا والاول لا يسلم ذلك بل يقول الاخوات مع البنات عصبات أي حقيقة بان تكون الاخت غير البنت حقيقة لا اعتبارا (قوله كأم هي أخت) كذا في نسخة الشارح ولكن المناسب كجد بل قوله كما قد تر (قوله ومال الكتابي الخ) لانه مفهوم للكتابي فلو قال ومال الكافر لكان أحسن وقوله الحار يعني عن قوله المؤدى للترية لان المؤدى للترية به لا يكون الحار

وارث

كونها أختا تعصب بكونها عصبة مع نفسها من حيث كونها بنتا فترث من حيث كونها بنتا التعصب فرضا من حيث كونها أختا بالتعصيب من قبيل الاخوات مع البنات عصبات أي ولو اعتبارا والاول لا يسلم ذلك بل يقول الاخوات مع البنات عصبات أي حقيقة بان تكون الاخت غير البنت حقيقة لا اعتبارا (قوله كأم هي أخت) كذا في نسخة الشارح ولكن المناسب كجد بل قوله كما قد تر (قوله ومال الكتابي الخ) لانه مفهوم للكتابي فلو قال ومال الكافر لكان أحسن وقوله الحار يعني عن قوله المؤدى للترية لان المؤدى للترية به لا يكون الحار

(قوله أي مدقته) الأولى أن يقول أي لاهل ديشمن مژديغو بنه وأهل مؤدي مصر كل نصارى مصر سكنوا مصر أولاً لاهل قبر بنه التي هو فيها فقط كآمال الشارح أي مدقته مقدر (قوله على المشهور) مقابلة قولان الأول أن يكون للسليق وقوله بالان مسئلة وغيره وحكاية البيان عن ابن حبيب الثانية إذا كانت الجزية بحجة عليهم فكذلك الأول أو على جماعة قسم فكان الثاني وهو قول ابن القاسم أقول فإذا علمت ذلك فاعلموا القول الأول من هذين القولين وهو أن يكون للسليق (قوله فان ماله لاهل سلمه) أي إذا لم يكن له وارث وهذا إذا وقعت بحجة على الأرض والرقاب والحاصل أنه إذا كان عنوا ولم يكن له وارث فخالفه السليق وإن كان له وارث غير أنه لوارثه وسواء رقت على الأرض والرقاب أو أاجلت وأمان كان سلبها فان وقعت (٣٠٩) مفرقة على الرقاب وأعلى الأرض

وارث فخالفه لاهل ديشمن من أهل كورة أي مدقته على المشهور واحتراز بالكافي المؤدى للجزية من الكافي المصالح فان ماله لاهل سلمه الذي جبهه وأباهم ذلك الصلح وأما الكافي العبد فله لسيده كان سيده مسلماً أو كافراً (ص) والأصول اثنان وأربعة وعثمانية وثلاثة وستة واثنا عشر وأربعة وعشرون (ش) الأصول جمع أصل وهو في القضاة مائة على غيره ومناسبة المصطلح عليه ظاهر فنان تصحيح المسائل وفسحة التركات وسائر أعداد الاعمال تبني عليه وبسبابة المراد أصول الفرائض العدد الذي يخرج منه مصمم الفريضة مصحصة وهي سبعة الاثنان وضعفها وهو أربعة وضعفها وهو الثلاثة وضعفها وهو السنة وضعف الستة وهو الاثنا عشر وضعفها وهو الاربعة والعشرون وزاد المحققون ومنهم امام الحرمين والنوري في باب الجدة والأخوة أصليين آخرين زيادة على السبعة وهما خمسة عشر وستة وثلاثون مثال الأول أم وجدوا أربعة أخوة لأم السدس مقامه من ستة والباقي خمسة على الحدواخوة الأفضل للجدثة الباقي والثلثه تضرب المسئلة في ثلاثة مقام الثلث بمشابهة عشر ومن له من ستة تضرب في ثلاثة ومثال الثاني أم زوجة وجدوا أربعة أخوة أصلها من اثني عشر لأم السدس اثنان والزوجة الأربع ثلاثة والباقي سبعة الأفضل للجدثة الباقي والثلثه تضرب المسئلة في اثني عشر أصل المسئلة ستة وثلاثين ومن لم يكن من اثني عشر تضرب في ثلاثة وقال الجوهري ومما شاع من أصل الستة وضعفها فمما تصحج لا تأصيل (ص) فالنصف من اثنين والربع من أربعة والثلث من ثمانية والثلث من ثلاثة والسدس من ستة والربع والثلث والسدس من اثني عشر والثلث والسدس من ستة وأربعة وعشرين وما لا فرض فيها أنا أصلها عدد حصتها أو ضعف ذلك كعلي (ش) هذه القامعي الفداء الفصصة وهي الواقعة في جواب شرط مقدر أي إذا أردت معرفة هذه الأصول وتفصيلها فالنصف مخرجها ومقامه من اثنين فالأشياء أصل لكل فريضة اشتملت على نصف ونصف كزوج وأخت شقيقة أو لأب لأن أقل عدده نصف ونصف اثنان لتبائن مخرجها وتسمى هاتان بالنصفتين والباقيتين أو نصف ومائتي كزوج وأخ والأربعة أصل لكل فريضة اشتملت على ربع ومائتي كزوج وابن أو ربع ونصف ومائتي كزوج وبنت وأخ أو ربع وثلث مائتي ومائتي كزوجة وابن أو ثمانية أصل لكل فريضة فيها ثمانية ومائتي كزوجة وابن أو ثمانية ونصف ومائتي كزوجة وبنت وأخ والثلاثة أصل لكل فريضة فيها ثلاث وثلاثان كخوة لأب أو أخوات لأب أو ثلث ومائتي كام وأخ أو ثلثان ومائتي كبنتين وعم والسنة أصل لكل فريضة فيها سدس ومائتي كجد وابن أو سدس وثلث ومائتي بكدة وأخوين لأب أو أخ أو سدس وثلثان ومائتي كام وبنتين وأخ أو نصف وثلث ومائتي كأخت وأم وابن أخ والاثنا عشر أصل لكل فريضة فيها أربع وسدس ومائتي كزوج وأم وابن أو ربع وثلث ومائتي كزوجة وأم وابن أو ربع وثلثان ومائتي

أوعلى مما قاله السليق أيا وان وقعت بحجة على الأرض والرقاب فله لاهل ديشمن من كورة أي إذا كان لا وارث له عندنا حين مات والأخوة لوارثه (قوله للمصلح عليه) هو ما أشير إليه بقوله والأصول اثنان (قوله وسائر أعداد الاعمال) أي وسائر الأعمال المحتوية على عدد (قوله وقال الجوهري) الخ مقابل لقوله وزاد المحققون الخ اعلم أن وجه ما قاله المحققون التطور في ثلث الحد وبدل أحدهم الفرائض فانها من ستة نظر الثلث الباقي بأفعالهم كما قالوا ووجه الجوهري التطور في كتاب الله من الفروض كما قاله بدر الدين القرافي (قوله أصل الستة) اضافته لبيان (قوله فمما تصحج لا تأصيل الخ) رج بعضهم الأول فقالوا تصحج انهما تأصيلان لا تصحان

لأنهما قد بحثا بيان في تصحيح آخر فبطل كونهما تصحيحين (قوله فالنصف من اثنين) أي فالنصف مأخوذ من اثنين وهكذا النظر وجه الاختراع اختلاف المذاهب من كل وجه والجواب أنه اصطلاح لهم ولا مشاحة والحاصل أن مخرج الكسر المفرد منه لا النصف فخرجها اثنان والرقاب يسمى ما اشتركت منه اسمها كان مفرداً أو نسب إليه ان كان أصم ولأخذه اسم مخرجها لقليل فيه نفي كفاية يرسم ثلث وربع (قوله وما لا فرض فيها) كذا في بعض النسخ أي والمسئلة التي لا فرض فيها وفي نصفها وما لا فرض فيها قد كثر ضمير فظهر أنها ما (قوله وتسمى هاتان الخ) المناسب وتسمى هذه كما هو ظاهر

(قوله اشمل الثلثين) ظاهر العبارة ويشمل الثلث مع أنه لا يستعمل الثلث مع الثمن فلو قال السارح أراد بالثالث الجنس المتصق في الثلثين فقط لكان صوابا ويجب أن يضابن المراد بالاجتماع ولو بطريق الفرض والتقدير والحاصل أن كل فرض جائز أن يجامع غيره إلا أن لا يجامع الثلث ولا (٢١٠) يجامع الربع (قوله إذا ضاق المال) المناسب إذا ضاقت المسئلة (قوله وأوصايا)

كزوج و بنتين وأخ والأربعة والعشرون أصل لكل فرضة فها نحن وسدس وما بقي كزوجة وأم وابن أو ثمن وثلاثين وما بقي كزوجة وبنتين وأخ فلو زلف أراد بالثالث الجنس ليشمل الثلثين فإن الثمن أغا هو فرض الزوجة أو الزوجات مع وجود الولد ومع وجوده لا يكون ثلث لأن الثلث أغا هو فرض الأم والأعد من أولادها وهم يتجوزون بالولد والأم أغا هو ثمن مع وجود الولد السدس فقط وأما الفرضة إذا لم يكن فيها صاحب فرض وإنما كانت ورثتها معصية فظننا أن يكون من عدد ورثتهما كنواذ كورا كاربعة أولاد أو خمس نسوة أعقبن ورقا وان كنواذ كورا أو ثلثين عددا لثلاث وبضائع للزكري على الأبي فإخذ الفرض كمثل حظ الاثنين كاربعة أولاد وبنتين في عشرة (ص) وإن زادت الفروض أعملت فالعائل الستة لستة وعامة تسعة وعشرة (ش) العول بفتح العين واسكان الواو وهو إذا ضاق المال عن سهام أهل الفروض فقال المسئلة أي ترثهم سهامها ليشمل النقص على كل واحد بقدر فرضه لأن كل واحد يأخذ فرضه بقامه إذا انفرد فان ضاق المال وجب أن يقسموا على قدر الحقوق كصاحب الدون والوصايا والفروض التي تعول ثلاثة الستة والأشاعر والأربعة والعشرون فالسنة تعول أربع عولات على توالي الأعداء إلى عشرة فتعول إلى سبعة عشر سبعا كزوج وأختين لأب وأولاد بن فلززوج النصف ولا خنتين الثلثان ومجموعهما من الستة سبعة وهذا قول فريضة عالت في الإسلام في خلافه فبينا أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال للزوج النصف وللأختين الثلثين فإن بدأت بالزوج لم يبق للأختين حصة ولو بدأت بالأختين لم يبق للزوج حصة وأبو هريرة رضي الله عنه قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن رجل ورثت من رجل ثلثه فقال لا تأخذ من ثلثه ولا تأخذ من ثلثه سبعة أجزاء فأخذت العصابة بقوله ثم أظهر ابن عباس فيه الخلاف بعد ذلك وأترك العول فقال ابن القلاء أحصى رمل على عدد المجعل في المال نصفان ونصفان ثلثا أبدا كافي من البقي وكذا أبو الحسن محمد بن يحيى بن سراقه وعلى هذا المسئلة التي وقعت في حال بخلاف ابن عباس كانت زوجا وأختا وأما ماله المقصود منهم أن الشر ليس مراد ما أتى حدث في زمن عمر لأنه ليس فيما نزلت وأما قول الغزالي أنه لم يجعل نصفان وثلثين فليس عمر وفلا مقبول ولم يأخذ بقول ابن عباس في نفي العول إلا طائفة يسيرة حكاه ابن سراقه عن أهل الطاهر ثم اجتمعت الأمة على إثبات العول وأهل الطاهر لا يعتمدون بخلافهم وإن ابن عباس مجموع باجماع العصابة تقر يعا على المختار من أنه لا يشترط في الإجماع انقراض العصر ثم على مذهب ابن عباس يقدم الأولى من ذوي الفروض فيدخل النقص على غيره وبما أنه أن كل من لا ينقص فرضه إلا أن فرض كل زوج والأم والبطنة تعول الأم فهو مقدم على من ينقص فرضه في حال أن تنصيبوهن البنات وبنات البنات والأخوات لغير الأم وتقول الثانية مثل ثلثها كزوج وأم وأخت لأبوين أو لأب الزوجين النصف واللام الثلث والأخت النصف ومجموعهما من الستة ثمانية وتنصيب هذا بالمائة سميت بذلك قول ابن عباس من باهني وأهلته وبما يراه من أن الفرض الربع وليس زوجة وتقول إلى ثلثه مثل نصفها كزوج وأم وثلاث أخوات تفرق فثلث فلزوج النصف والثلثية النصف ولكل من البنات السدس ومجموعهما من الستة تسعة وتقول إلى عشرة مثل ثلثها كزوج وأخت لأبوين وأخت لأب وأم وولدها (ص) والأختين الثلاث عشرة وخمس عشرة وسبعة عشر (ش) أعلم أن الأختين عشرة تعول ثلاث عولات على توالي الأفراد إلى سبعة عشر فتعول إلى ثلاثة عشر مثل نصف سبعا كزوج وأم وبنتين فلززوج

فإذا أوصى زيد بستة دنائير ولعمرو بثلاثة وكان الثلث لا يشمل البسعة بل يجعل ستة فإن الستة توزع على الموصي لهما فيدخل النقص على كل واحد بقدر ماله فيعطى من أوصى له بالثلاثة أربعة ومن أوصى له بالثلاثة اثنين وهكذا يقال في البنوت (قوله رمل على) قال في المصاح رمل على جبالته وأصله متصل أعلاها بالدهاء والدهاء بقرب الجبالته وأصلها بتجدد ينسج انسجا كثيرا حتى قال البكري رمل على محيط بأكثر أرض العرب اه وقوله لم يجعل في المال الخ أي لم يجعل نصفان ونصفا فقط (قوله فليس بمعروف) أي في النظم أي بل المعروف عند ابن عباس القسمة السابقة في النظم نصفان ونصفان وثلثا وأظهر وجه كونه ثلثا (قوله حكاه ابن سراقه) يضم السين وقوله مجموع أي مغلوب بالجملة أي التي هي إجماع العصابة (قوله من أنه لا يشترط في

الاجماع الخ) أي فيصنف كونه أجماعا منهم وإن لم يشترط عصرهم خلا قال بن يقول لا يصدق الإجماع من طائفة إلا إذا انقضى عصرهم فعلى هذا لا يصح أن يقال إن ابن عباس مجموع باجماع العصابة (قوله ثم على مذهب ابن عباس) أي سني العول (قوله وبما أنه) فإذا كان أم وزوج وأخت شقيقة وأختان لام مخضفة فاعدهما إسقاط الاخت الشقيقة

كلام الصنف فما اذا حصل انكسار وانما يكون هذا حيث لم تخال الرئس السهام ولم تداخلها والانسلا انكسار لانها منقسمة (قول في أصل المسئلة) أى في أصل المسئلة مع عولها ان كانت عائلة لان ما عالت به صار من جملة المسئلة بحسب ما في قوله وضرب في العول أيضا قوله وان تداخل الصنفان المناسب أن يقول الراجحان (قوله ان نباتا) على حذف باه التصوير أى معسور عدم الصائل والتداخل والتوافق بالتباين (قوله لانه لا يورثا كثر من جدتين) وجه ذلك انه لا بد أن يكون أحدهما الجدات والاربعه أصناف تختص بالاثني عشر والاربعة والعشرين ونصيب الجدتين فيها مقسوم لانهما اثنتان أو اربعة وكل ينقسم على الجدتين وذلك لان سدس الاثني عشر انثان ينقسم على الجدتين وسدس الاربعه والعشرين هو اربعة ينقسم على الجدتين (قوله وبين الصنف الثالث) أى وما أثبت في الثالث وقوله بلوفاة الخ في الموافقة تضرب وتقسى أحدهما في كمال الآخر وفي المباشرة تضرب أحدهما في كمال الآخر وفي الأخرى في المماناة يكتفى بأحدهما وفي المداخله يكتفى بأكثريهما (قوله ثم باحصل) أى من الضرب وقوله فظرت فيه كذا أى ظرت بينه وبين ما أثبت في الرابع بالانتظار الاربعة

فللام السدس واحد والاخوة للام الثلث اثنتان وقسم ما بقى والاثنان غير منقسمة على السنة ولكنها أو اقلها بالنصف فاضرب وفق عدد الرؤس وذلك ثلاثة في أصل الفريضة وهي ستة يكن المجموع عمانية عشر وان باشت السهام الرؤس فاضرب بعدد رؤسهم في أصل الفريضة كنت وثلاث أخوات أشقاء وألاب المسئلة من اثنتين المبت النصف والاخوات النصف الآخر وهو ما بينهن فاضرب ثلاثة في اثنين بسنة من هـ شى من أصل المسئلة أخذ مضربا فيما مضربت فيه المسئلة وهو ثلاثة في البت وأحدي ثلاثة في ثلاثة والاخوات الثلاثة وأحدي ثلاثة في ثلاثة فان انكسرت السهام على صنفين فانك تنظر بين كل صنف وسهامه بالموافقة والمباشرة ثم تنظر بين الرؤس بعضها في بعض بأربعة انظار فسد ثمانان وقد بتوافقان وقد يتبايان وقد يتداخلان فان وافق كل صنف سهامه ردت كل صنف الى وقفه فان تخال الصنفان فانك تكتفى بأحدهما وتضرب في أصل المسئلة كام أو اربعة اخوة لام وسبعة اخوة لآب أصلها من ستة للام سهم منقسم عليها والاخوة للام الثلث اثنتان لا ينقسمان على الاربعة ولكن يوافقان عددهم بالنصف فتد الاربعة الى نصفها والاخوة للاب الستة ثلاثة لا تنقسم عليهم ولكن يوافق عددهم بالثلث فتددهم الى اثنين وكان المسئلة انكسرت على صنف واحد فتضرب اثنين وفق الاخوة للام أو وفق الاخوة للاب في ستة أصل المسئلة يخرج اثنا عشر سهام من هـ شى من أصل المسئلة أخذ مضربا فيما مضربت فيه المسئلة فللام سهم في اثنين واثنين والاخوة للام الاربعة اثنتان في اثنين بأربعة لكل واحد منهم والاخوة للاب الستة ثلاثة في اثنين بسنة لكل سهم وان تداخل الصنفان فانك تكتفى بأكثريهما كام أو عمانية اخوة لآب وسبعة اخوة لآب لان المسئلة من ستة للام سهم والاخوة للاب سهمان لا ينقسمان عليهم ولكن يوافقان عددهم بالنصف فتددهم الى أربعة والاخوة للاب ثلاثة لا تنقسم عليهم ولكن يوافق عددهم بالثلث فتددهم الى اثنين واثنان داخلان في الاربعة فتكتفى بها وتضرب الاربعة في ستة بأربعة وعشرين ومن هـ شى من أصل المسئلة أخذ مضربا فيما مضربت فيه المسئلة وهو أربعة لآب سهم في أربعة بأربعة والاخوة للام اثنتان في أربعة بثمانية والاخوة للاب ثلاثة في أربعة باثني عشر لكل واحد منهم وان كان بين الصنفين موافقة فانك تضرب أحدهما في أربعة باثني عشر لكل واحد منهم وان كان بين الأخالاب فالمسئلة من ستة للام سهم ولثمانية الاخوة للام اثنتان لا ينقسمان عليهم ولكن يوافقان عددهم بالنصف فتد الثمانية الى أربعة والاخوة للاب ثلاثة لا تنقسم على الثمانية عشر ولكن يوافق عددهم بالثلث وثلثه ستة وهي توافق الاربعة وفق الاخوة للام بالنصف فتضرب وفق أحدهما في كمال الآخر اثنتان في ستة أو أربعة في ثلاثة وذلك اثنا عشر شى ستة أصل المسئلة يحصل اثنتان وسبعون من هـ شى من أصل المسئلة أخذ مضربا في اثنين عشر وان تما تداخل ولا تداخل فانك تكتفى كله يضرب كل الأخوان ثمانية في أصل المسئلة كام أو اربعة اخوة لآب وسبعة اخوات أصلها من ستة فتقول اربعة للام سهم والاخوة للام اثنتان واربعة أو لا تداخل اثنتان ميان وفق الاخوات الستة وهو ثلاثة فتضرب بثلاثة في اثنين يحصل ستة ثم في أصل المسئلة دعولها وهو سبعة يحصل اثنتان وأربعون من هـ شى من سبعة أخذ مضربا في ستة وان وقع الانكسار في المسئلة على ثلاثة أصناف وهو غاية ما يتكسر فيه الفريضة عنيما لك لانه لا يورثا كثر من جدتين فانه يعمل في صنفين منها على ما مضى ثم تقترن بين الحاصل من الصنفين وبين النصف الثالث بالموافقة والمباشرة والمماناة والمداخله فتما حصل انظر فيه كذلك بالوجه الاربعة المماناة والموافقة والمداخله والمماناة

(قوله فان ثلثت كلها الخ) لا معنى له كالمظهر فالتناسب أن يقول فان ثلثا أو ثلثا خلا أي المنظور فيهما المذهب المذكوران رجعت
لصنف واحد وان توافقا ضربت وفق أحدهما في كامل الآخر وان تباينتا ضربت أحدهما في كامل الآخر ونحذف جميع ما ذكر
(قوله الفارض) أي العالم بغير الفراض (قوله اذهوا الخ) على تقديره عندنا أي ان الذي يتعلق بالرداغة هو عند كل صنف لأذات كل
صنف وقوله بعدد الاصناف الاولى أن يقول سواء تعدد الصنف أو لا (قوله وقوله وقال الخ) أي من الراجع ويقال لها المثنات وهو
ما أتت به من الرؤس حين تقرب بين السهام والرؤس بالنظرين السابقين (٢١٣) وهما الموافقة والمباينة وذلك فيما إذا حصل
التساوي على فرعين أو ثلاثة أو

فان ثلثت كلها رجعت لصنف واحد وكذلك ان دخل انسان منها في واحد وان ثلثت ان ثلث
منها أو دخل أحدهما في الآخر رجعت لصنفين وضرب في العول أيضا ان كان كالمزب فيها
بلا عول وقوله وردي البناء لفاعل أن يرب وقوله وقال الخ وفاعله يعود على معاصم مذهبنا وهو
العارض أو التقاسم قوله كل صنف أي عند رؤس كل صنف اذهوا الذي يتعلق به الحقيقة
وقوله ورداخ سواء تعدد الاصناف أم لا وقوله ترك أي من الردا الذي لا يرد في غير ذلك هنا
ما رده أي لا يتصرف فيه بموافقة ولا عانة ولا مداخله وعدم تصرفه بهذا المعنى لا ينافي
ضربه في أصل المسئلة وليس معنى تركه أنه لا يتصرف فيه أصلا وقوله وقال بين اثنين أي بعد
ان سطر بين السهام والرؤس بالتوافق والتباين وهذا تقدم (ص) وفي الصنفين اثنا عشر
صورة لأن كل صنف إمامان أو وافق مساهمه أو يباينه أو وافق أحدهما أو يباين الآخر (ش)
أي وفي الصنفين إذا انكسرت عليهم معاصمهما اثنا عشر صورة وذلك لأن كل صنف
وساهمه إمامان يتوافقان أو يتباينان أو وافق أحدهما أو يباين الآخر ثم ما حصل بعد ذلك ينظر
ففيه نظر ألقابا وهو إمامان يتماثل ما حصل من كل واحد من الصنفين أو يدخل أحدهما في
الآخر أو وافقه أو يباينه وأضربت ثلاثة في أربعة كان الحاصل اثني عشر صورة
وتقدم من الأمثلة ما بقي وانما ذكر هذا الأصل بيان أنها اثنا عشر صورة (ص) ثم كل
إمامان يتداخلان أو يتوافقان أو يتباينان أو ثلثا فالتداخل أن يضي أحدهما الآخر أو لا
والإلتاف في واحد في اثنين أو الالموافقة بنسبة المفرد للعدد المعنى آخر (ش) أي ثم كل
واحد من الصنفين الذي انكسر عليهم السهام إمامان يتداخلان أو وافق أحدهما أو يباينه أو يباين
واثني عشر ألقاب أصلها من ستة وتضع من أربعة وعشرين لأن أولاد الأم يردون إلى اثنين
وأولاد الأب إلى أربعة ويجهان داخل في كلتي بالاربعة فضررب في المسئلة أو يتوافقا ثام
وثمانية أخوة لأم وثمانية عشر أخا لآب لأن أصلها من ستة وتضع من اثنين وسبعين لأن
راجع أولاد الأم أربعة وراجع أولاد الأب ستة وبين الراجعين الموافقة بالصنف وضرب
نصف أحدهما في كامل الآخر يحصل اثنا عشر للام واثني عشر لآب ولأولادها اثنا عشر
بأربعة وعشرين لكل واحد ثلاثة ولاولاد الأب ثلاثة فباينة ثلثين لكل واحد اثنا عشر
أو يتباينان كام أو أربعة أخوة لأم وتسعة أخوة لآب أصلها من ستة وتضع من ستة وثلاثين
لأن راجع أولاد الأم اثنا عشر راجع أولاد الأب ثلثة وبينهم مباينة فاضرب أحدهما
في الآخر يحصل ستة والحاصل في المسئلة يحصل ستة وثلاثون للام واثني عشر لآب والحاصل وهو
سنة ستة ولأولادها اثنا عشر باثني عشر لكل واحد ثلثة ولاولاد الأب ثلاثة فباينة ثلثين
عشر لكل واحد اثنا عشر أو يتباينان كام أو أربعة أخوة لأم وستة أخوة لآب أصلها من ستة

متوافقان ويجب ان التوافق المجهول فيما للتداخل غير التوافق المجهول أعين من التداخل إذا لم يداخل ما يفضل فيه عند تسلط
الاصغر عليه أكثر من واحد والثاني ما يفضل فيه ذلك ولا يفضل شيء أصلا وبان التقسيم ليس تقسيمًا حقيقيا في الكل والأول أقرب
(قوله بنسبة المفرد للعدد الخ) أي تستقر في واحد أو يساوي بنسبة للعدد الذي أتى آخره فان الاربعة إذا تسلط على الستة أفنت منها
أربعة فبقي اثنا عشر فسلط الالفين على الاربعة ثمانية فبقي اثنين والعبد الذي أتى آخره هو الانسان ثم أتى واحد من خارج وتسايبه
للعبد الذي ثلثا يكون هذا إلى أحد نصفه الفين الستة والاربعة فوافقي بالنصف

(قوله أن لا يثبت من الاختصاص في الألفاء الأقل) أي ولا يفضل شيء حتى يحتاج إلى تسليط ما بقي من الأكرلان هذا غير التداخل (قوله ولا يشترط كون الأقل أصغر من العشر بل ولو كان نصف العشر كالاثنتين مع العشرين) كذا في لفظه وهم رام الآن عبارة بهم رام ولا يشترط في الأقل أن يكون دون العشر بل يصح أن يكون نصف العشر كالاثنتين مع العشرين الآن الشارح كتب في هامش لـ ما ضاع الصواب فوق العشر وصواب العشرين أن يقول إلا بعين وصلت نسخة شارحنا ذلك وهو ولا يشترط كون الأقل فوق العشر بل ولو كان نصف العشر كالاثنتين مع العشرين مع الأربعة عشر وكذا عبارة شب وهي ولا يشترط أن تكون الأقل فوق العشر بل يصح كونه نصف العشر كالاثنتين مع الأربعة عشر والسلام ولا يشترط أن لا يكون الأقل أصغر من العشر من العشر بل يصح أن يكون نصف العشر كالاثنتين مع العشرين انتهى لكن لا يخفى أن الاثنيتين مع العشرين ليس مثالا لنصف العشر وظاهر الشارح أن بعضهم يشترط ذلك فرد عليه ذلك والألف المحجوز لذلك (قوله ضعف القليل) أي كالاثنتين مع الأربعة وقوله أو أضعافه كالاثنتين مع الأثني عشر وقوله أو يكون القليل (٣١٤) يرأى من الكثير لا يخفى أن هذا صادق بالاستماع العشرة فإن الأربعة جزء من

الستة لأنها ثلثان منها فلا يظهر ذلك (قوله بنسبة الواحد) أي الهوائي وهذا يجري في العدد المنطق والاصم فأما المنطق فظاهر وأما الاصم فالاثلاثان والعشرون وأما الثلثة والثلاثين جزء من أحد عشر لأن العدد المقياس آخر أحد عشر ونسبة الواحد إلى جزء من أحد عشر جزءاً وكيفية العمل في الاثنيتين والعشرين والثلثانة والعشرين أن يضرب وفق الاثنيتين وعشرين وهو جزءان في الثلثة والثلثانين أو يضرب وفق الثلثة والثلثانين وهو التسلاطة أجزاء في الاثنيتين وعشرين (قوله ولكل من التركة) خصلتها عند وفاء ومن التركة متعلق بالمبشدا بنسبة أي حال وفي المسئلة متعلق بنسبة أي ولكل من الورثة نصيب من التركة كأننا بنسبة خصلته من المسئلة (قوله شرع في بيان قسمة التركة عليها) لا يظهر هذا في الوجه الأول أعني يظهر في الوجه الثاني وقوله ويقسم منصوب بيان مقصود فاعلى العبد رأى وبأن يقسم وهو كلام ناقص أي أو تقسم التركة على ما صحت منه المسئلة ثم تأخذ نصيب كل وارث من أصلها وتضربه بما يلحقه بالقسمة وهو اثنان ونصف وهو جزء السهم وفي ثلث وهو أن تقسم بهام الزوج في التركة فيحصل ستون أسهما على المسئلة يخرج سبعة ونصف هذا في حق الزوج ومنها خمسة الأخذ وأما الأم فاضرب أسهامها في التركة فيحصل أربعون أسهما على المسئلة يخرج خمسة وأربعين أسهماً لكن قال ابن عبد السلام هذا إذا قلست سهام القرية وأما أن كبرت فهي أصعب لأنها مبنية على التسعة التي هي قسمة القليل على الكثير كذا في لـ ثم قال في التوضيح وأسهل الطرق أن يقسم عدد التركة أن كانت مثلاً أو قسمة على العبد الذي حصت منه القرية فيحصل تسعة ما يخرج لكل ثم تقسم به هذا الخارج فيما سلك وارث (قوله فالثلثة من الثمانية ربع وفي) أي لا تنقص عن النصف غلما زادته الستة عمل لثلاثها ونقصت الأيسر الثلث الحقيقي إلى الربع لانه ربع الثمانية ونسب ابن الحاجب في التعبير ربع وفي قال ابن عبد السلام وهو لا يقل ثلاثة أعشار قلت الأمران متساويان على أن طلب النسبة إذا أمكن المنطق الجواز لا كبر كان أحسن لأنه

وتقص من اثني عشر لأم واحد ولا ولدها اثنان ولا عيوان ووافقاً بالنصف فيرد عددهم لاثنتين ولولا ذلك لآب ثلاثة لتصح عليهم ولو أقي بالثلث فيردون لاثنتين وبين الاثنيتين والاثنتين مماثلة فيمكن في أحدهما ويضرب في المسئلة باثني عشر لأم اثنان ولولا ذلك لآب واحد واحد فالتداخل أن يخرج الأقل من الأكثر في مرتبة كما تم فحق أولاً أن لا يثبت من الأكثر في الألفاء الأقل فالاثنتين يغنيان الأربعة في مرتبة والسبعة في ثلثة والثلاثين في أربعة ولا يشترط كون الأقل أصغر من العشر بل ولو كان نصف العشر كالاثنتين مع الأربعة عشر ورماع في التداخل بأنه ضعف القليل أو أضعافه أو يكون القليل جزءاً من الكثير وإن لم يقع الاثنته أو لأقل بقي من الأكبر واحد فثبنا كالاثنيتين مع التبعة والأربعة مع الخمسة والسبعة مع السبعة وإن بقي بعد الألفاء أكثر من واحد فإن الموافقة فيكون بين العبدتين بنسبة الواحد للعدد المقياس بكم الترتيب فالأربعة مع العشر مثلاً الموافقة بينهما بالنصف والستة مع الخمسة عشر الموافقة بينهما بالثلث والستة مع العشر مثلاً الموافقة بينهما بالنصف بنسبة خصلته من المسئلة (ش) لما فرغ من بيان قسمة القرية شرع في بيان قسمة التركة عليها وذكر فيها وجهين الأول أن تعطي كل واحد من التركة بنسبة خصلته من المسئلة فإن كان خصلته من المسئلة ربعها فاعطى من التركة ربعها وهكذا وأشار إلى وجه الثاني بقوله (ص) أو تقسم التركة على ما صحت منه المسئلة كزوج وأم وأخت من ثمانية للزوج ثلاثة والدة عشرة والثلاثة من الثمانية ربع وفيها خمسة ونصف (ش) يعني أنك بالنسار بين أن يحصل لكل وارث من التركة بنسبة خصلته من المسئلة أو تقسم التركة على السهام التي حصت منها المسئلة فالزوج كزوجها وأمه وأختها تسعة وأولاد المسئلة من ستة وتعمل الثمانية وجهة التركة عشرة ومثلاً على الطريقة الأولى للزوج ثلاثة من ثمانية وذلك ربعها

وغيرها
شرع في بيان قسمة التركة عليها) لا يظهر هذا في الوجه الأول أعني يظهر في الوجه الثاني وقوله ويقسم منصوب بيان مقصود فاعلى العبد رأى وبأن يقسم وهو كلام ناقص أي أو تقسم التركة على ما صحت منه المسئلة ثم تأخذ نصيب كل وارث من أصلها وتضربه بما يلحقه بالقسمة وهو اثنان ونصف وهو جزء السهم وفي ثلث وهو أن تقسم بهام الزوج في التركة فيحصل ستون أسهما على المسئلة يخرج سبعة ونصف هذا في حق الزوج ومنها خمسة الأخذ وأما الأم فاضرب أسهامها في التركة فيحصل أربعون أسهماً على المسئلة يخرج خمسة وأربعين أسهماً لكن قال ابن عبد السلام هذا إذا قلست سهام القرية وأما أن كبرت فهي أصعب لأنها مبنية على التسعة التي هي قسمة القليل على الكثير كذا في لـ ثم قال في التوضيح وأسهل الطرق أن يقسم عدد التركة أن كانت مثلاً أو قسمة على العبد الذي حصت منه القرية فيحصل تسعة ما يخرج لكل ثم تقسم به هذا الخارج فيما سلك وارث (قوله فالثلثة من الثمانية ربع وفي) أي لا تنقص عن النصف غلما زادته الستة عمل لثلاثها ونقصت الأيسر الثلث الحقيقي إلى الربع لانه ربع الثمانية ونسب ابن الحاجب في التعبير ربع وفي قال ابن عبد السلام وهو لا يقل ثلاثة أعشار قلت الأمران متساويان على أن طلب النسبة إذا أمكن المنطق الجواز لا كبر كان أحسن لأنه

مهما دق الجزع صعب فهمه على السامع محشى فت (قوله فيض جزء السهم الخ) اعلم انه ذكر في الترتيب مسائل ومن جعلها ما اذا ترك الميت اماً وأربعة اعمام قال اصلها ثلاثة ثلثها واحد وبق سهمان على أربعة اعمام لا تنقسم لكن وافق عددهم بالنصف فرد الاعمام الى نصفه اثنين واضرب في اصل المسئلة تنصع من ستة للاثم سهمان ولكل عهدهم والذى يضرب في اصل كل مسئلة يسمى جزؤه مهم المسئلة قال الشارح لانه اذا قسم ما صحت منه المسئلة على اصلها أو مبلغه بالعرض خرج وضروءه لان الحاصل من الضرب اذا قسم على احد المضروبين خرج المضروب الآخر والمطلوب بالقسمة هو ما يصيب الواحد من اعداد المقسوم عليه من جملة المقسوم والواحد من المقسوم عليه وهو الاصل أو مبلغه بالعرض يسمى سماً والنصيب يسمى جزءاً فلذلك قيل جزء السهم أى نصيب الواحد اه فلذا علمت ذلك فتقول العشرة المتروكة بمثابة ما صحت منه المسئلة وقول الشارح فيخرج جزء السهم اثنان ونصف فعنه ان كل واحد من الثمانية يقال له سهم وما خصه وهو اثنان ونصف يسمى جزءاً فلذلك (٣١٥) قال الشارح فيخرج جزء السهم اثنان أى نصيب الواحد من الثمانية

وغيرها فيكون من التركة ربعها خمسة في المثال المذكور وثمان اثنان ونصف وذلك بسبعة ونصف وكذلك حكم الاخت والام من الثمانية اثنان وذلك ربع الثمانية فتأخذ من العشرة ربعها وهو خمسة وعلى الطريقة الثانية فانك تقسم العشرة على ربع ما صحت منه المسئلة تعولها وهو ثمانية فيخرج جزء السهم اثنان ونصف في كل من اصل المسئلة اربعة مضروب في اثنين ونصف فلا زوج ثلاثة في اثنين ونصف بسبعة ونصف وكذلك الاخت والام اثنان في اثنين ونصف بخمسة (ص) وان اخذ احداهم عرضاً فاحذفه بسهمه واردت معرفة قيمته فاحصل المسئلة منهم غير الاخت ثم اجعل اسهامهم من تلك النسبة (ش) الصغير ربع الزوج اولاداً والاخت المذكورين فان اخذ احداهم عرضاً من التركة في المسئلة السابقة فاحذفه عن جملة نصيبه من غير نصيب لغيره واخذ ما قسمه العين واردت معرفة قيمة ذلك العرض المراد بالقيمة ما يراضى عليه الورثة لا بما سواه العرض في السوق فوجه العمل في ذلك ان تقسم الفريضة وتقسط منها سهم اخذ العرض وتجعل القسمة على الباقي فاذا اخذ الزوج العرض فاقسم العشرة على سهم الام والاخت وذلك خمسة يكن الخارج لكل سهم اربعة فاضرب الزوج اربعة في ثلاثة يسلمه باقى عشر وذلك ثمن العرض فتكون جملة التركة اثنين وثلاثين وكذلك لو اخذته الاخت وان اخذته الام كان الباقي بعد اسقاط سهمها ستة فاقسم العشرة على باقى عشر فخرج ثلاثة وثلاثون هي جزء السهم اضرب باقى سهمها بخرج ستة وثلاثين هي قيمة العرض فالتركة خمسة وعشرون وثلاثون فقوله والتركة عشرين أى غير العرض (ص) فان زاد خمسة ليأخذ العرض فزدها على العشرة ثم اقس (ش) معنى فان زاد اخذ العرض خمسة من ماله في الصورة المفروضة ليأخذ العرض بحصته من التركة فانك تريد الخمسة على العشرة ثم اقسها كما مر على سهم غير الاخت فلذا كان الزوج هو الدافع للخمسة فاقسم الخمسة والعشرين على الخمسة يكن الخارج لكل سهم خمسة فاضرب باقى ثلاثة يسلمه من اصل الفريضة يخرج خمسة عشر فزدها على خمسة تكن عشرين وذلك ثمن

وغيرها فيكون من التركة ربعها خمسة في المثال المذكور وثمان اثنان ونصف وذلك بسبعة ونصف وكذلك حكم الاخت والام من الثمانية اثنان وذلك ربع الثمانية فتأخذ من العشرة ربعها وهو خمسة وعلى الطريقة الثانية فانك تقسم العشرة على ربع ما صحت منه المسئلة تعولها وهو ثمانية فيخرج جزء السهم اثنان ونصف في كل من اصل المسئلة اربعة مضروب في اثنين ونصف فلا زوج ثلاثة في اثنين ونصف بخمسة (ص) وان اخذ احداهم عرضاً فاحذفه بسهمه واردت معرفة قيمته فاحصل المسئلة منهم غير الاخت ثم اجعل اسهامهم من تلك النسبة (ش) الصغير ربع الزوج اولاداً والاخت المذكورين فان اخذ احداهم عرضاً من التركة في المسئلة السابقة فاحذفه عن جملة نصيبه من غير نصيب لغيره واخذ ما قسمه العين واردت معرفة قيمة ذلك العرض المراد بالقيمة ما يراضى عليه الورثة لا بما سواه العرض في السوق فوجه العمل في ذلك ان تقسم الفريضة وتقسط منها سهم اخذ العرض وتجعل القسمة على الباقي فاذا اخذ الزوج العرض فاقسم العشرة على سهم الام والاخت وذلك خمسة يكن الخارج لكل سهم اربعة فاضرب الزوج اربعة في ثلاثة يسلمه باقى عشر وذلك ثمن العرض فتكون جملة التركة اثنين وثلاثين وكذلك لو اخذته الاخت وان اخذته الام كان الباقي بعد اسقاط سهمها ستة فاقسم العشرة على باقى عشر فخرج ثلاثة وثلاثون هي جزء السهم اضرب باقى سهمها بخرج ستة وثلاثين هي قيمة العرض فالتركة خمسة وعشرون وثلاثون فقوله والتركة عشرين أى غير العرض (ص) فان زاد خمسة ليأخذ العرض فزدها على العشرة ثم اقس (ش) معنى فان زاد اخذ العرض خمسة من ماله في الصورة المفروضة ليأخذ العرض بحصته من التركة فانك تريد الخمسة على العشرة ثم اقسها كما مر على سهم غير الاخت فلذا كان الزوج هو الدافع للخمسة فاقسم الخمسة والعشرين على الخمسة يكن الخارج لكل سهم خمسة فاضرب باقى ثلاثة يسلمه من اصل الفريضة يخرج خمسة عشر فزدها على خمسة تكن عشرين وذلك ثمن

التي هي ضرب نصيب حصة كل واحد من الاخت والام في الاربعة على ما شئت ومنها ما ضرب نصيب الزوج في الاربعة فيحصل اثناعشر فتعتبر قيمة العرض وانما قدرنا ثلث لان ضرب نصيب الاخت والام في الخارج جعل ما حصل هو نصيبهم العشرة ليس عن ضرب نصيب الزوج الاخذ العرض في الخارج جعل ما حصل هو حصته ولا يخفى ان الضرب المذكور والحل بنسبة أى شئ ينسب لفاعله فبنسبة عنى منسوب فتقدر (قوله الصغير ربع الزوج الخ) المناسب ان يقول ان اخذ صاخر بالزوج والام والاخت والا الصغير في احداهم على مجموع الثلاثة لاعلى هذا وهذا وهذا وانما هو هذا (قوله فاذا اخذ الزوج العرض الخ) المناسب ان يقول ان اخذت المصنف ان يؤخذ ذلك بعنا عتبار حصة الاخت والام فيقول فاضرب نصيب الاخت وهي ثلاثة في اربعة يخرج اثناعشر هي حصتها من العين واضرب الام اثنين في اربعة يكن الخارج ثمانية في حصة الام من العين ثم تعتبر مثل ذلك في حصة الزوج الاخذ العرض فتضرب نصيبه وهو ثلاثة في اربعة يخرج اثناعشر هي قيمة العرض (قوله فلو كان الزوج هو الدافع للخمسة الخ) الاولى ان بين رجل الاخت والام ولا كما تقدم لقول المصنف ثم اجعل اسهامهم من تلك النسبة ثم ينصف حال الزوج الاخذ العرض (قوله فزدها على خمسة) ليس ذلك من تمام العمل

(قوله فيكون الامتياز ثلث) وذلك لان نصيب الشان مضر وفيه أربعة وسدس والاشان في الاربعة بنات وفيه في السدس بسدين (قوله فيكون الزوج تسعة الخ) اختصر ولوا اعتبر اقلنا سابقا لقال فيكون لا تحت تسعة من ضرب ثلاثة في تسعة والام ثلثان في ثلاثة تسعة ثم اعتبر مثل ذلك في الزوج لما تقدم من قول المصنف فاجل الخ فيه تسعة من ضرب ثلاثة في ثلاثة تسعة ولم يشك على ما اذا كان اخذنا خمسة من العشرين الاخ والام ولكن نقول اما الاخت فالحق في قول الزوج يقال فيها واما الام فلا تاتي ان اخذنا خمسة اخذنا العرض في الفرض المذكور (قوله ثلاثين) أي أو بنات وأولاد في السائل (قوله مات أحدهم) وكذا لو مات ثالث ورابع وكان ورثة الأول هم ورثة الثاني والثالث والرابع وورثه عن واحد أي بصورة ثلاثة أخوة أشقاء ورثت أخوات شقائق مات أحد الأخوة ثم آخر ثم آخر ثم آخر فان التركة تقسم بين الأخ والاخت الباقيين لحد كمثل حظ الاثنين وكان الميت لم يمت باعتماهما هاتان صورتان داخلتان في لفظ بعض في قول المصنف وان مات بعض لشعوب لحد المتعدد بضامته بالمحدد لا يخصص (قوله يعرف عند الفرضين ٢١٦) بالناسفة المشهورة عندهم المناصطات بالجمع لا بالفراد وقوله

العرض وكذلك حكم الاخت فان كل الدافع الخمسة في الام قسمت الخمسة والعشرين على ستة سهام الزوج والاخت يخرج جزء السهم أو أربعة سدس فيكون الام ثمانية وثلاثون فان أضفنا لما يسد الورثة كانت التركة ثلاثة وثلاثين وثلاثا فان زادت خمسة على ما يجب للام كان ذلك قيمة العرض وهو ثلاثة عشر وثلاثون كراين الحاجب في المسئلة قسمنا التالو بذكره المؤلف وهو ما اذا أخذنا العرض خمسة من العشرين بزيادة على العرض ليكون ذلك حصته فان كان أخذا هو الزوج قسمت الخمسة عشرة الباقية على خمسة سهام الام والاخت يخرج جزء السهم ثلاثة فيكون الزوج تسعة فاذا أضفنا لما أخذ الورثة كانت التركة أربعة وعشرين وكانت قيمة العرض أربعة لانيك خط ما تاب الزوج خمسة وهي التي أخذها من الورثة فيكون الباقي وهو أربعة قيمة العرض (ص) وان مات بعض قبل التسعة وورثة الباقيون ثلاثين مات أحدهم أو بعض كزوج معهم ليس أباهم فكالعدم (ش) هذا الفصل يعرف عند الفرضين بالناسفة وهي لغة الازالة في الاصطلاح أن عوت انسان ولم تقسم تركته حتى يموت من ورثته وارثا أكثر وصيت بذلك لان المسئلة الأولى انتقصت بالنسبة أولان المال ينقل فيها من وارث إلى وارث والناسفة على قسمين قسم لا يشترط العمل مثل أن تكون ورثة الثاني هم ورثة الأول ثلاثة بنين وورثوا أباهم ثم مات أحدهم قبل التسعة ولا وارثه غير أخيه فهذا هو الذي ليس به كالعدم ونقسم فريضة الأب على الاثنين الباقيين وكذلك الحكم اذا كان معهم زوج ومات أمهم وليس هذا الزوج بأب الولد الميت فان الزوج به الربع سواء مات هذا الولد أو بقي حيا والباقي الولدين وكذا عكس هذه المسئلة وهي أن يموت زوجها عنها وعن ثلاثة بنين من غيرها ثم مات أحد البنين عن أخيه فكان الزوج مات عن زوجة وابنين فقوله أو بعض بالغ عطف على الباقيون لأعلى أحدهم أي ورثة الباقيون أو ورثة بعض الباقيين والبعض الآخر لورثه كما

وهي لغة أي ان المناصفة في اللغة الازالة هذامعناه وفيه شيء وذلك لان المعروف عندهم ان المناصفة من التسعة والتسعة لغير الازالة (قوله) وهي لغة الازالة في كلام غيرهم من السخ وهو لغة الازالة أو التخيير أو النقل لغيره في الأول نصحت الشمس النقل ومن الثاني نصحت الريح آثار البدار غيرتها ومن الثالث نصحت الكتاب نقلت ما فيه ومن ذلك المناصطات لازالة أو تغيير ما صحت منه الأولى أو الانتقال من وارث إلى وارث أو أكثر أو ورد بعض حصواتي الفرائض فائلا ماناصفة فان قلت المناصفة مفاعلة وهي تقضى الفعل من الجانبين فتكون كل مسألة ناسفة لصاحبها ومنسوخة بها ومعلوم انليس كذلك قلت لما كان في المتوسط بين الأولى

والاخره شبه المفاعلة وتزل غير المتوسطات متزلا على الجميع ذلك وان لم يكن متوسطا طردا لباب وانما غلبت شبه المفاعلة لان كلا من المتوسطات وان كانت ناسفة ومنسوخة لكن ناسفة غير منسوخة فان لم تكن حقيقة المفاعلة موجودة وانما تكون حيث يكون الفعل من اثنين فأكثر يفعل كل صاحبه ما يفعل صاحبه اه ما قاله بعض الحواشي (قوله ان عوت انسان الخ) ظاهر العبارة أن حقيقة المناصفة هي موت الانسان الذي لم تقسم تركته حتى حدث موت انسان آخر وظاهر ان الامر ليس كذلك والظاهر ان المناصفة مجموع المستلئين المسئلة المتعلقة بعوت الأول والمسئلة المتعلقة بعوت الثاني بالناسفة الأولى وهذا الاصطلاح ولا مشاحة فيه وقوله وصيت بذلك أي المسئلة المذكورة التي اعتبر مجموع المستلئين وقصد بذلك الاشارة الى النسبة بين المعنى القوي والاصطلاح وقوله انتقصت بالنسبة أي زلت بالنسبة وهذا يناسب قول الشارح الازالة وقوله أولان المال اخذنا ان يناسب الازالة التي اقصر عليها انما يناسب المعنى الذي كرا فمن كلام غيرهم وهو الانتقال (قوله وورثوا أباهم) فيه اشارة الى التقييد بقوله أباهم اشارة الى ان ارث الباقيين يكون بالوجه الذي ورثوا به الأول ومن ذلك ما لو ماتت وورثت اولاد ثلاثة فتمتها وأبوهما واحد مات قبل احترازهما هذا امانت عن ثلاثة بنين من أباهم مختلفة ثم مات أحدهم فانما ورثه الباقيون لكن ليس بالوجه الذي

مثل

ورويها الاول لان الاول بالتعصيب وهذا القرض فلا يقال ان الثاني كالعلم فقدر (قوله وقوله كزوجهم مع مثل لقوله أو بعض) لا يعني ان هذا التمثيل لا يصح لان قول المصنف أو بعض معناه أو ورثته بعض الزوج في القرض الذي كوريس وارث فلان سبب أن يكون تمثيلا لمخدوف والتقدير أو بعض دون بعض كزوج فقوله كزوج تمثيل البعض لمخدوف أو ان التقدير بكثرة زوج (قول المصنف أو الأ) أي والأب ان خلف ورثته غير ورثة الاول أو هم ولكن اختلف قدرا استحقاقهم (٣١٧) وسياق مثلهم في الشارح (قوله صحيح الاول)

مثل وقوله كزوج معهم مثل لقوله أو بعض ثم أشار الى القسم الثاني الذي يحتاج الى العمل بقوله (ص) والاصح الاول ثم الثانية فان انقسم نصيب الثاني على ورثته كما بنى وبنت مات وترك أو أختا أو صاحبها (ش) أي وان خلف ورثته غير ورثة الاول أو هم ولكن اختلف القدر فتصح مسألة الميت الاول وتأخذ من سهام الميت الثاني ثم تصح المسئلة الثانية واقسم سهام الميت الثاني على مسئلته فان انقسم نصيب الثاني على ورثته فتصح الفريضة الثانية عما حصت منه الاولى مثله مات شخص وترك ابنه وبنته ثم مات الابن وترك أخته وعاصبه كجه فالفرضة الاولى من ثلاثة والثانية من اثنين والواجب للابن من الاولى سهمان وقد مات عنهم ما ترك أخته وعاصبا لسهمان شقهما على مسئلته وتصح من الاولى فيكون الميت اثنان من الفرصتين وللعاصب سهم (ص) والاوفى بين نصيبه وما حصت منه مسئلته واضرب وفق الثانية في الاولى كلين وبنتين مان أحدهما وترك زوجة وبنات ثلاثة في ان فن له شيء من الاولى ضربه في وفق الثانية ومن له شيء من الثانية ففي وفق سهام الثاني (ش) أي فان لم يكن نصيب الميت الثاني من الميت الاول منقسما على ورثته فالتوقي بين نصيبه وما حصت منه مسئلته وتضرب وفق المسئلة الثانية في كامل المسئلة الاولى وفي الجواهر وجه العمل في ذلك ان تنظر بين نصيب الميت الثاني وما حصت منه فريضة فان اتفقا ضربت وفق فريضة في الفريضة الاولى فما اجمع فنه تصح اه ثم تقول من له شيء من الفريضة الاولى أخذ مضر وباقي وفق الثانية ومن له شيء من الثانية أخذ مضر وباقي وفق سهام مورثه مثله ترك ابنين وابنتين ثم مات أحد الابن قبل القسم وترك زوجة وابنة وثلاثة بنات فان المسئلة الاولى من ستة لكل ذكر سهمان ولكل بنت سهمان والثانية من ثمانية لزوجته سهمان وللبنات اربعة ولكل واحد من ولد الابن سهمان الميت من الاولى اثنان وفق فريضة ثمانية متفقان بالانصاف فتضرب نصف فريضة وهو أربعة في الفريضة الاولى وهي ستة يكن الخارج أربعة وعشرين ثم تقول من له شيء من الاولى أخذ مضر وباقي وفق الثانية وهو أربعة ومن له شيء من الثانية أخذ مضر وباقي وفق سهام مورثه وهو واحد (ص) فان لم يتوافقا ضربت سهام ما حصت منه مسئلته فيما حصت منه الاولى كوت أحد ههنا ابن وبنت (ش) أي وان لم توافق سهام الميت الثاني فريضة بل بانتهافه في حينئذ كتصاف بأبنته سهامها فاضرب جميع سهام الفريضة الثانية في جميع سهام الفريضة الاولى كالإمام أحد الابن المذكورين في المسئلة السابقة وترك ابنا وبنتا وفق فريضة من ثلاثة وسهامه من الاولى اثنان وهما اثنيان فتضرب الثانية وهي ثلاثة في الاولى وهي ستة يكن الخارج عشرة ثم تقول من له شيء من الاولى أخذ مضر وباقي جميع الثانية ومن له شيء من الثانية أخذ مضر وباقي جميع سهام مورثه وتسكت المؤلف عن هذا لأنه يعلم بالمقابلة قال في التوضيح وهذا انما هو اذا كانت التركة عقارا أو عروضا متقومة وأما ان كانت عينا أو عرضا

(٣٢٨ - خرق ثمن) المصنف فدفع ذلك (قوله ضربت سهام ما حصت منه مسئلته) إضافة سهام ما لم يبعده البيان (قوله قال في التوضيح) أصل هذه لابن بونس ولما نقله عنه العسقلوني قال وهذا الذي ذكر ابن بونس هو الظاهر في الظن ولا يضر تصويبهم العمل لا يمتنع كما كانت التركة اه والمراد لا يمتنع عند القراض وقصدهم بذلك الاختصار ولوقعت كل فريضة على حدها ما خالف انقسام الحكم الشرعي اه قال في الجواهر فلذا وقعت المناقصات فعمل المحاسب فريضة كل ميتة منمودة فقدا صاحب

المعنى وان أختاً عند الفرسين لأن بقية التركة حتى حصلت فيها مناصفات فجعل الموارث كلها كالورثة الواحدة ومطلوب الفرسين تصحيح مسئلة الأول من عدد بقسم (٢١٨) نصيب كل ميت بعد مئة على مسئلته اه (قوله فقط) راجع لاحد لا للورثة

منه ان لا عمل ويقسم ما حصل لثالث الثاني على فر بضته أى ورثته اه وكذا العمل للمحصصر ارث الميت الثاني في بضته ورثة الميت الاول لكن اختلف قدر الاحتقاق كبضته عن أموزج وأخت لأب وأخت شقيقة ثم تكس الزوج والشقيقة وماتت عنهم فالمسئلة الاولى من ستون وتقول الى غائبة للام واحد ولزوج ثلاثة وللأخت لأب واحد وللشقيقة ثلاثة والمسئلة الثانية من ستة وتقول الى غائبة أيضاً للماتين وللزوج ثلاثة وللأخت لأب ثلاثة وستسلم الشقيقة من الاولى ثلاثة غير منقصة على مسئلتها ولا موافقة فاضرب مسئلتها وهي غائبة في المسئلة الاولى وهي غائبة يحصل أربعة وستون من ثمانين من الاولى أخذ مضر وباقى الثانية فيحصل للزوج من الاولى أربعة وعشرون ومن الثانية تسعة ويحصل للام من الاولى غائبة ومن الثانية ستة ويحصل للأخت لأب من الاولى غائبة ومن الثانية تسعة (ص) وان أقر أحد الورثة فقط وارث فيه مانقصة الاقرار بفصل فر بضته الانكار ثم الاقرار ثم انظر ما بينهم من تداخل وتباين وتوافق (ش) يعنى فان أقر واحد من الورثة وارث وانكره بقسمه كماله عدل لا لم لا على المذهب فالتنظر فر بضته الجماعة في الانكار وفر بضته الخاصة في الاقرار لانه ليس ثم وارث غيره لان بدمقرقة سهامه في الاقرار وحده ثم انقسم ما بين فر بضتي الانكار والاقرار من تداخل وتباين وتوافق فان تداخلنا أخذنا أكبرهما وان تبايننا فنضرب احدهما في كامل الاخرى وان توافقنا جاز فنضرب وفق احدهما في كامل الاخرى ثم يدفع للفر بما نقص المقر الاقرار من حصته على موجب الاقرار كالقرار بالدين سواء لانه يأخذ على سبيل الميراث ولم يذكر ما اذا قلنا للوضوح وباقى مثاله والاولى تقدمه فر بضته الانكار لانها الاصل وهذا اذا لم يقر والمقره وباقى ما اذا تمسك كل (ص) الاول والثاني كشقيقتين وعاصبا أقرت واحدة بشقيقة أو بشقيق (ش) المراد بالاول التداخل وبالثاني التباين نذكر ان الاول أختان شقيقة تان وعاصبا أقرت احدهما باخت شقيقة وكذاه الباقون من الورثة ففر بضته الانكار من ثلاثة وفر بضته الاقرار انصهر من تسعة لانكسار السهمين على الاخوات الثلاث فنضرب عدد الرؤس المتكسرة عليها سهمها في أصل المسئلة وهو ثلاثة فيخرج تسعة والثلاثة داخله في التسعة فتقسم التسعة على فر بضته الانكار لكل أخت ثلاثة وللعاصب ثلاثة ثم تقسمها على فر بضته الاقرار لكل أخت سهمان وللعاصب ثلاثة فقد نصقت المقر سهمها فندفعه لها وذلك كمثل الثاني ان المسئلة بها لا ان احدها أقرت باخ شقيق فمسئلة الانكار أيضاً من ثلاثة ومسئلة الاقرار من أربعة وبينهما تباين فنضرب ثلاثة في أربعة باقى عشر ثم تقسمها على الانكار لكل أخت أربعة وللعاصب أربعة وعلى الاقرار لكل أخت ثلاثة وللأخت تسعة فقد نصقت من حصص المقر سهمهم فدفعه للقره (ص) والثالث كابنتين وابن أقر باين (ش) المراد بالثالث التوافق وذلك كمثل ابن وبنتان أقر الابن وابن وكذلك ابنتان ففر بضته الانكار من أربعة وفر بضته الاقرار من ستة وبينهما توافق بالانصاف فنضرب بالثمن في ستة أو فنضرب الثلاثة في أربعة يحصل الشاعشر فاقسمها على الانكار يحصل للابن ستة ولكل بنت ثلاثة وعلى فر بضته الاقرار خمسة أربعة ولكل بنت سهمان فقد نصقت المقر من حصته اثنا عشر فدفعها للقره بمثل التماثل ترك أم أو أختاً لأب وعصاً أقرت

لان اقرار غير الوارث لا يصح حتى يصح زعمه المصنف (قوله وارث) أى وارث أو عاقل وارث (قوله) فله مانقصة الاقرار) غير مقوله فله دون وارث لقول العنصر في هذا التفصيص لا بأخذ المقره على جهة الارث بل على جهة الاقرار وهو كالقرار بالدين كما قاله الشارح (قوله عمل في بضته الانكار) هذا الترتيب ليس بواجب بل هو أولى لكونه الاصل والا فلو عكس صح (قوله على المذهب) ومقابله ان الارث يثبت بالعدل الواحد جمع الميراث (قوله وفر بضته المقر) لا ينفى ان المصنف قال ثم الاقرار وقال الشارح بعد ثم انظر الى هذا صريح في اننا ننظر لفر بضته الجبيع في الحالتين أيضاً فانظر ما وجه ذلك ويمكن تأويل العبارة وجهه بعد من النظار المعنى وفر بضته الجماعة في الاقرار لكن المتطورة فر بضته المقر وحده بحيث لا يحتاج في حالة الاقرار الا لضرب حصته فقط وان كان الشارح فيما باقى انظر الى ضربها بالجبع (قوله لانه ليس الخ) الاولى أن يقول كانه بعد كسبي هذا وجدت النقل عن ابن شاس هكذا كانه الحق وقوله لاننا نريد تعليل لقوله وفر بضته المقر خاصة (قوله) من تداخل الخ) أى عموماً ولزم ذكره الشارح ليكون المصنف يذكركه (قوله والاولى تقدمه الخ) أى فقول المصنف ثم الاقرار أى التعريب على جهة الاولوية لا الوجوب (قوله الاول) مبتدأ أول

والمعطوف مبتدأ ثان وقوله كشقيقتين خبر الاول وقوله أو شقيق في محل رفع خبر الثاني وهذا التركيب الاختر لا نظيره كذا في بعض شيوخنا (قوله فتقسم التسعة على فر بضته الانكار) أى على الورثة باعتبار فر بضته الانكار وقوله ثم تقسمها على فر بضته الاقرار أى ثم تقسمها على الورثة باعتبار فر بضته الاقرار ويحصل أن المراد اننا تقسم التسعة على التسعة فيخرج واحد

فجعل جزء السهم بضرب بغيره نصيب كل وارث (قوله وأكثر تم الام) انما هذا لان المهر واحد سواء أقر أو أنكر فانكاره وعلمه سواء بخلاف الام اذا أقرت لها واحد واذا أنكرت لها اثنان فلذا قد بان الام (قوله فنضرب بأربعة الخ) التثنية لضرب الاكبر ويطرح ضرب أربعة في ثلاثة باقية عشر ثم الحاصل في خمسة وهو الاول لان الانكار مقدم على الاقرار (قوله في ثلاثة) الاوضح ان يقول تم الحاصل في ثلاثة وقوله وكل من المستحقين بفتح الحاء منكر (أما أو أقر أحد المستحقين بالآخر في الصورة المذكورة فتوضع التثنية على العشرة ويقسم الجميع على الابن والبنت المذكورين في الاثني عشر (قوله ثم تقسمها على الانكار) تقسم الستين على ثلاثة يخرج جزء منهما عشرين فان اذ اضررت نصيب الابن وهو اثنان في العشرين خرج أربعون وهي حصته واذا ضرت نصيب البنت وهو واحد في عشرين خرج عشرون وهي حصة البنت فقد كانت الستون وقوله (٣١٩) ثم تقسمها أيضا على فريضة اقرار الابن أي

تقسم الستين على أربعة يخرج جزء السهم خمسة عشر اضرب فيها حصص الابن وهي اثنان في خمسة عشر ثلاثين واضرب حصة كل بنت وهي واحد في خمسة عشر بخمسة عشر فقد كانت الستون باعتراف حصص ما وقوله ثم تقسمها أيضا على أي فتقسم ستين على خمسة يخرج اثناعشر فاضرب فيها حصة كل ابن يخرج أربعة وعشرون وهما اثنان فتعسل لهما ثمانية وأربعون ثم اضرب حصة البنت المقررة وهي واحد في اثني عشر باقية عشر فقد كانت الستون (قوله فحذف المضاف) وهو فريضة وقوله وأقيم المضاف اليه مقامه وهو اقراره وقوله ثم حذف المضاف الذي واقر اولاده مضاف باعتبار اضافته للضريح وان كان مضافا اليه باعتبار فريضة (قوله وان أقرت زوجة حامل الخ) قال العيني لا تخصم للزوجات بل كل امرأة تكون حاملا أمه أو زوجة أو أما أو زوجة أب أو غير ذلك اه (قوله انها ولدت حيا) أي

الاخت لا بد بشقيقة للبنت وأكثر تم الام فريضة الانكار من ستة لأم اثنان ولاخت ثلاثة ولأم مائتي وهو واحد وكذلك فريضة الاقرار من ستة أيضا للشقيقة النصف والاخت للاب السدس تكملة للثلاثين ولأم السدس واحد ولأم مائتي وهو واحد فتعسل بنت حصة الاخت للاب سهمان تدفعهما الشقيقة المقر بها (ص) وان أقر ابن بنت وبنت ابن فالانكار من ثلاثة واقرار من أربعة وهي من خمسة فنضرب بأربعة في خمسة ثم في ثلاثة يرد الابن عشرة وهي ثمانية (ش) مائة فمما اذا انفصل المقر والمقر به وهذا انما تعتد المقر والمقر به فان اترك ابنه وبنته فأقر الابن بنت وكنته أخنعه وأقرت البنت ابن وكنتها أخوها وكل من المستحقين بفتح الحاء منكر لا آخر ففريضة الانكار من ثلاثة لابن سهمان والبنت سهمان وفريضة اقرار الابن من أربعة لابن اثنان ولكل بنت سهمان وفريضة اقرار البنت من خمسة لكل ابن سهمان والبنت سهمان والفرائض الثلاثة متبانية فنضرب فريضة اقراره وهي أربعة في فريضة اقرارها وهي خمسة بعشر ثم فنضرب العشرين في فريضة الانكار بستين ثم تقسمها على الانكار فخص الابن أربعون والبنت عشرون ثم تقسمها أيضا على فريضة اقرار الابن يخص الابن ثلاثون ولكل بنت خمسة عشر فقد نقص ما اقراره عشر بدفعها للبنت المقر بها ثم تقسمها أيضا على فريضة اقرارها يخص الابن أربعة وعشرون ويخص البنت اثناعشر فقد نقص ما اقراره ثمانية تدفعها للمقر به بقوله فالانكار الخ أي فريضة انكارهما معا وقوله واقراره أي فريضة اقراره وقوله وهي أي فريضة اقرارها حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فان رفع ارتفاعه ثم حذف المضاف فانفصل الضمير (ص) وان أقرت زوجة حامل وأحد أخوه بأنها ولدت حاملا لانكار من ثمانية كالاقراء وفريضة الابن من ثلاثة فنضرب في ثمانية (ش) هذه المستقيمة مثل عنها أصغر فقال هي من أربعة وعشرين وبناته من فريضة الانكار من أربعة فزوجة الرابع وثلاثة على الابن من الشقيقين أولاد منكر مائة فنضرب بعد ذلك في سهمان المنكر عليها في أصل الفريضة ثمانية وفريضة الاقرار أي اقرار الزوجية وأحد الاخوين أنها ولدت انا حيا حيا فتستقره وأكثر ذلك الاخ الاثر بان قال وله تمسكت من ثمانية أيضا فيستحق بها فلا دم الثمن والباقي للولد وفريضة الولد على الاقرار من ثلاثة لأمه وعيها سهمان سبعة لا توافق فريضة فاضرب الثلاثة في الثمانية يسكن

اينا واحد احوال نسى المراد الجنس حتى يشعل المتعدد والبنت الابن تأتي في هذا العمل الامع الابن الواحد فقط والاخوان متفقان على ثبوت نسب وتختلفان في وجود شرط الميراث وهو الحياة فلا يستحقه كالماتل التي قبله الان النزاع فيها في وجود ثبوت النسب التي هو النسب (قوله فيستحق بها) بظاهر العبارة أن الاستثناء انما يكون بتبناه الاقرار فقط ولكن المراد انه يستحق بأحدها فريضة (قوله لا توافق) الولد على الاقرار من ثلاثة لان الام لها الثلث وهو من ثلاثة فلذلك تاتي مستلها من ثلاثة لها وانعتد بولعها اثنان (قوله لا توافق) فريضة) أي بل تبين فاقسمها على الانكار أي بان تقسمها على ثمانية يخرج جزء السهم ثلاثة كل من شئ في حصة الانكار باخذة مضر وباقى ثلاثة التي هي جزء السهم فلا دم في الانكار اثنان يضرب في ثلاثة يسنة وهي ربع الأربع والعشرين ولكل عدم ثلاثة

ف ضرب في ثلاثة تسعة فالحلقة ثمانية عشر تضم ستة تسكم حلقة الاربعة والعشرين (قوله ثم على الاقرار) أي وهي ثمانية عشر جزء السهم أيضا ثلاثة فللام في الاقرار واحد في ثلاثة بثلاثة هي عن الاربعة والعشرين وللان سبعة ف ضرب في ثلاثة واحد وعشرين ومن ثلثه من ثلاثة ٣ والسبعة والعشرون من تسعة على الثلاثة للام سبعة ولكل أخ سبعة فال الامر ان الاقرار الاخ نفسه اثنان تأخذها للام تضم الستة التي ياتي في الانكار فحيلة مالها ثمانية (قوله وللان واحد وعشرون) وهي الحاصلة من ضرب السبعة في الثلاثة التي هي جزء السهم (قوله ولا من فريضة ابنها شيا) أراد بقريضة ابنها سهمه فهمون عطف الجزع على الكل فان قلت كيف يصح ذلك مع انها أخذت اثنين زيادة على الستة فقد أخذت من فريضة الاقرار شيا والجواب أن أخذها لذلك ليس على طريق الارث بل على طريق الجزع عن المقر سبب اقراره يدل عليه قوله فضل بيد المقر اثنان بدفعهما للام (قوله لانكار الاخ الآخر) أي الارث انما يكون بعد ثبوت حياة المورث بعدلين في حياة المورث ولا يثبت لانكار الاخ الآخر (تبيحه) ظهر من ذلك ان عمل الفريضة المذكورة مؤلف من عمل الاقرار والانكار ومن عمل المناصاة وذلك ان الان مات قبل الفسحة وسهامه لا تقسم على فريضة ولا توافقها فنضرب جميع سهام الفريضة (٢٣٠) الثانية في جميع سهام الاول وذلك ثلاثة في ثمانية (قوله وان أوصى بشئهم)

أي لا يتميز مفهومه أنه أو وصى جميع لا يكرن الحكم كذلك بل ان حله الثالث خرج من غير عمل والاخر منه ما حله الثالث (قوله) أخذت من ج الوصية) أي لو حظ الفرض الذي هو ثلاثة كسبة اثنين وأوصى بالثالث ففرض الثالث ثم قسم الباقي الى آخر ما قال (قوله) على الفريضة التي هي اثنان في مثله (قوله كأربعة أولاد) أي بنين وصبارة المصنف تشمل الذكور والاناث ولو حذف أولاد لكان اختصار لان المميز يعلم من قوله السابق كابنين (قوله لأنه أول جزء العدد المركب الخ) أي لان الربع أول أجزاء أول العدد المركب من ضرب عدد في عدد وأما ضرب واحد في خمسة أو ستة أو غير ذلك فلا يقال فيه مركب لان الواحد لا يقال له عدد ولا يضمن هذا قوله الذي يحصل الضرب أي ضرب عدد في عدد وقوله لأنه أول العدد الاصم أي لان الاحد عشر أول العدد الاصم لكن المحدث عنه هو الجزء لا الاحد عشر لان يقال ان الاحد عشر يقال له عدد أصم فجزؤها كذلك (قوله ثم تجعل جزء الوصية) في البارة حلنف والتقدير ثم تجعل خرج جزء الوصية واذن جزء الوصية للسان وذلك ان الجزء كالثلث وهو عن الوصية (قوله من حيث ينقسم الخ) أي يجعل يخرج جزء الوصية فريضة رأسهم من حيث انقسامه على أصحاب الوصايا أي الامن حيث انقسمه على الورثة أقول فيه ان ذلك المخرج لو جد قسمته فيزد كر على أصحاب الوصايا بل انما أخذ منه الوصية وهو واحد من ثلاثة تبقى اثنان يقسمان على الورثة ويمكن ان يضرب بالثمن المعنى يحصل فريضة من حيث الدفع منه لأصحاب الوصايا أي الجنس الصادق بواحد أو أكثر وقد ادفع منه لأنه لا بد لدفع لان الثلاثة في المثال المذكور لا تدفع كلها لأصحاب الوصايا

أي لا يتميز مفهومه أنه أو وصى جميع لا يكرن الحكم كذلك بل ان حله الثالث خرج من غير عمل والاخر منه ما حله الثالث (قوله) أخذت من ج الوصية) أي لو حظ الفرض الذي هو ثلاثة كسبة اثنين وأوصى بالثالث ففرض الثالث ثم قسم الباقي الى آخر ما قال (قوله) على الفريضة التي هي اثنان في مثله (قوله كأربعة أولاد) أي بنين وصبارة المصنف تشمل الذكور والاناث ولو حذف أولاد لكان اختصار لان المميز يعلم من قوله السابق كابنين (قوله لأنه أول جزء العدد المركب الخ) أي لان الربع أول أجزاء أول العدد المركب من ضرب عدد في عدد وأما ضرب واحد في خمسة أو ستة أو غير ذلك فلا يقال فيه مركب لان الواحد لا يقال له عدد ولا يضمن هذا قوله الذي يحصل الضرب أي ضرب عدد في عدد وقوله لأنه أول العدد الاصم أي لان الاحد عشر أول العدد الاصم لكن المحدث عنه هو الجزء لا الاحد عشر لان يقال ان الاحد عشر يقال له عدد أصم فجزؤها كذلك (قوله ثم تجعل جزء الوصية) في البارة حلنف والتقدير ثم تجعل خرج جزء الوصية واذن جزء الوصية للسان وذلك ان الجزء كالثلث وهو عن الوصية (قوله من حيث ينقسم الخ) أي يجعل يخرج جزء الوصية فريضة رأسهم من حيث انقسامه على أصحاب الوصايا أي الامن حيث انقسمه على الورثة أقول فيه ان ذلك المخرج لو جد قسمته فيزد كر على أصحاب الوصايا بل انما أخذ منه الوصية وهو واحد من ثلاثة تبقى اثنان يقسمان على الورثة ويمكن ان يضرب بالثمن المعنى يحصل فريضة من حيث الدفع منه لأصحاب الوصايا أي الجنس الصادق بواحد أو أكثر وقد ادفع منه لأنه لا بد لدفع لان الثلاثة في المثال المذكور لا تدفع كلها لأصحاب الوصايا

احتمع هو الجزء لا الاحد عشر لان يقال ان الاحد عشر يقال له عدد أصم فجزؤها كذلك (قوله ثم تجعل جزء الوصية) في البارة حلنف والتقدير ثم تجعل خرج جزء الوصية واذن جزء الوصية للسان وذلك ان الجزء كالثلث وهو عن الوصية (قوله من حيث ينقسم الخ) أي يجعل يخرج جزء الوصية فريضة رأسهم من حيث انقسامه على أصحاب الوصايا أي الامن حيث انقسمه على الورثة أقول فيه ان ذلك المخرج لو جد قسمته فيزد كر على أصحاب الوصايا بل انما أخذ منه الوصية وهو واحد من ثلاثة تبقى اثنان يقسمان على الورثة ويمكن ان يضرب بالثمن المعنى يحصل فريضة من حيث الدفع منه لأصحاب الوصايا أي الجنس الصادق بواحد أو أكثر وقد ادفع منه لأنه لا بد لدفع لان الثلاثة في المثال المذكور لا تدفع كلها لأصحاب الوصايا

(قوله ومن ثم في الفرصة أخضع مضرو وفي وقتها) المناسب أن يقول أخضع مضرو وفي وقت السهام التي هي الباقية بعد إخراج مخرج الوصية قوله ولا ولا الأربعة الخ المناسب أن يقول ولكل واحد من الأولاد أربعة وأخضع مضرو وفي واحد وهو وفي الباق بعد إخراج جزء الوصية وذلك اتنا وسدنا بين الباقي من مخرج الوصية (٣٣١) اثنين بين الاثنين والمسئلة التي هي عدد رؤس

والأولاموافقة بالنصف فنصف
الاثنتين واحد ونصف الأربعة اثنان
فنقسم بها في ثلاثة مخارج الوصية
من ستة فلهوصي بواحد في اثنتين
بأثنين ولكل واحد من الأولاد
لأربعة واحد في واحد أي الذي
هو وفق السهام واحد فتكملت
القسمة والحاصل أننا نقول ومن به
شي في المسئلة أخذتممضربا في
وفق السهام أي الباقية بعدأخراج
الوصية ووقفها واحد ومن له شيء
من الوصية أخذتممضربا في وفق
المسئلة الذي هو اثنان (قوله يميزه
من تسعة وعشرين بيانه أن عدد
الأولادعانيه وخمسون فتجعل
تسعة وعشرين جزءا تجعل كل جزء
اثنين يختلف جزء السهام الباقية
بعدأخراج الوصية فهو واحد
والحاصل أن جزء المسئلة اثنان
وجزء التسعة والعشرين واحد
وكل منهما صحيح (قوله في اثنتين
وأربعين) أي الخاصلهم من شرب
سنة في سبعة (قولهم له شيء من
المخرج) أي خرج الوصية (قوله
والباقي بعدذلك ثمانية وخمسون)
الموافق لقواعداً نقول ولكل
واحد من الأولاد واحد في واحد
الذي هو وفق الباقي بعدما أخرج
الوصية (قوله ملاعن وملاعنة)
يقع العين وكسرها (قوله إذا اتعن
زوجها قلها) أي وأبغضت (عده

اجتمع فيه تصح ثم تقول من لشي من الوصية أخذ مضرو وباقى وفق المسئلة ومن لشي من
القرية أخذ مضرو وباقى وفقها كاذامات شخص وتزل أربعة ألدواوصى بالث كافر
فللموصى به من يخرج الوصية سهم مضرو وباقى وفق المسئلة وهو اثنا تاشين ولا لادلاربة
من القرية بضعة اثنا مضرو وباقى وفقها بأربعة وان لم يكن بين الباقي والمسئلة توافق بل سائر
فانك تضرب كامل المسئلة في خرج الوصية ومنها تصح ثم تقول من لشي من الوصية أخذ
مضرو وباقى المسئلة ومن لشي من المسئلة أخذ مضرو وباقى كامل السهام للموصى
والذ كوراثنان لا ينقسمان عليهم ولا اوراقان رؤسهم مضرو بثلاثة في ثلاثة ينقسمه فلموصى
له سهم في ثلاثة بثلاثة ولكل ابن واحد في اثنين تاشين (ص) وان أوصى بدين وسبع ضربت
سنة في سبعة في أصل المسئلة وأوقفها (ش) لماذا كركفة العمل فبماذا أوصى بجزء واحد
شرع في كيفية العمل فبماذا أوصى بجزءين مختلفين ومضة العمل في ذلك أنك تضرب بخروج
أحدهما في خرج الآخر ثانياً وأوقفه ان توافقا فاجتمع طر حصة جزء الوصية واقسم
الباقى على القرية بضعة فان اتقسم فواضح والا فالتق بين القرية والضربة والباقي من خرج الوصية
فان ثانياً ضربت ما اجتمع من الوصيتين في أصل المسئلة وان توافقا ضربت في الوق فاجتمع
فنه تصح واعمل على ما مر في كيفية القسمة فاذا أوصى بدين ماله لمفرد ولتعدد وسبع ماله
كذلك وتزل أربعة ألدوا مثلاً فانك تضرب بمقام الدين وهو ستة في مقام السبع وهو سبعة
لثانيتها تاشين وأربعين أن خرج في ذلك رأى الوصية سدسها سبعة وسبعها ستة وذلك ثلاثة عشر
بناخر سبعة وعشرون وهي لا تنقسم على سهام القرية الأربعة ولا توافقا تضرب بأربعة
في اثنين وأربعين يخرج مائة وعثمانية وستون في لشي من اثنين وأربعين أخذ مضرو وباقى
أربعة ومن لشي من أربعة أخذ مضرو وباقى تسعة وعشرين ولعلل رجاء الله لتوافق وشاله
أن يكون الأولاد ثمانية وخمسين فالتوافق بين الباقي من القرية بضعة وهو تسعة وعشرون وبين
مسئلة الورثة وهي الثمانية والخمسون بجزء من تسعة وعشرين تضرب بجزء المسئلة وهو
الاثنا في اثنين وأربعين بأربعة وعثمانية وستون وتقول من لشي من المخرج أخذ مضرو وباقى جزء
المسئلة وهو اثنا فلموصى بالسدس من مخرج الوصية بسبعة مضروبة في اثنين وفق
القرية بضعة أربعة عشر والوصى بالسبع ستة مضروبة في اثنين باقى عشر والباقي بعد ذلك
ثمانية وخمسون مقسومة على الورثة لكل سهم ولما فرغ المؤلف من عمل الفرض ومن
ذكر الورثين وبيان استحقاقهم ومن دخل عليهم ما قرأاً وصية شرع في ذكر مواضع الميراث
فقال (ص) ولا يرث مالا عن ولا عنه (ش) يعني أن المالا عن لا يرث عن لثانها ان التث بعدد
والاقرنها واما ولد الذي وقع فيه العمان فلا يرث بمسواه التث إلا ولا يرث مالا عنه من
ملاعتها ان التث زوجة ابليها ما اذا التثت فلم يثنع وهو ذلك فيما اذا تقدمت عليه فهل
ترثه أم لا فلنأتمها لا لتسد لآثرته ولا الورثة والقلم انما ترثت من لشي من الميراث والحاصل أنه
ان يحصل العمان من كل ميراث أحدهما الآخر وان التث أخذها فقط أو لا ولا يرث شيء

وقوه وأما إذا التفتت أي قبل وقوه ولم يتعمق هو أي قبل أي بل التفتت بعد التعمق فلا تستأنه أن العاد وقع من كل منهما إلا أنها هي
المستأنه (قوله فان قلنا لا تستأنه) أي لأن العاد قد تم وقوه الظاهر أنه تم أي جئت لتعلن أي أصلا فهي مستأنه مستقلة
حصول العاد من الزوجه فقط (قوله أنه أن حصل العاد من كل) أي على الوجه الشرعي أي ما أن التفتت أو أولاً التفتت هي ثانياً وأما إذا
التفتت أولاً والتفت هو فمما حصل موت فلان قلنا لا تستأنه لأن العاد الأول قد عتبه وأما إذا قلنا أنها أصبحت قبله لأنهم لم يفتقد

بلعائها الاول وتقدم ان اعلمت واجبة (قوله فانه الحكم) أي الذي هو الارث والولاية ثابتة حكما وقوله أو يقال هو مانع السبب أي الذي هو الولاية (قوله هما اللذان في بطن واحد) أي والحال أنه يفضلهما سببا أشهر (قوله ان توأما الملائعة) مفهومه ان توأما غير التوأمين ليسا شقيقين وهما كذلك وانما هما اخوة لأم فقط ولو كان العان من أبيهما فقط لانعائه بقطع نسبه اه كذا ذكروا الا ان تلك العلة كما هو ظاهر تجري في التوأمين (قوله توأما المسبية) هي امرأتهم لسيماها من بلاد الكفر فانت وابن فيصلا شقيقين وقوله والمسبنة هي امرأة كفر تتسأمن وهي حامل ولا يدري هل من زوج أو من زنا عندنا شين (قوله على المشهور) أي ومقابله يقول أنها اخوة لأم (قوله وأما توأما الزانية) هي التي تفعل الفاحشة باختيارها بخلاف المغتصبة تفصبا على ذلك (قوله فالشهور الزانية والمغتصبة لا تخاصر على المغتصبة وهو كذلك على ما يقيد نت (قوله قياسا على المكاتب الخ) أي فان المكاتبه الحامل والمدرية الحامل والمعتقة لاجل الحامل (ص) كل من جهل معه في الكتابة والتدبير والعقود لاجل (قوله وليسد العتق بعضه) الاولى تأخيرها عن قوله ولا يورث (قوله الامالكاتب الخ) هذا ليس ارثا في الحقيقة ومع كونه ليس ارثا هو تكرار مع قوله في باب الكتابة وورثته من معه فقط من يعتق عليه وانما قلنا ليس ارثا له (٢٢٣)

ورثته بل مات وهو باق على الكتابة ولما كان وارثه نوعا خاصا ولو كان ارثه بالحرية لورثته كل من ورث الحر (قوله ومن بعضه ح الخ) في التهذيب ان مات العبد وترك مالا ورثه في الثلث ولا تحرقه السدس ونصفه فمالم يبينها بقدر مالها فيه من الرق أي المال المضاف عنه جميعه لصاحب الثلث ثلثه ولصاحب السدس ثلثه وفهم من كلام المصنف ان مال الرق المخلص ليس به بالاولى ان كان السيد مسلما والعبد كافر أو مسلما كان السيد كافرا والعبد كافر افك ذلك ان قال أهل دينه أنه ليس به والا فليس له فان أسلم عبد لكافر

ومات قبل بيعه فإنه ليس له السيد الكافر ومثل بيعه عليه ما اذا بان عنه بعد اسلامه ومات فامسكين لأن انفصال العتد وهو بعد اسلامه عتقه (قوله وهو بالغا الخ) كذا تنصه الشارح المناسب وهو الباقي لان الارث منتهى الموروث (قوله ولا تقاتل الخ) أي لا يرث قاتل ولو معتقه نفسه أو مسلما أو غير تاسدا أو ماسرة وذلك يورث القاتل المقتول لا تاتي الى خراب العالم ومن الخطأ ما اذا قلته معتقدا انه حرى وحلف على ذلك فبين انهم مورثه وألق به بماذا قصد المورث قتل وارثه فقتله الوارث وكان لا يدفع بالقتل فربته من ماله لان الذمة قول المصنف أو غيره أي من يهودي أو نصراني أو مجوسي هذا ما قلناه ثم وردت في نت فاقطاعه ولا تقاتل عدا عدوانا ولو عاقبناه ولو كان القاتل مكرها لا يضمن كونه مائعا فلا أما الصبي فعمده كائنا ما كان كذلك المجنون فاه القاصي شارح التمسانية ونحوه في الفخر وهو الظاهر خلاف مساكه ج عن الأستاذ أي بكرم ذمت ماله ان قاتل العبد لاشبهه لارث من ماله ولادة بالغاً أو صغيراً أو عجنونا اه وهو مشكل وان صدر بموافقه وأحقرز بقوله عدا وانما كان عدا غير عدوان نحو قتل الحاكم ولده قصاصاً أو امرأ أحداً بقتل مورثه قصاصاً وعن الدافع عن نفسه فلو طلب لغير حرامين وورثته فبعضه عن نفسه فهناك أحد هما مورث المطلوب من الطالب لا العكس وعن التأويل فلو اقتلت طائفتان على تأويل رقيق يجدي المقتضين قربان لغيرهم من الطائفة الاخرى فقتل بعضهم بعضاً فإني بما اقتضاهم بغير قربة كآثر رقيق أهل الجبل

(٢) قوله كل من جهل الخ هكذا في النسخ ولعل في العبارة سقطاً فخر كتبته محضه

وصفين لاسم على تأويل اه (قوله ونسخه وان يا) أي ان الابرى ابنه محمد تشابه ان لا تقتل وكان متعبا قاته وان يكن عدوا
فهو كاهن الصدوق وأما قول ابنه عا دة وان فهو كالأجانب فلا وجه للبالغة (قوله عبدالمسلم) يصح قراءته بالإضافة والتدوين
(قوله قال الجمهوري) هذا عالم السني المذهب غير القوي صاحب الصحاح (قوله سواه عالم الخ) لا يفتي أن كلام ابن مرزوق مفيدان
المعتد ان غير اليهودية والنصرانية مل وهو ظاهر نص الامهات وان (٣٣٣) المصنف اعتمد على نقل ابن عبد السلام له ذاعن

مالك وفيه مقال (قوله بحكم المسلم)

الدية ان عني عنه وان آفي شبهة ندرأ عنه القتل كرمي الواو له محمدية مثلا فالصغير في
آفي لقاتل لا يقيد العدوان انعم الشبهة لاعدوان ونسخه وان بأمن الاو في الالفه ايضا في
القاتل لا يقيد العدوان وأما قوله ان الخطا فيرث من المال لا فيرث من الزنه ولا يرث من الدية و يرث
قاتل المجد والخطا الولاد كما قال صاحب التمساة و يرثان معا الا لو معناه ان من قتل شخصا
له ولاعتيق والقتال وارث الشخص المذ كونه يرث ماله من الواو واقتل عد او خطأ
وليس معناه ان المعتق بالكسر اذا قتل عتقه عد ارثه بل حكمه حكم من قتل مورثه محمدا
(ص) ولا يخالف في دين كدم عمره أو غيره (ص) من الموانع الكفر فلا يرث المسلم الكافر ولا
الكافر المسلم الا ان يكون الكافر عبد المسلم فانه يأخذ ماله بالمال لا بالارث وكذلك عبد الكافر
اذا أسلم ومات قبل ان يباع عليه فانه يأخذ ماله صرحه المتطبي قال الجمهوري المرتد لا يرث
ولا يرث بل ماله في طلسلين هذا حكمه اذا مات أو قتل على رذته ولا يدخل في قوله أو غيره
الزندق كالوأسر المسلم النصرانية أو اليهودية وأظهر الاسلام فانه يقتل من غير استتابة
ومرأته لو رثته المسلمين كما في باب الزدة (ص) وكيدوي مع نصراني وسواه ماله (ص) من
يقع ان اختلاف الفرين بين اليهودي والنصراني يمنع التوارث بينهما وما عداهما من الكفر
فله يقع التوارث بين من عداهما من اليهود والنصرانيين وغير ذلك (ص) وحكم بين
الكفار بحكم المسلم ان لم ياب بعض الأن يسلم بعضهم فكذلك ان لم يكونوا كتابين ولا فصحاء
(ش) يعني ان الكفار اذا رافقوا البناورضوا كلهم أحكمنا فانما يحكم بينهم بحكم الاسلام الا
ان يمنع بعضهم من حكمنا ولا فلا تعرض لهم الا أن يسلم بعض ورثته من مات كافرا وقسم
البعض الآخر على كفره ورافقوا النفاقا يحكم بينهم بحكم المسلمين لاجل من أسلم منهم ولا
عبرة بامتناع الكافر منهم هذا ان لم يكونوا كتابين وأما لو كان الذين أسلم بعضهم بعد موت
مورثهم كتابين فانما يحكم بينهم بحكم مورثهم أي تقسم المال بينهم على حكم مورث أهل
الكتاب بان نسال أساقفتهم عن يرث عندهم ومن لا يرث وعن قسدا وما ورث ويحكم بينهم
ذلك الا أن رضى أهل الكتاب بحكمنا وأما لو أسلم جميعهم قبل القسم أو اومن حكم الاسلام
فذكر كراي جري في هذا القول الرابع منها أنهم ان كانوا من أهل الكتاب حكم بينهم بحكم أهل
الكتاب ولا يفصحنوا على قدر زمانه ان الاستثناء من مفهوم الشرط وقوله ان لم يكونوا
كتابين يخرج من قوله الا أن يسلم بعضهم (ص) ولا من جعل تأخر موته (ش) أي من موانع
الارث جعل التأخر والتقدم في الموت كما اذا مات قوم من الاقارب سفر أو تحت هدم ومما شبه
ذلك فانما تدر في كل واحد كأنه لم يخلف صاحبه وانما اخلف الاجسام ورثته فلو مات رجل
وزوجته وثلاث بنينه منها تحت هدم وجعل موت السابق منهم وترك الابن زوجة أخرى
وتركت الزوجة ابنها لهما من غير زوجها الميت فلزوجة الرع وما بقي للعاصب ومال الزوجة
لأبنائها الحى وسدس مال البنين لأخيه لأمهم وباقيه للعاصب واعلم ان موجب عدم الميراث هنا

الاهواء الذين على الاسلام مثل المروجة وغيرهم من أهل البدع اذا قتلوا على يدتهم فمورثتهم من المسلمين يرثهم اه (قوله وما جازنا
الخ) أي فان أي بعضهم فلا يحكم بينهم الا أن يسلم بعضهم وقوله يخرج من قوله الا أن يسلم الخ المناسبات اخرجهم من قوله فكذلك لو
قال المصنف وحكم بين الكفار بحكم المسلم ان رضوا كل أسلم بعض وأما ان لم يكونوا كتابين ولا فصحاء كان أسلم بعض لم يشترط جوع
ان لم يكونوا كتابين بل ما أسلم بعض على فاعده

(قوله فإطلاق المانع الخ) أي عند من ممانعنا كان المانع وإن شأنا وغير واحد على الوقت إذ لم يسمه مانعا ولكن اهتمدان عرفة مانعا أكثر من جعله مانعا خلافا لآرائه على أن المولى ما قاله القرافي فلا يلزم فيه على التسامح إذ كثيرا ما يطبق الفقهاء على نفي الشرط مانعا وذلك لأن القرافي قال لا لزوم وجبات وموانع وشرط فعدم الشرط علم تقدم موت المورث على الوارث ملخصا من بحثي نت **تنبيه** لا يدخل في كلام المصنف ما إذا مات أخوان مثلا أحدهما عند الزوال بالشرط والآخر عند الزوال بالغرب لأن من مات عند الزوال بالشرط متقدم موته على من مات عند الزوال بالغرب لأن زوال المشرق قبل زوال المغرب فإله القرافي وذكر الشيخ أجد (قوله ووقف القسم للعلم) أي بخلاف قضاء الدين فلا يؤثر لضعفه (قوله ولا شبه يجعل القسم الخ) قال في التوضيح وهو ظاهر وإن كان الأول أشهر (٣٣٤) وسئل شيخنا عبادة الله في الحرم المكي عن وجه المشهور فقال له لو علمنا لزوجة

أدنى سهمها لم نحصل تلف في شبة التركة في فصل غبن على الورثة (قوله وكذا زوجه أخيه) أي لاحتمال أن تلد ذكرا لأنها لو ولدت أنثى لا ورث (قوله أو الأبن) المنسوب لهذا الميت الأخير) أي والميت الأول هو الأبن المذكور بأن مات شخص عن أبيه وزوجه ساجد ثم مات الأب عن زوجة الأبن الخامس لجهلها بآثار من خدام الذي هو الميت الأخير والمضاف الشامل لهذا كله أن يقال بوقف القسم للعلم الذي يرث الميت ولو احتملنا شيئا يشعل جلا زوجه أخى الميت وإن علم أن الحمل هنارت على تقديره كورثته دون (قوله وكذلك جعل الأم التي هي زوجة الخ) أي فإن ولد الأم التي هي زوجة لغير الأب يرث السدس إن كان واحدا والثلاثان تعدد فقوله التي الخ تنص على الترهيم (قوله أصله) أي أصل قول المصنف القسم فإن عرض عن المضاف إليه (قوله إن الارث يتوقف الخ) أي وذلك لعمد المعضلة من العلم القدر المتوقف عليه وهو مائة وعشرون سنة وأما لو مضى القدر المتوقف عليه فإنه لا يحتاج لحكم القاضي بعمته قال في الشامل وبعمه المفقود مدة لا يسقطها غالب قبل سبعون وقيل خمسة وسبعون وقيل ثمانون وقيل تسعون وقيل مائة وعشرون والحاصل أن البرزى يفتل وهو مختلف لما قاله الشيخ أحمد من عدم الاحتياج للحكم في جميع المسائل السابقة والمؤول عليه كلام البرزى كما قاله المحققون (قوله ظنمت مدة التعمير) فبين بعشرين سنة منها وهو موقوف أرض الإسلام أو الشرك أو حكم الشرع بعمته قبلها فبين بعشرين سنة من ماضى انفصال الصفيين أو التلوم بالاحتماد (قوله فكما جهول) أي فالمفقود كالمجهول أي خالف فقود كن جهل تأخر موته عن موته فلا يرث مكانه قال فلا يرث لجهل موته عن موته وقاعدة الوقوف ترجح حياته (قوله فإنه بقدر حيا) الخ الحسن أن يقول قدر حيا فيعمل بالاضر في حق الاخت بعدم الارث وفي حق الأم من حيث اعطاء السدس وقدر ميتا بحيث يعامل الزوج بالاضر لا بما أخذ الميت فائلا (قوله ولو كان لا يحكم بوقفا المفقود) (بأنه في عدم الارث ودفع ما يتوهمه) إذا كان يحكم بعمته بعد ستين لا يرث (قوله ورأه) أي أي أرث من الميراث بالاشك أو لا يرث بالاشك

هو حصول الشك في الشرط التي هو المتقدم بالموت فإطلاق المانع عليه فيه محذور وشمل قوله ولأن جهل تأخر موته ما إذا مات معا أو من حين وجهل السابق منهما (ص) ووقف القسم للعلم وبالمفقود للحكم بعمته (ش) المشهور أن الإنسان إذا مات وترك ورثة وزوجة أو أمة أو مالا منته فان قسم تركته يوقف الى وضع ذلك الجهل ولا يجعل قسم تركته فالأمر للغابة وإنما يجعل القسم بين الموجودين لاشك هل وجد من الجهل وارث أم لا وعلى وجوده هل هو متصدا ومتعدد وعلم ما هل هو ذكر أو أنثى أو مختلف وهذا هو المشهور ولا شبه يجعل القسم في الحق فتعطي الزوجة أدنى سهمها وبعبارة ووقف القسم للميت بين ورثته إذا أراد أو تجهيله للعلم من زوجة الميت أو أخته متصدا ومتعدد وصكنا زوجة أخيه أو الأبن المنسوب لهذا الميت الأخير وكذلك الأم التي هي زوجة لغير أبي هذا الميت ونحو ذلك وقوله ووقف القسم أصله قسم التركة أو قسم المال المورث واللام للتعليل ومن جعلها للغابة وقدر مضاعفا أو وضع الجهل لم يصل لعدم فائدة أن البأس من جعلها كوضع يحصل الأباس منه بعض أقصى أم لا الجهل وكذلك بوقف قسم مال المفقود بين ورثته للحكم بعمته وتقدم تقديره في باب المفقود هل هو سبعون سنة أو خمس وسبعون أو ثمانون فالمراد بالحكم حصول الزمن الذي قضى الشرع بعمته فيه على التفصيل المتقدم في باب لا الحكم بالفعل كما ذكر وفي مختصر البرزى أن الارث يتوقف على حكم الحاكم بعمته في بعض أقسام المفقود فأنظر (ص) وإن مات مورثه قدر حيا ميتا ووقف المشكوك فيه فإن مضت مدة التعمير فكما جهول (ش) الضمير في موته للمفقود والمعنى أن المفقود إذا مات مورثه فإنه بقدر حيا تارة فحرم الاخت في مال المصنف من الميراث وتارة ميتا فترث الاخت فيوقف المال المشكوك فإن ثبت موته وأحياته بينت شرعية فلا كلام وإن لم يثبت ذلك بينت فإن مضت مدة التعمير السابقة فكما جهول في التقديم والتأخر أي في برته أحياء ورثته غير المفقود فقد نص في كتاب العدة من المدونة على أن المفقود لا يرث من هذا الميت ولو كان لا يحكم بوقفا المفقود لا بعد ذلك بستين ورأه من الميراث بالاشك وقد أوضح ذلك المؤلف بالمثال فقال (ص) فذات زوج وأم وأخت وأب موقوف على حياته من ستة وموته كذلك وتحويل النسابة فتضرب الوف في الكل بأربعة وعشرين في الزوج تسعة واللام أربعة

ووقف أي وذلك لعمد المعضلة من العلم القدر المتوقف عليه وهو مائة وعشرون سنة وأما لو مضى القدر المتوقف عليه فإنه لا يحتاج لحكم القاضي بعمته قال في الشامل وبعمه المفقود مدة لا يسقطها غالب قبل سبعون وقيل خمسة وسبعون وقيل ثمانون وقيل تسعون وقيل مائة وعشرون والحاصل أن البرزى يفتل وهو مختلف لما قاله الشيخ أحمد من عدم الاحتياج للحكم في جميع المسائل السابقة والمؤول عليه كلام البرزى كما قاله المحققون (قوله ظنمت مدة التعمير) فبين بعشرين سنة منها وهو موقوف أرض الإسلام أو الشرك أو حكم الشرع بعمته قبلها فبين بعشرين سنة من ماضى انفصال الصفيين أو التلوم بالاحتماد (قوله فكما جهول) أي فالمفقود كالمجهول أي خالف فقود كن جهل تأخر موته عن موته فلا يرث مكانه قال فلا يرث لجهل موته عن موته وقاعدة الوقوف ترجح حياته (قوله فإنه بقدر حيا) الخ الحسن أن يقول قدر حيا فيعمل بالاضر في حق الاخت بعدم الارث وفي حق الأم من حيث اعطاء السدس وقدر ميتا بحيث يعامل الزوج بالاضر لا بما أخذ الميت فائلا (قوله ولو كان لا يحكم بوقفا المفقود) (بأنه في عدم الارث ودفع ما يتوهمه) إذا كان يحكم بعمته بعد ستين لا يرث (قوله ورأه) أي أي أرث من الميراث بالاشك أو لا يرث بالاشك

(قوله مضرب نصف احدها) أي يقول المصنف حتى الراد بل هو ما يم وفق المستوفى في التسمية والادبال الستة والثمانية (قوله
 وجزءهما) وجه ذلك ان الاربعه والعشرين تقسم على ستة مسئلة الحية فيخرج جزءا السهم وهو أربعة وعلى ثمانية وهي مسئلة
 الموت يخرج ثلاثة فكل من ثلثي من مسئلة الحية وهو ستة أخذ مضربا في أربعة وفق مسئلة الموت ومن ثلثي من مسئلة الموت
 وهي ثمانية أخذ مضربا في ثلاثة وفق مسئلة الحية في ثلثي ك (قوله أو مونة عطف على المعنى) لاجلحة بل هو عطف على أن حتى أي ظهر موته وقوله ولو
 راعى اللفظ أي لفظ حيا بأن يعطف موت على حيا (قوله معطوفا على فعل الشرط) وهو ظهر (قوله بقدره عامل) لاجلحة بل يصح
 عطفه على انتهى فهو عطف مفردات لاجل (قوله المحققين) الاولى المتحققين (قوله لتوقفنا) أي يقدم التوقف عليه لاسباب
 والتوقف سبب والسبب يقدم على السبب (قوله معرفته) أي أراهم التصديق لان قول المصنف والمقتضى المشكل بجهة خبرية مدلولها
 التصديق كما هو معلوم (قوله ما خورن من الاختناث) أي لفظه لاذنه اعلم ان (٣٣٥) الاشتقاق ينقسم الى اقسام صغيرة ودقيقة
 الى اقسام ثمانية في المعنى وموافقة

في جميع الحروف الاصول وفي
 الترتيب فيشترط فيه ثلاثة أمور
 كضرب من الضرب وكبيره وان
 يكون بينهما مناسبة في المعنى وجميع
 الحروف الاصول مع مخالفة في
 الترتيب كجذب الجذب والحب
 من الجسد وأكبر وهو ان يكون
 بينهما مناسبة في المعنى أي مناسبة
 وفي غالب الحروف مع مخالفة في
 بعضها كثل من الترو وهي أكبر
 لاحتياجه لزيد تأمل بحسب خلاف
 الكبير فيحتاج لاصل تأمل والاصغر
 لاحتياجه لتأمل فالأخذا المذكر
 خارج عن الاقسام الثلاثة فهو قسم
 رابع وقيل أكبر ان يكون بينهما
 مطلقة مناسبة سواء أضاف جميع
 الحروف أو البعض وعلى هذا فالأخذ
 من افراد الاشتقاق والاختناث مصدر
 انخث وقال ايضا انخث اذا كان

دوقف الباقي فان ظهر انتهى فلزوج ثلاثة والاب ثمانية أو مونة أو مضى التسمية لاخت تسعة
 واللام اثنان (ش) يعني ان المراد اذا كانت حرة كزوجها أو أمها أو أختها الشقيقة أو ألاب وأباها
 مفقودا في ان الاب حين موت المرأة تكون المسئلة ستة لانها لا حدى الفراء في الزوج
 ثلاثة والام ثلث ما في والباقي الاب وقد علمت ان الام مع الاب في الفراء من كالاخت مع الأخ
 وعلى تقدير انه ميت قبل موت المرأة فتكون المسئلة أيضا من ستة وتعود الى ثمانية فلزوج
 النصف والاخت النصف والام الثلث والثمانية توافق الستة بالنصف مضرب نصف احدها
 في كامل الاخت بأربعة وعشرين فالزوج يكون في العائلة أقل من غير العائلة فيأخذ الحق
 بتقدير موت الاب وهو تسعة من أربعة وعشرين والام يكون لها في غير العائلة أقل من العائلة
 فتأخذ الحق بتقدير حياة الاب وهو تسعة من تسعة وفي تسعة بقية الاربعه والعشرين فان ثبت
 حياة الاب أخذ الزوج من الموقوف ثلاثة ثلثة النصف وأخذ الاب ثمانية وقد أخذت الام ما كان
 يخصها على هذا التقدير وهو أربعة وان ثبت موته أو مضى التسمية أخذت الاخت بموقوف تسعة
 وتأخذ الام اثنين وأما الزوج فإنه أخذ حصته على هذا التقدير وهو تسعة فقوله فعلى حياته من
 ستة وجزءهما أربعة فيضرب فيها وجزءهم حالة الموت ثلاثة فيضرب فيها قوة الزوج تسعة
 أي يجعل الزوج تسعة ويجعل للام أربعة قوة أو مونة عطف على المعنى أي فان ظهر موتها أو
 موته ولو راعى اللفظ لقال أو ميت وقوله أو مضى التسمية على فراءه بالفعل يكون معطوفا على
 فعل الشرط وعلى فراءه بالمصدر بقدره عامل ويكون من عطف الجبل أي أو ظهر مضى التسمية
 والمباشر عن أحكام المفقود مخرج في الكلام على اربا النفس المشكل وأخره من مبرات
 المذكورة والاولوية المحققين لتوقف معرفة عمره على معرفة مقداره أيهما وهو بأخذه
 والثلثة ما خورن من الاختناث وهو التثني والتكسر أو من قولهم خث الطعام اذا اشتبه أمره

(٣٩ - خشي ثامن) فيه لين وتكسر وقال ايضا خثنا اذا كان فيه لين وتكسر (قوله التثني والتكسر) هما مازادان
 أي تكسر القول ولينه فقد قال بعض أئمة اللغة خث الرجل كلامه بالثقل اذا شبه بكلام التسليمات ورأى اه فلا يشمل التثنية
 بالنسبة الى الافعال ويحتمل أن يكون الشارح أراد بقوله والتثني والتكسر أي في الاقوال والافعال (قوله أو من قولهم) معطوف على
 الاختناث (قوله خث الطعام) من باب تعجب أي من مصدره فيوافق ما قبله في المصدرية وألا حاجة لذلك لان ذلك أخذ أمه ولعل ذلك
 هو السرف الطول هنا عن المصدر الى الفعل أي حيث لم يقدر مصدر خث (قوله الطعام الخ) لا يخفى أن جمع الطعام أطعمة وجمعه
 أطعمات والخاص ان أطعمت جمع الجمع والطعام كافي الغاموس البرومايو كل وقال ابن فارس في الجمل يقع على كل ما يطعم حتى
 المساء قال تعالى ومن لم يطعمه فإنه مني أي ومن لم يشرب منه فطعمني ك (قوله انا اشتبه امر الخ) هذا انما يشاء ان يثنى القيد
 بالمشكل مع ان انخث أعمن المشكل ولما فيه بقوله لهم المشكل فالاشتبا ليس لازما لثنى ويجب ان يشاء الاشتباه فذلك يثنى
 على الاشتباه

(قوله غير مختص) - يضم الاسم ثم يحتمل أنه تعليل لقوله إذا اشتبه أمره أي فلا تعليل حقيقته بل حصل فيه اشتباه أي أنه لم يخلص طبعه ويحتمل أن يفسر لقوله إذا اشتبه أمره أي فالاشتبهاء بما هو في الطبع بخلاف الحقيقة فعمومية فإن قلت رد الأول وقوله وشارك طبع غيره أو يقدم الحقيقة قلت ان اختلاف الطبع مما يؤدي إلى عدم علم الحقيقة حقيقة وإن كانت بحسب الظاهر معلومة (قوله المقصود منه) أي الملهود فيه (قوله وشارك) عطف على تعليل معقول (قوله وسمي الخثي أي ذاته بذلك أي بالختي أي بلفظه المشابه بقوله مأخوذ (قوله لا اشتراك الشبهين فيه) أي لا اشتراك موجب الشبهين وهو لا تان أي وحيد شذ يحصل الاشتباه باستقام الكلام ثم لا يخفى ان هذا انما يظهر باعتبار الثاني هو قوله أو من قولهم خنت الطعام لا باعتبار الأول الذي هو قوله من الختات وهو الثاني والتكرار (قوله وألفه لثابت) أي لا لا لخالق لان مافيه ألف الخالق لا يكون على وزن فاعلى بالضم (قوله وان انضخت الخ) ما قبل المابقة صور تان وهما ان انضخت كورته أو حصل فيه اشتباه بل وان انضخت أفوتته أي بعد فعلها يتوهم من أنه إذا انضحت أفوتته يوثق بالضم أو مؤنثة (قوله لان مدلوله شخص) أي مدلول لفظه والا فلا حاجة لقوله مدلوله وكان يقول لان الخثي شخص الخ أي فهو نكرة ويصير اسم يجعل اسم جنس ويصرف مضاف أي مالهبة شخص لان كل ما صير أن يكون نكرة صم أن يكون اسم جنس فان لا حلفت الفرد النكر كان نكرة وان لا حلفت الماهية كان اسم جنس (قوله وحقيقة الخثي) أي مدلوله وليس المراد الماهية الكلمة مالم تلاحظ انها اسم جنس ثم أقول ولا حاجة لقوله وحقيقة الخثي بعد قوله لان مدلوله الخ فهو عينه (قوله من له آثار المرأة والرجل الخ) أراد بالرجل الذكر كالبالغ كافي المصباح والخنا رجس الرجل خلاف المرأة أي فهو الذكر وقد خالف التنبيه فقال الرجل يرفع الراية وضم الجيم وسكتها بخلاف المرأة وأعمالها وإذا احتتم وشاب أو هو رجل ساعة يولد والجمع رجال ورجالات (٢٣٦) مثل جمال ذوات اه وكان أول حكمه الخلاق أي الاتيين

الكاملتين قال ث في شرح الفجالة الخثي المشكل هو الذي يكون له قسرا جالذا كروا الثاني على صفة ما غير ناقصين عنهما فلو كان في ج الأثر ذكر من غير خثين أو خثين بلا ذكر قسرا أو بلا أشكال وكذا لو كان ذكر وخثين وله نقبة في موضع الفرج ناصة عن ضرورة فرج

المرأة سواء كانت نافذة أم لا فرج جل وانما المشكل في الفرقان الكاملان أو لا فرج له وانما له فرضه فقبس يبرل منها (قوله وقبل يوجد منه الخ) حاصله ان الخثي نوعان نوع له الاكتان نوع له نقبة فقط وفي بعض الشراح ان حكاية هذا القول قبيل تفيدان المشهور عدم وجوده فاذا علمت ذلك فقول الشارح وقبل يوجد منه نوع من الخثي لا بالمعنى المتقدم ففي العبارة استخدام (أقول) ويمكن التوفيق ان يفهم الأول على الأكثر ثم بعد تكتي هذا وجدت ما يفيد مقفلا الحمد (قوله لا تشمور) أي تصويرها صهيان يكون الخثي المشكل أما (قوله هو) أي الخثي المشكل (قوله والموالي) أي المعتقون بكسر التاء لا بفتحها لان السياق في بيان الارث من الغير أي ان الخثي المشكل الذي حكم بآرته انما يكون ولدا أو ولدا أو أخا أو ولد أخ أو عمو أو أبا أو عم أو معتق بكسر التاء (قوله ولختي المشكل الخ) لا يخفى ان الخثي خرم مقدم وقوله نصف نصبي مبتدأ مؤخر قال بعض الشراح ودل على انه تحقق اشكاله لانه السمي بذلك لان انضخت كورته أو أفوتته فحشذ لا توفق لالا نضاح ولكن لا يعمل بحقيقه الاختياره هل يضم أو لا فكان الأولى للسنف ان يقدم الصلحات ثم يقول فان لم يتضم فله نصف الخ ولكن آخره قصد التورية بقوله فلا اشكال انه لا اشكال في كونه ما نصف لم يجعله مما هو قارر مخرلا فلما فعل ابن شمس وان الحاجب والاقبال وميراث الخثي لبيان حاله فيكون عطف على نائب فاعل وقف فافعله صواب كما قال ابن مرزوق اه (قوله نصف نصبي ذ كروا ثي) ينبغي أن يراى العطف سابقا على الاضافة ويرتبط التوزيع واللام على الأول ان التصيين المذكور وحده وعلى الثاني ان لكل من الذكر والانثى نصيبين أفلا بد من شيئا خارجا عنه لانه تعالى (قوله يعني انه يأخذ نصف نصبي الخ) أي يعطى نصف نصبي على كونه ذكرا ونصف نصبيه على كونه أنثى فاندفع ما قاله ابن خروف وذلك ان ابن خروف قال ان في أخذ نصف نصبيه الفين ربع بهسم الذي ذكر اذا وصله سبعة ينبغي ان يحسب للنثى خمسة وربع لانه نصف السبعة ثلاثة ونصف ونصف الثلاثة ونصف فاشان غير ربع وذلك خمسة وربع وهي نصف ميراث ذ كروا ثي وهي ثلاثة أرباع ما يبدل ذ كروا نصار عليه الفين في ربع بهسم ثم قال

وحقيقة الغنى في سبع سهم لان ذلك كرسنة وستة أسباع وللغنى خمسة وسبع لانه ثلاثة ارباع المالك ذكر فكان المالك كرواحدوه
ثلاثة ارباعه فاذا قسمت اثني عشر على ذلك كان ذلك كرسنة وستة أسباع وللغنى خمسة وسبع وبيان ذلك ان نصيب الواحد في حرج
الكسر بان نصيب الواحد في اربعة ارباعه وتزديده على الكسر وهو ثلاثة فالجموع سبعة ارباع فتنجز من سبعة الاثني
عشر على الكل واحدهم وخمسة أسباع سهم لانه يخرج من الاثني عشر سبعة المقسوم عليهم فكل واحد من الاربعة ارباع التي
لواحد الكامل الذي لك كالحق واحد كامل فثبت لذلك كالحق حشتمن الاثني عشر ارباعه كمال ولكل واحد من الثلاثة
الارباع التي للغنى واحد كامل فثبت للغنى ثلاث كوامل ثم يبقى من الاثني عشر خمسة وهي خمسة وثلاثون سباعا من سبعة ارباع
المقسوم عليهم في الخمسة السابعة فقدر ونسبها تصاف للاربعة الكوامل التي لك كالحق وهي ثلاثة كوامل الاسباع فثبت ان له
سبعة كوامل وستة أسباع والخمسة عشر الباقية تصاف للثلاثة التي للغنى وهي اثنين وسبع فمصره خمسة وسبع فظهر ان عليه
الفين في سبع سهم لانه ما اعلى الاخسة وما قلناه احسن من كلام عب فانه لا يوافق القواعد وحاصل جواب شارحنا تبعا لغرضه ان
ان خروف نظري الى ان المعنى نصف نصيب ذكر كحقق وانتي محققه غيره وليس هذا امر ادا بل المراد نصف ذكر كونه هو ونصف اؤفته
هو على تقدير ذلك واذا تأملت في كلامهم حيث مثلو بقولهم كذكر وخني وصوروا ذلك بقولهم قالند كبرين اثنين الى آخر ما قال
المصنف فبعد اعتراض ان خروف غير متو جبا معلا ولا يحتاج الى ان يقال نصف نصيبه حال فرضه كالى آخر ما قالوا ونحسنت
كلامه بطول فلا حاجة الى الجلبه (قوله لانه اربعة احوال) اقول بقيت (٣٣٧) حاله وانها برت بالاقوتة اكثر كزوج واخوة

فرضه اثني لانه يعطى نصف نصيب المالك كالحق الذي كورة المقابل له ونصف نصيب الاثني
الحقة الاؤفته المقابلة فاذا كان على تقدير كونه ذكر اسهمان وعلى كونه اثني سهم
فله يعطى نصف نصيب المالك وهو سهم ونصف نصيب الاثني وهو نصف سهم فجموع ذلك
سهم ونصف سهم وهذا اذا كان اربعه بالخنتين مختلفا لانه اربعة احوال حال برت على
انه ذكر وبرت على اثنائي الا ان مبراهن بالذكورة اكثر وحال برت على انه ذكر فقط وحال
عكسه وحال مساواة برته كورة واؤفته فالاول كانا كلنا ابنا او ابن والثاني كانا
كان جما او ابن وعم والثالث اذا كان في مسائل العول كالاكدرية فله لا يعمل فيها اذا كان
ذكرا ولا برت كامر والرابع كانا كلنا اخا والحقم في الثاني والثالث اعطاء نصف
نصيب الوجه الذي يربط به ذكر كان اؤثني واما الرابع فيعطى فرضه كاملا لاستواء الحالين
فقوة وللغنى واحدا كان او متعدد لانه اذا تعدد ضعف الاحوال وبتضعيف الاحوال
يحصل نصف نصيب ذكر واثني وكلامه لم يبقه احد (ص) تصبح المسئلة على التقديران ثم

والغنى نصف نصيب ذكر واثني موجود في اتحاد الغنى وتعدد كذا اجعوا على ذلك هو رد على ذلك ان الواقع خلافه كما هو ظاهر في
تعدد الغنى كما بين من قول المصنف وكشتمين وعاصب واجاب صالح البقعي يجعل ذلك كونه وان تعددت فهي واحد وكذا اؤفته
وقد حصل في مجموع ذلك كرتين والاثنتين اربعة ارباعه يكون فله على ذلك كورة الواحدة والاثنتان عشر ونصفها
احد عشر اه وانظر هذا الجواب مع فرض اعتبار الاربعة الاحوال وان لكل واحد ربع ما جتمع الان يقال ان لما جعل ذلك كورة
واحدة وان تعددت والاقوتة كذلك صارت الاثنتان والعشرون ثرى لا تقرب الا اقل من ثلث هنالك الاثنتان وعشرون فقط ونصفها
احد عشر ولا غنى في ذلك من التكلف وكلام الزرقاني وجهه والحال للثاني على الرد على ان الامة جعلوا القول بان له نصف نصيب
ذكر واثني عام في الغنى الواحد وغيره وهو قد سألهم فلم تكن مخالفة في حكم شرعي وقوله بتضعيف الاحوال يحصل نصف اؤثني
على ما ذكرنا وقد قلنا ان فيه تنكفا (قوله تصبح المسئلة) أي أنت أيها المخاطب أي قول المسئلة كان فيها كسر أو لا وهو خبر يعنى
الانشاء وكان السر في الدلوغ في صريح الى توجيه الاشارة الى ان التصحيح حاصل وبخبر عنه فهو اشارة الى الحق على امتثال ذلك الامر
وهو جواب عن سؤال مقدر نفسه وقوله نصف نصيب ذكر واثني أي بان تصبح الخ اؤسة اربعة استتفا بانها كان سائلا
سأل ما كسبه العمل فأجاب بقوله تصبح المسئلة أي خمسة المحقق في متعدد بدل قوة فنصيب الوفاق أو الكسر لان ضرب الوفاق أو
الكل لا يكون الا في مستثنى الاول فخير بان الخس يتحقق في واحد كما هو مشهور ولا يصح هنا الجواب ان هذا مني على التحقيق بان
قولهم آل التي للغنى سبعة معني الجمعية أي الثلاثة فأكثر ولكن لا بد من التعدد الحق في ثلثي اثنين فحققة الجمعية في الجملة ومقاله
يقول يتحقق في واحد فان مررنا على الاول فالامر ظاهر وان مررنا على الثاني فنقول ان اراد الجنس المحقق في متعدد بشر سنة الغلام

وكذا يقال في قوله على التقديرين ثم لا حرج في ما قدمنا وأخرت في التقديرين غير أن المصطلح عليه تقدم مسألة التذكير كما
أما بعض شيوخنا (قوله فضرِب الوقت) أي ثم بعد العمل فضرِب الوقت أي فوق إحدى المستكنين أي في كل الأخرى وأما المصنف
الوقت لا يضر في الوجهين وترك المصنف الضرب فيه لعله وترك المصنف ما إذا غاب أو تدخل لعله العمل فيهما وسيد كرها
الشارح وقوله في حالي الخفي في العبار حذف والتقدير ثم اضرب ما تحصل في حالي الخفي أي أن كان واحدا وأحواله أن تعدد
(قوله وتأخذ من كل نصيب الخ) أي فنصيب كونه ونصيب أوقته في العبار حذف والتقدير ثم تقسم ذلك عليهما باعتبار كونه
الخفي وباعتبار أوقته وتأخذ من كل نصيب الخ والظاهر أن هذا من جملة العمل فكان الاحسن عطفه بما يقتضي الترتيب كما في الذي
قبله (قوله من الاثنين النصف) يحتمل أن يكون جوابا عن سؤال مقدر بقدر ما كفية الاختلاف تأخذ من النصيبين المشغل
عليهما الخفي الواحد النصف الخ وعلى هذا فيقول تأخذ في المصنف محذوف وقوله النصف العمل لتأخذ محذوف وهو محتمل أن
يكون قوله من الاثنين بدلا من قوله من كل نصيب بدل مفصل من أجل لأعطى بيان لأنه لا يعادله حرف الجر بخلاف البديل كما
صرح به في قوله تعالى عن النبأ العظيم ويحتمل أن يكون صفة لنصيب أي كثر ذلك النصيب من مسألة الاثنين وعلى هذه فقوله
النصف العمل لم يعمل لتأخذ المذكور وقوله وأربعة أرباع فقه عطف معمولين على معمولين فأول واحد هكذا في بعض الشروح وفيه
شي لا يهمل باب العطف على معمولين فمختلفين لأن قوله وأربعة معطوف على اثنين والعاملين من قوله وأربعة معطوف على
النصف والعمل وتأخذ وأجيب بأنه يقدر عامل قبل قوله أربعة ويكون مجموع الجار والجر وعطفا على من اثنين العامل لتأخذ
وقوله وأربعة معطوف على النصف المعمول لتأخذ فاقض أنهم باب العطف على معمولين عامل واحد لكن استشكل على ذلك أن
فيه حذف الجار وباقه هو مجموع الجواب (٣٣٨) أن ذلك من الجائز واجمع الأشوية (قوله فما اجمع الخ) لا يخفى أنه لا معنى

لقوله فما اجمع بعده ولو تأخذ الخ
ان بعض الشراح لاحظ أن ما اجمع
ليس نصب كل فاحتاج إلى تقدير
مضاف أي نصف ما اجمع (أقول)
الظاهر أنه أراد بقوله فما اجمع أي
ما حصل بالأخذ وان كان ليس
ظاهرا في المراد ولو غير بقوله وهو
نصيب كل أي ما أخذ مما ذكر فهو
نصيب كل لكان أحسن وأدخل

الفاء الثانية لأن المبدأ موصول وهي من المسائل التي يقدر بعدها مبدأ الفاعل فهو نصب
كل ونصبه بذلك على انغماط العمل من غير زيادة ولا نقص (قوله فان مسألة التذكير من ثلاثة) أي لأن التذكير رأسين وقوله والأوتنة
كذلك أي لأن البنتين لهما الثلثان فكنتي ثلاثة أي كانت وقضرب الثلاثة في حالي الخفي بسنة فإن اعتبرتم التذكير كونه نصيب الخفي
أربعة وخمس البنتان ولاشي والعاصب وان قسمت على الأوتنة فخص كل واحد من الخفي والبنتان والبقية لغيرهما وهما
اثنتان فتحصل الخفي في الحالتين ستة فلهما ما هو ثلاثة وحصل البنت في الحالتين أربع فلهما نصفها وهو اثنتان وحصل العاصب
اثنتان فله نصفها وهو واحد (قوله ففرضة التذكير من واحد) أي ولاشي إلا لأن الابن يجب الأخ وقوله والتأنيث من اثنين أي
لأن البنت لها النصف وهو من اثنين فالبنت واحد والتأنيث لاخ فتكسني الاثنين لأن الواحد داخل في الاثنين ثم تضرب بها في حالي
الخفي بأربعة فإذا قسمت على التذكير كانت الأربعة كلها الابن ولاشي إلا لأن وان قسمت على التأنيث فخص كل واحد من الخفي
والأخ اثنتان فمجموع ما حصل للخفي في الحالتين ستة فلهما نصفها ثلاثة وما حصل للأخ اثنتان يعطى نصفها واحدا فتكسنت
الأربعة ثم ان في جعل الواحد خلافا الاثنين ضرب فممن التسع لأن الواحد ليس بعدد فيبين كل عددتين أن قول الشارح الخفي
وأخ أي خفي وهو صادق بكونه ذكرا وبكونه أنثى (قوله وبأي مثله) أقول لم يأت يوفيه فيقول ومثله مع القول زوج وأخوان
لام وأخ لغير أخ خفي فتقدر المذكور من ستة وبقدر الأوتنة من ثمانية وينها ما بقية النصف فضرِب وقتي أحدها في كامل
الأخرى بأربعة وعشرين ثم تضرب بذلك في حالي الخفي ثمانية وأربعين ثم تقسم على المذكور فزوج أربع وعشرين وللأخوين
للام ستة عشر وللأخ لغير أخ ثمانية وعلى الأوتنة الزوج ثمانية عشر وللأخوين اللام اثنا عشر والخفي ثمانية عشر فخص الزوج
في الحالتين اثنتان وأربعين وللأخوين اللام ثمانية وعشرين والخفي متعشرين ولكل منهم نصف ما يسده (قوله ثم تقسم على
التذكير وعلى التأنيث) فقدم القسم على التذكير لأننا من أن الأولى البدء بالقسم على التذكير

أن يكون أقل تقطيل وبهم غير بأن وجد السبق من أحدهما فقط الطريق الأولى في حصول الاتصاح ثم لا يفتي أن قوله أو
 أسبق معطوف على أكثر وليس معطوفاً على بال فان قلت قولك وليس معطوفاً على بال يقتضي صحة عطفه عليه في الجملة نعم أن إن
 لا تدخل على أسبق لأنه ليس فعلاً قلت يصح باعتبار التبعية ألا ترى أنهم يقولون يقتضي في التابع ما لا يقتضي في المتبوع كافي قوله
 اسكن أنت وزوجك الجنة فلا شك أن زوجك معطوف على الضمير في اسكن مع أنه لا يصح تسلط اسكن على زوجته وقوله أو نبتت
 له الحية معطوف على بال فظهر أن في الصنفين أو تشتمل من جهة أن أسبق معطوف على أكثر وقوله أو نبتت معطوف على بال (قوله
 طية) بكسر الهمزة على طية كلمة الرحال وقوله أو نبتت أي كدى النساء وهل استعمال نبت في الحية والندى حقيقة أو مجاز
 لم أر في الأساس الذي يفرق بين الحقيقة والمجاز شيئاً في ذلك والظاهر أنه في السدى مجازاً ما نبت الزرع خضفة قطعاً وأما نبت زيد
 نباتاً حسناً فمجاز قطعاً وقال في المصاحح أن كان لا يفرق بين الحقيقة والمجاز نبت نباتاً بالاسم النبات فان خص النبات
 بما هو معروف وان الشعر لا يقال نباتاً فربما غاد أن نبت في الشعر مجازاً وليس ر ثم لا يفتي أن الندى للزهر والرجل أيضاً وذكر
 ويؤثر فيقال هو الذي وهى الندى والجمع أن نبتت وأصله فعل وفعل مثل أفلس وفلس كافي المصباح وقال في التمهيد الندى
 يقع الناء وتكسر (قوله أو حصل مني) لم يعطف على طية بل قدره عامل لعدم صحة تسلط العامل الذي هربت عليه كذا ذكر بعض
 الشراح (أقول) يصح على ما تقدم لأن من أنه يقتضي في التابع ما لا يقتضي في المتبوع (قوله فلا إشكال) جواباً بأن اعتبار قوله بال الذي
 هو العامل الأول وحذف جماعداً بدلاً من هذا عليه أو باعتبار الآخر وحذف جماعداً لأنه عليه أو راجع لأحد المتوسل
 وحذف جماعداً لأنه عليه ثم إن المسحوع أن لا م فلا إشكال مفتوحة فهي نافية للجنس فتفيد في أفراد الاشكال كلها على جهة
 الاستغراق والخبر محذوف فظهر أنه في فلا إشكال في ذلك الخشني بل اذكر محقق أن كانت تلك العلامة علامته وأنتي محققان
 كانت تلك العلامة علامتها ثم إن بعض شيوخنا في أن هذا من رعاة القطع وهي تتوق الختم فكان رعاة الاستهلال تفوق
 الاستداهم رعاة المطلب تفوق الطلب كافي أول الفاتحة إلى قولنا اهدنا الصراط المستقيم والبراعة إلى رعاة الاستداهم وهي أعم
 من رعاة الاستهلال لأنه لا يفتي في الشعور بالمقصود منه أه أي كالاتداء بالهدى والبصلاة (٢٣٠) على رسول الله صلى

الله عليه وسلم ثم إن بعض الشراح جعله من التورية
 وفيه نظر لأن التورية إطلاق اللفظ
 الخفية معنيين فربما بعدو راد البعد بقرينة خفية وليس ذلك بوجوهنا بل الظاهر
 أنه تقرر بعضه لا إشكال في كونه وهذا المعنى يستعمل فيه لفظ فلا إشكال لا على طريق

المجاز ولا على طريق الكناية لأن المراد من قوله فلا إشكال
 في ذلك الخشني فهو خشي غير مشكل وجعل لفظ فلا إشكال قريفاً للمعاني بعد في الخشني وجعله جواباً عن بال الذي ضمير عائذ على
 الخشني قرينة خفية فصح أن يكون تورية بعلفظة البعد كونها توجهاً كقاط في عروقها * ليت عينه سواء يجعل فلا إشكال
 محتملاً لأحد أمرين أي لا إشكال في الخشني أو لا إشكال في ذلك الكتاب بقطع النظر عن الشرط بعد غاية البعد بل قد يقال لا يصح
 أصلاً لا يفتي أن تعارض البول المفهوم من قوله بال إذا أخذت مع نبات الحية أو ما بعده يحصل صوراً ربع وكذا إذا أخذ قوله أو كان
 أكثر مع ما بعده يحصل خمس صوراً إذا أخذ أسبق مع ما بعده حصل أربع صوراً إذا أخذ نبات الحية مع ما بعده حصل ثلاث صور
 وإذا أخذت التدى مع التي أي من أكثر حصل صورة واحدة وأما إذا أخذ التدى مع الخشني فلا تعارض فيه لأن كلامهم علامة
 الافية في الصور سبع عشرة صورة فاما الاربعة الاول فلا إشكال في ما ظهر وأما الاكثر فيع الاسبقية فقال الخشني ترجع
 الاسبقية وقال صاحب الجواهر ترجع الاكثرية في قول والظاهر ترجع الاسبقية ثم إن عجم جمع بين القولين بأن جعل كلام الخشني
 بترجيح الاسبقية على الاكثرية أي عند الأمرات ويحصل كلام صاحب الجواهر أن الاكثرية ترجع على الاسبقية أي تكرر أو وعدا مع
 أن عجم لا يقول بأن الاكثرية قدر علامة على شيء ناصباً للشيء وبأن الكلام عليه وأما تعارض الاكثرية مع النبات وما بعده فمقدم
 النبات وما بعده على الاكثرية وفي أربع صور وكذا إذا تعارض الاسبقية مع الاربعة فترجح الاربعة عليها وهي صوراً ربع فالبطلان
 محتملاً ما تعارض نبات الحية مع الذي بأن تتلما على أن واحده فهو مشكل ولا ترجيح لأحد مما على الاكثرية فتعارض نبات الحية مع
 التي من الفرج والحض فهو مشكل على ما استظهره عجم في تعارض مع الخشني أي كذا يقال في تعارض مع التي من الفرج ولكن
 الظاهر أن يقدم الخشني والتي من الفرج على نبات الحية ألا ترى أن الفقهة ذكرنا أن المراد أتيجع على لحق لحيتها وأما قوله وما
 ذاك إلا لكون ذلك نباتي الآن يقطع بأن الحية إذا كانت كبيرة لا تقع في امره فقط وما ذكره الفقهاء إلا في الحقيقة التي لم تكن كذلك أو
 يقال أن الفقهة قد يفرضون الحال وأما تعارض السدى أي الذي يدل على الآونة بأن كان كبيراً مع التي من أكثر فهو مشكل وحصل
 يقال التي أقوى في الخلافة على أكثر من دلالة التدى الكبير على الآونة فهو الظاهر وقد تضمنناه لا تعارض بين السدى والخصني

أو نبتت الحية أو نبتت أو حصل
 أسبق أو حيز فلا إشكال (ش)

قال

وكذا اذا تعارض منى من ذكره وبين من فرج فهو مشكل (قوله قال الشعبي) يفتح الشين هو عارض الشعبي بمذهب الشعبي من
 اليمين (قوله بكيل ولا وزن) اما الكيل بان يقال اذبال من الذر كيل صد وبالن من الفرج نصفه يحكم عليه بأنه ذر واما الوزن فبان
 يقال اذبال من الذر كقدر رطل ومن الفرج كقدر نصف رطل يحكمه بأنه ذر وقوله بل بالنظر لتكرره ووجهه فلذا بال من الذكر
 مرتين ومن الفرج مرة في اليوم فيحكم بأنه ذر أقول ونظاهم ولو كان الحقى اق في المرة الواحدة يزيد على المرتين باضعاف هكذا قاله
 الشارح تبعا لعم ولكن النقل في الخطاب انه يعول على الكيل والوزن أى على تقديرهما وذ كر كلام الشعبي بمقابله ونفس الخطاب
 قالو بال من الخطين اعتبارا لا كثيرا والاسبق وأتكر الشعبي اعتبارا لا كثيرا ورأى معتذرا وانظر قولنا بل بال من سبق أحدهما فن
 حيث يخرج الاكثر وانظر قولنا بل بال من سبق أحدهما فن يخرج منهما ما عاقل أو يوسف وبعض أصحاب
 أبي حنيفة ينظر من أهم ما خرج أكثر فيكون الحكمه قال شيخنا عتق وأتكر ذلك الشعبي وقال أكمال البول أو وزن والأولى ما قالته
 الجماعة لان الأقل سبع لا أكثر في أكثر الأحكام اه ولفظ الجواهر اذا كان ذرا فرحين فبعض على الحكم بال بال منه فال بال منه ما عبرت
 الكثرة من أهم ما كان استوت اعتبارا السابق كان ذلك منه ما عاقل اعتبر الحصة أو كبر الدين ومساها لى النسيه فان اجتمع
 الامر ان اعتبر الجاهل عند البلوغ فان وجد الحضيض حكم به وان وجد الاحتلام حكم به وانما اجتمع ما عاقل وان لم يكن له فرج الرجال ولا
 التساوي اعمالها يمكن يبول منه ينظر بلوغه فان ظهرت علامة تميز ولا فشك اه وانظر قول الخطيب و بال من أحدهما مرة ومن
 الاخرى أى سبق أحدهما تارة والاخرى فالبعض يقال أكثر فان استمر بالشك اه فهذا كله ظاهر في اعتبار الكثرة بالكيل
 والوزن أى تقديره واولا الثقات لا اعتبارا تكرر او خروج وفي جعل كلام الشعبي بمقابله الذى هو خارج المذهب فالعجب من عجم ومن تبعه
 حيث اعتدوا وكلام الشعبي الخارج عن المذهب وتكرر ما هو مخرج المذهب (قوله حيث يجوز النظر لعورته) قال بعض شيوخنا بان لم
 يبلغ حد الشهوة لانه ان ناهز الحظ أى راحق بصير كالبالغ كاتقدم بيانه في قول (٢٣١) المصنف في الجنائز وغسل امرأه ان كسبح الخ

قال الشعبي رحمه الله لا ينظر لقلة والكثرة في البول بكيل ولا وزن بل بالنظر لتكرره ووجهه
 الان هذا الاختيار بالبول انما يصير في حال مسفره حيث يجوز النظر لعورة واما الكبير
 فانه بمنزلة يبول الى حائط أو على حائط فان ضرب بوله في الحائط أو أشرف على الحائط فهو
 ذكوان بال من نغذه فهو أو يوقل تنصب همرأة أو مامه وينظر فيها الى ماله بان يجلس
 امامه ينظر منهاه وتعقب هذا بأنه لا يجوز النظر لصورة العورة كالأجور النظر إليها ونظاهم

قوى الحائط و يبول وقوله فان ضرب بوله في الحائط عائد على الاول وقوله أو أشرف على الحائط أى تباعد عنها عائد على الثاني وقوله
 وان بال من نغذه راجع للامر من معا (قوله بان يجلس امامه) أى بان يكون ذلك الناظر متوسطا بين الثفتي والمرأة أقول ويصح ان يجلس
 خلف الثفتي (قوله لصورة العورة) لا يخفى أن صورة العورة عاقل بال عورة لان صورة الشيء ما قام بذلك الشيء في العبارة حذف أى
 مثل صورة العورة وقوله وتعقب هذا الخ أقول ان كان هذا الحكم منصوصا فلم والا فظاهر خلافه والظاهر ان المراد صورة العورة
 مما هو مستند للعورة والا فلا ووجدت صورة العورة في قطعة طين مضمرة بصورة كاذبة فلا حرمة في النظر لذلك وقوله الى ماله أى يحمل
 بوله أى الموضوع انشراح منه البول وقوله ثم مات الخ مفهومة ان لم يعلم بتحل حى إلا أنه بعد ذلك بال من الثاني لا يكون الحكم كذلك مع أن
 الحكم كذلك وقوله لصاحب المال أراد بالمال البول وأراد صاحبه الذكرا أو الفرج (تتبعه) قال الخطيب اذا حكمه بأحد الامر من
 من ذكره أو قوله ثم حدثت علامة أخرى تقتضى ضد الأولى فقال العقباني لم أفهمه على شئ الا ما رأته لبعض أشياخه ونصه ان
 حكمه بأنه ذر كعلامة ظهرت فيه ثم جاءت علامة أخرى تدل على انه أنثى أو بالعكس لم ينقل عن حكمه به أولا كان يبول من الذر ثم جاء
 الحيض أو كان يبول من الفرج ثم جاءت الحية اه قال عجم قلت الذى يبنى اعتبار العلامة الثانية حيث كانت أقوى من الأولى كما
 اذا كانت الأولى سبق البول أو أكثره والثانية الجمل اه ثم لا يخفى انه ان ولد من بطنه أو ظهره فأمره واضح وان ولد منهما معا فاشك
 على ما احتاره بعض وقال الخطيب فان ولد منهما معا قال العقباني الظاهر ان الحكم لولادة البطن لانها قطعة لكن هذا على مذهب
 الشافعى وأما على مذهبنا فالثبتى باق على اشكاه اه ويجب تشييد هذا كذا ذكر بعض السراخ ما اذا كانت ولادته من الظهر
 والبطن في آن واحد والا العمل بما ثبت به بالتقدم ويتبعين ما ولده من ظهره وما ولده من بطنه الارث لانه لم يجمعهما بولاً وام وكذا
 يجتمع النكاح لان ما خلق من مائه غزاة ولده في النكاح وهل لا يعتق أحدهما على الآخر فكذلك لا يقولنا لم يجمعهما الخ وأما الوطئ فرجته
 يذكر غلطاً وقوله فشكلى ويرثه أولادها لاوة

والامومة وهو ربهما وهم اخوة شاعلى ما ذكرنا **تنبيه** الخلق كما يكون فى الادى يكون فى الابل والبقر ويجوز التخصيه ولو كان اشكاله بنسبه يخرج منها البول لانه لما ذكرنا اوتى وكل منهما يجوز التخصيه به فى هذا ان آدم محصور فى كونه ذكرا و اوتى فلا فرد يخرج عن محسناو يدل عليه قوله تعالى وما خلق الذكرا والاثى فهو دليل على ان الخلق لما ذكرنا اوتى فبعض من حلف لا كلم ذكر الاوتى و قوله كما قاله بعضهم والحاصل ان الجهر وعلى انه غير واسطة واقوع خلافان منه (قوله جواز نظر الصغير) اى اتى لاتشمى كبت خمس سنين ولا يجوز جس عورتها (قوله فان بال منهن متساوين) اى من كل وجه فلم توجد اسبقية ولا اكبرية وعدم علامه اخرى تدل على احدها وقوله انتظر بلوغه لعل هذا على طر بقا ن شاس وابن الحاجب والاقتصد تقدم امه حيث اشكل بعل بان يعطى نصيه المتقدم ولا ينتظر الايضاح خصوصا وقد صرح فى شرح الترتيب باله لا ينظر بلوغه عند الملكية ثم بعد كتيه هذا رايت هذا الفرع منقولاً عن ابن شاس فله الحمد (قوله قال محمد بن مصنون الخ) كان شيخنا حسن الخلق جدا وكان فاضيا وانفق انه كان اذا جلس فى الدرس يقدمه انسان كل يوم يسوءه بالسب والشتم ثم انه انقطع فقال عنه الشيخ فلما اجتمع به ساءه عن سبب انقطاعه فقال له ان انسانا سلفنى عليك بالسب والشتم لا تغفلك وجعل فى مدة ارامن المدهام استعين به على تزويجى فقال لم يقد ذلك فى الاغاطة انقطع عنك فقال له لم تذكر فى ذلك من ازل الامر ثم اوسل الى قصده على مساعدته ذلك الرجل فساعدوه على ذلك (قوله لان اصل نبات الشعر من البيضة البسرى) كذا فى ت فى مغرور وكبير وهو مر ومحمد خالف لما فى القانى عن ابن حبيب من ان من ذهب بيضته البسرى لا يلاعن لئى الجمل لانهم تنضج الى كماله اهل الطب والتشريح فاذا فقدت فقد الوالو العين لنبات الشعر (قوله فذهب الحسن الى القضاء به) اى الحسن البصرى وهو سيد التابعين على قول والراجح ان سيدهم اويس القرنى وحذف مقابلته اى وقال غيره لا يقضى به وهو الراجح **فائدة** (٢٢٢) وجدت فى خط بعض شيوخنا رحمه الله انه يدخل الجنة ذكر (قوله ثم

أراد ان يخلق حواء) هل ذلك
عقب خلقه فتكون ثم يجرى
الترتيب اولاف تكون للترتيب مع
الترتيب (قوله حواء) بالدمية
بذلك لانها خلقت من جى وقوله
التي عليه النوم اى النعل لئلا
يؤاسه ذلك او يبعده ذلك وذكر
بعض شيوخنا انه اتى عليه النوم
فى الجنة لكونه من اهل الدنيا
اه وقضيته ان اهل الجنة
لا ينامون (قوله ثم ازال ضلعا)

الافهم انه لا يشترط التكرار فلو تحققت حياته وبال من أحداهما مرة واحدة ثم مات
فالحكم لصاحب المبال وظاهر جواز نظر الصغيرة وصرح به ابن بونس فان بال منها
متساوين انتظر بلوغه ان كان غير بالغ فان ثبت له الحية فهو ذكرا قال محمد بن مصنون
لان اصل نبات الشعر من البيضة البسرى وان ثبت له ندى كندى التساوي لحيه
فهو اثنى فان تنامه اختلف هل ينظر الى عدد اضلاعه ام لا فذهب الحسن الى القضاء به
وقال بغيره وعليه فالمرأه اثنى عشرة ضلعا من كل جانب والرجل من الجانب الايمن
كذلك ومن الايسر سبعة عشر هكذا ذكر ابن بونس وقال الخوف سبعة عشر للرجل اثنى من كل
جانب والرجل من كل جانب واحد ستة عشر قالوا وبسبب ذلك ان الله تعالى لما خلق آدم عليه
الصلوات والسلام ثم اراد ان يخلق حواء اتى عليه النوم ثم ازال ضلعا من جانبه الايسر
خلقها منه **خاتمة** اول من حكم فى الخلق عاصم بن الطرب ثم حكم به فى الاسلام على

ابن
أى واسطة الملك جبر بل او غيره او بمجرد تعلق قدرته تعالى وارادته بذلك
وقوله ضلعا بكسر الضاد وسكون اللام وقضاهوى مؤنثة وقوله الايسر لعل السر فى ذلك الاشارة الى مقضولية النساء بالنسبة للرجال
لان الجانب الايمن افضل من الجانب الايسر لتقدمه عليه فى التطهير ولاشمله على الدالين التى هى التكرمة بخلاف اليسار رفهى
مشغلة على البسرى التى قال بها الاقذار والرجل البسرى التى تقدم فى مواضع الاقذار الحسية فقيما اشارت الى ان المرأه تحمل الاقذار
الحسية من حيث عدم الحيز والتفاس و يتبعها فى ذلك انها تحمل الاقذار المعنوية كايشير اليه الحديث لو احسنت الى احداهن الى احداهن الدهر
ثم رأت منك شيئا قبلت تقول لمارأيت منك شيئا رافق (قوله خلقت هامة) اى فبنت من ذلك الضلع كانت الفتلة من النواة وهل ذلك فى
زمن متقارب او متباعد وما قدر ذلك (قوله ثالثة) اى هذه خاتمة لائل الخلق المشكل (قوله اول من حكم فى الخلق عاصم بن الطرب)
فهو اول من حكم فى الجاهلية فكان مشركا كما فى شرح الترتيب وكانت العرب فى الجاهلية لاتعق لهم بعضه الا اختصموا اليهود ونوا
بحكمه فالو من خفى انجه ذكر ارام اثنى فقال له لوفى فبات يلىسه ساهرا وفى عبادة او فاما عند ارمين وهو موافق يذرع لهم كل
يوم وكانت الهامة يقال لها مضطه فقلت له ان مقامه ولا عندك قد اصرع فى غمك وكانت ترى غمنا وكانت تفر السراح والرواح
حتى نسين وكان ياتها فى ذلك فيقول لها اصبحت با مضطه اصبحت فلما رأت سهر وموقعه قالت ما لك فى ليلتك ساهرا فقال لها وبك
دى امر اليس من شأنك فاعادت عليه السؤال فذكر لها ما بينا فقلت له سبحان الله اتيخ القضاء المبال فقال غر جربتها والله يا مضطه

أسببت بعداً أصح من خرج عن أصح فقضى ذلك واستقر عليه الحكم في الإسلام وفي ذلك عبرة ومن روت في هذا الزمان وقصاته
 فان هذا مشركاً توقف في حكمه فثأراً بعين يوماً وعبراً أخرى وهي حرمان الحكم على لسان غير أهل ولا منته انهم لما صارت شجاعة
 سامعها في التأخير وهو أدب منها لئلا يملأ صلبه وهي تحصل ولو بمسألة واحدة كما يشير إليه ما نقل عن سيدنا عيسى أن ابليس
 قاله قل لا اله الا الله فقال له أقول بالاقوال ذلك كاذ كروا أن ابليس أراد أن يكون عيسى نبياً له ذلك فبما الله من ذلك ونقل
 ابن جرير في العوام كان ذلك قد علم على الامام الشافعي رضي الله عنه وقدم فمضى عن ذلك فقال تأمبه منه أن الكلب اذا بلغ رفع
 رجله عند البول والارحم من راعي وادخله في التيمم اذا ارتفع جفاً قاربه وانكر معارضة ونسى فضل عليه
 ونقل عن الامام الشافعي رضي الله عنه من استغنى بستانه ابتداء بثلث قصر عمره وكل سائمة عند الموت ونسيان ما سقطت وتندر
 القائل حيث قال ما وهب الله لمرئى هبة * أحسن من عقله ومن أدبه هباً ما الفتى فان عدماً * فان فقدنا الحياة أجل به
 وفي حديث الضاري عن مجاهد يكن أدبك في قضاو علمك لها ومن مقالات ثور الدين آخر المحققين الشيخ على الشيرازي في كتاب من أدب
 خبير من أربعة وعشرين في كتاب من العلم والطلب كما في الصحاح يرفع التمام المعجمة وكسر الراء المهملة وأحد التراب وهي الر والي الصغار
 ومنه ما من في القرب آ خر أحكام العرب اه وهل هو اسم أبيه أو أمه (قوله أي أول من قضى به) أقول لا حاجة بذلك للتفسير لان الحكم
 هو القضاء فخرج الاحتفاء بدون احتياج للتفسير وما كان يحتاج لذلك التفسير الا أن كان الحكم يطلق على معنى آخر ويوجب انما
 احتاج إلى خروجه من فهم الله لم يرد ما لا يفي هو معناه المحقق (قوله من أين يؤتى) بضم الهمزة والواو وتشديد الراء المقصورة
 أي من أي مكان يؤتى أي من أي جهة كونه يؤتى من جهة كونه أي من أي جهة كونه أي من أي جهة كونه أي من أي جهة كونه
 كونه أي من أي جهة كونه أي من أي جهة كونه أي من أي جهة كونه أي من أي جهة كونه أي من أي جهة كونه أي من أي جهة كونه
 الذي كرا والفراج أي ان ارثه مراعي في ذلك الموضع وتظهر قوله مولودان الحادثة وقت قرب ولادته (قوله البيهقي) هو أحد بن الحسين
 الشافعي قال السبكي تصدى البيهقي التي تخرج الاحاديث التي ردها رباب الاحاديث على الشافعي وتقرى بها ما لا احل منه على مذهب
 الشافعي مثله وقبل ان زاد مذهب الشافعي النصف (قوله وله شاهد عن علي (٣٣٣) موقوف الخ) أي وهو ضعيف السند كما في الخطاب

اعل ان لهم شاهداً وتابعاً للشاهد ان
 روى الحديث من طريق أخرى
 بالعنى باللفظ الاول وأما اذا
 كان اللفظ الاول فهو التابع وقوله
 موقوفاً أي على الصحابي فليس يعرف
 لثني صلى الله عليه وسلم والحاصل
 ان لهم موقوفاً من موقوفاً المرفوع

ابن أبي طالب أي أول من قضى به في الإسلام فلا ينافي ما ورد في عليه الصلاة والسلام مثل
 عن مولوده قبل ذلك من أين يؤتى فقال عليه الصلاة والسلام من حيث يؤتى والحديث
 أخرجه البيهقي من طريق يعقوب بن ابراهيم القاضي عن الكشي وله شاهد عن علي موقوفاً كـ
 هذا الحافظ السيوطي في تعقبه على موضوعات ابن الجوزي والله تعالى أعلم * وأقول كما قال
 الاصل وهو الشيخ خليل وأسأل الله أن ينفع به من كتبه أو قرأها وحسبه أو سي في شيء منه

(٣٠ - ختمى ثامن) ما كان مرفوعاً من مرفوعاً ما كان مرفوعاً كما قال مرفوع الصريح كما يقول الصحابي قال النبي صلى
 الله عليه وسلم كذا وأما المرفوع الحكمي فهو أن يقول قولاً ولا يستند النبي صلى الله عليه وسلم ولكن لا يحال للرأي فيه وأما الموقوف
 فهو ما قاله الصحابي ولم يستند النبي صلى الله عليه وسلم ولكن للرأي فيه محال (قوله كذا الحافظ السيوطي) هو عبد الرحمن بن ثعلبة
 السبيعي المهملة ويقال أيضاً لابي سبيط بضم الهمزة وقصها المصري الشافعي وله بعد الخبر بسبب الاحد عشر مرة تسع
 وأربعين وثمناً والقاهرة وثقه والده حلال الدين زهاء أن يكون كذلك وقد حقق الله ربه وكان يرى النبي صلى الله عليه وسلم
 بقطعة ولقب بابن الكتب وكانت أمه أم ولد لها أبو عبد الله كذا في حديثه ثلثي مائة من الكلب فلقب بكنى أبا الفضل فنعنا
 آقبه (قوله وأقول كما قال الاصل الخ) وقد استجاب الله دعاءه فنفع الله بهذا الكتاب شراً فخره بأو كذا في الفقه يقول وأسأل الله تعالى
 من فضله وحسنه أن ينفع بهذه الأوراق ويحتمى ولا يخاف بالحققة الحسنى على الوجه الاكل وأختها ما كمل في له بالعلم المأثورين
 أي هرير قرضي الله عنه عليه الصلاة والسلام المهم اني أعوذ بكن من عل لا ينفع وقلب لا يفتن ودعاء لا يسمع ونفس لا تشبع
 أعوذ بكن من شره ولا الاربعة والجد لله وحده وصلاته وسلامه على أشرف خلقنا النبي الاي محمد الصادق المسدوق وعلى آله
 وأحبه وعترته والتابعين لهم باحسان إلى يوم الدين وحسبنا الله ونعم الوكيل وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
 (فائدة) قال الامام هرير عن المصنف وكان القراغ من تأليف هذا المختصر يوم الاربعاء على عشر رمضان العظيم قد مر سنة تسع
 وسبعين وسبعمائة (وأقول) وكان القراغ من تسليم هذا الحواشي ثمانية شهر جمادى الآخرة التي هي من شهر ربيع ثلث وثمانين
 ومائة وألف من هجرة من الهجرة والعز والشرف وقد دعا القائل

بشرنا يا فقه الامام بعالم • من خلفنا العلم أضحت فاشية
قد سطرت أقلامه لسان نو • راقبه نعلم الجبهة فاشية
وضع الخواص وضع محكم على الشرى وأنشأها فاصدت فاشية
عنه تلقاها الجبهة الأولى • له مومن المولى قلوب فاشية
فهم وحواشيه وقد فهموا • شيه القى من لى صرها فاشية
ولسان حال الجهد نادى قاتلا • أرخ (سحت أكرم بها من حاشية)

٥٠٠ ٨٢٦١ ٩٠ ٣٢٤

سنة ١١٨٣

ولاحول ولا قوة الا بالله العلى العظيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم والله
درا القائل

ع عليك بروضة للعلم أضحت • تنزه عن مقالات الفقيه
ل لها فضل على من كان بنى • لذهب مالك أو يعتقيه
ى يزيد على سنى القريز منها • سقى جدى القى قد يقنيه
ا أفاض على صفا قفا جالا • إمام جل عن شخص شيه
ل لهم على الجزاء صارت • مجاوزة لقول ترتضيه
ص صراط طريق منجبه فويم • سليم عن شوائب تعقوبه
ع عواطف به كم أنحفقنا • بما يلقى ملاك الفضل فيه
ى يتعنا بتقى راق حسنا • لكفيه واسماع لفقيه
د دوا ما يزل يسدى علوما • يزيد بها من النسيه
ى زين بالسن الاقلام طرما • غدا من بعد بالوجه الوحيه
ا أمان ستور صدر العافى • به النظرى أضى كالبدى
ل لئن أحييت تصديق فشاهد • حواشيه وماهى تقنيه
ف فان النفع عم بها خصوصا • فطسال عن الشرى ذويه
• هى القدرى الشرى لما • وشهنا وقوت فاشيه
ذ ذوال القدر ارتقت فى حسن شكل • محل المشكلات لتا صيده
• هى الاحكام فاعرفها وأرخ • نفع الفقيه

٧٤٩ ٨ ٢٠٠ ٣٢٦

سنة ١١٨٣

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا آمين

﴿ يقول طه بن محمود أحد مصححي الكتب العربية بال مطبعة الاميرية المصرية
اصححنا مشاهير هذا المأثره ووفاء ماشاهه ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

فحمدك اللهم على ما أوليت من النعم والبر من شايب الكرم ونشكرتك يا من جعل الفقه في الدين أسقى الطالب وخدمة الشرع الثمين أمي المناسب فقض للتريسة من خيار الأئمة وأكابر الأئمة من أيدي أركانها وشيدوا بنيانها وحاطوها بعمائم الحج وناطوها بالقلوب والمهج واسمروا في تدوينها بأقلامهم وأنصبوا في حفظها أبنائهم حتى انقضت القباب وانقضت إلى الحق المذاهب وكان مرجع الكل إلى كتاب الله المبين وسنة نبيه الأمين وما كان عليه عمل أصحابه الذين تأقنوا بأجله أولئك قوم عفت الحبال وأمنالهم ولم تطوب بعدهم صحيفة على مثل أعمالهم فاجزهم اللهم عنا حسن الجزاء وصل وسلم على سيدنا محمد إمام الانبياء وخاتم الأنبياء وعلى آله البررة وأصحابه النخيرة ملاح حلال وهبت شمال

﴿ أما بعد ﴾ فلما كنت شرح الامام السلامة أبي عبد الله محمد بن الحسن المختصر الفقيه اجمعة سيدى خليل المالكي وحاشية شيخ المشايخ الحق المصدق الشيخ العدوى عليه من أحسن الكتب الفقهية في فقه السادة المالكية لعظم نفعه وكثرة جمعه وسهولة تعاطيه على الطلاب وغزارتها حوامن الفروع والمسائل في كل باب اعتنى بشأنه الاضلل شرفا وغربا وضربت قصصه أكاد الرواحل شربا وعم به الاتقاع وقصرت عليه الأبصار والاسماع وازدادت فيه الرغبات من جميع الجهات حتى أحوج ذلك إلى أن تطبع عدة مرات وليس فيها للناس كفاية لما لهم بمن العناية ولم يزل شوقهم اليه في احضار حتى يسرا طبعه في هذه الايام بوجود ديب الهمة العلية والسيرة المصرية مولانا الامام الهمام حاشي الملة والهوة بالبار المراكشيه سلافة البضة الطاهرة الحسنية العلوية السلطان مولاي « عبد العزيز » ابن مولاي الحسن ابن سيدى محمد ابن مولاي عبد الرحمن * بخ بخ فضل ظاهر ونسب طاهر في القرون والنسب من آل البيت الكرام بيض الوجوه كريمة أصلهم * شم الاوفى من الطراز الاول

خلدا لله دولته وفوى شوكره وأقر ببقائه عيون الايام وكلا بعينه ما تلى لانتام ولا زال ظل عهده مدونا وبصر فضله مودونا وبيت عزه محجوبا وخيم دولته منقطعا محجوبا فأكرمهم إمام عادل أخذ بنضد الحق وأرغم انفس الباطل وأسيد دولة العلم والعدل وأمان صورة الجود والجليل فلذا تزلت بأرضه أصبت خيرا كثيرا واذا رأيت ثم رأيت غنيا وملكا كبيرا وماذا أقول في مثل ذلك القلوب بأحسناته فأغنا ذلك عن سطره واستعيد الامرار بمواهبه الغزير فقلهم بمقام

جش جزار واستوزأنا العقل والدين حليف العلم والفضل المبين الوزير
الظهير والعلم المفرد الوزير ابن الوزير سيدي أحمد بن سيدي موسى بن أحمد أبقاه
الله للفقير ظهيراً والصدق وزيراً فقه دأبيه من فقيه نبيه لا يروج عنده
زيف من أهل المين والحيف بل يهتدى إلى الحق وعند يصف زله يكاد القيب
يتكشف وقصارى القول أن هذا الدولة بها تفور العدل باسمه وقاعدته الدين في
ديارها قائمه أيدها الله وأبقاها وكفاه السوء ووظفها لأنه جميع الله فعال لما
يشاء لأرب غيره ولا خير إلاخيره

الهي من أدعو سواك المطلبى • ولأرب الأتق في كل مطلب -
فأسألك اللهم تأييد دولة • أضاعتها أرجاء شرق ومغرب
بأمرك فيما قام شهر مجيد • إمامهم زانه كرم الأب
حبيب نسيب لا يسأى بخاره • نفعه سر امتن في بضعة النبي
هو المرفقى «عبد العزيز» أخواتي • أبو الفضل ليس فضله يحجب
سلطنة عم الهنا كل مشرق • كآقرن العينان من كل مغرب
به قد أعز الله دين محمد • كذلك رب الناس للدين يجتبي
فقام على أحكامه وحدوده • قيام بصير بالأمور محجرب
وأسعد المولى وعزز ملكه • بهذا الوزير الأتقى المهذب
فصل الديار المغربية لأنها • محط رجال الدين طيب وأخصي

وكان القاهر بطبع الكتاب المذكور هذه المرة على نفقته الرابع من ربه السداد والتوفيق
والرشاد المتوسل بالنبي البشري الحاج الطيب التنازى المغربي أحد مدحايا هذه الدولة
المباركة العزيزية ونفعه الله لما يحببه ويرضاه نشط لطبعه ابتغاء نفع اخوانه
وقياما بشكر من غمره نعمته وقيل بل حسنه • ومن وجد الاحسان قيذا قعيدا •
ولادأى من نفسه الجيز وقصور السان من القيام واجب هذه الدولة من شكر الاحسان
أنا نحن لسانه في الترجمة عن جنانه فأجبت سؤاله وكتبت هذه المقالة راجيا أن
تلفها عين القبول فيبلغ الأمل نهاية المأمول

محرراً في ٢ محرم افتتاح سنة ١٢١٨ هجرية

﴿يقول المتوسل بجده المصطفى الفقير إلى الله تعالى محمود مصطفى خادم التصحيح﴾

بدار الطباعة الزاهرة ذات الحامس بيولا قمصر القاهرة ﴿﴾

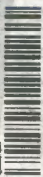
الحمد لله الذي فقهه في دينه من اختلاف من العباد وأبزل النوبة والاجل من سلك سبيل
الرشاد والصلوة والسلام على أشرف الخلائق أفضل من أوضاع الحق وبين الطرائق
سيدنا محمد المبعوث بالهدى الراجه المؤيد بالبراهين الساطعة والنجح الواضحة وعلى
أصحابه الذين كانوا بأمر الله على الحق ظاهرين وعلى آله الخاملين على عمر الزمان ولوا الذين
خصوصا المجتهدين الذين أسسوا الدين وأصلوا قواعد وشيدوا مبانيه وعقلوا
شوارده (أما بعد) فقد تم طبع شرح الحق الشهم العلامة الفهامة الخبير قدوة
العلماء المحققين ونجاة الفضلاء المدققين رب المعارف والأسرار والحقائق الباطنية
والأقوار ولله بلا اشتباه سيدى محمد الخرشى بن عبد الله على الكتاب الجليل
المختصر الجليل الذى علمه فى سائر الأفاق للإمام العلامة أبى الضياء خليل بن
أعصق فى فقهه امام دار التنزيل مهبط الوحي الأمين جبريل الذى استضاء بنور
هدى كل امام واقتبس نجم السنة الامام الاصبغى مالك بن أنس وتأهيك بهذا الشرح
الشمس على المعاني الحقيقية والابحاث الفاتحة الرقيقة الكفيل بتقريب المعضلات
على الافهام ويرفع ما فى عبارة المختصر من اللبس والابهام وقد حلت الطور بجوانب
شريفة غرر كثيرة الفوائد غزيرة الفرائد نسر بعتقة هاذى الالباب وتسلط
بشارتها مبدل الصواب تأليف علم الاسلام الحبيب الجبراهم استاذ الامانة
وخاتمة الفضلاء الجهابذة العلامة الوحيد والفهامة القريد الفقيه الذى كل صادم
علمه روى الاستاذ الشيخ على الصعدي المتسقي العدوى أسبل الله على الجميع
غيث احسانه وأفاض عليهم شأيب رضوانه وقد كان هذا الطبع الطيف
والشكل البديع الطريف على ذمة الهام الشهير والبدر المنير الجنب الامجد
والسلطان الاسعد من الله حقيقته ونعيم معنى مجازى الراي من ربنا الففران
المتوسل بالنبي العربي خضرة الخلاج الطيب التلوى الخبرى لازال ظاهرا بالاماني
وافلا على حل النهائي بالطبعة الباهرة بيولا قمصر القاهرة ﴿﴾ فى ظل الحضرة
القيمية التليوي والطبعة الميمونة البهية من بلغت به ريشته فاية الاماني
أفندينا العظيم ﴿﴾ عباس باشا على الثانى ﴿﴾ لابر ح فرح الفوائد بجه الاظم ولى
عهد الحكومة المصرية جناب (محمد عبد المنم) لازالت الايام مضيئة
بشمس علاه واليه الى مضيقه يدر حلاه وكان تمام هذا الطبع مشمولا

بتلزم من عليه محاسن أخلاقه تنفى حضرة وكيل المطبعة محمد
 بك حسنى فى أول محرم الحرام افتتاح عام ألف
 وثلاثمائة وثمانية عشر من هجرة سيد
 البشر عليه الصلاة والسلام
 وعلى آله وأصحابه
 الكرام

في فهرست الجزء الثامن من شرح العلامة الخرشية على مختصر سيدى خليل

باب السماء والحدود	٤
باب البقي وما يتعلق به	٦٠
باب الرضا والسب وأحكامهما وما يتعلق بذلك	٦٢
باب حد الزنا وحكمه وما يتعلق به	٧٤
باب حد القذف وحكمه وما يتعلق به	٨٥
باب حد السرقة	٩١
باب الحراية وما يتعلق بها	١٠٣
باب حد الشارب وأشياء توجب الضمان ودفع الصائل	١٠٧
باب العتق وأحكامه وما يتعلق به	١١٣
باب التدبير	١٣٢
باب المكاتب والكاتب وما يتعلق بذلك	١٣٩
باب أحكام أم الولد وما يتعلق بذلك	١٥٥
فصل الولاء	١٦١
باب الوصايا وما يتعلق بها	١٦٧
باب الترافض	١٩٥

Bibliotheca Alexandrina



0501707